



جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

تحقيق ألفوائد كمال المصنف

لأبن مالك
جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
الطائي البجلي في الأندلسي (٦٧٢ هـ)

السفر الأول

تحقيق ودراسة ٢٢٢١ ر.

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في النحو

تقديم الطالب
عبد الوهاب بن خلف قليش



بإشراف

الأستاذ الدكتور محمد محمد الطنهي

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

«المجلد الثاني»

* باب الأفعال الواقعة الاسم الفاعلية الخبر *

- (ص) فيل شرط (كان) و (أضحى) و (أضح
و (أسي) و (ظل) و (مات) و (لم) و (صار)
وصلة لنا الطرفية : (دام) ، وشفقة بمثابة مصل
التي مذكور غالبا متصل لفظا أو تقديرا أو مطلوبة التي :
(زال) ماضي (يزال) و (انقل) و (مرج) و (فتي)
و (فت) و (أفت) و (وتي) و (رام) مرادفتها .

(تر) شرط الفعل المنسوب إلى هذا الباب أن يدخل على جزأي إسناد مباحين
 ثانيهما للحالية يتحقق (ع) تمضي أو يتحقق (ق) جود أو بعدم الاستغناء عنه دون
 ماضي نحو قوله : صار الذي آمن أخانا بعد أن كان عدونا ، وكان مالك نقة فصار
 ذهابا ، ففي منصوبي كان وصار من نهاية الحال مذكورة ، فمن الحق بهما فعلا
 لا يوافقهما في هذا الاعتبار فهو صحيح ، وسيأتي القول في ذلك مبسوطا إن شاء
 الله تعالى .

ولأفعال هذا الباب انقسامات بنسب مختلفة ، فأول انقساماتها ، وانقسامها (٦)
 إلى ما يحمل بلا شرط أي موجبا وغير موجب ، وصلة وغير صلة ، وهو الانقسام الأول .

===== وشرح الأسموني : ١ / ٢٢٥ ، وهو عجز بيت وصدده :

* فوالله ما فارقتم قالها لكم للميت ،
 ولم أضر طيه في ديوانه المطبوع .

(١) متصل ، ماقطة من م والتسهيل ، وفي الأصل رسم فوقها الحرف ع .

(٢) في ع : " وشفقة بمثابة متصل غالبا (زال) .

(٣) في ط : " م ، " وأفتي " .

(٤) (٥) في ك : " يمتحن " .

(٦) زيادة من " ع " .

والى ما يحصل بشرط كونه صلة لىا الطرفية، أى المصدرية التى يقصد بها
 جعلتها التوثيق، كقولك : رجائى مادام الله ملجأه .

والى ما يحصل بشرط كونه متفعلاً أو متفعلاً عنه ، وهو أربعة أفعال مشهورة ملحق
 بها اثنان .

فالأربعة : زال وانفك ورح وقضى ، وقد يقال : قُتِلَ وأُفْتُتِلَ . والطحايات يهين :
 وقضى ورأى ، التى صارعها : تريم .

ومعنى الستة إذا نفيت (١) داخلية على الجملة بالأعلام (٢) يلزم ضمن الجملة
 فى الضمى أو فى الاستقبال نحو : ما زال العلم حسناً ، ولن يزال الجهل (٣) قبيحاً .
 وقد تناول قولى : متفعلاً بالمعنى عنه لآلة متفعلاً فى المعنى ، والمتفعلى به (ليس) ،
 فالمعنى عنه كقول الشاعر :

صاح شمر ولا تسزل ذا كمر المو . . . ت فسيهاته ضلال جبين

والمعنى بليس كقول الشاعر :

ليس بفلان ذا غنى واستزاز . . . كل لى طعة يقل قدسوع

(١) فى ط : " بقيت " .

(٢) فى م : " الأحوال " .

(٣) فى ل : " العلم " .

(٤) فى ط : " وكذا المتفعلى بليس " .

(٥) استشهد به المصنف بدون نسبة فى شرح عدة الحفاظ : ص ١٩٩ ،

وشرح الكافية الشافية : ٣٨٣ ، وورد كذلك فى المقاصد النحوية :

١٤ / ٢ ، والبعج : ١١١ / ١ ، وشرح التصريح : ١ / ١٨٥ .

(٦) ورد بدون نسبة فى المقاصد النحوية : ٧٣ / ٢ ، وشرح التصريح

١ / ٢٨٥ ، والبعج : ١ / ١١١ ، وشرح الأشعرى :

١ / ٢٢٧ .

وَقَدَّتْ (زال) يكون مضارعها (يزال) ، (احترازاً من (زال) بمعنى تقول ،
فصاره ^(١) (تقول) وهو فعل لازم ^(٢) ، واحترازاً من (زال الشيء) بمعنى عزله ، فصارعه
(يزال) .

وَقَدَّتْ (وَتَى) و (رَامَ) الطحطان ^(٣) بهن بمراد فتحهما لهن ، احترازاً من وَتَى بمعنى
فتر (ومن (رَامَ) بمعنى حاول وبمعنى تقول ، ومضارع التي ^(٤) بمعنى حاول (تَوَدُّمُ) ،
ومضارع التي بمعنى تقول ^(٥) بهم ^(٦) . وهكذا مضارع المرادفة زال وهي وَتَى بمعنى زال
فصارت ^(٧) . ولا يكاد النحويون يعرفونها إلا من هني باستقراء الغريب . ومن شواهد
استعمالها قول الشاعر ^(٨) :

لَا يَبْقَى الْحَبِّ شَيْءٌ خِيبَ مَا دَا . مَ فَلَا تَحْسِبَنَّ ذَا اِرْصَاءِ
وقال آخر في إصاح (تَرِيمُ) العمل المشار إليه ^(٩) :

إِذَا رَسَتْ يَمِّنَ لَا يَرِيمُ شَيْئًا . سَلَوًا فَقَدْ أَمْعَدَتْ فِي رِوَالِهَا التَّرِيمِ

وأشرت بقولي : فبهما وفي أخواتها متفة بثابت متصل غالباً ، إلى أن نافيها ^(١٠)
قد يحذف كقوله تعالى : تَقْتُولُوا تَذْكُرْ يَوْسُفَ ^(١١) أي لا تزال تذكر يوسف .

-
- | | |
|---|--------|
| في ع : * مضارعها * | (١) |
| ما بين الحاصرتين مكرر في * ط * | (٢) |
| في ط : * المطحطان * ، وفي ع : * الطحطان * | (٣) |
| في ع : * الذي * | (٤) |
| ما بين الحاصرتين ساقط من * كه * | (٥) |
| في م : * مهبتان * | (٦) |
| في طه كه : * استعمالها * | (٧) |
| ورد بدون نسبة في شفا ^(٨) للعليل : ص ٢٨٣ ، والناسخ : ٢٤٩ / ٢ ، والجمع : | (٨) |
| ١١٢ / ١ . | |
| في كه ع : * الحب * | (٩) |
| ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١١٩ ، وشفا ^(١٠) للعليل : ص ٢٨٤ ، | (١٠) |
| والناسخ : ٢٥٠ / ١ ، والجمع : ١١٢ / ١ . | |
| في ع كه : * نافيها * | (١١) |
| الآية (٨٥) من سورة يوسف . | (١٢) |

ومن حذف ناقصها قول الشاعر: ^(١)

تَنَقَّلْتُ تَسْمَعُ مَا حَيْثُ تَهْبَالِكُ حَتَّى تَكُونَهُ

ترأي : لا تنفك ^(٢) وسه قول امرأة من العرب: ^(٣)

نَزَالُ جِهَالُ مُرَبَاتٍ أَعْدَ هَا . . . لَهَا مَا شِئَ يَوْمًا عَلَى خُفِّهِ الْجَلِّ

أي : لا تزال .

وأشرت أيضا بقولي متصل غالبا إلى أن الثاني قد يوجد منفصلا كقول الشاعر: ^(٤)

مَا خِلْتَنِي زِلْتُ بِمَعْدَكُمْ فَحِينًا . . . أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُسْوَةَ الْأَكْسَمِ

أراد : خِلْتَنِي مَا زِلْتُ بِمَعْدَكُمْ وَخِلْتُ ^(٥) هنا بمعنى أَيْقَنْتُ ، وهو أيضا غريب .

ومن الفصل بين الثاني والمضي في هذا الباب قول الآخر: ^(٦)

وَلَا أَرَاهَا بِطَالِبَةٍ / . . . تَحْدِثُ لِي قَرْحَةً وَتَتَكَلَّمُهَا

(١/٥٥)

أراد : وَأَرَاهَا لَا تَزَالُ تَرِ ظَالِمَةً ^(٧) .

(ص) وكلها تدخل على السند إن لم يخرجده بجملة

طلبية ولم يلزم التصدير أو الحذف أو عدم التصرف أو الابتداء

لنفسه أو محبوب للمضي أو مضمون . . . وتذكر ^(٨)

وكوئي بالكايم ذكريني ^(٩)

(١) هو خليفة بن بزارة الأتصاف: ص ٨٢٤، وشرح المفصل: ١١٠٠/١٠٩/٧

والمقاصد النحوية: ٧٥/٢، والخزانة: ٤٧/٤، والجمع: ١١١/١

زيادة من "ع" .

(٢) هي ليلي، أمرواسالم بن قحطان، وشرح الحاشية: ص ١٧٢٧، وشرح المفصل

١٠٩/٧، والخزانة: ٤٨/٤

(٣) ورد بدون نسبة في القديس: ج ٢ لوحة ١١٧، والمقاصد النحوية: ٣٨٦/٢

والصاحح، واللسان (ضمن) .

(٤) في "ع" : "وجاءت هنا" .

(٥) هو ابن هريبة، المغني: ص ٤٣٩، وشرح أبيات: ٢٢١/٦، والجمع: ١١١/١

(٦) زيادة من "ع" . (٨) في "ع" : "واستندر" .

(٧) صدر بيت لبعض بني لهشل، وجزءه: ودلّني دُلَّ مَا جَدَّ صَنَاع

المغني: ص ٦٤٧، والجمع: ١١٣/١، والخزانة: ٥٧/٤

(ش) جرت عادة النحويين بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على
 المبتدأ ، فلا يبينون استناع بعض المبتدآت من دخولها عليها ^(١) وقد
 تعرض لذلك بعضهم دون حصر وقد بينت ما أغفلوه من ذلك ، فإن الحاجة
 داعية إلى معرفته ، فمن ذلك المبتدأ المنفرد عنه بجمله طلبية نحو : زيد أضربه ،
 وعز لا تصبه ^(٢) ، وشرك هل أتاك لا تدخل عليه هذه الأفعال ولا غيرها من
 العوامل اللفظية ، وقول من قال :

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي ^(٣)

نادراً لأن المنفرد عنه جملة طلبية .

ومن المبتدآت التي لا تدخل عليها ^(٤) هذه الأفعال كل مبتدأ تضمن معنًى
 الاستفهام أو الشرط ، فاستحق لذلك أن يكون مصدراً نحو : أيُّ القوم أفضل ؟
 وأنتهم يأت ظهراً حقاً ، وكذا المبتدأ المنفرد إلى ما تضمن ذلك .

وسا يجب تحديده فيمنع دخول هذه الأفعال عليه النقول بلام الابتداء ،
 لأن لها صدر الكلام فلا يصلح ^(٥) فيها اقترنت به غير الابتداء .

وسا لا تدخل عليه هذه الأفعال ما ألزم حذفه ، كالـمبتدأ المنوي قبل التمت المقطوع
 كقولك : الحنن لله الحسيد بالرفع ، وقد تقدم الإلام بما يحذف من المبتدآت على
 سبيل اللزوم .

وسا لا تدخل ^(٦) عليه هذه الأفعال ما لا يتصرف نحو : طوبى للمؤمنين .
 وسلام عليك ، وويل للكافرين ، وما ألزم الابتداءية بنفسه ^(٧) نحو : تولك أن تفعل .

(١) في له : عليه .

(٢) في ط : لا تشبهه .

(٣) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٤) في الأصل عليه ، والثابت من طوله .

(٥) في ط : صدرا .

(٦) في له : تعمل .

(٧) في م : يدخل .

(٨) تكلية من طه ، له م .

(٩) في ع : لنفسه .

أقاموه مقام : ينبغي لك أن تفعل فلم تدخل الأفعال عليه كما لا تدخل على ما أقسم
مقامه ، وكذا قولهم : " أقل رجل يقول ذلك إلا زيد " (١) أقاموه مقام : ما يقول ذلك
رجل إلا زيد ، فعاملوه معاملة في امتناع دخول الفعل عليه ، وسجي (إلا) بمده .
وسا لزم الابتدائية لصحوب لفظي المبتدأ الواقع بمده (لولا) الاستثنائية
والواقع بمده إذا المفاجأة .

وسا لزم الابتدائية (٢) لصحوب معنوي بالتمجيبية وما بعد (للم) في التمجيب
نحو : للم نرك .

ومن اللازم الابتدائية لصحوب معنوي ما جرى مثلاً نحو قولهم : " الكلاب
على المقرأ " والمعاشية تبيع الآية " (٣) وإلا يأنش قبل الإساس (٤) فهذه
وأمثالها من المبتدآت التي وردت أمثالا لا غارقتها الابتدائية لأن الأمثال لا تُفسر .
(٥) فترفعه ويُشئ اسما وقاطلا ، وتنتصب خبره ويُشئ

خبرا ومفعولا ، ويجوز تعدده ، خلافاً لابن درستويه .

(ش) الشائع في عرف النحويين التمييز من مرفوع هذا الباب وتنصوبه باسم
وخبر ، وصير سبويه (٦) تنبها باسم الفاعل واسم المفعول ، فقال قاصداً هذا الباب :

(١) في الأصل : ط ، لك ، م : " زيد " ، والمثبت من " ج " ، وموافق لما في

الكتاب : ٣١٤ / ٢ .

(٢) في الأصل : ط ، لك ، م : " الابتدائية " ، والمثبت من " ج " .

(٣) جمهرة الأمثال : ١٦٩ / ٢ ، وجميع الأمثال : ١٤٢ / ٢ ، والمستقصى :

١ / ٣٤١ ، والأمثال لأبي حنيد : ص ٢٨٤ ، وفصل المقال : ص ٢٠٠ ، وفي

ج : " الكراب " بدل " الكلاب " ، قال المياني : هذا من قوله : كربت اللبس ، إذا قُبِلَ للزلة .

(٤) الأمثال لأبي حنيد : ص ٣٩٤ ، والأمثال للذهبي : ص ١٤٢ ، وجمهرة الأمثال :

٢ / ٥٧ ، وجميع الأمثال : ٩ / ٢ ، والمستقصى : ١ / ٣٣١ ، والمفاخر : ص

١٦٠ ، واللسان (هذا) .

(٥) جمع الأمثال ٥٩ / ١ .

(٦) في لك ، م : " وفير سبويه مرعياً " .

هذا باب الفعل الذي يعتمد اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد^(١) . وكذا فعل البرد ، فإنه ذكر هذه الأفعال في بابها ثم قال : وهذه أفعال صحيحة كضرب ، ولكننا أفردنا لها بابا ، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد^(٢) . فأبي التعبيرين استعمل التحويلي أصاب ، لكن الاستعمال^(٣) الأشهر أولى .

وإذا دخل شيء من هذه الأفعال على خبر متعدد نصبت الجميع كما ينصب الخبر الذي لم يتعدد ، فيقال في : " هذا حلو حائض^(٤) " : كان هذا حلوا حائضا ، وذلك أن ارتفاع الخبرين فصاعدا ثبت بمعامل ، أي بالابتداء ، وكان وأخواتها أقوى منه ، ولذلك^(٥) انتسخ عنه معطيا ، فكما جاز للمعامل الأضعف أن يعمل قسي خبرين فصاعدا ، كذلك يجوز للمعامل الأقوى أن يعمل كذلك أولى .

وذهب ابن درستويه إلى منع تعدد الخبر في هذا الباب^(٦) ، لأنه شبهه بمفعول ما يعتمد إلى مفعول واحد ، فكما لا يعتمد^(٧) الفعل المتعدي إلى واحد إلى أكثر من واحد ، لا ينصب بأفعال هذا الباب إلا خبر واحد . وهذا منع لا يلتفت إليه ولا يخرج عليه .

(ص) ^(٨) وتسمى توافقي لعدم اكتنائها بمرسوخ ،

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | الكتاب : ١ / ٤٥ . |
| (٢) | المقتضب : ٤ / ٨٦ . |
| (٣) | في له : " التعبير " . |
| (٤) | الكتاب : ٢ / ٨٣ . |
| (٥) | في له : " فذلك " . |
| (٦) | البيح : ٢ / ٧٥ . |
| (٧) | في ع : " لا يعتمد " . |
| (٨) | قبله في التسهيل وحده : " وتختص (نام) والمنفي بها بعدم الدخول على ذي خبر مفرد طلعي " . |

لا لآتيها تدلّ على زمن دون حدّ (١) فالأصحّ
دلالتها عليها (٢) إلا لمع .

(ع) زعم جماعة منهم ابن جنّي وابن برهان والجرجاني أنّ كان وأخواتها
تدلّ على زمن وقوع الحدث (٣) ولا تدلّ على حدّ ، ودعواهم باطلة من عشرة أوجه :
أحدها : أن يدعي ذلك معترف بفعليّة هذه الموامل ، والفعليّة تستلزم الدلالة
على الحدث والزمان معاً ، إذ الدالّ على الحدث وحده مصدّر ،
والدالّ على الزمان وحده اسم زمان ، والموامل المذكورة ليست بمصادر
ولأصاء زمان ، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر ،
أن يدعي ذلك معترف بأن الأصل في كلّ فعلٍ الدلالة على المعنيتين ،

فحكّمه على الموامل المذكورة / بما زعم (إخراج لها من الأصل فلا يقبل (٥٥/ب)
إلا بدليل .

الثالث : أن الموامل المذكورة (٤) لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز أن
تتعدّ (٥) جملة تامة من (٦) بعضها ومن اسم معنى ، كما يتعدّد (٧)
ومن اسم زمان ، وفي حذم جواز (٨) ذلك دليل على بطلان دعواه .

-
- | | |
|---|------|
| في الأصل : " حدوث " ، والمثبت من بقية الشيخ ، | (١) |
| في الأصل : " ط " ، " طهها " ، والمثبت من ع والتسهيل . | (٢) |
| في ع : " الخبر " . | (٣) |
| ما بين الحاصرتين ساقط من " م " . | (٤) |
| في ط : " تعتقد " . | (٥٥) |
| في ط : " في بعضها " . | (٦) |
| ما بين الحاصرتين ساقط من " له " . | (٧) |
| في الأصل : " ط " ، " جواز عدم " ، والمثبت من ع ، " له " . | (٨) |

الرابع:

أَنَّ الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث ، كقولنا : أَهَانَ وَأَكْرَمَ ، فَإِنَّهَا مُتساوِيان بالنسبة إلى الزمان ، فمختلفان بالنسبة إلى الحدث ، فَإِذَا أُفْرِضَ زَوَالُ مَاهِهِ الْاِغْتِرَاقُ وَحَقُّهُ مَاهِهِ التَّساوِي ، لَزِمَ أَلَّا يَكُونَ بَيْنَ الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ فَرْقٌ (مَادَامَتْ عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ) (١) لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَ : كَانَ زَيْدٌ غَنِيًّا ، وَصَارَ غَنِيًّا ، وَالْفَرْقُ حَاصِلٌ ، فَيُطْلَى مَا يُوجِبُ خِلَافَهُ ، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ (٢) لَزِمَ تَنَاقُضُ قَوْلٍ مِنْ قَالٍ : أَصْبَحَ زَيْدٌ ظَاهِرًا ، وَأَمْسَى مُقْبًا ، لِأَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ (٣) التَّضَادُّ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ : زَيْدٌ قَبْلَ وَفَتَرًا ظَاهِرٌ مُقْبٍ ، وَإِنَّمَا يَزُولُ التَّنَاقُضُ بِمَرَاةِ دَلَالَةِ الْفَعْلَيْنِ عَلَى الْإِصْبَاحِ وَالْإِمْسَاءِ ، وَذَلِكَ (٤) هُوَ الْمَطْلُوبُ .

الخامسة:

أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْعَوَامِلِ الْمَذْكُورَةِ انْفِلَاقُ ، وَلَئِنْ تَحَقَّقَ مِنْ ثَابِتٍ فَلَوْ كَانَتْ لَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ الَّذِي هُوَ الْاِنْفِلَاقُ ، بَلْ (٥) عَلَى زَمَنِ الْخَبَرِ ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى : مَا انْفَلَقَ زَيْدٌ غَنِيًّا ، مَا زَيْدٌ غَنِيًّا فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ الْمَاضِيَةِ ، وَذَلِكَ نَقِيضُ الْمُرَادِ فَوَجِبَ بَطْلَانُ مَا أُقْضِيَ إِلَيْهِ .

السادس:

أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْعَوَامِلِ الْمَذْكُورَةِ دَامَ ، وَمِنْ شَرْطِ إِصَالِهَا عَلَى كَانَ كَوْنُهَا صِلَةً لِمَا الْمَذْكُورُ ، وَمِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ صِحَّةُ تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ فِي مَوْضِعِهَا

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من "ك" .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من "ط" .

(٣) في ع : " هذا " .

(٤) في ك : " قوله " .

(٥) في ط : " وهذا " .

(٦) في ك : " حدث " .

(٧) بل ، ساقطة من "ع" .

كقولك (١) جَدَّ مَدَّتْ وَاجِدَاءُ أَي (٢) جَدَّ مَدَّةً دَوَامًا وَاجِدَاءً ،

ولو كانت دَامَ مَجْرَدَةً مِنَ الْحَدَثِ لَمْ يَقُمْ بِمَقَامِهَا اسْمُ الْحَدَثِ .

الصابع : أَيْ هَذِهِ الْأَعْمَالُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَصَادِرُ لَمْ تَدْخُلْ (٣) طَبَقًا أَنْ ، كَقَوْلِهِ

تَعَالَى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مُلَكِّينَ ﴾ (٤) لِأَنَّ هَذِهِ مَصَادِرُهَا بِهِيَ تَأْوِيلُ

الْمَصْدَرِ ، وَقَدْ جَاءَ مَصْدَرُهَا صَرِيحًا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

بِهَذَلٍ وَحُلُمٍ صَادَ فِي قَوْمٍ الْعَقِيِّ . وَكَوْنُكَ إِنَّمَا طَبَقُكَ مِصْرُ

وَقَدْ حَكَى أَبُو رَيْدٍ فِي كِتَابِ الْهَيْزِ مَصْدَرًا مِمَّا سَتَعْمَلُ ، وَحَكَى غَسْبِرَةُ :

" ظَلَلْتُ أَمْعَلُ كَذَا ظُلُولًا " رَوَيْتُ أَمْعَلُ كَذَا بَيِّنَاتٍ (٥) وَجَاءُوا

بِمَصْدَرٍ كَادَ فِي قَوْلِهِمْ : " لَا أَمْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كِيدًا " أَي : وَلَا أَكِيدُ كِيدًا .

وَكَادَ : سَمِعْتُ نَافِعَ بْنَ أَبِي نَضْرَةَ (كَانِ) إِلَّا أَتَيْتُ أَمْعَفَ مَنْ كَانَ إِذَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ

لَهَا اسْمُ فَاعِلٍ ، وَاسْمُ فَاعِلٍ كَانَ سَتَعْمَلُ ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ مِنْهَا أَمْرٌ وَالْأَمْرُ

مَنْ كَانَ سَتَعْمَلُ ، وَإِنْ اسْمُ مَبْتَعٍ اسْتَعْمَالَ مَصْدَرٍ كَادَ وَهِيَ أَمْعَفُ

مَنْ كَانَ ، فَإِنَّ لَا يَسْتَعْمَلُ اسْتَعْمَالَ مَصْدَرٍ كَانِ أَحَقُّ (٦) وَأَوَّلُ .

الثامن : أَيْ هَذِهِ الْأَعْمَالُ لَوْ كَانَتْ لِمَجْرَدِ الرَّمَايَةِ لَمْ يُمْكِنْ عَلَيْهَا اسْمُ الْفَاعِلِ

كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ . " إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَاشِفٌ لَكُمْ أَجْرًا وَكَاشِفٌ طَلَبَكُمْ وَبَدَأَ (٧)

(١) بِمَدِّهَا فِي ع . " نِي " .

(٢) أَي : سَاقِطَةٌ مِنْ ع .

(٣) فِي طَبَقٍ : (يَدْخُلُ) .

(٤) الْآيَةُ (٢٠) مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ .

(٥) وَرَدَ بِهَذِهِ نَسْبَةً فِي التَّنْذِيرِ ج ٢ ، لَوْحَةُ ١٢٢ ، وَشُعَا الْعَلِيلِ : ص ٢٨٦ .

وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ : ٢ / ١٥ ، وَالْبَسْمُ : ١ / ١٦٤ ، وَشَرْحُ الْأَشْعَوْنِيِّ : ١ / ٢٣١ .

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ " ع " .

(٧) فِي ل : " أَجُود " .

(٨) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَسَنٍ فِي الْمَنْشُورِ لَأَبِي حَسَنِ ، فِي بَابِ بَصَلٍ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ

فِي كِتَابِ فَصَائِلِ الْقُرْآنِ ٢٠ / ٣٤ ، قَالَ : " عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ قَالَ . إِنَّ هَذَا

الْقُرْآنَ كَاشِفٌ لَكُمْ أَجْرًا وَكَاشِفٌ لَكُمْ دُكْرًا وَكَاشِفٌ بِكُمْ نَوْرًا ، وَكَاشِفٌ طَلَبَكُمْ وَبَدَأَ " .

- وقال سيبويه : قال الخليل : هو كائن ^(١) أخاك ^(٢) على الاستحقاق ^(٣) .
والصنعي : كائن أخاك وهذا نصه ، وقال الشاعر ^(٤) :
وما كل من يبدى البشاعة كائناً . أخاك إذا لم ظفرك ^(٥) لك منجداً
لأن اسم العاقل لا دلالة فيه على الرياء ، بل هو دال على الحدث وما هو
به قائم أو ما هو عنه صادر ، ومثل ذلك قول الآخر ^(٦) :
فهي الله بأسماءه ^(٧) أن لست راعلاً . أخاك حتى يميح النعمن يميح
أراد : لست أزال أخاك ، فأصل اسم العاقل صل الفعل .
الناصح : أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الرياء (لأن دلالة
على الحدث لا تتغير ^(٨) بقرائن ، ودلالة على الرياء ^(٩) تتغير بالقرائن ،
فدلالة على الحدث أولى بالبقاء من دلالة على الرياء .
العاشر : أن هذه الأعمال لو كانت مجردة من الحدث مخلصة ^(١٠) للزمان لم يضمن
منها أمر قبله تعالى : * كونا قوامين بالقسط * ^(١١) لأن الأمر لا يسكن ^(١٢)

- (١) في ط : * أخاك * .
(٢) في ط : الاستحقاق .
(٣) ورد بدون نص في شرح الكافية الشامية للمصنف : ٢٨٧ / ١ ، والمقاصد
النحوية : ١٧ / ٢ ، والهمج : ١١٤ / ١ ، وشرح التصريح : ١٨٧ / ١ ، وشرح
الأشعوني : ٢٣١ / ١ .
(٤) في ط : * نطقه * .
(٥) هو الحسين بن مطير الأندلسي ، مجالس ثعلب : ص ٢٦٥ ، وأما في المرتضي :
(١ / ٢٥) ، والمقاصد النحوية : ١٨ / ٢ ، واستشهد به المصنف في شرح
عدة الحافظ : ص ٢٤ ، وشرح الكافية : ص ٣٨٧ .
(٦) في ط : * بأسماء * .
(٧) في ط : * تنعمن * .
(٨) ساقطة من ط * .
(٩) في ط : * مخلصة * .
(١٠) الآية (١٣٥) من سورة النساء ، والآية (٨) من سورة المائدة .
(١١) في م : * لا يضمني * .

ما لا دلالة فيه على الحدث ، وبما ذهبت إليه في هذه المسألة من كون
 هذه الأفعال دالة على حدوثها هو الظاهر من قول سيويه والمبرد
 والسيرامي . وأجاز السيرامي الجمع بين كان ومصدرها تأكيداً ، وكسر
 ذلك في شرح الكتاب ، فإن^(١) قد ثبت بالدلائل المذكورة أن هذه
 الأفعال - غير ليس - دالة على الحدث ، وإيمان كميها من الأفعال
 فلم يحم أن سبب تسعيتها نواحي إنما هو عدم اكتسابها بمرموز ، وإنا لم
 نكتف^(٢) بمرموز ، لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي يسمي
 معمولها^(٣) ، معنى قولك^(٤) : كان زيد طالباً ، وجد أنصاف^(٥) زيد^(٦) بالعلم ،
 والافتقار على المرموز غير وافي بذلك ، ولهذا لم يستصحب به من الحسب^(٦)
 الثاني ، وكان العمل جديراً بأن ينسب إلى النقصان .
 وقد أشار إلى هذا المعنى سيويه بقوله . تقول : كان عبد الله أخاك ،
 فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة^(٧) ، مبين أن كان يستند إلى التسمية ،
 فمن ثم يعمد^(٨) عدم الاكتفاء بالمرموز .

(١ / ٥٦)

(ح) وإن / أريد - (كان) - ثبت أو كفل أو قزل^(٩) ،
 وبمتراليها الثلاث أدخل في الشخص ، والقباح والنساء .

- | | |
|-------|---|
| (١) | في ط : " فإذا " ، وفي ع : " وإذا " ، وفي له : ساقطة . |
| (٢) | في له ، ع : " يكتب " . |
| (٣) | في له ، ع : " معمولها " . |
| (٤) | في ع : " ذلك " . |
| (٥) | في له : " وحدا في المضاف " . |
| (٦) | في ع : " الجزء " . |
| (٧) | الكتاب ١ : ٤٥ . |
| (٨) | في ع : " تشأ عدم " . |
| (٩) | في الأصل ط ، له : " قزل " والمثبت من ع ، م والتسهيل . |



ويُظَلَّ أَدَامُ أَوْطَالُ ، وَيَهَيَّاتُ نِيلُ لَيْلًا ، وَيَهَارُ رَجَعُ أَوْعَمُ
 أَوْ قَطْعُ ، وَيَدَامُ : بَاقِي أَوْ سَكَنَ ، وَيَسْرَجُ : ذَهَابُ أَظْهَرَ ،
 وَيَوْنِي مَتَرًا ، وَيَنْقُطُ غُلَى أَوْ انْقَضَى ، وَيَهْنَأُ سَكَنِي
 أَوْ أَطْفَأُ (١) سَمَّيْتُ ثَامَةً ، وَهَلَّتْ حِلَّ مَارَادَ مَسَّتْ .
 وَكَلَّهَا تَنْصَرَفُ إِلَّا لِمَنْ وَدَامَ ، وَلَمْ تَصَارِفْهَا مَالِهَا ، وَكَلَّهَا
 سَائِرُ الْأَفْعَالِ .

(ش) جميع هذه الأفعال تكون ناقصة وثامة ، إلا لَمَسَ وزال التي صارها يَزَالُ ،
 وَمَتَرِي بكسر التاء سهو زاكندا غنًا وأفتًا مراد غناها بحكم ما ينصب (٢) إلى التمام حكمُ
 ما هو في معناه .

وَأَجَارَ أَبُو عَطِيٍّ فِي الطَّيَمَاتِ وَقَوَّعَ زَالَ ثَامَةً ، وَقَدْ يُحْفَدُ رَأْيُهُ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِ الرَّاحِرِ (٣) :
 وَمِي حُسَا بِعِيهِ تَعَجَّسُ (٤) . وَلَا يَزَالُ وَهُوَ الْوَيُّ الْتَمَسُ (٥)
 نَاسْتَعْنِي بِالْجِلَّةِ الْحَالِيَةِ مِنَ الْخَيْرِ ، وَلَنَا أَنْ يَقُولَ : الْخَيْرُ مَعْدُودٌ ، وَالْقَدِيرُ
 وَلَا يَزَالُ تَعَجَّسًا وَهُوَ الْوَيُّ الْتَمَسُ . وَالتَّعَجُّسُ : التَّكْبِيرُ ، وَالْأَكْمَسُ : الشَّجَاعُ .
 وَتَتِمُّ كَأَنَّ يُرَادُ بِهَا مَعْنَى تَبَيَّنَتْ ، وَشَوَتْ كُلُّ شَيْءٍ بِحِسْبِهِ ، وَتَارَةً يُعَبَّرُ عَنْهُ
 بِالْأَزَلِيَّةِ نَحْوُ : كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ تَعَهُ ، وَتَارَةً يُعَبَّرُ عَنْهُ بِحَدَثٍ (٦) ، كَقَوْلِهِ :
 إِذَا كَانَ الشَّيْءُ مَاذَا يَقُولِي (٧) . فَإِنَّ الشَّيْءَ يَهْرُسُهُ الشَّيْءُ (٨)

(١) بعد ها زاد في التسهيل : ويرام ذهاب أو خالق .

(٢) في الأصل : ط م . " طعاً " ، والتثبت من ع : لك والتسهيل .

(٣) في ع : " ما نصب " .

(٤) استشهد بهذا المصنف بدون تسمية في شرح الكافية الشامية : ص ٤١٠ ،
 وورد كذلك في النصف ٣٤ / ٨٣ .

(٥) في ط : " تفحش " .

(٦) في ط : " ألبس " .

(٧) هو التبرج من ضج ، جعل الزجاجي : ص ٤٩ ، وأما في المرتضى : ٢٥٥ / ١ .

وشرح شذور الذهاب : ٣٥٤ ، واليهج : ١١٦ / ١ .

(٨) في الأصل : لك ، ط م " ما لغوي " ، والتثبت من ع .

في ط ع : " يهدمه " .

ونارة يصير منه ^(١) بخصر ، كقوله تعالى : * وإن كان ذو عسرة ^(٢) ، ونارة يصير منه
يقدّر أو وقع نحو : * ما شاء الله كان ^(٣) .

وتتم كان أيضا بأن يراد بها معنى كفل متممى بعلى ، ويصدرها كيانة ^(٤) .
وتتم (كان أيضا يراد بها معنى عزل ^(٥)) حكى ذلك أبو محمد البطلنجيسى .
وتتم توالي كان الثلاث ^(٦) ومن : أصح وأصح وأسى ، بأن يراد بهن الدخول
في الأصح والصباح والساء ، كقوله تعالى : * فسبحن القرآن حِينَ تَسْنُونَ وحِينَ
تَضِيعُونَ ^(٧) وكقول الشاعر ^(٨) :

ومن فعلاني أنبي حسن القرى . : إذا الليلة الشهباء أصحى جليدها
وتتم ظل بأن يراد بها معنى دام أو حال ، وتتم بات ، وهي قولهم : بات بالقوم
أو بات القوم إذا نزل بهم ليلا ، فتستعمل متعدية بالباء وبانفهامها ، وتتم صغار
بأن يراد بها معنى رجع كمتعدى بإلى ، أو معنى ضم أو قطع كمتعدى بنفسها
إلى معمول واحد . وتتم (دام) بأن يراد بها معنى بقي ، كقوله تعالى : * خالد بين
فيها مادامت السموات والأرض ^(٩) أو رجعى ^(١٠) سكن ، ومنه الحد يسه :

-
- | | |
|--------|---|
| (١) | مع : " بخصر " . |
| (٢) | الآية (٢٨٠) من سورة البقرة . |
| (٣) | الجمع : ٢ / ٨٢ . |
| (٤) | في ط : " كفالة " . |
| (٥) | في الأصل : ع ، م : " عزل " والمثبت من ط . |
| (٦) | ما بين الحاصرتين ماقطع من " ل " . |
| (٧) | الآية (١٧) من سورة النور . |
| (٨) | هو عبد الواح من أمانة ، شرح المفصل : ١٠٣ / ٧ ، التذليل :
ج ٢ لوحة ١٢٢ ، وشرح الأشموني : ٢٣٦ / ١ ، والجمع : ١١٦ / ١ . |
| (٩) | الآية (١٠٢) من سورة هود . |
| (١٠) | زيادة من " ع " . |

• ثُمَّ أَنْ يُبَالِ فِي الْمَاءِ الدَّالِمِ (١) أَيِ السَّاكِنِ . وَتَمَّ (يَجْرُ) بِأَنْ يُرَادَ بِهَا مَعْنَى
 حَسْبَ أَوْ مَعْنَى طَهَرَ ، وَلَمْ تُقَسَّرْ قَوْلُهُمْ : (٢) " يَجْرُ الْخَفَاءُ " بِأَلْوَجْهِينِ .
 وَتَمَّ (أَوْثَى) بِأَنْ يُرَادَ بِهَا مَعْنَى قَتَرَ ، وَهُوَ أَشْهَرُ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا بِمَعْنَى (زَالَ)
 الناقصة .

وَتَمَّ (انْفَلَقَ) بِأَنْ تَكُونَ طَارِقَ فَلَقَ الْخَاتَمَ وَغَيْرَهُ إِذَا فَصَلَهُ وَالْأَسِيرَ إِذَا خَلَّصَهُ .
 (وَتَمَّ مَثَلًا) بِأَنْ يُرَادَ بِهَا تَرَمَعْنِي (٦) كَسَرًا أَوْ أَطْلَأَ ، قَالَ الْعَرَاءُ : مَثَلُهُ مِنْ
 الْأَرَائِ كَسْرَتُهُ ، وَفَتَاتُ الدَّارِ : أَطْلَأَتْهَا (٧) .

وَبِأَسْوَى لَيْسَ وَدَامَ مِنْ أَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ ، يَتَصَرَّفُ (٨) يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ مَا فِي مَضَارِعِ
 وَأَنْزِعَاتِهِ وَغَيْرِهَا ، إِلَّا أَنْ (٩) الْأَمْرَ لَا يَتَأْتَى صَوْنَهُ مِنْ مَلَامَاتِ التَّنْيِ ، وَلِضَارِعِهَا
 وَالْأَمْرَ رَحْمَتُهَا (١٠) مَا لَهَا ضَيْعُهَا ، وَكَذَا جَمِيعُ الْأَعْمَالِ الْمُتَصَرِّفَةِ .

(حَى) وَلَا تَدْخُلُ (لَمْ) وَتَوَاضَعُ طَى مَا غَيْرَهُ مَقْرُونِ

اسْتِغْنَائِي أَوْ مَعَايَ إِلَيْهِ وَيُؤَافِقُهُ فِي عَدَمِ الدَّخُولِ طَى

مَا غَيْرَهُ فَعِلَ مَا فِي (حَارَ) بِاتِّفَاقٍ ، وَالْهَوَاقِ طَى رَأْيِي .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في باب البول في الماء الدائم من كتاب الوضوء :

٦٩/١ ولعله " لا يبولن أحدكم في الماء الدائم " .

(٢) في لغةهم : " بعضهم " .

(٣) الأشكال ، لأبي سعيد : ص ٦٠ ، وحسبيرة الأشكال : ٢٠٥/١ ، وجميع الأمثال :

٩٥/١ ، والمستقصى : ٧/٢ ، واللسان (يجر) .

(٤) في " معجم طه " ، ص ١٠ ، دَامَ ، وَتَصَوَّبَ مِنْ ج .

(٥) في الأصل : طه ، " عثي " ، والمثبت من ج .

(٦) زيادة من " ع " .

(٧) ما بين الحاصرتين ما قبل من " ع " .

(٨) في طه : " بأن " .

(٩) في طه : " لأن " .

(١٠) زيادة من " ع " .

(١١) في طه : " تدل " .

وقد تغالفت ليس (١)

(ش) المراد بتواضع ليس، دام ووال وانطق وبرح وتتي ووتى ورام ، لا تسهين

تيسن ليس حين ذكرت في أول الباب .

والحاصل أن ليس والدكورات بعد هذا متساويات في عدم الدخول على مفسدا

غيره مفرد استثنائي نحو (: كيف زيد ؟ وأين عمرو ؟ أو ضاف إلى مفرد

استثنائي نحو (٢) : غلام من زيد ؟ وصار (٣) مساوية ليس وتواضعها السبعة

في عدم الدخول على مفرد آخره مفعلي ماضي ، وربما خالفتهن ليس فوليها مفعلي ماضي

كما جاء في الحديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم لرجل : " أليس قد صليت

صلاة ؟ " وحكي سيويه من بعض العرب : " ليس خلق الله أشعر منه كـ " ليس

قالتا زيد * ، وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي : وقد تغالفت ليس ، أي : قد

تخالف (ليس) (صار) و (دام) وما ذكر بعد ها (٤) بالتدخول على فعل ماضي .

(١) مرعته في التسهيل بقوله : " ولا تدخل صار وما بعدها على ما خبره مفعلي

ماضي ، وقد تدخل عليه ليس إن كان ضمير الشأن ، ويجوز دخول البواقي

عليه مطلقا ، خلافا لمن اشترط في الحوازا اقتران الماضي به " فقد

ويجوز في نحو : أين زيد ؟ توسط مايلي بخبر (ما) من رال وأخواتها

لا توسط (ليس) خلافا للشويعين " .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من " له " .

(٣) في ع : " أو صار " .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في باب إذا أقر بالحد ولم يسمي .

من كتاب الحدود ١ : ٨ / ٢٠٧ .

(٥) الكتاب : ١ / ١٤٧ .

(٦) في ع : " وما دام " .

(٧) في له : " بعد ها " .

وأشرت بمثلي : والبواقي على رأيي ، إلى ما ذهب إليه بعض المحققين من أن
(كان) و(أصبح) و(أمسى) و(أضحى) و(ظن) و(هاب) لا تدخل على ما غيره
معل ما فيه ، ولا يقال على هذا الرأي ، كان زيد مفعلاً ، ولا أصبح زيد قرأً .
وهذا الرأي باطل ، وإن لم يصاحبه حجة مع (أن) ^(١) الاحتمال بخلافه ،
كقول الشاعر ^(٢) :

وَكُنَّا حَسِبًا كُلَّ بَهْمَاءَ غَنَمَةٍ . . لَيْتَالِي لَا قَتْنَا ^(٣) جَدَامًا ^(٤) وَخَيْرًا
وكقول الآخر ^(٥) :

أَسْتَحِلُّ غِلَاةً وَأَسِيَّ أَهْلَهَا أَحْتَلُّوا . . أَغْنَى طَيْبَهَا الدِّيَّ أَغْنَى عَلَى لَيْدٍ
(من) وَتَرَبَّ الثَّغْبَةُ الْأَوَّاهِلُ بِمَعْنَى حَارَكًا وَبَلَطًا ^(٦)

ماراد فيها من : (آسى وفاد وآل / وزجج وحار
واستحال وشعول وارث) . وقد در الإلحاق (صار)
في " حاجات حاجتك " ^(٧) وَقَدْ دُرْتُ كَاتِبًا خَرَفَةً ^(٨) .
والأصح أن لا تلحق بها (آل) و(قعد) مطلقاً ،
وأن لا يحمل من هذا الباب (غدا) و(راج) ولا (أَسَحَّرَ
وَأَمْتَرَ وَأَطْمَرَ) .

(١) زيادة من " ع " .

(٢) هو زفر بن الحارث ، المعنى : ص ٧٠٨ ، وشرح أ بيانه : ٣٣٠ / ٧ ، والمقاصد

النحوية : ٣٨٢ / ٢١ ، وشرح التصريح : ٢٤٩ / ١ .

(٣) في له " لا قتنا " .

(٤) في ط : " جداما " .

(٥) هو القاهمة الذهباني ، ديوانه : ص ٨١ ، وفيه سخرجه .

(٦) في التسهيل ، ويلحق بها .

(٧) الكتاب : ٥٠ / ٦١ و ٥١ - ٢ / ١٧٩ .

(٨) اللسان (قعد) .

(ش) الخسة الأوائل هي : كان وأضحى وأصبح وأسى وظل والأصل هي
(كان) الدلالة على دوام مضمون الجملة إلى زمن النطق بها دون تعذر لا انقطاع ،
ولذا قيل في قول الله تعالى : * وكان الله على كل شيء قديراً * أي : لم يكن
على كل شيء قديراً ، ومنه قول الشاعر :
ولكنني ضيقت ولم أجده * . وكان الصخر طاة أوليتا
ومنه قول الآخر :

وكنيت إذا جاري دعا لمضوءة * . أشتر حتى ينصف الساق قديري
فإن قصد الانقطاع ، جيء بقرينة كقوله تعالى : * إن كنتم آهناً فاللف بيمين
قلوبكم * وقول الشاعر :
وكانوا أناساً ينفخون فأصبحوا * . وأكثر ما يحطونك النظر الشمر
وتستعمل بمعنى (صار) دالة على التحول من وصف إلى آخر ، كقوله تعالى :
* وبست الجبال ميا * فكانت هباءً منثرا * . وكنتم أرواحاً نالا * وقول الشاعر :

-
- (١) الآية (٢٧) من سورة الأعراف .
(٢) في الأصل لك : * هدير * ، والصواب من ج ، ط .
(٣) ورد بدون نسبة في اللسان (جدد) .
(٤) في لك : * أخرى * ، والتجديف : كثر النسي .
(٥) هو أبو جندب البجلي ، شرح أشعار البجليين : ص ٣٥٨ .
(٦) في لك : * جار * .
(٧) الآية (١٠٣) من سورة آل عمران .
(٨) هو أضي تعلب ، ديوان الأعشى : ص ٢٩٠ ، والحاسة الممسوسة :
١٨/١ ، وأما إلى ابن الشعري : ١٢٣/١ ، والمحاذ : ٢٦٧/١ .
(٩) في الأصل : * ينفخون * ، والمثبت من ج ، ط ، م .
(١٠) الآيات ٧٤٦ من سورة الواقعة .
(١١) نسبة المصنف لثري البرقة في شرح الكافية الشافية : ص ٣٩٣ ، ولم أجده
في ديوانه المطبوع ، ونسبه ابن عيسى لاس كثره في شرح المفصل :
١٠٢/٧ ، وهو في ديوان ابن أحرر : ص ١١٩ ، ومنه ما له ، وانظر
الخرابة : ١/٤٠٣ .

بَيْتَهَا قَهْرًا وَالْمَطِيَّ كَأَنَّهَا . قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ مُرَاغَا بِمَوْضِعِهَا
والأصل في (أَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى) (١) وَغَلَّ (استَوَاقَصَ الدَّلَالَةُ عَلَى شَيْءٍ)
مضمون الجلة في النقص والضياع والفساد والتجارب وقد يُؤدِّن بمعنى (صَارَ)
كقول الشاعر (٢)

ثُمَّ أَصْبَحُوا (٣) كَأَنَّهُمْ وَفَّ جَسَدُ (٤) مَا كَوْنَتْ بِهِ الْعُصَا وَالْذُبُورُ
وكقوله تعالى : * فَأَصْحَبْتُمْ بِهِمْ عَتَرِ إِغْوَا (٥) ، (كقول الشاعر : (٦)
أَسْتَحْلَا وَأَسْنَى أَهْلَهَا احْتَلَّوْا . أَعْنَى طَيْبَهَا الدُّيَا عَنَى عَلَى لَيْدِ
وكقوله تعالى (٧) : * مَطَلَتْ أَعْمَاقُهُمْ لَهَا خُضْعِينَ (٨)

وزم الزمخشري أن (بات) قد تستعمل بمعنى (صار) وليس بصحيح
لعدم شاهد (٩) على ذلك مع التصح والاستقرار ، وحصل معنى المتأخرين على ذلك
قول النبي صلى الله عليه وسلم : " قَارَنَ أَحَدُكُمْ لَإِيْدِي أَمِنْ بَاتَتْ يَدُهُ (١٠) " ولا حاجة
إلى ذلك ، ولا مكان حصل (بات) على المعنى الجمع عليه ، وهو الدلالة على شهوت
مضمون الجلة ليلا ، كما أن (غَلَّ) غير المرادفة لـ (صار) لثبوت مضمون
الجلة تباركا ، كما قال الشاعر (١١)

بِئْسَ طَرَفٌ . بِلَيْسَ . بِالْمَعْبُودِيَّةِ مِنْ طَرَفٍ .

- | | |
|--------|---|
| (١) | هو طرف من زيد ، ديوانه : ص ٩٠ ومعه شفرجه . |
| (٢) | في ج : * أصبحوا * . |
| (٣) | في ج : * عفا * . |
| (٤) | الآية (١٠٣) من سورة آل عمران . |
| (٥) | هو التابيض للذي ياتى ، وتقدم الاستشهاد به قريبا . |
| (٦) | ما بين الحاضرئين ساقط من " م " . |
| (٧) | الآية (٤) من سورة الشعراء . |
| (٨) | في ج : " شاهد " . |
| (٩) | أخرجه البخاري في باب الاستحجار وترا من كتاب الوضوء : ٥٢ / ١ . |
| (١٠) | ورد البيتان بدون نسبة في التذييل : ج ٣ لوحة ١٩٦ ، واستشهد بهما |
| (١١) | المصنف في شرح انكاسية الشافعية : ص ٣٩٤ ، وشرح المصنف : ص ٢٦٩ وم |

ببيتها .

أَظَلُّ أَرعى وَأَبَيْتُ أَطْحَنُ النُّوْثُ مِنْ بَعْضِ الْحَمَاءِ أَهْوَنُ
 ومن أَصَحَّ مَا يَتَّصَلُ بِهِ جاعِلُ (بات) بمعنى (صار) قول الشاعر (١)
 أَجَبْتِي كُلَّمَا دُرِّبْتُ كُلَّمَا (٢) . . . أَبَيْتُ كَأَنِّي أَهْوَى بِجَسَرِ
 لَانَ (كُلَّمَا) تدلُّ على عموم الأولات . و (أَبَيْتُ) إذا كانت على أصلها مختصة
 بالليل . و (طَحَنَ) (صار) في الاستعمال ما وادعها معنى من الأفعال التي أولها
 (آه) و آخرها (ارتد) مثال آه قول الراجر (٣)
 رَمَيْتُ حَتَّى إِذَا تَغَمَّدَا وَأَهَى نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْسَدَا
 ومثال (طاد) قول الشاعر (٤)
 وَصَارَ أُصْلِي مَنْ هَدَيْتُ بَرْدَهُ . . . قَلْبُهُ سَوَادًا بِالرُّشْدِ آسَرَا
 ومثال (آل) قول الشاعر (٥)
 وَهَرَبَ عِبرَ فَا جَسَمِي . . . قَدْ مَكَتُ وَدَّهَا حَقِيْبَا
 ثُمَّ أَلَّتْ لَا تَكُنْ . . . كُلُّ حَيٍّ تَمَقَّبَ عَنِّيَا

- (١) في له : " ما يحتج " .
 (٢) هو عمرو بن قيس المغيرة ، شرح أشعار الهذليين : ص ٨٠١ ، وميمه
 شغريجه - وأراد به (أَجَبْتِي) : من أَهْلَ أَجَبَ .
 (٣) في الأصل : طاد ، مع " كلبيا " ، والمثبت من " ع " .
 (٤) نسبة للمعراج ، المبحث : ٣١٠ / ٢ ، والمصنف : ١٢٩ / ١ ، ٢٠ / ٢٠ ،
 والمخصص : ١٢٥ / ١٤ ، وشرح الفحل : ١٥١ / ٩ ، واللحمان (معد) ،
 والمقامد السحرية : ٤٠ / ٤١ ، والخراية : ٥٦٣ / ٢ ، ولبيا في ديوانه
 المطبوع .
 (٥) هو خنجر الحسيري كما في أمالي الثاني : ١٣٥ / ١ ، ونسب لصواد من
 قارب ، استشهد به المصنف في شرح الكافية : ص ٣٨٩ ، ويرد في التدبيل
 جـ : لوحة ١٢٨ ، وشعاع العليل : ص ٢٩١ ، وشرح الأشموني : ٢٢٨ / ١ .
 (٦) كذا ، وصوابه (وكان) .
 (٧) ورد الثاني بدون نسبة في التدبيل : جـ : لوحة ١٢٨ ، وشعاع العليل :
 ص ٢٩١ ، والجمع : ١١٢ / ١ ، واللحمان (عجب) .

ومثال (رَجَعَ) قول النبي عليه السلام : « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ » ^(١) . ومنه قول الشاعر : ^(٢)

لَقَدْ رَجَعَ الْمَرْءُ بَعْدَ الْمَقَاتِلِ ذَائِقًا . . . بِالْحُطْمِ قَادِرًا بِهٍ بِخَفَاةٍ بَدِيٍّ إِلَّا هَنَ
ومثال (حَارَ) قول الشاعر : ^(٣)

وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضُوءُهُ . . . يَخُورُ رِيَاءًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ ^(٤)
ومثال (استحال) قول النبي صلى الله عليه وسلم : « مَا شَتَّاهَلَتْ قَرْيَا ^(٥) » ومنه
قول الشاعر : ^(٦)

إِنَّ الْمَدَاوِيَّ تَتَحَبَّلُ بَوْدَةً . . . يَتَذَرِكُ الْهَفَوَاتِ بِالْحَسَمَاتِ
ومثال (تحول) قول امرئ القيس : ^(٧)

... .. فَمَا نَكَ مِنْ نَعْمَى تَحُولُنْ أَبْلَسًا
ومنه قول الآخر : ^(٨)

- (١) أخرجه البخاري في الصحيح في باب الإتيان للعلماء من كتاب العلم : ٤١/١ ، وأوردته أيضا في كتاب الحج : ١٣ ، والمعارف : ٧٧ .
- (٢) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١٢٨ ، وشفا العليل : ص ٢٩٦ .
- (٣) هو لبيد بن ربيعة ، ديوانه ص : ٨٨ ، وشفا العليل : ص ٢٩٦ ، والمصادر : ٢٥٩/١ ، والجمع : ١١٢/١ .
- (٤) نكئة من "ع" وحدها .
- (٥) أخرجه البخاري في صحيحه في باب نزع الدنوب والدنو من من الشعر بضعف ، من كتاب التفسير : ٤٩/٩ ، وأيضاً في باب مناقب عمر : ١٩٨/٤ .
- (٦) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١٢٨ ، وشفا العليل : ص ٢٩٢ ، والمصادر : ٢٥٩/١ ، والجمع : ١١٢/١ .
- (٧) ديوانه ص : ١٠٧ ، وفيه تخريجه ، والمعني ص : ٣٢٠ ، وشرح أبيات : ١١٢/٥ .
- (٨) وصدره : * وبديلت قرحاً دأماً بعد صحة . . . المصنف . ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١٢٨ .

لَا يُؤَيِّتُكَ سُولٌ مِنْ غَيْرِهِ فَمَنْ . . . يُؤَيِّسُ تَعْمَلُ نَفْسِي أَلَسْتُ النَّفْسِيًّا (٢)
 ومثال (ارتد) قول الله تعالى : هَذِهِ الْقِصَّةُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بِصِغَرٍ (٣) . وَإِنَّمَا اسْتَحَقَّ
 (ارتد) أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (صار) لِأَنَّهُ طَاوَعَ (رَدَّ) بِمَعْنَى (صَبَّرَ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
 وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُّوْكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَقَارِئِهِ (٤) وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى :
 قَرَّةٌ شُعُورُهُنَّ الشَّوَدُ بِمَعْنَى . . . وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ لِبَعْضِ سُوءِهَا
 وَتَدْرِجُ الْحَقَّ (حَاء) وَاقْعَدَ (صَارَ) فِي قَوْلِهِمْ : مَا حَاجَاتُ حَاجَتِكَ (٥)
 وَمِنْ قَوْلِهِمْ : أَرْهَفَ شُعْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَاتِبُهَا حَرِيَةً (٦).

والعراء يرى استعمال (قعد) بمعنى (صار) طَرْدًا . وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ
 قَوْلَ الرَّاجِزِ (٧) :

لَا يَنْقُصُ الْجَارِيَةُ الْخِصَابُ وَلَا ابْنُ سَاحَانَ وَلَا الْجِلْبَابُ
 مِنْ دُونَ أَنْ تَلْتَقِيَ الْأَرْكَابُ وَيَقْعُدَ الْإِرْبُ لَمْ تَعْلَابُ
 وَحَكَى الْكِسَافِيُّ : قَعَدَ لَا يُسَالُ حَاجَةً إِلَّا قَضَاهَا بِمَعْنَى (صار) . وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ
 قَوْلُ الشَّامِيِّ (٨) :

- | | |
|------|--|
| (١) | فِي ع : " هَتَق " . |
| (٢) | فِي الْأَصْلِ : طَوَّعَ . هَذَا : " الْعَصَا " ، وَالْمَثَبُ مِنْ " ع " . |
| (٣) | الآيَةُ (٩٦) مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ . |
| (٤) | فِي ع : " لَمَعْنَى " . |
| (٥) | الآيَةُ (١٠٩) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ . |
| (٦) | نَسَبًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ فِي شَرْحِ الْحِصَاةِ : ص ٩٤١ ، وَلِلْمَكْنِيِّ الْأَسَدِيِّ
فِي الْمَالِي الْقَاتِلِي : ٣ / ١١٥ وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِ الطَّبُوعِ ، وَانْظُرْ
الْقَاصِدَ النُّحْوِيَّةَ : ٢ / ٤١٧ ، وَاللِّسَانَ (صَد) . |
| (٧) | الْكِتَابُ ١١ / ٥١٢٥٠ ، ٢ / ١٧٩ / ٣٠١٢٤٨ . |
| (٨) | اللِّسَانُ (قَعَد) . |
| (٩) | وَرَدَتْ الْأُمِّيَّاتُ بِدَوْنِ نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْعَرَاءِ : ٢ / ٢٢٤ ،
وَالْأَضْدَادُ لِأَبِي حَاتِمٍ : ص ١٣٥ ، وَالْمَصْحَاحُ ، وَاللِّسَانُ (رَكَب) .
وَالْإِرْبُ هِيَ : هَتَا ، الْمَقْوُ . وَمِنْ ع : الْكُيُومِ . |
| (١٠) | هُوَ حِصَانٌ مِنْ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، دِيَوَانُهُ : ص ٣١٤ ، وَلَيْسَ
تَخْرِجُهُ . |

مَا يَقْبَلُ اللَّهُ أَجْرًا (١) مِمَّنْ نَسِيَ . . . بَيْنَهُ وَأَقْعَدَ كُرْهًا نَاصِمَ الْبَالِ
وَالْحَقُّ قَوْمٌ بِأَعْمَالِهِمَا الْبَاب (هذا وراج) . . . وقد يستشهد على ذلك بقول
ابن مسعود رضي الله عنه : " قَعَدَ طَالِبًا أَوْ مَعْلَمًا وَلَا عَنَ أَمْعَةٍ لَمْ . . . " ويقول السني
صلى الله عليه وسلم : " لو تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَفَعْتُمْ كَمَا تَرْتَفِقُ الْبَطِيرُ ، تَقْدُرُ
مِثْلًا وَتَرْجُو مِثْلًا لَمْ . . .
وَالصَّحِيحُ أَجْمَعُ لِمَا (٢) مِنَ الْبَاب ، وَإِنَّمَا الْمَنْصُوبُ بَعْدَ هَذَا حَالٌ ، إِنْ لَا يُوجَدُ
إِلَّا نَكْرَةً .

(ص) وتوسط (٣) أخبارها كلها جائز مالم يغير من معنى
أو موجب ، وكذا تقدم غير (صار) وما قبلها جوازًا ومثلاً (٤)
ووجوباً ، وقد تقدم غير (زال) وما بعدها منقبة بحسب
(ما) (لا بها ، خلافاً لابن كيسان وللکوميين (لا العراء) (٥)
ولا يتقدم غير " دام " اتفاقاً ولا غير من على الأصح .

(ش) / توسط الخبر قليله تعالى : * فما كان جواباً فبمع إلا أن قالوا (٦) (١/٥٧)
والاستشهاد بهذا أولى من الاستشهاد بقوله تعالى : * وكان حقاً علينا نضرب
الجبين (٧) * لأن بعض القراء أجاز أنوقف على (حقاً) نائياً في كان ضميراً .

- (١) في الأصل ط : ك : " فاعبر " ، وفي م : " ما يقبل " ، والمثبت من ج .
- (٢) العاقل في غريب الحديث : ٥٧/١ .
- (٣) أخرجه ابن ماجه في السنن في باب التوكل والمقبول من كتاب الرهد :
- ١٣٩٤/٣ ، وانظر النهاية : ١٣٦/١ .
- (٤) في ك : " ليست " .
- (٥) في ط : " وتوسط " .
- (٦) ما بين الحاضرين مكره في ط .
- (٧) مكانه في التسهيل ما يلي : " ولا يطلق النع ، خلافاً للفرأ ، ولا الجوار
خلافاً لغيره من الكوميين " .
- (٨) الآية (٥٦) من سورة النمل ، والآيات ٢٤ ، ٢٩ من سورة العنكبوت .
- (٩) الآية (٤٧) من سورة الروم .

وأمانة التوسيط مع غير (كان) من أحواتها سهلة ، فاستعني من ذكرها ، والتوسيط
أهنا جائز مع (ليس) و (دام) وإن كانا لا يتصرفان ، لأن الأقل حصولاً على الأكثر ،
ومثال ذلك مع (ليس) قول الشاعر^(١)

سَلِي إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَتَنَمَّ . طَمَسَ سِوَاهُ دَائِمٌ وَجْهَهُ — قول

ومثال ذلك مع (دام) قول الآخر ،

لَا طَبِيبَ لِلْحَيْشِ مَا دَامَتْ مَنَقَصَةٌ . لَدَائِمُهُ بَادٍ كَارِ النَّوْبِ وَالْهَيْسَمِ

وَأَيُّهَا خَصَمْتُ^(٢) (ليس) و (دام) بالاستشهاد على توسيط خبرهما ، لأنهما

ضعيفتان لعدم تصرفهما في أنفسهما ، فهما اعتقد عدم تصرفهما في العمل مطلقاً ،

ولقد وقع في ذلك ابن سبط رحمه الله ، فعسى ألميته منع توسيط خبر (ليس)

و (دام)^(٣) ، (وليس له في ذلك شيوخ ، بل^(٤) هو مخالف للقياس^(٥) والمسموع ،

أما مخالفته للقياس^(٦) فبينة ، لأن توسيط خبر (ليس) جائز بإجماع مع أن فيها

ما في (دام) من عدم انصرف ، وغرفها ضعفاً بأن منع تصرفها لازم ، ومنع انصرف

(دام) طارئ ، ولأن (ليس) تشبه (ما) الدائمة معنى ، وتشبه (ليست) لفظاً ،

لأن وسطها ما ساكنة سالبة ، ومثل ذلك معقود في الأفعال ، فثبت بهذا زيادة

ضعف (ليس) على ضعف (دام) ، وتوسيط خبر (ليس) لم يستع ، لأن لا يستع

توسيط خبر (دام) لإنصاف ضعفها أحق وأولى .

(١) هو السهول ديوانه : ص ٩٢ ، وشرح الحاشية : ص ١٢٢ .

(٢) في له : " صي " .

(٣) ورد بدون نصية في شفاء العليل : ص ٢٩٤ ، والسامع : ١ / ٢٦٦ ، والمقاصد

الضحوية : ٢ / ٢٠ ، والبهج : ١ / ١١٧ .

(٤) في الأصل : " اختصت " ، والمثبت من مقية النسخ .

(٥) في ع : " خبر بها " .

(٦) في ع : " ودام " .

(٧) ساكنة من " له " .

(٨) في له : " للقياس " .

ونَهَتْ بِقَوْلِي : مَالَمْ يَنْتَهِجْ ^(١) مَانِعٌ ، طَى أُنْ تَوْسِيطَ الْخَبَرِ قَدْ يَنْتَهِجُ وَدَلَّكَ إِنَّمَا لَسَبَبٍ
بِغَنَظِي (وَجَوْنِيغَتُهُ بِهِ نَحْوُ : كَمْ كَانَ مَالُكَ ؟ وَأَيُّنَ كُنْتُ ؟ وَإِنَّمَا لَسَبَبٍ بِغَنَظِي ^(٢)) وَجَوْبُ
تَأْخِيرِهِ ، نَحْوُ : كَانَ مَتَاكَ مَوْلَاكَ ، وَمَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا عِيَالًا دَارًا .

وَنَهَتْ بِقَوْلِي ، أَوْ جَوْبٌ ، طَى أُنْ تَوْسِيطَ الْخَبَرِ قَدْ يَجِبُ ، وَدَلَّكَ إِذَا كَانَ الْأَسْمُ
مَقْصُودًا بِحَصْرٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ^(٣) ۖ

وَقَدْ يُحْمَلُ الْجَوْبُ طَى مُوجِبٌ تَقْدِيمٌ أَوْ تَوْسِيطٌ طَى سَبِيلُ التَّخْيِيرِ ، وَدَلَّكَ إِذَا
اشْتَرَلَ الْأَسْمُ طَى حَصْرٍ مَا اشْتَرَلَ طَعْمُ الْخَبَرِ نَحْوُ : قَوْلُهُ ^(٤) : كَانَ شَرِيكَهُ هُنَاكَ
أَخُوهُ ، وَوَلَّتْهَا كَانَ أَبُوهُا ، مُوَجِبٌ ^(٥) فِي هَذِهِ السَّأَلَةِ وَشَبَّهَهَا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ
أَوْ تَوْسِيطُهُ ، وَنَسْتَعِجُ ^(٦) تَأْخِيرُهُ لِئَلَّا يَتَقَدَّمَ الضَّمِيرُ طَى غَضَبٍ مُؤَخَّرٍ رُبَّمَا وَلَعَطًا ،
طَوَّكَانِ فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّأَلَةِ قَبْلَ الْفِعْلِ مَالَهُ عَدَدُ الْكَلَامِ نَهَيْتِ التَّوَسِيطَ ، ^(٧) نَحْوُ
قَوْلِكَ : هَلْ كَانَ شَرِيكَهُ هُنَاكَ أَخُوهُا ؟ -

وَأَعْرَضْتُ بِقَوْلِي : وَكَذَا تَقْدِيمُ خَبَرٍ عَارِضٍ وَمُقَابَلَتُهَا ، إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْأَخْبَارِ
الْمَعْدُورَةِ إِنْ لَمْ يَمْرُضْ مَانِعٌ وَلَا مُوجِبٌ . مِنْ أَسْبَابِ عُرُوضِ الْمَانِعِ ، خَوْفُ الْقَيْسِ ، نَحْوُ :
كَانَ مَتَاكَ مَوْلَاكَ ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَتَخَيَّرُ فِيهِ الْأَسْمُ إِلَّا بِالْإِيجَازِ ، وَلَا الْخَبَرُ إِلَّا بِالتَّأْخِيرِ ،
فَالْتَزَمَ وَكَانَ غَيْرُهُ مَسْنُوعًا ، وَهَكَذَا ^(٨) نَحْوُ : عَارِضٌ عَدِيدٌ يَبْقَى .

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | فِي ج : " يَمْرُضُ " . |
| (٢) | مَابَيْنَ الْحَاضِرَتَيْنِ سَاقَطٌ مِنْ ط " . |
| (٣) | الآيَةُ (٢٥) مِنْ سُورَةِ الْجَاثِيَةِ . |
| (٤) | زِيَادَةٌ مِنْ ط " . |
| (٥) | فِي لَ : " مُوجِبٌ " . |
| (٦) | فِي لَ : " وَاسْتَعِجَ " . |
| (٧) | فِي ط : " التَّوَسِيطُ " . |
| (٨) | فِي ج : " مَا لَمْ " ، وَفِي لَ : " لَوْلَمْ " . |
| (٩) | فِي لَ : " وَكَذَلِكَ " . |

ومن أسباب عروض النائع ، حصر الخبر ^(١) نحو : إنما كان زيد في المسجد ، متأخير
الخبر في مثل هذا منقطع وغيره منوع ، لأن حصر الخبر مقصود ، ولا يفهم إلا بالتأخير .
ومن أسباب عروض النائع اشتغال الخبر على ضمير ما اشتغل عليه الاسم نحو :
كان بعلٌ عند حبيبتها ، متأخير الخبر في مثل ^(٢) هذا منقطع ، وغيره منوع ، لأن
لو توسط ^(٣) أو قدم ، لزم حود الضمير إلى متأخر لا يتعلق به العامل . وبعض النحويين ^(٤)
لا يلتزم تأخير الخبر في مثل هذا ، لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ، ولو توسط
الخبر فليس . كان حبيبتها بعلٌ عند ، ولم يضر ، لأن الضمير طغى ما هو كحسب
من ^(٥) مرفوع الفعل ، (ومرفوع الفعل) ^(٦) مقدّر التقدم ، وما هو كحرفه ^(٧) ملحق
التقدم ^(٨) معه ، إذ لا يتم معناه إلا به ، ويلزم من جواز هذا جواز . كان حبيبتها
الذي خطب هذا ، لأن ما يتم به المضاف بمنزلة ما يتم به الموصول ، وهذا لا يجوز ،
مكذلك ^(٩) ما أتت به .

وأما عروض موجب تقدم الخبر ، إذا كان فيه معنى استفهام نحو : كم كان مالك ؟
(وكيف كان زيد ؟) ^(١٠) وكذا إذا كان مضافا إلى مافيه معنى استفهام نحو : فسلام

-
- | | |
|--------|--|
| (١) | في ع : " خوف اللبس " . |
| (٢) | مثل : ساقطة من " ك " . |
| (٣) | في ع : " وسط " . |
| (٤) | في ك : " بعضهم " . |
| (٥) | في الأصل : بعض ، والمثبت من ع ، م . ساقطة من ط ، ك . |
| (٦) | ساقطة من " م " . |
| (٧) | في ع : " كراهية " . |
| (٨) | كلمة من " ع " . |
| (٩) | في ك : " وكذلك " . |
| (١٠) | ساقطة من " ك " . |

من كان زيد ؟ . ولا حظ لـ (زال) وما بعدها في وجوب تقديم الخبر ، لأنهم لا يتقدمون
لا بدخلن على مبتدأ خبر عنه بأداة استعظام ولاضاف إليها ، وقد تقدم التقديم
على ذلك .

وتشارك (زال) وأخواتها إذا وقعت بمجر (ما) عازة وأخواتها في جواز
تقديم الخبر نحو : قالما لم يزل زيد ، وفي التفسير بين تقديمه وتوسطه ^(٢) عند
امتناع تأخير نحو : في الدار لم يدرج صاحبها ، ولا ينفك مع هذه أخوها ، فلو كان
الشيء بـ (ما) لم يجر استعظام ، لأن لها صدر الكلام ، ولذلك جرت مجرى حرف (بـ / هـ)

الاستعظام في تعليق أعمال الطوبى ، وقيل (إن) النافية أن تجري مجراها في غير
التعليق ، كما جرت فيه مجراها كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَّيْكُمْ إِنْ لَمْ تُؤْمِرُوا بِهِ ﴾ . وأجاز
ابن كيسان التقديم مع التي بـ (ما) مع أنه موافق للبصريين في أن (ما) لها صدر
الكلام ، لأنه نظر إلى ^(٥) (ما زال زيد) ^(٦) ماضيا (بمنزلة) كان زيد ماضيا
في المعنى فاستويا في جواز تقديم خبره وهذا الذي اعتبره صفي ، لأن فسر في
تعبير المعنى لا يغير ^(٧) الحكم ، ولذلك استصحى للاستعظام ^(٨) في نحو : طست
أريد ثم أم صوء ، ما كان له من التزام التصدير مع أن معنى الاستعظام قد تمسور ^(٩)
وأجاز الكوفيون إلا أنقواء ما أجازه ابن كيسان لأن (ما) عنهم ليس لها
صدر مستحق ، حكى ذلك ابن كيسان .

-
- | | |
|--------|--|
| (١) | في له : " عليها " . |
| (٢) | في ع : " بقيت " . |
| (٣) | في ع : " أو توسطه " . |
| (٤) | الآية (٥٢) من سورة الاسراء . |
| (٥) | زيادة من " ع " . |
| (٦) | في الأصل : " زيد " ، والنسبة من بقية النسخ . |
| (٧) | في ط : " لكم " ، سهو . |
| (٨) | في ع : له : " الاستعظام " . |
| (٩) | في له : " يجر " . |
| (١٠) | في له : " غير العراء " . |

واختلف في تقديم خبر ليس عليها ، فأجازه سيويه ووافقه السيرافي والعمري
 وابن برهان والرمضاني ومنعه الكرمي وابن العباس وابن السراج والجرجاني
 وبه القول^(١) ، لأن (ليس) فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله كما يجب لمعبره
 من الأفعال التي لا تتصرف كتمى ونظم ويحسن وفعل التعجب ، مع أن (ليس) تشبهه
 في المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو (ما) بخلاف (هي) ، فإنها تشبهه
 حرفا يشبه الأفعال وهو (لعل) ، والوجه الحاصل يشبه حرف لا يشبه الأفعال ، أشد
 من الوجه الحاصل يشبه حرف يشبه الأفعال^(٢) .

وكان مقتضى تشبيه^(٣) ليس (ما) و (هي) (لعل) استناع توسط خبرها كما
 امتنع توسط خبري شبهتها^(٤) ، لكن قصد ترجيح ماله فعلية على ماله عملية لـ
 والتوسط كاف في ذلك ، فلم تجز الزيادة عليه تحثا لكثرة مخالفة الأصل .
 لال السيرافي : ليس ليس وفعل التعجب ونظم ويحسن فرق ، لأن ليس تدخل على
 الأسما كتبها بظهرها وبخبرها ، ومعرضها وتكرتها ، ويتقدم خبرها على اسمها ،
 ونظم ويحسن لا يتصل بهما ضمير المتكلم ولا العلم ، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة
 ولا يكون فاعله إلا ضمير (ما) فكانت ليس أقوى منها .

قلت : بعلية نظم ويحسن أظهر من بعلية ليس من ثلاثة أوجه .

أحدها : أن معنى^(٥) نظم ويحسن مستقل باسم واحد ، لأن معنى : نظم الرجل .
 مدح الرجل أو كمل الرجل ، إلا أن الرجل مهمم ، والفراء تصحى
 مدح ما احتجج إلى مضموم بعد الفاعل ، أو إلى ما يدل عليه قبل نظم .

(١) المسألة (١٨) من الانصاف : ١ / ٦٨٠ .

(٢) ما بين الحاصرتين ما قط من " ك " .

(٣) في الأصل ، م : " شبيهه " وفي ج : " شبه " ، والمثبت من " ط " .

(٤) في ك : " خبرها " .

(٥) في ط : " شبيهها " ، وفي ج : " شبيهها " ، وفي ك : " شبيهتها " .

(٦) معنى : ما قط من ك .

فالحاصل أنَّ مطلوبَ نِعمٍ إمَّا هو الفاعلُ، والمخصوصُ^(١) بالمدح إمَّا مظهرُ الفاعلِ لا نِعمَ، لأنَّها غيرُ فاعليَّةٍ فيه بإجماع، بخلاف الجزأ الثاني من مضمون^(٢) ليس، فإنه موصولٌ لها، فمعنى ليس لا يستقلُّ^(٣) إلا بحزائين، سَنَدٍ وسَنَدٍ إليه، فكانت أشبه بالحروف، وكانت نِعمَ وليس^(٤) أشبه بالأفعال.

الثاني : أنَّ (نِعمَ وليس) يقوم كل واحد منهما مقام فعل صريح، ويقوم الفعل انصریح مقامه، من كلام العرب الصريح : "عَلِمَ الرَّحْلُ فَلَانَ" بمعنى يَنِمُّ^(٥) العالمُ فلان، وليس لا يقوم إلا مقام حرف، ولا يقوم مقامهما إلا حرف.

الثالث : أنَّ ليس ونِعمَ (ويشتركان^(٦)) في مفارقة الأصل، لأنَّ أصل كل منهما فعل^(٧)، لكنَّ نِعمَ فارتقت أصلها فراقاً لازماً على وجه عدم به النظر في الأفعال، وثبت به شبه الحروف، ونِعمَ وليس بخلاف ذلك، لأنَّها لم يفارقت أصلها فراقاً لازماً، بل أصلهما^(٨) يستعمل، ولم يُعدم بها فعل بهما النظير في الأفعال، ولا ثبت به شبه الحروف^(٩)، لأنَّ الذي

-
- | | |
|---|--------|
| في الأصل : أو المخصوص، والتصويب من ج، ك، م، وساقطة من ط . | (١) |
| في ط : " فاعلة " . | (٢) |
| في ك : " مضمون " . | (٣) |
| في ك : " لا يستعمل " . | (٤) |
| بداية سقط من " ك " . | (٥) |
| نعم، وساقطة من " ط " . | (٦) |
| نهاية سقط من " ك " . | (٧) |
| في ج : " مشاركة " . | (٨) |
| في ك : " فعل محبا "، يدل : منها فعل " . | (٩) |
| في ك : " مخالف لذلك " . | (١٠) |
| في ك : " مائل أصلهما " . | (١١) |
| في ط : " ولا ثبت في الاسماء به شبه الحروف " . | (١٢) |

فمن بهما من كسر الفاء وسكون العين مطرد في كل فعل على (قعل) ثالثة حرف
حلق ، ومعلية (١) ماروي (٢) أصله وصلته به سبيل مطردة (٣) في الأفعال أقوى من
معلية مالم يُعامل بهذه المعاملة .

وأما تفصيل (ليس) على يَمَ ويَمَس بإعمالها في الظاهر والمضمر ، والمعروفة
والنكرة ، فهي ثبت على خلاف الأصل ، لأن شبهها في اللفظ (٤) والمعنى بالحروف ،
أقوى من شبهها بالمعمل ، فإن يسلك (٥) بها سبيل الأشبه بها أولى ، ولكسمن
لوفعل بها ذلك لم يبق ما يدن على معليتها ، فزعمت الضائفة المتصلة لدلالتها .
وإذا كان هذا التفصيل مخرجاً (٦) إلى اعتدال ، فلا يجعل سبها بتفصيل آخر مستباح
من أجله تقدم الخبر ، لأن ذلك تكثر لمخالفة الأصل ، ومخرج (٧) إلى اعتدال ثانٍ ، ومع
هذا فقد شاركتها يَمَ ويَمَس في رفع الضمير مستتراً وبازراً (٨) :

قال الكسائي : زوي من بعض العرب : " الزيدان يمتا رجلين ، والزيدون يمتوا
رجالاً (٩) " وقال الأعمش : ناس من العرب يرفعون النكرة بـ (يَمَ) معردة ومضامة (١٠) :

-
- (١) في ج : " ومعلية " .
(٢) في ج ، ط ، هـ ، م : " ماروي " .
(٣) في هـ : " مطرد " .
(٤) في ج : " باللفظ " .
(٥) في ج : " شبهها " .
(٦) في ط : " سلك " .
(٧) في ج : " لكن " ، يهدف الواو .
(٨) في الأصل : " مخرجا " ، والمثبت من بقية النسخ .
(٩) في الأصل : هـ : " ومخرج " ، والمثبت من ج ، ط ، م .
(١٠) في ج : " أو بازراً " .
(١١) شرح المفصل : ١٢٧ / ٧ ، والإيضاح : ١٠٤ / ١ ، وشرح الكافية للرصي :
٠٣١٣ / ٢
(١٢) شرح المفصل : ٧ / ١٣١ .

وَأَمَّا مَعْلُ التَّعَجُّبِ فَهُوَ وَإِنْ لَزِمَ طَرِيقُهُ وَاحِدَةً رَاجِعٌ عَلَى (لَيْسَ) مِنْ أَيْمُونَةٍ

(١/٥٨)

/ أَوْجِبْهُ :

أَحَدُهَا . تَنَكُّتَهُ فِي الْمَعْلُومَةِ لَعَلَّهَا وَسَعَى ، لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلٌ) وَهِيَ مَعْدِيَّةٌ

كـ (أَكْرَمَ) وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّاتِ بِالْهَمْزِ ، وَهُوَ سِعٌ ذَلِكَ مُتَقَضِّنٌ ^(١)

لِحُرُوفِ مَعْدُودَاتٍ عَلَى مَعْنَاهُ هُوَ (لَيْسَ) بِخِلَافِ ذَلِكَ .

الثاني : أَنَّ مَعْلُ التَّعَجُّبِ تَلَرَّعَ نَوْنُ الْوَقَايَةِ مَعَ مَا التَّكْتُمُ كَمَا تَلَرَّعَ سَاعِرُ الْأَفْعَالِ

الْمَتَعَدِّاتِ وَ (لَيْسَ) بِخِلَافِ ذَلِكَ .

الثالث : أَنَّ لِمَعْلُ التَّعَجُّبِ صِيغَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا كَصِيغَةِ الْمَاضِي ، وَالْأُخْرَى

كَصِيغَةِ الْأَمْرِ ، وَذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ التَّصَرُّفِ ، وَ (لَيْسَ) بِخِلَافِ ذَلِكَ .

الرابع : أَنَّ مَعْلُ التَّعَجُّبِ يَفْعَلُ فِي أَنْظَرِ وَالْحَالِ وَالتَّسْوِيرِ بِخِلَافِ لَيْسَ ،

فَلِإِتِّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي جَزَائِهِ إِسْنَادٌ ^(٢) .

وَأَمَّا (عَصَى) فَتَشَارَكَتْ (لَيْسَ) فِي إِعْصَائِهَا فِي الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا ، مُطَهَّرَاتِهَا

وَصِمَاتِهَا ، وَهَارِصَاتِهَا وَتَكَرَّرَاتِهَا ، وَغَوَّيَاتِهَا بِأَسْمَاءِهَا مِنْهَا :

أَنَّ مَعْلُومَتَهَا سَجْعٌ طَبِيعًا ^(٣) وَمَعْلُومَتُهَا لَيْسَ بِمُخْتَلَفٍ فِيهَا .

الثاني : أَنَّ لَيْسَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّاتِ الْعَمِيْنِ ، وَصَى مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّاتِ

الْإِلَامِ ، وَهِيَ جَارِيَةٌ عَلَى مَا يَجِبُ لِنُظَائِرِهَا مِنْ اِعْتِلَالٍ (بِالْقَبْ كـ (رَمَى)

وَلَيْسَ جَارِيَةٌ عَلَى خِلَافِ مَا يَجِبُ لِنُظَائِرِهَا مِنْ اِعْتِلَالٍ كَاِعْتِلَالِ ^(٤) (أَهَابَ) ،

وَسَلَامَةُ كَلِمَةِ (رَمَى) ^(٥) الْبَعُورِ)

(١) فِي ع : " مَضْمَنٌ " .

(٢) فِي ع : " الْإِسْنَادُ " .

(٣) فِي الْأَصْلِ : " طَبِيعٌ " ، وَالتَّشْبِيهُ مِنَ بَقِيَّةِ النَّسْخِ .

(٤) مَا بَيْنَ الْحَاضِرَتَيْنِ سَافِدٌ مِنْ " ط " .

(٥) كَذَا صَبَّحَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَفِي ع : " صَبَّحَتْ " ، وَيَدُونُ صَبَّحَتْ فِي بَقِيَّةِ

النَّسْخِ .

الثالث:

أَنْ هَسَى وَإِنْ لَمْ تَتَصَرَّفْ بِأَنْ يُجْعَلَ لَهَا مُفَارِعٌ وَأَمْرٌ أَسْمَ قَاضٍ ، مَعْدَدٌ
 جُمِلَ لَهَا حَقٌّ مَنِ اتَّصَرَفَ بِأَنْ أُخْبِرَ فِي عِدِّهَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ ، مَقْبُولٌ ،
 عَسَيْتُ وَهَسَيْتُ ، وَتَنَوَّعَتْ مِنْهَا مَقْبُولٌ^(١) تَعَجِبْ مَقَابُوا : " مَا أَصْنَاءُ بِكَدَا " ،
 وَأَقْبِرْ بِهِ أَنْ يَكُونَ " ، وَقَابُوا . هُوَ هَسَى^(٢) بِكَدَا ، أَي : خَلِيقٌ ، وَرَوَّكُ^(٣)
 بِالْهَسَى أَنْ تَعْمَلَ ، وَهُوَ حَذَرٌ عَسَيْتُ ، وَهَذَا كَلِمَةٌ مُوجِبَةٌ لِلتَّزْيَةِ طَلْسِ
 لَيْسَ ، فَلَوْ لَمْ يَخْبِرْ (لَيْسَ) مَعَ كَوْنِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا شَيْءٌ
 مَا يَتَعَلَّقُ^(٤) بِهَا ، لَكَانَ ذَلِكَ تَعْصِيلاً لِلْأَعْمَلِ عَلَى الْأَفْوَى ، وَتَوْجِيبٌ
 إِلَّا يُضَارَ إِلَيْهِ .

وَمَعْدَدٌ هُوَ جَوَازٌ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ^(٥) لَيْسَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : " أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَعْنَةُ مَرْسُوفًا
 عَنْهُمْ " ^(٦) قَالُوا : لَا ، لِأَنَّ (يَوْمَ) مَحْمُولٌ (مَرْسُوفًا) ، وَلَا يَتَقَعُ الْمَحْمُولُ إِلَّا حَيْثُ يَتَمَسَّحُ
 الْعَامِلُ ، وَلِذَا ثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الْمَحْمُولَ قَدْ يَتَقَعُ حَيْثُ لَا يَتَقَعُ الْعَامِلُ بِحُجُورِ أَثَرِ زَيْدٍ مُعْصَرِفٍ ، وَهَضَرًا
 لَا تَنْهَى^(٨) ، وَحَقْلًا مَنِ أَصْبَحَ ، وَكَمَا لَمْ يَلْزَمْ مِنْ تَقْدِيمِ مَحْمُولِ الْفِعْلِ بِمَعْدَدِ
 (أَمَّا) تَقْدِيمُ الْفِعْلِ ، وَلَا مِنْ تَقْدِيمِ مَحْمُولِ الْمَجْرُومِ وَالْمَنْصُوبِ
 عَلَى (لَا) وَرَلَيْ^(٩) تَقْدِيمُهَا عَلَيْهَا^(١٠) ، كَذَا لَا يَلْزَمُ مِنْ تَقْدِيمِ
 مَحْمُولِ الْخَبَرِ (لَيْسَ) تَقْدِيمُ الْخَبَرِ .

(١) هـ ع : " فَعَلِي " .

(٢) هـ ط : " هَسَى " .

(٣) تَكْمِلَةٌ مِنْ " ع " .

(٤) هـ ك : " يَتَوَلَّفُ " .

(٥) هـ ك : " الْخَبَرُ عَلَى لَيْسَ " .

(٦) الْآيَةُ (٨) مِنْ حُجُورَةِ هُودَ .

(٧) هـ ط : " يَوْمًا " .

(٨) هـ ط : " عَسَلَاتِهِنَّ " .

(٩) هُوَ تَصْنِيعُ التَّحْقِيقِ (أَوْ) تَحْرِيفٍ ، وَاسْتِظْهَارُ الْفَتْحِ مَا أَتَيْتُ .

(١٠) هـ ط : " تَقْدِيمُهَا عَلَيْهَا " .

الثاني : أن يُجعل (يوم) منصوبا بفعل مضارع ، لأنَّ قبله ما يحسنه في يوم يأتيهم ^(١)
جواب ، كأنه قيل : يعمرون يوم يأتيهم ، و ^(٢) ليس صرفا ^(٣) . جملة
حالية مؤكدة أو مستأنفة .

الثالث . أن يكون (يوم) مبتدأ يبي لإضافته إلى الجملة . وذلك ^(٤) ما فتح سمع
المضارع كمومه مع التام ، وبلاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع
موضع آخر .

(هـ) ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة خلافا للوم ،
ويمتنع تقديم الخبر الحائر التقديم ^(٥) تأخر مرموعه ، وبفتح
تأخر منصوبه ، مالم يكن ظرفا أو مفعولا .
ولا يمتنع هنا تقديم خبر مشارك في التعريف وهذه إن ظهر
الإعراب .

وقد يخبر هنا وفي باب (و إن) بمعرفة من نكرة اختارها .

(ش) وقد ^(٦) ذكر ابن الصراح أن قولنا من التحوطين لا يجوزون تقديم
الخبر ولا توسطه إلا إذا كان جملة ^(٧) زمان ^(٨) ، وانقياس جواره وإن لم يسمع . فأحسار ^(٩)
أن يقال . أبوه قائم كان زيد ، فهذا مثال التقديم . وأجاز أيضا أن يقال : كان أبوه
قائم زيد ^(١٠) . وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح ، لأنه وإن لم يسمع مع (كان) فقد
سمع مع الابتداء كقول الغزالي ^(١١) :

(١) آية (٨) من سورة هود .

(٢) م ع : " فذلك " .

(٣) في الأصل والتسهيل : " التقديم " ، والشئ من ع ، ومى طه ك دم ،
ساقطة .

(٤) كلمة من " ع " .

(٥) م ع . " وأجاز " ، وفي ك : " فأجازوا " .

(٦) الساعد : ١ / ٢٦٢ .

(٧) ديوانه : ١ / ٢٥٠ ، والخصائص : ٢ / ٣٩٤ ، والمغني : ص ١٢٤ ،

والمقاصد التحوية : ١ / ٥٥٥ ، والهبوع : ١ / ١١٨ .

إلى ملك مائة من محارب . : أبوه ولا كانت كليب صاهرة

أراد : أبوه مائة من محارب (١) مأبوه : مبتدأ ، وآتة : مبتدأ ثان ، ومسنن محارب : خبره ، وهما خبرا مبتدأ الأول ، فقدم الخبر وهو حيلة ، فلو دخلت (كان) لساغ (٢) التقديم أيما ، كقولك : مائة من محارب كان أبوه .

والتوسط أولى بالجوار كقولك : ما كان أمة من محارب أبوه .

وأما كان للخبر (٣) المتقدم (٤) معمول مؤخر (٥) امتنعت المسألة إن كان مرفوعا مفردا أو منصوبا بحيره ، نحو : فاشا كان زيد أبوه (٦) وأكلا كان زيد أبوه طعنا . فإن كان المصنوع منصوبا لا مرفوع معه ، جازت المسألة على فتح نحو : أكلا كان زيد طعنا . فإن كان المصنوع ظروفا أو شبهه ، حُصِنَت المسألة نحو : مقبلا كان زيد عندك ، وراخا كان صرنا منك ، وسبب ذلك أن حق العامل أن لا يحصل بينه وبين معموله ، فإن كان مرفوعا كان فعله أصعب (٧) لكونه كجرا رافعه ، فلم يحل

بوجه ، وإن كان / معمولاً به ، فتح ولم ينتج ، لأنه ليس كجرا تاصبه ، فإن كان ظروفا (٨/ب) أو شبهه ، حُسن فعله لا تساهم في الظروف وشبهها . وإلى هذا أشرت بقولني : وينتج تقديم الخبر الجائز التقديم تأخرا (٩) مرفوعه .

(١) في ع : "مأبوه أمة من محارب أبوه ولا كانت" .

(٢) في ل : "امتنع" .

(٣) في الأصل : "م" : "الخبر" .

(٤) في ع : "م" : "التقدم" .

(٥) في ل : "معمولا مؤخرا" .

(٦) في ع : "وإن كان" .

(٧) بعدها في ط : "والمنصوب لميره نحو : أكلا . . .

(٨) في ل : "وإن كان" .

(٩) في ط : "امتنع" .

(١٠) في ل : "ولم" .

(١١) في ط : "تأخير" .

وإذا اشتراك في هذا الباب الخبر والخبر منه في تعريف أو تكثير ، لم يلزم
 ما لزم في باب الابتداء من تأخير الخبر ، إلا إذا لم يظهر الإعراب نحو : كان مثلك
 مولاه ، ولم يكن غنى أركى منك ، فإن ظهر الإعراب جاز التوسيط والتقديم نحو :
 كان أخاك ريد ، وأخاك كان ريد ، ولم يكن خيرا منك أحد ، و (خيرا منك لم يكن أحد)^(١)
 ولما كان المرفوع هنا مشتبهًا بالفاعل ، والمنصوب مشتبهًا بالمفعول ، جار أن يعين
 هذا تعريف المنصوب من تعريف المرفوع ، كما جار ذلك في باب الفاعل ، لكن بشرط
 العادة ، وكون التكرار غير صفة محضة ، ومن ذلك قول حسان رضي الله عنه^(٢) :

كَانَ سُلَاقَةً^(٣) مِنْ نَيْسَتٍ رَامٍ . . . يَكُونُ مَزَاجُهَا قَسْلٌ وَسَاءُ

فجعل (مزاجها) وهو معرفة خبر كان ، وصل : استبها وهو تكرة ، ولم يمس
 الفاعل مضطرا ، لتكرره من أن يقول : (يكون مزاجها قسلا وساء) فجعل اسم
 كان ضميرا (سلاقة)^(٤) ومزاجها صل : مبتدأ وخبر في موضع نصب ، وكان وشله
 قول القطامي^(٥) :

بَقِيَ قَدْرُ التَّعْزِيقِ بِأَعْيَابِهَا . . . وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعُ

فأخبر بالمعربة عن التكرة مختارا لا مضطرا ، لتكرره أن يقول : (ولا يك موقف)
 منك الوداع) أو (ولا يك تركلك)^(٦) موقفنا الوداع) . والمحسن لهذا
 حصول العادة عنه المرفوع بالفاعل ، والمنصوب بالمفعول ، وقد حصل هذا الشيء

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | ساقطة من ط . |
| (٢) | ديوانه : ص ١٢ وفيه تخريجه . |
| (٣) | في له : " سبيطة " . |
| (٤) | يكون ، ساقطة من ط . |
| (٥) | في له : " سبيطة " . |
| (٦) | ديوانه : ص ٣١ وفيه تخريجه . |
| (٧) | زيادة من ع ، م ، وفي له : " موقف من الوداع " . |

في باب (إن) طى أن جعل فيه الاسم نكرة ، والخبر معرفة ، كقول الشاعر :^(١)

وإن خراً أن أسب مجاهداً . . . بأهائي الشم الكرام الخصام

(ح) - حصل .

يقتن بـ (إلا) الخبر المنفي إن قيد إيجابه وكان قابلاً ،

ولا يعمل ذلك بخبر يرفع وأخواتها ، لأنّ نفيها إيجاب ،

ومأورد منه بـ (إلا) نقول .

(غ) يتناول الخبر المنفي خبر ليس وأخواتها من أعمال هذا الباب إذا غلبت^(٢)

نفيًا ، ويتناول أيضًا ثاني^(٣) جمولي ظن وأخواتها إذا غلبت^(٤) نفيًا أيما ، فإن قصد

إحصاء الثاني ، جئنا بالخبر مجردًا نحو : ليس زيد قائمًا ، وما كان^(٥) منطلقًا ، وما طمعه

عاجرا . وإن قصد الإيجاب جئنا^(٦) بإلا ، نحو : ليس زيد إلا قائمًا ، وما كان إلا منطلقًا ،

وما طمعه إلا عاجرا . فإن كان الخبر تامًا لا يستعمل إلا في نفي ، لم يقتن بإلا نحو :

ما كان مثلك أحدًا ، وما كنت^(٧) نعيمًا ، أي : تنفع ، ولو قرئت (أحدًا) أو (تتمتع)

بإلا ، لم يجر ، لأنّ (إلا) تنفي النفي ، و (أحد) و (تتمتع) من الكلم^(٨) التي

لا تستعمل إلا في النفي^(٩) ، فإليهما وإلى أمثالهما^(١٠) أعزّت بقولي : إن قصد إيجابه

وكان قابلاً .

(١) هو المردق ، ورواه ٣٠٠ / ٢ ، والنقشب : ٧٤ / ٤ ، والبحر المحيط :

٤٤٦ / ٤ ، والجمع : ١١٩ / ١ ، وروايته في الديوان هكذا :

وليس بعدل إن صبيت مقاصداً . . . بأهائي . . . البيت ، وطي هسدا

يعت الاستشهاد به .

في ط : " ثبت " .

(٢) في لك : " قولني " ، بدل " ثاني " .

(٣) في ط : " ثبت " . (٤) في (٥) : " وأزال " ، والتصويب : مع .

(٦) في ع : " قرن بإلا " . (٧) في ع : " لم يقتن " .

(٨) في ط : " ما كان مثلك أحدًا يجمع " .

(٩) في ع : " لك " ، و " تتمتع " .

(١٠) في لك : " الكلام " .

(١١) في ع : " نفي " . (١٢) في ط : " فإليهما وإلى أمثالهما " .

ثم قلت : ولا يفعل ذلك بغير برج وأخواتها (أي : لا يقتصر خبر برج وأخواتها)
(بدلاً لأنه موجب)^(٢) . وإنما جاء بدلاً لا يحاب ما ليس موجبا ، فكما لا يقال : كان زيد
إلا قائما ، لا يقال : ما زال زيد إلا قائما ، لأن مقتضى كان وما زال واحد . فأما فسر
في الرتبة :

جراجيج ماتتلك إلا ناضجة . . . على الخسف أو نري بها بلدا قفرا
ففيه أربعة أقوال :
أصحها : أن (تتلك) . متصل تام ، وهو خطأ ^(٤) (فكه) إياها خلاصه
(أو أصله) ، فكانه قال : ماتتلك من الشجر أو تتصل ^(٧) منه إلا في حال
إناختها على الخسف .

الثاني . أن تكون (تتلك) ناقصة ، والخبر (على الخسف) ، وناخعة : حال ،
فكانه قال : ماتتلك كائنة على الخسف ، أي : الدلّ واستعب ، أو مرميا بها
بلد قفر ^(٨) إلا في حال إناختها .

الثالث : أن إلا رائدة ، قاله ابن جني في المحتسب ، وحل عليه قراءة ابن سمود
رضي الله عنه : ^(٩) وإن كلّ الألوصلهم * .

الرابع : أن ذا الرتبة أخطأ بإيقاع إلا موقعا لا يصلح إيقاعها فيه ، وهذا أصعب
الأقوال .

-
- | | |
|-------|--|
| { ١ } | ما بين الحاصرتين ما قبل من له م . |
| { ٢ } | ساقطة من * ط * . |
| { ٣ } | ديوانه : ٣ / ١٤١٩ ، وفيه التخرج . |
| { ٤ } | في ط : مضارع * . |
| { ٥ } | في ع : (و) متصله . |
| { ٦ } | في له م : * ما يتصل * . |
| { ٧ } | في ع : * أو ما يتصل * . |
| { ٨ } | في ط : أي مرميا . . . وفي له : أو نري بها بلدا قفرا . وفي م : أو مرمي
بها بلد قفر . |
| { ٩ } | من الآية ١١١ من سورة هود ، والقراءة في المحتسب : ٣٢٨ / ١ . |

(ج) وشعنت (ليس) بكثرة ج: اسمها نكرة مضافة .
 وبحوار الاقتصار عليه دون قرينة ، واقتراح غيرها يوافق إن كان
 جملة موجبة ببالا .

وتشاركها في الأول^(١) كان بعد هي أو شبهه (وهي الثالث
 بعد هي^(٢)) وربما شُبِّهَت الجملة المنعبر بها في ذا الباب
 بالحالية^(٣) فَوَلَّيْتُ الْوَأُوَ مطلقا .

(ث) قد تقدم في باب الابتداء ، أن من أسماء (كون) شعوب كَوْنُ الجند أنكره
 وقوعه بعد هي ، واسم ليس لا فادتها التقي كالجند الواقع بعد هي ، فدل على
 اختصت نبي بكثرة ج: اسمها نكرة مضافة كقول الشاعر^(٤):

كَمْ قَدْ رَأَيْتُ وَلَيْسَ شَيْءٌ بِأَقْبَى . . مِنْ زَاغِرِ طَرْفِ النَّوَى وَسُلُوبِ (١/٥٩)
 ولا فادتها التقي أيضا ، اختصت من بين أخواتها بحوار الاقتصار على اسمها دون
 فريضة رائدة على كون الاسم نكرة عامة ، لا زائدة لك يشبه^(٥) اسم (لا) فيجوز أن يساويه
 في الاستعانة به من الخبر كقول الشاعر^(٦):

أَلَا بِاللَّيْلِ وَنَحْلٍ تَشْتَبِهُ (٨) . . مَا أَلَا الْخَوْدُ مِنْهُ طَيْسَ جُودٍ
 أراد : طيس منك خود ، أو ليس منك خود . وشبه قول الآخر^(٩):

(١) هي ج: " الأولى " .

(٢) ساقطة من " ط " .

(٣) في الأصل ج: " بالحال " ، والمثبت من ج ، لا والتشبيه .

(٤) ساقطة من ج .
 استشهد به المصنف في شواهد التوضيح : ص ١٤١ ، ولم يشبهه ، وورد كذلك

(٥) في التذييل : ج ٢ لوحة ١٤٠ ، وشعاع الملل : ص ٣٠١ ، والهمج : ١ / ١٢٠ .

في ط : " أشبهه " .

(٦) هو عبد الرحمن بن حسان ، الكتاب : ٣٨٦ / ١ ، والهمج : ١ / ١١٦ .

(٧) في الأصل : " شبيها " ، وانضمت من بقية النسخ .

(٨) ورد بدون سمية في التذييل : ج ٢ لوحة ١٤٠ ، وشعاع الملل : ص ٣٠٢ ،

والهمج : ١ / ١١٦ .

بَيْسْتُمْ (١) وَخَلِّمْ أَتَهُ لَيْسَ نَاصِرًا (٢) . فَيُؤَكِّمُ (٣) مِنْ تَصَوُّرٍ خَيْرٍ مَقْبُولٍ
وحكى سيويوه : " ليس أحدٌ (٤) ، أي : ليس هذا أحدٌ .

ومثال اقتران خبرها بها أو بكونه حيلة موحية بالإلا قول الشاعر :

لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَفِيهِ إِذَا مَا . قَاتَلْتَهُ فَمِنْ الْمَصِيرِ احْتِبَارٌ (٥)

ومثال ذلك في معنى (كان) بعد نفي (قول الشاعر :

مَا كَانَ مِنْ بَشَرٍ إِلَّا وَهَيْتُهُ . سَحْتُومَةٌ لَكِنْ الْأَجْسَالُ تَخْتَلِفُ

وَأَمَّا مُشَارَكَةُ (كَانَ) بعد نفي (لَيْسَ) (٦) في معنى اسميها بكرة سحرة فكثيرٌ

ومنه قول الشاعر :

إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بَاقِيًا . فَلَوَّ النَّاسُ دَوَاهُ الْأَسَى (٧)

ومثال ذلك بعد شبه النفي قول الشاعر :

(١) في م : " بَيْسْتُمْ " وفي ج : " بَيْسْتُمْ " .

(٢) في لك : " فَيْرِ نَاصِرٍ " .

(٣) في ط : لك : " غَاخَةٌ " .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٤٦ .

(٥) ورد بدون نسبة في المساهد : ١ / ٢٦٥ ، وانتدبيل : ج ٢ لوحة ١٤١ ،

وشعاع العليل : ص ٣٠٣ ، والجمع : ١ / ١١٦ .

(٦) في الأصل : م : " اعتباراً " ، والمثبت من ج : ط : لك .

(٧) ورد بدون نسبة في التذليل : ج ٢ لوحة ١٤١ ، وشعاع العليل : ص ٣٠٣ ،

والجمع : ١ / ١١٦ .

(٨) ما بين المعاصرين ساقط من ط : لك .

(٩) في الأصل : ط : لك : " فلي لَيْسَ " ، والتصويب من ج : "ع" .

(١٠) امتشهد به المصنف في شواهد التوضيح : ص ١٤١ ، ولم ينصبه ،

ويرد كذلك في المساهد : ١ / ٢٦٦ ، والجمع : ١ / ١٢٠ .

(١١) في ط : " دَوَاهُ الْأَسَى " .

(١٢) ورد بدون نسبة في التذليل : ج ٢ لوحة ١٤١ ، والمساهد : ١ / ٢٦٦ ،

وشعاع العليل : ص ٣٠٣ ، والجمع : ١ / ١٢٠ .

ولو كان حي في الصحراء (١) سخلدا . . . خلدت (٢) ولكن لمس حي (٣) بخاليد (٤)
ومثله قول الآخر (٥)

فإن ملكه حي (٦) خالدا أو شعرا . . . تأمل تجد من فوقه الله عالي (٧)
ومثال تشبيه الحلة الخيرية بالحالية في اقترانها (٨) بأولو قول الشاعر (٩)

فظفروا ومنهم سابق كدمه كهُ . . . وآخر يشي دمة العين بالتفيل
ومثله قول الآخر (١٠)

وكانوا أناسا ينفخون (١١) فأصيحوا . . . وأكثر ما يخطونك النظر الشسر
(حي) وتختص كان مرادفة (لم يزل) كـشراء

وبجوار رياء بها وسطا باتفاق وآخر على رأي . ورتبا

زيد أصبح وأسى وضارح (كان) أو (كان) مستندة إلى (١٢)

ضمير ما ذكره يمين (١٣) جار ومجرور .

(١) في له : في البلاد .

(٢) في ط : خلدت .

(٣) في له : لمس حي .

(٤) في ط : سخلد .

(٥) ورد بدون نسبة في النسخة ١٤١ : لوحة ١٤١ .

(٦) في م : شيتا .

(٧) في ع : ملك : عالما .

(٨) في ط : اقترانه .

(٩) ورد بدون نسبة في الساجد : ٢٦٧/١ ، والنسخة ١٤٢ : لوحة ١٤٢ .

وشفا : العلعل : ٣٠٣ ، والهمع : ١١٦/١ .

(١٠) في الأصل : ط : ملك : سابق دمه : والمثبت من ع .

(١١) هو أضي تغلب ، وسبق الاستشهاد به في هذا الباب .

(١٢) في ط : ينفخون ، وفي له : ينفخون .

(١٣) كان : ماقطة من ط .

(١٤) في ع : م والتسجين : أو يمين .

(ش) الأصل في كان أن يدل بها على حصول^(١) معنى ما دخلت عليه مما معنى دون تعريف لا ولية ولا انقطاع كغيرها من الأعمال الماضية . فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه ، كقول الله تعالى : * وادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً مَلَأَ بَيْنَ يَدَيْكُمْ * (٢) وكقول الشاعر^(٣) :
 وَتَرَكِي بِلَادِي وَالْحَوَائِثَ حَبَسَةً . طَرِيدًا وَقَدْ مَا كُنْتُ غَيْرَ مُطْشَرٍ
 وقد يقصد بها الدوام كما يقصد بـ (لم يزل) (٤) كقول الله تعالى : * وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا * (٥) وكقول الشاعر^(٦) :
 وَكُنْتُ أَمْرًا لَا أَسْعُ الدَّهْرُ سُبَّةً . أَسْبَبَ بِهَا إِلَّا كُنْتُ حَطَّاءَهَا
 ونخص (كان) بحوار رياء لها^(٧) بلفظ الماضي متوسطة بين مستند ومستند إليه ، نحو : ما كان أحسن رياء ، أو * تَمَّ تَرَكَا نِظْمُهُمْ *^(٨) أو بين صفة ووصف كقول الشاعر^(٩) :
 نَكَيْتَ إِذَا مَوْتُ يَدَارِقُ نَوْمٍ . وَجِبْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ
 ولا يمنع من زيادتها إسناد^(١٠) ها^(١١) إلى الصير ، كما لم يمنع من إلحاق^(١٢) ظن^(١٣) إسنادها^(١٤) في نحو : زَيْدٌ طَلَبْتُ قَاتِمٌ ، هذا مذاهب سيوية .

-
- (١) في م : * خصوص في تحريف .
 (٢) الآية (١٠٣) من سورة آل عمران .
 (٣) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٣ لوحة ١٠٠ ، وشفا العليل : ص ٥٧٩ .
 (٤) في ط : * لم يكن * .
 (٥) الآية (٢٧) من سورة الأحزاب .
 (٦) ورد بدون نسبة في المصاحف : ٢٩٧/١ .
 (٧) في ط : * بزيادتها * .
 (٨) الخزانة ٢٠٧/٩ ، ٢١٤٤ .
 (٩) هو الخردق ، ديوانه : ٢٠ / ٢٩٠ ، والكتاب : ١٥٣/٢ ، وجمل الزجاجي : ص ٤٩ ، والمعنى : ص ٢١٧ ، والخزانة : ٣٧/٤ ، والمقاصد الذهبية : ٢/٢ ،
 (١٠) في ع : * سند * .
 (١١) في ع : * من الظن * .

وشد (١) رادتها بين طى وسجورها في قول الشاعر:

سُرَّةُ بَيْتِي أَبِي بَكْرٍ تَسْلُو (٢) . طى كان المظهر (٣) الصلاب (٤)

ورم الميراثي أن كان الراءدة مستدة إلى مصدر متوقف، ولا حاجة إلى ذلك ،
ولا يأتى بأن يقال غلّوها من الإسناد إلى تنوي يلزم منه كون الفعل حديثا من غير
سند عنه ، لأن كان اسخوم يراد بها تشبه الحرف الراءدة ، فلا يأتى بخلّوها من
الإسناد ، كما أن المصدر الواقع فعلا لما قصد به ما قصد بالحروف (٥) من الدلالة
على معنى في غيرها ، استعير ألا يكون له موضع من الإعراب .

وأما ما (كان) قد ردت بين طى وسجورها ، وإذا توي معها فاعل لزم
الفعل (بين الجار والمجرور) بحلة ولا نظير لذلك ، وإذا لم يأت (معها) فمجرور
فاعل كان انفصل بكلمة واحدة فلا يمتنع كما لم يمتنع فيما بين (من وسر الهاء) (٦) ورب
والكاف وسجوراتها .

(١) في ط: " وشدو " .

(٢) استشهد به المصنف بدوى تسمية في شرح الكافية: ص ٤١٢ وورد كذلك

في شرح المفصل ٧٠/ ٩٨، ٩٩، والمصاحف: ١/ ٢٧٠، والمقاصد: ٤/ ١٠٢

والخرابة: ٤/ ٣٢، والهمع: ١/ ١٢٠، ويروى أيضا " على كان السومة

العراة " .

(٣) أي ساقطة من ط: ع .

(٤) في ع: " تصلى " .

(٥) في ط: ع: " السومة " .

(٦) في ع: " العراة " .

(٧) في م: " ع: ع: م: مصدر ، والمشت من ط

(٨) في ط: " بالحرف " .

(٩) في الأصل ط: : جار ومجرور ، والمشت من ع: " ع .

(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من ط: م .

(١١) في ع: " يا بين " .

(١٢) بعدها في ك: " الراءدة " .

وأجاز بعض النحويين زيادة كان آخرها قياسا على إعمال ظن آخرها .
والصحيح منع ذلك لعدم استعماله ، ولأن الزيادة على خلاف الأصل فلا تستباح
في غير خواصها المعتادة .

وسدت زيادة ^(١) يكون ^(٢) في قول ^(٣) أم طيل من أي طالب ؛

أفنتكون ما جسد ^(٤) قيل إذا تهبط شمس ^(٥) لميل .

وأجاز العراء زيادة ^(٦) (يكون ^(٧) بين ما) ومعل الثمجب ، نحو : ما يكون

أطول هذا العلم ، ويشهد لقوله قول رجل من بني ^(٨) .

صدقت قائل ما يكون أحق ^(٩) . . . طفلا ^(١٠) ندوي استياد ^(١١) ياتع

قال العراء : وأخوات كان تجري مجراها . قلت : / ولا خلاف في زيادة كان بهذا (٥٩ / ب)

ما التعجبية كقول الشاعر ^(١٢) :

ما كان أسعد من أجاليك أخدا . . . يهدك سحتها هوى وعقدا

(١) في ط : * تكون * .

(٢) أم : ساقطة من ط * .

(٣) استشهد بها المصنف في شرح الكافية : ص ٤١٣ وورد في المساهد :

١ / ٢٦٨ : وشفا العليل : ص ٣٠٥ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٩ ، والجمع :

١ / ١٢٠ ، وشرح التصريح : ١ / ١٩١ والخزانة : ٤ / ٤١ .

(٤) في ط : * ما جدا * .

(٥) في ط : * زيادتها إذا * .

(٦) في أصل ط : * يكون * ، واكتفت من له ،

(٧) المساهد : ١ / ٢٦٨ .

(٨) في ج : * يند * .

(٩) في ج : * ناعما * .

(١٠) هو عبد الله بن ربيعة - رضي الله عنه - كما في المقاصد النحوية :

٢ / ٢٦٣ ، وانظر شفا العليل : ص ٣٠٣ ، وشرح الأشوسني : ٣ / ٢٥ ،

وليس في ديوانه المطبوع .

وحدث أيضا زيادة (أصبح وأسى) في قول بعض العرب : * مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا
وَمَا أَسَى أَذْعَاهَا ^(١) . وأجاز أبو طي زيادة أصبح في قول الشاعر :
كَدَّ وَغَمَّتْكَ وَشَايَنِيهَا . : أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ
وكذلك أجاز ^(٢) زيادة أسى في قول الآخر ^(٣) :

أَعَادِلَ قَوْلِي مَا هَوَيْتَ مَا بَوَيْتَ . : كَثِيرًا أَرَى أَسَى الدُّنْيَا نُوَيْسِي

(ص) وتختص كان أيضا بعد (إِنْ) أو (لَوْ) بجواز
حذفها مع اسمها ، وإن كان ضمير ما ظم من فاعل أو حاضر ^(٤) ،
مِنْ حَسَنَ مع المندوبة بعد (إِنْ) (تقدير : فيهـ)
أو (بعد) أو نحو ذلك ، جار رفع ما قبلها ، والأصل
نصبه . ونما جر طرونا (إن لا) أو (إِنْ) وحدها
إن طاد اسم كان إلى مجرور بحرف . وحصل ما بعد
الفاء الواقعة / (إن) ^(٥) المذكورة غير مبتدأ ^(٦) أولى من
جعله خبر (كان) (مفعلة أو مفعولا بفعل لا فـ)
أو حالا ، وأخيرا كان الناقصة قبل الفاء ^(٧) أولى من

- (١) أورد المصنف في شرح الكافية : ص ١٤٤ ، وانظر الأصول لابن السراج : ١٠٧ .
- (٢) استشهد به أيضا في شرح الكافية : ص ٤١٤ ، وورد في شعاع العليل : ص ٣٤ .
- (٣) والجمع : ١٢٠ / ١ ، وشرح الأشموني ٢٤١ / ١ .
- (٤) في ك : " اختار " .
- (٥) استشهد به المصنف في شرح الكافية : ص ١٤٤ بدون نسبة وورد في التذييل
- جزء لوحة ١٤٤ ، وشعاع العليل : ص ٣٠٤ ، والجمع : ١٢٠ / ١ ، وشرح
الأشموني ٢٤٢ / ١ .
- (٦) في ك : " قولي " .
- (٧) بعدها في الأصل : " كثيرا " ، وهو .
- (٨) في الأصل وحدها : " من حاضر أو غائب " .
- (٩) في ط : " الواقعة بعد ان " ، وفي ج : " الواقعة بعد جواب ان " .
- (١٠) في ط : " ابتداء " .
- (١١) ما بين الحاضرين ساقط من ط .

الثالثة ، وربما أضمرت الماسة بعد (لَدُنْ) وشبهها ،
والترم حذوها معوضا عنها (ما) بعد (أَنْ) كثيرا وبعد
(أَنْ) قللا . ويجوز حذف لايها الساكن جزما ،
ولا يمنع ذلك ملاقة ساكن وقفا لمونس .^(١)

(ش) مثال حذف كان بعد (أَنْ) مع اسمها وهو ضومر غائب معلوم قسمول
الشاعر .^(٢)

أَنْطَلِقَ بِحَقِّ وَأَنْ سَتَغْرِجَا إِيَّاهُ . : . مَا لَنْ ذَا الْحَقِّ غَلَبَ وَأَنْ غَلَبَا
ومثال الحذف مع كون الاسم ضمير حاضر^(٣) قول الشاعر :
حَدَّثَ عَلِيٌّ بَطْنُونَ^(٤) غَبَةَ كُتَيْبَا . : . إِنْ طَالِبَا فِيمِهِمْ وَأَنْ مَظْلُومَا
ومثال الحذف بعد يو والاسم ضمير غائب قول الشاعر :^(٥)

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ دُوَيْحِي وَلَوْ طَلَّكَ . : . جُنُونُهُ عَاقَ غَتَا السَّهْلِ وَالْجَبَلِ
ومثاله والاسم ضمير حاضر قول الشاعر :^(٦)

طَلَّكَ سَنَانًا طَلَّكَ بِأَسَلٍ . : . نِدَاءُ لَوْ عَرَّثَانِ^(٧) طَلَّكَ عَارِبَا

(١) شرح الكافية ٢ / ٣٠٠ للرضي

(٢) استشهد به المصنف بدون نسبة في شواهد التوضيح : ص ١٤٠ وورد كذلك

في الديلم . ص ٢٠٤ لوحة ١٤٥ ، وشما^١ لعليل : ص ٣٠٥ ، والهمع : ١ / ١٢١ .

(٣) في ط : " غائب " ، وهو .

(٤) هو النابغة الذبياني ، ديوانه : ص ٢٠٣ ، وفيه التخريج ، واستشهد به

المصنف في شرح الكافية : ص ٤١٥ ، وشواهد التوضيح ص ٧١ .

(٥) في له : " حدث علي بطنان " .

(٦) يرد بدون نسبة في المساهد : ١ / ٢٧٦ ، والمعني : ص ٢٩٢ ، وشرح أبيات

٨١ / ٥ ، والهمع : ١ / ١٢١ ، والمقاصد النحوية : ٢١ / ٥٥٠ .

(٧) استشهد به المصنف بدون نسبة في شواهد التوضيح : ص ١٤٠ ، وورد كذلك

في شفا^٢ لعليل : ص ٣٠٦ ، والمساهد : ١ / ٢٧٦ ، والهمع : ١ / ١٢١ .

وشرح الأشموني : ٢٤ / ٢٠١ .

(٨) في له : " قرأه " .

(٩) في ط : " ولا فرثان " .

فالتصّب في مثل هذا متعيّن لعدم صلاحية تقدير ما يجعل مبرراً من (بسم) أو (نعم) أو نحوها ، فلو صلح (١) تقدير شيء من ذلك لجار الرفع نحو : " الناس مخربون (٢) بأعمالهم إن غيراً مغيّراً وإن شراً مفسّراً (٣) ونظيره . " الترة تقول بما قتل بسهم ، إن سئناً فسيف وإن خيراً مغيّراً (٤) وسأ مثل به سيّويه " صرّت برجل صالح ، إن لا صالحاً مطالِحاً " و " إن لا صالحاً فطالِحاً " أي : إن لم يكن صالحاً فقد بقيت طالِحاً هذا تقدير سيّويه (٥) ، تصب (طالِحاً) على الحال .

وحكى يونس : " إن لا صالح مطالِح (٦) والتقدير : إن لا أثر بالصالح ، فقد صرّت بطالِح ، وأجار : استبرأ بهم (٨) أفضل ، إن زهد وإن عجزه على تقدير : إن صرّت بزهد ، وإن صرّت بحسرة (٩) .

وجعل سيّويه إضمار الهاء بعد (إن) هذه أسهل من إضمار (رب) بعد (أولاً) وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي : وربما حرمقونا به (إن لا) أو يراش وحدّها إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف حرف (١٠) .

ثم بيّنت أن الاسم الواقع بعد الهاء في الحد يثير اندكويرين ونحوهما ، يرصع على أنه غير مبتدأ ، ويصحب على أنه خبر (كان) خبره ، وقد يجعل عمولاً به

(١) في ط : " فلو صلح " .

(٢) في الأصل : " سجون " والمثبت من حقبة التصح .

(٣) استشهد به المصنف في شواهد القويم هذه ٧١ وقال كنفه : " لم أقص على هذا الحديث " كما استشهد به سيّويه دمه إشارة إلى أنه حديث - انظر ١٠٥٨/١ - انظر الحديث المسمى

(٤) حديث ، انظر المزامير السابقة .

(٥) في ط : " وإن طالِحاً عطلح " ، تحريف ، وانظر الكتاب : ٢٦٢/١ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) المصدر السابق .

(٨) في الكتاب : على أيهم " .

(٩) في الكتاب : ٢٦٣/١ : أو صرّت " .

(١٠) الكتاب : ٢٦٣/١ .

(١١) حرف ، ساخطة من ع ، لك .

أو مستويا على الحال ، إلا أن رفعه أجود ، لأن المحذوف منه ^(١) شيء واحد ، وسبغ
النصب شيئا من فعل واسم مرفوع به ، ولأن ^(٢) وقوع الجملة الاسمية بعد النصب
المجاب بها الشرط أكثر من وقوع الجملة الفعلية ، ويجوز جعل ما بعد انباء مفعولا
به فيكون التقدير : إن كان عليه خيرا (فيجرى خيرا أو فيعطى خيرا) ، ويجوز جعله
حالا ، فيكون التقدير : إن كان منه خيرا فيلقاه خيرا ^(٣) أو نحو ^(٤) ذلك .
ولقد أشار سيبويه إلى ذلك كله .

(ثم يمتدآن ارتفاع الاسم قبل الغاء في مثل " إن خيرا فخير " ^(٥) بكأن الناقصة ^(٦))
أولى من ارتفاعه بكأن التامة ، وسبب ذلك أن إضمار الناقصة مع النصب متمم ، وهو
مع الرفع ممكن ، موجب ترجيحه ليجري الاستعمالان على وزن واحد ، ولا يخفى العامل .
ولأن الفعل التام إذا اضمر بعد (إن) الشرطية لا يستغني عن مفسره ^(٧) نحو قول
الله تعالى : " وإن أحد من المشركين استجاركم فآخروه " ^(٨) فحذف هذا في كان
الناقصة ، لوقوع ثاني جرائها موقع العشرة ، ولأنها توسع فيها بما لا يستعمل في
غيرها . فلتنتهي الدليل أن لا تشاركها التامة في الإضمار المشار إليه ، ولكن أجزأ
فيها لشبهها بالناقصة فلا يستويان في التقدير .
ومثال إضمار كان الناقصة بعد كذا قول الشاعر ^(٩) :
مِنْ لَدُنْ قَوْلَا عَالِي إِتْلَائِهَا

-
- (١) في ع : " منه " .
(٢) في الأصل ، ط : " وأن " ، والمثبت من " ع " .
(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .
(٤) في الأصل ، ط : " م " ، ونحو " والمثبت من " ع " .
(٥) سبق شاهد ، قرأ .
(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من " ط " .
(٧) في ط : " يستغني عن مفسره " .
(٨) الآية (٦) من سورة التوبة .
(٩) ورد بدون نسبة في الكتاب ، ٢٦٤ / ١ ، وأما في ابن السكيت ٢٢٢ / ١ :
وشرح المحلل ١٠١ / ٤ ، وأباحتني ٧١ ، والمقاصد الديوانية :
٥١ / ٢ ، والخزانة ٨٤ / ٢ ، واللسان (شول) .

بعض إبلًا ، والتقدير : من لكذا ^(١) أن كانت شولا . كذا بقدره الجهم — وير
وعندي أن تقدير (أن) يستعني عنه ، كما يستعني عنها بعد كذا ،
ومثال إحصار كان بعد اسمه لَدَنْ قول الشاعر ^(٢)

/ أَرْمَانٌ قَوْسِيٌّ وَالْجَمَاعَةُ كَالِدِي . لَرِمَ الرَّحَالَةُ أَنْ تَبِيلَ تَبِيلًا (١/٦٠)
أراد : أَرْمَانٌ كان قَوْسِيٍّ مع الجماعة كالدي لَرِمَ الرَّحَالَةُ ، كذا قال سيويه . ^(٣)

ومثال التزام إحصار كان بعد (أن) موصوفًا منها رَمَاهُ ^(٤) قول الشاعر ^(٥)

أَمَا خُرَاشَةُ أَمَا أَنْتَ دَا تَقِرُّ . فَإِنَّ قَوْسِيٍّ قَدْ تَأْكُلُهُمُ الْقَسْبُ

أراد : لِأَنَّ كُنْتُ ، محذوف اللام بقي (أَنْ كُنْتُ) ثم حذف (كان) وجاء

بالضمير المتصل ^(٦) خلفًا عن الفعل ^(٧) وما قبله عوضًا من كان بالتثنية ^(٨) . جاء بها
لئلا يجتمع المعوي والمعوي منه ، وسئل ^(٩) أَمَا أَنْتَ دَا تَقِرُّ ^(١٠) . أَمَا أَنْتَ مَرْتَحِيلًا .

(١) في ط : " لَدَنْ " .

(٢) هو الراعي ، ديوانه : ص ٢٢٤ ، وفيه التخريج ، وورد في الكتاب :

١/ ٢٠٥ ، والخزانة : ١/ ٢٠٥ .

(٣) قال سيويه بعد إيراد الشاهد : " كأنه قال : أَرْمَانٌ كان قَوْسِيٍّ والجماعة ،

محذوف على كان " . الكتاب : ١/ ٢٠٥ .

(٤) زيادة من ع : له .

(٥) هو العباس بن مرداس ، الكتاب : ١/ ٢٩٢ ، والخصائص :

٢/ ٣٨١ ، وأما أبي الشجرى : ١/ ٢٤ ، وشرح الفصل : ٢/ ٩٩ ،

والإتهام : ص ٧١ ، والمعنى : ص ٢٤ ، والمقامد التخريرية :

٢/ ٥٥ ، والخزانة : ٢/ ٨٠ .

(٦) في ل : " يحذف " .

(٧) في الأصل : " دَا " ، " وجاء " بالمضارع ، والتمت من " ع " .

(٨) في ط : " وما قبله " .

(٩) في ع : " والتثنية " .

(١٠) في الأصل : " لَدَنْ " ، ومثال " ، واستثبت من ع ، ط ، م .

(١١) سبق في شاهده قريبًا .

من قول الشاعر^(١):

إِنَّمَا أَقْسَمْتُ وَأَنَا أَنْتَ مُرْتَحِلًا . . . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنِّي وَمَا تَسْتَدِرُّ

ومثال إضمار كان معوضا منها (ما) بعد (إن) قول العرب : * أَفْعَلْنَا إِنَّمَا لَا (٢)

أي : إن كنت لا تعمل غيره . ومثله قول الراعي^(٣):

أَمَرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ سَالَا . . . لَوْ أَنَّ نَوْحًا لَكَ أَوْ جَسَالَا

أَوْ ظَلَمَةً مِنْ عَنَمٍ إِنَّمَا لَا

(أراد أن كان لا يكون لك غيرها ، وأمثال * إِنَّمَا أَقْسَمْتُ زَا تَفَرُّ كثيرة . بحسب

* إِنَّمَا لَا (٤) فإن استعماله قليل لأن الحذف فيه أكثر .

ومما تختص^(٥) به كان جواز حذف لامضارعها الساكن جزما كقول الله تعالى :

* وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ (٦) ، وكقوله تعالى : * وَلَا تَكُنْ فِي حَقِّقٍ سَاءً يَكُونُ (٧) . فإن

ولي ساكن امتنع الحذف عنه^(٨) ، ولم يستعجبه^(٩) ، وقوله أقول . لأن

هذه النون إنما حذفت للضعف ، ونقلت اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من نقلها^(١٠)

(١) ورد بدون نسبة في شرح المصطل : ٩٩٠/٢ ، السمعاني : ص ٣٤ .

وشرح أعمامته : ١٢٩/١ ، والخزانة : ٨٢/٢ ، والساجد : ٢٢٤/١ .

(٢) الكتاب : ٢٩٤/١ ، ٢٩٥ .

(٣) ورد بدون نسبة في الساجد : ٢٢٥/١ ، وشعرا : القليل : ص ٣١٠ ، والجمع

١٢٢/١ ، وشرح الأشموني : ٢٤٥/١ .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من * ط * .

(٥) في ط : * تخص * .

(٦) الآية (١٢٠) من سورة النحل .

(٧) الآية (١٢٧) من سورة النحل .

(٨) قال سيبويه : * وَلَا يَقُولُونَ لَمْ يَكُنْ الرَّجُلُ ، لأنها في موضع تحريك * الكتاب :

١٨٤/٤ .

(٩) شرح الكافية : ٣٠٠ / ٢ .

(١٠) في ط : * نقلها * .

بشواتها دون ذلك ، فالهدف حيف أولي ، إلا أن^(١) الشبوت دون ساكن ومع ساكن
أكثر من الهدف ، ولذلك جاء القرآن بالشبوت مع الساكن في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ
ارْجِعُوا كُرْسًى لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُخَفِّرْ لَهُمْ ﴾^(٢) ، وفي قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٣)
وقد استعملت العرب الهدف قبل الساكن كثيرا ومنه قول الشاعر^(٤) :

لَمْ يَكُنِ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ . . . رَسْمٌ دَارِقٌ تَعْنَى بِالْمُسَرِّدِ^(٥)
ومنه قول الآخر^(٦) :

مَا زِلْتُ تَعْنَى^(٧) الْبِرَاءُ أَيْدٍ وَسَائِفٌ . . . فَقَدْ أَيْدَتْ الْبِرَاءُ جَنَّةَ ضَيْقِهِمْ
ومنه قول الآخر^(٨) :

إِذَا لَمْ تَعْنَى الْحَاجَاتُ مِنْ هَذِهِ الْعَنَى . . . فَلَيْسَ بِمَعْنَى عِنْدَ الرَّتَائِلِ^(٩)
ولا ضرورة في هذه الأبيات ، ولا مكان أن يقال في الأول : لم يكن حق سِوَى أَنْ هَاجَهُ

- (١) في له : " لأن " .
(٢) الآية (١٣٧) من سورة النما .
(٣) الآية (١) من سورة السجدة .
(٤) هو حسيل بن عرفة ، النواذر : ص ٧٧ ، والخصائص : ١ / ٩٠ ،
والنصف : ٢ / ٢٢٨ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٠١ ، والخزانة : ٤ / ٧٢ ،
والجبع : ١١ / ٢٢٢ .
(٥) في ط : " بالصور " ، وفي له : " بالسر " .
(٦) هو الخنجر بن صخر الأسدي ، شفا : الحليل : ص ٣١١ ، والمقاصد
النحوية : ٢ / ٦٣ ، والجبع : ١ / ١٢٢ ، وسقط البيت من " م " .
(٧) في ط : " قال الله " .
(٨) ورد بدون نسخة في الساهد : ١ / ٢٧٦ ، وشفا : الحليل : ص ٣١١ ،
والجبع : ١ / ١٢٢ .
(٩) في له : " الزمان " .
(١٠) بعدها في ع : " رسم دارق تعنى بالسر " .

وهي الثاني : فان تكن ^(١) المرأة أخذت ^(٢) وساعة ^(٣) وفي الثالث : إذا لم يكن من
هنة المرد ما توى ^(٤).

(ص) ولا يلي عند المصريين كان وأخواتها مـ
ظرف وشبهه : من حصول غيرها ^(٥) ، واعتبر ذلك بعضهم
مع احتمال ^(٦) العامل ، وما أوهم خلاف ذلك قد رتبهم ^(٧)
ضير الشأن أصلاً (علامة للكونيين) ^(٨).

(ش) لا يجوز عند المصريين أن يحصل بمفعول ^(٩) خبر كان بينها وبين اسمها
والخبر متأخر نحو : كان طعنا لك زيد ^(١٠) يأكل ، وكذا لو لم يتأخر الخبر نحو :
كان طعنا لك يأكل زيد ^(١١) هو ^(١٢) أيما خبر جازع عند سيويه كالأول ، ومن الناس من
أجاز الآخر ^(١٣) دون الأول ، وكلاهما عند الكوميين جائز ^(١٤) ، ومن حجتهم قول الشاعر ^(١٥) :

- (١) في ع : " فان (لم) تكن " .
- (٢) في ع : " أهدت " .
- (٣) بعد ما غير ع : " بعد أهدت المرأة جبة ضيق " .
- (٤) بعد ما في ع : " فليس يمتحنه عند عقد الزمان " .
- (٥) في ط : " خبر متى " .
- (٦) في له : " احتمال " .
- (٧) بعد ما في له : " المصريون " .
- (٨) ساقطة من التسهيل .
- (٩) في ط : " بمفعول " .
- (١٠) في له : " زيد يأكل " .
- (١١) في ط : " أولم يتأخر " ، وفي له : م . " وكذلك لو لم " ، وفي ع : " ولد لك لو لم " .
- (١٢) في الأصل : " وهو " ، وفي له : " وهذا " ، والمثبت من ط : ع ، م .
- (١٣) في الأصل : " الأخير " ، والمثبت من بقية النسخ .
- (١٤) الجمع : ٢ / ٩٢ .
- (١٥) هو المردق ، ديوانه : ١٨١ / ١ ، والمقتضب : ١٠٩ / ٤ ، والمعني :
ص ٦٧٥ ، والقاصد المحبة : ٢٤ / ٢ ، والخزانة : ٥٧ / ٤ ، والهمـج :

فَقَالُوا هَذَا خَوَلٌ مُؤْتَنِمٌ . . . بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَظِيمَةً عَوْدًا

وسمى قول الآخر (٢)

لَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مَحَرِّجِهِمْ . . . وَلَيْسَ كُلُّ التَّوَى يُلْقَى النَّسَاكِينَ

وهذا وما أشبهه عند البصريين موصول على أن يُفسر قبل المنصوب غير الشأن ؛ كما
 في (٣) إشكال ، ويجوز جعل كان في البيت الأول زائدة ، ويجوز جعل (ما)
 بمعنى الذي ، وهي (كان) ضمير (ما) وهو اسم كان ، و (عطية) مبتدأ خبره
 (عود) وهو ذو معمولين : أحدهما : إِيَّاهُمْ ، والثاني : (هاء) طائفة طس
 (ما) فُحِشَتْ (٤) وهي مقدّرة ، ولو كان موصول الخبر ظريفا أو جاريا ومجرورا جسا
 بإجتماع تقدّمه على الاسم متصلا بالخبر نحو : كان عندك مقبلا زيد ، أو محصلا نحو :
 كان عندك (٥) زيد مقبلا ، لأن الظرف والمجرور يتوسّع ميبها توسعا لا يكون لمجرها ،
 ولذلك فصل ميبها بين الضماف والضماف إليه كقول الشاعر (٦)

كَمَا حَقَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ تَوْسَا . . . يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يَنْزِلُ

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن ، نحو : أَمَا تقول زيدا / ولوقت:
 أنت تقول ؟ لبطل المنصب ولزم (٨) الحكاية في اللغة الشهيرة ، وقد أجز : ماعدا

(١) في الأصل : " قراميد " ، وهي م : " قرامود " ، والمثبت من ع ، ط ، ك .

(٢) هو حيد الأرقط ، الكتاب : ١ / ٧٠ ، والمقتضب : ٤ / ١٠٠ ، وأمالسي

ابن الشجري : ٢ / ٢٠٣ ، ٤ / ٢٠٤ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٨٢ ، والخراية :

٥٨ / ٤

(٣) في ط : " ميرغ " .

(٤) في ط : " محذوفة " ، وهي ح : " وحذفت " .

(٥) عنده ، صاقطة من " ك " .

(٦) هو أبو حنيفة التميمي ، الكتاب : ١ / ١٧٩ ، والمقتضب : ٤ / ٣٧٧ ، وأمالسي

ابن الشجري : ٢ / ٢٥٠ ، وشرح المعصل : ١ / ١٠٣ ، والإيضاح : ص ٤٣٢ ،

والمقاصد النحوية : ٢ / ٤٧٠ ، ٤٧٢ ، واللسان (عجم) .

(٧) هي ك : " زيد " .

(٨) في ع : " ولزمه " .

رَبُّ دَاهِيَا، بِإِذَا، انْظُرْ (ما) وهو معمول خبرها ، جارِجَةٌ لذلك في كان أولى .

(هـ) الحق المجازيون يلمس (ما) النامية بمسوط

تَأْخِيرٌ ^(١) الْخَبَرِ وَيَقَا (نَفِيهِ وَحَقُّهُ) (إِنْ) ، وعدم تقدم

غير ظرف أو شبيهه من معمول الخبر ^(٢) .

(وَاِنْ) المشار إليها زائدة كاتمة لنامية ، خلافاً

للكوميين ^(٣) .

وقد تُزاد قبل حلة (ما) الاسمية والحرفية بعد (أَلَا)

الاستغناحية وقيل مدَّة / إِنْ تَكَرَّرَ .

(٦٠٦ / ٦)

وليس التصب بعد (ما) لمقطوطة الجَرَّةِ ، خلافاً

للكوميين ^(٤) ، وَلَا يُحْزَنُ مِنْ اسْمِهَا بَدَلٍ مُوجِبٍ ، خلافاً

لِلْأَعْمَشِ ^(٥) ، وقد تعمل متوسطاً خبرها وموجباً بِلَا .

وفاقاً لسيبويه في الأول ، وليو لن في الثاني ^(٦) .

والمقطوطة على خبرها بـ (يَلْ) و (لَكِي) موجب ممتنعين رفعه .

(ش) للمعرب ^(٧) في " ما النامية الدَّاخِلة على المبتدأ والخبر مد هيان :

أحد هما ، مذ هب أهل الحجاز ، وهو إلحاقها في الحسن يَلْتَمِسُ ، وطى مد هبهم يسرل

القرآن قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا إِلَّا بَشْرٌ ﴾ ^(٨) وقوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا إِلَّا أَنْبَاءُ نَبِيِّنَا ﴾ ^(٩) .

(١) في ط والتسهيل : وتأخير .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .

(٣) الجمع ٢١ / ١١٢ .

(٤) الا تصاف ، المسألة (١٩) ص ١٦٥ ، وانظر الكتاب ١١ / ٥٧ .

(٥) الجمع ٢١ / ٦٠٩ .

(٦) الجمع ٢١ / ١١٣-١١٠ .

(٧) في ك : " المصروف " ، بدل " للمعرب " .

(٨) الآية (٢١) من سورة يوسف .

(٩) الآية (٢) من سورة المجادلة .

والثاني : ذهب غير أهل الحجاز وهو إجمالها ، وهو يقتضي القياس لأنها غير
مختصة ، فلا تستحق حلا كما لا تستحق (هل) وغيرها من الصيغ
التي ليست بمختصة .

وذكر الفراء أن أهل نجد يجرّون الخبر بعدها بالما " كثيرا ويدعون الباء
فيرفعونه ^(١) فحمل بمعنى انحراب هذا ما ذهبنا ثانيا (ما) . وضعف هذا
الرأي بين لأن دخول الباء على الخبر بعد (ما) في لغة بني تميم معروف ، لكنه
أقل منه ^(٢) في لغة أهل نجد ، فذهبنا واحدا مولا كان حل (ما) استحصانا
لا قياسا ، اشترط فيه تأخر ^(٣) الخبر وتأخر معموله بقاء التي وعلو (ما) من مقارنة
(إن) لأن كل واحد ^(٤) من هذه الأربعة حال أصلي ، فالبقاء طبعها نفوذة والتخفي
عنها أو من بعضها نوهين ، وأحق الأربعة يلزم انوهن عند عدمه الخلو من مقارنة
(إن) لأن مقارنته ^(٥) لـ (ما) يزيل شبهها بـ (ليس) لأن (ليس) لا يلبيها (إن) ،
فإذا وليت (ما) تباينا في الاستعسان وبطل الإحصاء دون خلاف ، ولا تلزم ^(٦) مثل
هذه المماثلة بنقض التي ولا بتوسط الخبر لأن ليس قد ينقض نهبا ويتوسط خبرها ،
ولذلك لم يمتنع الإجماع على إبطال العمل بنقض التي (ما) ولا بتوسط الخبر ^(٧)
كما سيأتي ذلك فيما إن شاء الله تعالى .

- { ١ } قال الفراء : " وأهل نجد إذا ألقوا الباء رموا ، فقالوا : " ما هذا بشر " .
" ما هن أسباثهم " معاني القرآن : ١٣٩ / ٣ .
{ ٢ } من له : " أولى منه " .
{ ٣ } من له : " تأخير " .
{ ٤ } من ع : " واحد " .
{ ٥ } من ط : " لأن مقارنتها لما ، وهي ع : لأن مقارنة ان لما . وفيه : لأن
مقارنته لها .
{ ٦ } في الأصل ط : " يلزم ، وهي له : " يلزم " ، والثبت من " ع " .
{ ٧ } كسلة من ع وحدها .

ومثال إبطال العمل لتفنى الداعي ^(١) قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ إِلَّا رَسُولًا قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ .

ومثال إبطاله لتوسط الخبر قول الشاعر ^(٢) :

وَمَا خَدَلْتُ قَوْمِي فَأَخْصَعَ لِلْعَمْدَى . وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ هُمُ

ومثال إبطاله لتوسط محمول الخبر قول الشاعر ^(٣) :

وَقَالُوا تَعْرِفُنَا الْمُنَازِلَ مِنْ بَنِي . وَأَنَا كُلُّ مَنْ وَأَمَى بَنِي أَنَا عَارِفُ

على رواية من روى (كَلَّ) بالتصيب . وأنا على رواية الرفع ، فكَلَّ : اسم ما ، وأنا عارف :

خبرها ، وكان ينبغي أن يقول : أنا عارِف ، لكنه حذف الضير ونواه . كما فعل من

قال : كَلَّهَ لَمْ أَصْغِرْ . ولو كان محمول الخبر ظرفاً أو جازماً وجبروا لم يطل

صل (ما) كقولك : ما عندك زيدٌ نقيباً ، وكقول الشاعر ^(٤) :

بِأَهْمَةٍ حَرَبٍ كُنْ لَزِينَ كُنْتُ آيَةً . مِمَّا كُلُّ جَمِينٍ مِّنْ عَوَالِي مَوَالِيهَا

ومثال إبطال العمل لا تتران (ما) بأن قول الشاعر ^(٥) :

بَنِي هَذَانِةٌ مَا إِنْ أَنْتُمْ نَهَبٌ . وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ عَسَرُ

(١) في ط : " المتعدي " .

(٢) الآية (١٤٤) من سورة آل عمران .

(٣) ورد بدون نسبة في استم ، ج ٢ ، لوحة ١٥٥ ، وأوضح المسالك : ١ / ٢٧٩ .

والمقاصد النحوية : ٢٤ / ٩٤ .

(٤) في ط : " مهيم " .

(٥) هو مزاحم المتعدي ، الكتاب : ١ / ٧٢ ، والمعني : ص ٧٧٤ ، وشرح شدور

الذهب : ص ١٩٥ ، والمقاصد النحوية : ٢٤ / ٩٨ .

جر : " بيت لأبي التهامن مجلي ، سبق الاستشهاد به .

(٦) ورد بدون نسبة في المساهد : ١ / ٢٧٨ ، وأوضح المسالك : ١ / ٢٨٣ .

والمقاصد النحوية : ٢ / ١٠١ ، وشرح التصريح : ١ / ١٩٩ ، وشرح الأشموني :

١ / ٢٤٩ .

(٧) ورد بدون نسبة في المعني : ص ٢٢ ، وشرح شدور والذهب : ص ١٩ ، والمقاصد

النحوية : ٢ / ٩١ ، والجمع : ١ / ١٢٣ ، والخزانة : ٢ / ١٢٤ ، وسوى من هما

ولا صريفاً . " فدانة " ، وفي ط : " هذانية " .

وسئل قول الآخر (١)

مَا رَأَى طَبْنَا جُنَّ (٢) وَلَكِنْ . . . مَا بَانَ وَدَوْلَةُ أَخْرَجَا

و (رَأَى) هذه زائدة كامة لـ (مَا) كما هي (مَا) (٣) كامة لـ (رَأَى) وأخواتها في نحو

إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ (٤)

ورم الكومون (رَأَى) المقترنة بـ (مَا) هي النامية حتى بها بعد (مَا) تؤكد .

والذي زعمه مولدونه بوجهين :

أحدهما : أنها لو كانت نامة مؤكدة ، لم تعبر العمل ، كما لا يتمير بشئ (٥) (مَا)

إذ قيل : ما زيدا قائما ، كما قال الواحش :

لَا يَنْصَبُ الْأَشْيَ تَأْتِيًا مَا . . . مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ يُفَصِّرُهَا

مكرر (مَا) النامية تؤكد وأبلى عليها .

أثنى العرب قد استعملت (رَأَى) زائدة بعد (مَا) التي بمعنى (الذي)

اثناني :

وبعد (مَا) المصدرية التوقيفية لتبها في اللفظ بما انما به

فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النامة ، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين

مسلوع .

(١) هو مرة بن سبيك ، الوجيزات : ص ٢٨ ، والكتاب : ١٥٣/٣ ، والمقتضب

١٠٥١/٢٠ / ٣٦٤ ، والمقتضب : ٩٢/١ ، والخصائص : ١٠٨/٢ .

والمعنى : ص ٢١ ، والخزانة : ١٢١/٢ ، والجمع : ١٢٣/١ .

(٢) في الأصل : م ، " حين " ، والمثبت من ج : ه ، ط .

(٣) في ج : " كما أن ما كامة " .

(٤) الآية (١٧١) من سورة النما .

(٥) في ه : " لا تتمير لشئ " .

(٦) استشهد بها المصنف بدون نسبة في شواهد التوضيح : ص ٨ ، ووراء ذلك

في المقاصد النحوية : ١١٠/٤ ، والجمع : ١٢٤/١ ، ١٢٥/٢ ، وشرح

الاسموني : ٨٣/٣ .

(٧) في الأصل : " الموصولتين " ، وفي ه : " الموصفين " ، والمثبت من

ط : ع ، م .

ومثال زيادتها بعد الموصولتين قول الشاعر^(١):

يَرْجِي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَسْرَأُ . . . وَتَعْرِفُ^(٢) دُونَ أَنْ يَأْخُذَ الْخَطُوبُ

أراد : يرجي المرء أن لا يراه^(٣) . ومثله قول الآخر^(٤):

وَرَجَّ النَّفْسُ بِخَيْرٍ مِمَّا رَأَتْهُ . . . عَلَى الشَّيْءِ غَيْرًا^(٥) لَا يَزَالُ يَرِيدُ

ق (ما) في هذا البيت حدودية توقيفية ، مرادوا (إِنْ) بعدها لتشبهها في البعث

بها النافية فتعبر الحكم بالزيادة على التي بعد النافية ، وزيدت^(٦) أيما (إِنْ)^(٧)

بعد ألا الاستغاثية كقول الشاعر^(٨):

أَلَا إِنْ سَرَى نَلْبِي قَبْتُ كَيْفَا . . . أَحَابِرَ أَنْ تُلَاقِيَ^(٩) النَّوَى بِمُضْضِيَا

وريدت أيما قيدية لأنكار كقول رجل من العرب لمن قال له : أُنْخَرْجُ إِنْ أَغْصَبَ

البادية : " أَلَا إِنْ لَيْتَ " .^(١٠)

(١) هو جابر بن الزان ، نوادر أبي زيد : ص ٦٠ ، والمعنى : ص ٧٥٦ ، والخزانة

١١٢٥ / ١ : والنهج : ١٢٥ / ١ .

(٢) في ج : " " ، وبصرى : " " .

(٣) في ط : " الذي يراه " .

(٤) هو المملوك بن بدل القريشي ، الكتاب : ٢٢٢ / ٤ ، والخماسة : ١١٠ / ١ .

وشرح المفصل : ١٣٠ / ٨ ، والحزب : ٩٧ / ١ ، والمعنى : ص ٢٢ ، والمقاصد

النحوية : ٢٢ / ٢ .

(٥) في الأصل : " خبيرا " ، وفي ل : " يوما " ، والمثبت من ط : ع ، م .

(٦) في الأصل : " مردت " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٧) ان : ساقطة من " ط " .

(٨) ورد بدون نسبة في المسند : ١ / ٢٧٩ ، والمعنى : ص ٢٢ ، وشرح

أبياته : ١١٤ / ١ ، والنهج : ١٢٥ / ١ .

(٩) في ج : " يلقى " ، وفي م : " تلوى " ، وفي ط : " تنا " .

(١٠) الكتاب : ٢١ / ٤٢٠ .

وزعم الكوفيون أن (ما) لا أصل لها ، وأن نصب ما ينصب بعدها بسقوط الباء^(١) .

وما قالوه لا يصح ، لأن الباء قد تدغم بعد (هل) وبعد (ما) المكثوفة بأن ،

وإذا سقطت الباء تعمى الرفع بإجتماع ، ولو كان سقوط الباء / ناصبا لنصب ما بعده من (١١ / ١)

الموضعين ، ومثل تعمى الرفع في هذين الموضعين عند سقوط الباء ، تعميته عند

سقوطها في نحو : كَفَى بَرِيدَ رَجُلًا ، وَخَسِبَ عَمْرٍو دَرْهَمٌ ، وتعميته عند سقوط (من)

في نحو : ما فيه من رجل^(٢) .

وأما الزيادة^(٣) في نحو : ما أخذ قائما إلا زيد ، أن يقال : ما قائما^(٤) ، ولا زيد ،

بعد اسم (ما) ، والاستعانة به ببدله الموجب بآلا ، ومثل هذا لو سعى من العرب

لكان جديرا بالرد ، لأن المراد منه مجهول لا حتم أن يكون أصله (ما أخذ قائما)

ولا زيد ، وأن يكون أصله^(٥) ما كان قائما إلا زيد ، وما كان هكذا ، فالحكم بتعمده لولس

من الحكم بجواره ، لأن شرط حوار الحذف أن يكون المحذوف متعمنا لا محتسلا ،

ولذلك لا يجوز لمن قال : " تَمَرُّونَ الدَّيَّارَ " أن يقول : رِجْتُ زيدا ، لأن المراد مجهول^(٦) ،

لا احتال أن يكون أراد : رِجْتُ في زيد ، وأن يكون أراد : رِجْتُ عَمْرِي .

ومن العرب من ينصب خبر ما متوسطا بينها وبين اسمها ، وأشار إلى ذلك سيوري

وسوى عنه وبه قول من قال : " يَلْحَقُهُ جَدِيدٌ " ^(٧) بالثاء^(٨) ، وبين من قال :

" لَا تَحِينَ مَخَافِي " ^(٩) بالواو ، فإن المشهور " يَلْحَقُهُ جَدِيدٌ " بـ " لا تَحِينَ مَخَافِي " .

(١) المسألة (١٩) الاختصاص : ص ١٦٥ .

(٢) في ج : " ما فيها من أحد " .

(٣) التبع : ١٠٩ / ٢ .

(٤) في م : " ما قائم " .

(٥) ساقطة من " ط " .

(٦) يشير إلى قول صير : " تَمَرُّونَ الدَّيَّارَ " // خَرَّاهُمْ

ديوانه ص ٥١٢

(٧) الكتاب : ١ / ٦٠ .

(٨) في م : " جديد " بـ " لا تاح " .

(٩) الكتاب : ١ / ٦٠ .

(١)

بالنصب ، وأنشد صبيوه على نصب الخبر متوسطا قول العزدي (١)
 مَا صَبَحُوا قَدْ أَطَاعَ اللَّهُ تَعَمَّتْهُمْ . . . إِذْ هُمْ قَبِيضٌ وَإِنْ مَا يَنْطَلُهُمْ بِشَرِّ
 واستشهد أبو علي في التذكرة على نصب خبر (ما) بقا على اسمها بقول الشاعر (٢)
 أَمَا وَاللَّهِ عَالِمُ كُلِّ قَبِيضٍ . . . وَرَبِّ الْحِجْرِ وَالنَّيْبِ الْعَتِيقِ
 لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنَ خَطَقْتَ حُسْرًا . . . وَمَا بِالْحُرَّائِ وَلَا الْخَبِيقِ
 بناء على أن البناء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب (٣) . وسأنتي الكلام
 على هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

ورق على صبيوه الاستدلال بهيت العزدي ، لأنه سمع من لعنهم منع نصب الخبر
 مطلقا ، لكنه ومع (بشر) بالابتداء وحذف الخبر ، ونصب (مثلهم) على الحال ،
 أو يكون نكلم العزدي بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين فلم يجب .
 والجواب عن الأول : أن الحال بضمة ، فحق الكلام أن يتم دونها ، وسيلوم أن الكلام
 متى لا يتم بدون (مثلهم) فلا يكون حالا ، وإذا انتفت الحانية تعيبت الخبرية .
 والجواب عن الثاني : أن العزدي كان له أصداد من الحجازيين والتصبيطين
 ومن سواهم أن يظفروا بركة منه يستعملونها (٤) ساديين إلى تخطيئة ، ولو جرى

(١) ديوانه : ١٨٥ / ١٠ ، والكتاب : ٦٠ / ١٠ ، والمقتضب : ١٩١ / ٤١ ، والمغرب :

١٠٢ / ١ ، والمعنى : ٤٠٢ ، ٨٢ ، والمقاصد النحوية : ٩٦ / ٢ ، والخزانة
 : ١٣٠ / ٢ .

(٢) ورد من غير نسبة في معاني القرآن للفراء : ١٩٢ / ٣ ، والمغرب : ٢٠٥ / ١ .

والانصاف : ٢٠ ، والمعنى : ٣١ ، وشرح أيمانه : ١٥٧ / ١ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ،
 والمقاصد النحوية : ٤٠٩ / ٤ ، والخزانة : ١٣٣ / ٢ .

والأول غير وارد إلا في السرائر ، ورواية الثاني فيها تقدم من مراجع هكا :
 أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا . . . وَمَا بِالْحُرَّائِ وَلَا الْعَتِيقِ .

(٣) في له : * النصب * .

(٤) في له : * منه بهوة يسمعون بها * .

فهي من ذلك لنقل لتوقف الدواهي^(١) على التحدث بمثل ذلك إذ^(٢) اتفق ، وفي عدم
نقل ذلك دليل على إجماع أصداده الحجازيين والتصميم على تصويب قولهم .
فثبت بهذا صحة استنباط مذهبهم بما أفتشدء والده أعلم .

وروي عن يوسف بن غير طريق مذهبهم ، وإعمال (ما) في الخبر الموجب بالإلا ، واستشهد
على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر^(٣) :

وما الدَّهرُ إِلَّا سَجُونًا بِأَهْلِهِ . وما صاحبُ الحاجاتِ إِلَّا سَهْدُهُ

وتكفي في توجيه هذا البيت بأن قال : سَجُونًا ، منصوب ، تصبب المصدر السدي
يستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره ، فكأنه قال^(٤) : وما الدهرُ إِلَّا يدورُ
بأهله دورانَ سجونٍ ، أي : دَوَّاب ، ثم حذف الفعل على حذف حرف^(٥) تفسير
إذا قيل : ما أنت إِلَّا سَجَرُ التَّيْرِ ، ثم حذف الضمير وهو دوران ، وأقيم الضمير إليه
مقامه وهو سجون . وأما (إِلَّا معدية) مثل (إِلَّا معدية) لأن (سَجَلًا) من
(سَجَر) بمنزلة تفعيل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَرْتَأَهُمْ كُلٌّ سَجَرًا ﴾^(٦) .

وهذا عندي تكفي لا حاجة إليه فالأولى أن يجعل (سجونًا) و (معدية) ضميرين
لـ (ما) متصويين بها إلحاقاً لها بضمير في نفس الشيء ، كما ألفت بها في عدم
التفريق . وأقوى من الاستنباط بهذا البيت الاستنباط بقولهم^(٧) :

(١) في ط : " لنقل لتوقف الدواهي " ، وفي ج : " النقل " ، وبدل (لنقل) .

(٢) في ط : " ان اتفق " .

(٣) ورد بدون نسبة في المقرب : ١٠٣/١ ، والمعنى : ص ٧٦ ، وشرح أبياتة :

١١٦٦/٢ ، وشرح التصريح : ١٩٧/١ ، وشرح الأشموني : ٢٤٨/١ .

(٤) قال : ساقطة من ط * .

(٥) زيادة من ع * .

(٦) الآية ١٩ من سور قسماً .

(٧) ورد في الساعد : ٢٨٠/١ ، وشرح الألفية لابن الناطم : ص ١٤٦ .

والمقاصد النحوية : ١٤٨/٢ ، والجمع : ١٢٣/١ .

وَمَا حَقَّ الَّذِي يَحْتَوِيَهَا . . . وَيُحَقِّقُ لَيْلَهُ إِلَّا تَكْثُرُ

وإذا عطف على خبر (ما) المنصوب به (هل) أو (لكن) لم يحز في المعطوف
إلا الرفع كقولك : سارعتُ إلا أنما بل لاهد ، وما خالد حليما بل طامع ، وإنما لم يحز
هنا في المعطوف إلا الرفع ، لأنه بمنزلة الموجب ، بالإلزام وثبائس مذ هب يوشران لا يستتبع
نصب المعطوف يحل ولكن .

(ص) وتُحَقِّقُ بِهَا (إِنْ) استاغية قليلا ، و (لا) كثرة ،
ورفعها معرفة تارة ، وتُكْثَمُ بِهَا تارة فتختص بالحين أو بمراديه ،
مقتضرا على منصوبها بكثرة ، وعلى مفعولها بقلة . وقد يضاهى
إليها (حين) لفظا أو تقديرا . وثمة استغنى مع التقدير
من لا بالتاء . وتُهْمَلُ (لَا تَ) على الأصح إن وليها هنا .

(ض) يقتضى النظر أن يكون إلحاق (إِنْ) النامية بليس راجعا / على إلحاق (لا / ب)
(لا)^(١) مشابقتها لها في الدخول على الحرمة وعلى الظرف والجار والمجرور وعلى
الخبر منه محصور ، فيقال : إِنْ زَيْدٌ مَعِي ، وَإِنْ زَيْدٌ إِلَّا مَعِي * وَإِنْ عَدَدْتُكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ *
كما يُقَالُ بِ (ما) ولو استعملت (لا) هذا الاستعمال لم يحز . ومقتضى النظر أيضا
أن يكون إلحاق (لَا تَ) بليس راجعا على إلحاق (ما وإِنْ ولا) لأن اتصال التاء بها
جعلها مخصصة بالاسم وشبهية بليس في اللفظ ، إذ صارت بها على ثلاثة أحرف
أوسطها ساكن ككثير ، إلا أن الاستعمال يقتضى تقليل الإلحاق في إِنْ وكثرت في
(لا) مجردة وقصره في (لا) كمسوحة بالتاء على الحين أو مراديه . وذكر السيرامي
أن المرفوع بعد (لَا تَ) مذ هب الأخفش مرفوع بالابتداء ، وأن المنصوب بعد هـا

(١) لا ، ساقطة من ج ، لك ، م .

(٢) في الأصل : * لا * ، سهو .

(٣) الآية (٦٨) من سورة يونس .

منسوب بإسار فعل . وكلام الأخص في كتابه المترجم بمعاني القرآن موافق لكلام
سمويه في أن لا تشمل صل يس على الوجه المذكور .^(١)

وأكثر النحويين يذهبون أن مذ هب سمويه في (إن) النافية لإعماله ، وكلامه
شعير بأن مذ هب فيها لإعماله ، وذلك أنه قال في (باب هـ) ما يكون عليه
الكلم : (وَأَمَّا (إِنْ) مع (مَا) في لغة أهل الحجاز ، فهي بمنزلة (مَا) مع (إِنْ)
الثقيلة^(٢) ، تجعلها من حروف الابتداء ، وتضمنها أن تكون من حروف النسي .^(٣) فسلم
بهذه العبارة أن في الكلام حروفا مناسبة للنسي من حلتها (مَا) ولا شيء من الحروف
يحلح لمشاركة (مَا) في هذه المناسبة إلا (إِنْ) و (لَا) فتعني^(٤) كونهما مقصودين .
وشرح أبو العباس المترد بإعمال (إِنْ) صل (ليس) .^(٥) وتابعه أبو طيبي
وأبو الفتح بن جني . وس شواهد ذلك ما أنشد الكسائي من قول الشاعر^(٦)
إِنْ هُوَ شَقُولُنَا عَلَى أَحَدٍ . . . إِلَّا عَلَى أَصْفِ السَّجَانِ
وقال آخر^(٧)

إِنْ أَسْرُهُ نَيْتًا بِإِقْدَادِ حَيَاتِهِ . . . وَلَكِنْ بَأْسٌ يَمُوتُ عَلَيْهِ مَبْنَعُهُ^(٨)

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | معاني القرآن : ٤٥٣/٢ . |
| (٢) | في الكتاب : " هي بمنزلة ما في قولك : إنما الثقيلة " . |
| (٣) | الكتاب : ٢٢١/٤ ، وقال أيضا : " وتكون في معنى (مَا) ، قال الله عز وجل :
(إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) ٢٠ الطلاق ، أي ما الكافرون إلا في غرور " . |
| | الكتاب : ١٥٢/٤ . |
| (٤) | في له : " ولا يتعني " ، تحريف . |
| (٥) | المقتضب : ٢ / ٣٦٢ . |
| (٦) | استشهد بالمصنف بدون نسبة في شرح صفة الحافظ : ص ٢١٦ ، وشرح
الكافية : ص ٤٤٧ ، ويرد كذلك في المغرب : ١٠٥/١ ، وشرح شمس دور |
| | الد هب : ص ٢٧٨ ، والمقاصد النحوية : ١١٣/٢ ، والخزانة : ١٤٣/٢ ، والجمع : ١٢٥/١ . |
| (٧) | ورد بدون نسبة في شفاء الحليل : ص ٣١٨ ، والمقاصد النحوية : ١٢٥/٢ . |
| | والخزانة : ١٤٤/٢ ، والجمع : ١٢٥/١ . |
| (٨) | في له : " ويخدا " . |

وذكر أبو العتج في المحتجب : أن سعيد بن جبير رضي الله عنه قرأ : ﴿ إِنْ الَّذِينَ
 تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَادًّا أَتَانُكُمْ ﴾^(١) على أن (إِنْ) نافية ، والذين : أسماء
 وحادًّا : غيرها ، وأتاكم : صفة ، وقال : معناه : ما أتاكم تدعون من دون الله
 حادًّا أتاكم في الإنسانية ، وإنما هم^(٢) حجارة ونحوها متا لا حياة له ولا عقل ،
 فسللكم بمعادتهم أشد من صلالكم لو عدتم أتاكم^(٣) .
 ومن على ذلك مجردة من التاء حل (ليس قول الشاعر)^(٤) :
 تَعَرَّ فَلَاشِيٌّ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا . . . وَلَا وَرَرْنَا قَسَى اللَّهِ وَابِيَا
 ومثله قوله^(٥) :
 نَصْرَتَكَ إِنْ لَمْ يَصْحَبْ غَيْرَ خَانِلٍ . . . تَبَوَّاتِ حِصْنًا بِالْكَفَا حَصِينَا
 ومثله قول سواد بن طارق رضي الله عنه^(٦) :
 وَكُنْ لِي شَعِيمًا يَوْمَ لَا دُوشَعَاعَةٍ . . . بِمَعْنَى قَتِيلًا^(٧) قَسَى سَوَادٌ تَارِيقَ
 ومثله قول الآخر^(٨) :
 مَنْ صَدَّ عَنْ نِيَابِيَا . . . مَا نَا أَبْنَى قَيْسِي لَا بَرَا

-
- (١) من الآية (١٩٤) من سورة الأعراف ، والقراءة في المحتجب : ٢٧٠ / ١ .
 (٢) في الأصل : طء لهم ، هي ، والثبت من " ع " .
 (٣) انظر المحتجب : ٢٧٠ / ١ .
 (٤) ورد بدون نسبة في المعنى : ص ٢٦٤ ، وشرح أبيات : ٣٧٧ / ٤ ، وشرح
 شذور الذهب : ص ١٩٦ ، والمقاصد النحوية : ١٠٢ / ٢ .
 (٥) ورد بدون نسبة في المعنى : ص ٢٦٤ ، وشرح أبيات : ٣٧٨ / ٤ ، والمقاصد
 النحوية : ١٤٠ / ٢ .
 (٦) انبريخ الألف : ٢٤٤ / ١ ، والمعنى : ص ٤٦٨ ، وشرح أبيات : ٢٧١ / ٦ .
 والمقاصد النحوية : ١١٤ / ٢ ، والنبع : ١٢٧ / ١ .
 (٧) في ع : " قتيلا " .
 (٨) هو سعيد بن مالك القيسي ، وشرح الحاشية : ص ٥٠٦ ، والكتاب : ٥٨ / ١ .
 والمحتجب : ٣٦٠ / ٤ ، وأما لي ابن أشجري : ٢٨٢ / ١ ، وشرح المصنف :
 ١٠٨ / ١ ، والمعنى : ص ٢٦٤ ، والمقاصد النحوية : ١٥٠ / ٢ ، والخرافة :
 ٢٢٢ / ١ ، ٢٢٢ .

بحذف الخبر، وظله قول الزجاج: (١)

وَاللَّهُ لَوْلَا أَنْ يَحَقَّ أَنْطَحُ . . . بِنِ الْجَمِيمِ حِينَ لَا يُسْتَصْرَحُ

فهذا وأمثاله مشهور، أمسي إصالحاً لا في نكرة حل لشيء .

وقد إصالحها في معرفة في قول النابغة الجعدي رضي الله عنه: (٢)

بَدَتْ بِمَلِّ ذِي حُبٍّ أَلَمَّا تَبِعْتُهَا . . . تَوَلَّتْ وَخَلَّتْ حَاجَتِي فِي مُوَادِمَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بِأَعْيَا . . . سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مَتَرَاهِمَا

وقد حذف المتنبي حذف النابغة فقال: (٣)

إِذَا الْبُؤْسُ لَمْ يَبْقَ غَلَاظًا مِنَ الْأَدَى . . . فَلَا الْمَجْدُ تَكُونُهَا وَلَا النَّالُ بَاقِيَا

والقياس على هذا شائع (٤) فتدري، ولم تستعمل لا في إلا في الجرس (٥) أو مرادف

مقتصر (بها) على الجرس كله (٦) كقوله تعالى: وَلَا تَجِدُ حِينَ تُسَاءَلُ وَلَا تَكُونُ

إِنشَاءً (٧)

فإنما تعريف السليمة للقر . . . قَدَمِي وَلَا تَجِدُ حِينَ إِسَاءَ

ومثال إصالحها في مرادف الجرس قول رجل من طي: (٨)

(١) هو المجاج، ديوانه: ص ٤٥٩، وفيه التخرُّج .

(٢) ديوانه: ص ١٧١، وسبق الاستشهاد بالمتنبي في باب الابتداء .

(٣) في ك: "ود" .

(٤) ديوانه ٤٨٣/٤ .

(٥) في الأصل م: "شائع" والمثبت من ج: ط: ك: .

(٦) بعدها في ط: "في" .

(٧) (بها) ساقطة من ج: .

(٨) في ج: "على الخير كقوله" .

(٩) الآية (٣) من سورة ص: .

(١٠) استشهد به الصنف في شرح حدة الحافظ: ص ٢٨٨، وفي شرح الكافية:

٢٤٦/٢، ولم يتبعه، وورد كذلك في البحر المحيط: ٢٨١/٧، وشرح

الألفية لابن الناطم: ٣٢٤، والمقاصد: ١٦٦/٣ .

(١١) نسب لعمد من عيسى بن طلحة التميمي، ولسهل بل بن مالك ابن كنانة، وورد

في شرح شذوذ الذهب: ص ٢٠، والجمع: ١٢٦/١، والمقاصد النحوية:

١٢٦/٢، والخزانة: ١٤٧/٢، وشرح الأشموني: ٢٥٦/١ .

تَدِيمُ الْهَيْأَةِ (١) وَلَا تَسَاعَةً مُتَحَدِمٍ . . . وَالْبَشِي مُزْنَعٌ مُتَقَبِّحٌ وَغَيْرُهُمْ

وَأَنشَدَ أَبُو النُّعْمَانِ الْأَعْمَشُ وَأَبُو رُكْبَا الْعَرَا (٢)

طَلَبُوا صَلَاحَنَا وَلَا تَأْوَانٍ . . . مَا جِئْنَا أَنْ لَيْسَ جِئْنَا بِفَسَادٍ

أَرَادَ ، وَلَا تَأْوَانٍ صَلَاحٌ (٣) ، مُقَطَّعٌ أَوَّانًا عَنِ الْإِخَامَةِ وَنَوَاهَا غَوِيَّتِي أَوَّانًا عَلَى الْكُفْرِ

تَشْبِيهَا بِفَعَالٍ ، وَإِخَامَةٌ "جِئْنَا" إِلَى "لَا تَأْوَانًا" لَفْظًا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤)

لَعَلَّ خَطْوَكُمْ تَأْوِي بِرَيْكُمُ . . . إِذَا عَشَرْتُ وَأَصْطَرَيْتُ (٥) شَدَائِي (٦)

وَدَلَّكَ جِئْنَا لَا تَأْوَانًا جِئْنَا (٧) . . . وَلَكِنْ قُلْنَا اجْتَنِبُوا أَذَانِي

وَإِخَامَةٌ "جِئْنَا" إِلَيْهَا تَقْدِيرًا كَقَوْلِ الْآخَرِ (٨)

تَذَكَّرْتُ حَبِّ لَمَلَى لَا تَجِيئَا . . . وَأَمْسَى الشَّيْبُ قَدْ قَطَعَ الْقَرِينَاسَا

(١) فِي ط، ك : الْعَوَاةُ .

(٢) لَأَمْسَى رَمَدُ الطَّائِي ، دِيوَانُهُ : ص ٣٠ ، وَمِثْلُهُ التَّخْرِيجُ ، وَانْظُرْ أَيْضًا

سَعَانِي الْقُرْآنَ لِلْأَعْمَشِ : ٤٥٣/٢ ، وَسَعَانِي الْقُرْآنَ لِلْعَرَا : ٣٩٨/٢ .

وَالْخُرَانِيَّةُ : ١٥١ / ٢ .

فِي ك : "لِلصَّلَاحِ" .

(٣) وَرَدَ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي التَّدْبِيلِ : ج ٢ لَوْحَةُ ١٦٧ ، وَشُعَا الْمَلِيطِ : ص ٣٢٠ .

وَالثَّانِي مُقَطَّعٌ فِي السَّاعِدِ : ٢٨٣/١ ، وَالْجَمْعُ : ١٢٦/١ ، وَالْخُرَانِيَّةُ : ٢٨/٢ .

وَالشَّدَاةُ هُنَا : الشَّقَّةُ وَالْجَرَاءُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : "وَاضْطَرْتُ" ، وَفِي ك : "وَاضْطَرْتُ" ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ح .

(٥) فِي ح : "شَدَائِي" .

(٦) فِي ح : "حُكْمٌ" ، يَدُلُّ : "حُكْمٌ" .

(٧) وَرَدَ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي السَّاعِدِ : ٢٨٤/١ ، وَالتَّدْبِيلُ : ج ٢ لَوْحَةُ ١٦٧ .

وَشُعَا الْمَلِيطِ : ص ٣٢١ ، وَالْخُرَانِيَّةُ : ١٢٨/٢ ، وَالْجَمْعُ : ١٢٦/١ (صَدْرُهُ)

(٨) فِي الْأَصْلِ وَح : "تَذَكَّرْتُ لَمَلَى" ، وَأَشِيرُ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ لِرَوَايَةِ

أُخْرَى هِيَ : تَذَكَّرْتُ حَبِّ . وَفِي ك : "تَذَكَّرْتُ" ، وَفِي م : "تَذَكَّرْتُ

عَبْدُ لَيْسَى" ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ط .

وأشهرت بقولي : وربما استغنى مع التذكير عن (لا) بالتاء إلى قول الشاعر :^(١)

الْعَاطِفُونَ نَحِينٌ لَا مِنْ طَاطِفٍ . وَالْتَمِسُونَ هَذَا إِذَا مَا لَتَعُوسُوا

أراد : هم العاطفون حين لا تحين ما / من طاطف ، مع حذف الحين مع " لا " وهذا (١/١٢)

أولى من قول من قال : إنه أراد : العاطفون ، بهاء السكت ثم أثنى وأبدلها (١/١٢)

وقد تبيّن أن لا يبعد هذا كقول الشاعر :^(٢)

حَدَّثَ نَوَازٍ وَلَا تَهْتَا حَتَّى . هَذَا الدُّرُ كَانَتْ نَوَازٍ أَحْتَجِي

ولا حل للاث في هذا وأشبهه ولكنها سهلة ، و (هتا) في موضع نصب على

الظرفية ، والفعل بعده صلة لـ (أن) محذوفة ، وأن وصلتها في موضع رفع

بلا بد ، والخبر (هتا) كسأته قال : ولا هذا لك حنين^(٣) ، هكذا قال أبو طي

وزعم ابن منظور أن (هتا) اسم (لا ت) ، وما قاله غير صحيح ، لأن هتا ظرف

غير متصرف فلا يخلو من معنى في^(٤) .

(ح) ووقع ما بعد إلا في نحو : " ليس الطيب إلا البسطة " و

إلا البسطة^(٥) لغة تنهم ، ولا يصير في (ليس) غلاما

لأنه على .

(ش) روى أبو عمرو بن العلاء في نحو : " ليس الطيب إلا البسطة " و " ليس

البر إلا العمل الصالح " النصب عن الجارية ، والرفع من بني تميم^(٦) ، فأتى

(١) هو أبو وجرة السعدي ، الساعد : ٢٨٤ / ١ ، والتذييل : ٢٤ ، لوحة ١٦٤ .

وشعاع العليل : ص ٣٢١ ، والجمع : ١٢٦ / ١ ، واللسان (لميت) .

(٢) نوع : " ثم أبدلها تاء " .

(٣) سبق الاستشهاد به في باب اسم الإشارة .

(٤) هي له " حين " .

(٥) المقرب : ١٠٥ / ١ .

(٦) الكتاب : ١٤٧ / ١ ، وأصول ابن السراج : ٥٩ .

(٧) مجالس العلماء : ص ١ .

انصب ، فعلى ما استحقه (ليس) من رفع الاسم ونصب الخبر ، وأما الرفع ، فعلى
إرسال ليس وحملها حرفاً ، وقد أشار حمويه إلى جوار ذلك في بعض الكلام
وأجار في قول من قال : " لَيْسَ خَلْقَ اللَّهِ أَشْرَ مِنْهُ " (١) كون ليس عملاً متحلاً ضمير
الشأن اسماً ، وكونها حرفاً متحلاً .

وأضطرب قول أبي علي في ليس ، مخرج في بعض تصانيفه حرفتها مع ظهور
حليها ، والتم في موضعٍ بعلقتها وإيقاع عليها في نحو : " لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمُسْلِكُ " (٢) .
ودهب إلى أنها متحيلة ضمير الشأن اسماً وما بعد ذلك غيرها (٣) .

وماد ذهب إليه غير صحيح ، لأن الجملة المنخر بها عن ضمير الشأن في حكم
مفرد هو الخبر عنه في المعنى ، ولذلك استعني من هود ضمير منها إلى صاحب
الخبر ، فإذا قصد إيجابها بالآ لزم تقدسها (٤) على حرأيها ، وامتنع توسطها كما امتنع (٥)
توسطها بين جرأي خبر مفرد قصد إيجابه ، ولو كان اسم ليس في : " لَيْسَ الطَّيِّبُ
إِلَّا الْمُسْلِكُ " (٦) ضمير الشأن لم أن يقال : ليس إلا الطَّيِّبُ الْمُسْلِكُ ، كما يلزم أن يقال
في (كلامي زيد قائم) عند قصد (٧) خبر الخبر : ليس كلامي إلا زيد قائم ،
ولو وسطت (إلا) فقول : ليس كلامي زيد إلا قائم ، لم يحز ، هكذا لا يجوز " ليس
الطَّيِّبُ إِلَّا الْمُسْلِكُ " على تقدير : ليس الشأن الطَّيِّبُ إِلَّا الْمُسْلِكُ ، بل الواجب إذا قصد
الخبر في خبر ضمير الشأن أن يحا بالآ مقدمة على جرأي الجملة (٨) كما

(١) الكتاب : ١ / ١٤٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) البعد أدبيات : ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(٤) في ذلك : م : تقدسها .

(٥) في ع : " يستع " .

(٦) سبق الاستشهاد به قريباً .

(٧) زياد من " ع " .

(٨) في ذلك : " على وجه لا محدود فيه " .

قال الشاعر (١)

أَلَا لَيْسَ إِلَّا مَا قَصَى اللَّهُ كَائِشٌ ، وَمَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ تَعْمًا وَلَا ضَمِيرًا

ويمكن في " ليس الطبيب إلا المسك " إيهنا العمل على وجه لا حدود فيه ، وهو أن نجعل (٢) الطبيب اسم ليس ، والمسك بدل منه ، والخير محدود ، والتقدير : ليس الطبيب في اوجود إلا المسك ، ويكون الاستثناء هنا بالبدل عن الخصير ، كالأستثناء به في نحو : " لا فتى إلا طي (٣) " و (لا سيف إلا ذو العطار (٤)) .
(ص) ولا غزم حاشية العناني يلمس وما على الأصح .

(ش) زعم قوم من النحويين ، أن ليس وما مخصوصان بنفي ما في الحال .
والصحيح أنهما ينفيان ما في الحال وما في الماضي (٥) وما في المستقبل ، وقد تنبه (٥)
أبو موسى الجولي إلى ذلك فقال في كتابه النسي بالقانون : " وليس لا تنفاه الصفة
عن الموصوف (٦) مطلقاً . قال أبو علي الشلوبين : قال أبو موسى ذلك ، وإن كان الأشهر
عند النحويين أن ليس إنما هي لا تنفاه الصفة عن الموصوف (٦) في الحال ، لأن مسمو به
حكى : " ليس خلق الله بشئ (٧) " وأجاز : ما ريد خبرته ، على أن تكون ما حجازية ، ثم
بين الشلوبين أن مراد النفاطين أن ليس لا تنفاه الصفة (٨) في الحال ، أن الخبر
إذا لم يكن مخصوصاً بزمان دون زمان ونفي بليس ، فإنه يحمل عليها على الحال ،
كما يحمل الإيجاب عليها . وإن اقتضى الخبر بالزمان أو ما يدل عليه فهو بحسب

(١) ورد بدون نسبة في المصنف : ص ٣٢٦ ، وشرح أبياته : ٥ / ٢٠٨ .

(٢) في ج : " تجعل " .

(٣) الجمع : ٢ / ٢٠٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٠ / ٢٢٩ .

(٤) في ج : " الضي " .

(٥) في له : " له " .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .

(٧) الكتاب : ١١ / ٧٠ .

(٨) بعد ما في له : " عن الموصوف " .

المقتضى^(١) به موجبا كان أو متعيا يلحق.

قلت : قد ورد استقبال المتقي بلحق في انقراض العزيز وأشعار العرب كسيرا ،
وكذا ورد استقبال المتقي بها ، فمن استقبال المتقي بلحق قوله تعالى : * أَلَا يَوْمَ
يَأْتِيهِمْ لَعْنُ يَصْرُوفًا عَنْهُمْ * وقوله تعالى : * وَلَسْتُمْ بِأَعْدِيهِ إِلَّا أَنْ تُعْبِثُوا فِيهِ *^(٢)
وقوله تعالى : * لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ صَرْحٍ *^(٣) ومنه قول حسان^(٤) :
وما ينطه فيهم ولا كان قبسلة . . . وليس يكون الدهر ما دام به بطل
ومنه قول زهير^(٥) :

بدا لي أنني لست بذكر ماض . . . ولا مائقا شيئا إذا كان جائعا
ومنه^(٦) :

إني على العهد لست أنقضه . . . ما خسرني رأس خلة صف
ومنه^(٧) :

ولست يستحق أخا لا ثمة . . . على شعث أي الرجال السعد
ومنه^(٨) :

هون / طمك فإن الأبور . . . يكف الألبم مقاديرها
طمس / بآتيك منيها . . . ولا قاصر عنك مأمورها
(٦٤/ب)

-
- (١) في ج : " الملقن " .
(٢) الآية رقم (٨) من سورة هود .
(٣) الآية رقم (٢٦٧) من سورة النقرة .
(٤) الآية (٦) من سورة العاشية .
(٥) ديوانه : ص ٤٣٣ ، وسبق الاستشهاد به .
(٦) ديوانه : ص ٢٨٧ ، والكتاب : ١ / ١٦٥ ، والخاص : ٢ / ٣٥٣ .
والخزارة : ٣ / ٦٦٥ .
(٧) ورد بدون نسبة في اللسان (صف) .
(٨) للناينة الديباني : ديوانه : ص ٧٤ ، وفيه التخرج .
(٩) للأحور الشني ، الكتاب : ١ / ٦٤ ، وانقضب : ١٩٦ / ٤ ، وأسرار العلامة :
ص ٣١٤ ، والقرب : ١ / ١٩٦ ، والمعنى : ص ١٥٦ ، وشريح
أبياته : ٣ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(١) وسئل:

ولست لنا لم يقصم الله واجدا . ولا طاب ما الله حسم وقدرا

ومن استلهم السني بما قول الله تعالى : * وما هو بمنزلة من العذاب ان يعسر * (٢)

* وما هم بخارجين من النار * (٣) * وما هم بخارجين منها * (٤) * لا يقسم فيها نصيب

وما هم منها بمنزلة من * (٥) * يخلونها يوم الدين وما هم عنها بمعززين * (٦)

ومن ورد ذلك في غير القرآن قول الشاعر (٧)

وما الدنيا بياقوتة لحي . ولا أحد على الدنيا يساق

وسئل قول امرئ القيس (٨)

وما البرة ما دانت حشاشة تقسم . بتدريك أطراف المخطوب ولا آل

وشواهد ذلك شائعة في اللغة .

(ص) وتزان الياء كثيرا في الشعر السني ولم يمس

وما اختبأ (٩) وقد تزان بعد نبي عمل تاسع للابتداء .

ويحد * أولم يروا ان * (١٠) . وشبهه . ويحد (لا) التبرقة

(١) ورد بدون نسبة في الظهيل : ج ٢ لوحة ١٦٩ .

(٢) الآية (٩٦) من سورة البقرة .

(٣) الآية (١٦٧) من سورة البقرة .

(٤) الآية (٣٧) من سورة البقرة .

(٥) الآية (٤٨) من سورة الحجر .

(٦) الآية (١٥) من سورة الانعام .

(٧) ورد بدون نسبة في الانصاف : ص ٢٥ ، والظهيل : ج ٢ لوحة ١٦٩ ، وشعاع

الحليل : ص ٣٢٣ .

(٨) في ع : " وماحي على الدنيا " .

(٩) ديوانه ص ٢٩ وفيه التخرج .

(١٠) اختبأ ، ساكنة من طوع ، ك م .

(١١) من الآية (٢٣) من سورة الأحقاف .

وهل وما المكفوفة - (إِنْ) والتسمية، خلافاً لما في علي
والريشيري^(١)، وربما زبدت^(٢) في الحال المنقبة وغير
إِنَّ وَلَكِنَّ .

(ش) زيادة البناء في الخبر المنفي بلمس قوله تعالى : * أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ *^(٣)
وفي الخبر المنفي بما قبله تعالى : * وَمَا رَبُّكَ بِعَاقِلٍ مَّا تَعْلَمُونَ *^(٤)
وقلت : في الخبر المنفي ، ولم أقبل : في خبر ليس ، لمعلم أَنَّ (الخبر) الموجب
بعد ليس ، وغيرها لا تدخله البناء .

ومثال دخولها بعد نفي فعل تاسخ للابتداء قول الشاعر^(٥)
وَأَنْ حَدَّثَ الْأَعْدَى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ . : بِأَعْلَاهُمْ إِنْ أَجْجَعِ الْقَوْمَ أَصْلُ
ومثله : (٨)

دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ . : فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُفْسٍ دَرٍ

- (١) الجمع : ٢ / ١٢٦ .
(٢) في ط : " زبد " .
(٣) الآية (٣٦) من سورة الزمر .
(٤) الآية (٩٣) من سورة النحل .
(٥) زيادة من ج .
(٦) هو الشنيري ، لامية العرب : ص ٤ ، ودخل الأمازي والبنوادر للقالبي :
ص ٢٠٣ ، والمغني : ص ٦٦٩ ، وشرح أبياته : ٧ / ١٨٩ ، والمقاصد
النحوية : ٢ / ١١٧ ، والجمع : ١ / ١٢٧ ، وسقط البيت من له .
(٧) في ج ، م : " أَجْجَعِ " .
(٨) قد زيد بن الصدة ، كما في المقاصد النحوية : ٢ / ١٢١ ، واستشهد
به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية : ص ٤٢٤ ، وورد كذلك
في المساهد : ١ / ٢٨٦ ، والتدبير : ج ٢ لوحة ١٧٠ ، وشهاه
العليل : ٢٢٤ ، والجمع : ١ / ١٢٧ .

* ولا يُضَارَكَاثُ وَلَا تُسَبِّدُ^(١) / وربع (الله) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا تَقْسِمُ
بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنِّي لَا أُشْهِدُكَ^(٢) لَأَنَّ اللِّسَانَ حَبَارَةٌ (يَمْ) و (يَمْ)
بالهم ، و (لا يُضَارَكَاثُ) بالفتح ، و (لَأَنَّ اللِّسَانَ) بالفتح ، لأن الاستثناء منقطع ،
وإِذَا جَارَ لِحَبَارَةٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِاللِّسَانِ الْقَبِيحَةِ جَارَ لِلتَّحْيِي أَنْ يَتَكَلَّمَ بِاللِّسَانِ الْحَبَارَةِ ،
بل التحيي بذلك أولى لوجهين :

أحدهما : أَنَّ الْحَبَارَةَ أَصْحَابُهَا ، وَاتَّقِهَا / غير^(٣) الأصح لمواصلة الأصح أكثر
وقوط من العكس .

الثاني : أَنَّ / معظم القرآن حجازي ، والتميمون يستعملون^(٤) بتلاوته كما (١/٦٣)
أُتِلَ ، وَلِذَلِكَ لَا يَفْرَأُ أَحَدٌ مِنْهُمْ : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا^(٥) بِالرُّقْعِ ، إِلَّا مِنْ
جَهْلٍ كَوْنَهُ مَثَرًا بِالنَّصَبِ .

ومثال دخول الباء على حال مفعلة قول الشاعر^(٦) :

مَا رَجَعَتْ بِخَائِبٍ^(٧) رِكَابٌ . . . حَكِيمٌ مِنَ السَّيِّبِ سَنَبَاهَا

ومثله^(٨) :

كَأَنَّ دُحَيْتَ إِلَى بَأْسَاءَ دَاهِيَةٍ . . . مَا أَنْعَشَتْ بِخُرُوبٍ وَلَا وَكَلٍ^(٩)

-
- | | |
|--------|--|
| (١) | الآية (٢٨٢) من سورة البقرة . |
| (٢) | الآية (٦٥) من سورة النمل . |
| (٣) | في الأصل ، ط ، لك : تضاريد * ، وأنشئت من ع م . |
| (٤) | شكلة من ع وحدها . |
| (٥) | لوحى ع : " متعبدون " . |
| (٦) | الآية (٣١) من سورة يوسف ، وفي الأصل ، ط ، لك م : " بشره سهو . |
| | والنبت من ع . |
| (٧) | هو القحيف بن سليم العميلي ، كما في الخزاعة : ٢٤٩ / ٤ ، وانظر
المعنى : ص ١١٧ ، وشرح أبياته : ٣٩١ / ٢ ، والسمع : ١ / ١٢٧ ، واللسان
(صلي) . |
| (٨) | في ك : " بخائفة " . |
| (٩) | استشهد به الحنف بدون نسبة في شرح الكافية : ٢٢٨ / ٢ ، وشرح عدة
الحافظ : ص ٤١ ، وورد في المعنى : ص ١١٧ ، وشرح أبياته : ٢ / ٣٩٣ . |
| (١٠) | في الأصل : " وكمر " ، ورسم موقعها (كد) . والنبت من بقية الضمخ . |

ومثال دخولها على خبر إن قول امرئ القيس (١)

(٢) تَنَاقُظُهَا حَقَّةً لَا تُلَاقِيهَا . . . وَأَنَّهُ مَا أَحْدَثَتْ بِالسَّجَرِ

ومثال دخولها على خبر لكن قول الشاعر (٣)

وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ قَعَلْتِ بِهِي . . . وَهَلْ تَنَكَّرَ الْمُعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَخْرَجُ

(ص) وقد نَجَرَ المعطوف على الخبر اتصالاً للمساء

مع سقوطها، ويندرج ذلك بعد (٤) غير ليس وما، وقد يفعل

ذلك في المعطف على منصوب اسم الفاعل المتصل.

(ش) لما كثرت دخولها على خبر ليس وخبر ما، جارٍ للمتكلم أن يجر المعطوف

بعد ما على الخبر المنصوب كقول الشاعر (٥)

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ (٦) خَشِيرَةٌ . . . وَلَا نَاحِبٍ إِلَّا يَبْئِسُ غُرَابُهَا

(١) ديوانه : ص ٤٢ ، والمعاصد : ١٢٦/٤ وشرح الصريح : ٤٤/٤ ، واسمع : ١١/١

(٢) بداية سقط طويل من م .

(٣) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية : ص ٤٣٨ ، وورد

كذلك في شرح المعصل : ١٣٩/٨ ، واسقائد النحوية : ٢ / ١٢٤ ،

والهبع : ١ / ١٢٧ ، والخزانة : ٤ / ١٦٠ ، واللسان (كفى) .

(٤) في الأصل : " أحر " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٥) في الأصل : ط ، كه ، م : " مع غور " والمثبت من ج والتسجيل .

(٦) نسب للأخوص الرياحي وليندرج ، ولم أجد في ديوان الثاني المطبوع

وانظر الكتاب : ١ / ١٢٧ ، والخزانة : ٤ / ١٦٠ ، والخصائص : ٢ / ٣٥٤ ،

وشرح المعصل : ٢٠ / ٥١٥٢ ، ٢٠٦٨ / ٧٠٥٧ ، ٨ / ٦٩ ، والانصاف : ص

ص ١٩٣ ، ٢٦١ ، والمعنى : ص ٥٣ ، والخزانة : ٢ / ١٤٠ ، ٢ / ٥٠٢ ،

و رواية الكتاب : " . . . وَلَا نَاحِبَا " ، وطى هذا ، ليس به شاهد .

(٧) في الأصل : ط ، " مشائم " والمثبت من ج ، كه .

(٨) في الأصل : " مصطلحين " ، والمثبت من ج ، ط .

وقال آخر في جرّ المعطوف على المنصوب بما :
 ما الحازم الشَّهْمُ يَدًا وَلَا يَطْلُ . . . إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلنَّهْيِ بِالْعَقْلِ مَلَا^(١)
 مكانه قال ما الحازم يقدِّم ولا يطل . وقد قيل بهذه العاملة المعطوف على
 منصوب كان المنية كقول الشاعر^(٢)
 وَمَا كُنْتُ ذَا تَوَرُّبٍ^(٣) مِنْهُمْ . . . وَلَا مُنْشِ فِيهِمْ^(٤) مُتَوَرِّلٌ^(٥)
 وإلى هذا أشيرت بقولي : وقد ورد لك بعد خبر غير ليس وما (منشأ)
 المعطوف على منصوب كان المنية ، ولشبهه بمنصوب (ليس)^(٦) في علاجه للسيا
 حتى كأنه قال : وما كنت بذى تَوَرُّبٍ^(٧) وَلَا مُنْشِ^(٨) (التَوَرُّبُ^(٩)) وَالْمُنْشِ :
 اسْتَعْدَادَاتِ النَّبِيِّ ، وَالْمُنْشِ : الْكُتُبُ وَالنَّمِيَّةُ^(١٠) .
 ونهت بقولي : الصالح للبا ، على أن المعطوف على خبر لا يصلح للسيا .

-
- (١) ورد بدون نسبة في المساءد : ٢٨٩/١ ، والمعنى : ص ٥٢٩ ، وشرح
 أبياته : ٤٩/٧ ، والجمع : ١٤١ / ٢ .
 (٢) ورد بدون نسبة في المساءد : ٢٨٩/١ ، وشعاع العليل : ص ٣٢٧ ،
 والمعنى : ص ٥٢٩ ، وشرح أبياته : ٥٠ / ٧ ، والجمع : ١٤٧/٢ ،
 والمصان (عش) .
 (٣) في الأصل : تَوَرُّبٌ : ورسم فوقها (كدا) . وثبتت من نسخة المسح .
 (٤) في ع : "منهم" .
 (٥) في ك : "يطل" .
 (٦) كلمة من ع : لك .
 (٧) في الأصل : ذى تَوَرُّبٍ ، والشبهت من ع : طه ، لك .
 (٨) في الأصل : والتَوَرُّبُ ، وفوقها كلمة (كدا) ، والشبهت من طه :
 ماخضة من ك .
 (٩) في طه : "والمنشئ كذلك" ، وفي ك : "والمنشئ" .
 (١٠) كلمة من ع وحدها .

لا يجوز جرّه نحو : كَسَبَتْ ثَمَلٌ ، ولا مَثَلًا .^(١)

وقد جَرَّ المَعْطُوفُ عَلَى المَنْصُوبِ بِاسْمِ الفَاعِلِ كَقَوْلِ امْرِئٍ الْقَيْسِ :^(٢)

فَقَلَّ طُهْرًا اللَّحْمُ مِنْ بَيْنِ مَنْفُجٍ . . . صَعِيفَ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ بِسَرِّ مَعْجَلٍ

لأن المنصوب باسم الفاعل جَرَّ كثيرا بإضافته إسمه مكانه إذا انصب مجرور ،

وجوار جَرَّ المَعْطُوفُ عَلَى مَنْصُوبِ اسمِ الفاعِلِ مشروط بالانفعال ، كاتصال "منفج" بالمنصوب ،

فلو كان منفصلا لم يجر الجر نحو أن يقال : من بين منفج بالنار صَعِيفَ شَوَاءٍ ، لأن

الاتصال يدل على تصور الإضافة المطلوبة للجر ، ولذلك لا يجوز جَرَّ المَعْطُوفِ مع انفصال

اسم الفاعل من محموله .

(ص) وإن ولي العاطف بعد خبر ليس أو "ما وخف" بطوره سمي ،

أو جعل مبتدأ وخبراً ، وإن تلاه أجني عطف بعد ليس

على اسمها والوصف على غيرها ، وإن جر بالهاء ، جاز

على الأصح جر الوصف المذكور ، ويتصل رفعه بعد (ما) .

(ش) إذا وقع بعد محمولي "ليس" أو "ما" عاطف يليه وصف بعد سمي نحو :
ليس زيد قائماً ولا داهياً أبوه ، وباصرو مقبلاً ولا ظاعناً أخوه ، فذلك أن تعطي الوصف

من النصب والحر ما كنت تعطيه دون المذكور بعده وترفع به السمي ، ولك أن ترفعها

مبتدأ وخبراً ، فنقول : ليس زيد قائماً ولا داهياً أبوه ، وباصرو مقبلاً ولا ظاعناً أخوه .

وإن تلا الجعف أجني والعامل (ليس) حاز رفعه عطفاً على الاسم^(٣) ونصب

الوصف عطفاً على الخبر ، وجاز جعلها مبتدأ وخبراً نحو : ليس زيد قائماً ولا داهياً^(٤)

(١) مي ل : "مَثَلًا" .

(٢) ديوانه : ص ٢٢ ، وفيه التخريج .

(٣) ريادة : ص ٥٠ .

(٤) مي ل : "وإداهياً" .

صوتاً ، وليس بعد قائماً ولا داهياً صوتاً .

وإن كان غير ليس مجزئاً بالهاء ، جار جراً يوصف المذكور بهاء مقدرة بدلول
عليها بالمتقدمة ، وهو كثير في الكلام ، ومنه قول الشاعر (١)

وليس يَنْدَن حَتَّى ذُو قَسَمٍ . . . لِخَرْبٍ وَلَا سَتَحِيحٍ الشَّرُّ نَحِيحٌ
ومنه قول الآخر (٢)

فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مِنْجِيهِمَا . . . وَلَا قَاصِرُ عَمَلِكَ مَأْوَرُهُمَا
ومنه قول الآخر (٣)

وَيْسَى بِمَعْرُوفٍ لَمْ أَنْ تَرَهُمَا . . . صِاحِبًا وَلَا سَتَكِرًا أَنْ تُعْمَرَا

ويسى هذا من المعطوف على عاملين ، بل من حذف عامل لدلالة عامل (٤) مثله عليه ،

وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَسَى

خَلَقَكُمْ وَمَا يُمِيتُكُمْ ﴾ آيَاتُ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ واختلاف الليل والنهار وما أُنْزِلَ اللَّهُ

مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَقٍ فَأُحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ آيَاتُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (٥)

محدث (في) الحارة لاختلاف الليل والنهار ، لدلالة الجارة لخلقكم عليها (٦) ومثله

قول الشاعر (٧)

(١) ورد بدون نسبة في الساجد : ١ / ٢٩١ .

(٢) مستثنى ، ضبطت بالنون في الأصل ، وظهير يفتوت الاستشهاد به .

(٣) سبق الاستشهاد به في هذا الباب .

(٤) هو النابتة الجمدي ، ديوانه : ص ٧٢ ، وفيه التخريج .

وديوانه الديوان : ولا يستنكر أن تعمر

(٥) عامل مصاطفة من لغة النسخ .

(٦) الآية (٥) من سورة الجاثية .

(٧) في ع : " ولدلالة الجارة بخلقكم " .

(٨) هو محدث بن بشير كما في شرح الحاشية : ص ١١٧٥ ، واستشهد به

المصنف بدون نسبة في شرح الكافية : ص ٨٢٩ .

أَخْلَقَ بِدِي الْقَصْرِ أَنْ يَخْطَى بِحَاجَتِهِ . : وَبَدَّ مِنْ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ / تَهْلُجَا (٦٢/ب)
 وإذا استسهل بقاء الجر بمضامير حذف لدلالة مثله عليه ، كان بقاء الجر بمحرف
 الجر المحذوف لدلالة مثله عليه أحق وأولى ، لأن حرف^(١) الجر يمل الجر
 أمكن من الاسم المضامير .

وس حذف المضامير وبقاء جر^(٢) المضاف إليه قول الشاعر^(٣) :

أَكَلْ أَمْرِي تَحْصِيَّيْنِ أَمْرًا . : وَنَارُ نَوْقٍ بِاللَّيْلِ نَارًا

ومثله قراءة بعض القراء : : تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ^(٤) طمس

تقدير : عَرَضَ الْآخِرَةِ ، ويستقصى^(٥) الكلام على نظائر هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

وليس بعد ما في الوصف التاكيد أجحى بعد عاطف إلا الرفع كقولك : مَارِدٌ قَاتِلًا

ولا ذاهب صوره لأن المعطوف عليه مع قرينه من العامل لو قدم فيه الخبر لبطل العمل ،

مبطلانه بالتقديم^(٦) في المعطوف لبعده من العامل أحق وأولى ، ومثال ذلك قول

الشاعر^(٧) :

لَمُنْكَ مَا مَعْنٍ بِتَارِكَ حَقْمٍ . : وَلَا مَعْنٍ يَمْنُنُ وَلَا مَتَمَسِّرُ

(١) في ك : " حروف " .

(٢) زيادة من " ح " .

(٣) هو أبو ذؤاد الإلهادي ، الكتاب : ٦٦ / ١ ، وأما أبي الشعمري : ٢٩٦ / ١ .

والانصاف : (ج ٧٣) ، والقرب : ٢٣٧ / ١ ، وشرح الفصل : ٢٧٠ / ٣ .

٧٩ ، والمقاصد النحوية : ٤٤٥ / ٣ ، والخزانة : ٢ / ٢٥٢ .

(٤) من الآية (٦٧) من سورة الانفال ، والقراءة خشوية لاس جاز المنحصب

٢٨١ / ١ .

(٥) في الأصل : ط ، في " ويستقصى " ، والثبت من ح .

(٦) في ك : " في التقديم " .

(٧) هو المزدني ، وسبق الاستشهاد به قريبا .

باب أفعال الطاء

(ط) منها للشروع في العمل : (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ)
 و (طَبَّقَ) و (جَمَعَ) و (أَخَذَ) و (طَبَّقَ) و (أَنْشَأَ)
 و (هَبَّ)^(١) و (طَبَّقَ) : (طَبَّقَ) و (كَادَ) و (كَسَّرَ)
 و (أَوْشَكَ)^(٢) و (أَوَّلَى) . و (طَبَّقَ) : (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ)
 و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ)

و (طَبَّقَ) لعل الضم لا (كَادَ) و (أَوْشَكَ)^(٣) .
 و (طَبَّقَ) في الأصل على كان لكن التزم كون غيرها مضارعاً
 سحرّاً مع (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ)
 و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ)
 و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ)

(ط) حق أفعال هذا الباب أن تذكر في باب (كان) لساواتها لها في
 الدخول على جنداً وغيره و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ)
 غالباً ترك إلا أخباراً بجملة معلية ، فذلك أمروث بهاب .

و (طَبَّقَ) ستة مضارعاً : (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ)
 و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ)
 و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ)
 و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ)

و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ) و (طَبَّقَ)

(١) بعد ها في التسهيل : (وقام) .

(٢) بعد ها في التسهيل : " وألم " .

(٣) زاد في التسهيل : " جعل " .

(٤) كلمة من ح لك والتسهيل .

كقول الشاعر (١)

مَعَادَى بَيْنَ هَاتَيْنِ (٢) يَنْهَى . . وَأُولَى أَنْ يَرِيدَ عَلَى التَّسْلَاثِ
 وَالثَّلَاثَةِ الْبَدَائِي لِلْإِعْلَامِ بِالمَقَارِبَةِ عَلَى سَبِيلِ الرَّحْمَةِ ، وَأَغْرِبَهَا (خَرَى) يُقَالُ :
 خَرَى زَيْدٌ أَنْ يَحْيَى ، بِمَعْنَى : حَسَى زَيْدٌ أَنْ يَحْيَى .
 وَالتَّرَمُّ فِي غَيْرِهِ وَرُكُونُ (٣) خَبَرِ جَمِيعِهَا مُشَارَفًا مَحْرَدًا مِنْ (أَنْ) مَعَ (٤) الْبِسْمِ
 الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ (أَنْ) (٥) تَقْتَضِي الْأَسْتِقْبَالَ ، وَالتَّشْرُوعَ مُتَابِعِهِ ، وَلَا يَدُ مِنْ مَقَارِبَةِ (أَنْ) (٦)
 لِبَسَارِجِ السَّخِيرَةِ بِحَدِّ (أُولَى) ، وَخَرَى ، وَالْخَوَلِ (وَتَرَكَ ذَلِكَ بَعْدَ (كَلَامٍ
 وَكُرْبٍ) أُولَى مِنْ مَعْلَمِهِ ، وَمَعْلَمُهُ بَعْدَ (حَسَى) أُولَى مِنْ تَرْكِهِ . وَالْأَمْرُ (٧) بَعْدَ أَوْشَلِكِ
 سَوَاءٌ .

وَوُرِدَ حَسَى فِي الرَّجَاءِ كَثِيرٌ وَوُرِدَ هَا فِي الْإِسْفَاقِ قَلِيلٌ ، وَقَدْ اجْتَمَعَ فِي قَوْلِ
 اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَحَسَى أَنْ تُكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ غَيْرُ لَكُمْ ، وَحَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ
 شَرٌّ لَكُمْ ﴾ (٨) وَمِنْ وَرُودِهَا إِغْفَا قَوْلَ الشَّاعِرِ (٩)

- (١) استشهد به المصنف دون نسبة في شرح الكافية : ص ٥٣ ، وورد كذلك
 في المساعد : ٢٩٢ / ١ ، والجمع : ١٢٨ / ١ ، والناس (ولى) ، والخراوة :
 ٥٨٩ / ٤ .
 (٢) في ك : " هَاتَيْنِ " .
 (٣) زيادة من " ع " .
 (٤) مع : ساقطة من ع .
 (٥) في ع : " لَا أَنْ أَنْ " .
 (٦) في ط : " مع " .
 (٧) في ع : " والأمران " .
 (٨) إلى هنا نهاية سطر طويل من م : صفت الإشارة إليه .
 (٩) الآية (٢١٦) من سورة البقرة .
 (١٠) ورد بدون نسبة في التكميل : ج ٢ لوحة ١٧٧ ، وشعاع العليل :

قَسَمْتُ لَدَى الْبَهْجَاءِ طُغُونٌ ^(١) نَوْنًا . : . تَخَامُرُ أَحَدًا وَخُفَّ تَحْسِيرُ

وقال الشاعر ^(٢) في طُغُون :

طُغُونُ الْخَلِيٍّ يَفْشُو ^(٣) يَلْجِي ^(٤) الشَّجِي . : . وَصِحَّةُ اللَّاحِ الْخَلِيَّ عَنَاءُ

وقال آخر ^(٥) في جَمَل :

وَقَدْ جَمَلْتُ إِذَا مَا نَمْتُ يَنْطَلِي . : . تَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الشَّيْلِ

وقال آخر ^(٦) في أَحَد :

فَأَخَذْتُ أَسْأَلَ وَالزَّمَنُ تَحْصِي . : . وَفِي الْإِخْتِيَارِ إِيَابَةٌ وَسُؤَالُ ^(٧)

وقال آخر في غُف :

أَرَأَيْكَ طَلِقْتُ غُفْلِمَ مَنْ أَجْرَنَا . : . وَظَلَمَ الْبَارِ إِذْ لَالُ الْبُجْبُورِ

وقال آخر في أَش :

(١) في ج : " بلغون " .

(٢) ورد بدون نسبة في التذييل . ج ٢ لوحة ١٧٦ ، وشعاع التعليل :

في ٣٣٠ .

(٣) في ل : م " بلصوة " .

(٤) في الأصل : ع ، م : " يلجى " ، تحريف ، والمشتق : ع ، ك . ويلجى :

يلوم ويشتتم ويخفف .

(٥) هو أبو حية النخعي ، المقرب : ١ / ١٠١ ، والمعني : في ٦٤١ ، وشرح

شدور الذهب : في ١٩٠ ، والخزانة : ٤٣ / ٤ ، والمقاصد التحويلية :

١٧٣ / ٢ ، والجمع : ١٢٨ / ١ .

(٦) ورد بدون نسبة في شرح شدور الذهب : في ٢٧٥ .

(٧) تكللة من " ع " .

(٨) ورد بدون نسبة في شرح شدور الذهب : في ٢٧٦ ، والسامع :

١ / ٢٩٢ ، والجمع : ١ / ١٢٨ ، وشرح الأسموني : ١ / ٢٦٣ .

(٩) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ١٧٦ ، وشرح شدور الذهب :

٢٧٧ ، والجمع : ١ / ١٢٨ .

وَمَا أَنتَ أَمْ مَارِسُومَ الدِّمَارِ .: وَسَيُتَوَلَّى (١) قَدْ كَرِهْتَ عَكْلُ

وقال آخر: (٢)

كَرِهَ الظُّبَّ بَيْنَ جَوَاهِدٍ وَدُبٍّ .: جَمِنَ لَالِ الْوَسَاةِ هَذَا حُصُوبُ

وقال في اقتراحه بـ (٣)

... .. وَقَدْ كَرِهْتَ أَعْنَابَهَا أَنْ تَقَطَّعَا

وقال آخر: (٤)

لَقَدْ بَرَّتْ أَوْ كَرِهْتَ أَنْ عَوْرَا .: لَمَّا رَأَيْتَ بَهْمًا شُشُورًا (٥)

وقال في غير أولئك غير عابرون بـ (٦)

يُوشِكُ مِنْ مَرِّينَ (٧) لِيُخَيَّرَ .: فِي بَخْصٍ عَرَائِدٍ / يُوَأَقِّبَا (٨/١٦٤)

(١) م م ك : " وسيتولى " .

(٢) م م ك : " قهرت " .

(٣) هو النكاحية الجوهري العربي ، الساعد : ٢٩٥/١ ، وشرح شدور

الد هب : ص ٢٧٢ ، والمقاصد النحوية : ١٨٩/٢ ، والجمع : ١/١٣٠ ،

وشرح التصريح : ٢٠٧/١ ، وشرح الأشموني : ١/٢٦٢ .

(٤) هو أبو زيد الأسلمي ، الكامل في الأدب : ١٨٨/١ ، والمقرب : ١/١٩٩ ،

وشرح شدور الد هب : ص ٢٧٤ ، وشرح التصريح : ١/١٠٧ ، وشرح

الأشموني : ١/٢٦٢ ، وصدر الميث .

سقاها دَوُو الْأَحْلَامِ سَحْلًا عَلَى أَنْظَمَا .: وَكَ

(٥) هو المعجاج ، كما في اسقاصد النحوية : ٢١٠/٢ ، وليس في ديوانه المطبوع

ورود في شرح الأشموني : ١/٣٦٢ ، وشرح ابن النظم : ص ١٥٧ .

(٦) في الأصل : م : " بهمها " ، وم م ك : " بهمها " ، وفي ج . م : " بهمها " ، وأسبخت

م ط .

(٧) في الأصل : ط م : " متبوراً " ، وفي ج : " متبوراً " ، والمثبت م م ك .

(٨) هو أسمة بن أبي الصلت ، ديوانه : ص ٢٤٠ ، وصيه التخرج .

(٩) في الأصل : م : " من طمته " ، والمثبت م م ك : " من طمته " .

وقال آخر في الاقتران بأن ^(١) :

وَلَوْ سِئِلَ النَّاسُ الثَّرَابَ لَا وَشَكُوا . : إِنْ أَقْبَدُ هَاتُوا أَنْ يَمْلُؤُوا ^(٢) وَيَتَمَلَّوْا

(ص) : وَيَتَمَلَّوْا : وَيَتَمَلَّوْا : خَيْرًا هَذَا ^(٣) خَيْرٌ مِنْ مَتَصَوِّبِينَ ، وَخَيْر

(جَمَل) : حِلَّةٌ أَسْمَى ، (أَوْ مَعْلَمَةٌ بِإِذَا) ^(٤) وَلَيْسَ

الْمَقْرُونُ بِأَنْ خَيْرًا عَنْهُ سَبِيحُهُ .

وَلَا يَتَقَدَّمُ هَذَا الْخَبَرُ ، وَقَدْ يَتَوَسَّطُ وَقَدْ يُجْعَلُ إِنْ طَرِيسَ ،

وَلَا يَخْلُو الْأَسْمُ مِنْ اخْتِصَاصٍ ^(٥) غَالِبًا .

وَيُسَدُّ أَوْشَكَهُ وَهِيَ وَالْخُلُقُ لَ (أَنْ يَفْعَلَ) فَيُعْنِي مِنَ

الْخَبَرِ وَلَا يَخْطِفُ لِنَظِّ السَّنَدِ لَا غِلَاطٍ مَا قَبْلَهُ ، ^(٦) مَسْأَلُ

أُسْتَدُّ إِلَى صَبْرِهِ أَسَا أَوْ مَاعِلًا ، طَائِقٌ صَاحِبُهُ ^(٧) مَعَهَا

كَمَا طَائِقٌ مَعَ مِرْهَا ، وَإِنْ كَانَ لِجَاغِرٍ أَوْ غَائِبَاتٍ ^(٨) جَارٌ

كَثُرَ مِنْ قَتَى .

(١) ورد بدون سمية في مجالس شعليل : ص ٤٣٢ ، وأما في الرجاء جى :

ص ١٩٢ ، وشرح شدور الذهب : ص ٢٧٠ ، والمقاصد النحوية :

١٨٢/٢ ، والهج : ١٣٠/١ ، واللسان (وشك) .

(٢) م ج : " يَتَمَلَّوْا " ، وفي ط : " يَمْلُؤُوا " .

(٣) م : " خَيْرًا هَذَا " .

(٤) زاد بعده في ك : وبعض نسخ التسهيل قوله : " أَوْ (كَلِمَا) " ، ويصدر

إِسْتِزَادَهَا إِلَى صَبْرِ الشَّيْءِ وَدُخُولِ الثَّقَلِ طَائِقًا " .

(٥) م ك : " الْاِخْتِصَاصُ " .

(٦) في ك : " وَإِنْ أُسْتَدُّ " .

(٧) في ك : " صَاحِبُهَا " .

(٨) م ط : " طَائِقًا " ، وفي ك : " غَائِبًا " .

(ج) من عادة الحرب في بعض ماله أصل متروك ، وقد استمر الاستعمال بخلافه^(١)
 (أ) يمتدحوا على ذلك الأصل^(٢) لئلا يُجهل ، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر
 كاد وصي مفرد منصوبا (كقول الشاعر في أصح الروايتين^(٣) :
 فَأَمْتُ إِلَى قَتْمٍ وَمَا كَدْتُ آثِمًا . وَكَمْ بَطُلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْغِيرُ
 (مبقوله : وَمَا كَدْتُ آثِمًا)^(٤) علم أن أصل كَدَ وَكَادُوا كَادُوا كَاتِمِينَ ، كما
 علم بالقَوْدِ وَاسْتَعْوَدَ ، أن أصل (قال واستعان) : قَوْلُ^(٥) وَاسْتَعْوَدَ .
 ومثال جعل خبر صي^(٦) مفرد منصوبا قول العرب : قَتَى الْعَوْبَرُ أَبُو مَسْلَمَةَ
 وَقَالَ الرَّاجِزُ^(٧) :
 أَكْثَرَتْنِي الْعَدْلُ طَحًا دَائِمًا . لَأَتَّخِذَنِي إِنْ قَسِمْتَ صَائِمًا

(١) بعد ما في ج : لا * ولا معنى لزما دتها .

(٢) سقط ما بين الحاصرتين من م .

(٣) سقط ما بين الحاصرتين من م .

والبيت لتأبط شرا ، ديوانه : ج ٩١ ، وفيه التخريج واستشهد به المصنف

في شرح الكافية : ج ٤٥٢ ، وورد في شرح الحاشية : ج ٨٣

، وشرح المعمل : ١٣ / ٧ ، والخزانة : ٣ / ٤١٥٤ / ٩٠ .

وكذا أشار المصنف ، فهناك رواية أخرى للبيت ، هي الحاشية هي : * وما كنت

آثِمًا * . وعلى هذا يعوت الاستشهاد به .

(٤) ساقطة من م .

(٥) الآية (١٩) من سورة الجن ،

في ط : ج م ، (قال واستعان) : قول .

(٦) جعل ساقطة من ج ، وغيره ساقطة من ط .

(٧) بعد ما في ط : * غيرا * .

(٨) الأمثال ، لأبي عبيد . ج ٣٠ ، ومجمع الأمثال : ١ / ٦٤٠ ، والمستقصى

١ / ٦٦١ ، وجوه الأمثال : ٢ / ٥٠ ، ومعالن تلخيص : ج ٢٥١ ، واللحان :

(غور) .

(٩) نسب لرواية المطبقات ديوانه : ج ١٨٥ ، والمصنف : ١ / ٩٨ ، والمقاصد

الذخيرة : ٢ / ١٦١ ، وشرح المعمل : ١٤ / ٧ ، والمعنى : ج ١٦٤ ،

والخزانة : ٤ / ٢٧٧ .

وقد يعني غير جعل جملة اسمية كقول الشاعر (١)

وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوبَ ابْنِي سَهْلًا (٢) . مِنَ الْأَوَارِ مَرَّعَهَا قَرِيبًا

وقد يعني جملة فعلية مصدرية زياد (٣) كقول ابن عباس رضي الله عنه : "فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً (٤)"

وليس المقرون بأن في هذا الباب خبراً عند سيبويه ، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجر أو يتضمن الفعل معنى قارب ، قال سيبويه : تقول : صَحَّيْتُ أَنْ تَعْمَلَ ، مَا أَنْ هَذَا يَنْزِلُهَا فِي قَوْلِكَ : قَارَبْتُ أَنْ تَعْمَلَ ذَلِكَ (٥) وبمثلة : دَعَوْتُ أَنْ تَعْمَلَ ، وَاطْلَوْتُ السَّاءَ أَنْ تَطْرُقَ ، أَيْ : لِأَنْ تَطْرُقَ ، وَصَحَّيْتُ بِمَثَلِ : اطْلَوْلَيْتِ السَّاءَ . وَلَا يُسْتَعْمَلُ الْمَصْدَرُ هُنَا كَمَا لَمْ يُسْتَعْمَلِ الْأَسْمُ الَّذِي الْعَمَلُ فِي مَوْضِعِهِ فِي قَوْلِكَ : "يَذِي تَسْلَمُ" هَذَا تَعَمُّدٌ .

قلت : والوجه عندي أن تجعل على راقعة أهدأ ، فإذا أُسْنِدَتْ إِلَى أَنْ وَالْعَمَلِ ، وَجَّهَ بِمَا يُوَجِّهُ وَقَوْعَ حَسَبِ ظَنِّي (٦) فِي نَحْوِ : "أَحْبَبْتُ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا (٧)" عَلَيَّ لَمْ تَخْرُجْ (حَبِيبٌ) بِهَذَا عَنْ أَهْلِهَا لَا تَخْرُجْ (عَنْ) (٨) عَنْ أَهْلِهَا بِشُكْلٍ :

(١) ورد بدون نسبة في الساعد : ٢٩٨ / ١ ، والمعنى : ص ٢٥٩ ، والخزانة :

٩٢ / ٤ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ١٢٧٠ .

(٢) م ع . "قلوب أبي زياد سهل" ، وفي ك : "بني سهل" .

(٣) كلمة من بنية التمجيد .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في باب "عسير" ، وانظر تفسيرك الأقرسين .

من "سورة الشعراء" من كتاب التفسير : ٦ / ١٤٠ .

(٥) في الكتاب : (أَيْ : قَارَبْتُ ذَلِكَ) بَدَلُ (ذَلِكَ) .

(٦) الكتاب : ٣ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٧) م ع : "طبعها" .

(٨) الآية (٢) من سورة المائدة .

(٩) م ع : "حببت زياداً ببدل" ، حسب " .

* وَهِيَ أَنْ تُعْرَفُوا شَيْئًا (١) بل يقال في الموصفين : سَدَّتْ أَنْ وَالْفِعْلُ سَدَّ
الجزأين . ويوجه نحو : * معسى الله أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ (٢) بِأَنْ المروغ اسم معسى ،
وَأَنْ والفعل : بدلُ سَدَّ سَدَّتْ جِزَايَ الْإِسَاءِ كما كان يَسُدُّ سَدَّهَا لَوْلَمْ يُوجَدِ
البدل منه ، فإنَّ البدل (٣) في حكم الاستقلال في أكثر الكلام ، ومنه قراءة حمزة :
* وَلَا تَخْشَوْنَ الدِّينَ كَفَرُوا أَنَّمَا تَقِي لِنَفْسِكُمْ (٤) بِالْخَطَابِ عَلَى جَعْلِ (أَنْ) بِدَلَالَةِ
(الدِّينِ) ، وسَدَّتَا سَدَّ الْمَقْمُولِينَ (٥) في البدلية كما سَدَّتْ سَدَّهَا في قراءة الباقر
(وَلَا يَخْشَوْنَ) بِأَلْيَا عَلَى جَعْلِ (الَّذِينَ كَفَرُوا) فاعلا ، ومنه : * حَتَّى رَأَيْنَا أَنْسَاءَ
لَا حَقَّ لَأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ (٦) عَلَى رَوَايَةٍ مِنْ رَوَاهُ بِالْفَتْحِ فِي صَحِيحِ سَلَمَ .

وَلَا تُتَقَدَّمُ (٧) أَخْبَارُ هَذِهِ الْأَعْمَالِ ، فَلَا يُقَالُ فِي : طَبَقْتُ أَمْعَلًا وَأَمْعَلُ طَبَقْتُ ،
وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ أَخْبَارَ هَذِهِ الْأَعْمَالِ خَالَتْ أَصْلُهَا بِمَرُومٍ كَوْنُهَا أَعْمَالًا ، فَلَوْ قَدَّسَتْ
لَا زِدَادَاتٌ يَخَالِفُهَا لِلْأَصْلِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّهَا أَعْمَالٌ ضَعِيفَةٌ لَا تُصَوِّفُ لَهَا ، إِنْ لَا تَرِدُ إِلَّا بِلَفْظِ اسْمَايَ إِلَّا كَانَتْ وَأَيْضًا ،
فَإِنَّ أَخْبَارَهَا مَسْتَعْمَلَةٌ مِنْهُمْ حَالُ صَحْفٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَعْمَالِ الْكَامِلَةِ التَّصَرُّفِ ،
وَحَالُ قُوَّةٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحُرُوفِ ، فَلَمْ تُتَقَدَّمْ أَخْبَارُهَا لِتَغْلِبُهَا كَانَتْ وَأَخْوَاتُهَا
الْمُتَصَرِّفَةُ .

وَأَجِزُ تَوْسِيطِهَا تَغْلِبُهَا لَهَا عَلَى إِخْوَانِهَا يُقَالُ : طَمَقَ بِمَعْنَى الزَّمْدَانِ ،
وَكَاذَ بِطَبِيعُونَ الْمُتَهَنِّزُونَ (٨) .

- | | |
|-------|---|
| (١) | الآية (٢١٦) من سورة البقرة . |
| (٢) | الآية (٥٢) من سورة المائدة . |
| (٣) | في ع : " البدل " . |
| (٤) | الآية (١٧٨) من سورة آل عمران ، وانظر الكشف : ٣٦٥ / ١ . |
| (٥) | في ط : " وسَدَّتْ سَدَّ الْمُقْمُولِ " . |
| (٦) | قيل صحابي ، أخرجه مسلم في صحيحه في باب استحباب المواساة بالمغلول
السال من كتاب اللقطة ١٣٥٤ / ٣ . |
| (٧) | في ط : " م " : " يتقدم " . |
| (٨) | في ع : " المتنهزون " . |

وحكى الجوهرى مضارع طمّسق^(١).

ويحوز في هذا الباب حذف الخبر إن علم كقوله : "سَن تَأْتِي أَصَابُ أَوْ كَادَ ،
وَمَنْ قَبِلَ أَعْطَا أَوْ كَادَ"^(٢) وسنه قيل المرقى^(٣).

وأما ما سيقتين نحو أرفي : . يَحِبُّ قَدْ مَاتَ أَوْ قِيلَ : كَادَ ؛
فأعطي خبر طمّسق بآتي : . دَاكَا وَابْكِي لِقُصِيرِ لِسٍ^(٤) بقاد ؛
أي : لَنْ يَأْخُذَ لَهُ يَتَوَدَّ . وقال آخر^(٥)

قَدْ هَاجَ سَارٍ لِسَارٍ لَيْلَةً طَرَا . : قَدْ تَضَمَّنَ^(٦) أَوْ قَدْ كَادَ أَوْ دَهَا

السارى الأول : البرق .

وس حذف الخبر لدليل قول الله تعالى : "فَطَفِقَ مَسْحًا بِالضُّوْبِ وَالْأَعْيَانِ"^(٧) (٢/٦٤)
فحذف الخبر وهو (يمسح) وترك مصدره دللا عليه .

وحق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو قاربا لها كما يحق ذلك لاسم
كان ، وقد يرد تكرة محذوف كقول الشاعر^(٨)

(١) قال الأخفش : وبعضهم يقول طفق بالفتح يطبق طموتا الصراح (١)

(طفق) . وقال الأخفش عند تفسير قوله تعالى : (وَلَطِيقًا) : «الامراس :

"وقال بعضهم : (وَلَطِيقًا) فمن قال : طفق ، قال : يطبق ، وس قال :

طفق ، قال : يطفق " معاني القرآن : ص ٢٩٦ .

حديث ، في القدير : ٩٨/٦ ، وكشف الخفاء : ٣٥٠/١ ، واستشهد به (٢)

المصنف في شرح الكافية : ص ٤٦٢ .

العضليات : ص ٤٣٢ ، وشرح الكافية للمصنف : ص ٤٦٢ . (٣)

في ج : " أن بقاد " . (٤)

ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ ، لوحة ١٨٢ . (٥)

في ج : م : " تصم " . (٦)

الآية (٣٣) من سورة ص . (٧)

في ج : " ترد " . (٨)

ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ ، لوحة ١٨٣ ، وشرح غزير الذهب : (٩)

في ٢٧٠ ، والملاصد النحوية : ٢٦٤/٢ ، والجمع : ١٣١/١ .

عسى ترجى يأتي به الله إنه . له كل يوم في خليفتي أمر

وقد ينفذ أو شك وعسى واخلاق له (أن يعمل) معني عن الخبر كقوله تعالى :
 * وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم * (١) طو وقعت عسى وأن يفعل (٢) خير اسم
 قبلها طلبتكم بذلك أن يصبر في عسى صبرا هو اسمها أو ما عليها (٣)
 — ويحكم على موضع أن يفعل (٤) بالنصب ، وله أن يجر عسى من الضير ويحكم
 على موضع (أن يعمل) بالرفع ، يستعني به عن زائد (٥) كما استعني به بعد حسب
 من معمول ثان .

وأوشك واخلاق مثل عسى في هذين الاستعمالين فيقال : الريدان أو شكا أن
 يعمل ، أو أوشك أن يعمل ، والحرمان الخلق أن يعرف ، واخلاق أن يعرف ، أعشار (٦)
 إلى ذلك في الثلاثة مسبوقة رحمه الله تعالى (٧)

وإن استندت عسى إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو إناءات غائبات جاز كسر صيغتها
 وفتحها والفتح أشهر ، ولذلك قرأ به ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكوفيون ، ولم
 يقرأ بالكسر إلا نافع (٨)

(ص) وقد يتصل بها الضير الموضع للنصب استئنا

عنه مسبوقة (٩) محلا على الفعل ، وخبراً مقدماً عند المبرك (١٠)

(١) الآية (٢١٦) من سورة المائدة .

(٢) نى ع : * وأن تعمل * .

(٣) مى لك : * أو ما خلا * .

(٤) نى ع : * وأن تعمل * .

(٥) نى ع : * زيد * .

(٦) نى ع : إشارة ، ونى لك : (وأشار) .

(٧) الكتاب : ٣ / ١٥٨ .

(٨) انظر الكشف : ١ / ٣٠٣ .

(٩) الكتاب : ٢ / ٣٧٤ ٣٢٥٠ .

(١٠) المفتاح : ٣ / ٧٢ .

وبالحا من المرفوع^(١١) عند الأخفش^(١٢) وربما اقتصر عليه .
ويتعين عون ضمير من الخبر إلى الاسم ، وكون الفاعل
غيره قليل .

وتنقّى (كاد) : إعلاما بوقوع الفعل ضميرا ، أو بعده
وعدم مقارنته ، ولا تزداد (كاد)^(١٣) إعلاما للأخفش^(١٤) واستعمل
مضارع كاد وأوشك خصوصا ، ويذكر اسم فاعل أو متسلك^(١٥) .

(ش) إذا كان مفعول على ضميرا ، محققا أن يكون بلفظ الموضوع لرفع نحو :
عسيت ، وعسيتا ، وعسيتي ، وعسيتن . كما يقال : كُتِبَ ، وكُتِبَتَا ، وكُتِبَتْ . وكُنْتُمْ . وهذا
الاستعمال هو المشهور به نزل القرآن قال الله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ
هَيْكُمُ الْقِتَالُ أَنْ تَعْلَمُوا ﴾^(١٦) ، ومن العرب من يقول : صاني ، وصالك ، وصماء ،
مستعمي بالموضوع للنصب عن الموضوع للرفع كقول الشاعر^(١٧) :

ولبي تنس أقول لها إذا ما . . . تنارعي لعلني أو غسانني

وكقول الآخر^(١٨) :

أصبح معسالك أن تهدي^(١٩) أروها^(٢٠) . . . ليقيك بالإصاحة^(٢١) ستغاد

-
- (١١) في ط : * من مرفوع * .
(١٢) انظر تعليقه على الكتاب ، حاشية (٦) ، الكتاب : ٣٧٥ / ٢ ، والجمع :
١٤٦ / ٢ .
(١٣) كاد ، ساقطة من م ، والتسهيل .
(١٤) الجمع : ١٣٧ / ٢ .
(١٥) زاد بعدها في التسهيل : وكاد ، ومضارع طوق .
(١٦) الآية (٢٤٦) من سورة البقرة .
(١٧) هو عريان بن حطان ، الكتاب : ٣٧٥ / ٢ ، والمقتضب : ٧٢ / ٣ ، والخصائص
٢٥ / ٣ ، وشرح المعجل : ١٠ / ٣ ، ١٨٨ ، ١٢٠ ، والخزانة : ٢ / ٢٣٥ ،
والنفاذ التحوية : ٢٢٩ / ٢ .
(١٨) ورد بدون عسبة في التسهيل . ج ٢ لوحة ١٨٥ .
(١٩) في ع : * تهدين ؟ ، وفي ل : تهوي .
(٢٠) في ط : * لا روها * ، وفي ل :
(٢١) في ل : بالإصاحة

فانظروا بهذا وأمثاله جائز بإرجاعه ، لكن اختلف في رد (١) الضمير ،
 أهو منصوب المحل أم مرفوعة ؟ فاعلم سيدي والمترد على أنه منصوب المحل ، وأن
 والفعل في موضع رفع ، إلا أن سيدي يحمل المنصوب اسما والمرفوع خبراً حـسباً
 على فعل (٢) والمترد يحمل المنصوب خبراً مقدماً ، وأن والفعل اسماً مؤخر (٣) .
 وذهب الأحمش إلى أن الضمير وإن كان بلفظ الموضوع للنصب سطره رفع (٤) يقتضى
 نهاية من الضمير الموضوع للرفع (٥) ، كما نأب (٦) الموضوع للرفع من الموضوع (٧) بلجر
 في نحو : ما أيا كانت ، وانه ومن الموضوع لنصب (٨) في نحو : مروت بك أمت ،
 وأكثرته هو (٩) .

وقول الأحمش هو الصحيح عندى لسلامته من عدم التظير إذ ليس فيه إلا نهاية
 ضمير غير موضوع للرفع من موضوع له ، وذلك موحود كقول ابن راجز (١٠)
 يا ابن النجير طالما عصمتك . وطالما عصمتنا إليك

-
- (١) زيادة من "ع" .
 (٢) من ط : "أو" .
 (٣) الكتاب : ٢ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ .
 (٤) المقتضب : ٣ / ٧٢ .
 (٥) من ط : "الرفع" .
 (٦) من ل : "نأب عن الضمير للموضوع" .
 (٧) تكملة من ط : "ع" .
 (٨) تكملة من ع : "ها" .
 (٩) انظر تعليقه بحاشية الكتاب : ٢ / ٣٧٥ ، والجمع : ٢ / ١٤٦ .
 (١٠) في الأصل : ط : "من عدم" .
 (١١) نصب لمرحل من حمير ، نوادر أبي زيد : ص ١٠٥ ، وأما في الرجاسى :
 ص ٢٣٦ ، والمغرب : ٢ / ١٨٢ ، والمحيط : ص ١٦٤ ، وششرح
 شواهد الشامية : ص ٢٤٥ ، والمقاصد : ٢ / ٥٩١ ، والخراتمة :
 ٢ / ٢٥٧ .

أراد : صَيِّفْ ، فجعل الكاف ثابتةً عن التثنية ، ولأنَّ نهاية الموضوع للموضوع موجودة في نحو : ما أنا كَأَنْتَ ، وسدَّتْ بك أَنتَ ، فلا استيعاد في نهاية غيره منه ، ولأنَّ انْعَرَبَ قد تقتصر على ضَمِّكَ ونحوه ، فهو كان الصير في موضع نصب لزم منه الاستعناء به من ومنه عن مرفوعه ^(١) ، ولا يظهر لك ذلك ، بخلاف كونه في موضع رفع فإنَّ الاستعناء به بغير الاستعناء بمرفوع كان في نحو : مَنْ ثَانِي أَصَابَ أَوْ كَانَ وَمَنْ مَعَلَ أخطأ أَوْ كَانَ ^(٢) ولأنَّ قول ^(٣) سيمويه يدرم سه حملُ فعل على حرف في العمل ولا يظهر لك ذلك .

وقال السيرامي : وأما ضَمُّكَ وصانِي ، فعبه ثلاثة أحوال ، أحدها : قول سيمويه ، وهو أَن عَصَى حَرَفٌ بِمَنْزِلَةِ لَعَلَّ ^(٤) ، وذكر القولين الآخرين .

وفي هذا القول أيضا ضَعْفٌ ، لتَضَعُّهُ اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد يلائم إِنْ أَن قبه تطلعا من الاكتفاء بمصوب يَمْلِكُ من مرفوعه في نحو : ظَلَّكَ أَوْ ضَمَّكَ في نحو : ضَمَّكَ مَعَلَ بغير (أَنْ) ولا سطح ^(٥) للجرد من ذلك . ويدرم المبرد أيضا مخالفة التظاثر من وجهين آخرين :

أحدهما : إِيَّا خَبَارُ بِاسْمِ قَبْلِ جَائِدٍ عَنِ اسْمٍ حَسْبَى .

والثاني : وقوع خبر في غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه ، وذلك

أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ فِي (ضَمَّكَ أَنْ تَعْمَلَ) : عَصَى أَنْ تَفْعَلَ / إِيَّاكَ أَلَمْ يَجْزْ ^(٦) (٦٥ / ٦)

(١) في ط : " مرفوع " .

(٢) سبق الاستعناء به قريبا في الباب .

(٣) قول : ساقطة من ط .

(٤) شرح انكتاب للسيرامي : جم لوحة ١٥٤ .

(٥) في ج ، هـ : " تخلص " .

(٦) في ج : حرفي غير " .

(٧) في ج : محض أَنْ يَفْعَلَ إِيَّاكَ " .

(٨) في مصدق : " لم تجز " فاقبضه من ذلك ولم .

واسم يحزمي الحالة الأصلية حقيقياً بالآ يجوز في الحالة العرصة ، فتبين أن قول أبي الحسن في هذه المسألة هو الصحيح ، والله أعلم .

ولابد من مود ضمير من الخبر في هذا الباب إلى الاسم ، كما لا بد من ضمير من خبر هذا الباب (إلا أن الضمير في خبر هذا الباب ^(١) لا يشترط كونه فاعلاً ، بخلاف الضمير في هذا الباب ، فإن الفاعل لا يكون فيه إلا على قلة ، ولا يكون ماورد على قلة إلا مؤنثاً بأنه هو . فمن ذلك قول الشاعر : ^(٢)

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُتُّ بِتَقْلِي . . . تَوْبِي مَا تَهْجِي تَهْجِي الثَّارِبِ الثَّلِ

فجاز جعل ^(٣) ماعل الفعل الخبر به غير ضمير الاسم ، لأن المعنى : وقد جعلت إذا ما قُتُّ وأضعف ، صح بذلك . وكذا قول الآخر : ^(٤)

وَقُتُّ عَلَى نَحْبِيَّةٍ تَأْقِي . . . مَا زِلْتُ أَيْكِي عِنْدَهُ وَأَخَاطِبُهُ

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَانَ بِنَا أُبَشُّهُ . . . تَكْلِي ^(٥) أَخْجَارُهُ وَتَلَاغِيهِ

فجاز هذا لأن معناه : حتى ^(٦) كان يكلمني ، وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي .

وكون الفاعل غيره قليل .

ورمى قوم أن كان وكان إذا دخل عليها تقي فالخبر ر شئت ، وإذا لم يدخل عليها تقي فالخبر ^(٧) منفي .

(١) ساقطة من " ط " .

(٢) سبق الاستشهاد به في الباب .

(٣) زيادة من ع " ط " .

(٤) في نسخة المسح : عن ضمير

(٥) هو ذو الرمة ، ديوانه : ص ٣٨ ، وفيه التخريج ، والكتاب : ٢ / ٥٩ .

(٦) في الأصل : " يكلمني " .

(٧) زيادة من ع " ط " .

(٨) تكله من ع " ط " .

والمصحح أن إثباتهما ^(١) لإثبات ^(٢) للمقاربة ، ونعنيهما نفي للمقاربة ، فإذا قيل : كاد فلان يموت ، ومقاربة الموت ثابتة والموت لم يقع ، وإذا قيل : لم يكسبه يموت ، ومقاربة الموت سلبية ، ويلزم من نفي مقاربة الموت نفي وقوعه بزيادة جابضة ، كأن قلنا قال : كاد فلان يموت ، مرد عليه بأن قيل : لم يكسبه يموت ، وقوله : لم يكسبه يموت ، أبلغ في إثبات استحالة من قوله : لم يموت ، ولهذا قيل في قوله تعالى : ^(٣) وإذا أخرج يدك منه فدها لم يكسب يدها ^(٤) أن معناه لم يرها ، ولم يقارب أن يراها ، وفي قوله تعالى : ^(٥) لا يجره ولا يكاد يسيغه ^(٦) أن معناه : لا يسيغه ولا يقارب إيساغه . وقد يقول القائل : لم يكسبه يده يفعل ، ويكون مراده أنه فعل بفعل لا بمفعول ، وهو خلاف الظاهر الذي وضع به اللفظ أولاً ، ولا مكان هذا رجع ذو الرمة عن قوله ^(٧) : إذا غير الظأى النجيب لم يكسبه . ^(٨) رئيس الهوى من حب شبه يترجأ إلى أن جعل بدل (يكسبه) (يحد) ^(٩) وإن كان في (يكسبه) من السالبة والحرالة بالعين في (يحد) .

وأما قوله تعالى : ^(١٠) قد ينجوها وما كادوا يفعلون ^(١١) فمحمول على وقتين : وقت عدم اندبح وعدم مقاربه ، ووقت وقوع الدبح كما يقول القائل : غلب فلان وما كاد يفعل .

وأما الألفاظ استعمال كاد رائده ^(١٢) وما استشهد به قوله تعالى : ^(١٣)

(١) كلمة من " ع " .

(٢) الآية (٤٠) من سورة النور .

(٣) الآية (١٧) من سورة إبراهيم .

(٤) في الأصل : طه ، لك ، م : في قوله " والنجبت من ع " .

(٥) وانظر ديوانه : ١١٣ / ٢ ، وفيه الشرح ، والخزانة : ٧٤ / ٤ .

(٦) وهي رواية ديوانه .

(٧) الآية (٢١) من سورة البقرة .

(٨) المصحح : ١٣٧ / ٢ .

﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ (١) وقول حسان (٢)

وَكَاذَ تَكْذِبُ أَنْ تَحِيَّ مِرَاسِهَا . : فِي حِسْمِ خُرْمَةٍ (٣) وَخَسِرَ قَوَامُ
وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تُرَادُ . وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ (٤) فَقِيلَ : إِنَّ مَعْنَاهُ :
إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ، فَلَا أَقُولُ ، هِيَ آتِيَةٌ . وَقِيلَ مَعْنَاهُ : أَكَادُ أُخْفِيهَا
مِنْ نَفْسِي ، وَقَرَأَ (٥) أَبُو الدُّرْدَاءِ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ : ﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ
مِنْ : خَفَيْتُ الشَّيْءَ أُخْفِيهِ ، إِذَا أَطْمَرْتُهُ ، وَبِهِ عَسَرَ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ : (٦)
بِأَنْ تَذْفِقُوا الدَّاءَ لَا تَخْفِيهِ . : وَإِنْ تَحْتَسُوا الْحَرْبَ لَا تَقْصُرُ
وَأَمَّا قَوْلُ حَسَّانَ ، فَالْمَعْنَى فِيهِ وَصْفُ الْمَذْكُورَةِ بِمُقَارَنَةِ التَّكْذِبِ بَدُونِ حَصُولِهِ وَدَلِيلُهُ
بَيِّنٌ .

وَلَا رَيْتُ أَفْعَالَ هَذَا الْبَابِ لِعَطْفِ الْمَضِيِّ إِلَّا كَادَ وَأَوْشَكَ ، فَإِنَّهُمَا اخْتَصَمَا بِاسْتِعْمَالِ
مُضَارِعِيهِمَا .

وَشَدَّ اسْتِعْمَالُ اسْمِ فَاعِلٍ أَوْشَكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٧)

مَوْشِكَةٌ أَرْضًا أَنْ تَفْسُودَ . : بِخِلَافِ الْخَطِيطِ (٨) وَخَوْشًا نَبَاتًا

- (١) الْآيَةُ (١٥) مِنْ سُورَةِ طه .
(٢) دِيوَانُهُ : ص ٢٩ وَفِيهِ التَّخْرِيجُ .
(٣) فِي الْأَصْلِ : خُرْمَةٌ ، وَفِي ع : خُرْمَةٌ ، وَفِي ط : خُرْمَةٌ ، وَالْمَشَبَّهُ
مِنْ لُكْ هَمْ ، وَبِوَأَمَلٍ لِلدُّيُونِ .
(٤) سَبَقَ الْاسْتِثْنَاءُ بِهَا قَرِيبًا .
(٥) فِي ع : " وَقَرَأَ " ، وَفِي لُكْ هَمْ : " وَقَرَأَ " .
(٦) فِي الْآيَةِ (١٥) مِنْ سُورَةِ طه ، وَالْقَرَأَ فِي الْبَحْرِ الْمَحْطِطِ :
٦ / ٢٢٢ .
(٧) دِيوَانُهُ : ص ١٨٦ وَفِيهِ التَّخْرِيجُ .
(٨) هُوَ أَسَامَةُ بْنُ الْحَارِثِ ، شَرَحَ أَسْمَاءُ الْبَهْدَلِيِّ : ص ١٢٩٣ .
(٩) فِي لُكْ هَمْ : " الْأَنْبَسُ " .

وذكر الجوهرى : يَنْسَبُ (١) ولم آره لغيره والله اعلم (٢)

-
- (١) انظر اصحاح (طلق) ، ونسب الجوهرى ذلك الى الأعشى ،
وكان الأعشى قد نسب له بعضهم .
معاني القرآن : ص ٢٩٦ .
- (٢) بعد ها من ك : " سم اسمعرا الأول من الشرح ، والحمد لله
رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد رسوله الكريم ،
وعلى آله وسلم تسليما كثيرا كثيرا " .

باب الأحرف الخاصة الاسم الرفعة الخبر *

(ح) وهي (إِنَّ) للتوكيد، و(لَكِنَّ) للاستدراك، و(كَأَنَّ) للتشبيه والتحقق أيضا على رأي، و(لَيْتَ) للتسبيح، و(لَعَلَّ) للترخي والإشفاق^(١) والتحليل والاستفهام. ولهن شبهة بكان الناقصة في لزوم الصلة والخبر والاستفهام بهما، فصلت عليهما معكوسا، ليكنونا محسنين كعمول قدّم وماطل أخر تنبيها على العريضة، ولأن معانيهما في الأخبار فكانت كاللغة، والأسماء كالمضلات، فأعطينا إعرابهما^(٢) وبجور نصبهما، يلمست عند الفراء^(٣) وبالحصة عند بعض أصحابه، وما استشهد به محمول على الحال، أو على إضمار فعل، وهو رأي الكسائي^(٤).

(ش) اعتبار الأصل يقتضي كون أحرف هذا الباب خمسة لا ستة كما يقول أكثر الصنفين، ويكملون^(٥) الستة بأن المفتوحة. ولا حاجة إلى ذلك فإنها من معجزة السكونية وسأبين / فذلك إن شاء الله.

(٦٥/ب)

وتبوي فيها اعتبرته سميوية، فإنه قال: هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | في الأصل، والإشفاق، والمثبت من بقية التصحيف والتسهيل. |
| (٢) | في التسهيل: "إعرابهما". |
| (٣) | معاني القرآن له: ٢ / ٣٥٢. |
| (٤) | شرح المفضل: ٨ / ٨٤، وخزانة الأدب: ٤ / ٢٩١، ٢٩٢. |
| (٥) | شرح المفضل: ٨ / ٨٤، وخزانة الأدب: ٤ / ٢٩١. |
| (٦) | في ج: "لا كما يقول أكثر الصنفين فإنهم يخطون". |
| (٧) | في ط: "بسميوية". |

فيها بعدها كعمل الفعل فيها بعده (١) وكذا قال المبرد في المختضب (٢) وابن السراج في الأصول (٣) ولو قال : باب الأحرف ، لكان أولى من قوله : باب الحروف لأن أحرفاً جمع قلة ، وأحرفاً جمع كثرة ، والموضع موضع قلة ، إلا أن كل واحد من جمع القلة والكثرة قد يقع موقع الآخر منه قوله تعالى : * وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَفَّعنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ * (٤) وقد قيل : إن المستوف لوقوع (قُرُوء) موقع (أَقْرَأ) اختلاف عوائد النساء ، وباعتبار هذا يلزم حصول الكثرة وكذا قال سيويه ، يخطئ على أنه ملحوظ — ما يعرض له (إن) من فتح هزتها ومن تخفيف نونها في الحالين ، ومن تخفيف لون (كَأَنَّ) وما يستعمل في لَعَنَ من اللغات .

فإن قيل : إذا كان (أُنْ) تنجيد (إِنْ) سبباً لعدم الاعتداد بها ، ومنحسب أن لا يعتد بها ، فإن أصل (كَأَنَّ رَيْدًا أَسَدًا) : إِنْ رَيْدًا كَالْأَسَدِ ، فالجواب : أن أصل كَأَنَّ منصوح (٥) لاستعناء الكاف عن شغلها به ، بخلاف (أُنْ) ، فليس أصلها منصوحاً (٦) بدلالة جوار المصنف بعدها على معنى الابتداء كما يُعطى عليه بعد المكسورة ، فاعتبرت مرة أن للدلالة (٧) دون كَأَنَّ .

وقد قرئت (٨) كل واحد من هذه الأحرف الثلاثة (٩) بمعناه ، فمعنى (أُنْ) التوكيد ، ولذلك أُجيب بها القسم نحو : وَاللَّهِ إِنَّكَ لَفَظٌ .

-
- | | |
|--------|--------------------------------|
| (١) | الكتاب : ٢ / ١٣١ . |
| (٢) | المختضب : ٤ / ١٠٧ . |
| (٣) | الأصول : ١ / ٢٢٩ . |
| (٤) | الآية (٢٢٨) من سورة البقرة . |
| (٥) | في ع : * ولذلك قول سيويه * . |
| (٦) | أُنْ مساقطة من ع . |
| (٧) | في ع : * منصوح * . |
| (٨) | في طه : * بم : * بذلك * . |
| (٩) | في ع : * قرئت * تحريف . |
| (١٠) | ربابة من ع . |

ومعنى (لكن) الاستدراك ، ولذلك لا يكون إلا بعد كلام نحو . : ^(١) علم تقطوهم
ولكن الله تعلمهم . *

و(كان) للتشبيه المؤكد نحو : كان هذا أمداً ، فإن أصله . : إن ريدا كأسداً ،
فقدت الكاف وفتحت ابهرة ، وصار احرفان حرفاً واحداً مدلولاً به على التشبيه
والتوكيد .

ورم بعضهم أن (كان) قد تكون للتحقيق دون تشبيه ، واستشهد على ذلك
بقول الشاعر تميم بن مرثد هشاماً : ^(٢)

وأصبح بطن مكة قشيراً . : كان الأفراس بها هشاماً
واستشهد أيضاً بقول الآخر : ^(٣)

كأنني حين أنسي لا أكلمني . : دونية يمتلي باليمن نوحودا

والصحيح أن (كان) لا يشاركها التشبيه ، ويخرج البيت الأول على أن هشاماً
وإسمات ميمياً ، من يخلقهم رسالاً ^(٤) ، ^(٥) ، وأجود من هذا أن
تجعل انكاف من (كان) في هذا الموضع كآف التعليل المرادة اللام ^(٦) كأنه

(١) الآية (١٧) من سورة الأنعام .

(٢) زيادة من ع .

وقالته الحارث بن خالد بن العاص ، الكامل في الأدب : ١٤٢ / ٢ .
والمعنى : ص ٢١٠ ، وشرح أبيات : ١٦٩ / ٤٠ ، وشرح التصريح : ٢١٢ / ١ ،
والهبع : ١٣٣ / ١١ ، واللسان (قثم) .

(٣) نصب لعمري أبي ربيعة ، ديوانه ، ص ٥٢ ، ويريد من احكم كما هي

اللسان (هود) ، وانظر المحجب ، ١٥٥ / ٢ ، والخصائص : ٩٦ / ٣ .

وشرح المعجل : ٧٧ / ٤ ، والمعنى : ص ٤٠٩ ، وشرح أبيات : ١٧٠ / ٤ .

و ١٤٩ / ٦ ، والخزانة : ٩٦ / ٣ .

(٤) كلمة من ع وطه ذلك م .

(٥) في ع : " بسورة " .

(٦) في ع م : " اللام " .

قال : وأصبح بطرس مكة مقسماً لأن الأرض ليس بها هشام ، وطن هذا حُسل
قوله تعالى : ﴿ وَيَكَاذِبُ لَا يُطْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ (١) ر مقل : معناه : أعجب لأنه لا يَطْلِحُ
الكَافِرُونَ (٢) .

وأكثر ما تكرر (٣) الكاف بهذا المعنى مقرونة بـ (ما) كقوله تعالى : ﴿ وَلَدَكُوهُ كَمَا
هَذَاكُمْ ﴾ (٤) ومنه ما حكاه سيديده من قول بعضهم : " كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَعْقِرُ
اللَّهُ لَهُ ؟ " !

والأسميت الثاني ، فلا حجة فيه ، لأن التشبيه فيه يتبين بأنني تأمل .
وكون (لَمِت) للشمس و (لعل) للسرحتي طاهر ، والعرق بينهما أن التسمي
يكون في الممكن وغير الممكن ، والرجاء لا يكون إلا في الممكن .

وتكون لعل بلاشفاق ، كقوله تعالى : ﴿ طَعْنَتْكَ بِأَجْعٍ نَعَسَتْ ﴾ (٦) ، وكقول الشاعر (٧) :
أَنُونِي مَقَالُوا بِأَجْعِيلٍ تَبَدَّلْتُ . : بَشِيَّةٌ إِذَا لَا مَقْلَتْ نَعْلَهَا
وَهَلْ حَبَالًا كُنْتُ أَحْكَمْتُ نَعْلَهَا . : أُتِيحَ لَهَا وَأَنِي رَمَيْتُ نَعْلَهَا
وتكون (لعل) أيها للتعليل ، كقوله تعالى : ﴿ فَقَوْلًا بَعْدَ مَوْلَا لَهَا لَعْلَهُ
يَعْدُكَرُ أَوْ يَحْسَى ﴾ (٨) ، وكقول الشاعر (٩) :
وَقُلْتُمْ لِمَا كَفُّوا انْخَرَبَ لَعْلَهَا . : تَكْفٌ وَوَقُلْتُمْ لِمَا كُلَّ نَوْبِي

- | | |
|--------|--|
| (١) | الآية (٨٢) من سورة القصص . |
| (٢) | زيادة من ع . |
| (٣) | في الأصل ، ط م ، " ما تزداد " والمثبت من ع - وهو انصواب . |
| (٤) | الآية (١٩٨) من سورة البقرة . |
| (٥) | الكتاب ١٤٠ / ٢ : ومنه : " متجاوز الله عنه " بدل " معبر الله له " . |
| (٦) | الآية (٦) من سورة الكهف . |
| (٧) | هو جميل بيشة ، ديوانه : ص ١٩٠ ، وفيه التخرج . |
| (٨) | الآية (٤٤) من سورة طه . |
| (٩) | ورداً بدون نسبة في أمالي ابن أبي عمير : ١١ / ٥١ . |
| (١٠) | في طه : " واوثلتم " . |

فلما كفنا انحراب كانت مهبودكم .: كفتح نحراب في الغلا سألني

قال الأخفش في المعاني: ٢ وقال (٢) . * لعلته بعدك * (٢) نحو قول الرجل لصاحبه امرؤ (٢) لعلنا نلتعدى . واسمعي لنتعدى . ويقول الرجل : اهل علكه كعلك تأخذ احركه ، أي : لتأخذ (٢) وهذا تصه .

وتكون لعل أيضا بلا استفهام كقوله تعالى . * وما يدريك لعله يزكى (٦) * وكقول ابن جني صلى الله عليه وسلم لبعض الأنصار - رضي الله عنهم - وقد خرج إليه - يستعجلا * لعلنا نعصاك (٧) .

وسبب إعمال هذه الأحرى اختصاصها بمشابهة كان الباقية في لزوم الجند والخبر والاستعنا بهما ، فاللزم مخرج لما يدخل طبعها وطى غيرها كالأنا والاعتنا حيتين ، والاستعنا بهما مخرج للولا ولوما الامتناعيتين ، ولذا الحاجة ، فإن يشبه كان في لزوم المبتدأ والخبر ، وتعارفها (٨) باعتقار لولا ولوما إلى الجواب ، واعتقار إذا إلى كلام سابق .

ولم أكثر التحوير إلى المشابهة من الوجه المذكور - المشابهة بسكون الوسط وفتح الآخر .

والصحيح عدم اعتبار ذلك ، إذ لو كان سكون الوسط معتبرا لم يعتد بنكس لأن

(١) في حاشية الأصل : " في الغلا " .

(٢) زيادة من معاني القرآن : يقتضيهما المقام .

(٣) من الآية (٤٤) من سورة طه .

(٤) في الأصل : ع : " امرؤ " ، وفي ط : " أربع " ، والتصويب مسن معاني القرآن .

(٥) معاني القرآن ٢٤ / ٤٠٧ .

(٦) الآية (٣) من سورة هود .

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه في باب : إنما الناء من اناء من كتاب

الحبي : ١ / ٢٢٠ .

(٨) في ط : " وتعارفها " .

وسطها متحرك ، ولو كان فتح الآخر معتبرا لم يبطال / هل إِنَّ وَإِنَّ وَكَانَ (١٦٦) عند (١/٦٦) التخصيف .

وراد الرخاحي في المشابهة المعتبرة . الاتصال بالمصائر المنصوبة (١٧) ، وهذا صعب ، فإن المصائر المنصوبة لم تتصل بهذه الأحرف إلا بعد استحقاق العمل ، صَحَّ أن يستمر من المشابهة ما اقتضت على ذكره من لزوم المبدأ والخبر والاستعانة بها ، إلا أن هذه الأحرف لما كانت مفعولاً كان في حل الرفع والنصب تقدم معبوس حل النصب على / عمل (١٨) الرفع تنبيها على العزيمة ، لأن الأصل تقديم الرفع وليس يفتح إلى ذلك في " ما " المحولة على ليس لأن مرجعيتها ثابتة (١٩) بمحنة الشكوت ، بعدم اتفاق العرب على إحالها ، وببطلان عليها (٢٠) عند نفس النبي (٢١) أو تقديم الخبر أو وجود أن . فاستعنت من جعل عليها عكس عمل كان .

وقيل لما كان معنى كل واحد من هذه الأحرف لا يتحقق حصوله إلا في الأخبار تنزلت (٢٢) من غير منزلة الحمد من الأعمال ، فأعطيت إعراب العاطل وهو الرفع وتنزلت الأسماء منها منزلة الفعلات فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب .

وأخبار العراء تنصب الاسم والخبر معا يَلْتَمِز ، ومن حجته (٢٣) على ذلك قول الشاعر (٢٤) :
ليت الشباب هو الرّيح على العنق . والشّيب كان هو البدويّة الأولى .

(١) في طه : " . ولكن " .

(٢) العمل . هي ٥٦ .

(٣) زيادة من ع .

(٤) كلمة من ع وطه : " .

(٥) في طه : " اصلها " .

(٦) في الأصل : "م : " بلا " ، والنسبة من ع : " طه .

(٧) في طه : " نزلت " .

(٨) في ع : " حجيجه ، وانظر معاني القرآن له ٢٠ / ٣٥٢ .

(٩) هو القطامي ، ديوانه . هي ٧ ، ومعاني القرآن للعرا : ٢٠ / ٣٥٢ ، وانتد بصل :

جد لوحة ٩٧ ، وشفا الطليل : هي ٣٤٣ ، والساحد : ٣٠٧ / ١ ، واستشهد

به المصنف دون نسبة في شرح الكافية : هي ٥١٦ .

وضبطت الكلمتان (الشيب) و (أبدى) بالضم ، هي نسخة طه . ومعاني القرآن وشرح الكافية للمصنف والساحد .

ولا حجة في شيء من ذلك ، إلا كان رده إلى ما أجمع على حواره ، أما البهيمت
 الأول ، فيحتل (١) على تقدير كان ، والأصل . لئلا الضمات كان الرجوع ، بعدت
 كان وأبهر الضير وبقي انتصب بعده دليلا ، ومثل هذا من الحذف ليس بيسدح ،
 وقد روي عن الكسائي أنه كان يوجه هذا التوجيه في كل موضع وقع فيه ~~بعض~~ (٢)
 بعد شيء من هذه الأحرف ، ويقوي ما ذهب إليه إظهار (كان) كثيرا بعد ليست
 وإن (٣) كقوله تعالى : * يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ * (٤) و * يَا لَيْتِي كُنْتُ تَرَاهُ * (٥) و * إِنَّ اللَّهَ
 كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا * (٦) و * إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيمًا * (٧) وما فعلوا من غير سبب
 الله كان به طيبا (٨) و * إِنَّهُ كَانَ مِنْ حَشِيَّةٍ * (٩) و * إِنَّكَ كُنْتَ بَطْءًا بَصِيرًا * (١٠) فصار
 إضمار (كان) هنا لكثرة إظهارها ، كما جار ذلك في : * مَا أَنتَ وَرَبُّكَ * (١١) و * كَيْفَ
 أَنتَ وَنَصْرَتُهُ مِنْ رَبِّكَ * (١٢)

-
- (١) في ع : " فيحصل " .
 (٢) في الأصل م : " موضع رفع فيه بعد شيء " ، وفي ط : " ذلك " موضع
 نصب فيه بعد شيء . والنسبت من ع .
 (٣) في الأصل . إظهار (لئلا) كثيرا بعد لئلا ، وسهوا . والنسبت
 من بقية النسخ .
 (٤) الآية (٧٢) من سورة النساء .
 (٥) الآية (٤٠) من سورة النبا .
 (٦) الآية (٢٩) من النساء .
 (٧) الآية (٨٦) من سورة النساء .
 (٨) الآية (١٢٧) من سورة النساء .
 (٩) الآية (٤٧) من سورة مريم .
 (١٠) الآية (٣٥) من سورة طه .
 (١١) في الأصل : " وربك " ، وسهوا . والنسبت من بقية النسخ ، ومثله في
 الكتاب ١٠ / ٣٠٣ .
 (١٢) الكتاب ١ / ٣٠٣ .

ويحمل^(١) الحديث على أنَّ التفرقة مصدر؛ قصرت الشيء إذا بلغت قعره، وهو اسم إنَّ، و"لَسَبْعِينَ خَرِيفًا"^(٢) ظرف مفعول به، لأنَّ الاسم مصدر، وظرف زمان يغير بها عن المعاد ركثوا.

ويقدَّر "إِنَّ حِرَاسًا أَسَدًا"^(٣) كأنه قال: إِنَّ حِرَاسًا يشبهون أسدا، أو كانوا. وأما قول الرازي، محمول على أنَّ (تَأْكُلُ) غير (إِنَّ) و(خَبَّةٌ خُرُوزًا) حالان من قاطل (تَأْكُلُ) ولا تكلف في هذا التوجيه.

وأما قول الآخر، محمول على أن (قَادَةُ) و(قَلْبَا) منصوبان بفعل مضمر، والتقدير: كأن أُنْصِبَ إذا تشوّفاً يَخْلِفَانِ قَادَةً.

ورغم أبو محمد بن أسيد أن لغة بعض العرب نصب غيرِ إِنَّ وأخواتها^(٤).

(ص) ومالا تدخل عليه أم لا تدخل عليه هذه الأخرى.

وبها دخلت إِنَّ على ما غيره فهي وللجزأين من بعد

د غولهن مالهما مجردين . لكن يجب هنا تأخير الخبر

ما لم يكن ظرفا أو شبهه ، فيجوز توسطه .

ولا يخفى حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر ، وقسمنا

يكون إلا صير الشأن ، وعليه يحمل " إنَّ من أَمْسَدَ

الناس عدايا يوم انقياة المصويرون^(٥) لا على زيادة يمين ،

خلافا للكسائي^(٦).

(١) في الأصل : " ويحمل " واستشهد من بقية النسخ .

(٢) حديث سبق الاستشهاد به قريبا .

(٣) جزء بيت سبق الاستشهاد به قريبا .

(٤) انظر المجموع : ٢ / ١٥٦ .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه في باب تحريم تصوير صورة الحيوان من كتاب

اللباس والزينة : ٣ / ١٦٧٠ .

(٦) المجموع : ٤ / ٢١٥ .

وإدِّا طُم الخبر جاز حذفه مطلقاً ، خلافاً لِمَن
اشترط تنكير الاسم ، وقد يمتد بسده واو صاحبة
والحال ، والتزم الحذف في " لَيْتَ شَيْخِي " ^(١) مردداً
بإستقباله .

وقد يُعبر هذا بشرط الإعادة عن فكرة مبتكرة أو معروفة ،
ولا يجوز نحو : إِنْ قَاتَلْنَا الزَّيْدَانَ ، خلافاً للأعشى
والعراق ^(٢) ، ولا رنحو ^(٣) : طَنَنْتُ قَاتِلَ الزَّيْدَانِ ،
خلافاً للكوميين .

(ج) قد تقدم في باب كان الإعلام بالمعتقدات التي ^(٤) تدخل عليها
كان وأخواتها ، وما أن دام تشارك في ذلك وتزيداً لها لا تدخل على مبتدأ
غيره مجرد طبعي ، ولذلك خصصتها بالإحالة عليها هنا فقلت : وما لا تدخل عليه
إدام (لا تدخل عليه هذه الأخرى ، معلّم بهذا أن هذه الأخرى لا تدخل على
ما غيره جنة طبعية نحو : زيد هل قام ؟ وصرو أكره ، وغالد لأشبهه .
ثم نهيت على ما عُدَّ من دخول إِنْ على ما غيره فهي كقول الشاعر : ^(٥)

/ إِنْ الذِّينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدُهُمْ . لا تحسبوا لنفهم من ثلثكم ما (ب / ٦٦)

ثم أشرت إلى أن لسجرائس من الأحوال والأقسام بعد دخول هذه الأخرى
ما كان لها ^(٦) قبل دخولها ، فكما انقسم المبتدأ إلى اسمين وإسى اسم معشئ ،

(١) الأصول لابن اسراج : ١١٠ / ٣ .

(٢) البص : ١٦٤ / ٢ .

(٣) زيادة من ع والتسهيل .

(٤) تكله من ع .

(٥) هو أبو مكعب ، أخو بني سعد بن مالك ، أمالي ابن الشجري : ٢٣٢ / ١ .

والصاح : ٣٠٩ / ١ ، والمعنى : ص ٦٤ ، وشرح أبياته : ٢٢٩ / ٧ .

والبص : ١٣٥ / ١ ، والخزانة : ٤٤ / ٢٩٦ .

(٦) في ع : " لها " .

كذلك ينقسم مع (١) وأخواتها ، نحو : إن العالم فاضل ، وإن الجبل مفضل .
وكما انقسم الخبر في باب الابتداء إلى الأقسام المتقدم ذكرها ثم ، وكذلك
ينقسم إليها في هذا الباب ، وكما استصحب الأقسام تستصحب الأحوال والشروط ،
ومن الشروط عود خبر من الحصة الخبر بها ، ومن الأحوال حوار حمدي
الضمير للدليل كقول الشاعر (٢)

وإن اندميتني وبك لايتني . . . فارأي (٣) أبا عمرو لك اندميت شاكراً
أراد : لايتني به أو من أجله . وقد تقدم بيان موجب تقديم منصوب هذا الباب
وتأخير مرفوعه ، ولايجوز إلا خلال بمقتضاه ، فإن كان الخبر ظرفاً أو جاراً (٤) مجروراً
حار تقديمه ، لأنه في الحقيقة معمول الخبر ، وكان حقه ألا يتقدم على الاسم ، كما
لا يتقدم الخبر ، إلا أن انظر والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرها ،
فذلك (٥) فصل بهما بين النافي والنافي إليه ، وهو كان واسمها وغيرها ، وسوى
الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن نحو : أهدأ تقول ريداً قائلاً ؟ ، ولم يُطسل
صل ما تقدمت بهما (٦) على اسمها نحو : ما هذا ريداً راجلاً .
وأعبر تقدمت بهما (٧) على العاقل المعنوي نحو : أكل يوم لك درهم ؟ وطن المنعمي
بما نحو قول بعض (٨) الصحابة رضي الله عنهم .
وتنح عن فصلك ما مستعينا

- (١) من ع : اسم ان .
- (٢) ورد بدون نسبة في المساهد : ٣٠٩/١ ، مرواية (شاكراً) .
- (٣) في الأصل : بأرض ، والمثبت من بقية النسخ .
- (٤) زيادة من ع .
- (٥) من ع : ولد لك .
- (٦) في بقية النسخ : تقدمت بهما .
- (٧) من ط : قائلاً .
- (٨) من ع : تقدمت بهما ، يسبو .
- (٩) زيادة من ع م .
- (١٠) نسب لعماد بن الأكوع ، ولعميد الله بن روضة ، وهو في ديوان عبد الله
ص ١٤٠ ، وفي التمهيد ، وانظر اسمعي : ص ١٠٣ ، وشرح أبيات : ٢٥٠/٢ .

ولو عول فبرها معاملتها في شيء من ذلك (١) لم يجوز
والأصل في الطرف الذي يلي إن أو إحدى أخواتها أن يكون ملحقاً بأي غيبور
قائم مقام الغيبور نحو : إنَّ هَذَا رَيْدٌ (٢) مَلِيْمٌ ، وكقول الشاعر (٣)
مَلَا نَحْيِي مِيهَا يَا نَ بَحْبَهَا . : أخاك صاحب القلب جم بلائله
فإن القائم مقام الغيبور محذوف لأن لا يلحقها لقبه مقام ما لا يلحقها ، لكن اعتقروا
إيلاؤه إيتاها التثاق إلى الأصل .

وقد طالعوا الحال معاملة الطرف ما طوعها (كأن) ومنه قول الشاعر (٤)
كَأَنَّ وَفَدَ أَشَى حَوْلَ كَيْطٍ . : أَنَامِيهَا خَمَامَاتُ سُتُولٍ
ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه ، ولا يخفى ذلك بالشعر ، بل وتوجه فيه أكثر .
وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره ، ومن وقوع ذلك في غير الشعر
قول بعضهم . : إِنَّ بَكَ رَيْدٌ بَأْخُونٌ (٥) . حكاه سيبويه عن الخليل ، يريد أنه : إنَّ بَكَ
بَكَ رَيْدٌ بَأْخُونٌ ، وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم : " إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ
عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ (٦) " هكذا رواه الثقات بالرفع ، وحسنه الكسائي على زيادة
(من) وجعل (أَشَدُّ النَّاسِ) اسماً و (الْمُصَوِّرُونَ) خبراً .

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | زيادة من ع . |
| (٢) | في ط : " ريد " وهو . |
| (٣) | ورد بدور نسبة في الكتاب : ١٣٣ / ٢ ، والأصول : ٢٠٥ / ١ ، والفسر : |
| | ١٠٨ / ١ ، والمعنى : ص ٧٧٣ ، والمقاصد النحوية : ٣٠٩ / ٢ ، وابغرافية : |
| | ٢ / ٥٢٢ ، وروايته في الأصول : (صاحب . و . و . و . و .) بالصواب . |
| (٤) | هو أبو المون الطحوي ، نوادر أبي ريد ، ص ١٥١ ، والخصائص : |
| | ٣٢٧ / ١ ، والمصنف : ١٨٥ / ٢ ، والمعنى : ص ٤٣٨ ، وشرح |
| | أبياته : ٢١٦ / ١ ، والجمع : ٢٤٨ / ١ . |
| (٥) | الكتاب : ١٢٤ / ٢ . |
| (٦) | تقدم الاستشهاد به قريباً . |

والصحيح أنَّ الاسم ضمير الشأن ، وقد حذف كما حذف في " إِنَّ بِكَ زُهْدٌ
مَأخُودٌ " ، لا زيادة (مِنْ) مع اسم إِنَّ غير معروفة .

وحكى الأعمش : " إِنَّ بِكَ مَأخُودٌ أَخْوَكَ (١) " ، وتقديره : إِنَّكَ بِكَ مَأخُودٌ
أَخْوَكَ ، حذف الاسم ، وهو ضمير المخاطب ، وحمل (مَأخُودٌ) خبراً مرتفعاً
به (أَخْوَكَ) كما كان يرتفع بمؤخره .

ولا يجوز أن يكون التقدير : إِنَّهُ بِكَ مَأخُودٌ أَخْوَكَ ، لأنَّ الرفع المرتفع بها ظاهرٌ
بمذلة الرفع المرتفع بها مصر في أنها لا تسدَّ سدَّ جملة ، ولا يكون محسراً ضميراً
الشأن إلا جملة موصلة موصولة بحرفها .

ومن حذف الاسم في الشعر قول الشاعر (٢) :

مَوَكَّنْتَ قَتَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي . وَكَنَّ رَنْجِي عَظِيمَ الشَّامِرِ

رواه سيدي بن ميم (رَنْجِي) ونصبه ، وحمل تقديره في الرفع ، ولكنك رَنْجِيٌّ .
وتقديره في النصب ، ولكنك رَنْجِيًّا عَظِيمَ الشَّامِرِ لا بحرف (٣) قرابتي .

ومن حذف الاسم قول الشاعر (٤) :

عَلِمْتُ دَفَعْتَ اللَّحْمَ حَتَّى سَاعَةٍ . قَبَيْتَا عَلَى مَا خَلَّتْ بَاعَتِي بِالْ

(١) انصاف : ١٤ / ٣١٠ .

(٢) هو الفرزدق ، الكتاب : ١٣٦ / ٢٠ ، ومجالس شعلب : ص ١٢٢ ، والمنصف .

(٣) ١٢٩ / ٣ ، والمقرب : ١٠٨ / ١ ، والانصاف : ص ١٨٢ ، وأسرار الملاحة :

ص ٢٧ ، وشرح المفصل : ٨٢ / ٨ ، والمعنى : ص ٢٢٣ ، والخزانة :

٣٧٨ / ٤ ، والبيان (شعر) : ولم أجده في ديوانه المطبوع .

(٤) في ح : " لا تصرف " .

(٤) هو هدي بن زيد ، ديوانه : ص ١٦٢ ، وفيه التخريج ، وانظر

أيضا : النوادر لأبي زيد : ص ٢٥ ، وأما لي ابن الشعري : ١٨٣ / ١ .

والانصاف : ص ١٨٣ .

(٥) في ح : " البال " .

مبطل هذا أن يكون تقديره : حيثك ، وبمقتل أن يكون تقديره : طبعته ،
وكذا قول الآخر (١)

ملاشدل المولى وإن كان ظالماً . فإن شأى الأمور وتروأب

تقديره . فإنه به شأى الأمور والهاء إما للمولى وإما ضمير الشأن .

ومما لا يكون المحذوف فيه إلا ضمير الشأن قول الشاعر (٢)

ولكن من لا يلقى أسراً يدونه . بعدته ينيل به وهو أقبل

ومثله قول الآخر (٣)

نحو أن حق اليوم ينكم إقامة . وإن كان شرح قد غنى فتصمما

ومثله (٤)

إن من لأم في بني يثرب حساً . أن ألفه وأخيه في الخطبوس

وذكر (٦) سيبويه : إن إياك رأيت ، وإن أفضلك لقيت ، ثم قال : غافلهم

منتصب بلفظ ، وهو من الخليل ، وهو في صيف ، لأنه يريد : إني إياك رأيت (٧/٧)

فترك الهاء . وهذا تصريح بالجواز دون ضرورة .

وحذف الخبر للعلم به أكثر من حذف الاسم .

(١) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ ، لوحة ٢٠٠ .

(٢) هو أسية بن أبي الصلت ، د يوانه : ص ٢٥٠ ، وفيه استخراج .

(٣) هو الراعي ، د يوانه : ص ١٦٧ ، وفيه استخراج .

(٤) كذا في جميع النسخ ، ورواية الديوان وإسراج الأخرى : شرح .

(٥) للأضي ، د يوانه : ص ٢٣٥ ، والكتاب : ٧٢/٣ ، وأما في ابن الشجري :

١/٢٩٥ ، والأصحاف : ص ١٨٠ ، وشرح المعقل : ١١٥/٣ ، وأنعمني :

ص ٦٧٠ ، والخزانة : ٢/٢٤٦٣ ، ٢/٦٥٤ .

ورأيت في الديوان : " من يلقي على بني أمية حسان " ولا شاهد فيه

على هذا .

(٦) في ط : " وحكى " .

وتنهت بقولي . جار حده مطلقا ، على أن ذلك لا يستلزم يكون الاسم تكملة
أو معرفة ، ولا يكون الخبر طرفا أو غير طرف ، ومثال حده وهو ظرف قول الشاعر :
وبو أن من حقه ناجيا . . . مكان هو المدح الأقصى

أراد . لو أن على الأرض أو في الدنيا ، معنى ذلك للعلم به ، وأتشد سميويه :
وما كنت صاعطا ولكن طالبا . . . أناخ ظملا فوق ظهري سميل

أي : ولكن طالبا منها أنا ، هذا تقدير سميويه .

ورغم فوم أن شرط حده كون الاسم نكرة كقول الشاعر :^(١)

إن حلا وإن ترتحلا . . . وإن في الشجر إن مضوا مهلا

واشتراط ذلك غير صحيح ، لأن الحذف مع تعريف الاسم كثير ، من ذلك
قوله تعالى . : { إن الذين كفروا ويصدون عن حبل الله ولتسحب الحرام الهدي
جعلناه للناس سوا العاكف فيه والماد }^(٢) . ومثله قوله تعالى : { إن الذين
كفروا بالذي كنتم جامعهم وأنه لكتاب عزيز }^(٣) . ومنه قول عمر بن عبد العزيز لرجل
ذكره بقرابته منه : { إن ذلك }^(٤) ، ثم ذكر له حاجة مقال . - لعل ذلك^(٥) أراد : إن
ذلك حق ، ولعل حاجتك ملغية . ومن ذلك قول الشاعر :^(٦)

يؤي أن حيا من قرشي تصبوا . . . على الناس أو أن الأكابر مهشلا

(١) ورد بدون تصحيف في التذييل : ج ٢ ، لوحة ٢٠٣ .

(٢) للأخضر بن هيرة ، الكتاب ٢٠ / ١٣٦ ، اللسان (ص ٢) .

(٣) هو الأضي ، ديوانه ، ص ٢٣٣ ، والكتاب ٢٠ / ١٤١ ، وأباليهي

ابن الشجري ١٠ / ٣٢٢ ، والمقرب ١٠ / ١٠٩ ، والخصائص ٢ / ٣٧٣ .

وشرح المعصل : ١٠٣ / ١ ، والمعني : ص ٨٧ ، والخرانة ٤٠ / ٣٨١ .

(٤) الآية (٢٥) من سورة الحج .

(٥) الآية (٤١) من سورة ممتلئة .

(٦) أبي الشجري ١٠ / ٣٢٢ .

(٧) حسب للأخطل ، المقتضب : ١٣١ / ٤ ، والخصائص ٢٠ / ٣٧٤ ، وأباليهي

ابن الشجري ١٠ / ٣٢٢ ، والمقرب ١٠ / ١٠٩ ، وشرح المعصل : ١٠٤ / ١ .

والخرانة ٤٠ / ٣٨٥ ، ولمس في ديوانه المطبوع .

وقد يُحذف الخبر وجوبا لسنه واو المصاحبة سنه كما كان ذلك في الابتداء .
 ومن ذلك ما حكاه سيهويه من قول بعض العرب : " إِنَّكَ مَا وَغِيرَ ^(١) " ، يريد : " إِنَّكَ ^(٢) " مع غير ، وما زائدة . ومثله قول الشاعر ^(٣) :

دَعُ عَنْكَ لَيْلِي إِنْ لَعَلِّي وَشَأْنَهَا . . . وَإِنْ وَهَدْتِكَ الْوَقْدَ لَا يَتَيَسَّرُ
 وحكي الكسائي : " إِنْ كُلَّ ثَوْبٍ لَوْ شِئْتُ " ، بإدخال اللام على الواو ، والمصدر
 مع .

وقد يُحذف أيضا وجوبا لسنه الحال سنه ، كما كان ذلك في الابتداء يقال في :
 ضربي ريدا فاشا ، و : " أَكْثَرُ شَرِّهِ السَّوِيقُ طُغْثًا ^(٤) " ، إِنْ ضَرَبْتَهُ رِيْدًا فَاشًا ، وَإِنْ أَكْثَرَ
 شَرِّهِ السَّوِيقُ طُغْثًا ، والكلام هنا على تقدير السجود كالكلام طيه في باب المبتدأ .
 ومن سنه الحال مصدر غير إِنْ قول الشاعر ^(٥) :

إِنْ اِعْتَارَكَ مَا تَحْتَمِيهِ ^(٦) دَا ثَقَفِي . . . بِاللَّوِ سَتَظْهَرُ ^(٧) بِالْحَزْمِ وَانْتَجَلِدِ
 والتمت العرب حذف غير لَيْت في قولهم : " لَيْتَ شَرِّهِ " ، لأنه بمعنى :
 لَيْتِي أَشْعَرُ ، ولأنه مع من استفهام بسنن مصدر المحذوف متصلا بشعري أو متفصلا
 باعتراض ، فالمكتل كقول الشاعر ^(٨) :

- | | |
|-------|--|
| (١) | الكتاب : ١ / ٢٠٣ - ٢ / ١٠٧ . |
| (٢) | زيادة من ح . |
| (٣) | ورد بدون نسبة في التذييل : ح ٢ لوحة ٣ ب . ، وشفاء العيسى : ص ٣٤٨ . |
| (٤) | الأصول لابن السراج : ٢ / ٣٦٠ ، ٣٦١ . |
| (٥) | استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية : ص ٢٧٧ ، وورد كذلك
في التذييل . ح ٢ لوحة ٣ ب . ، وأساسه : ١ / ٣١٢ ، وشفاء العليل .
ص ٣٤٨ ، والجمع : ١ / ١٣٦ . |
| (٦) | في الأصل ، ط : " اِعْتَارَكَ " ، والمثبت من ح . م . وهو موافق أيضا
للمراجع الأخرى . |
| (٧) | في الأصل : " مَا يَحْتَمِيهِ " ، والمثبت من بقية النسخ . |
| (٨) | في الأصل ، ط ، م : " سَتَظْهَرُ " ، والمثبت من ح . وهو الصواب . |
| (٩) | ورد بدون نسبة في الصبغة لابن هشام : ١ / ٥٨٩ ، وشرح أشعرار
الهد لمومن : ص ٩٤ . |

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَيْبَسَ لَيْثٌ . . . رِوَايَ وَحَوْلِي إِذْ خَرُّ وَخَلْبُ
والانفعال بالاعتراض كقول أبي طالب يرثي مسامر بن أبي عمرو^(١)
لَيْتَ شِعْرِي مَسَامِرَ بْنَ أَبِي عَمْرٍو وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمُخَسَّرُونَ
أَيُّ شَيْءٍ ذَهَابَ^(٢) أَمْ هَالِكٌ^(٣) . . . وَهَلْ أَقْدَمَتْ عَلَيْكَ النُّسُوءُ
ويجوز هنا الإخبار عن النكرة بالنكرة وبالمعروفة بشروط الإفادة والإخبار^(٤)
بالنكرة عن النكرة^(٥) كقول امرئ القيس في رواية سيهويه^(٦)
وَإِنْ شِيعَاءَ غَيْرَةٍ مُتَرَاقِسَةً . . . وَهَنْ عِنْدَ رُسْمِ دَارِسٍ بَيْنَ نَقْصُولِ
والإخبار بالمعروفة مثل قول الناقب^(٧) : "إِنْ قَرِيبًا مَلَكَ رَيْدٌ" وهو من أمثله كتاب
سيهويه ، ومن ذلك قول الشاعر^(٨)
وَإِنْ حَرَامًا أَنْ أُسَبِّحَ مُعَاشِعًا . . . بِمَا بَاقِي انْتِصَمَ الْكِرَامُ الْخَفَايِمُ ،
وأنشد سيهويه^(٩)
وَمَا كُنْتُ عَقَاطًا وَلَكِنْ طَالِبًا . . . أَلَا حَقَّ قِيْلَ فَوَقَّ ظَهْرُنِي سَبِيلُ

(١) ديوانه : ص ١٦٨ ، والكتاب : ٢٩١ / ٣ ، والخزانة : ٣٨٦ / ٤ ، وشرح الكافية
للنصف : ص ٤٧٧ .

(٢) في الأصل : أَدْعَاكُ ، والمثبت من بقية النسخ .

(٣) في الأصل : ط ، ع : " طال " ، والمثبت من م .

(٤) من ع : " والأخبار " .

(٥) من م : " عن النكرة بالنكرة " .

(٦) ديوانه : ص ٩ ، ومعه استخراج ، وانظر أيضا الكتاب : ١٤٢ / ٢ ، وروايته

الديوان . " وَإِنْ شِيعَانِي . . . وَطَبِخَ بَقُوتِ الْاِسْتِشَادِ بِالْبَيْتِ " ، وهو من
سافط من ع .

(٧) الكتاب : ١٤٢ / ٢ .

(٨) قاله ابن جردق ، وسبق الاستشهاد به في باب كان وأخواتها .

(٩) للأخضر بن هبيرة ، وسبق الاستشهاد به في الباب قريبا .

أراد : ولكنَّ طالباً أنا ، هكذا قال سيبويه (١)

وحسن هذا في الباب . لشيء المنصوب بالفعول (٢) ، وشبه المرفوع بالفاعِل ،
وقال سيبويه : لو قلت : إنَّ بينَ خيارِهِم رجلاً ، ثُمَّ سَكَتَ ، كانَ صحيحاً حتى تعرَّضَ بشيءٍ ،
أو غفول : إنَّ رجلاً بينَ أمره كذا وكذا (٣)

وأجار الأعمش والعراء حمل اسم إنَّ صفةً رافعةً لظاهر معنى من الخبر ، فيقولان :
إنَّ قاتلاً الزيدان (٤) وجواز هذا متى طرأ جواز : قائمُ الزيدان (٥) ونحوه ،

دون استعظام ولا نفي ، وقد تقدم تنبيهي في باب الابتداء على أنَّ نحو هذا
يستقيم سيبويه ويستحسنه الأعمش (٦) . واستشهدت على جواره بقول الشاعر (٧) :

خَيْرٌ مَنَوْنِيَبٍ فَلَا تَكُ لِحِمِيَا . مَقَالَةٌ لِهَيْبٍ إِذَا الطَّيْرُ مَنَرَتْ
فمن طار على هذا في باب (٨) الابتداء ، أجاز دخول إنَّ عليه بمقتضى قول :
إنَّ خيراً منو لنيب . ولزم من أجاز هذا من البصريين أن يحير دخول طننت ،
كما فعل الكوفيون فيقول : طننت خيراً مَنَوْنِيَبٍ .

والصحيح أنَّ يقال : إعمال الصفة عن الفعل فَرَعَ إعمال الفعل ، فلا يحتاج
إلا / في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز : قائمُ الزيدان (٩) حوار (١٠/٦٢)

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | الكتاب : ١٣٦ / ٢ |
| (٢) | في ع ، وحسن هذا في باب شبه المنصوب . |
| (٣) | الكتاب : ١٥٣ / ٢ |
| (٤) | الأصول لابن السراج : ١ / ٢٥٦ ، والجمع : ١٦٤ / ٢ |
| (٥) | في ط : إنَّ ثمَّ الزيدان . |
| (٦) | راجع ص : ٥٠٦ |
| (٧) | سبق الاستشهاد به في باب الابتداء . |
| (٨) | باب ، ماقطة من ط ، ع ، م . |
| (٩) | في الأصل : " غايمة " ، وفي طرك : " قام " ، والمثبت من ع . |

إِنَّ قَالُوا الرِّهْدَانِ ، وَلَا : طُنْتُ قَالُوا الرِّهْدَانِ ، (لصحة وقوع الفعل موقع استعارة
س^(١)) إِنَّ وَطُنْتُ ، واستناع وموعه بعدها .

واسعد الكوسون طى : طُنْتُ قَالُوا الرِّهْدَانِ { ونحوه بقول الشاعر :^(٢)

أَطْنُ ابْنُ طَرْثُوثٍ قَتِيَّةٌ^(٣) دَاهِيَا . . . بِعَادِيَّتِي تَكْدَانِي وَجَمَاعِيَّةُ

ولا حجة فيه لا حنال أن يريد رقاظه^(٤) : أَطْنُ ابْنُ طَرْثُوثٍ قَتِيَّةٌ^(٥) شَخْصُهُ

دَاهِيَا ، معدى المفعول الأول للمعلم به ، وترك الثاني ، كقوله تعالى : هَلْ لَا يَخْشَى

أَنْدِينَ يَخْلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ غَيْرًا لَّهُمْ^(٦) (و الأصل : وَلَا يَخْشَى

أَنْدِينَ يَخْلُونَ ، بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ^(٧)) يَخْلُونَ هُوَ غَيْرًا لَهُمْ ، معدى المفعول

الأول وترك الثاني .

(م) - (فعل)

يَسْتَدَامُ كَسْرُ (إِنَّ) حَالَمٌ تَوَلَّى هِيَ وَمَعْوَلُهَا بِصَدْرٍ ،

فإن لزم التأويل لزم العنع ، وإلا موجهان ، وإستناع التأويل

كسرت مبتدأة ، وموصولا بها ، وجواب قسم ، وحكمة

بقول ، وواقعة موقع الحال ، أو موقع خبر اسم قسمين ،

أو قبل لام متعلقة .

(١) م ع : " مع " بدل (من) .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من " م " .

(٣) هو ذو السرة ، ديوانه ٢١ / ١٢٦٤ ، وفيه التخرج .

وروايته في الديوان : . . . داهب . . .

(٤) م ع : " صبه " .

(٥) زيادة من ع .

(٦) في الأصل : حبة ، وفي ع : صبه ، والشيت من ط ، م .

(٧) الآية (١٨٠) من سورة آل عمران .

(٨) مابين الحاصرتين ساقط من م .

وللموم التأويل نُصحت بعد لولولا وما التوقفتة .
 وفي (١) موضع مجرور ، أو مفعول أو منصوب (٢) غير خبر .
 ولا مكان الحالين أجبر (٣) الوجهان بعد " أول قولي " (٤)
 وإن استأجأة ، وفاء الجواب .
 وتفتح بعد (أَمْ) بمعنى حقا ، وبعد (حتى) خبر
 الابتداء ، وبعد (لا ختم) مألها . وقد تفتح عند
 الكعبيين بعد قسم مالم توجد اللام .

(ش) - (إِنْ) بالكسر أصل ، لأن الكلام معها جملة مبرمجة بعدد (وَأَنْ) (٥)
 بالفتح مرغ ، لأن الكلام معها مقول مفرد ، وكون المطلق به جملة من كل وجه
 أو عدد من كل وجه ، (أصل لكونه جملة) (٦) من وجه ، ولأن المسكورة مستغنية
 بمصوليها (٧) عن زيادة واستغنية لاستغني عن زيادة ، والمجرد من الزيادة
 أصل للزهد فيه ، ولأن استغنية نصير مسكورة بعدد ما تنطبق (٨) به ، كقولك مكي
 (مرت أهلك بر) : إلهك بر
 ولا نصير المسكورة مفتوحة إلا بزيادة كقولك في (إلهك بر) : (تعرفت أنك بر) (٩)
 والمرجوع إليه بعدد أصل للمتوصل إليه بزيادة ، وليكون المسكورة أصلا قلت :

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | في ع : د " ومن في " . |
| (٢) | في ط : " منصوب " . |
| (٣) | في ع : " اختير " . |
| (٤) | في ع : قول ، وهو في الكتاب : ٣ / ١٤٣ . |
| (٥) | في ط : " دون " (أَنْ) . |
| (٦) | بدلها في ع : " وفردا " . |
| (٧) | في ط : " بمصوليها " . |
| (٨) | في الأصل وط : يتعلق ، والمثلث من ع . |
| (٩) | ساقطة من م . |

يُستدرك كمر (إن) سالم تقول هي ومعمولها بمصدر ، فعلم بذلك أن الكسر لا يـ
للمبتدأ بها لفظاً ومعنى نحو : ^(١) إِنَّا أَطْلَمْنَا الْكَوْثَرَ * والمبتدأ بها معنى لا لفظاً ^(٢)
نحو : * ^(٣) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُتَعَبُونَ * ، وللموصول بها نحو : * ^(٤) مَا إِنَّ عَائِذًا لِّتُكْوَىٰ
بِالْمُغَضِبَةِ * .

والمجانب ^(٥) بها قسم نحو : * ^(٦) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي نَجْمٍ مُّزَيَّزٍ * .
وليسحكية بالقول نحو : * قال إني عبد الله ^(٧) * ، وللواقعة موقع الحال نحو :
* ^(٨) وَإِنْ مَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ * وكقول الشاعر ^(٩) :
مَا أَطْلَمَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا . . . ^(١٠) أَلَا وَإِنِّي لَخَاجِئٌ كَرِيسِي
^(١١) وَكَقَوْلِ الْخَمْسَرِ ^(١٢) .

سَلِّطْتُ وَإِنِّي مُوسِرٌ عَيْرٌ بِأَجَلٍ . . . فَعَدَّتْ بِهَا أَعْيَىٰ الَّذِي جَاءَ مَسَائِلًا

-
- | | |
|------|--|
| (١) | الآية (١١) من سورة الكوثر . |
| (٢) | في ط : " لفظاً لا معنى " . |
| (٣) | الآية (١٣) من سورة البقرة . |
| (٤) | الآية (٢٦) من سورة القصص . |
| (٥) | في الأصل ط : " والمجانب " ، والمشبك من ع . |
| (٦) | الآية (٣) من سورة الدخان . |
| (٧) | الآية (٣٠) من سورة مريم . |
| (٨) | الآية (٥) من سورة الأنفال . |
| (٩) | هو كثير مرة ، ديوانه ١٤ / ٤٧٢ ، ومعه التخرج ، واطرأ بها الكتاب ،
١٤٥ / ٣ . |
| (١٠) | في ع : " لحاجز " . |
| (١١) | بداية سقط طويل من م . |
| (١٢) | استشهد به النصف بدون نسبة في شواهد التوضيح : ص ١٥١ ، وورد
كذلك في شعاع الحليل : ص ٣٥٢ . |

وللواقعة^(١) موقع غير اسم عين نحو : إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالشَّكَّارِي
وَالْمُخَوَّسِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ بِمَا عَاقَبَهُمْ نَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٢) وَوَكُلُّ الشَّامِرِ^(٣)
أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا هُوَ أَوَّلُ بِيٍّ مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ تَجْلِيٍّ^(٤)
وقال آخر^(٥) :

بَيْنَ الْأَنَالِ^(٦) وَبَيْنَ الْقَوْمِ تَحْسِبُ

إِنَّا يَطَاءٌ وَفِي إِطَائِنَا تَرَعُ

وشبه قول الآخر^(٧) :

إِنَّ الْخَطِيئَةَ إِنَّ اللَّهَ سَتَرَهَا . . . سِرَّهَا تَكَلُّفٌ بِهِ عُرِضَ الْخَوَاتِيمُ
وللواقعة^(٨) قول لا معلقة نحو : قَدْ تَعَلَّمَ إِنَّهُ لَيُخْرِجُكَ^(٩) معدوم وقوم
المصدرية^(١٠) في هذه المواضع بين ، فذلك استندهم فيها كسر^(١١) .

(١) في الأصل ، ط ، و : الواقعة * ، والثبت من ع .

(٢) الآية (١٧) من سورة الحج .

(٣) هو كثير فزة ، ديوانه ، ص ٨٠ ، وفيه التخرُّج .

(٤) زيادة من ع .

(٥) هو وضاح بن اسماعيل ، كما في المقاصد المحوية ٢٠ / ٢١٦ ، وورد بدون

سبة في شعاع التحليل : ص ٣٥٢ .

(٦) في الأصل ، . الآية * ، والثبت من بقية النسخ ، وهو الصواب .

(٧) هو جرير ، ديوانه ، ص ٢٧ ، وسجاس العسا ، ص ٢٩٣ ، ولعماني للقصائد :

٢٠ / ١٤٠ ، والخزانة : ٤ / ٣٤٤ .

ورواية الديوان : * يكفي الخطبة أَنَّ اللَّهَ سَرَّهَا * وفيه دعوت الاستشهاد

وقدم هذا البيت على سابقه في نسخة ع .

(٨) في الأصل ، ط ، م : * الواقعة * ، والثبت من ع .

(٩) الآية (٣٣) من سورة الأنعام .

(١٠) من ع : * المصدر * .

(١١) فيها ، ساقطة من * ط * .

واللام المتعلقة هي المسبوقة بفعل ظني أو جار مجراء نحو: * والله يعلم
إنك لترسوه والله يشهد أن المنقيس لكابون (١) * وأنشد سيويه (٢):

ألم عزائي وابن أسود ليلة . . . لنصبري إلى فاذن تعلموها
قلولا اللام لعنت (إن) كما فُتحت في قوله تعالى: * علم الله أنكم كنتم
تفتنون أنصم (٣) * وفي * شهد الله أنه لا إله إلا هو (٤) * وفي * ألم نر أن
الله يبيح له من السموات والأرض (٥) * ولو (٦) لم يبق اللام فعل ظني ولا جار
مجراء لم يكن مرقى بين وجود اللام وعدمها ، فذلك استحق الكسرة بعد القسم مع
عدمها في * إنا أرسلناه في ليلة مباركة (٧) * كما استحق مع وجودها في * قل
أي وليي الله الحق (٨) * وكذا سائر المواضع الخمسة .

وأشرت بقولي : فإن لم التأويل لزم العتج ، إلى لزومه في موضع ٧ المبتدأ ، نحو:
* ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة (٩) * وفي موضع الفاعل ، نحو: * أولم يكنهم أن
أرسلنا طيفك الكتاب (١٠) * وفي موضع القائم مقامه ، نحو: * قل أوحى إلي أني استع (١١)
وفي موضع بالاسم غير اسم عين من منصوب فعل ، نحو: * ولا تعامون أنكم أشركتم (١٢) *

-
- | | |
|--------|--|
| (١) | الآية الأولى ، من سورة الماعون . |
| (٢) | بدون نسبة ، الكتاب : ١٤٩ / ٣ ، والنقصد : ٢٢٢ / ٢ ، واللسان (سنن) . |
| (٣) | الآية (١٨٧) من سورة البقرة . |
| (٤) | الآية (١٨) من سورة آل عمران . |
| (٥) | الآية (٤١) من سورة النور ، |
| (٦) | في ج : " ولو " . |
| (٧) | الآية (٣) من سورة الدخان . |
| (٨) | الآية (٥٣) من سورة يونس . |
| (٩) | الآية (٢٩) من سورة الروم . |
| (١٠) | الآية (٥١) من سورة العنكبوت ، والتكلمة من ج . |
| (١١) | الآية الأولى من سورة الجن . |
| (١٢) | الآية (٨١) من سورة الأنعام . |

أو محذوف على منصوب بفعل نحو : * اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم (١/٧) .
 وأنني فضلنكم على الماليتين * (١٨) ، وفي موضع مجرور بحرف أو بإضافة نحو : * ليس له
 بأن الله هو الحق * (٢) ، * إنه لحق بمنزل ما أنكم تتطقون * (٣) ، وأشد سيوياً :
 * ظل الشمس كاسية عليه . : كآبة أنها فقدت غيلاً

فتأويل المصدر في هذه المواضع وأشباهاها لازم ، ولذلك لم يفتح .
 وذكر المصدر أولاً من ذكر الاسم المرد ، ليسلم من نحو : * بحسبنا إنا بطحاء لم
 لأن (إن) فيه واقعة موقع مرد وصحبها متع لا متع قيام المصدر مقامها ،
 وللرؤم تأويل المصدر بعد لو ولولا لم يفتح نحو : * ولو أنتم صبروا * (٦) ونحو :
 * ولولا أنه كان من المستعجلين * (٧) ومنه قول الشاعر :
 ولو أن قوسي أنطقني رباحهم . : نطقك ولكن الرياح أجرت
 وقال آخر في لولا : (٩)

لكن أنا ولو أنا خرم . : لم علم أنفسكم من حنفي (١٠) ودا
 ولنزوم تأويل المصدر لم يفتح بعد ما التوقية من قول العرب : لا أكل لك
 ما أني السماء تحب (١١) و : لا أفعل ما أن حراة نكاه (١٢) الأول عن يعقوب

-
- | | |
|-----------|---|
| (١) | الآية (٧ - ٤) من سورة البقرة . |
| (٢) | الآية (٦٢) من سورة الحج . |
| (٣) | الآية (٢٣) من سورة الذاريات . |
| (٤) | بدون نسبة ، الكتاب : ١٥٧/٣ ، والمقاصد المحوية : ٢ / ٢٤١ . |
| (٥) | سبق في شاهده قريباً . |
| (٦) | الآية (٥) من سورة الحجرات . |
| (٧) | الآية (١٤٣) من سورة الصافات . |
| (٨) | هو عسوة بن معدى كرب ، ديوانه : ص ٤٥ ، وفيه التخريج . |
| (٩) | لم أفعل على قائله أو على مرجع يذكره . |
| (١٠) | في ط : " حستفنا " . |
| (١١ - ١٢) | جميع الأشكال : ٢ / ٢٢٨ ، وأوضح المسالك : ١ / ٣٣٥ . |

والثاني من اللحياني ، والتقدير : ما ثبت أن في السماء نجما ، وما ثبت أن حجارة
مكائنه .

وأعربت بقولي : وآلا فوجيان ، إلى الواقع الصالحة لتقدير المصدر ^(١) باعتبار ،
ولتقدير جملة باعتبار . باعتبار تقدير المصدر تفتح ، وباعتبار تقدير الجملة تكسر ،
من ذلك : " أول قولني أي أحد الله ^(٢) يجوز أن يراد به : أول قولني أحد الله ،
معلم التفتح لتقدير المصدر ، ويجوز أن يراد به : أول كلام أعظم به هذا الكلام
المفتوح بإي ، معلم الكسر ، لثبوت تقدير الجملة وعدم تقدير المصدر ، ولا تصدق
هذه العبارة بهذا القصد على (أحد) بخير هذا اللفظ الذي أوله إنسي ،
بغلاف مارة التفتح فإنها تعد في كل لفظ تضمن حدا .

ومن المستعمل بوجهين لا مكان تقديرين ، إن الواقعة بعد إذا المفاجأة
كقول الشاعر ^(٣) :

وكنْتُ أرى ريدا كما قبل سندا . إذا أتته عند القفا والنهار

رؤي بالكسر على عدم التأويل بمصدر ، وبالفتح على تأويل " إن ومعلومها " بمصدر
مرموع بالابتداء ، والخير معذوف ، والأول أولى ، لأنه لا يحوّج إلى تقدير معذوف .
ومن المستعمل بوجهين لا مكان تقديرين : " إن الواقعة بعد ما " الجواب نحو .
من يأتي فإنه تكريم ، من كسر جعل ما بعد الفاء جنة غير مؤولة بمصدر كما لو قال .
من يأتي فهو تكريم ^(٤) . ومن فتح جعل ما بعد الفاء في تأويل مصدر مرموع بالابتداء .

(١) م ع : " مصدر " .

(٢) الكتاب : ٣ / ١٤٣ .

(٣) ورد بدون سبة في الكتاب . ٣ / ١٤٤ ، والقنص : ٢ / ٣٥٦ ، والخصائص

٢ / ٣٩٩ ، وشرح المصنف : ٤ / ٩٧ ، وشرح شعور الذهب : ص ٢٠٧ .

والخزاة : ٤ / ٣٠٣ .

(٤) م ع : " بمعلومها " .

(٥) ن ع : " كما قالوا : " من يأتي فإنه تكريم " .

والخمر محدوف ، والأول أولى ، لأنه لا يجوز أن يتقدم محدود ، كالواحدة بمحدوف ، ولذلك^(١) لم يحن في القرآن فتح إلا مسبوقة بأن الفتوحة بحـو : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ نَحَابِدَ اللَّهِ وَرَسُولُهُ قَالَ لَهُ مَارِجَهُمْ^(٢) ﴾ : ﴿ إِنْ أَمْسَكَ^(٣) بِالسَّيْفِ فَذَلِكُنَّ أَصْحَابُ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ : ﴿ إِنْ أَمْسَكَ^(٤) بِالسَّيْفِ فَذَلِكُنَّ أَصْحَابُ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ : ﴿ إِنْ أَمْسَكَ^(٥) بِالسَّيْفِ فَذَلِكُنَّ أَصْحَابُ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ : ﴿ إِنْ أَمْسَكَ^(٦) بِالسَّيْفِ فَذَلِكُنَّ أَصْحَابُ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

ومن المفرد بوجهين باعتبار استقراءين مع تقدم أن الفتوحة قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنشَأْهُ^(٧) صُورًا جَدِيدًا ﴾ : ﴿ قَرَأَ بِفَتْحِ الْأَوَّلِ^(٨) ﴾ ، والثانية ابن كثير وأبو عسو وعزة والكسائي^(٩) .

وروي مسبوقة في نحو : ﴿ أَمَا إِنَّكَ دَاهِبٌ^(١٠) ﴾ ، الكسر على جعل (أَمَا) استعجالية بمنزلة (أَلَا) ، والفتح على جعل (أَمَا) بمعنى حَقًّا ، وإذا وليت (إِنَّ) حَقًّا ،

-
- | | |
|--------|---|
| (١) | في طه : ﴿ وكذلك ﴾ . |
| (٢) | الآية (٦٢) من سورة التوبة . |
| (٣) | في ع : ﴿ يسبق ﴾ . |
| (٤) | الآية (٧٤) من سورة طه . |
| (٥) | الآية (٩٠) من سورة يوسف . |
| (٦) | الآية (٢٣) من سورة الجن . |
| (٧) | الآية (٥٤) من سورة الأنعام . |
| (٨) | في ع : ﴿ الأولى ﴾ . |
| (٩) | الكشف : ٤٢٣ / ١ . |
| (١٠) | الكتاب ١٢٢ / ٣ ، قال مسبوقة : ﴿ وتقول : أَمَا إِنَّهُ دَاهِبٌ ، وَأَمَا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ ، فَسَأَلَتْ الْخَطِيلَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَتْ : إِنْ قَالَ أَمَا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ ، فَاتَّسَبَّحَ بِحَمْدِهِ كَقَوْلِكَ : حَقًّا أَنَّهُ سَطْلِقٌ ، وَإِنْ قَالَ : أَمَا إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ ، فَاتَّسَبَّحَ بِسُؤْلِهِ قَوْلُهُ : أَلَا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَلَا إِنَّهُ دَاهِبٌ ﴾ . |

فُنِحت ، لأنها حينئذ موقوفة هي وعلتها بمصدر مبتدأ ، وحَقًّا مصدر واقع ظرفا مفعلا
به ، ومنه قول الشاعر (١)

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا (٢) اسْتَظَلُّوا . قَبِيحَتَنَا وَبَشِيحَتَهُمْ فَرِيحُ

تقديره قد سيويه : أَيَّ حَقٍّ أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَظَلُّوا ، (أَيَّ) المدحوح بمصدرها
إِنَّ كذلك . قلت : ويحتمل تقدير أن يكونوا نصبوا (حَقًّا) نصب المصدر الواقع
بدلا من الملقب بعمله ، (وَأَنَّ) في موضع رفع بالفاعلية ، كأنه قال : أَحَقُّ حَقًّا
أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَظَلُّوا . وتكون (أَيْ) مع النصب للاستفتاح أيضا وما بعدها مبتدأ
مخبره (٣) محذوف ، كأنه قال : أَيْ مَا مَعْلُومٌ أَنَّكَ ذَاهِبٌ .

وقد يقع بين أَيْ وَإِنْ وبين ، فيجوز أيضا النصب على مرادفة " أَيْ حَقًّا " والكسبر
على مرادفتها (أَيْ) ذكر ذلك سيويه (٥)

وأذا وقعت / بعد (حَتَّى) كَسِرَتْ إِنْ كَانَتْ حرفا مبتدأ ، لاستتاع تقدير مصدر (ب/٦٨)
في موضعها نحو قولك : تَرَى رَيْدُ حَتَّى إِنَّهُ لَا يُرْجَى ، وَإِنْ كَانَتْ عاطفة أو جارة لاسم
الفتح لِيَحْتَجَّ تقدير مصدر مكانها نحو قولك . عَرِثُ أُمُورِكَ حَتَّى أَنَّكَ عَاشِلٌ ، طـ
أَنْ تُقَدِّرَ مَوْضِعَ أَنْ مَصْدَرًا مَعْنَاهَا ، عَلَى أَنْ تَكُونَ (حَتَّى) عاطفة ، وسجورا ، طـ

(١) هو الفضل النكري من عبد القيس ، الأصمعيات ، ص ٢٠٠ ، والكتاب :

٢ / ١٣٦ ، والمعنى : ص ٥٦ ، واصله ٢٣٥ / ٢١ ، والبسان (قبل) :

والهبع ٢٥ / ٧١ .

(٢) في الأصل : " جِيرَاتِنَا " ، واشتت من بقية السجع .

(٣) بعدها ص ج : " به " .

(٤) في الأصل : طـ " وخبر " والفتحة من ج .

(٥) الكتاب ٢ / ١٣٦ ، قال سيويه : " وتقول : أَيْ وَاللَّهِ إِنَّهُ ذَاهِبٌ ، كَأَنَّكَ

قلت : قد طُفِتَ وَاللَّهِ إِنَّهُ ذَاهِبٌ (وإذا قلت : أَيْ وَاللَّهِ إِنَّهُ ذَاهِبٌ ،

كَأَنَّكَ قلت : أَيْ إِنَّهُ وَاللَّهِ ذَاهِبٌ " .

(٦) في ج : " بعد " .

أن تكون حارة .

واب ١ وقعت إن بعد (لا جزم) ما مشهور الفتح ، وبه قرأ القراء ، قال ابن سراج :
(لا جزم) كلمة كثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حَقًّا ، وبذلك فسرها (١)
اسفرون ، وأصلها من (جرت) أي (كسبت) ، وتقول العرب : " لا جزم لا تبتلك " (٢) ،
و " لا جزم لقد أحسنت " (٣) ، فتراها بمنزلة الميم . قلت (٤) : ولا جزمهم إياها مجرى الميم
حكمي من بعض العرب كسر (إن) بعد ها .

وذكر ابن كيسان في نحو . والله إن ربنا كرم ، بلا لام ، أن الكوميين يفتحون
ويكسرون الفتح عند هم أكثره وقال الزجاجي في جملته : وقد أجاز بعض النحويين
فتحها بعد الميم ، واعتاره بعضهم على الكسر ، والكسرا جود وأكثر في كسر
العرب ، والفتح جائز قياسا . كذا (٥) قال أبو القاسم (٦) قلت : قد تقدم قولهم
والكسر أجود وأكثر في كلام العرب . وهذه العبارة تقتضي أن يكون الفتح مستعلا في
كلاهما استعلا أقل من استعمال الكسر ، ثم أشار إلى أن الفتح جائز قياسا .

وليس كما قال ، فإن الفتح يتوقف على كون السهل معنيا فيه المصدر من الماسر
والمصول ، وجواب القسم ليس كذلك ، والكسر يتوقف على كون السهل محل (٧) جملة
لا يمين عنها مجرد ، وجواب القسم كذلك ، موجب (وإن) الواقعة فيه الكسر
قياسا ، ولذلك اجتمعت انقراء على كسر : (مَا أَتَيْنَاهُ) (٨) في أول الدخان ،
و (إِنَّا حَمَلْنَاهُ) (٩) في أول الزخرف مع عدم اللام ، وإن ورد (أن) بالفتح ،

(١) في طه " فسرته " .

(٢) (٣) المعاني للمراء ٢١ / ٥٨ ، ٥٩ .

(٤) قلت : ساقطة من طه .

(٥) كذا ، ساقطة من طه .

(٦) الجمل له : ص ٥٨ .

(٧) محل : ساقطة من طه م .

(٨) الآية (٣) من سورة الدخان .

(٩) الآية (٢) من سورة الزخرف .

في حجاب قسم ، حكم بشدود ، وحل على إرادة على ، وعلى ذلك يحسن قول الرازي (١)
 نَتَقَدَّرُ بِمَعْنَى الْقَيْسِيِّ . : مَنِّي بِرِي الْقَادُورَةِ الْقَيْسِيِّ
 أَوْ تَحْلِي بِرَيْهِ الْقَيْسِيِّ . : أَنِّي أَبُودُ تَائِلًا الصَّيِّ
 في رواية من روى بالفتح ، كأنه قال رَأُو تَحْلِي (٢) : على أَنِّي أَبُودُ تَائِلًا
 الْقَيْسِيِّ .

(ح) - (مصل)

يجوز دخول لام الابتداء بعد (إِنْ) المذكورة على
 اسمها المفعول ، وعلى غيرها المؤخر عن الاسم ، وعلى
 محموله مقدما عليه بعد الاسم ، وعلى الفصل (٣) المستق
 جادا ، وأول جزأي الجملة الاسمية (١) المخبر بها أولس
 من ثانيهما ، وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبراً
 لـ (إِنْ) (٥) ، ولا تدخل على أداة شرط ولا فعل ما هي متصرون
 خالين من (قد) ولا على محموله المنظم ، خلافاً
 للأغشي ، (ولا على حرف نهي إلا في تدوير) (٦) ولا على
 جواب الشرط خلافاً لابن الأنباري (٧) ولا على واو المعاجة
 الثبوتية عن الخبر ، خلافاً للكسائي (٧)

-
- (١) نسب لرواية بين المعاج ، مطبقات ديوانه : ص ١٨٨ ، والمعاني شعراء :
 ٧٠ / ٢ ، والمقاصد المصوبة : ٢٢٢ / ٢ .
- (٢) زيادة من ع .
- (٣) من ع : " الاسم الفصل " .
- (٤) الاسمية : ساقطة من ط .
- (٥) ما بين الحاصرتين كرر في الأصل بعد سطره أي بعد قوله : " خلافاً
 للأغشي " . والتصويب من ط ، ع ، والتسهيل .
- (٦) ما بين الحاصرتين قدم في الأصل بلفظ آخر سطره أي قبل قوله : " . على
 أداة شرط " والتصويب من ع ، ط ، والتسهيل .
- (٧) النسخ : ١٧٤ / ٢ ، ١٧٥ .

وقد يلحقها حرف التثنية خلافاً للكوفيين ، وأجازوا
دخولها بعد (لَكَنَّ) ، ولا حجة فيما أورضه ، ولشدوده
وإمكان الزيادة كما زيدت مع الخبر حرفاً أو معمولاً
لأَسَى أو زال أو رأى أو أَوَّانَ أو ما ، وربما زيدت
بعد (١) إِنَّ قبل الخبر التوكيد بها ، وقبل هزتها
ببدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجرده .

فإن صحبت (٢) بعد (إِنَّ) نون توكيد ، أو ما هيها
مصرفاً طارياً من (قَدْ) يُؤَيِّ قَسَمٌ واستمع الكسوة .

(ش) لام الابتداء هي صاحبة المبتدأ توكيداً نحو : لَرُبَّ غُلّيق . وهي
غير صاحبة جواب القسم ، لدخولها على القسم به في : لعنرك ، وأمين الله ،
والمقسم به لا يكون جواب قسم ، ولا استعاضة (٣) عن نون التوكيد في نحو : وَإِنْ رَيْتَكَ
 $\text{لَيَحْكُمَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ}^{(٥)}$ والصاحبة جواب القسم لا تستعني (٦) في مثل (ليحكم)
من نون التوكيد إلا قليلاً (٧) .

ولما كان مصحوب اللام في الأصل المبتدأ ، وكان معنى الابتداء باغياً مع دخول
إِنَّ ، اختص (٨) بدخولها معها لذلك ، ولتساويهما في التوكيد ، وحسن احتشاع
توكيد من بحر فبين كما حسن اجتماعهما باسمين في نحو : $\text{فَسَجَدَ إِسْرَافِيلُ لَهُمَا}$
 $\text{أَسْمَوْنِ}^{(٩)}$. وموضعها في الأصل قبل إِنَّ ، لأنها تعلق بأفعال استلوب ، وهي

- (١) في ط : " مع إِنَّ " .
- (٢) بها : " ساقطة من ط " .
- (٣) في ع : " صحت " .
- (٤) في الأصل ، ولا يستعني بها ، والمثبت من ط : ع .
- (٥) الآية (١٢٤) من سورة النحل .
- (٦) في الأصل ط : لا يستعني ، والمثبت من ع .
- (٧) في ع : " إلا في الشعر " .
- (٨) في الأصل : النصب ، تحريف ، والمثبت من ع : ط .
- (٩) الآية (٣٠) من سورة الحجر .

أقوى علاجاً إنَّ ، وهو أخفُّ ولم يتوَّعدها لعلقت^(١) ، وإنَّ ، وإلا لزم ترجيحها
على أعمال القلوب ، وأزيلت لفظاً عن موضعها الأصلي كراهية لتقدم مؤكِّد بمن
مع أنَّ حقَّ المؤكِّد أن يؤخَّر عن المؤكِّد ، وقصدوا التنبيه على موضعها الأصلي^(٢) فأولَّوها
إنَّ مجموعةً ههنا هاء ، ولكون اللام في الأصل للمبتدأ ، قدَّم اتصالها به^(٣) على
اتصالها بمروره^(٤) . وبنت أنَّ ذلك مشروطٌ بفصل الاسم من إنَّ ، ولا فرق بين الفصل
بالحبر نحو : إنَّ عدك / تريد ، وبين الفصل بمعمول الخبر نحو : إنَّ ملكاً لرسداً^(٥) (١/٦٩)
راعي ر ثمَّ بين أنَّ اتصالها مشروطٌ بكونه مبتدأً نحو : إنَّ تلكَ لَذُو فضلٍ على الساسِ
ولكنَّ أكثرهم لا يشكُّون^(٦) * و : إنَّ تلكَ ليعلمَ ما تَكُنَّ صدورهم وما يَخْلُيُونَ^(٧) * .
ولم أقيد تأخير الخبر بقرب ، بل بعمم أنَّ بعده لا يضرُّ ، كقول الشاعر^(٨)
وإني على أنَّ قدَّ نجشتُ قعرها . : يَا مَيْتَنِي أَمْ تَكُنْ لَهَايُنْ
وكتيل الآخر^(٩)

وإنَّ امرأةً أمسى ودونَ حبيبٍ . : نواصٍ نوادي الرِّس بالهسانِ
للتخترِفِ بالتَّاي بعدَ اقترابهم . : ونحو دُرَّةَ عَنَاءٍ بالهسلانِ
ر نواصٍ نوادي الرِّس موضعان ، والهسان ، مشتقٌّ جعل علماً لوضع^(١٠) (١) فلو كان
الخبر متعلِّقاً لم يجر اتصالها به^(١١) لأنَّ أكثر النعمي بما أوله لام ، مكره دعوى

-
- (١) في ج : " لعلقت " .
(٢) تكلية من ج .
(٣) في الأصل ط : " بها " والتصويب من ج .
(٤) في الأصل ط : " بغيرها " والتصويب من ج .
(٥) الآية (٢٢٣) من سورة النمل .
(٦) الآية (٧٤) من سورة النمل ، والتكلية من ج .
(٧) ورد بدون نسبة في القديط : ٢٤ لوحة ٥٦ .
(٨) لامرأة من بني سليم ، كما في مجالس ثعلب : ٢/ ٥٩٩ . وانظر اللسان
(هي) .
(٩) زيادة من ج .
(١٠) في ط : " اتصالها " .

لام على لام ، ثم جرى النفي على (١) سن واحد ، علم يؤكد بلام خبر سفي إلا (٢)
في نادر من الكلام كقول الشاعر (٣)

وَأَظْمُ أَنْ تَلِيَهَا وَتَرْكُنَا . لَلْإِسْتِثْنَاءِ وَلَا سَوَاءِ

أشده أبو الفتح بن جني في المحتسب .

وقد ت دخلها على الخبر بكونه مؤخرًا عن الاسم ، تنبها على استتاع . إِنَّ لَعِنْدَكَ
رَبًّا ، وَإِنَّ هَذَا لَعِنْدَنَا رَبًّا .

وقد ت دخلها على محمول الخبر بكونه مؤخرًا عن الاسم مقدمًا على الخبر ، لأن
المحمول كجر من العاص ، فإذا أقدم كان كالجر الأول ، وإذا أخر كان كآخر الآخر ،
لذلك جاء : إِنَّ رَبًّا لَطَعَامَكَ أَكَلْتُ ، وامتنع : إِنَّ رَبًّا أَكَلْتُ لَطَعَامَكَ ، وشال .
(إِنَّ رَبًّا لَطَعَامَكَ أَكَلْتُ) قول الشاعر (٤)

إِنَّ امْرَأَةً غَضِي عِنْدًا مَوْتَتُهُ . عَلَى التَّنَاقُصِ لَعِبْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

ومن مواضع (٥) هذه اللام ، العمل اسمي ، فإذا كقول تعالى : إِنَّ هَذَا لَنَهْوُ
النَّصْرِ الْحَقُّ (٦) ، وجاز أن تدخل عليه لأنه مقو بالخبر برفعه توهم السامع كون الخبر
تأنيها (٧) ، سؤلة الجر الأول من الخبر ، فخص دخولها عليه لذلك .

وإذا كان الخبر المؤكد بها حلة اسمية فصل اللام عنها صدرها ، كقول الشاعر (٨)

(١) في ط : " عن " .

(٢) في ع : " إِذْ سَوَاءٌ رِيَاءٌ وَمَعْنَى لَهَا .

(٣) هو أبو حزام العكلي ، المحتسب : ٤٣ / ١ ، والمقاصد النحوية : ٢٤٤ / ٢ .

والجمع : ١٤٠ / ١ ، والخزانة : ٣٣٦ / ٤١ .

(٤) هو أبو نعيم الطائي ، ديوانه : ص ٢٨ ، وفيه التخرج ، وانظر الكتاب :

١٣٤ / ٢ .

(٥) في ع : " مواقع " .

(٦) الآية (٦٢) من سورة آل عمران .

(٧) في ع : " فتبرل " .

(٨) استشهد به المصنف بدون نسبة في شواهد التوضيح : ص ١٥٢ ، وورد كذلك

في شفاة العلل : ص ٣٥٧ ، والمقاصد النحوية : ٢٤٤ / ٢ .

إِنَّ الْكَرِيمَ لَمَنْ يَرْغُوهُ نَدْوٌ جَدُّ قَرْنٍ . وَإِنْ تَعَدَّرَ إِنْسَارٌ وَتَنَوَّسَلٌ
وهذا هو القياس ، لأن صدر الجلة الاسمية كصدر الجلة الفعلية ، وسجل السلام
من الجلة الفعلية صدرها ، فكذلك من الجلة الاسمية .

وقد شدّد دخولها على ثاني جرأي الجلة الاسمية في قوله : (١)
بِأَنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمْ حَارَبْتَ . فَبَقِيَ . وَمَنْ سَالَتْهُ لَمْ حَارَبْ
وسئل . (٢)

إِنَّ الْأَكْبَى وَصَفُوا قَوْمًا لَهُمْ فِيهِمْ (٣) . هذا اعتصم ثلق من عاداك تخذولا
والى مثل هذا أشرت بقولي : وأور جرأي الجلة الاسمية المخبر بها (٤) أولى من
ثانيها .

وأشرت بقولي : وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا له (إِنْ) - إلى عاملي
بعض صح البخاري من قول أم حبيبة رضي الله عنها " إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذَا لَعَبِيَّةً " ،
ثم بيّنت أن الخبر إذا كان حلقا شرطية لم تدخل عليه اللام ، لا في صدره ولا في
عجزه .

وسمّيت على أن أبا بكر (٥) الأثاري أحار دخولها على جواب الشرط
والناح من دخولها على أداة الشرط خوف امتصاصها بالوطف (٦) ، وبأنها مصحح

(١) هو أبو عزة الجعفي ، السيرة : ٢ / ٢٢٠ ، وشواهد التوضيح بمصنف :

ص ١٥٢ ، والمقاصد التحوية : ٢ / ٢٤٥ ، والنهج : ١ / ١٣٩ .

والشاهد من جلة أبيات قاسها أبو عزة في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم ،
بعد أن أسره السيمون في بدر ، وكان محتاجا دائما ، وكلم الرسول
صلى الله عليه وسلم فمنّ عليه .

(٢) لأحد الطائفتين ، كما في شواهد التوضيح لمصنف : ص ٢١٠ ، وورد في شفاء

الخليل : ص ٣٥٨ ، وشرح الأشولقي : ٣ / ١٣٦ ، بدون نسبة .

(٣) في طبع ، " بهم " .

(٤) في طبع ، " بها " .

(٥) أخرجه البخاري في باب إحداد المرأة على ميرورجها من كتاب الجائز : ٢ / ٩٩ .

(٦) زيادة من " ع " .

(٧) في طبع ، " بالمواطف " .

أداة الشرط كثيرا نحو : * لَنْ لَمْ نَرْحَمْنَا وَهَذَا وَيُعْرِضُ لَنَا لِنَكُونُ مِنَ الْخَاسِرِينَ ^(١)
 ولو لحقت لَمْ الابتداء أداة الشرط، لذهب الوهم إلى أنها الموطئة ^(٢)، وحق المؤكد
 أن لا يلتبس ^(٣) بميرؤكده، ولما كان الجواب غير صالح للموطئة ^(٤)، أجاز ابن الأنباري
 أن تلحقه لام الابتداء، إلا أن ذلك غير مسعمل، فالأجود أن لا يحكم بجوازه .

ولا تدخل هذه اللام على فعلٍ سامي، إلا أن كان مقرونا به (قد) أو كان غير متصرف،
 وذلك لأنها في الأصل للاسم قد دخلت على افعال الصارع يشبه به، ولم تدخل على
 السامي لعدم التشبه، وإن قرين بقد قرنت من أفعال، فأشبهه الصارع، فجاز أن
 تلحقه نحو : إِنَّكَ لَفَتُّ قَتْلًا . وإن كان السامي غير متصرف كقَتَمَ، جاز أن تلحقه،
 لأنه بعيد إلا نشاء، وإلا نشاء يستلزم الحذف فيحصل بذلك شبه الصارع، فجاز أن
 يقال : إِنَّ رِيْدًا لَيَسْمُ الرَّجُلُ .

وأجاز الأخفش دخول هذه اللام على مفعول الفعل السامي مقدما عليه نحو :
 إِنَّ رِيْدًا لَطَعْنَاكَ أَكْلًا . وسبق ذلك أولى، لأن دخول اللام على مفعول الخبر مبرور
 ودخولها على الخبر، ولو دخلت على مفعوله مع أنها لا تدخل عليه نعمة ^(٥)، لزم
 ترجيح انفرج على الأصل .

وحكى ابن كيسان عن الكماشي : * إِنَّ كُلَّ تَوْبٍ لَوْ شِئْنَا وَأَجَارَ الْبَصَرُونَ : إِنَّ رِيْدًا
 لَمَوْفٍ يَلُومُ، ولم يحره الكوميون، ولا مانع من ذلك، وجوازه أولى .

وأجاز الكوميون دخول هذه اللام بعد / بكن اعتبارا ^(٦) ببقاء معنى الابتداء ^(٧) (٦٩/ب)

(١) الآية (١٤٩) من سورة الأعراف .

(٢) في ع : * للموطئة * وفي ط : * الموطئة * .

(٣) في الأصل : * لا يلتبس * ، والتصويب من ط، ع .

(٤) في ع : * للموطئة * ، وفي ط : * للموطئة * .

(٥) في الأصل : * بنعمه * ، والتصويب من ع ط .

(٦) نهاية سقط منم ، سبقت الإشارة إليه .

(٧)

معها كما يلي مع إن^(١) واحتجوا بقول بعض العرب^(٢):

... .. ولكنني من حبها لميِّت

ولاحظة لهم في ذلك ، أما الأولى^(٣) فلأن^(٤) اللام لم تدخل بعد إن لبقا^(٥) معنى الابتداء بحسب ، بل لأنها شرطها في التوكيد ولكن بخلاف ذلك ، ولأن معنى الابتداء مع لكن لم يبق كقائه مع إن ، لأن الكلام الذي فيه إن غير معتق (أي شـ) قبله بخلاف الكلام^(٦) الذي فيه^(٧) لكن فإنه معتق إلى الكلام^(٨) قبله ، فأشبهت (إن) المفتوحة المصحح طر امتناع دخول اللام بعدها .

وأما ولكنني من حبها لميِّت^(٩)

فلاحظه فيه لشذوذه ، إذ لا يعلم له تنية ولا قائل ، ولا راوٍ هذا يقول سمعته^(١٠) حتى يوثق بحريته^(١١) والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف ، ولو صح إساده إلى من يوثق بحريته لوجّه ، فجعل أصله (ولكن إسي) ثم حدثت هسرة (إن)

(١) الانصاف : ٢٠٨ / ٦ .

(٢) ورد بدون نسبة في الانصاف : ٢٠٩ / ١ . وشرح المعجل : ٦٦ / ٨ ، ٦٤ .

والمعجم : ص ٢٥٧ ، والخزانة : ٣٤٣ / ٤ ، والمقاصد السحوية : ٢٤٤٧ / ٢ .

والظاهر عند جبريت ، صدره . طوبوني في حب ليلتي عواد لي . ولكنني ...

البيت . وانفرد بروايته كاملا كل من ابن عقيل في شرحه على الألفية :

٣٦٣ / ١ ، وابن الناطم في شرحه أيضا : ص ١٧٢ .

(٣) في ع ، ط ، م : الأولى

(٤) في ع : " فإن " .

(٥) زيادة من ع .

(٦) في ع : " بعد " ، بدل (فيه) .

(٧) في ع : " إلى كلام " .

(٨) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٩) في الأصل : سمعت " ، والتصويب من ع ، ط ، م .

(١٠) سبق الإشارة إلى أن البيت ورد تماما عند ابن عقيل في شرحه : ٣٦٣ / ١ .

وكذلك عند ابن الناطم في شرحه على الألفية : ص ١٧٢ .

ونون (لَكُنْ) وحى باللام في الخبر لانه خبر (إِنَّ) أو حُلِطَى أَنْ (١) لانه زائد
كما ردت في الخبر قبل انتساج الابداء كقول الواحش (٢)
أَمْ أَلْهَيْتُ لِحُجُورٍ شَهْرَهُمْ . . . تَرَضَى مِنَ النِّعَمِ بِمَطْمِ الرِّقْسَةِ
وكما رادها الشاعر بعد (أَسَى) في قوله (٣)
مَرُّوا صَبَاحًا مَقَالُوا كَيْفَ سَبَدْتُمْ . . . مَقَالَ . . . سَأَلُوا أَسَى نَجْهَوْدِ
وكما رادها الآخر بعد (مَارَلْتُ) في قوله (٤)
وَمَارَلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا
لَكَ لَهَا بِمِ النِّصَى يَكُلُّ مُرَادِ
وكما رادها الآخر بعد (رَأَى) في قوله (٥)
رَأَوْكَ نَعِي صَرَّاءُ أَهْمَتْ مَشْتَوَا . . . يَكْفِيكَ أَسَابِ الْمَسِ وَالسَّارِبِ
وَرَوْحِي قَطْرِبْ أَرَاكَ لَشَانِي (٦)
وبما ردت بعد أن المفتوحة ، كقراءة بعضهم هوأ أرسلنا قبلك من المرسلين
أَلَّا أُنْتُمْ لِبَآكُورِ الطَّعَامِ (٧) . وبما ردت في الخبر بعد ما المامية كقول الشاعر (٨)

-
- (١) في الأصل ط م : أنه . . . والصواب من ج .
(٢) لسبب لرواية . وسبق الاستشهاد به في باب الابداء .
(٣) ورد بدون نسبة في بحار تلخيص : ص ١٥٠ ، والخصائص : ٣١٦ / ١ ، وشرح
الحصل : ٦٤ / ٨ ، والمقاصد : ٣١٠ / ٢ ، والخزانة : ٢٣٠ / ٤ ، والبحر :
١٤٤ / ١ .
(٤) هو كثيرو ديوانه : ص ٤٤٣ ، وفيه التخریج .
(٥) ورد بدون نسبة في الساعات : ٣٢٤ / ١ ، وسغا العنبر : ص ٣٦١ .
(٦) زيادة من ج .
(٧) الآية (٢٠) من سورة الفرقان ، وسبب النصف هذه القراءة في شرحه
على الكافية : ص ٤٩٢ ، للسعيد بن جبر ، وذكرها أبو حيان بدون نسبة
في البحر المحیط : ٤٩٠ / ٦ .
(٨) استشهد به النصف بدون نسبة في شرح الكافية : ص ٤٩٤ ، وورد كذلك
في اسغنى : ص ٢٥٦ ، وشرح أبيات : ٢٥٥ / ٤٠ ، والبحر : ١٤٦ / ١ .

أَمْسَى أَمَانٌ دَلِيلًا يَبْعُدُ عَزَّتِهِ . : وما أَمَانٌ لَنْ يَنْقُلَاحِ سُوْدَانِ
وأحسن ما ريت في غير البيت المصنوع بعد إن المؤكّد خبرها بها كقول
الشاعر (١)

إِنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَذِيمةٌ . : وخلافَ ظُرفٍ لَنَا (٢) أَحَقُّرُ

وعينا قدم من معول خبر إن المؤكّد بها في قول الشاعر (٣)

إِنِّي لَمُتَدُّ أَدَى التَّوَلَّى لَذُو حَسْبٍ

يُخْشَى وَحْيِي إِنَّ أَوْدِيَّتَ مُفْتَسِمًا

وحكى المراء أن أبا الحراح سمع من (٤) يقول : " إِنِّي لَمُتَدُّ أَدَى لَصَائِحٍ " (٥)

معلم أن هذا جائز في الاختصار غير مفتض بالاضطرار .

وذكر السيرافي أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام وأن الرجاء أحار ذلك ، واحسار

السيرافي قول المبرد :

وهيس يستأثر للشواهد المذكورة .

ومثال التثنية بها على موضعها الأصلي مع تأكيد الخبر قول الشاعر (٦)

لَيْسَ مِنْ هَيْبَةٍ لَوْ سَيِّئَةٌ . : عَلَى هَيْبَاتٍ كَانَتْ مِنْ يَقُولِهَا

ومثال ذلك مع تجرد الخبر قول الشاعر (٧)

(١) ورد بدون نسبة في شرح ابن الناطم : ص ١٧٣ ، والمقاصد التحوية : ٢ / ٢٥٣ .

(٢) في ع : " مَتَا " ، وفي ط : " م " ، لهما " .

(٣) ورد بدون نسبة في الجمع : ١ / ١٣٩ .

(٤) تكلية من ع : " م " .

(٥) المعاني للعراء : ٢٠ / ٣٠ .

(٦) ورد بدون نسبة في الإصناف : ص ٢٠٩ ، والجمع : ١ / ١٤١ ، واللسان

(لهن) : ٤ / ٣٣٤ .

(٧) نسب لعمد بن سُلَّة ، ولأحد بني كُثير ، أمالي القاضي : ١ / ١١٠ ، وحنان

ثعلب : ص ١١٣ ، والخصائص : ١ / ٣١٥ ، وشرح الفصل : ٨ / ٦٣ ، والمصنف

ص ٢٥٤ ، والعمارة : ٤ / ٣٣٩ ، والجمع : ١ / ١٤١ ، واللسان (لهن) : ٤ .

أَلَا بِأَسَا بَرْدٌ هِيَ قَلَّلَ الْحَيَّ (١١)

لَيْسَتْ بِمِنْ بَرِّ طَبَقٍ كَرِيمٍ

وإن وقع موقع خبر إن نحو . تصعلت ، أو نحو : نعمل ، ^(١٢) عظم أن هناك قسما
سويا ^(١٣) وتحت الهرة ، قال ابن اسراج : تقول : قد عظم أن يردا ليقوس ، وأن زيدا
لقام ^(١٤) ملاكسران كما تكسرهما في : أشهد أن سقدا لرسول الله ، واعلم أن بكسرا
لميم ^(١٥) !

وقد تقدم في أول كتابي هذا أن لام الابتداء لا تختص بالحال ، وإنما الأكسر
كون مصحوبها حالا ، وليس ذلك من أجل اللام ، بل من أجل أن الجملة المجردة
من دليل ضعي واستقبال أكثر ما يكون حصولها مرادا به الحال .

ومن ورودها مع ما مراد به الاستقبال قول الشاعر : ^(١٦)

وإني لأحیی الأنف من دون ثَمَّتِي

إذا الدَّرسُ الواهي الأمانة أَهْدَأُ ^(١٧)

ماصل (أحیی) في (إذا) وهو مستقبل المعنى .

(ح) - (اصل)

ترادف (إن) (نَعَمْ) بلا إصال ، وتلفظ قبيطسلا

الاختصاص ، ويقلب الإصال ، وتعلم اللام بعدها مارقسة

(١١) في ط : " بالحی " .

(١٢) في الأصل ، ط ، م : " على أن " ، والتصويب من ح .

(١٣) في الأصل : " متونا " ، والتصويب من النسخ الأخرى .

(١٤) في الأصول : لغائم .

(١٥) الأصول ١ : ٢٤٢ .

(١٦) في ط : " لا تخس " ، وفي م : " لا يختص " .

(١٧) هو الرابع ، ديوانه ص ٨٩ ، وفيه التخرج .

(١٨) في ط : " أسدا " .

إن جيع ليس بأن الناعية ولم يكن بعد ها نفسي .
 وبسبب غير الابتدائية ، خلافاً لما في (١) ولا يلزمها
 غالباً من الأعمال إلا ما في (٢) تاسعاً للابتداء ، ويقاس
 على نحو : " أن نطقت لنفسنا (٣) " وفاقاً للكوفيين
 والأعشى (٤) ولا تعمل عند هم ولا تؤكد . بل تفيد النفسي ،
 واللام الإيجاب .

وموقع لكن بين متعاضدين بوجه ما ، ويسمى إصالحهما (٥)
 مفعلة ، خلافاً ليويس والأعشى (٦) .

وتلي (ما) (ليس) فتعمل وتبطل ، وقلّ إلا حال في
 (إنا) وعدم سماعه في (كأننا) ، و (لعنما) و (لكنا) ،
 والقياس سائح .

(ش) أنكر بعض العلماء / كون (إن) بمعنى (نعم) وزعم أن (إن) هي (١/٧٠)

قوله :

بكر المواصل في السهو . . . ج يلبي وألومهنه
 ويقن شيب قد عملا . . . له وقد كبرت فقلت إسمه
 مؤكدة ماضية للاسم راضية لغيره ، وجعل الهاء اسمها ، والجرحد وثا . (٧)

- | | |
|-------|--|
| (١) | الهمع : ١٨١ / ٢ |
| (٢) | ما في ساقطة من طوع م . |
| (٣) | سماتي في شاهده لربها . |
| (٤) | الهمع : ١٨٣ / ٢ |
| (٥) | في الأصل : " إصالحها " ، والتصويب من طوع م . |
| (٦) | الهمع : ١٨٨ / ٢ |
| (٧) | هو عبد الله بن قيس الرقيات ، ديوانه : ص ٦٦ ، وفيه اشعر ع . |
| | وانظر الكتاب : ١٥٦ / ٣ |
| (٨) | في ط : " محدوق " . |

قال . إن ابي بكر بن وائع ^(١) وصديق محمد بن العبر يعلم به واقتصر على الاسم .

وايدي رم هذا انقال ممكن في البيت المذكور ، فلو لم يوجد شاهد غيره برجح قوله ، ولكن الشواهد على كون (إن) بمعنى (نعم) ^(٢) تأييدها ^(٣) ظاهر ودافعها مكابر ، فلم الاغناء إليها . والاعتناء عليها ، ومنها قول عبد الله بن الربيع رضي الله عنه ، لا بن الربيع الأسدي لما قال له : " لئن الله ساعة خلطني إليك : إن وراكها " أراد . نعم ، بل من راكمها ، ومنها قول حسان بن ثابت الأحمري رضي الله عنه ^(٤) :

يقولون : أغنى ، ألفت : ^(٥) إن وراكها . * أكون ورائي من حتى لهجبر
ومنها ما أنشدني أحمد بن يحيى من قول الشاعر ^(٥) :

بيت شجري هو للبحر شفاء . * من جوى خبيث أن اللقاء
ومنها قول بعض الطائيين ^(٦) :

قالوا أخفت فقلت أن وخفيت . * ما إن تزال سوطه برجسما

وبتت في هذا الباب على ورود (إن) بمعنى (نعم) ليعلم بها تعامل بها تعامل (نعم) من عدم الاختصاص وعدم الإعمال وجواز الوقف عليها . ومذهب البصريين أن (إن) ^(٧) قد تحذف فيقال فيها : إن ، فيطرد الاختصاص بالاسم ، ويحوز عدم إعمالها إذا ولها اسم ^(٨) ، وعلى ذلك يخلصون

(١) في ع : * أو كما * .

(٢) في الأصل : * تأيدها * ، والتصويب من ع : * ط * ، م .

(٣) لم أقف عليه في كتاب .

(٤) التذييل : ج ٢ لوحة ٥٨ ، وليس في ديوانه المطبوع .

(٥) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ لوحة ٥٨ .

(٦) ورد في المعنى : ص ٧٢٣ ، وشرح أبياته : ١٩٠ / ١ .

(٧) زيادة من ع * .

(٨) الإنصاف : ١ / ١٩٥ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَنَا نَبُوءَتُهُمْ نَبَأًا مَسْمُوعًا ﴾ (١) في رواية نافع وابن كثير :
 وإيهامها أكثر قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَنَا حَبِيبٌ نَبِيًّا سَخِرُونَ ﴾ (٢) . ﴿ وَإِنْ كَلَّا
 ذَلِكَ لَنَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٣) و ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَنَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (٤) .

وسد هبهم أن اللام التي بعد (إِنْ) هذه ، هي التي كانت مع ابتسارهم
 إلا أنها مع التضعيف وإلا هال لهم نازقة بين المصغرة والسابعة ، ولا تلزم مع الإيهام
 لعدم الالتباس ، وكذلك لا تلزم مع الإيهام في موضع لا يصلح للشيء ، كقوله
 أسبى على الله طيه وسلم : " وأتم أسبقك كان خليفة للإمامة ، وإن كان بين أحسن
 أسبى إني لا " وكقول معاوية في كتب الأخبار : " إن كان من أهدى هؤلاء (٥) أخرجهما (٦)
 البخاري ، ومثله ما حكى ابن حبان في المستدرك من قراءة أبي رباح : ﴿ وَإِنْ كَلَّا
 ذَلِكَ لَنَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ بكسر اللام وتضعيف الهم على معنى : وإن كل ذلك
 للذي هو متاع الحياة الدنيا ، ومثل ذلك قول الطبراني (٧) :

أما ابن أبي عمير في كتابه من آل مالك : " وإن مالك كانت كرام المعادن

-
- | | |
|--------|---|
| (١) | الآية (١١١) من سورة هود . |
| (٢) | الكتف : ١ / ٥٣٦ . |
| (٣) | الآية (٣٢) من سورة يس . |
| (٤) | الآية (٣٥) من سورة الزخرف . |
| (٥) | الآية (٤) من سورة الطارق . |
| (٦) | في ج : " لا يصلح " . |
| (٧) | أخرجه البخاري في الصحيح ، في باب عروة ريد من حارثة من كتاب
اسماعيل : ١٧٩ / ٥١ . |
| (٨) | أخرجه البخاري في الصحيح في باب قول أسبى على الله طيه وسلم :
لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء ، من كتاب الاقتصار : ١٣٦ / ٩ . |
| (٩) | في الأصل : ط ، م ، أخرجه ، والتصويب من ج . |
| (١٠) | من الآية (٣٥) من سورة الزخرف ، والعراة في المصنف : ٢٥٥ / ٢ . |
| (١١) | ديوانه : ص ١٢٢ ، وفيه استخراج . |

وقول الآخر (١) :

إِنْ وَحَدَتْ الْكَرِيمُ نَسَجَ أَهْلُهَا . : نَأْوَمَا إِنْ يَدَا نَعْدُ نَحْمِلَا
 ، ولم تتركه اللام إِنْ أَسَّ اللِّمْسُ وكان في الموضع اللاتقي بها نعي ، كقول الشاعر (٢)
 أَمَا إِنْ طَمَعَتِ اللَّهُ لِنَحْمِلَ بِعَاقِلٍ . : قَهَانَ أَصْحَابِي أَنْ يَلِيَتْ بِظَالِمٍ
 ويدهب الكوميسين أَنْ (إِنْ) المشار إليها لا عمل لها ولا هي مخففة من
 (إِنْ) ، بل هي النامية واللام بعدها بمعنى إِلَّا ، ويجعلون الحذف مسمى
 * وإِنْ كَلَّا (٣) * بعمل يفسره (يوقينهم) أو (يوقينهم) نفسه وبه قال العسراء .
 وكلا القولين محكوم على أصولهم بنسبه في هذا المحل أو بضمعه لأسمهم يوافقون
 ز البصريين (٤) أي أَنْ ما بعد إِلَّا لا يعمل فيها قبلها ولا يفسر عاملها فيها قبلها ،
 ولذلك قال العراء في كتاب المعاني : وَأَمَّا أَنْ دِينِ خَقَعُوا (إِنْ) فإِنَّهُمْ نَصَبُوا (كَلَّا)
 بليوقينهم . . . ، وهو وجه لا أشتمه ، لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها طى
 شيء قبله ولو رفعت (كل) (٥) نطرح ذلك كما يملح : إِنْ زِيدَ لَعَامٌ ، ولا يصلح
 أَنْ تَعْمَلَ . إِنْ زِيدَ الْأَصْرِبُ ، لأن تأويلها (٦) كقولك : (٧) مَارِدًا إِلَّا أَصْرِبُ (٨) . وهذا
 خطأ في اللام وإلا . هذا نعت (٩)

- (١) استشهد به المصنف في شواهد التوضيح : ص ٥٢ ولم يسبه .
- (٢) استشهد به المصنف بدون نسبة في شواهد التوضيح ، ص ٥٣ .
- (٣) من الآية (١١١) من سورة هود .
- (٤) الإنصاف : (١٩٥ / ١) ، وانظر المعاني للعراء : ٢٩ / ٢ .
- (٥) ريادة من ج .
- (٦) في الأصل وبقيّة النسخ (كَلَّا) والتصويب من المعاني .
- (٧) في الأصل وغيرها : " تأويله " ، والمثبت من المعاني .
- (٨) في الأصل : يقولك ، وفي م : " لقولك " ، وفي ج : ساقطة ، والتصويب :
 من ط ، والمعاني .
- (٩) في الأصل وغيرها : مَارِدٌ ، باروع ، والتصويب من المعاني .
- (١٠) المعاني للعراء : ٢٩ / ٢ .

مقد (أقرباً) حل القراءة على جمل (إن) ماضية واللام بمعنى (إلا) خطأ ،
ولاشك في صحة القراءة وإثباتها قراءة المدحسين والمكسين ولا توجيه لها إلا توجيه —
في الكوميين وتوجيه (١) البصريين ، وتوجيه الكوميين خطأ ، بشهادة العسرا ،
فلم يبق إلا توجيه البصريين ، فتمتصن الحكم بصحته ، ويؤيد ما ذهب إليه البصريون
قول سيبويه : وحديثنا من يثق به ، أنه سمع (من العرب) (٢) من يقول : "إن صراً
لَسَطَنِي" (٣) ، وهذا نص لا احتشال فيه .

وقال الأخفش : زعموا أن بعضهم يقول : "إن ريداً لَسَطَنِي" (٤) وهي شـ :
وإن كَذَبَنِي لَأَطِيبَ حَامِلِي" (٥) يقرأ بالنصب والرفع . (٦)

وأما قولهم : إن اللام بمعنى (إلا) دعوى لا دليل عليها ، ولو كانت بمعنى
(إلا) لكان استعمالها / بعد غير (إن) من حروف النفي أولى ، لأنها أتت على (ب/٢٠)
التي من (إن) فكان يقال : لم يَعمَ لزيد (٨) بقصد لعنوه ، بمعنى : لم يقسم
بلا ريد ، ولم يقصد إلا عرو ، وفي عدم استعمال (٩) ذلك دليل على أن اللام
لم يقصد بها إيجاب وإنما قصد بها التوكيد كما قصد مع التشديد .

وزعم أبو طي الفارسي أن اللام التي بعد المفعلة غير التي بعد المشددة ، واستدل
بأن ما بعد هذه ينصب (١٠) بما قبلها من الأفعال نحو : ذوان كُتِبَ من رَأْسِهِمْ لَعْنًا طِيلِي (١١)

- | | |
|------|--|
| (١) | تكرار من ج . |
| (٢) | زيادة من ج ومثلها في الكتاب . |
| (٣) | الكتاب : ٢ / ١٤٠ . |
| (٤) | في الأصل : لا احتشال ، والتصويب من طبع م . |
| (٥) | بعدها في المعاني : يحملها على المضي . |
| (٦) | الآية (٤) من سورة الطارق . |
| (٧) | المعاني للأخفش ، ص ١١٢ . |
| (٨) | في م . "ولن" . |
| (٩) | زيادة من ج . |
| (١٠) | في ج : "قد ينصب" . |
| (١١) | الآية (١٥٦) من سورة الانعام . |

* وَإِنْ وَحَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ^(١) وكقول امرأة البرص رضي الله عنها ^(٢):

قُتِلَتْ بِمِثْلِكَ ^(٣) إِنْ قُتِلَتْ لِنَسْلِيٍّ

وما بعد تلك لا يستحب بما قبلها لو قلت : إِنْ قُتِلَتْ لِنَسْلِيٍّ لم يجرء فمُسلم بهذا أن التي بعد المفعلة غير التي بعد التشديد ، هذا حاصل قول أبي طيبي في الهمدانيات ^(٤) ، وهو يخاف لقول أبي الحسن الأخضر في كتاب أساطيل الكبير ، فإنه نص فيه على أن اللام الواقعة بعد المفعلة هي الواقعة بعد التشديد ، وهو الصحيح عندي .

والجواب عن شبهة أبي طيبي أن يقال : إِنَّا جَازٌ ^(٥) أن يكون مصحوباً بما بعد المفعلة معولاً لما قبلها من الأفعال ، لأن الفعل بعد المفعلة في موقع المفسر ^(٦) الذي كان يلي التشديد ، فكان لما بعده ما كان لما بعد تأنيدها ، لأن من قال : " إِنْ قُتِلَتْ لِنَسْلِيٍّ ^(٧) " بمنزلة من قال : إِنْ قُتِلَتْ لِمِثْلِكَ ^(٨) وإن شئت أن تقول : لَمَّا بَطَلَ صِلَ (إِنْ) بالتخفيف ، وقصد بقاؤها تأكيداً على وجه لا ليس فيه ، استحققت ما يترها من النامية ، فكان الأولى بذلك ^(٩) اللام التي كانت تصحبها حال التشديد ، فمُلك

(١) الآية (١٠٢) من سورة الأعراف .

(٢) وهي عائشة بنت زيد ، وسألت البيت تاماً في الباب بعد قليل ، برواية " شككتك أمك "

الهمدانيات : ص ١٧٨ ، والمختص : ٢٥٥ / ٢ ، والانتصاف : ص ٦٤١ ، والمقرب : ١١٢ / ١ ، وشرح المحصل : ٧١ / ٨ و ٧٢ و ٧٥ ، والمعتمدي : ص ٢١ ، والمقاصد النحوية : ٢٧٨ / ٢ ، والخزانة : ٢٤٨ / ٤ .

(٣) في ج : " هبلك أمك " .

(٤) الهمدانيات : ص ١٧٨ .

(٥) في الأصل : م : " ألا جاز " ، والتصويب من ط ، ج .

(٦) في الأصل : م : " الجز " ، والنسخت من ج ، ط .

(٧) سبق في شاهدته قريباً .

(٨) في ج : " قتلها " .

(٩) في ج : " بذكر اللام " ، بدل (بذلك . . .) .

بها مع التضعيف ما كان لها مع استعديده من التأخر في اللفظ والتقدم في التثنية
فمن منع إعران ما قبلها منها بعدها كما لم يمنع مع التشديد^(١) لأن التثنية بها
التقدم ، وسبق تقدم^(٢) عليها التأخير.

وإذا أولت العرب إن المفعلة مفعلاً ، لم يكن في الغالب إلا مفعلاً ما هيئ من
الأفعال ابتداءً على الابتداء والخبر نحو قوله تعالى : * وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى
الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ *^(٣) و * إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ *^(٤) * وَإِنْ وَحَدْنَا لَكُمْ عُقُوبَةً *^(٥)
وذلك أنها كانت قبل التضعيف مفعلة بالابتداء والخبر ، ولمّا خُفِضَتْ وَصُفِّ شَبَّهَهَا
بالعمل جارداً خوفاً على الفعل ، وكان العمل من الأفعال المشاركة لها في الدخول
على الابتداء والخبر كي لا تعارق محلها بالكلية ، ولا يكون ذلك العمل غالباً إلا بلفظ
الماضي ، فإن كان مضارعاً خُفِضَ ولم يصب عليه^(٦) كقوله تعالى : * وَإِنْ يَكُنْ
الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ *^(٧) وكقوله : * أَيْ هِيَ كَذِبٌ *^(٨) وَإِنْ أَخَالِكَ بِأَمْرٍ مَوْعُودٍ
لَمُتُورًا *^(٩) وكذا إن ولجها فعل من غير الأفعال المختصة بالابتداء والخبر كقراءة
ابن سمون رضي الله عنه : * قَالَ إِنْ لَيْسَتْكُمْ نَظِيلًا *^(١٠) ذكرها الأخفش في المعاني^(١١) .

-
- | | |
|------|--|
| (١) | في ج : " التشديد " . |
| (٢) | في ج : " تقدم " . |
| (٣) | الآية (١٤٣) من سورة البقرة . |
| (٤) | الآية (٥٦) من سورة المصافات . |
| (٥) | الآية (١٠٢) من سورة الأعراف . |
| (٦) | زيادة من ج . |
| (٧) | الآية (٥٦) من سورة القلم . |
| (٨) | من الآية (١٠٢) من سورة الإسراء . البحر المحيط : ٨٦/٦ . |
| (٩) | من الآية (١١٤) من سورة المؤمنون . |
| (١٠) | معاني القرآن له : ص ١١٩ . |

وَقَوْلُ امْرَأَةٍ : * وَالَّذِي يُحِبُّ بِهِ إِنْ جَاءَ لِحَاطَتِهَا ^(١) ، يَحْيَىٰ أَخِي عَلَى اللَّهِ طَعْمُهُ وَسَلَّمَ ، وَقَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : * إِنْ تَوَيْتَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ تَشِيتَ لِنَفْسِكَ ^(٢) ، وَقَوْلُ امْرَأَةٍ الْزَيْجَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ^(٣) :

تَكَلَّمَ أَتُكَّ ، إِنْ تَكَلَّمْتَ لِنَفْسِكَ ، . حَتَّىٰ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَسِّدِ
وَبُرَى : هَيْلَتَكَ أَتُكَّ .

وَأَجَازُ الْأَخْفَافِ يُقَالُ : إِنْ قَعَدَ لَأَنَا ، وَإِنْ كَانَ صَالِحًا لَرَبِّهِ ، وَإِنْ ضَرَبَ رَسَدًا ^(٤)
لَمَعْرُوءٍ ، وَإِنْ ظَنَنْتَ صَرًا لَصَالِحًا ، صَرَحَ بِدَلَالَتِكَ كَمَا فِي كِتَابِ السَّائِلِ . وَقَوْلُهُ أَقْسُولُ ،
لَصَلَّةِ الشَّوَاهِدِ عَلَى ذَلِكَ نَظْمًا وَنَثْرًا .

7 مِنْ أَجْلِ صِدْقِ * وَإِنْ يَكُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا * ^(٥) وَ * شَلَّتْ بِسَيْفِكَ إِنْ قَتَلْتَ لِنَسْلِكَ ^(٦)
قَتَلْتَ ، لَمْ يَكُنْ فِي الْعَالَمِ إِلَّا مِثْلًا مَأْمُومًا مِنَ الْأَفْعَالِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْبُتْدِ وَالْخَيْرِ ^(٧) .
وَبَوَاقٍ لَكِنَّ بَيْنَ كَلَامَيْنِ 7 مُتَنَاصِبَيْنِ ^(٨) بَوَاقٍ مَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَمَا كَفَرَ مُلْكُ بْنُ
وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا * ^(٩) ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَتَوَارَكَهُمْ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ وَلَتَتَارَعُنَّ فِيسِي
الْأَمْرِ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ * ^(١٠) .

-
- | | |
|--------|--|
| (١) | لَمْ أَفْع طَعْمُهُ . |
| (٢) | الْأَصُولُ لِابْنِ الصَّرَاحِ ١ : ٦ / ٢٦٠ . |
| (٣) | سَبَقَ الْأَشْهَادُ بِهِ قَرِيبًا . |
| (٤) | فِي الْأَصْلِ : زَيْدٌ ، وَالصُّوْبُ مِنَ النَّصَبِ الْأُخْرَى . |
| (٥) | الْآيَةُ (٥١) مِنْ سُورَةِ الْقَلَمِ . |
| (٦) | سَبَقَ الْأَشْهَادُ بِهِ قَرِيبًا . |
| (٧) | تَكَلُّفٌ مِنْ عَوْجِدِهَا . |
| (٨) | بِكَلْمَةٍ مِنْ طَاءٍ ع . |
| (٩) | الْآيَةُ (١٠٢) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ . |
| (١٠) | الْآيَةُ (٤٣) مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ . |

ولضعفها بهيأة لفظها لفظ الفعل ، لم يُسمع من العرب إعمالها مع التضعيف ،
وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على ما عُدَّ من إنَّ وإنَّ ، وكان عوراً بهما فـسي
ذلك ضعيفاً (١) .

وتتمثل ما الرائدة وَلَمَّتْ ، ويجوز حينئذٍ إعمالها وإعمالها بإجماع ، وشاهد الوجهين
قول السائفة (٢) .

قَالَتْ أَلَا لَيْتُنَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا . : إِلَى حَامَتِنَا وَبُصْعُهُ تَقَبَّرُ

قال ابن برهان شيرا إلى هذا البيت : استجيب بروءه من العرب بالإلحاق والإعمال .
قلت : من رفع ، وحمل ما كَلَمَةُ لَيْتُ (٣) كما كَفَّتْ (إِنْ) (ما) (الحجارية) ومن نصب
جعلها زائدة غير حتمت بها كما لم تُحتم بها بين حرف الجر والجرور به في نحو :
وَصَا قَطِرٍ (٤) و : لَيْتَا رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ (٥) .

وأجاز سيهويه كون / (لَيْتَ) في بيت النابغة طاعة على رواية الراسم (١/٧١)
وبذلك بأن تجعل (ما) موصولة أو مكرة موصولة (٦) ، والتقدير . لَيْتُنَا هُوَ هَذَا الْحَمَامُ
لَنَا . ما : اسم لَيْتَ ، وهو مبتدأ محذوف ، وخبره هَذَا ، والحطبة صلة (ما) وأوصفتها ،
و (لَيْتَ) بهذا الوجه (٧) طاعة في الروايتين ، وهي حقيقة بذلك ، لأنَّ أَعْمَالَ مَا لَيْتُنَا
لم يُزل اختصاصها بالأسماء ، بخلاف أخواتها ، فإنَّ اتصال ما بها أزال اختصاصها
بالأسماء ، فاستحققت لَيْتُنَا مقام العمل دون إِنَّا وَكَأَنَّا وَكُنَّا وَلَمْنَا ، وهذا هو
مذهب سيهويه .

-
- | | |
|-----|--------------------------------------|
| (١) | الجمع : ٢ / ١٨٨ . |
| (٢) | ديوانه : ص ٢٤ ، وفيه التخريج . |
| (٣) | في ع : " لَيْتَ " . |
| (٤) | الآية (٤٠) من سورة المؤمنون . |
| (٥) | الآية ١٥٩ من سورة آل عمران . |
| (٦) | الكتاب : ٢ / ١٣٨ . |
| (٧) | في حاشية الأصل : ط م : " التوجيه " . |

وأخرى ابن السراج غير ثلثتها سجراها قياساً ، وذكر ابن برهان أن لها الحسن
الأخفش روى عن العرب : **إِنَّا رِيْدًا قَاتِمٌ لَهَا** ، مأهل مع زيادة ناء ، وعرى مثل ذلك
إلى انكسائي عن العرب .

وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان رحمه الله ، يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج
من إخراج عوازل هذا الباب على شئ واحد قياساً ، وإن لم يثبت سماع في إحصاء
جميعها ، ويقولون أقول في هذه المسألة . ومن أجل ذلك قلت : والقياس ما عجز .

(ج) - متصل

لتأول (أن) ومعلومها بمصدر قد تقع اسماً لمواضع
هذا الباب مفصلاً بالخبر ، وقد تنصل ^(٣) بـ **يَلَيْتَ سَادَةٌ** - سدت
معلومها ، ويمنع ذلك في **لَمَلٌ** ، خلافاً للأخفش .
وتخفف أن فتوى معها اسم لا يميز إلا اضطراراً والخبر جملة
اسمية مجردة (أو مصدرية بدلاً) أو بأداة شرط أو (**وَبِ**)
أو بفعل يقتضون غالباً - إن تصرف ولم يكن دعاءً - **يَقْدُ** أو **يَسُو**
أو بحرف تنصيص أو نفي .

وتخفف كأن فتعل في اسم كاسم أن القدر ، والخبر جملة
اسمية أو فعلية مبدئية **يَلَمُّ** أو **قَدْ** أو **يَعْرِدُ** . وقد يمر اسمها
في الخبر ، ويقال : **أَمَا أَنْ جَرَالَهُ اللَّهُ خَيْرٌ لَّهِ** ، ومنها قيل
إِنْ جَرَالَهُ اللَّهُ ، والأصل : **أَنَّهُ** .

-
- | | |
|-----|-------------------------------|
| (١) | الأصول ١ / ٢٣٢ . |
| (٢) | شرح ابن الناطم ، ص ١٧٩ . |
| (٣) | في ج : تنصل . |
| (٤) | الكتاب ٤ / ١٦٧ ، ١٦٨ . |
| (٥) | لعن الجلالة ، حافظ من ج ١ م . |

وقد يقال في لعل : هل وَلَعَنَ وَفَنَ وَلَانَّ وَأَنَّ وَرَمَنَ
وَرَمَنَ وَحَسَنَ وَلَعَلَّتْ .

وقد يقع خبرها (أَنَّ يَفْعَلُ)^(١) بعد اسم صيغ
حلا على عسى . والجرُّ به (لَعَلَّ) ثابتة الأول أو بعد وفته
مفتوحة الآخر أو كمسورة لغةً فخطبةً .

(هـ) قد أُتسِرَ في باب الابتداء إلى أن من المبتدآت الواجب تقديم
أخبارها (أَنَّ) وصلتها نحو : فَنَدِرِي أَنَّكَ فَاضِلٌ ، وقد تدخل عليها إنَّ أو إحدى
أخواتها فيلزم الفصل بالخبر نحو : إنَّ فَنَدِرِي أَنَّكَ فَاضِلٌ ، وكان في عسى أني سائل .
وقد تدخل (لَئِنْ) بلا فصل كقول الشاعر^(٢) :

مَالَيْتُ أَنَّ الطَّامِعِينَ تَفَقَّسُوا^(٣) . فَيَقَعَمَ مَا بِي مِنْ جَوَى^(٤) وَقَسَامِ

سَدَّتْ (أَنَّ) وصلتها سَدَّ جَرَّاي الإِسْنَادَ بعد (لَئِنْ) كما سَدَّتْ سَدَّهَا
في باب ظَنَنْ / وأخواتها^(٥) كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَحْلُمُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ
إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾^(٦) وكما سَدَّتْ سَدَّهَا في نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا ﴾^(٧) ، فغلب
مدح سبويه في الواقعة بعد ثبوتها مرموقة ، بالابتداء حادثة (بعلتها سَدَّ
الحرمان^(٨) .

واختصت أَنَّ بهذا بعد (لو) كما اختصت (لَوْ) بالانصب بعد (لَئِنْ) .

(١) في ط : " تفعل " .

(٢) ورد بدون نسبة في شفاء العليل ص ٢٦٧ .

(٣) مي م : " تفتقوا " .

(٤) مي م : " ظنى " .

(٥) زيادة من ع .

(٦) الآية (٤٦) من سورة البقرة .

(٧) الآية (١٠٣) من سورة البقرة . والآية ساقطة من م .

(٨) الكتاب ٣١ / ١٢١ .

(٩) ما بين الحاصرين ساقط من م .

ورأي سيويه هذا أسهل من إضمار (ثبت) بعد (لو) رافعا لأن ، وما ذهب إليه هو الصحيح ، فإن إضمار فعل دون محتر ولا هو لا نظيره ، بخلاف جمل (أن يعللها سارة بعد (١)) جرائي الإسناد في جأته نظير مدحا يعللها تستند جزائي الإسناد (٢) بعد ليت وطن ، فلم يكن بد ط .

فإن قيل : لم لا يكون المحتر لـ (ثبت) (٣) الضمر ما تقتضيه أن من معنى الثبوت ؟ فالجواب أن يقال : لا نسلم اقتضا أن للثبوت (٤) ولو سلمنا اقتضاها للثبوت (٥) لسم يساو اقتضا لعقد الثبوت للمعناه ، ولو وقع لعقد الثبوت بعد لو لم يكن من محتر عمل برفعه ، فإن لا يستعني منه بأن أحق وأولى .

ونظير جمل أن بعد لو مبتدأ يستعني عن خبر ما حكاه سيويه من قول بعض العرب : " لحق أنه داهب (٦) بالإضافة إلى (أن) قال سيويه : كأنه قال : ليقين ذلك أمرك ، فأمرك . خبر هذا الكلام ، لأنه إذا أضاف لم يكن بد لقبولك : لحق ذلك من خبر . هذا نص سيويه (٨) .

وأجاز الأخفش أن تعامل (لعل) معاملة (لب) في الدخول على (أن) بلاصل فيقال : لعل (أن) (٩) اللام بوحسنا . ورواه في هذه المسألة صنف ، لأن يقتضي الدليل أن لا يكتفى بأن وصلتها إلا حيث يكتفى بمصدر صريح ، والمصدر الصريح

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من م .

(٢) زيادة من ع .

(٣) في ع : " للبت " ، وتحرير .

(٤) في الأصل وم : " لثبوت " ، وفي ط : " لثبوت " ، والنصوب من ع .

(٥) في الأصل وم : لثبوت ، والنصوب من ط و ع .

(٦) في ع : يهصره ، بدل : (برفعه) .

(٧) الكتاب : ٣ / ١٥٧ .

(٨) المصدر السابق .

(٩) نسخة من النسخ الأخرى .

لا يكتفى به بعد أثبت فحق أن لا يكتفى بها بعدها ، لكن سُمع ذلك (١) وقبل
مع مخالفة الأصل فلا بد أن طبعه دون مساع .

وتضعف (أن) ملا طعى كما طعى (إن) المفعلة ، إلا أن اسمها لا يلفظ باسمه
إلا في الضرورة ، كقول الشاعر (٢)

لقد ظَمَّ الصَّيْفُ وَالطَّرِيقُونَ . إذا اغْتَرَأْتُ وَعَبَّتْ شَمَالَا

بأنك ربيع وميت مرهبع . وأنتك هناك تكون الشمالَا

/ ولا يكون غير المفعول به إلا ضميراً ، ولا يهزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم ، (٢١١ / ب)

بل إذا أُنكح عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى ، ولذلك قال سيدي حسين
مقل يقول تعالى : * أن بالبراهيم قد صدقت الزَّيْمَا (٣) كَأَنَّهُ قَالَ عَزَّوَجَلَّ : أنتك
قد صدقت الزَّيْمَا . ذكر هذا في (باب ما تكون (أن) بمنزلة (أي) (٤)) .

وفان في الباب اندي بعده . وتقول : كنت إليه أن لا تقل ذلك ، وأن لا تقول
ذلك ، وأن لا تقول ذلك . فأما الحزم فعلى الأمر - غير بالأمر من النهي (٥) - وأما
النصب فعلى قوله (٦) لِحَسْبَا ، وأما الزم معلى قوله (٧) لأنك لا تقول
ذلك ، أو : بأنك لا تقول ذلك ، تخبره بأن ذلك (٨) قد وقع من أمره . هذا ص (٩)

(١) زيادة من ج .

(٢) هي حبيب أخت عمرو بن الكلب البهلوية ، شرح أشعار البهلبيين :

ص ٨٥ ، وفيه التخريج .

(٣) الآية (١٠٥) من سورة الصافات .

(٤) الكتاب : ٣ / ١٦٣ .

(٥) جملة مختصة من كلام المصنف .

(٦) تكلية من ج والكتاب .

(٧) تكلية من الكتاب .

(٨) اندي في الكتاب (د) بدل (ذلك) في جميع النسخ .

(٩) الكتاب : ٣ / ١٦٦ .

ولا يكون الخبر بعد الاسم النحوي إلا جملة مصدرية مبتدأ نحو: ﴿وَأَخْرَجُوا مِنْهُمْ
أَبْنَاءَ النَّحْلِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١) أو خبر كقول الأعشى (٢):

فِي مِثْقَلِ كَسْبِ الْبَيْتِ قَدْ طَبُوا . . . أَنَّ هَالِكَهُ كُلِّ مَنْ يَحَى وَيَسْتَعِيلُ
أَوْ يَحْرِفُ نَحْيَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُبَلِّغُكُمْ أَنْتُمْ تَسْلُمُونَ﴾ (٣) أو بزيادة
شرح، نحو (٤):

فَعَلَيْتَ أَنْ مَنْ تَشْفُوهُ فَإِنَّهُ . . . جَرْدٌ لِحَاثِمٍ وَقَرَحٌ عَظَائِبِ
أَوْ بَرٍّ ، نَحْوُ قَوْلِ الْآخَرِ (٥):

تَبَقُّتُ أَنْ رَبِّ امْرِئٍ رَجُلٍ خَافَنَا

أَمِينٌ ، وَغَرَّانِ نَحَالِ أَيْمَانِ

أو بفعل مباشر إن كان دُعا ، نحو: ﴿وَالْخَاسِيَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ (٦) أو عسير

(١) الآية (١٠) من سورة يونس .

(٢) ديوانه : ص ٥٩ ، والكتاب : ٢/١٣٧ ، ٣/١٦٤ ، ٤/٥٤٠ ، والنصف :

٣/١٣٩ ، والخصائص : ٢/٤٤١ ، وألماني ابن الشعر : ٢/٢ ، وشرح

المعقل : ٨/٧١ ، ٧٤ ، ٨١ ، والانصاف : ص ١٩٩ ، والخزانة : ٣/٥٤٧ ،

ورواية عجره في الديوان . // أَنْ لَيْسَ يَدْعُ مِنْ دِي الْحِيلَةِ الْحَيْسَلُ .

وسميعة قريبا .

(٣) الآية (١٤) من سورة هود .

(٤) ورد بدون نسبة في المساهد : ١/٣٣١ ، وشماط العليل : ص ٣٦٨ .

(٥) في ط : " خَرَجَ لِحَاثِمِهِ " ، وفي ج : خَرَجَ لِحَاثِمِهِ .

(٦) وَجَرْدُ السَّحَابِ ، اللَّحْمُ الَّذِي تَأْكُلُهُ . وَالْخَاسِيَةُ : الصَّبْحُ ، لِأَنَّهَا تَصْبَحُ

إِذَا مَشَتْ ، أَوْ تَعْرِجُ .

(٧) ورد بدون نسبة في المساهد : ١/٣٣١ ، وشماط العليل : ص ٣٦٩ .

والجميع : ١/١٤٣ ، ٢/٢٦٦ .

(٨) الآية (٩) النور .

متصرف ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ (١) .

فإن كان الفعل مضموماً ، ولم يكن دُعَاءً ، وفي مباشرة (أَنْ) في الغالب يقصد ،

كقوله تعالى : ﴿ وَتَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَ ﴾ (٢) ، وكقول الشاعر : (٣)

أَلَمْ تَعْلَمِ أَنْ قَدْ تَجَسَّسْتُ فِي السَّهْوِ . . مِنْ أَجْلِكَ أَرَأَيْتَ لَمْ يَكُنْ يَتَحَسَّسُ

أَوْ يَلُو كقوله تعالى : ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْتَمُونَ الْعَتَمَاتِ مَالَبَتُوا فِي الْعَذَابِ

الْمُهِينِ ﴾ (٤) أو بحرف تنقيص نحو : ﴿ عِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ بِكُمْ مَرَضٌ ﴾ (٥) أو بحسب

نحو : ﴿ أَفَلَا يَذَّوْنُ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ (٦) ﴿ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَخْلُقَ

عِظَامَهُ ﴾ (٧) ، وقال سيوطه شهراً إلى قول الأحمس : (٨)

..... أَنْ هَاكَ كُلٌّ مِنْ يَحْمَى وَيَسْتَعِلُّ

ومثل ذلك . " أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنْ بِسْمِ اللّٰهِ " كأنه قال : " رَأَوْنِي مَا أَقُولُ أَنَّهُ " بِسْمِ اللّٰهِ " (٩)

وقال سيوطه : واطمأنه ضعيفاً في الكلام أن تقول : قد عَلِمْتُ أَنْ تَعْمَلَ ، وقد عَلِمْتُ

أَنْ تَعْمَلَ ، حتى تأتي بالشين أو قد أو ينبغي ، لأنهم جعلوا ذلك حرفاً ما حدثوا

مِنْ أَنَّهُ " فَكْرَهُوا تَرْكَ الْوَعْدِ " (١١) (١٢) . ومن شواهد (عَلِمْتُ أَنْ تَعْمَلَ) قول امرئ القيس : (١٣)

(١) الآية (١٨٥) من سورة الأعراف .

(٢) الآية (١١٣) من سورة المائدة .

(٣) لم أشرطه في كتاب .

(٤) الآية (١٤) من سورة سبأ .

(٥) الآية (٢٠) من سورة العنكبوت .

(٦) الآية (٨٩) من سورة طه .

(٧) الآية (٣) من سورة القيامة .

(٨) سبق الاستشهاد به قريفاً .

(٩) تكملة من الكتاب .

(١٠) الكتاب ٣ : ١٦٥ .

(١١) الكتاب ٣ : ١٦٧ .

(١٢) في الأصل : ط م : " قال شيخنا * ، والمثبت من ج .

(١٣) ديوانه : ص ١٦٨ .

وحدث بأن رآته يملأ خمولهم .: كتنظير بين الأعراف غير متشابه
 وقال سيويه : وأما قولهم : "أما أن جراك الله غيراً" فإني أجازوه لأن
 دعاة ، ولا يصلون هاهنا إلى قد والسين ، وركذلك (١) لو قلت : أما أن يتغير
 الله لك ، حاز لآلة دعاة . . . قال : وسماهم يقولون : "أما إن جراك الله غيراً"
 شبهوه بآلة (٢) . قلت (٣) : و (أما) قبل (أن) المفعلة المفتوحة بمعنى (حقاً)
 كما هي قبل الشدة في المفتوحة (٤) ، وهي بمعنى (ألا) قبل : إن المفعلة
 المكسورة . هذا هو ذهب سيويه رحمه الله (٥) ويجوز عدي أن تكون (أما) في
 الوجيه بمعنى (ألا) وتكون (إن) المكسورة رائدة ، كما رادها الشافعي
 في قوله (٦) :

ألا إن سرى ليلى ميت كئيباً .: أحاديث أن تنأى أنوى بعضها

وفي المفتوحة على هذا وجهان :

أحدهما : أن تكون المفعلة ، وتكون هي وصلتها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر
 محذوف كما تقدم (٧) في أن الواقعة بعد (لو) على ذهب سيويه
 ويكون التقدير : أما من دعائي أن حراك الله غيراً ، ثم حذف الخبر
 للمعلم به .

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | تكلمة من الكتاب . |
| (٢) | الكتاب : ٣ / ١٦٧ ، ١٦٨ . |
| (٣) | تكلمة من ج . |
| (٤) | تكلمة من ج . |
| (٥) | قال في الكتاب : ٣ / ١٦٨ : "أما تقع بمعنى حقاً ، فتفتح (أن) بعدها ،
وتكون بمنزلة (ألا) فتكسر (إن) بعدها" . |
| (٦) | سبق الاستشهاد به في باب كان وأخواتها . |
| (٧) | في ج : "تقدير" . |
| (٨) | أن : ساكنة من ج . |

والوجه الثاني : من وجبي استج مع كون (أيا) بمعنى ألا : أن تكون أن زائدة

كما ردت بعد (لما) وقبل (لو) بعد كاف الجر في قوله :^(١)

... .. كأن ظنيت ضلوا ...

على رواية الجر ، ويجوز أن تكون إن^(٢) في قول الشاعر :^(٣)

ألا إن سوي لملي قيت

سبعة من * (إن) ويكون الأصل : ألا إن سوي لملي ثم فعل

به ما فعل به أما إن حراك الله خيرا^(٤) في قول سيبويه .

وقد تباشر (أن) السبعة فعلا متصرا غير مقصود به الدعاء ، وطيه انتهت

بقولي . ظاهرا ، وإن كان ذلك بعد فعل علي أو معناه^(٥) فهو أسهل من أن يكون

بغير^(٦) ذلك ، فالأول كقول الشاعر :^(٧)

ظنوا أن يؤثفون قصادوا . . . قول أن يضلوا بأعظم سؤال

وأشد العناء^(٨) !

إني رعمم يأنو — . . . سفة إن أفت من السراج

وسحب من حرى المنو . . . ن من العذو إلى السراج

أن تهيطنين بلا دقو . . . م يرتفون من القلاح

(١) جزء بعد ، سيأتي الاستشهاد به قريبا .

(٢) تكلة من ج ، ط .

(٣) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٤) الكتاب : ٣ / ١٦٧ .

(٥) في الأصل : * سامعنا * ، والتصويب من النسخ الأخرى .

(٦) في ج : * بعد غير ذلك * .

(٧) ورد بدون نسبة في شرح ابن النظم : ١٨٢ ، والجمع : ١ / ١٤٢ .

والمقاصد المنحوية : ٢٩٤ / ٢ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٣٣ .

(٨) للقاسم بن حمص ، شرح الفصل : ٩ / ٧ ، وأساقص المنحوية . ٢٩٧ / ٢ .

والخزاة : ٣ / ٥٥٩ ، واللسان (طبع) .

والتاسي كقراءة بعمر / الفراء * لِمَنْ ارَادَ أَنْ يُشْمَ الرِّحَابُ ^(١) ، ومثله قول الشاعر ^(٢) (١/٣)

يَا صَاحِبِي مَذَتْ نَفْسِي نَفْسُكَ . . . وَحَيْثَا كُنْتُ لَقَيْتَا رَشَدَا

أَنْ تَحِيلَا حَاجَةً لِي خَفَّ تَحِيلُهَا . . . تَسْتَوْحِيَا بِنَةَ صَدْرِي بِهَا وَيَدَا

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسَاءَةٍ وَتَحْكُمَا . . . مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تَشْعِرَا أَحَدَا

و (أَنْ) هي هذين التوسعين وأشيائهما هي الناصبة للممارع عند البصريين ،

وترك إصالتها حلا على ما اختبأ ، وهي عند الكوفيين المفعلة ، (وشد وقوعها موقع

الناصبة كما شدد وقوع الناصبة موقع المفعلة ^(٣)) في قول جرير ^(٤)

بِرَضَى ^(٥) هُوَ الدُّرُّ أَنْ يَأْمُرَ لَدَّ عِيَا . . . أَنْ لَا يَدَانِيَا ^(٦) مِنْ ظِلِّهِ بِشَرِّ

وقول الكوفيين عندي أولى بالصواب ، فإنه لا يلزم منه إهمال ماوجب له الإعمال ،

ومما يؤيده قول الشاعر ^(٧) .

رَأَيْتُكَ أَحْبَبْتَ الدُّنَى بَعْدَ نَوْتِر . . . مَعَانِي الدُّنَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ خَائِلٌ

فصل أن بحلة اسمية وليس فيها فعل للمع ولا معناه ، وكل موضع هو هكذا فهو

بر (أَنْ) الناصبة الفعل ، و (أَنْ) الناصبة الفعل لا توصل بحلة اسمية ، صح وقوع

(١) الآية (٢٣٣) من سورة البقرة ، والقراءة منصوبة لجاهد كما في البحر

المصيط : ٢ / ٢١٣ .

(٢) وردت بدون شبه في محال من شعلب : ص ٣٩ ، والمصنف : ١ / ٢٧٨ .

والأصناف : ص ٥٦٣ ، وشرح المفصل : ٧ / ١٥ ، ٨ / ١٤٣ ، والمعمسي :

ص ٢٨ ، والمقاصد النحوية : ٤ / ٣٨٠ ، والخزانة : ٣ / ٥٥٩ .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .

(٤) ديوانه . ص ٢٦١ ، والجميع : ٢ / ٢٢ ، برواية " من خلقه أحد " وشرح

الأنشوبي : ٣ / ٣٨٢ .

(٥) ع : " برضى " .

(٦) ع : م : " لا يدانيها " .

(٧) استشهد به المصنف بدون شبه في شرح الكافية الشامية : ص ٥٠٠ .

ورود كذلك في استدجيل : ح ١٠٤ ، وشعاع العسل : ص ١٠٤٨ .

المصغرة بفتح الناصبة وهو الراء (١) ، وقريب من قوله : "أَنْ هُوَ حَامِلٌ" قول
الآخر (٢)

لَا تَهْلِكُ الدُّنْيَا مِنَ الدِّينِ وَاقْتُلْ

لِأَجْرٍ لَا يَدَّ عَنْ سَمْعِهَا

أبدل هرة أَنْ عَمَّا ، وحسن وقوع المصغرة ها ، لأن (لا يَدَّ) تحري مجزئ
(تَقْن) (٣)

وتعطف (كَأَنَّ) فلا تسمى بل تعمل (٤) هل أَنَّ المصغرة ، إلا أَنْ غيرها إذا فُتِّر
اسمها لا يلزم كونه جملة ، بل قد يكون مفردا ، بخلاف غير (أَنَّ) إذا قُدِّرَ اسمها
وإن كان جملة جار كوسها معبئة جديدة يَلْمُ كقولها تعالى : "كَأَنَّ لَمْ تَنْفَعِ بِالْأَشْيَاءِ"
وبقَدَّ كقول الشاعر (٥)

لَا تَهْلِكُ اصْطِلَاحًا لَطَى الْخَسْرَ . بَ تَخْدُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلْسَا

واهدائية ، كقول الشاعر (٦)

وَوَجْهٌ يَشْرِقُ الْخَسْرَ . كَأَنَّ تَدْمَاءُ حَقَّانِ

(١) زيادة من ع .

(٢) هو الحسين بن مطير الأسدي ، كما في الحاشية البصرية : ١٤/٢ ، وروايته
" . . . لا يدَّ أَنْ . . . " وطيفه ، ليس فيه شاهد .

(٣) في ع : " اتقن " .

(٤) في ع : " تعمل إفعال " .

(٥) الآية (٢٤) من سورة يونس .

(٦) ورد بدون نسبة في شرح شذور الذهب ، ص ٢٨٦ ، والقاصد المنحويصة .
٣٠٦/٢ ، وشرح النصريح : ١١/٢٣٥ ، وشرح الأشموني : ١١/٢٩٤ .

(٧) ورد بدون نسبة في الكتاب : ١٣٥/٢ ، وأما في ابن النجاشي : ١/٢٣٧ ،
٢/٢٤٢ ، والنصف : ٢/١٢٨ ، والإحاف : ص ١٩٧ ، وشرح المحققين :

٧٢/٨ ، وشرح شذور الذهب : ص ٢٨٥ ، والخزاعة : ١/٣٥٨ ، وروايته
في الإحاف : " . . . كَأَنَّ أَدْبَعَهُ " .

مشترطية كقول الآخر (١) :

وَقَدْ كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ تَشَبُّهُ بِخُ . . . تَبَّ وَمَنْ يَتَغَيَّرَ بَعْضُ فَيْضٍ فَسَرَّ

ومثال إفراد الخبر مع تقدير الاسم قول الشاعر (٢) :

وَيَوْمًا نَوَافِلًا يَوْجِبُ مَفْصَمٍ . . . كَانَ ظَنِّةً تَغْطُو إِلَى وَادِي السَّلَمِ

أي : كأنها ظنية ، ويروى بالنصب على حذف الخبر ، والتقدير : كأن ظنية عاطفة

المذكورة ، وهذا من عكس التشبيه ، ويروى بالجر على ريادة (أَنْ) شذوذا .

وهي (لعل) مشرعات : لَعَلَّ ، عَلَّ ، لَعَنَّ ، مَنَّ ، لَانَ ، رَعَنَّ ، رَعَشَ ،

لَعَنَّ ، لَعَلَّتْ ، عالصة المتقدمة مشهورة ، والألحقة الباقية قليلة (الاستعمال (٣))

وأقلها استعمالاً لَعَلَّتْ ، ذكرها أبو طي في التذكرة .

ومن ورود (أَنْ) بمعنى (لعل) ما حكاه الخليل من قول بعض العرب : " امت

اسوق أهلك تشترى بنا شيئا " ، واستشهد الأعمش على ذلك بقول الرازي (٤) :

قُلْتُ لِنَيْمَانَ أَدْرُ مِنْ مَالِي . . . أَنَا نَعْدِي الْقَوْمَ مِنْ شِئْوَاهِ

(١) هو زيد بن عمرو بن معل ، أو تهيم بن الحجاج . الكتاب . ١٥٥ / ٢ .

وجالس تعلب : ص ٣٨٩ ، والخصائص : ٤٦ / ٣ ، ١٦٩١ ، وشرح المفصل :

٤ / ٧٦ ، والمعنى ص ٤٠٩ ، وشرح شواهد القشامة : ص ٣٣٩ ، والخزانة :

٢ / ٩٥ ، ٩٦٠ .

(٢) هو باعث بن مريم البشكري ، أو زيد بن أرقم ، أو أرقم البشكري ، الكتاب :

٢ / ١٣٤ ، ١٦٥ ، والمصنف ، ١٢٨ / ٣ ، وأما اليأس الشجري : ٢ / ٣ ،

وشرح المفصل ٨٠ / ٨٣ ، ٧٢ ، والانصاف : ص ٢٠٢ ، وشرح شذوذا : ص ٢٠٢ ،

ص ٧٨٤ ، والمقاصد : ٢ / ٣٠١ ، ٣٨٤ ، والخزانة : ٤ / ٤٨٩ ، ٣٦٤ ،

ريادة من ع .

(٣) المعاني للأعمش : ص ٢٨٥ ، والأصول لابن السراج . ١٠ / ٢٢١ .

(٤) هو أبو النجم ، الكتاب . ٣ / ١١٦ ، والمعاني للأعمش : ص ٢٨٦ ،

والانصاف : ص ٥٩١ .

رواية الكتاب والانصاف هي " كما تعدّي " ولا يوجد فيها شاهد على

المسألة هنا .

وسه قراءة هيراهن كثير وأبي عمرو : أنها إذا جاءت لأبوس (١) بالفتح .
وقال امرؤ القيس في (٢) :

عوجاً على الظلل المحجل لآتنا . . . نيكى الديار كما نيكى ابن جدائم

وقال امرؤ القيس في (٣) :

الشتم طاجين (٤) بنا لعمنا . . . نوى الغرصات أو أثر الجسام

وإذا كان الاسم في هذا الباب ومبره اسم محمى ، جازكون الخير معلا ملبوسا
بأن كملك . إن الملاح أن بعض النبوى ، ولو كان الاسم اسم غير امتنع ذلك
كما يستع في الابتداء

وقد يحتاج في (نعل) حلا على (عسى) وسه قول النبى صلى الله عليه
وسلم : لعلك أن تغلف ميتك (٥) بك أقوام ويضربك آخرون (٦) ، وروى أبو زيد أن
بني قحيل يحرقون بلعل متفوعة الآخرة وكسورته . ومن شواهد ذلك قول الشاعر (٨) :

(١) الآية (١١٠) من سورة الأنعام ، وانظر القراءة في انكشف : ١ / ٤٤٤ .

(٢) ديوانه : ص ١١٤ ، _____ ، وانظر اشعر والشمرا :

١ / ١٢٨ ، والخزانة : ٢ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

ورواية اشعر واشمر : . . . لعلنا نيكى . . . وليس فيها شاهد هنا

في ع . : " جدائم " وفي ط : " جرام " ، وكلها مروية .

(٣) ديوانه : ٢ / ٢٩٠ ، والإتصاف : ص ٢٢٥ ، واللسان (لحن) :

وشرح شواهد اشعافية : ص ٤٦٤ .

في ط : " طاجين " .

(٤) البخاري : " حتى ينضج " .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في باب رشا النبى صلى الله عليه وسلم

بعد من حولة من كتاب الجبال : ٣ / ١٠٣ .

(٦) ريادة من ع .

وقائده خالد بن جعفر ، أمالي المرتضى : ١ / ٢١٢ ، والوحشيات : ص (١٠٠) ،

والخزانة : ٤ / ٣٧٥ ، واللسان (عل) . واستشهد به الصنف بدون

نسبتي شرح العدة : ص ٢٦٩ ، وشرح الكافية : ص ٧٨٣ .

تَعْلَمُ الْقَوْمُ يَكْنِي عَلَيْهَا . : جِهَارًا مِنْ رَهِيْرٍ أَوْ أَيْسِدٍ

وروى العراء أيضا الجَرَّ (١) عَلَّ (٢) وَأَشَدُّ (٣)

عَلَّ صَوْرَةُ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَتِهَا . : يَدْرُسُ اللَّغَةَ مِنْ لَمَّا تَهَا

ورم أبو علي أَنَّ (لعلَّ) خَفَّتْ وَأَصْبَحَتْ فِي غُسْبِهَا شَأْنٌ مَحْدُومًا وَلَيْسَ فِي

اللفظ لَامُ الْجَرِّ مَعْنَوْهَا تَارَةٌ وَمَكْشُورَةٌ تَارَةٌ ، وَالْحَرَبُ ، يَلْعَلَّ عَلَى أَصْلِهَا (٤) وَلَا يَحْفَى مَا فِي هَذَا (٥) مِنَ التَّكْلِيفِ .

(ج) - فصل

يجوز رفع الممطوف على اسم (إِنَّ) (وَالْكَانَ) بعد الخبر

بالإسراع ، لأنه مطلقا خلافا للمعاني (٦) . ولا يشترط خصا

أعراب الاسم ، خلافا للعراء (٧) وَإِنْ تَوَقَّعَ مَارَأَهُ قُدَّرَ غَايِرُ

الممطوف أو حذف خبره . و(أَنَّ) في ذلك كـ (إِنَّ)

على الأصح . وكذا البواني عند القراءة (٨) .

والسمت وعطف البيان والتوكيد كالمصوب عند الحرص (٩)

والترجاء (١٠) والقراءة (١١) .

(١) في الأصل : ط : يلعل * ، والنصوب من ج .

(٢) من غير سبة في المعاني للعراء : ٣ / ٢٩ ، والخصائص : ١ / ٣١٦ ، وإلا نصاب :

ص ٢٢٠ ، والمعاني ص ١٦٧ ، والمقاعد : ٤ / ٣٩٦ ، واللسان

١ طل () ، (لعم) ، وشرح شواهد الشامية : ص ١٢٩ .

(٣) السافل البصريات لأبي علي : ١ / ٥٥٢ ، ٥٥٦ .

(٤) يمد ها في ج : الباب * .

(٥) معاني القرآن للعراء : ١ / ٣١١ ، وإلا نصاب : ١ / ١٨٦ .

(٦) المصدران السابقان .

(٧) المعاني له : ١ / ٣١١ .

(٨) الجمع : ٥ / ٢٩٢ .

(٩) معاني القرآن له : ٢ / ٢١٢ .

(١٠) معاني القرآن له : ٢ / ٣٦٤ .

وندر : ^(١) إِيَّاهُمْ أَجْتَوْنَ دَاهِيُونَ ^(٢) وَ إِيَّاكَ وَرَبَّكَ
 دَاهِيًا ^(٣) ، وأجار / الكشائي : رمع المعطوف على أول
 مفعولي (ظن) ، إن غني إعراب الثاني ^(٤) .

(ش) نصب المعطوف على اسم (إِنْ) مستعنى عن التنبيه عليه ، لأنه
 كالمعطوف على / لفظ ^(٥) ، ما فراسعولات ، ولا فرق في ذلك بين (إِنْ) وأحواتها
 ولا بين وقوع قبل الخبر / بوقوع بعده . ومثال وقوع قبل الخبر ^(٦) قوله
 تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ الآية .
 ومثال وقوع بعده الخبر قول الرازي ^(٧) :

إِنَّ التَّبِيحَ السَّوَدَّ والخَرِيحَ . : بدأ أبي السَّجَّاسِ والصُّوْدَ
 أراد . إن السَّجَّاسَ السَّوَدَّ والخَرِيحَ والصُّوْفَ بدأ أبي العَاصِ .
 والذي لا يستعنى عن التنبيه عليه ^(٨) رمع المعطوف وهو على صوتين :
 أحدهما . مشترك فيه ، وهو المعطوف على الصير المرموع بالخبر .
 والثاني : المعطوف على معنى الابتداء ، وهو عند البصريين مخصوص بإِنْ ولكن
 ومشروط بتام الجملة قبله . ومثاله مع إِنْ قول الشاعر ^(٩) :
 إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالْثُبَّةَ فِيهِمْ . : وَاسْتَكْرَامَ وَسَادَةَ أَطْبَارِ

-
- (٢٠١) انكتاب : ١٥٥ / ٢ .
 (٢) الجمع : ٢٩٣ / ٥ .
 (٣) زيادة من ج .
 (٤) تكلية من ج ط هـ .
 (٥) الآية (٣٥) من سورة الأحزاب .
 (٦) هو رؤية ، مصحفات ديوانه : ص ١٧٩ ، والكتاب : ١٤٥ / ٢ ، والمقتضب :
 ١١١ / ٢ ، والمقاصد النحوية : ٢٦١ / ٢ ، والجمع : ١٤٤ / ٢ .
 (٧) زيادة من ج .
 (٨) هو جريره الكتاب : ١٤٥ / ٢ ، وشرح المفصل : ١٧١ / ٢٦ ، والمقاصد :
 ٢٦٣ / ٢ ، ولم أشر عليه في ديوان المطبوع .

مثله قبل الآخر :^(١)

فَمَنْ يَكُنْ لَهُ نَجِيبٌ أَبَوُهُ وَأُمُّهُ . فَإِنَّ لَهَا الْأُمَّةَ النَّجِيبَةَ وَالْأَبَّ

ومثاله مع (يَكُنْ) قول الآخر :^(٢)

بِمَارَلَتْ سَيِّئًا إِلَى كُلِّ ظَافِقَةٍ . . . بِهَا يُقْتَصَّرُ فِي الْمَاضِي مَعْدُ وَإِحْلَالُ

بِمَا صَرَّتْ فِي فِي التَّضَامِي خُورَةً . . . وَلَكِنْ هَتَّى الطَّيِّبِ الْأَصْلِ وَالْحَالِ

وهذا اعطف المشار إليه ، وليس من عطف المفردات كما ظن بعضهم بل هو من

عطف الجمل ، وهذا لم يستعمل إلا بعد تمام الحصة أو تقدير عاصمها ، ولو كان من

عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى ، لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه

أجود من فصله ، ولو كان من عطف المفردات لحار رفع غيره من التوابع ، ولم يحتج

سبويه في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ رَّبِّي يُنْذِرُ بِالْحَقِّ عَلامَ الْغُيُوبِ ﴾^(٣) إلى أن

يجعل ﴿ عَلامَ الْغُيُوبِ ﴾^(٤) خبر مبدأه أو بدلا من فاعل يُنْذِرُ .

وأما (إِنْ) وأخواتها شبهة بالأفعال بظا ومعنى واختصاصا ، فلا يصل

للابتداء^(٥) بعد دخولها كما لا يصل له بعد دخول الأفعال الناصية^(٦) ، ولقوة

نسبها بالأفعال زلعا ومعنى واختصاصا^(٧) لم ينقل عنها بالفعل في نحو .

(١) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية الشافية ص : ٥١١ .

مورد كذلك في المقاصد النحوية : ٢٦٥ / ٢ ، والنهج : ١٤٤ / ٢ ، وشرح

الأشعري : ٢٨٥ / ١ ، وشرح التصريح : ٢٢٧ / ١ .

(٢) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية الشافية ص : ٥١١ ، ومورد

كذلك في المقاصد النحوية : ٣١٦ / ٢ ، والنهج : ١٤٤ / ٢ ، وشرح التصريح

: ٢٢٧ / ١ ، وشرح الأشعري : ٢٨٧ / ١ ، والأول ساقط من م .

(٣) الآية (٤٨) من سورة سبأ .

(٤) تكله من ج ، ط .

(٥) م : " للمبتدأ دون دخولها " .

(٦) في الأصل طافئة ، وفي ط : الأفعال الناصية ، والتصويب من ج ، م .

(٧) تكله من ج .

إِنْ قِيلَ رِيْدًا رَاضٍ . وَلَا يَتَقَدَّمُ السُّبْتُ فِي نَحْوِ : إِنْ جِئْتَك زَيْدًا ، وَلَا بِالْحَذَفِ
 مع دليل كثرة حرة والكسائي * وفي خَلَقَكُمْ وَمَا يَشَارِكُ زَايَةً آيَاتٍ * (١) بخلاف (ما)
 المشبهة بليس (و لا) المشبهة بِإِنَّ ، فَإِنَّهَا ضَعِيفَةٌ الشَّيْءِ وَضَعِيفَةُ الْعَمَلِ ، وَلَسَدًا
 لَا تَعْمَلُ (٢) فِي الْخَبَرِ عِنْدَ سَمِيْعِيَّةٍ ، وَيُحْطَلُ عَلَيْهَا الْفَصْلُ بِإِحْصَاءٍ ، فَلِضَعْفِهَا لَمْ تَنْصَحْ
 عَمَلُ الْإِبْتِدَاءِ لَفْظًا وَمَحَلًّا ، بَلْ هُوَ بَاقٍ تَقْدِيرًا بَعْدَ رُغُوبِهَا ، وَلِهَذَا نُبَيِّنُ اسْمَهَا
 بِإِعْتِبَارِ الْحَلِّ رَفْعًا ، وَلَمْ يُعْمَلْ ذَلِكَ بِاسْمِ إِنْ .

والحاصل أَنَّ عَمَلُ الْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ حُرُوفِ الْخَوَلِ (٣) إِنْ زَوَاغَاتِهَا (٤) مَسْخُوحٌ
 لَفْظًا وَمَحَلًّا كَانْتِسَافِهِ كَانَ وَظَنِي ، إِلَّا أَنَّ إِنْ وَلَكِنْ لَمْ يَتَّعِزَّ بِدُخُولِهَا مَعْنَى
 الْحَلَّةِ ، وَتَغْيِيرُ دُخُولِ كَانٍ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ ، مَحَازٍ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى صَحْوِي إِنْ وَلَكِنْ
 يَبْتَدَأُ بِمَصْرُوعٍ بَخْبَرِهِ وَبِحَذَفٍ غَيْرِهِ ، كَمَا يَحُوزُ ذَلِكَ بَعْدَ الْبِتْدَاءِ وَالْخَبَرِ لِيَاءُ الْمَعْنَى
 عَلَى مَا كَانَ طَبِيعَةً وَلَكُونِ الْخَبَرِ الْمَوْجُودِ صَالِحًا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَحْذُوفِ ، إِنْ لَا تَعَالَفَ
 بَيْنَهُمَا ، بخلاف غَيْرِ كَانٍ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ ، فَإِنَّهُ مَخَافٌ لِحَبَرِ الْبِتْدَاءِ الْمَجْرَدِ ، فَلَا يُعْمَى
 أَحَدُهَا مِنَ الْآخَرِ ، مِمَّا كَانَ جَرُّ (٥) الْمَعْطُوفِ مَخَالِفًا لِمِثْلِهِ نَحْوُهُ نَحْوُ : وَإِنَّ الظَّالِمِينَ
 يَصْغُبُهُمْ أُولَئِكَ ، بِعَيْنِ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ (٦) وَمِثْلُهُ : إِنْ وَفَدَ إِلَهُ حَقٌّ وَالسَّاعَةَ
 لَا رَبَّ مِثْلُهَا (٧) وَقَوْلُهُ حَرَّةٌ يَنْصَبُ (السَّاعَةَ) (٨) ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي رَمْعِ وَاللَّهُ وَلَيْسَ
 الْمُتَّقِينَ (٩) .

- (١) الآية (٤) من سورة الجاثية ، بكسر الطاء من (آيات) الكشف : ٢٦٢ / ٤ .
 (٢) في م : " لم تعمل " .
 (٣) في ج : " انصبت " ، تحريف .
 (٤) (٥) زيادة من ج .
 (٦) في الأصل : " وتغير " ، وفي ج : " ويغير " ، تحريف ، " انصبت " من ط ، م .
 (٧) في الأصل : ط ، م : " بعد صحوي " ، والنشبت من ج .
 (٨) في الأصل : ط ، م : " غير المعطوف " ، والصواب من ج .
 (٩) الآية (١٩) من سورة الجاثية .
 (١٠) الآية (٣٤) من سورة الجاثية .
 (١١) الكشف : ٢٦٩ / ٢ .
 (١٢) سبق الاستشهاد بها قريبا .

وَحَمَلَ سَيُوبَهُ مَاؤُهُمْ انْصَلَفَ قَبْلَ النِّعَامِ ، طَى التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ ^(١) فَانْتَقَدِرَ عِنْدَهُ
 بِإِذْنِ الدِّينِ آمَنُوا وَأَنذِينَ هَادُوا وَالصُّبُورَ وَالتَّنَاصُرَ ^(٢) : إِنَّ الدِّينَ آمَنُوا وَالدِّينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ
 هَادُوا مِنْ آمَنَ بِأَلَدِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَلَّ صَالِحًا عِلَافُوفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْرَمُونَ ، وَالصَّابِغُونَ
 وَالتَّنَاصِرَ كَذَلِكَ .

وَأَسْجَلُ مِنْ ذَلِكَ ^(٣) مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، تَقْدِيرُ خَيْرٍ قَبْلَ الْمَعْطَفِ ^(٤) لَدَلُّوْهُ
 عَلَيْهِ بِخَيْرٍ مَا بَعْدَهُ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا حَرَمُونَ ، وَأَنذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ
 وَالتَّنَاصِرَ مِنْ آمَنَ بِأَلَدِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَلَّ صَالِحًا عِلَافُوفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْرَمُونَ ،
 فَإِنَّ حَذْفَ مَا قَبْلَ الْمَعْطَفِ لِدَلَالَةِ مَا بَعْدَهُ مَقْطُوعٌ بِشَبُوهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَبْسُ
 دَخَلَ إِنَّ كَقَبْلِ الشَّاهِدِ ^(٥) :

نَحْنُ بِمَا عَدَدْنَا وَأَنْتَ بِمَا . . . عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ ^(٦) اخْتَلَفَ
 وَبَعْدَ دُخُولِهَا ، كَقَوْلِ الْآخَرِ ^(٧) :

خَبِيرِي هَلْ طَلَبْتُ لِرَأْيِي وَأَنْتَا . . . وَإِنْ لَمْ تَبْهَرْنَا بِالنَّبِيِّ نَبِيَّانِ

رَ مِنْتَقَدِرَ الْأَوَّلُ : نَحْنُ بِمَا عَدَدْنَا مَا رَاضٍ وَأَنْتَ بِمَا عَدَدْنَا رَاضٍ ، وَتَقْدِيرُ الثَّانِي :

بِأَيِّ نَبِيٍّ وَأَنْتَا نَبِيَّانِ ^(٨) وَأَشَدُّ سَيُوبَهُ عَوْلُ الْعَرُودِيِّ ^(٩) :

رَأْيِي خَسَفَتْ لِسْنُ / ثَانِي مَاحِي . . . وَأَبَى فَكَانَ وَكَسَتْ فَمَرَّ عَدْوَرِ ^(١٠/٧٣)

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | الكتاب ١٥٥/٢١ . |
| (٢) | الآية (٦٩) من سورة المائدة . |
| (٣) | زيادة من ج . |
| (٤) | في ج : " العاطف " . |
| (٥) | هو قيس بن الخطيم ، وسبق الاستشهاد بالبيت . |
| (٦) | في ط : " والأمر " . |
| (٧) | ورد بدون نسخة في المحني : ٥٢٧ ، وشرح أبياته : ٢٠ / ٧٢ ، والمقاصد
المصوبة : ٢٠ / ٢٧٤ ، وشرح ابن كثير : ٢٢٩ / ١ ، وشرح الأشموني . |
| | ١٩٦ / ١ . |
| (٨) | تكملة من ج . |
| (٩) | الكتاب ٧٦ / ١ ، والإيضاح : ج ١ ، ولم أذكر عليه في ديوانه المطبوع . |

ثم قال : تركه أن يكون للأول غير حين استمعي بالآخر^(١).

ومثل إنَّ ولكنَّ في رفع المخطوف على معنى الابتداء ، أنَّ إذا تقدمها عَلِمُ أو معناه ، معناه كقولہ تعالى : * وَأَدَّأَنَّ مِنَ اللَّهِ وُرسُولُهُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ *^(٢) وصرح ابيلم كقول الشافعي^(٣).

وَالَّا فاعطوا أَنَا وَأَنْتُمْ . : بَعَاةً مَا بَقِينَا فِي شِرَاقِ

تقديره صد سميويه : فاعطوا أَنَا بَعَاةً وَأَنْتُمْ كَذَلِكَ ، حَسَنٌ عَلَى التَّقديم والتأخير ، كما حمل آية المائدة^(٤) ، فَسَوَى بَيْنَ أَنْ وَأَنْ ، فَصَحَّ أَنَّ مِنْ تَرْتِيبِ بَيْنَهُمَا عَلَى إِلا طَلَاقٍ مخالفاً لسميويه .

وجعل من هذا القبل قوله تعالى . * أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ *^(٥) ورم قوم أَنَّهُ إِنَّمَا أورد به كسر الهمزة ، وهي قراءة الحسن^(٦) ، وهو بعيد من قراءة سميويه ، فإنه إذا استدلل بقراءة تخالف المشهور ، لا يستمعي ها يشعر بذلك ، كما جعل إذا أورد : * وَإِنْ لَا يَلْمِزُوكَ فَلْيَكُونِ مِنْكُمْ قَلِيلًا *^(٧).

وأجار الكسائي رفع المخطوف بعد إن قبل الخبر مطلقاً فيقول : إِنْ رِئْدَا وَعَمْرُو

- (١) الكتاب : ١ / ٧٦ .
 (٢) الآية (٣) من سورة التوبة .
 (٣) هو بشر بن أبي حازم ، د يواه : ص ١٦٥ ، وفيه النسخة ، وانظر
 الكتاب : ١ / ١٥٦ ، وشرح الفصل ٨ / ٢٩ ، ٧٠ ، والأصناف : ص ١٩٠ .
 والخراطة : ٤١ / ٣١٥ .
 (٤) سبق الاستشهاد بها قريباً .
 (٥) الآية (٣) من سورة التوبة .
 (٦) اتفاق فضلاء البشر : ص ٢٤٠ .
 (٧) من الآية (٢٦) من سورة الإسراء ، قال سميويه : " ولعلنا أن هذا الحرف
 في بعض النسخة : وَإِنْ لَا يَلْمِزُوكَ فَلْيَكُونِ مِنْكُمْ قَلِيلًا * وسببها بعض
 العرب قراءتها ^{منذ} (وَإِنْ لَا يَلْمِزُوكَ) ، الكتاب : ٣ / ١٣ .
 والشهور اثبات نون الرفع من (يلمزون) . والنصب ، قراءة أبي بن كعب ،
 البحر المحيط : ٦٦ / ٦٦ .

قائمان ، وإِنَّكَ وريد داهيان^(١) . وواقعه الغراء^(٢) . إن غي إعراب الاسم نحو : إِنَّكَ
وريد داهيان^(٣) .

وكلما المدهيين صميم ، لأن إِنْ وإِغْوَاتِهَا قد ثبتت قوة شبهتها بكَانَ وأخواتها ،
فكما امتنع بَكَانَ أن يكون للمعرأى إعراب في المحل بخالف إعراب اللفظ ، يمتنع
بإِنَّ . ولو جاز أن يكون اسم إِنْ مرفوع المحل بذلك الاعتبار وهو^(٤) باعتبار
عروض العامل لحار أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك الاعتبار لتساويهما في
أصالة الرفع وعروض النصب . ولا حجة لهما فيها حكى سيبويه من قول بعض العرب
* إِنْهُمْ أَجْمَعُونَ داهيون^(٥) * . إِنَّكَ وريد داهيان^(٦) لأن الأول يخرج طبعاً
أن أصله^(٧) : إِنْهُمْ هم أَجْمَعُونَ داهيون ، فهم : مبتدأ ، وأَجْمَعُونَ : توكيد ،
وداهيون . خبر المبتدأ ، وهو وخبره خبر إِنْ . وأصل الثاني : إِنَّكَ أنت وريد
داهيان ، فأنت : مبتدأ ، وريد . معطوف ، وداهيان . خبر المبتدأ ، والجملة
خبر (إِنْ) . وحذف النبتوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع
والقول^(٨) به راجح .

وقلط سيبويه من قال : * إِنْهُمْ أَجْمَعُونَ داهيون^(٩) * ، و * إِنَّكَ وريد داهيان^(١٠) .
يقال : وأعلم أن ناساً من العرب يملطون فيقولون : * إِنْهُمْ أَجْمَعُونَ داهيون^(١١) * ،
و * إِنَّكَ وريد داهيان * وذلك أن معناه معنى الابتداء .

(١) المعاني للغراء : ١ / ٣٠ و ٣١١ ، والإِنْصاف : ١٨٦ / ١١ .

(٢) المعاني له : ١ / ٣١٠ ، والإِنْصاف : ١٨٦ / ١١ .

(٣) زيادة من ج .

(٤) في ط : العوائل .

(٥) (٦١٩٥١) الكتاب : ٢ / ١٥٥ .

(٦) في ط : * يخرج عن أصله * .

(٧) في ط : * وانقلب * .

(٨) (١٠٨٩١) الكتاب : ٢ / ١٥٥ .

قَبْرِي أَنَّهُ قَالَ : هُمْ كَمَا قَالَ (١)

... لَسْتُ تَدْرِيكَ مَا مَعْنَى .: وَلَا سَابِقُ عَمَلُهُ ...

وهذا غير مرضي منه - رحمه الله - ، فإنَّ المطبوع على العربية كزهير قائل
أبليت لو حارظكم في هذا ، لم يُوثق بشيء من كلامه ، بل يجب أن يعتقده
انحساب في كل ما نطقت به العرب السامعون حدوث لحبهم بتعوير الطباع ، وسيبويه
بواقع على هذا ، ولولا ذلك ما قبل نادرا كـ "لَذُنْ عُدُوَّةٌ" وهذا جَعْرَصَبُ
خَرِبُ (٢)

وأما الفراء في المطبوع على اسم (عبران) ما أحاز في المطبوع على اسم (٣)
إِنَّ ، واستشهد بقول الواحدي (٤)

بِالْيَتِي وَأَسْتِ بِالْيَمِينِ .: في بلدةٍ لَيْسَ بِهَا أَمِينٌ

ولا حجة له فيه ، لأنَّ تقديره : باليتي وأنتِ عني باليمين ، محذوف يتي ، وهو
خبر أنت ، والجملة حالّة واقعة بين اسم ليت وخبرها .

وأما الخري (٥) وأرجح (٦) والعرا (٧) رفع تحت الاسم بعد الخبر ، ومثّل

(١) هو زهير بن أبي سلمى ، وسبق الاستشهاد بالبيت في باب (كان

وأخواتها) . وشاهد : -

يذا لي أن لست تدرك ما معني .: ولا سابق شيئا إذا كان جانيها

وهو أيضا ينصب (سابقا) وظيفه يهوت الاستشهاد به .

وانظر النص في الكتاب : ١٥٥ / ٢ .

الكتاب : ١٤٣٦ / ١ (٢)

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من ع . وانظر المعاني للفراء : ٣١١ / ١٠ .

(٤) هو رؤية أو المعاج أئوه ، ملحقات ديوان رؤية : ص ١٧٦ ، والمعاني

للفراء : ٣١١ / ١ ، والهمع : ١٤٤ / ٧ ، وشرح النص : ص ١٤٤ ،

٢٣٠ / ١

الهمع : ٢٩٢ / ٥ (٥)

المعاني له : ٢١٢ / ٢ (٦)

المعاني له : ٢٦٤ / ٢ (٧)

ذلك حكوا للتوكيد وعلف البيان ، وأجاريو أن يكون من ذلك : ﴿ قُلْ إِنْ نَحْنُ
بِقُدْرِهِ بِالْحَقِّ عَلَامُ الْغُيُوبِ ﴾ (١)

وأجار الكسائي رفع المفعول على أول مفعولي ظر إن خفي إعراب شابهها ،
نحو : ظننت زيداً صديقاً وعصواً (٢)

(١) الآية (٢٨) من سورة سبأ .

(٢) التيسير : ٥ / ٢٩٣ .

* باب (لا) الحاملة صل (لَنْ) *

(ص) إذا لم تُقَدِّد (لا) وتُصَدِّد على المعلوم باسم
 مكرة بليها غير محمول للميراث، عطلت صل (لَنْ) ،
 إلا أن الاسم إن لم يكن مضافاً ولا شبهة به رُكِبَ معها
 وبني على ما رُكِبَ ^(١) ينصب به . والفتح في نحو :
 أَلَيْسَ مِنَ الْكُفَرِ وَلَا لَدُنَّا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ ^(٢)
 وروى الخبر أن لم يركب الاسم مع (لا) بها عند الصحيح ^(٣)
 وكذا مع التركيب على الأصح .
 وإذا طُم كثر حذفه عند الجارمين ، ولم يُلَظَّ به عند
 التسميتين ، وربما أُبْقِيَ ^(٤) وحذف الاسم .
 ويصل (لا) في لفظ المتشبه من نحو : لَا رَحْلَيْنِ فِيمَا ،
 غلاماً للميراث ^(٥) .
 وليست الفتحة في نحو : لَا أَحَدَ مِثْلَهُ إِعْرَابِيَّةً ، غلاماً
 للمرجاج والصيرافي ^(٦) .
 ودخول الماء على (لا) يمنع التركيب غالباً ، وربما وَكَّتْ
 المكرة مع / (لا) الزائدة .
 وقد يُحَامِلُ غير المضاف معاسته في الإعراب ، ويرى القنوس

(٧٣ / ٣)

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | رباه من ع ، ط * والتسهيل * . |
| (٢) | سأيتي مي شاهد غريباً . |
| (٣) | عند الصحيح ، ساقطة من ط ، م . |
| (٤) | مي ط : - ألي ، * ، تحريف . |
| (٥) | المقتضب : ٣٦٦ / ٤ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٥٦ / ١ . |
| (٦) | شرح الكافية للرضي : ٢٥٥ / ١ . |

والعون إن وليه مجرور بلام معلقة بسندوف غير مجرور ،
 وإن ^(١) فعلها جار آخر أو ظرف امتنعت المعاملة ^(٢)
 في الاختيار ، خلافاً لليونس ^(٣) .

وقد يقال في الشعر " لا أباك " . وقد يحمل على
 الضمير مشابهة بالحمل فينزع تنوينه .

{ غر } إذا قصد بلاغي الجنس ^(٤) على سبيل الاستعراق ورفع احتمال الحصول
 احتقت بالأسما ، لأن قصد ذلك يستلزم وجود (م) اجسدية لفظاً أو معنى ،
 ولا يلحق ذلك إلا بالأسما والتكرات ^(٥) . فوجب للا عند ذلك القصد على ما يليها
 من نكرة ، وذلك العمل إما جر وإما نصب وإما رفع ، ولم يكن جرّاً لئلا يتوهم أن
 من المبنوية ، فإنها في حكم الموحودة لظهورها في معنى الأسمان كقول الشاعر ^(٦)
 مقام بدوؤ الناس منها بينهم . . . وقال ألا لا من سبيل إلى هــ
 ولأن عامل الجر لا يستقل كلام به ومفعوله ، ولا يستحق التصدير ، ولا (المدكورة
 بخلاف ذلك . ولم يكن عليها فيما بينها (رفعاً ، لئلا يتوهم أن عامله الابتداء ، فإن
 موضعها موضع المبتدأ ، ولأنها لو رفعت ما يليها ^(٧)) عند قصد التنصيص على
 المصوم لم يحصل العرض ، لأنّها على ذلك التقدير يسرلة المفعولة على ليس ،
 وهي لا تنصيص فيها على المصوم . طمّا استبح أن تعمل فيها ولتبدأ جرّاً ورفعاً
 استحقاقها صلا تعين أن يكون نصباً ، وبما تم تستعين بها يليها عن جرّ ثانٍ علقت
 به رفعاً ، لأنه هل لا يستعنى بغيره عنه في شيء من العمل .

(١) في ع : " وإن " .

(٢) في الأصل والتسهيل : " السائلة " ، والتصويب من ع : ط م .

(٣) الكتاب ٢٠ / ٢٨٠ ، ٢٨١ ، والجمع ٢٠ / ١٩٣ .

(٤) في ط : " نفي الخبر " تعريف .

(٥) في ع : " التكرات " بدون واو .

(٦) ورد بدون نسبة في الجمع ١٠ / ١٤٦ ، والمقاصد المبنوية : ٢ / ٣٢٢ .

وشرح التصريح ١٤ / ٢٣٩ ، وشرح الأشموني ٢١ / ٣ .

(٧) ما بين الحاصرتين ما قبل من م .

وأياها فإن إعمال (لا) هذا العمل إلحاقاً لها بأن تشابهتها لها في التصدير
والدخول على المبتدأ والخبر وإعادة التوكيد ، فإن (لا) لتوكيد النفي ، و (إن) لتوكيد
الإشبات . ولفظ (لا) كما في اللفظ (إن) إذا خففت .

وأيضا فإن (لا) تفرق بينهما الاستفهام ويزاد بها التثني ، فيجب إلحاقها بلمت
في العمل ، ثم حطت في سائر أحوالها على حالها في التثني .

ولا يجب أن تعمل (لا) هذا العمل مع المقصد المذكور إذا كررت ، بل إذا كررت
جار إعمالها (وإلحاقها ، معجواز إعمالها)^(١) لعدم تعبير حالها وحال منصوبها ،
وحوار إلحاقها لتشبهها بالنكرة مع المعرفة ، فليجوز الوجهين مع استنكير شرط
انتفاءه في وجوب العمل فقط . إذا لم تكرر (لا) ، قصد خلوص العموم في اسم
نكرة بليها ، فعمل بهذا أنها لا تعمل في معرفة ولا في منفصل .

واحتجرت بقولي : غير معمول لمعبرها من نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَرْجُوا بِهِمْ ﴾^(٢) .
ثم أشرت إلى أن اسمها بنفسه إلى مفرد ، إلى مضاعف ، وإلى شبهة به ، وخصص
المفرد بالتركيب والبناء ، فعمل بذلك أن الآخرين منصوبان نصبا صريحا ، نحو :
لا صاحب بئز مذموم ، ولا راحا في الشر متحون .

ويشاور قوسي في المركب ، وفي طر ما كان ينصب به ، استثنى^(٣) على منحة ، نحو
لا إله إلا الله ، ﴿ فَاذْكُرُوا أَنَّهُ الْكَفَرَاتُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٤) ، والمثنى على ما مفتوح
ساقطها كقول الشاعر^(٥) :

تعر فلا تعين بالعيش نعا . ولكن لوزاد النون تتابع

(١) ساقطة من م .

(٢) الآية (٥٩) من سورة ص .

(٣) في ط : " المثنى " ، وتحريف .

(٤) الآية (١٢) من سورة التوبة .

(٥) ورد بدون نسبة في شرح شعور لذهب : ص ٨٣ ، والمخاض النحوي : ص ١٤٦ / ١ .

والعيني على ياء مكسورة قبلها كقول الشاعر: ^(١)
يُحْضِرُ النَّاسُ لَا يَنْبِئُ وَلَا ت . . . يَاء ^(٢) إِلَّا وَقَدْ عَثِمَ شُلُونُ ^(٣)
والسبي على كسرة كقول سلامة بن جندل: ^(٤)
إِنَّ الشَّيَابَ الَّتِي سَخَّ هَوَانُهُ . . . بِمِزْطَةٍ وَلَا لَدَاتٍ تَنْشَبِ ^(٥)
نمى بكسر التاء وقتحها والفتح أشهر، وباليوحيين أيضا أشد قول الأحمر: ^(٦)
لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَانٍ بِاسْبِلَةٍ . . . تَقِي الْمَوْتَ لَدَى اسْتِغْنَاءِ آحَالِ
ورم أبه الحسن ابن صفور أن افتتح في مثل هذا لآرم ^(٧) والمصحح جوار
الفتح والكسر .

- (١) ورد بدون سبة في شرح ندور الذهب : ص ٨٤ ، والنسخ : ١ / ١٤٦ ،
والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٣٤ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٣٩ .
- (٢) في ط: "أبناء" .
- (٣) في ط: "طتهم" .
- (٤) ديوانه : ص ٢٢٦ ، والنفقات : ص ١٢٠ ، والخزاعة : ٢ / ٨٥ ، والنسخ ،
١ / ١٤٦ .
- (٥) في ط: "الواجز" ، تحريف . وفي م: "اشاعر" .
استشهد به المصنف بدون سبة في شرح عمدة الحفاظ : ص ٢٥٦ ، ورد
كذلك في المقاصد النحوية : ٢ / ٣٦٦ ، والنسخ : ١ / ١٤٦ ، وشرح
الأشعري : ٢ / ٩ .
- (٦) قال ابن صفور في شرح الحمل : ٢ / ٢٧٦ ، ٢٧٢ "فإن دخلت
ز يمشى - لا على جميع السلامة بالألف والتاء مثل (أدغات) وفيها
خلاف " وقال " ومن قال إنها منهية (أدغات) لتصلها الحرف
يقول في انصب : لا أدغات بالكسر ، وحجته أن المسمى مع (لا)
قد أشبه المعرب المنصوب ، وكذلك نعت على اللفظ ، كما أن الجمع
بالألف والتاء في حال النصب كسور ، وكذلك يكون مع لا وهو الصحيح
وبه ورد السماع " ثم أورد قوله . إن الشباب . . . البيت ، وقال بعده :
" وروي بكسر التاء من (لَدَاتِ) " . وظاهر كلام ابن صفور أنه بجيز
الكسر .

ثم أشرت إلى أنه لا خلاف في كون الخبر مرفوعاً بلا إذا لم يركب الاسم معها ،
ثم قلت : وكذا مع التركيب على الأصح ، وسيأتى بذلك على ما ذهب إليه سيوريه
من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا ، لأن شبهها بإن
صَغَفَ حين تركبت ^(١) وصارت كجاء كلفة ، وجزء الكلفة لا يعمل ، مقتضى هذا أن
ينظر عليها (في الاسم والخبر ، لكن فيها) أبقى في أقرب المفعولين ، وجمعت ^(٢)
هي ومسؤولها بمنزلة مبتدأ ، والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد . ومسير
ما ذهب إليه سيوريه أولى ، لأن كلما استحققت (لا) به العمل من التناصبات السابق
ذكرها باقي ، فليبق ثابت بسببه ولا يضر التركيب كما لم يضر (إن) صيرورتها
بفتح الشهرة مع معصوبها كشيء واحد ، وبوكان جمل (لا) مع اسمها كشيء واحد
ما / عنها من العمل في الخبر لسميها من العمل في الاسم ، لأن أحد جرأي للكلمة (١/٧٤)
لا يعمل في الآخر ، ولا خلاف في أن التركيب لم ينتج عنها في الاسم ، فلا يصح
عليها في الخبر .

وأما بان صل (لا) في الخبر أوسى من غيرها في الاسم ، لأن تأثيرها في
معناه أشد من تأثيرها في معنى الاسم ، والإعراب إنما جيء به في الأصل للدلالة
على التسمي الحادث بالعامل ، وإسما لم يكن خلاف في ارتفاع الخبر بلا غير المركبة ،
لأن ما مع التركيب هو كون الاسم مضاعفاً أو شبهها به ، وكلاهما صالح للابتداء به
مجرداً من (لا) كما أن اسم (أن) صالح للابتداء به مجرداً من (إن) وليس
كذلك مصحوب (لا) المركب ، فإن تحرره من (لا) يبطل للابتداء به ، لأن

(١) هي ج . * ركبت . *

(٢) في الأصل . * كلفة * والشبهت من النسخ الأخرى .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من م .

(٤) انظر الكتاب : ٢ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٥) في ط ، م : " لدلالة " .

نكرة لا يتوَعَّ معها ، فإذا قرئت ^(١) بلا كانت بمنزلة نكرة ابتدأ بها لاعتدادها على هي .

ثم أشرت إلى حذف الخبر ، وهو على ثلاثة أقسام : مسع ، وحائز ، وواجب ،
ولست أتعهد حذفه في موضع لا دليل فيه من نفي ولا إيجاب ، كقولك مبتدأ مقتضراً . لا رجل ،
مثل هذا لا يُعَدُّ كلاماً عند أحدٍ من العرب ، لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئاً ،
وأما الجائز والواجب محذوف مبدلٌ عليه دليل ، كقولك . لا رجل ، لمن قال : هَلْ
في الدار من رجل ؟ ، وكقولك للشاكي : لا بأس . تحذف (معها) من الأول ،
(عليك) من الآخر ، مثل هذا يحوز فيه الحذف والإثبات هذان الحارين ، ولا يلغظ
به النسيبون ولا الطائون ^(٢) أصل ^(٣) بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور
ال معنى . ومن سبب إجماع التزام الحذف مطلقاً أو بشرط كونه ظرفاً ، فليس ينصيب
وإن نفي من الشهرة أو من نصيب وأكثر ما يحذفه الحارين مع (لا) نحو :
" لا إله إلا الله " ومن حذفه دون (لا) قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَا خَيْرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ مَرْجُوا قَوْلَ قَوْمٍ ﴾ ^(٤) ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا ضررَ
ولا ضرارَ " ^(٥) و " لا فذوى ولا طير " ^(٦) .

ومن استعمال الخبر منطوقاً به في لغة غير الحارين قول حاتم : ^(٧)
ورث حازرهم حرماً مصرمةً ^(٨) . ولا تكريم من الولدان كسجوع

- (١) في ع . " اقترئت " .
(٢) زيادة من ع .
(٣) الآية (٥٠) من سورة اشعرا .
(٤) الآية (٥١) من سورة سبا .
(٥) أخرجه أحمد في مسنده ٣٢٧ / ٥٠ .
(٦) أخرجه البخاري في صحيحه في باب الضال من كتاب الطب : ١٦٤ / ٧ .
(٧) ملحقات ديوانه : ٣١١ وفيه التخرج .
(٨) في ع : " حرقة " .

مضموع : خبر لاصفة ، لعدم الحاجة إلى مقدر ، وربما حذف الاسم
للمعلم به .

وهي الخبر كقولهم : " لا عليك ^(١) أي . لا بأس عليك . وخالف المبرز بضمويه
في اسم لا الشئ نحو : لا رجلين فيها ، بزم أنه مضرب واحتج له بأمرين :
أحدهما : أنه بزيادة الياء والنون أتبعه المطول المستحق للنصب نحو : لا خيراً
من زيد هنا .

والثاني : أن المضرب تقول : " أعجبتني يوم زرتني ^(٢) ففتح " و " أعجبتني يوماً زرتني ^(٣) " .
فتمضرب .

وكلتا الحجتين ضعيفة :

أما الأولى معارضة بأن شبهه (لا رجلين) - (يا رجلان) أقوى من شبهه
- (لا خيراً من زيد) ، وقد سوى بين (يا رجلان) و (يا رجل) فسيو بين (لا رجلين)
و (لا رجل) .

وأما الثانية ، فضعفها بين أيها ، وذلك أن باء (يوم) وشبهه حين أصيب
إلى الحلة إنما كان بشبهه ^(٤) لفظاً ومعنى ، طناً شئ خالفه بلحاق غلاصة
الفتنة ويكون اليوم إذا شئ يصير مؤقناً ، والمحول على (إذ) لا يكون مؤقناً وإنما
يكون بهما أي صالحاً لها يؤتلة ولفظيل وانكسر ، واليوم المفرد بهذه المؤتلة
كقوله تعالى : " ويوم نقول كُنْ فيكون قوله الحق ^(٥) وقوله ^(٦) تعالى :
^(٧)

(١) الكتاب : ٢٢٤ / ٢ - ٢٩٥ / ٢ - ٤٠٠ / ٢ - ٢٨٩ .

(٢) المقضب : ٤١ / ٣٦٥ ، وشرح الرضي على النكاهية : ١ / ٥٦ .

(٣) في الأصول : ط ، م ، يوم ، والنصب به في .

(٤) في الأصول : م ، " يؤدأ " والنصب به من ج ، ط .

(٥) في الأصول : ط ، م ، " بني " والنصب به من ج .

(٦) م ، ج : " صالح " .

(٧) في ج : " لقوله " .

(٨) الآية (٢٢) من سورة الأنعام .

(٩) في ج : " لقوله " .

وَكُلُّ نَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ (١) ر السعي : وهمين يقول : كن فيكون قوله الحق ،
وَكُلُّ حَيٍّ هُوَ فِي شَأْنٍ (٢) .

والحاصل أن (يوما) لإيهامه أشبه (إن) مُحل عليه في البناء إذا استُعمل
استعماله ، فإذا شئ رال إيهامه ، فلم يخلج أن يُحل على إن للردم إيهامه
وصلاحيتهما لكل زمان ما هي ليلا كان أو نهارا قليلا كان أو كثيرا .

وزعم أبو إسحاق الزجاج والسيوطي أن فتحة (لارجل) وشبهه فتحة إصمراع ،
وأن التثوين حذف به تخفيفا ، وشبهه بالمركب (٣) .

وهذا الرأي لو لم يكن في كلام العرب ما يبطله لمطل بكونه مستلزما مخالفة
النظائر فإن الاستقراء قد أخذنا على أن حذف التثوين من الأسماء المتكسفة
لا يكون إلا لتنع صرف أو لإضافة أولد عول الألف واللام أو لكونه في علم موصوف
بأشياء مضاف إلى علم أو لملازمة ساكن أو لوقف أولينا ، والاسم الشار إليه ليس
سنوفا من الصرف ولا ضامما ولا ذا ألف ولا م ولا ظما موصوفا بأشياء ولا ذا التثنية
ساكنين ولا موقوفا عليه فتعش كونه مبتدئا ، كيف وقد روي عن العرب : * جُفْتُ
بلا شيء * ، بالفتح ، وسقوط التثوين ، كما قالوا : * جُفْتُ بِخَشَّةٍ عَشْرَ * ، والجاء
لألفى ولا يملق ، فثبت أنبتا بذلك بليتنا .

والصحب من الزجاج / والسيوطي في ردهما أن ما ذهب إليه من أن فتحة (ب/٢)

(لارجل) وشبهه فتحة إصمراع هو مذهب سيويه ، استنادا إلى قوله في الباب الأول
من أبواب (لا) و (لا) تمنع فيها بعدها فتحة بحور سوين (٤) . وخلا من قوله
في الباب الثاني : وأعلم أن المنقح الواحد إذا لم يَلْ لَكَ فإنما يُدْ هـب

(١) الآية (٢٩) من سورة الرحمن .

(٢) كلمة من ع .

(٣) شرح الرضي على الكامنة : ١ / ٢٥٥ ، والجمع : ٢ / ١٩٩ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٢٢٤ .

سنة التنوين كما أُذهب من (خمسة عشر) لا كما أُذهب من المضاف . مهمل هذا
مما لا احتساب فيه .

قلت : وما يدل على أن امتحة المشار إليها متحة بفتح ميم لامتحة إعراب ثبوتهما
في (لَدَاتِ لِلشَّيْبِ)^(٢) في الرواية المشهورة . وتوجيه رواية انكسر طسعي أن
يكون (لَدَاتِ) محوياً لكونه مضافاً أو شبهها بالمضاف على نحو ما يؤيده — :
« لا أهلك^(٣) » و « لا يدني^(٤) لك^(٥) » وسأبني بيان ذلك مستوفى بمون الله تعالى .
وقد قال سيويه في الثاني من أبواب (لا) في النفي . اظم أن التنوين يقع من
السمي في هذا الموضع إذا قلت : لا علام لك ، كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك
إذا قلت : لا يئمل زيد^(٦) . معلّم بهذا أن متحة ميم (لا علام لك) رثته^(٧) كفتحة
رلام^(٨) (لا يئمل زيد) ، لأنها هده سبتان في الإصاحه . فمضى هذا
يكون كسرة طاء (لا لَدَاتِ) كسرة إعراب ، لكونه مضافاً واللام مقحمة ، وهذا واضح
بلا شك .

وندر تركبُ التكررة مع (لا) الرائدة كقول الشاعر^(٩) :

لو لم تكن عطشاناً لأدوب لها . . إذا لراددوا أحسابها قراً

وهذا من التشبيه الملحوظ فيه مجزئ اللفظ ، وهو تعبير تشبيه ما الموصولة بما

النامية في قول الشاعر^(١٠) :

-
- (١) الكتاب ٢ : ٢٨٣ .
(٢) سبق الاستشهاد به قريباً .
(٣) الكتاب ٢ : ٢٧٩ .
(٤) الكتاب ٢ : ٢٧٦ .
(٥) زيادة من ع .
(٦) في الأصل سبتان . والتنوين من ع وط م .
(٧) هو المردق ، ديوانه ١٠ / ٢٣٠ ، والخصائص ٣٦ / ٢ ، والجملع :
١٤٧ / ٢ ، والخراة ٢٤ / ٨٧ .
(٨) سبق الاستشهاد به في باب كان وأغواتها باب (ما) المشبهة بليس .

يُرْجَى الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا بُرَاءَ . . . وَتُعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخَطْبُوبُ

مراد (إن) بعد الموصولة ، وإيضاحاً تُزاد بعد النامية ، لكن سوغ ذلك كون اللفظ واحداً . والشهور الواردة على القياس أن يقال في اسم لا إذا كان أبا أو أخاً : لا أَبَ لَهُ ، ولا أَخَ لَهُ ، كما قال نهار الشكري (١)

أَبِي لِإِسْلَامٍ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ . . . إِذَا اصْتَحَبُوا يَتَّقِي أَوْ تَتَّقِي
وَأَنْ يَقَالَ بِهِ إِذَا كَانَ مَتَّى أَوْ شَبَّهَ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ : (٢)

تَأَمَّلْ مَلَاحِظِينَ لِلْمَرْءِ صَارَ . . . حَيَاتِهِ مِنْ مَظْهَرِ الْمَعْرَاتِ
وكما قال : (٣)

أَرَى التَّوْبَعَ لَا أَهْلِي فِي عَصَائِرِ . . . وَمِنْ قَبْلِ مَنْ أَهْلِيهِ كَانَ يَمِيقُ
وهذا كثر في الكلام [مع (٤)] مخالفة القياس نحو : لا أَبَ لَهُ (٥) ولا أَخَ لَهُ (٥) ولا غُلَامِي لَهُ (٥) فمن ذلك قول الرازي : (٦)

أَهْدُوا بَيْتَهُ لَا أَبَا لَكَ . . . وَزَعُوا أَنَّكَ لَا أَخَا لَكَ
وَأَنَا أَنِيشِي الدَّائِي حَوْلَكَ

ومثال : لا غُلَامِي لَهُ ، قول الشاعر : (٧)

(١) الكتاب : ٢ / ٢٨٢ ، وشرح المحفل : ١٠٤ / ٢ ، والجمع : ١ / ١٤٥ .

(٢) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح العدة : ص ٢٥٦ ، وورد كذلك في الجمع : ١ / ١٤٥ .

(٣) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح العدة : ص ٢٥٦ ، وورد كذلك في الجمع : ١ / ١٤٦ .

(٤) زيادة من ع .

(٥) الكتاب : ٢ / ٢٠٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، والمقتضب : ٤ / ٣٧٤ .

(٦) زعم بعضهم أن الضب قاطبها لا يبدء عندما كانت الأشياء تتكلم .

(٧) الكتاب : ١ / ٣٥١ ، وأما الزحاجي : ص ٦٣٠ ، والجمع : ١ / ٤١ .
والخاص : ١٣ / ٢٢٦ ، ٢٢٣ .

(٨) ورد بدون نسبة في شعاع العليل : ص ٣٨٢ ، والجمع : ١ / ١٤٥ .

لا تَمْنِينَ بِمَا أَسْبَابُهُ حَسُرَتْ . : علا يدِّي لا مِرَّةً إِلَّا بِمَا قَدَرَا
ولم يرد هذا الاستعانة في غير ضرورة إلا مع اللام ، وقد تُحذف (١) في القسورة
كقول الشاعر (٢) :

وَقَدْ مَاتَ شَتَاخٌ وَمَاتَ مُرَوَّنٌ . : وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ يَخْلُصُ
وقال آخر (٣) :

أَبَا بَوْتِ الدِّي لَا بَدَّ أَتْسِي . : مُلَاقِي لَا أَبَاكَ تُخَوِّبِي
ومذهب أكثر السحويين في هذا النوع أنه يضاف إلى السجور باللام ، وأن السلام
مقحمة لا اعتداد بها كما لا اعتداد باللام في قول الشاعر (٤) :

بَابُوسٍ لِلْحَرْبِ أَسْتِي . : وَصَعْتُ أَرَاهُطَ عَاسْتَرَاخُوا
وهذا القول وإن كان قول أكثر السحويين فلا أرضعه ، لأن الإغامة التي أذهبت
في الأمثلة أشار إليها إما مقحمة وإما غير مقحمة ، فإن كانت مقحمة لزم كون اسم
(لا) معرفة ، وهو غير حائر ، ولا حذر في الاتصال باللام ، لأن سبة الإغامة المقحمة

(١) في الأصل : ط . م . : يحذف .

(٢) هو مسكين الدارمي ، الكتاب ٢٠ / ٢٧٩ ، والمقتضب : ٢٧٥ / ٤ ، وشرح

الفصل : ٢٠ / ١٠٥ ، والغزاة : ١١٦ / ٢ ، اللسان (أبي) .

ويروى أيضا : . : وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ (يَمْنَعُ) و (مَخْذُ) و (بِخَالِدِ) .

(٣) في الأصل : م . : بِخَالِدِ * ، والشمس من ع . ط .

(٤) نُسب لأبي حية السيري ، وللأضي ، وليس في ديوان الثاني المطبوع ،

انظر المقتضب : ٢٧٥ / ٤ ، والخصائص : ٣٤٥ / ١ ، والمعاني للأعشى :

ص ٢٣٥ ، وأما لي ابن اشجري : ٣٦٢ / ١ ، والمقرب : ١٩٢ / ١ ، وشرح

الفصل : ٢٠ / ١٠٥ ، والغزاة : ١١٨ / ٢ ، اللسان (أبي) .

(٥) هو سعد بن مالك ، شرح الحماسة : ص ٥٠٠ ، الكتاب : ٢ / ٢٠٧ ،

والمقتضب : ٤ / ٢٥٣ ، والخصائص : ٣ / ١٠٦ ، والمحتسب :

٢ / ٩٣ ، واحمل للرحاحي : ص ١٧٣ ، وأما لي ابن الشجري : ٢ / ٨٠ ،

٨٣ ، وشرح المعجم : ٤ / ٣٦ ، ٥ / ٧٢ ، والمعاني : ص ٢٣٨ .

كافية في التعريف مع كون المضاف^(١) غير مهيأ للإضافة (نحو : * وَكَلَّا ضَرْبًا لَكُمْ
الْأَثَالُ^(٢) * وَ * لَكُمْ الْأَرْبُوعُ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ^(٣) * ، وما نحن بسبيبه مهيأ للإضافة^(٤))
فهو أحق بتأثيرية الإضافة^(٥) فيه^(٦) . وإن كانت الإضافة المذهاة غير محضة لكرم
من ذلك مخالفة النظام^(٧) ، لأن المضاف إضامه غير محضة لابد من كونه عاملا من
الفعل لشبهه به لفظا ومعنى نحو : هذا ضاربُ زيدٍ الآنَ وَحَسَنُ الْوَجْهِ ، أو مطلقا
على ما لا يكون إلا نكرة نحو : رَبِّ رَحِمٍ وَأَخِيهِ ، وَكَمْ مَاقَةٍ وَقَعِيلِهَا مَلَكْتُ ، وَالْأَمْسِيَّةُ
المُشَارِ إِلَيْهَا بخلاف ذلك ، فلا تكون إضامتها غير محضة . وإيضاح^(٨) (٧) علو كانت
مضامة وإضامتها غير محضة لم يلق بها^(٩) أن يؤكد^(١٠) معناها^(١١) بالفتحام السلام ،
لأن السؤدد معتنى به ، وما نحن سحفا لا يعتنى به مؤكدا ، ولذلك^(١٢) قُبِحَ تأكيدُ الفعل
الطعنى ، لأنه مذكور في حكم المسكوت عنه .

وقول من قال " يابؤسُ للحربِ^(١٣) " وهو يريد : يابؤسُ الحربِ ، سببه كونُ إضامته
محضة . على أن لقاتل أن يجعل أصله : يابؤسا^(١٤) للحربِ ، ثم حذف الألف لمضرورة
وهي مُرادَة ، فلا إضافة ولا إضام .

(١) في الأصل : ط : م : " مع كونه " ، والمثبت من ع .

(٢) الآية (٣٩) من سورة الفرقان .

(٣) الآية (٤) من سورة الروم .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من ع ، م .

(٥) زيادة من ع .

(٦) في ط : " النظير " .

(٧) زيادة من ع .

(٨) في ع . " بها " .

(٩) في ع : " تؤكد " .

(١٠) في ط : " معناها " .

(١١) في ع : " ولذلك " .

(١٢) سبق في شاهده قريبا .

(١٣) في ع : " يابؤس " .

وأما لو كانت إضافة الأسماء / المشار إليها غير مضافة (مع لا^(١)) لكانت (١/٣٥)
كذلك مع غيرها ، إذ لا شيء ما يُضاف إضافة غير مضافة إلا وهو كذلك مع كل عامل ،
ومعلوم أن إضافتها في غير هذا الباب محضه موجب أن تكون كذلك في هذا الباب ،
والأ لزم عدم التظير .

وسا يدل على ضعف القول بكون الأسماء المشار إليها مضافة قولهم : لا أخالي
ولا أخالي * فلو كانوا قاصدين لإضافة لقالوا : لا أخ لي ، ولا أخ لي ، فيكسرون الباء
والخاء إشعاراً بأنها متصلة بابها * تقديرها : وإن ألام لا اعتداد بها على ذلك
استقدير . وإذا لم يفعلوا ذلك فلا ارتياب في كونهم لم يقصدوا الإضافة ولكنهم
قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الحر ومجرورها
ولم يفعل بينهما ، وذلك أن^(٢) الصفة يتكفل بها الموصوف ، كما يتكفل المضاف
بالمضاف إليه ، وإذا انضم إلى ذلك كون الموصوف معلوم الاعتقاد إلى مضاف إليه
وكون^(٣) الصفة متصلة بالموصوف فيكونها باللام التي بلام^(٤) معناها لإضافة
قالبها ، وكون المجرور صالحاً لأن يضاف^(٥) إليه الأول نأكد شبه الموصوف بالمضاف ،
مجاز أن يجري مجراه فيما ذكر من إحدى والإثبات ، ومن ثم لم يقالوا بغيرها^(٦) أن
يجري هذا المجري ، كقول الشاعر^(٧) :

وَدَاهِيَةٍ بَيْنَ دَوَاهِي الْمَوْتِ . . . تَرَاهُهَا النَّاسُ لَا قَالَهَا

- (١) زيادة من ج .
- (٢) مي ط : " لا " .
- (٣) مي ج : " وحكم " .
- (٤) في الأصل : م : " الصلة " ، والثبت من ط ه ج .
- (٥) مي ج : " بلام " .
- (٦) في الأصل : " لا يضاف " ، وهو ، والثبت من النسخ الأخرى .
- (٧) في الأصل : ط ه م : " بعينه " ، والثبت من ج .
- (٨) هو خاطب الأحمسي ، كما في الكتاب : ١ / ٣١٦ ، ونسبه الشنفرى
للخصاء وليس في ديوانها . حاشية الكتاب : ١ / ١٥٩ ، وانظر شرح
المفصل : ١ / ١٢٢ ، والناسان (قوه) .

فمنعه بالالف كما ينصه في الإغامة .

وس (١) ذهب في هذه المسألة إلى ما ذهبت (٢) إليه ابن كيسان وهشام الكوفي ، بشرط كون اللام وسجورها غير خبر ، وإن كان هو الخبر تمييزاً لاثبات النون وحذف الألف بإجماع ، وكذا إن لم يزل (٣) اللام وسجورها أو كان في (٤) موضع اللام حروف جر غيرها .

وأجاز يونس المعاملة المذكورة مطلقاً مع فصل اللام بطرف أو جارٍ غيرها ، نحو :
 " لا يدي بها لك " و " لأُعَلِّيَ عندك لِرَيْدٍ (٥) .

وأشار سيبويه إلى جواز ذلك في الضرورة (٦) . ولا تختص هذه المعاملة بالمشق

وأخ وأب وأخواتهما بل هي جائزة في كل ما وليه لَمْ حَرَّمَتْ حَلْفَةً بمحذوف غير خبر حتى في (لأُعَلِّمُكَ) و (لا يَنْبِيْ لَكَ) و (لا يَنْتَ لَكَ) و (لا جُزِيْ لَكَ) . وقد مُهِم (٧)

ذلك من مولي : وقد تعامل عبر المضاف معاملة في (إعراب ورجع التنوين والنون) .
 عدل ذكر الإعراب على أن متعة (لأُعَلِّمُكَ) قد تكون إعراباً ، وأنه يقال : لا أبا لك ، ولا أبا لك ، ولا غلتي لك ، ولا نبى لك ولا يَنْتَ لك .

وعدل ذكر نزع التنوين واسو على أن تنوين " لأُعَلِّمُكَ " (٨) أربل لما أنزل له نون : لأُعَلِّيْ لَكَ ، وذلك كقوله مفهوم من قول سيبويه ، طوَّجَعْلُ اللام وسجورها (٩)

(١) في الأصل ط م ، ومن " ، والتصويب من ج .

(٢) في الأصل ط م ، " ما ذهب " والتصويب من ج .

(٣) في الأصل ط م ، " يزل " ، والتصويب من ج .

(٤) في (ساطعة من ج .

(٥) الكتاب : ٢ / ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٦) الكتاب : ٢ / ٢٨٠ .

(٧) تكملة من ج .

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من م .

(٩) في ط : " وذكر ذلك " .

خبراً تَمَيَّنَ البناءُ وتَوابعه ، (ولو تَمَنَّعت اللام بالاسم تَمَيَّنَ الإعرابُ وتَوابعه)^(١)
 ظالماً ، نحو : لا وأهبا لك دهرها .

واحتُزَّتْ بِخَالِبِهَا من قول الشاعر^(٢) :

أَرَأَيْتَ - وَلَا كُفْرَانِيَّمْ أَيْتَهُ . لِنَفْسِي - قَدْ طَالَبْتُ قَبْرَ خَطِي

أَشَدُّهُ أَبُو هِنِيٍّ فِي التَّدْكِرَةِ وَقَالَ . رَأَيْتُ^(٣) أَيْتَهُ^(٤) مَحْجُوبٌ بِكُفْرَانٍ ، أَيْ :
 لَا أَكْفُرُ لَكُمْ رَحْمَةً لِنَفْسِي . وَلَا يَجُوزُ نَصْبُ (أَيْتَهُ) بِأَوَيْتِ^(٥) ضَرّاً ، لِثَلَاثَةٍ مِنْ
 ذَلِكَ اعْتِرَاضُ بَيْنِ مَعْمُودِي^(٦) أَوْ بَيْنِ مَحْلُوتَيْنِ أَحَدَاهُمَا (لَا) وَاحْتِصَالُهَا وَخَبَرُهَا ،
 وَالثَّانِيَةِ (أَوَيْتُ) وَسَعْنَاهُ^(٧) رَفَعْتُ^(٨) . وَإِلَى " وَلَا كُفْرَانٍ لِلَّهِ أَيْتَهُ " أَشْرَفْتُ بِقَوْلِي :
 وَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى الصَّافِ شَبَاهُهُ بِالْحَمَلِ . وَيَكُنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَأُصْبِتَ يَوْمَ إِلَى اللَّحْلِ " ^(٩) عَلَى رَفْعٍ (يَوْمَ) بِالْمَصْدَرِ طَبَقَ
 تَقْدِيرُهُ بِأَنْ وَفَعَلَ بِالْمِ يَسْمُ فَاعِلُهُ وَلَا يَسْتَعْنِي عَنِ اللَّامِ بِمَعْنَى مَا أُعْطِيَ حُكْمَ الْمَصْدَرِ
 مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا بِمَعْنَى (أَبْ) فِي انْصِرَافِهِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١٠) :

وَقَدْ مَاتَ شِمَاخٌ وَمَاتَ مُرَّةٌ . وَأَيُّ قَرْنٍ لَا أَبَاكَ بِخَالِبِ^(١١)

-
- (١) مابين الحاصرتين ساقط من م .
 (٢) هو ابن الدنية ، ديوانه : ص ٨٦ ، وشرح المغليات : ص ٨٠ ، ٦ ، والخصائص
 ٣٣٧ / ١ ، والمعنى : ص ٤٠ ، وشرح أبياته : ٦ / ٢٢٥ ، واللسان (أوى)
 و (نمل) ، وانجم : ١ / ١٤٧ .
 (٣) زيادة من ع .
 (٤) فِي الْأَصْلِ : " انْتَصَبِيبٌ " ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ ع ، ط م .
 (٥) فِي ع : " بِأَوَيْتِ " ، تَحْرِيفٌ .
 (٦) فِي الْأَصْلِ م : " أَوَيْ " ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ ع ، ط .
 (٧) فِي ع : " وَسَعْنَاهَا " .
 (٨) فِي ط م : " رَفَعْتُ " ، تَحْرِيفٌ .
 (٩) سبق في شاهده قريباً .
 (١٠) لم أقف عليه .
 (١١) سبق الاستشهاد به قريباً في الباب بروايه . يجلد ، ويروى أياً (يمشق) .
 (١٢) فِي ع : " مَخْلَدٌ " .

وقول الآخر : (١)

أَبَا تَوْبٍ الَّذِي لَا يَدَّ أَتَى . . مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تَعْوِيفِي

أراد : أن (٢) لا أَبَا لَكَ وَلَا أَبَا لَكَ (٣) كذا رصوا . وهذا عدي بعيد ، لأنه
إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ يَحُلْ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَبٌ مضافاً إِلَى الْكَافِ طاملاً مِمَّا أَوْ يَكُونُ
مَقْدَرُ الْإِنْتِصَالِ بِاللَّامِ وَهِيَ الْعَاطِفَةُ فِي الْكَافِ مَعَ حَذْفِهَا ، وَالْأَوَّلُ مَنُوعٌ لَاسْطِرَاسِهِ
تَعْرِيفِ اسْمِ (لَا) أَوْ تَقْدِيرِ حَذْفِ شَحْصِ الْإِعْآمَةِ مِمَّا إِعَادَتُهُ حَصَّةٌ ، وَالثَّانِي مَنُوعٌ
لَاسْطِرَاسِهِ وَحُودٌ فَصِيرَتِصْلُ مَحْصُولِ لِمَا لَمْ يَبْرُطَوْقِ بِهِ ، وَهُوَ شَيْءٌ لَا يُعْلَمُ لَهُ تَطْلُوسُ
فَوَجِبَ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ وَالتَّجَرُّؤُ عَنْهُ .

وَالْوَجْهَ عِنْدِي فِي (لَا أَبَاكَ وَلَا أَبَاكَ) أَنْ يَكُونَ دَعَاءً عَلَى الْمُخَاطَبِ بِأَنْ لَا يَأْبَاهُ
أَسْوَدٌ ، وَهَذَا تَوْحِيهُ لِمَنْ مِمَّنْ التَّكْلِيفُ (٥) شَيْءٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

(ص) - فصل -

إِذَا انفصل مصحوب (لا) أو كان مصحوبة بطلَّ المصلُّ

(ب/٧٥)

بإحجاج ، ويلزم حينئذ استكرارُ مي غير / ضرورة ، خلافاً
للمعزَّ (٦) وابن كيسان (٧) وكذا التاليفُ خبر معزَّ (٨) أو شبهه ،
وأوردتُ مي : " لَا تُولَكُ أَنْ تَعْمَلُ (٩) ، لَتَأُولَهُ " (لا ينبغي) .

-
- | | |
|------|---|
| (١) | سبق الاستشهاد به قريباً في هذا الباب . |
| (٢) | أَنْ ، ساقطة من ج ، ط ، م . |
| (٣) | وَلَا أَبَا لَكَ ، ساقطة من ج . |
| (٤) | فِي الْأَصْلِ ج : لَا أَبَا لَكَ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ ط ، م . |
| (٥) | مِي م : " التَّكْلِيفُ " . |
| (٦) | المقتضب : ٣٥٩ / ٤ ، ٣٦٠ ، وشرح الرضي على الكامية : ٢٥٨ / ١ . |
| (٧) | شرح الرضي على الكامية : ٢٥٨ / ١ . |
| (٨) | مِي ج : " تَالِيهَا " . |
| (٩) | مِي الْأَصْلُ ، ط ، م : (و) شبهه ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ ج وَالتَّسْهِيلُ . |
| (١٠) | الكتاب : ٢ / ٣٠٢ . |

وهو يقول غير عهد الله وعهد الرحمن ، من الأعلام بتكرره .
 مُعَامِلٌ مُعَامِلَتُهَا بِعَدِّ نَزْعِ بِأَمِيهِ أَوْ مِمَّا أُصِيفَ إِلَيْهِ مِنْ
 الْكَلِمِ وَلَا م ، وَلَا يُعَامِلُ بِهِدْ ، اسقاطاً صيغاً ، وَلَا اسْمُ إِشَارَةٍ ،
 خلافاً للفرع . وَبَعِثَ أَوْ يُرْمَعُ الْأَوَّلُ مِنْ نَحْوِ : " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ
 إِلَّا بِاللَّهِ " فَإِنْ فَتَحَ ، فَتَحَ الثَّانِي أَوْ نُصِبَ أَوْ رُمِعَ ، وَإِنْ رُمِعَ رُمِعَ
 الثَّانِي أَوْ نُصِبَ . وَإِنْ حَقَّقْتَ (لَا) الثَّانِيَةَ فَتَحَ الْأَوَّلُ ، وَرُمِعَ
 الثَّانِي أَوْ نُصِبَ ، وَرَبَّنَا فَتَحَ مُتَوْنًا مَعَهُ (لَا) ،
 وَتَنْصِبُ صَعَةً اسْمِ (لَا) أَوْ رُمِعَ سَطْلًا ، وَفَدَّ تَعْمَلُ سَمْعِ
 الْمَوْصُوفِ كَخَمْسَةِ عَشْرٍ إِنْ أَفْرَدَ (أَوْ) مُعْمَلًا ، وَلَيْسَ رَعْمًا
 مَقْصُورًا عَلَى تَرْكِيبِ الْمَوْصُوفِ وَلَا دَلِيلًا عَلَى الْإِعَاءَةِ (لَا) خِلَافًا
 لِابْنِ بَرّهَانَ فِي الْمَسَائِلَيْنِ .

وَلِلدَّلِ انْصَالِحَ لَعْمَلِ (لَا) النِّصْبِ وَالرَّمْعِ ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ
 لَعْمَلُهَا تَعَمَّنَ رَفْعُهُ ، وَكَذَا الْمَحْظُوفُ تَسْقُطًا .
 وَإِنْ كُرِّرَ اسْمُ (لَا) الْمَعْرُوفِ مَدُونٍ فَتَحَ الثَّانِي أَوْ نُصِبَ .
 وَلِـ (لَا) مَقْرُونَةٌ بِمَعْرُوفَةٍ لَا اسْتِفْهَامَ فِي مَبْرُتِنٍّ وَفَرَضٍ مَالِهَا
 مَجْرُودَةٌ ، وَلِهَا فِي اسْتِثْنَاءِ مَنْزُومِ الْعَمَلِ وَمَنْعِ الْإِلْفَاءِ
 وَاعْتِثَارِ الْإِبْتِدَاءِ مَالِيَّتٌ ، خِلَافًا لِلنَّارِي وَالْمَجْرُودِ مِمَّا
 حَمَلَهَا كَالْمَجْرُودَةِ .

وَيَحْوِزُ الْحَاقُّ (لَا) الْعَامِلَةَ بِلَيْثَرِهَا لَا تَنْتَبِهُ فِيهِ مِنْ جَمِيعِ
 مَوَاضِعِهَا إِنْ لَمْ ^(٤) تُقَصِّدِ الدَّلَالَهَ بِعَمَلِهَا عَلَى تَوْصِيفِيَّةِ
 الْعَمُومِ .

-
- (١) فِي الْأَصْلِ م : " مُتَوْنًا " تَحْرِيفٌ .
 (٢) فِي التَّشْبِيهِ . " أَوْ مُعْمَلًا " .
 (٣) الْمَبْرُودُ ، سَاقِطَةٌ مِنَ التَّشْبِيهِ .
 (٤) فِي التَّشْبِيهِ : " وَإِنْ لَمْ " .

(ع) لئلا كان شعبة (لا) بل إن أضعف من شبه (ما) وليس جعل لئلا مزية بأن لم
يُطل عليها بالفعل مطلقاً، بل إذا كان الفعل بخبر نحو : ما قائم زيد^(١) ، أو بمفعول^(٢)
خبر غير ظرف ولا جارٍّ وسجور نحو : ما علمتكم زيداً كلُّ . ولو فصل بمفعول وخبر
ظرف أو جارٍّ وسجور لم يطل العمل نحو . ما عدا زيداً سامراً ، وما فيها أحدٌ غنياً .
وأبطل عمل (لا) بالفعل مطلقاً ، نحو : لاني اندار رحن ولا عدا أحد راحن ، فاحتطت
(لا) بذلك^(٣) عن رتبة (ما)^(٤) ليكون لغوه التشبه أثر .

وإذا كان محبوب (لا) معرفة لم تعمل فيه ، لأنها إما حلت العمل المذكور
ليدل به على العموم على سبيل التنصيص ، والمعرفة ليست كذلك ، ولو كان تنصيصها
بالالف واللام الاستمرارية ، لأنها بلفظ المبهمة ، طيس التنصيص بها على العموم
كالتنصيص عليه (من) الجنسية مذكرة أو مؤنثة ، لكن إذا وليتها المعرفة لزمها
انكثار ليكون عوضاً ما فاتها من مصاحبة ذي العموم ، وإن في انكثار زيادة كما في
العموم زيادة ، ثم حمل في لزوم التكرار المفعولة على التي عليها معرفة لتساويهما
في وجوب الإهمال ، وأيضاً فإن العرب في أمالي تنفي الجملة المبهمة بمعرفة
أو ظرف أو شبهة بما أو به ، نحو : ما زيدٌ هذلك ، وما عداك زيدٌ ، وليس عرو في
انذار . ز وليس في انذار عرو^(٥) ، وإذا وقعت (لا) في نحو هذا من الكلام ،
ومعت في موضع غيرها فقيمت بالتكرار ولم يخلُ منها في اضطراب ، وكذا إذا ولي
(لا) خبر مفرد يلزمها^(٦) التكرار أيضاً نحو : زيد لا قائم ولا قاعد ، وكذا إذا ولي
(لا) نعمت أو حالٌ نحو . مررت برجل لا قائم ولا قاعد ، ونظرت إليه لا قائماً
ولا قاعداً . وإن هذين السائين وأشباههما أشرت بقولي : وكذا التاليفاً خبر

(١) في ع : " ما زيد قائم " سجو .

(٢) في الأصل : " طعم " : " أو لمفعول " ، والتصويب من ع .

(٣) في الأصل : " بذلك لا " ، والمثبت من ط ع م .

(٤) في ع : " لا مكان " ما سجو .

(٥) زيادة من ع .

(٦) في الأصل : " طعم " : " يلزم " ، والمثبت من ع .

معدّل، شجده . مكرّر (لا) في [جميع] (١) هذه المواضع لآرم إلا في الضرورة
كقول الشاعر (٢):

بَكَتْ خَرْمًا وَاسْرَجَعَتْ ثُمَّ آدَتَتْ . رَكَابُهَا أِنْ لَا إِلَهَ إِلَّا رُحُومُهَا

وقال الآخر (٣):

أَشَاءُ مَا شِئْتَ حَتَّى لَا أَرَا لِيَا . لَأَنْتَ شَائِعَةٌ بَيْنَ شَائِعِي شَائِي (٤)

وكقول الآخر (٥):

وَأَنْتَ امْرَأَتِي خَلَقْتَ لِيْغْرِيْنَا . هَمَانُكَ لَا تَغْفُ وَوَسْكَ فَاجِرُغْ

وكقول الآخر (٦):

إِنِّي تَرَكْتُكَ لَدَا صِرْفٍ تَرِيًّا . مَا سَتَعَفَى وَكَفَى سَنَ وَأَمَّا لَدَا أَسْمَلِ (٨)

ومثله (٩):

قَهَرْتُ الْعِدَا لَأَسْتَعِينَا بِمُغْنَةٍ . وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْكَذِبِ

(١) زيادة من ع .

(٢) ورد بدون نسبة في الكتاب : ٢٩٨/٢ ، واستقص : ٣٦١/٤ ، وأنالس
ابن الشجري : ٢٢٥/٢ ، وشرح المفصل : ١١٢/٢ ، ٦٥/٤ ، ٦٦ ، والخراة
٢٨٨/٢ ، والجمع : ١٤٨/١ ، وشرح الأسنوني : ١٨/٢ .

(٣) ورد بدون نسبة في أوضح المسالك : ٧/٢ ، وشرح التصريح : ٢٣٧/١ .
والجمع : ١٤٨/١ ، وشرح الأسنوني : ٥/٢ .

(٤) في ع : " ما أزال " .

(٥) كذا في الأصل وفيه السخ ، والصواب : (شائي) كما في المراجع المذكورة أعلاه .

(٦) هو من بني سبيل أو الضحّاك بن هنام ، الكتاب : ٣٠٥/٢ ، والمقتضب :
٣٦٠/٤ ، وشرح المفصل : ١١٢/٢ ، والجمع : ١٤٨/١ ، والخراة : ٨٩/٢ .

(٧) ورد بدون نسبة في التذييل : ج٢ لوحة ٧٧ .

(٨) في ط : " لادو " .

(٩) استشهد به المصنف في شرح الكافية الشافية : ج٥٤٠ ، بدون نسبة ،

ويورد كذلك في المساهد : ٣٧/٢ ، والجمع : ١٤٨/١ ، ٢٤٥ ، وشرح
الأسنوني : ١٨/٢ .

ولم يلقوا المجرّد ترك التكرار على الضرورة ، بل أجاره في السمة ^(١) ووافقهم
 ابن كيسان ^(٢) ، ولا حجة لهما في قول العرب " لَا تَوَلَّكَ أَنْ تَعْمَلَ ^(٣) فَإِنْهُمْ
 أَوْفَعُوا مَوْجِعَ لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَعْمَلَ " فاستغنوا عنه عن تكرار ^(٤) " لَا " كما يستغنون
 بها هو والبع مفعله .

وقد يقول العلم بتكرار مركّب مع (لَا) إن كان معرّفاً ، ويصحب بها إن لم يكن
 معرّفاً ، فالأول كقول النبي صلى الله عليه وسلم : " إِذَا هَلَكَ كِسْرَى وَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ .
 وَإِذَا هَلَكَ قَبِيصٌ لَا قَبِيصَ بَعْدَهُ ^(٥) " وكقول الشاعر ^(٦) :

أَرَى الْحَاحَاتِ مَعْدَ أَبِي حُنَيْبٍ . تَكْدَنْ وَلَا أُمَيَّةَ بِالْبَلَادِ
 وكقول الراجز ^(٧) :

إِنَّ لَنَا عُزَى وَلَا عُزَى لَكُمْ

والثاني كقول العرب : " فَمَيْتٌ وَلَا أَمَّا حَسَنٌ لَهَا ^(٨) " ، لذا أوقعوا العلم موقع
 تكرة جردوه / من الألف واللام إن ^(٩) كانتا معه كقوله : " لَا عُزَى لَكُمْ ^(١٠) " ، (١/٧٦)

(١) المقتضب : ٣٥٩ / ٤ ، وشرح الرضي على الكامية : ٢٥٨ / ١ .

(٢) شرح الرضي على الكامية : ٢٥٨ / ١ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٢٠٢ .

(٤) في ع : " تَكَرَّرَ كَمَا " .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في باب علامات النبوة في الإسلام من كتاب

المناقب : ٢ / ٢٤٧ .

(٦) هو عبد الله بن أبي الأسد ذي أ و عبد الله بن فضالة . الكتاب :

٢ / ٢٩٧ ، والمقتضب : ٣٦٢ / ٤ ، وأما لي ابن أبي شجري : ١ / ٢٣٩ .

والمعرب : ١ / ٨٦ ، وشرح السمعاني : ٢ / ١٠٤ ، والخراة : ٢ / ١٠٠ .

(٧) ورد بدون نسبة في الساجد : ٢٤٧ / ١ ، وشفا السليل : ٣٨٥ .

(٨) الكتاب : ٢ / ٢٩٧ .

(٩) في الأصل ، ط م : " التي " والبشيت من ع .

(١٠) ذكر أنفسا .

أو مينا أضيف إليه كقولهم : * ولا أيا خَسٍ * ، ولو كان العلم (عبد الله) لم يُعاش بهذه المعاملة لثبوت الألف واللام ، وكذا (عبد الرحمن) على الأصح . لأن الألف واللام لا تُزعمان منه إلا في النداء * . وقد رُفِضَ العلم (١) اسماعيل بهذه المعاملة مضافا إليه مثل : ثم حُذِفَ وأُقيم العلم مقامه في الإعراب والتذكير ، كما فعل بأيدي من (سَيَا) في قولهم : * تَغَرَّقُوا أَيدي سَيَا كَأَيديهم * : مثل أيدي سَيَا ، فحذفوا الضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه في النصب على الحال ، وقد رُوِيَ آخرون بلا سَيَا بهذا الاسم ، أو بلا واحد من مستثبات هذا الاسم . ولا يصح واحد من التفديرات الثلاثة على الإطلاق ، أما الأول فسبغ من ثلاثة أوجه :-

أحدها : ذكر (يَتَل) بعده ، كقول الشاعر (٢) :

تَكُنِّي عَلَى زَيْدٍ وَلَا زَيْدٌ يَتَلُّ

فتقدير (يَتَل) قبل زيد مع ذكر (يَتَل) بعده وصفا أو غيرا مستلزم وصف الشيء بنفسه أو الإخبار عنه بنفسه ، وكلاهما مستبعد .

الثاني : أن المتكلم بذلك إنما يقصد في معنى العلم المقرون بلا ، فإذا فسِّر (مثل) لزم خلاف المقصود ، لأن نفي مثل الشيء لا تعرض فيه لمعنى ذي المثل .

الثالث : أن العلم المعاش بها (٣) قد يكون استعارة مثله معلوما لكل أحد (٤) ،

(١) زيادة من ع .

(٢) المعنى : ص ٩٧ ، واللسان (صبا) .

(٣) استشهد به المصنف في شرح الكافية الشافية . ص ٥٣٦ بدون سمية ،

يورد كذلك في المقرب : ١ / ١٨٩ ، والهمع : ١ / ١٤٥ ، والعزارة :

١٨ / ٢ ، وشامه : برئ من الحق سليم الجواب .

(٤) في ع : * بهذا * .

(٥) في ع : * واحد * .

فلا يكون في تعينه فائدة نحو : " لا بَصْرَةَ لَكُمْ ^(١١) " و " ولا أبا حَسَنٍ ^(١٢) لها " - ولا قَرْنَيْنِ بَعْدَ الْيَوْمِ ^(١٣) .

وأما التقدير الثاني والثالث ، فلا يصح اعتبارهما مطلقا ، فإن من الأعلام ماله سميات كثيرة كأمي حسن وقبصره فتقدير ما كان هكذا مالا حتى بهذا الاسم أو بلا واحد من سميائه لا يصح ، لأنه كذب . والصحيح أن لا يُقدَّر هذا السووع بتقدير واحد ، بل يُقدَّر ما ورد منه بما يليق به وبما يطرح له ، فيقدَّر (لا زَيْدٌ يَشْلُهُ) : لا واحد من سميات هذا الاسم مثله ^(١٤) . ويقدَّر : " لا قَرْنَيْنِ بَعْدَ الْيَوْمِ ^(١٥) " : لا لا بطْنٍ من بطون قرْنَيْنِ بعد اليوم (^(١٥)) ويقدَّر " لا أبا حَسَنٍ لها ^(١٦) " : ولا كَرْنَيْنِ بَعْدَهُ ^(١٧) - ولا مَبْصَرَ بَعْدَهُ ^(١٨) . ولا يَشْلُ أُمِّي حَسَنَ ، ولا يَشْلُ كَرْنَيْنِ ، ولا يَشْلُ قَبْصِرَ ، وكذا " لا بَصْرَةَ " و " لا أُنْيَةَ " و " لا عَزَى " . ولا يَصْرَمِي ذلك عدم التعرّض ليعي المنكر ^(١٩) ، فإن سياق الكلام يدل على القصد .

وأما العراء ^(٢٠) أن يقال : لا هو ولا هي ، على أن يكون الضمير ^(٢١) (لا) محكوماً بتنكيره ونصبه . وأجار : لا هذين لك ولا هاتين لك ، على أن يكون اسم الإشارة اسم (لا) محكوماً بتنكيره . وفي الأول من نحو : " لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله " ^(٢٢) وجهان ^(٢٣) : الفتح بمقتضى التركيب ، والرفع على العاء (لا) أنه على إعمالها على ليس ، وفي الثاني عند فتح الأول الفتح بمقتضى انتركيب ، وجعل الكلام في تقدير جملتين ،

(١) الكتاب : ٢ / ٩٦

(٢) الكتاب : ٢ / ٢٩٢

(٣) قالها أبو سفيان يوم انفتح زاد المعاد : ١ / ١٨٢

(٤) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٥) كناية عن ع .

(٦) ، (٧) ، (٨) سبق الاستشهاد بها قريبا .

(٩) هي ع : (ليعي ذي النثل ، فان . . .

(١٠) زيادة من ع .

والنصب عطفاً على موضع اسم (لا) باعتبار صلها ، وتقدير زيادة (لا) انثائية ،
والرفع عطفاً على موضع (لا) و^(١) اسمها ، وإينها في موضع رفع بالابتداء ،
و (لا) الثانية على هذا رائدة للتوكيد ، ويحور إعمالها على ليس ، وفي الثاني عند
رفع الأول الرفع عطفاً على اللفظ وزيادة لا انثائية ، أو على إعمالها على ليس ،
والفتح بمقتضى التركيب وجعل الكلام في تقدير حلتين ، وإن سقطت الثانية فتح
الأول ورفع الثاني عطفاً على معنى الابتداء ، أو نصب عطفاً على عمل لا .

وحكى الأخفش : " لارجل وأمرأة فيها " بفتح المعطوف دون تنوين على تقدير :
ولا امرأة ، ومعدت (لا) وأبغى البناء مع سببها كما كان مع وجودها . وتنبه
صده اسم لا أو ترفع مطلقاً ، أي في التركيب وعدمه ، وفي اتصال الصفة وانعصالها
سواء : لارجل طريفاً أو ظريفاً ، ولا علام رجل عندنا دكياً أو دكياً ، وكذا — مع
الانعصال ، بالنصب باعتبار عمل (لا) والرفع بتقدير عمل الابتداء ، وجار اعتباره
بعد دخول (لا) في التابع صفةً كان أو غيرها ، وإن كان ذلك لا يجوز بعد دخول
إِنَّ ، لأنَّ (إِنَّ) تشبه بالأفعال النامضة للابتداء في الاختصاص بالابتداء والخبر
دون مرفوع ، وفي كون ما دخلت عليه مفيداً بدون دخولها ، ولقوتها لا يطلُّ عليها^(٢)
بالانعصال في نحو : إِنَّ فيها زيدا ، بخلاف (لا) فإنها صيغة العمل بكونتها
مرفوعةً وكونها طارئة^(٣) الاختصاص بالابتداء والخبر ، وكون ما تدخل عليه
في الأكثر لا يفيد بدون دخولها ، نحو : لارجل في الدار ، ولو قيل : رحلت
في الدار ، لم يقد ، مستوفى الإمادة على وجود (لا) كانت هي واسمها ^(٤) بمصر^(٥)
ببتداء ، معار لذلك أن يُعتبر عمل الابتداء بعد دخولها في الصفة وغيرها من

(١) زيادة من ج .

(٢) في الأصل ، ط م : " فابها " ، وانصبت من ج .

(٣) في ج : " مقيداً " .

(٤) في م : " ضارعة " .

(٥) بكلمة من ج ، ط م .

التوابع المستمعة ، وشبهه اعتبار / الابتداء في ذلك باعتباره في نحو : هل من (ب/٢٦) رجل كريم في الدار ، و : مَا لَكُمْ مِنْ أَنْفٍ خَيْرٌ ؟ (١)

وقد تجعل الصفة والموصوف خمسة عشر ، فيبيان على الفصح إن كانا معرفتين متصلتين نحو : لا رجل طريف فيها .

ورم ابن برهان أن صفة اسم (لا) لا ترفع إلا إذا كان الموصوف مركبا مع (لا) ، وأن رفعها دليل على الإلحاق (٢) . وحمله على ذلك أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، ولا سم الممنسوب لا عمل للابتداء فيه ، فلا عمل له في صيغته ، والاسم المبني على الفتح إن نصبت صغته دل ذلك عنده على الإلحاق ، وإذا رقت دل ذلك عنده على الإلحاق .

ويذهب إليه غير صحيح ، لأن إعمال (لا) الشار إليها عند استكمال شروطها ثابت بإجماع العرب ، والحكم عليها بالإلحاق دون نقصان ، انشروط حكم بها لا نظير له ، وقوله : لا عمل للابتداء في الاسم المنسوب ، غير مسلم ، بل له عمل في موضعه كما له بإجماع على في موضع المجزوءتين في نحو : هَذَا مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ؟ فصيح ما قلناه ، وحمل ما قلناه ، ولا قوله إلا بالله .

ويبدل في هذا الباب النصب باعتباره من (لا) إن كان سالحا لعتبها نحو : لا أحدٌ منها رجلاً ولا امرأة ، ولا مالٌ له ديناراً ولا درهما ، والرفع باعتباره من الابتداء نحو : لا أحدٌ فيها رجلاً ولا امرأة ، ولا مالٌ له ديناراً ولا درهم ، فلو لم يصلح البدل لعمل " لا " تعمّن الرفع نحو : لا أحدٌ فيها ريدٌ ولا عروٌ ، كما يتعمّن رفع المعطوف إذا لم يصلح لحملها نحو : لا علمٌ فيها ولا زيد (٣) .

وإذا كثر الاسم (لا) المركب منها دون عمل ، حار تركيب الأول والثاني ، كما ركب الموصوف والصفة ، وحار فيه النصب ، وذلك كقولك : لائقةٌ ماءٌ بارداً لئلا ، ولا ماءٌ بارداً .

(١) الآية (٥٩) من سورة الأعراف .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢٦٣/١ .

(٣) تكله من ع . (٤) في ط : " قولك " .

وإذا اقترنت هرة الاستفهام بلا في غير تن وعرف قليلا مع مصحوبها من تركيب فعل وإلعاء ، ما كان لها قبل الاقتران ، يقال : ألا رجل في الدار ؟ بالفتح وحده ، وألا صاحب معروف فيها ؟ بالتصبي وحده ، وألا أروعاء ولا أخاء لمن شاب قدامه ؟ بالأوجه الخمسة كما كان يقال مع عدم الهرة ، ومن ذلك قول حسان رضي الله عنه (١) :

أَلَا طِمَاحَ الْأُمُوسَانِ طَابِيَّةٌ . . . وَلَا تَجَشُّوْكُمْ حَوَّلَ اسْتَنْبِيهِ
وقال آخر (٢) :

أَلَا أَرْعَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ . . . وَأَدْنَتْ بِخَيْبٍ بَعْدَهُ هَتَمٌ
وأكثر وقوع هذا النوع إذا لم يقصد تشن ولا عرف في توبيخ وإنكار كما سبق لسي بيت حسان والبيت الذي بعده .

ورغم أبو علي النسوبين أنه لا يقع لمجرد (٣) الاستفهام من النفي دون إنكار وتوبيخ (٤) ورد على الجزولي إجازة ذلك .

والصحيح أن ذلك حائز لكنه قليل ، ومنه قول الشاعر (٥) :

أَلَا اصْطِبَارَ لِمَنْ لَمْ يَلْقَ لَهَا جَلْدُ . . . إِذَا الْآتِي الَّذِي لَا تَأْتِي أَتَالِي
وإذا قصد بالألا العرف فلا يلزمها إلا فعل ظاهر أو مقدر أو معلول بعد مؤخر ،

(١) ديوانه : ص ٢١٩ ، وفيه التصريح .

(٢) ورد بدون نسبة في المعنى : ص ٧٤ ، وشرح أبياته : ٩٢ / ٢ ، والمقاصد

النحوية : ٢٦٠ / ٢ ، والهمج : ١٤٧ / ١ ، وشرح التصريح : ٢٥٤ / ١ ،

وشرح الأشعري : ١٤ / ٢ .

(٣) في ط : " مجرد " .

(٤) الهمج : ٢٠٥ / ٢ .

(٥) هو المجهول فيمن اسلوح ، ومن في ديوانه المطبوع ، وورد مسي

المعنى : ص ٨ ، وشرح أبياته : ٤٧ / ١ ، والمقاصد النحوية : ٢٥٨ / ٢ ،

والهمج : ١٤٧ / ١ ، وشرح الأشعري : ١٥ / ٢ .

من إيلائها معللاً ظاهراً قوله تعالى : ﴿ أَلَا تَعْلَمُونَ قَوْلًا أَتَاهُمْ ﴾ (١) و ﴿ أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ (٢) ومن إيلائها معقول معلل بقدر قول الشاهر (٣)

ألا رجلاً حراًء الله غسوراً . . يدل على تحصيل تبييت

أراد : ألا تروني (٤) وهذا تقدير الخطير ، وجمله بونس نسباً ومحتشمه
مخمة بما . وتنويه اضطرار (٥)

إراد قصد بالأ معنى التسي فهي عند الساري والبريد كالأ المقصود بها الإنكار
والتوبيخ (٦) أمي أن لها مع مصحوبها في التسي من تركيب وصل والمعاء ما كان
ل (لا) مجردة من الهمزة .

ويد هي سيويه أن لها في التسي مع مصحوبها ما كان لها مجردة ، إلا أنها
لا تسمى ولا يعتبر في تابع اسمها معنى الابتداء كما لا يعتبر مع (لا) . وشال
ورودها في تن قول الشاهر (٨)

ألا غمره لي استطاع (٩) رجوعه . . فيزأ ما تأت (١٠) يد المفلات

(١) الآية (١٢) من سورة التوبة .

(٢) الآية (٢٢) من سورة النور .

(٣) هو صرو بن قماس أو قنماص ، النوادر لأبي زيد : ص ٥٦ ، والكشاف :

٣ / ٨ ، وشرح المفصل : ١ / ٢١ ، ١٠٢ ، والمعنى : ص ٢٦٥ ، والمقاصد

النحوية : ٢ / ٣٦٦ ، ٣٥٢ / ٢ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٦ ، والنهج :

١ / ٥٨ ، والخرابة : ١ / ٥٩ ، ١٢ / ٣ ، ١٥٦ / ١ ، ١٧٧ / ١ .

(٤) في ع : " تروني " .

(٥) الكتاب : ٢ / ٠٨ - ٠٣ .

(٦) النهج : ٢ / ٢٠٦ .

(٧) الكتاب : ٢٤ / ٣٠٩ ، والنهج : ٢ / ٢٠٥ .

(٨) استشهد به المصنف في شرح العبدية . ص ٣١٨ ، بدون نسبة ، ويرد

كذلك في المعنى : ص ٧٢ ، والمقاصد النحوية . ٢ / ٣٦١ ، والنهج : ١ / ١٧٧ .

(٩) في ط : " استطاع " .

(١٠) في ط : " ما تأت " .

منصب (برآب) لأنه جوابٌ تشنّ مقرون بالفاء .

ويجوز إعراف (لا) مجرى ليس فيها لا يقصد به تشنّ من بالفتح ، حالها إن لم يقصد التخصيص على العموم بلغظ ماوليها ، فممتد ذلك لا يجوز إعرافها مجرى ليس ، لأنها إذا جرت مجرى (ليس) جاز أن يكون العموم مقصودا وغير مقصود .

* باب الأفعال الداخلة على الابتداء والخبر *

(هـ) الداخلة^(١) عليها (كان) ، والمستع دخولها
عليها لاشتغال الابتداء على استفهام^(٢) فتصحبها معولتين ،
ولا يُعدّان معاً أو أحدهما إلا بدليل . ولها من التقديم
والتاخير ما ليس مجردين ، ولتاخيرها من الأقسام والأحوال
ما لم يكن كان . فإن وقع وقوعها ظرفاً أو شبهة أو خبر
أو اسم إشارة امتنع الاقتصار عليه إن كان أحدهما لا إن
لم يكن ولم / يعلم المضاف .

(١/٧٧)

(غ) أفعال هذا الباب هي النوع الثالث من نواحي الابتداء وآخر ما فيها ،
لأن جرائي الإسناد فيه مستويان في النصب كما هما في باب الابتداء مستويان في
الرفع ، فمعملاً طرفين في الترتيب واكتفاً بما في كان^(٣) ، لأن أحد الطرفين منهما
مرتفع والآخر منصوب فلم يفترقا .

وقد تقدم بيان ما تدخل عليه (كان) وما لا تدخل عليه ، فلهذا أخذت عليه .
إلا أن ما لا تدخل عليه (كان) ما اشتمل من ابتدئات على استفهام نحو : أيهم
أفضل ؟ وفلام من عنده ؟ ، وهذا النوع لا يستع دخول أفعال هذا الباب عليه
كما امتنع دخول كان عليه ، فلهذا قلت بعد الدخول عليها كان والمستع دخولها
عليها لاشتغال الابتداء على استفهام ، فيقال في : أيهم أفضل ؟ وفلام من عنده ؟
أيهم طيننت أفضل ؟ وفلام من طيننت عنده ؟ .

ولا يُعدّ أحدهما إلا بدليل ، ولا يجوز لك في (طيننت ريذاً منطلقاً) أن تقتصر
على (منطلق) ولا على (ريذاً) لثلاث تدكر خبراً دون خبره ، أو خبراً عنه
دون خبر ، فإن دل على الحدوف جار الحدوف كقولك : قائماً ، لمن قال .

(١) في ع والتسهيل : * الداخل *

(٢) في الأصل : م ؛ * الاستفهام * ، والمثبت من ط ع وانشدهم .

ما ظلمت ريذاً ؟ و (ريذاً) لم قال : من ظننت ظالماً ؟ قال عسرة (١)

ولقد توليت فلا تظني غيره . . . بيتي بمنزلة السحب النكم

أي : فلا تظني غيره كأننا ، وقال آخر (٢)

كان لم يكن بيتي إذا كان بعده . . . تلاقي ولكن لا إخال تلاقي

أي : لا إخال الكاف تلاقيها ، أو لا إخال بعد الميم تلاقيها .

ومن السطوح (٣) لدليل قول الشاعر (٤)

وأنت غريم لا أظن قصاه . . . ولا العسري القارظ اندهر جانيها

وقد بعد ما ان وجدت عائدة كقولك تعالى : * والله يعلم وأنت لا تعلمون * (٥)

وكقولك : * أعداء ظم العيب فهو يرى * (٦) وكقولهم : " من يتسع فخل " (٧) وكقولك : (٨)

بأي كيناس أم بأية سقة . . . ترى حبيبهم طاراً علي وتغيب

(١) ديوانه : ص ١٨٧ ، وفيه التخرج .

(٢) سبق الاستشهاد به في باب شرح الكلمة والكلام : ص ٢١ .

(٣) في الأصل : ط ، م : " السطوف " ، والشبه من ح .

(٤) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح النكامة الشامية : ص ١٢٧ .

والقارظ : الذي يجمع القَرظ ، شجرٌ يذبح به ، ومن أمثالهم

" لا يرجي إياهم حتى يلوذ العسري القارظ " وذلك أنه خرج بجسني

القَرظ بعدد ، فصار مثلاً للفقير الذي يلوذ منه . اللسان (قَرظ) .

الآية (٢١٦) من سورة البقرة .

(٦) الآية (٣٠) من سورة النعم .

(٧) الأمثال لأبي عبيد : ص ٢٩٠ ، وجبهة الأمثال : ٢١ / ٢٦٣ .

ومجمع الأمثال : ٢٠٠ / ٢ ، والمستقصى : ٣٦٢ / ٢ ، واللسان

(خيل) .

(٨) هو الكَيْت ، المصسوب : ١٨٣ / ١ ، والمقرب : ١١٦ / ١ ، والخراقة .

٤ / ٥ ، والمقاصد السحوية : ٤١٣ / ٢ ، وشرح التصريح : ٢٥٩ / ١ .

واسبع : ١٥٢ / ١ .

قولهم تعالى (١) الحديث قرينةً تحصل بسببها قاعدة ، لم يحز الحديث ، كافتصارك
 طي (أظن) من قولك . أظن زيدا منطلقا ، فإنه غير جائز ، وإن فرضك الإسلام
 بأن إدراكك لمضمون الحجة يحد لا يثبت ، فتزل العين من جملة (٢) الحديث بمسألة
 (في طي) فكما لا يجوز لمن قال : زيد سطلق في طي ، أن يقتصر طي (مـ)
 طي ، كذا لا يجوز لمن قال : (أظن زيدا منطلقا ، أن يقتصر طي (أظن) ،
 ولأن قائل : أظن ، أو أظن دون قرينة تدل على تعدد (ظن) أو (ظم) بمنزلة
 قائل : البار حارة ، هي عدم القاعدة ، إذ لا يخلو إسان من ظن ما ، ولا من (٣)
 ظم ما .

وينبع الافتصارك طي (أظن) ونحوه على الوجه المذكور ، هو ذهب سيبويه
 والمحققين من تدبر كلامه ، كأبي الحسن بن خرويف وابن ظاهروابي علي الشلوبين ،
 وسأ يدل على ذلك من كلام سيبويه قوله في (باب إضمار المفعولين اللذين يتعدى
 إليهما فعل الفاعل) : وذلك أن (٤) (حبيت) بمسألة (كان) إنما تدخلان طي
 السبب (٥) والسبب عليه ، فيكونان في الاحتياج على حال . ألا ترى أنك لا تقتصر
 طي الاسم الذي بعدها ، كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، والنصبان (٦) بعد (حبيت)
 بمنزلة المرفوع ، والنصب بعد ليس وكان و كذلك الحروف التي بمنزلة حبيت ،

-
- (١) في ج : " بقان " .
 (٢) في ج : " فتزى أظن من جرأي الحديث " .
 (٣) بدايه سقط من م .
 (٤) زيادة من ع .
 (٥) في ط : " طي " .
 (٦) الجمع : ٢ / ٢٢٥ .
 (٧) في الكتاب : " لأن " .
 (٨) بعدها في الأصل : ط : " وانحر " ، والتصويب من ع وانكتاب .
 (٩) في شرح التسهيل : " فالتصويبان " ، والتصويب من الكتاب .
 (١٠) في الأصل : ط : " حسب " ، والتصويب من ع والكتاب .

وكان . هذا نصه ^(١) . مصرح بأن حَسِبْتُ مع مرفوعها في الاحتياج إلى التصويب ،
 بمنزلة ليس وكان كما في احتياجها إلى المرفوع والتصويب ، فكما لا يُقتصر على ليس ^(٢)
 وكان دون المرفوع والتصويب ، لا يُقتصر على (حَسِبْتُ) ومرفوعها دون التصويبين ،
 وهذا واضح . ويؤيده قوله في آخر الباب الذي يلي الباب المشار إليه بعد تكرار
 حَسِبْتُ ^(٣) وأخواتها : والأعمال الأخر إما هي بمنزلة اسم مبتدأ ، والأسماء بمنزلة
 طمها ، ألا ترى أنك [لا] ^(٤) تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبتدأ على المبتدأ ^(٥) .
 يريد أنك تقتصر على (حسبت) كما تقتصر على المبتدأ وغيره ، ثم قال : فلما صارت
 (حسبت) وأخواتها ينك المنزلة ، حُمِلَتْ بمنزلة إِنْ وأخواتها إذا قُضِيَتْ
 إِنْ ^(٦) ولعلَّيْ ^(٧) لأن إِنْ وأخواتها لا يُقتصر ^(٨) على الاسم الذي يقع بعدها ^(٩) .
 مجمل افتقار (حَسِبْتُ) ^(١٠) وأخواتها مع فاعلها إلى الحرمان كافتقار إِنْ ولمَّا قُضِيَ
 مع منصوبيهما إلى الخبر ، وهذا أيضا واضح ، وفي هذا الكلام تسوية بين (حَسِبْتُ)
 وأخواتها ، ومعلم أنه حين قال . (لأنك قد تقول . طميت ، وتقتصر) لم يُلْحِظْ
 الإطلاق ولا الاختصاص ، بل قصد التشبيه على أن بعض المواضع قد يقتصر فيه على
 العمل ومرفوعه لقربه تحصل بها القاعدة ، واكتفى بظنِّ اختصارا وانكالا على
 الحِلْمِ بمساواة غير ظننت لظننت .

-
- (١) الكتاب : ٢ / ٣٦٥ .
 (٢) غلبة من ع وحدها .
 (٣) (٤) في ع : " حسبت " .
 (٥) غلبة من الكتاب .
 (٦) الكتاب : ٢ / ٣٦٨ .
 (٧) في شرح التسهيل : " إني " ، والتصويب من الكتاب .
 (٨) في الأصل : " ولعلَّيْ " ، والتصويب من ع ، ط ، والكتاب .
 (٩) يحدها في الكتاب : " فيها " .
 (١٠) الكتاب : ٢ / ٣٦٨ .
 (١١) في ع : " حسبت " .

وذهب ابن السراج والسجزي^(١) إلى حوار الاختصار على مرموع هذه الأفعال

مطلقا ، وكان الذي دعاها لهذا أن الأفعش قال في كتابه / المسمى بالمصائل (٧٧ / ب)
 الصمري . تقول : ضرب عبد الله وظنّ عبد الله وأعلم عبد الله ، إذا كنت تحسب
 من الفعل . هذا نصه .

واندي عند^(٢) في هذا ، أن الأفعش لم يقصد حوار الاختصار مطلقا ، بل
 مع قرينة محتملة لفائدة كونه من قال . من ظنّني ذاهبا ؛ ظنّ عبد الله ، ونسب
 قال : من أظنّك أتى^(٣) ذاهب ؟ أعلم عبد الله مولد لك^(٤) قال : (إذا كنت تحسب)
 فإن الناطق بما لفائدة فيه ليس بصغير .

وأشرت بقولي : ولهما من التقديم والتأخير ، ما لهما محوذين ، إلى أن الأصل
 تقدم المفعول الأول وتأخير المفعول الثاني ، وأنه قد يحرض ما يوجب البقاء على
 الأصل ، وما يوجب الخروج عنه كما يحرض في باب الابتداء ، فإن لم يحرض موجب
 لأحد الأمرين ، جار التقديم والتأخير ومن موجبات البقاء على الأصل ، تساويها
 في تعريف أو تنكير نحو : طست زيدا حديثك . وطمست غمرا سنة فقيرا إلى ملك .
 ومن موجبات البقاء على الأصل حصر المفعول الثاني نحو . ما غنست رجلا
 إلا بغيلة . وقد بينت أسباب البقاء على الأصل والخروج عنه في باب الابتداء .
 مستوفاه ، فأعني ذلك عن استيفائها هنا واكتفي بالإحالة عليها .

ثم قلت : ويتأهبها من الأقسام والأحوال ما لخبر كان ، أي : لثاني مفعولي
 هذه الأفعال من ذلك ما لخبر كان . وأما كان له ما فترد كذلك^(٥) لتساويها في
 الخبرة واستحقاق النصب ، وقد ذكرت الأقسام والأحوال هناك فلم تكن هناك
 حاجة إلى ذكرها .

(١) الجمع ٢١ / ٢٢٥ . (٢) في ط : " عنده " .

(٣) في ط : " أظن " .

(٤) في ع : " وكذلك " تعريف . (٥) في النسخ : " المخرج عن الأصل " سهو من النسخ

في ع : " لذلك " ، تحريف .

وقد يقع بعد إسماء هذه الأفعال إلى فاعليها ^(١) ظرف أو جار ومجرور أو ضمير أو اسم إشارة ، فيمتنع الاختصار عليه إن كان أحد المفعولين ، لا إن لم يكن أحدهما ^(٢) ، فالاختصار على (هذا) إذا قلت : طستُ هذا ، جائز إن حصل ظرفا لحصول الظن ، وغير جائز إن جعل مفعولا ثانيا والآخر مفعولا .
(والاختصار على (لك) إذا قلت : طستُ لك ، جائز إن جعل ظرفا لحصول الظن ، وغير جائز إن جعل مفعولا ثانيا والآخر مفعولا ^(٣) . وكذا لو قلت : طنته ، أو طنت ذلك ، مقصرا جاريا مني بالضمير واسم الإشارة المصدر ، ولم يجر إن مني أحد المفعولين ولم يعهم الآخر بدليل ، كقول من قيل له : أظننته صدقك ؟ نعم ، وطمنته .

وقال المراء في (طستك ذلك) ، ذلك [اسم] ^(٤) إشارة إلى الحديث أخرجه العرب بحرفي المفعولين . يقول القائل : كان من الأمر كذا بكذا ، فيقول المخبر : قد طنتك ذلك . قال ابن خروزمي : وهو قول لا بأس به .
وقال أبو زيد في مصدره : طنتُ ذلك أخانا خلا ، والأظهر أن يكون ذلك إشارة إلى الحديث لذكره المصدر بعد .

(ج) ومادة هذه الأفعال في الخبر : طنت .

أو بغيره ، أو كلاهما ، أو تحويل .

فلأول : (حَمَا يَحْمُو) لا لِعَلَّةٍ ولا قَصْدٍ ولا رَدٍّ ولا سَوِيٍّ ولا كَثْمٍ ولا حَيْظٍ ولا إِقَانَةٍ ولا بُخْرٍ وَ(حَدَّ) لا لِحُسْبَانٍ ، وَ(رَمَى) لا لِكِفَالَةٍ ولا رِثَاسَةٍ ولا يَسَرٍّ ولا هُزَالٍ . وَ(جَعَلَ) لا لِنَصْبٍ ^(٥) ولا إِبْجَافٍ ولا إِبْجَافٍ ولا تَرْغِيبٍ ولا مَقَارَبَةٍ .
وَ(قَبَّ) غير متصرف .

- | | |
|-----|--|
| (١) | في ع : " فاعليها " . (٢) أحدهما : ساقطة من ع . |
| (٢) | ما بين الحاصرتين ساقطة من ع . |
| (٣) | زيادة من ع . |
| (٤) | في طه ع : " لَنَصْرٍ " . |

والثاني : (طَم) لا لِعُلْفَةٍ ولا عِرْفَانٍ . و (وَجَدَ)
لا لِصَاحِبَةٍ ولا اسْتِعْمَاءٍ ولا حَزَنٍ ولا جَفَدٍ ، و (أَلْفَى)
مراد بها . و (رَأَى) لا لِخَيْلٍ . و (تَمَلَّظَ) بمعنى :
أَظْمَ ، غير متصرف .

والتالث : (طَنَّ) لا لِتَهْمَةٍ . و (حَسِبَ) لا لِلْوَنِّ .
و (خَالَ تَخَالٌ) لا لِغَضَبٍ ولا ظَلَمٍ . و (رَأَى) لا
لا بصَارٍ ولا رَأَى ولا غَرِبَ .

والرابع : (حَبَّرَ)^(١) وماراد بها ، من (جَعَلَ) و (وَهَبَ)
غير متصرف ، و (رَدَّ) و (تَوَكَّلَ) و (شَعَبَ) و (اتَّخَذَ) و
(أَكَانَ) . و الحقوا برأى المعلقة الحُسَيْبِ . و (سَمِعَ)
المعلقة بَحَيْنٍ . ولا يُخبر بعدها إلا بفعل دال على
صوت ، ولا غَطَّقَ (هَرَبَ) مع التَّنَلِ على الأصح ،
ولا (عَرَفَ) و (أَبْصَرَ) خلافاً لبشام ، ولا (أَصَابَ)
و (صَادَفَ) و (طَادَرَ) خلافاً لابن درستويه .

(ش) كل فعل لا يعني مرفوعه من خبر به صالح للتعريف والتكبير أو حلة تقوم مقامه ، فهو من باب (كَانَ) ، وكل فعل لا يعني منصوبه من ثان خبر به صالح للتعريف والتكبير أو حلة تقوم مقامه فهو من باب (طَنَّ) . ويبرز النوعين وقسوع ثاني^(٢) المفعولين بعد الضمير المسمى بطلا أو انلام النساء مارقة ، فالنوع بعد الفصل نحو : * وَيَرَى الدِّينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُتِيزَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ *^(٣) و * حُدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ *^(٤) * وَجَعَلْنَا نَدْبَتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ *^(٥)

- (١) بعدها هي التمهيل : و (أَصَارَ) وماراد منها .
(٢) بعدها هي ع : " المفعولين بعد الضمير ظن ويبرز النوعين ونوع ثاني المفعولين بعد الضمير . . . زيادة غير لازمة .
(٣) الآية (٦) من سورة سبأ .
(٤) الآية (٢٠) من سورة العنكبوت .
(٥) الآية (٧٧) من الصافات .

وانفوع بعد اللام العارضة نحو . * ^(١) إِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً * * ^(٢) وَإِنْ كَسَادُوا لِيَفْتَنُواكَ * * ^(٣) وَإِنْ وَعَدْنَا لَنَاعِيْنَهُنَّ * .

وأعمال هذا الباب أربعة أنواع .

^(٤) نوع مختص بالمتن (المعنى) ^(٥) ونوع بالمتن ، ونوع صالح للظن
وصالح للمقيد ، ونوع للتحويل من وصف إلى وصف .

من الأول (حَجَا) كقوله ^(٦) :

قَدْ كُنْتُ أَحَبُّوْا أَبَا عُبَيْدٍ أَحَبَّ نَفَرٍ . . . حَتَّى التَّيَّسَاتِ يَوْمًا تُبَلَّاتُ

أراد . قد كنت أظن ، معداء إلى معمولين هنا في الأصل مبتدأ وخبر كما يفعل بالظن .

^(٧) ولحجا استعمالان آخران هي من أحدهما / متعدية إلى معمول واحد وهي (٧٨/١) الآخر لاربه ، فالأول : أن تكون بمعنى ظب في المحاكاة ^(٨) وبمعنى تمسك ، وبمعنى رث ، وبمعنى ساقى ، وبمعنى كنم ، وبمعنى حفظ . والثاني : أن تكون بمعنى أقام ، وبمعنى بخل .

ومن أخوات (حَجَا) الظنية : (عَدَّ) لا بمعنى (حَسِبَ) كقول الشاعر ^(٩) :

(١) الآية (١٤٣) من سورة البقرة .

(٢) الآية (٧٣) من سورة الاسراء .

(٣) الآية (١٠٢) من سورة الأعراف .

(٤) نوع وساقطه من ط .

(٥) رباد . من ح .

(٦) نسب لابن مقبر ولأبي شبل الأعرابي ، وليس في ديوان الأول . أنظر

شرح شعور الذهب : ص ٣٥٧ ، والمقاصد النحوية ٢١ / ٣٧٦ .

وشرح المصريح ٢٤٧/١ ، والهمع : ١٤٨/١ ، وشرح الأشموني :

٢٣/٢ .

(٧) نهاية سقط طويل من م ، وسبقت الإشارة إليه .

(٨) هو المعجم بن بشير الأعرابي الخرجي ، أخرجه : ١ / ٤٦١ ، والمقاصد

استحويه : ٢ / ٣٧٧ ، وشرح المصريح : ٢٤٨/١ ، والهمع : ١٤٨/١ .

وشرح الأشموني ٢٠ / ٢٢٢ .

عَلَا تَعْدِرُ اِسْمِي شَرِيكَكَ فِي الْمَعْنَى . . . وَكُنَا اِلٰهِي شَرِيكَكَ فِي الْعُدَمِ
وَكَمَلِ الْآخِرُ (١)

لَا اَعُدُّ اِلِقْتَارَ عَدَمًا وَلَكِنْ . . . فَقَدْ مَرَّ قَدْ فَقَدْتَهُ اِلِقْتَادًا

وَمِنْ اَحْوَاتِ (حَمَا) الطَّنْيَةِ (زَمَم) اِلِقْتَادِيَّةٌ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٢)

فَاِنْ نَوَيْتُنِي كُنْتُ اَحْبَبَ فَيْكُمْ . . . عَائِي شَرِيكَ (٣) الْحِلْمُ يَحْدِلُ بِالْجَهْلِ

وَمَحْدَرُ (رَم) هَذِهِ . رَمَّ وَرَمَّ وَرَمَّ . وَيُقَالُ . رَمَّ بِمَعْنَى : كَفَلَ ، وَبِمَعْنَى :

رَأْسٌ ، فَيَتَعَدَّى (٤) اِسْمٌ مَعْمُولٌ وَاحِدٌ بِهِ ، يَصْحَفُ جَرَّ اُخْرَى ، وَيُقَالُ . رَعَتِ الشَّاةُ ،

بِمَعْنَى : تَبَيَّنَتْ ، وَبِمَعْنَى : هَزَلَتْ ، عَلَا يَتَعَدَّى (٥) .

وَمِنْ اَحْوَاتِ (حَمَا) اِنْطِيَّةٌ (خَفَر) اِلِقْتَادِيَّةٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى . * وَجَعَلُهَا

الْمَلَائِكَةُ الدِّينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ اِمَانًا (٦) * اَيَّ عَقْدُوهُمْ ، وَهَذِهِ غَيْرُ الَّتِي لِلصَّغِيرِ ،

وَسَمَّيْتُ ذِكْرَهَا ، وَغَيْرِ الَّتِي بِمَعْنَى (اَتَّحَد) كَقَوْلِهِ تَعَالَى . * وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ

وَالنُّورَ (٦) * ، وَغَيْرِ الَّتِي بِمَعْنَى (اَوْجَب) كَقَوْلِهِمْ . جَعَلْتُ لِلْعَامِلِ كَدًا ، وَغَيْرِ

الَّتِي بِمَعْنَى (اَلْقَى) كَجَعَلْتُ بَعْضَ شَيْءٍ عَلَى بَعْضٍ ، وَغَيْرِ الَّتِي لِلْمَقَارِبَةِ ،

وَقَدْ ذُكِرَتْ فِي يَابِهَا .

وَمِنْ اَحْوَاتِ (حَمَا) اَلْطَّنْيَةِ (هَبَّ) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٧)

فَقُلْتُ اَجْرِي اَيُّهَا خَالِسِي . . . وَالْاَمَهْنِي اِسْرًا هَالِكَا

(١) هُوَ أَبُو نُزَيْدٍ اِلِىَّ يَدِي ، اَلْاَصْمَعِيَّةُ : ص ١٨٧ ، وَالْخَزَازَةُ : ٤٦١ / ١ .

وَالْمَقَاصِدُ النُّحُوْبِيَّةُ : ٣٩١ / ٢ ، وَالْمَجْمَعُ : ١٤٨ / ١ .

(٢) هُوَ أَبُو وَهْبٍ الْبَهْدَلِيُّ ، شَرَحَ اَسْمَارَ اِبْنِ لَبِيٍّ : ٩٠ / ١ ، وَفِيهِ اسْتِغْرَاجٌ .

(٣) مِنْ طَرَفٍ : " شَرِيكَ " ، وَبِي ع : " طَاغِي " .

(٤) فِي ع : " مَتَعَدَّى " .

(٥) الْآيَةُ (١٩) مِنْ سُورَةِ الزُّخْرُفِ .

(٦) الْآيَةُ الْاُولَى مِنْ سُورَةِ الْاَنْعَامِ .

(٧) هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامِ السَّلُولِيُّ ، الْمَعْنَى : ص ٦٥٨ ، وَشَرَحَ شَدَّوْرَ الدَّهَبِ :

ص ٣٦١ ، وَالْمَجْمَعُ : ١٤٩ / ١ ، وَالْمَقَاصِدُ النُّحُوْبِيَّةُ : ٣٧٨ / ٢ ، وَشَرَحَ

التَّصْرِيحُ : ٢٤٨ / ١ ، وَشَرَحَ الْاَشْمُونِيُّ : ٢٤ / ٢ .

(١)

ومن النوع الثاني (عَلِمَ) كقول الشاعر:

عَلِمْتُكَ الْبَابَ الْمَقْرُوفَ فَأَتَيْتُكَ .: إِلَيْكَ بِي وَاجِعَاتُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ
 واحترت بقولي : لَأَلْبَسَهُ وَلَا عَرَفَانٍ مِنْ . عَلِمَ عَلَيْهِ مَهْوَاهُ أَي . شَبَّوْقِ
 التَّسْمَةِ الْخُصَا ، وَمِنْ (عَلِمَ) الْمَوَاقِفِ (عَرَفَ) سَعَوْ : لَا يَتَعَلَّقُونَ شَيْئًا (٢) .
 وَمِنْ أَخَوَاتِ (عَلِمَ) دَاتِ اسْمَعُولِينَ (وَجَدَ) تَعَبَوْ : تَجِدُهُ عِنْدَ الْبَلَاءِ هَسَوْ
 خَيْرًا (٣) بِكَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤)

فَلَمَّا بَلَغْنَا الْأَسْبَاتِ وَجَدْتُمْ .: بَيْنَ شَكْمٍ كَانُوا كِرَامَ الْمَضَاجِعِ
 مصدرها (وَجَدَانِ) ، مِنْ أَيْسَ بَرَاهَانَ عَنِ الْأَخْبَاسِ (وَوُجُودُ) عَنْ أَسِيرَانِي (٥) .
 وَلِ (وَجَدَ) اسْتِعْمَالَانِ آخَرَانِ هِيَ فِي أَحَدِهِمَا دَاتِ مَعْمُولٍ ، وَفِي الْآخَرِ
 لَارِيه ، فَالْأَوَّلَى (٦) بِمَعْنَى . أَصَابَ ، كَوَجَدَ فَلَانَ ضَائِقَةً وَجَدَانَا وَوُجُودًا ، وَالثَّانِيه
 بِمَعْنَى : اسْتَعْنَى وَمَعْدَرَهَا : وَجَدَ [وَوَجَدَ] وَوَجَدَ وَجَدَةً ، بِمَعْنَى . غَضِبَ ،
 وَمَعْدَرَهَا : تَوَجَّدَ ، بِمَعْنَى : خَزَنَ ، وَمَعْدَرَهَا : وَجَدَ .
 وَمِثْلُ (وَجَدَ) دَاتِ اسْمَعُولِينَ (أَلْعَى) مُرَادُفَتُهَا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٨)

-
- (١) ورد بدون نسبة في شرح ابن عثيمين على الآية : ١ / ١٨ ، والمقاصد
 النحوية : ٢ / ١٦ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٣٢ ، وشرح الأشوكاني :
 ٢٠ / ٢ .
 (٢) الآية (١٠٤) من سورة البقرة .
 (٣) الآية (٢٠) من سورة الزمل .
 (٤) هو يريد بين الحكم الكلامي ، شرح ديوان الحسان : ص ٢٢٣ ، وشفا
 العليل : ص ٣٩٤ .
 (٥) الجمع : ٢١ / ٢١٣ .
 (٦) في الأصل : م : فالأول : والمثبت من ع : ط .
 (٧) نكته من ع .
 (٨) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ص ٥٤٧ ،
 وورد كذلك في الجمع : ١ / ١٤٩ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٨٨ .

قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفُوهُ اشْجَبَتْ إِذَا . : ما التَّوَجُّعُ عَمَّ فَلَا يَلْوِي عَلَى أَحَدٍ
وَقَبِلَ الْآخِرُ (١)

إِذَا أَتَتْ أَهْلِيَّتِ الْعَيْشِ ثُمَّ لَمْ تَحْدُ . : بِفَضْلِ الْعَيْشِ مَالَهُ حَامِدٌ
مِنْ رِوَايَاتِ الْمُفْعُولِينَ (د ر ي) بِمَعْنَى (عَمَّ) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٢)

دَرَيْتَ الْوَفَى اِبْنِي دِيَاغُو فَاغْتَبَطُ . : فَإِنَّ اِغْتَبَاها بِالْوَفَا حَبِيبُ
وَأَكْثَرُ مَا تَسْتَعْمَلُ مَعْدَاةً بِأَلْيَاءِ كَقَوْلِهِ : دَرَيْتَ بِهِ ، فَإِذَا دَخَلَتْ طَرِيقَهَا هِزْءُ الدُّنْقَلِ
تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ بِمَعْنَاهَا وَإِلَى الثَّانِي بِأَلْيَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * قُلْ تَوْشَاهُ اللَّسَنُ
مَأْتِيهِ طَيْبٌ وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ * (٣)

وَيُقَالُ : دَرَى الدُّثْبُ الْقَبِيحُ ، إِذَا اسْتَغْنَى لَهُ لِيَهْتَرَهُ ، وَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ
وَاحِدٍ ، وَآلِيهِ أَصْرَتْ بِقَوْلِي : لَا لِيَحْتَلِ .

وَمِنْ أَغْوَاتِ (ظ م) رِوَايَاتِ الْمُفْعُولِينَ (تَعَلَّمَ) بِمَعْنَى (أَعْلَمَ) وَلَمْ يَنْتَعَمِلْ
لِهَا مَا هِيَ وَلَا يَخَارُجُ ، وَالْمَشْهُورُ بِأَلْيَاءِ هِيَ (أَن) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤)

تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا طَبِيرَ إِلَّا . : عَلَى سَتَظِيرٍ وَهِيَ التَّيْسُورُ
وَقَدْ نَعَبْتُ مَفْعُولِينَ فِي قَوْلِ الْآخِرِ (٥)

- (١) هُوَ أَسَدِي مِنْ بَنِي ثَعْلَبَةَ ، أَمَّا لِي الْقَائِلِي : ١٧٠/١ .
(٢) وَهُوَ بِدُونِ سَبَبٍ فِي شَرْحِ شَدُورِ الدَّهَبِ ، ص ٣٦٠ ، وَالْمَقَاصِدُ السَّحَابِيَّةُ :
٢٧٣/٢ ، وَشَرْحُ الْكَصْرِجِ ، ٢٤٧/١ ، وَالْبَهْجُ ، ١٤٩/١ ، وَشَرْحُ
الْأَشْمُوسِي ١٢٢/٢ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَصْنُوعِ فِي شَرْحِ الْكَامِيَّةِ ، ص ٥٤٥ .
(٣) الْآيَةُ (١٦) مِنْ سُورَةِ يُونُسَ .
(٤) هُوَ الْمَابِغَةُ الدِّيْبَانِيَّةُ كَمَا فِي الْمَقَاصِدِ السَّحَابِيَّةِ : ٣٧٤/٢ ، وَلَيْسَ مِثْلِي
دِيَاغُو الْمَطْبُوعُ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ الْمَصْنُوعُ بِدُونِ سَبَبٍ فِي شَرْحِ الْكَامِيَّةِ
الْشَّامِيَّةِ : ٥٤٦ .
(٥) هُوَ زِيَادُ بْنُ سَيَّارٍ ، الْمَعْنَى : ص ٦٥٨ ، وَشَرْحُ أَلْبَانَةِ : ٢٦٠ / ٧ ،
وَشَرْحُ شَدُورِ الدَّهَبِ ، ص ٣٦٢ ، وَالْبَهْجُ : ١٤٩/١ ، وَالْمَقَاصِدُ :
٢٧٤/٢ ، وَشَرْحُ الْأَشْمُوسِي : ٢٤/٢ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَصْنُوعِ مِثْلِي
شَرْحِ الْكَامِيَّةِ : ص ٥٤٦ .

تَعْلَمُ شِعَارَ النَّفْسِ فَنَرَعْدُهَا . : مبالغٌ يُطْعِمُ في استحيالٍ وَاكْثَرُ

ومن النوع الثالث : (ظنٌ ، وحسبٌ ، وخالٌ) واستعمالها في غير مثليٍّ مشهور

كقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَنْظُرْ إِلَّا ظَنًّا وَمِنْهُمْ مُسْتَكْبِرِينَ ﴾ ^(١) . وكقوله تعالى : —

﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ ﴾ ^(٢) وكقول الشاعر : ^(٣)

ظَنَنْتُكَ إِنْ شِئْتَ لظَى الْحَرْبِ حَالِيَا

^(٤) فَمَرَدَّتْ عَمْسٌ كَانَتْ عَمَّا مُفَرَّدَا ^(٥)

وكقول الآخر : ^(٥)

يَكُنَّا حَسِيبًا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْنَةً . : لِيَالِي لَا فِئَا جُدَامٌ وَحَسِيرَا

وكقول الآخر : ^(٦)

إِذَا لَكَ إِنْ نَمَّ تَغْضَبِي الظُّرْفُ دَا هَوَى . : نَسْوَمُكَ مَا لَا يَسْتَطِيعُ مِنَ الْوَجْدِ ^(٧)

والصدر من حَسِبَ : حَسِبَانٌ ، ومن خَالَ : خَبِلًا ، وَخَالًا ، وَحِيلَةً ، وَمَخَابَسَةً ،
وَحِيلَانًا ، وَخَبِلَانًا .

وتستعمل (ظنٌ) في استيقن كثيرًا ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَضْحَكُونَ أَنَّهُمْ سَمِ

عَلَا قَوْمَهُمْ ﴾ ^(٨) ، ويقال ذلك في (حسبٍ) و (خالٍ) ، كقول الشاعر : ^(٩)

(١) الآية (٣٢) من سورة الحاشية .

(٢) الآية (١٨) من سورة المجادلة .

(٣) ورد بدون نسبة في أوضح المسالك : ٤٢ / ٢ ، والقاصد السجوية : ٣٨١ / ٢ .

وشرح التصريح : ٢٤٨ / ١ ، وشرح الأشوكي : ٢١ / ٢ .

والتصريح : العرار .

(٤) في ج : فمردت . . . مفردا * ، تحريف .

(٥) سبق الاستشهاد به في باب كان وأخواتها .

(٦) ورد بدون نسبة في الهمع : ١٥٠ / ١ ، والقاصد السجوية : ٣٨٥ / ٢ .

وشرح التصريح : ٢٤٩ / ١ ، وشرح الأشوكي : ٢٠ / ٢ .

(٧) في ج : يستطيع * .

(٨) الآية (٤٦) من سورة البقرة .

(٩) هو لبيد بن ربيعة ، ديوانه : ص ٢٤٦ ، وفيه الشرح .

حَسِبْتُ النَّفْيَ وَالْمَجْدَ مَخِيرَ تَحَارِهِ . : رِيحًا إِذَا مَا انْتَرَأَ أَصْبَحَ تَأْفِيلًا^(١)

ومثله^(٢) :

شَهِدْتُ وَهَاتُونِي وَكُنْتُ حَسِبْتُي . : مَقِيرًا إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا وَتَعْيِي

ومثال ذلك في (خال) قول الشاعر^(٣) :

سَاعِي الْعَوَاسِي تَحْسَبُ وَحِلَّتِي . : لِي سَمٌ مَلَأَ أَدْمِي بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ (٢٨ / ب)

ومثله^(٤) :

مَا حِلَّتِي زِلْتُ بِعَدَمِكُمْ ضَيْفًا . : أَشْكُو لَكُمْ حُوءَ الْكَلِمِ

أراد : مَا زِلْتُ بِعَدَمِكُمْ ضَيْفًا حِلَّتِي كَذَاكَ .

وإن أريد بطلان معنى : أَتَيْتُمْ ، تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ وَيُقَالُ : * حَسِبَ الرَّجُلُ^(٥) *

إِذَا احْتَرَلَهُ وَابْتَدَى كَالْعَرِيسِ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ شَقْرَةً ، وَدَا فَعَلَ لَزِمَ . : وَكَذَا

(خال) بمعنى : تَكْبَرُ ، وَاعْرِضَ طَلْعَ ، وَالصَّارِعَ سَهْلًا وَمِنِ الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ

يُقَالُ . : وَمِنْ أَحْرَهُدَ قَتَلَ . لَا لِنَهْمِهِ وَلَا لِنَوْنِ^(٦) وَلَا لِعَجَبٍ وَلَا طَعِ .

وَمِنْ اسْتَحْمَلَ بَطْلَانَ وَالْبَقْسَ (رَأَى) كَقَوْلِهِ تَعَالَى . : * إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَهُمْ بِهِ

قَرِيبًا^(٧) * ، أَيْ : يَحْشَوْنَهُ وَيَعْلَمُهُ . : وَأَشَدُّ أَبُو رِيْدٍ^(٨) .

(١) في ج : * تَأْفِيلًا * وفي ط : * كَامِلًا * .

(٢) ويرى بدون شبهة في المساعد : ١ / ٣٦٠ .

(٣) هو المبرهن تولب ، ديوانه : ص ٨٨ وفيه التخريج .

وايظن المحشيات : ص ٢٨٨ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٩٥ ، واللمع

١ / ١٥٠ .

(٤) سبق الاستشهاد به في باب الابتداء * .

(٥) اللمع : ١ / ٦٤٩ .

(٦) في ج : * لَكُونُ * ، تحريف ،

(٧) الآية (٧) من سورة المعارج .

(٨) لخدائش بن رهبر ، نوادر أبي ريد : ص ٤ ، واستنصب : ٤ / ٩٢ .

والمئصف : ١ / ٢٩٠ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٧١ ، ٣٧٢ ، وشرح

الأشعري : ٢ / ١٦ .

تَقُوهُ أَنبَا الْفَتَيَانِ إِنَّمَا . رأيت الله قد ظنبت الحُودا
 رأيت الله أكبر كس شفي . : محاورة وأكثرهم جنودا
 ويقال . رأيت الشيء ، بمعنى أهرته ، ورأيت رأي ملاق ، بمعنى اعتقدتكم ،
 ورأيت الصيد ، بمعنى أصبته في رنقه (١) . عهد متعذبه إلى واحد ، وإسبها أشجرت
 بقولي : لا يبار ولا رأي ولا ضرب .

واسوع الرابع . صبر وأصار (٢) وما واقفيا ، ك(حمل) في قوله تعالى :
 ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاً شَتُوراً ﴾ (٣) و (وَهَبَ) في قولهم : " وهبني الله قدأً (٤) أي .
 جعلني ، ذكره الأزهري من ابن الأعرابي . و (رَدَّ) كقوله تعالى : ﴿ لَوْ يَرَوْكُمْ ﴾
 بِحَدِيثِهَا بِكُمْ كَفَاراً (٥) ، وكقول الشاعر (٦) :

رَبِّي الْعَدَثَانِ سَوَاهُ آلِ سَعْدِ . بِقَدَارِ سَعْدٍ لَمْ سُوْدَا
 فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ الشُّوْدَ بِبَصَا . وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُوْدَا
 وتركه ، كقوله الشاعر (٧) :

وَرَبَّيْتَهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتَهُ . أَمَا الْقَوْمُ وَاسْمُهُ مِنَ الْمَسْحِ شَارِبَةٌ
 وَتَعَدَّ / وَاتَّعَدَّ (٨) كقوله تعالى : ﴿ تَعَدَّتْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ (٩) وكقول الشاعر (١٠) :

-
- | | |
|------|--|
| (١) | في ج. ١٠ ج : " رأيت " . |
| (٢) | في ج : " صار " ، تعريف . |
| (٣) | الآية (٢٣) من سورة الفرقان . |
| (٤) | الجمع ٢١٧/٢١ . |
| (٥) | الآية (١٠٩) من سورة البقرة . |
| (٦) | سبق الاستناد به في باب : كان وأخواتها . |
| (٧) | هو برطان بن الأعرف ، أو سائل أبيه ، شرح الحماسة : ص ١٤٤٥ . |
| | والباقى ص ٢٠٩٨ ، والجمع : ١٥٠/١ ، شرح الأسنوني : ٢ / ٢٥ . |
| | وهو من شواهد المصنف في شرح الكافية : ص ٣٨٨ . |
| (٨) | كقوله من ج . |
| (٩) | الآية (٧٧) من سورة الكهف . |
| (١٠) | هو أبو حنيد البهذلي ، شرح أشعار الهدليس : ص ٣٥٤ ، وفيه استخراج
واستشهد به المصنف في شرح الكافية : ص ٥٤٩ . |

سُخِّتْ نَارًا إِثْرَهُمْ بَيْسَلًا . : وَفَرَا فِي الْحِجَارِ لِبَعْضِ زَوْجِي
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ
لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخَذُوهُ عَدُوًّا ﴾ ^(٢) .

وقال ابن برهان . : « هب أبو علي في موه تعالى : ﴿ كَتَلِ الْعَنْكَبُوتَ اتَّخَذَتْ
بَيْتًا ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ نَهْوًا ﴾ ^(٤) ونحوها . إن (اتَّخَذَ)
في جميعه متعد إلى واحد ، قال : ويُمَدُّ إلى اثنين في : ﴿ اتَّخَذُوا أَلْبَانَهُمْ حَبَلًا ﴾ ^(٥)
و ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ ^(٦) ونحوها ، قال ابن برهان : يقال لأبي طسي .
ألم نزل في قبه تعالى : ﴿ اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ ^(٧) ، إن استدير : اتَّخَذُوهُ إِلَّا هَا ،
معدى المفعول الثاني للدليل ، هكذا التقدير في : ﴿ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ ^(٨) : اتَّخَذَتْ
مِنْ سَحَابٍ بَيْتًا ، وفي ﴿ أَنْ تَتَّخِذَ نَهْوًا ﴾ ^(٩) : لَوْ أَرَدْنَا أَنْ تَتَّخِذَ مِنْ شَيْءٍ لَهْوًا ،
وَلَا أَطْعَمَ (اتَّخَذَ) إِلَّا يَتَّخِذُ إِلَى مَعْمُولَيْنِ ، الثاني منهما بمعنى الأول .
والحق إن أطلع بـ (أمار) (أكان) المفعول من (كان) بمعنى (صار) ^(١٠) ،
وبحكم به جائز قياسا ، لكنني لا أطعمه سبوحا .

-
- | | |
|--------|---|
| (١) | الآية (١٢٥) من سورة النساء . |
| (٢) | الآية (٦) من سورة فاطر . |
| (٣) | الآية (٤١) من سورة العنكبوت . |
| (٤) | الآية (١٧) من سورة الأنبياء . |
| (٥) | الآية (٢) من سورة الصافات . |
| (٦) | الآية الأولى من سورة المستحثة . |
| (٧) | الآية (١٤٨) من سورة الأعراف . |
| (٨) | الآية (٤٧) من سورة العنكبوت . |
| (٩) | الآية (١٧) من سورة الأنبياء . |
| (١٠) | في الأصل ، ط : « شَيْئًا » ، والمضمت من ج ، م . |
| (١١) | (الا) ساقطه من ط . |
| (١٢) | الجمع . ٢١٨ / ٢ ، قال السيوطي . : « قال أبو حنيفة . لا أطعم أحدا من الشعاة
يقال له اس أطعم ، يكن في شرح الأطعم رجل اسمه . سلم بن أحمد بن أطلع
الأديب ، يكنى أبا بكر ، أحد كتاب سيديه من أبي عمر بن الحباب » . |

وقد اختلف العرب (رأى) الطَّيِّبَةُ (رأى) العَلِيَّةُ ، فادخلتها (١) على
الابتداء والخبر ونصبتهما مفعولين ، ومنه قول الشاعر (٢)

يُورِقُنِي أَبُو حَنْشِرٍ (٣) وَطَلَسَقِ . . وَعَدَّرَ وَأَوْسَهُ أَشْمَالَا

أَرَاهُمْ رَفَقَتِي حَسَنًا إِذَا مَا . . تَعَرَّى اللَّيْلُ وَأَخْبَرْنَا نَحْرَالَا

وإذا أنا كَأَنِّي أَجْمَرِي لِيُورِكَ . . إِلَى آلِ مِمٍّ يَدْرِكُ يَسْلَالَا

فمنع بها اسمين مفعولين هما ابتداء وخبر في الأصل ، كما يعمل (رأى)
بمعنى (ظَمَ) وبمعنى (ظَنَّ) ، ومما يدل على صحة ذلك قوله تعالى :
﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ (٤) ، فأصل صارع (رأى) الظَّيِّبَةُ في ضميرين متصلين
للمسمى (٥) واحد ، وذلك مما يختص به (ظَمَ) ، وأما المفعولين وما جرى مجراها .

وألقى الأخصش والعارسي (ظم) ذات المفعولين (سبع) الواقعة على
اسم هين (٦) ، ولا يكون ثاني مفعوليهما إلا فعلا يدل على صوت كقوله تعالى : ﴿ سَبَّحُوا
حَتَّى يَذْكُرَهُمُ الْقُلُوبُ لَمَّا أَتَاهُمْ ﴾ (٧) ويحور عنه إن ظم كقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَ
إِذْ تَدْفَعُونَ ﴾ (٨) أي : هل يسمعونكم تدعون إذ تدعون . ويحور أن يكون متا حذو
فيه النفاذ وأقيم النفاذ إليه مقامه فيكون لتقدير . هل يسمعون دعاكم ،
ولا يقار على هذا التحذف بلا دليل نحو أن يقال : سمعت زيدا ، على تقدير :
سمعت دعاكم زيد ، وإن لم يتقدّر الدعاة بأولى من تقدير غيره ، ولو وجد دليل على
تعيين المحدوف كما في الآية حسن الحذف .

- (١) في الأصل : " فادخلتها " ، والمثبت من طبع ، م .
- (٢) هو ابن أحرر الباهلي ، ديوانه . ص ١٢٩ ، ١٣٠ . وفيه التخريج .
- (٣) في ج : " أبو جيش " .
- (٤) الآية (٢٦١) من سورة يوسف .
- (٥) في الأصل : ط م ، " يسمى " ، والمثبت من ج .
- (٦) الجمع : ٢ : ٢١٧ .
- (٧) الآية (٦٠) من سورة الأنبياء .
- (٨) الآية (٧٢) من سورة الشعراء .

وقد يُضَمُّ (١٣) (سَمِعَ) بمعنى (أَضَعَى) مُعْتَدِيٌّ مُعْتَدِيَةٌ نحو : لا يَسْتَعِينُونَ إِلَى
 الْمَلَأِ الْأَعْلَى (١٤) ومعنى (استعاب) مُعْتَدِيٌّ مُعْتَدِيَةٌ نحو : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حِيدَهُ (١٥)
 فإن وقعت سمع على اسم ما يسمع لم تتعدَّ إلّا إليه نحو : إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْتَجِيبُوا
 دَعْوَتَكُمْ (١٦) و يوم يَسْتَعِينُونَ الضَّيِّقَةَ بِالْحَقِّ (١٧) وس هذا القليل قول الشاعر :
 سَمِعْتُ النَّاسَ يَسْتَجِيبُونَ هَيْثَا . فقلتُ لِمَ يَدْعُ اثْنَيْ عَشَرَ بِإِلَلا
 لَأَنَّهُ أَرَادَ : سَمِعْتُ هَذَا الْكَلَامَ .

والحق قوم بأفعال هذا الباب (صرب) المتعلقة^(٨) بِأَمْثَلِ الْقَوَابِلِ / لَا تُحَقِّقُ (١/٢٩)
 بها ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : فُصِّرَ مِثْلُ مَا سَمِعُوا لَهُ (٩) عَنِّي صرب اسم كونه لما لم يسم
 داعيه واكتت بمرعوبها ، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب .
 وألحق هشام الكوفي عَرَفَ وَأَهْبَرَ (١٠)
 بالحق ابن درستويه أصَابَ وَهَادَفَ وَقَادَرَ (١١)
 ولا دليل على شيء من ذلك فلا يُلْقِضُ إِلَيْهِ .

-
- | | |
|------|--|
| (١) | في الأصل : ط . م . نصين * والمثبت من ع . |
| (٢) | في الأصل : فُتَعْتَدِيٌّ ، وفي ط : فُتَعْتَدِيٌّ ، وفي م : فُتَعْتَدِيٌّ والمثبت من ع . |
| (٣) | الآية (٨) من سورة الصافات . |
| (٤) | حديث ، أخرجه ابن حبان في صحيحه في باب متى يصعد من خلف الأسماء |
| | من كتاب الآثار ١٨٧/١٤ |
| (٥) | الآية (١٤) من سورة فاطر . |
| (٦) | الآية (٤٢) من سورة ق . |
| (٧) | هو ذو النونية ، ديوانه : ١٥٣٥/٣ ، وفيه التخريج . وانظر الخزانة :
١٧/٤ ، ويروى أيضا بفتح (الناس) . |
| (٨) | في الأصل : المتعلقة * ، والمثبت من ع ط م . |
| (٩) | الآية (٧٣) من سورة الحج . |
| (١٠) | الجمع : ٢ / ٢٢٠ . |
| (١١) | المصدر السابق . |

(هـ) وتسمى المتقدمة على (صير) قلبيّة . وتختص
متصرفاتها بفتح الإلعاء في نحو : ظننت زيداً قائماً .
وبضعفه في نحو : متى ظننت زيد قائم ، وزيد أظن
أبوه قائم . وجوازه بلا فتح ولا ضعف في نحو :
زيد قائم ظننت ، وزيد ظننت قائم .

وتقدّر غير الشأن أو اللام المتعلقة في نحو :
ظننت زيد قائم أولى من الإلعاء .

وقد يقع التلخيص بين مفعولي (إن) (وإن) (سوف)
ومحذوفها وبين مفعول ومفعول عليه .

والإلعاء ما بين الفعل ومفعوله جاز لا واجب . خلافاً
للحكميين ، وتؤكد التلخيص بمصدر منصوب بفتح ،
ويضاف إلى الياء^(١) ضعيف ، ويضمر أو اسم إشارة
أقلّ ضعفاً .

وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوبها
فيلقى وجوباً ويفتح تقديره ، ويقلّ الفتح في نحو :
متى ظننت زيداً ذا حبيب ؟ وإن جعل^(٢) متى^(٣) غيباً
ليظنّ رجع وصل وجوباً .

وأجاز الألفي وانفرا^(٤) إصال المنصوب في الأسير
والاستنهام .

(١) بداية سقط من ع .

(٢) في ط : التاء ، تحريف .

(٣) نهاية سقط من ع .

(هـ) المتقدم (١) على صيَر رأى وحما وما بهما وحلتها أربعة عشر معلا .
وسيت قلبية لقيام معانيها بالقلب . وقد بيحت على أن (هـ) و (تملم)
غير منصرفين ، فلذا خص جوار الإلحاح بمتصرفاتها لِحَمَّ أَنْ (هـ) و (تملم)
لا يلحمان ، ولا يلحى ما يلحى غالبا ، إلا متوسطا أو متأخرا .

ومن الإلحاح المتوسط (٢) قول الشاعر (٣)

أيا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدني . . . وفي الأراجيز خلّت اللؤم والخسور
كذا رواه صديقه على أن القصيدة راقية ، والشهور من رواية غيره :

... . . . وفي الأراجيز خلّت اللؤم والفشل

على أن القصيدة لامية . قال ابن برهان : قال اللعين ابن قري :

إني أيا ابن حلا إن كنت تنكرني . . . يا رُوبَ وانحة الصنا والجمال

أيا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدني . . . وفي الأراجيز خلّت اللؤم والفشل

ومن الإلحاح مع التأخير قول الشاعر (٤)

أت الموت تعلمون فلا بُدَّ . . . هيكم من لظى الحروب أصطبرام
ومثله (٥)

هما سيّدا ما برهان وإنا . . . يهود إنا إن يمّرت صاهنا

(١) في الأصل : " وتسى " المتقدم ، زيادة لامعى لها هنا .

(٢) في الأصل : " الإلحاح المتأخر " ، وهو ، وفي ط : الإلحاح مع المتوسط
والثابت من ج .

(٣) هو اللعين المقرئ ، منار بن زمعة ، يهجو رؤبه بن المجاج ، الكتاب :
١ / ١٢٠ ، وشرح المعجل : ٧ / ٨٤ ، ٨٥ ، والخزانة : ١ / ١٢٤ ، وأبجعد :
١ / ١٥٣ .

(٤) ورد بدون نسبة في شرح ابن الناطم على الألفية : ص ٢٠٣ ، وشرح
الأشوني : ٢٨ / ٢١ ، والمقاصد النحوية : ٢٠٢ / ٢١ .

(٥) لأبي أسيد ، الديلمي ، شرح ابن الناطم على الألفية : ص ٢٠٤ ، والجمع :
١ / ١٥٣ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٤٠٣ ، واللسان (مصر) .

وحكم سيبويه بلح (١١) العلماء (١٢) المتقدم نحو: طمئت ريد قائم ، وبثقل قبضه بعد
معمول الخبر نحو: متى طمئت ريد قائم؟ وفي درجته العلماء في نحو زيد أظن
أبوه قائم .

وأجاز سيبويه أن يقال: أظن زيد قائم ، على تقدير: أظن لزيد قائم ، على
التحليل بلام الابتداء مقدرة ، وعلى ذلك حمل قول الشاعر (١٣)

... .. وإِخَالُ إِنِّي لَأَحْسَنُ مَسْتَبِيعٍ

بالكسر ، على تقدير: إِنِّي لَأَحْسَنُ ، ويجوز أن يُحمل ما جاء من هذا على تقدير
سير لثان معمولا أولا ، وما بعده في حوض المعمول الثاني ، فيكون هذا نظير
قول بعض العرب: "إِنْ يَلَقَ زَيْدٌ مَاخُوًّا" (١٤) على تقديره: إِنَّهُ يَلَقَ زَيْدٌ مَاخُوًّا ،
وما ينبغي أن يُحمل على هذا قول كعب بن زهير: رَحِمَ اللَّهُ كَعْبًا (١٥)

أَرْحُوْا وَأَمْلُ أَنْ تَدْنُوْا مَوَدَّتِهَا وَإِخَالُ لَدَيْنَا يَنْفَكُ تَنْوِيْطُ .

التقدير: وما إخاله لدينا منك تنويط ، ومثال وقوع الطعنى بين معمولي (إِنْ) قول الشاعر (١٦)

إِنْ الْحَبِيبَ عَلِمْتَ مُصْطَبِرٌ . . . وَلَدَيْهِ دَرَبٌ أَحَبُّ مُمْسَقَرٌ

(١) بلح ، ساقطه من ط .

(٢) في الأصل: "العلماء" ، والمثبت من ط ، ح ، م .

(٣) هو أبو دؤيب الهذلي ، شرح أشعار ابن زيد : ص ١٠ وفيه استغريب ،

وجده : معبر بهم بضمهم بمعنى ناصب

(٤) الكتاب : ٢ / ١٣٤ .

(٥) ديوانه : ص ٩ ، وفيه استغريب .

وروايته فيه : وبالحسن طوال الدهر شغيميل

وعلى هذا بغوت الاستشهاد به .

(٦) ورد بدون نسبة في النسخ : ١ / ١٥٣ ، والمقاصد التحويلية :

وقد تقع بين صوف ومصحوبها كقول الشاعر^(١):

وما أدري وسوف إخال أدري . . أقوم آل حُصٍّ أم يسا

وقد تقع بين معطوف ومعطوف عليه كقول الشاعر^(٢):

ما جنة الفردوس أفتت تبتغي . . ولكن دعاك الخبر أحيب والتسر

ورغم الكوميون أن إرماء ما وقع من أعمال هذا الباب بين معن ومروءة واحسب ،

فلا يجوز عندهم نصب زيد في قوله : قام أظن زيد ويقوم أظن زيد^(٣) .

والصحيح جواز النصب والرفع ، فإذا نصبت فالفعل المتقدم معمر^(٤) ثان ، وإذا

رفعت مظاهر ، ويشهد بالنصب والرفع قول الشاعر^(٥):

شجالة أظن ربح الضائبة . . وتم تعباً بعدل العادلينسا

ويصح تأكيد اللفظ بمصدر صريح ، نحو : زيد طست طناً مطلق ، ويرى بعض

الفتح^(٥) عدم ظهور النصب نحو : زيد طست طني مطلق ، ويكتفي بعض الحسن

بكون المصدر صيراً أو اسم إشارة ، نحو : زيد طست أو طنته ذلك مطلق .

وقد ينبو عن الفعل مصدره متصفاً استصاب المصدر المؤكد للجمل ، فيحسب

إحالة نحو : زيد مطلق طلك / أو زيد طلك مطلق^(٦) ، ويصح تقديمه ، لأن

ما فيه فعل يدل^(٧) عليه الجملة ، ففتح تقديمه كما فتح تقديم حقا من قولك : زيد قائم حقا ، ولذلك لم يحمل لأنه لو صرح وهو مؤكد / لاستحق التقديم بالعمل (٧٩/ب)

(١) سبق الاستنباط به في باب المعرفة والتكره .

(٢) ورد بدون نسبة في شعاع السليل : ص ٤٠١ ، والجمع : ١٥٢ / ١ .

(٣) الجمع : ٢٢٠ / ٢ .

(٤) ورد بدون نسبة في الممتي : ص ٢٢ ، وإسقاط المصدرية : ٢١٩ / ٢ .

(٥) والجمع : ١٥٢ / ١ ، وشرح التصريح : ١٥٤ / ١ ، وشرح الأشوتني :

٢٨ / ٢ .

(٦) بعدها في الأصل : " في " ، ولا محل لها هنا .

(٧) كنه من ع .

(٨) في الأصل : ط ، م : " يدل " والمثبت من ع .

والتأخير بالتأكيد^(١) واستحقاق شيئ^(٢) تقديمًا وتأخيرًا في حال واحد محال .
وكما قلّ القبح بتقديم (متى^(٣)) في : متى نظن زيد ذاهبًا ليقول في : متى ظنك
زيد ذاهبًا فإن جعلت (متى) خبرًا و (ظنك) مبتدأ ، رجمته ووجب إعماله .
وأجاز الأخصى والعراء النصب والإعمال في الأمر والاستعظام^(٤) ، لأنهما يعينان الفعل
نحو : ظنك زيدًا مطلقًا ، ومتى ظنك زيدًا مطلقًا ؟ بمعنى : ظن ظنك زيدًا
مطلقًا ، ومتى ظننت ظنك زيدًا مطلقًا ؟

(هـ) وتختص أيضا القلب المتصرف بتمديد بها بمعنى

لا نلغا إلى ذي استخدام أو مضاف إليه (وتالي^(٥)) لام الابتداء ،
أو القسم أو ما أو إن التاميتين أو لا ، ويسمى تعليقًا .
ويشاركهن فيه مع الاستخدام ، نضره وأضره ، وتغكره وسأل ،
وما وأقبحن أو قاربهن ، لا مالم يقاربهن خلافا ليويسس .
وقد تحقق (تسي^(٦)) . ونصب معمول نحو : طدت زيدا
أبو من هو ، وأولى من رفعه ، وورعه مستبح بعد : أرايت ،
بمعنى : أخبرني .

وللام المستعمل به والمضاف إليه ما بعدهما^(٧) ما لمحصا
دون الأفعال المذكورة .

- (١) في ط : * بالتأخير * ، بدل بالتأكيد .
(٢) في ح : * واستحقاق شيء واحد تقديمًا . . . وفي م : * واستحقاق معنيين
تقديمًا * .
(٣) في الأصل ، ط ، م : * وكما قلّ القبح في تقديم ، والمثبت من ح .
(٤) الجمع : ٢ / ٢٢٢ .
(٥) في ح : * أو إلى لام الابتداء * .
(٦) في ح : * تسي * تحريف .
(٧) في ح : * بعدهما * .

(ش) التعليق : عباره من إبطال العمل لعضا لاسحلا على سبيل الوجوب ، بخلاف الإلزام : فهو إبطاله لعضا وسحلا على سبيل الحواز . ولا يكونان إلا في عمل قلبي متصرف ، وقد ألحق في التعليق بالقلبي ما يأتي ذكره .

وسبب التعليق كون المعمول تالّي استصحاب^(١) أو متضمنا^(٢) معناه أو مضافا إلى خصمه أو تالّي لام الابتداء أو انقسم تر أو لوج^(٣) أو ما أو إن ، والتاميتين أولا ، نحو : * وإن أدري أقرب أم بعيد ما وعدون * و * لتعلمن أنا أشدّ عذابا * وسحر : طست علام من أنت ، و * لقد طبوا لشر اشتريه * وكقول الشاعر^(٤) : ولقد طست لتأبين ينهني . : إن الملايا لا تطيش سبائها وكقول الآخر^(٥) :

وقد طم الأقدام لو أن حائنا . : أرأيت أترأه أسأل أنسى له وفرا وكعبه تعالى : * لقد طست ما هولاء ينطقون *^(٦) وكعبه تعالى : * غلغسون إن لم يتم إلا قليلا *^(٧) .

ومن أمثلة ابن السراج : أحسب لا يقوم يد . وستى الإبطال على ذلك الوجه

-
- | | |
|------|--|
| (١) | في ط : استصحابا ، سهو . |
| (٢) | في ج : " ضمنا " . |
| (٣) | كلمة من ج . |
| (٤) | الآية (١٠٩) من سورة الأنبياء . |
| (٥) | الآية (٧١) من سورة طه . |
| (٦) | الآية (١٠٢) من سورة البقرة . |
| (٧) | هو لبيد ، ديوانه : ص ٣٠٨ ، وفيه التخريج . |
| (٨) | هو حاتم الطائي ، ديوانه : ص ٢١٢ ، وفيه التخريج . |
| (٩) | في الأصل : عد دم : " يريد " والمثبت من ج . |
| (١٠) | الآية (٦٥) من سورة الأنبياء . |
| (١١) | الآية (٥٢) من سورة الاسراء . |

تعليقاً ، لأنه إبطال في اللفظ مع تعليق العامل بالفاعل وتقدير إعماله مبني ،
ويظهر ذلك في المصنوع نحو : طمئت بريةٌ صد يلقا ، وغير ذلك من أمثاله . وعلق
أيضاً مع الاستفهام (نَظَر) بالعين أو القلب ، و (أَبْصَرَ) و (عَكَرَ) و (سَأَلَ) نحو :
﴿ فَلْيَنْظُرْ آيَاتُنَا آرَكًى مَّطَامًا ﴾ ^(١) ، و (نَظَرِي) ناداً تَأْمِينً ^(٢) ، و ﴿ تَسْتَعْجِرُ وَيَصْرُودُنَّ
بِأَيْدِيكَ الْمَقْتُولَ ﴾ ^(٣) ، و ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِجَّةٍ ﴾ ^(٤) وكقول الشاعر ^(٥)
حُرِّقُوا إِذَا مَا نَقُومُ أَبَدًا وَكَا هَذَ . . . تَعَكَرَ إِيَّاهُ يَنْوُونَ أَلَمْ قَرَدَا
وكتوبه تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ إِلَهِ بْنِ ﴾ ^(٦)

وأشرت بما وافقهن إلى نحو : أَمَا تَرَى أَيَّ بَرَقٍ هَاهُنَا ^(٧) بمعنى . أَمَا نَهَضَ
حكاه سبحانه ، وإلى نحو : ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ ﴾ ^(٨)
وأشرت بما لا يهتدون إلى نحو : ﴿ فَيَتْلَوْهُمُ إِلَهُهُمْ أَحْسَنَ عِلًّا ﴾ ^(٩) وأما يوسف
تعليق ماله بوافقهن وبم يقاربهن وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنُرَئِيَنَّ مِنْ كُلِّ
شَيْءٍ لَدَيْهِمْ أُكُنْدًا ﴾ ^(١٠) فصفة إلهاء عند ضمة إعراب ، وعند سميويه ضمة ^(١١) ، وأي
موصولة ، وقد طس ذلك .

-
- | | |
|--------|---|
| (١) | الآية (١٩) من سورة الكهف . |
| (٢) | الآية (٢٣) من سورة النمل . |
| (٣) | الآيات ٦٥ من سورة النجم . |
| (٤) | الآية (١٨٤) من سورة الأعراف . |
| (٥) | هو جاسع بن عمرو ، شرح البصير ٩٠ / ١١٨ ، ١١٩ ، وشرح شبوا همد |
| | الشافعية ١ ص ٢٤٩ والجمع ١٠ / ١٥٥ . |
| (٦) | الآية (١٢) من سورة الذاريات . |
| (٧) | الكتاب ١١ / ٢٢٦ . |
| (٨) | الآية (٥٣) من سورة يوسف . |
| (٩) | الآية (٧) من سورة الكهف . |
| (١٠) | الآية (٦٩) من سورة مريم . |
| (١١) | الكتاب ٢١ / ٤١٠ . |

وطى : نفسي (١) لأنه قد (طم) والغد قد يحمل على ابتداء ، ومنه قول
الشاعر (٢)

ومن أنتم إنا نجيبا من أنتم . . . وريحكم من أي ريح الأعاصير
ومثله على أحد الوجهين قول الآخر (٣)

لم أرَ مثل الغنجان في حين الد . . أيام يسون ما واثقها

وان تقدم على الاستعظام أحد المفعولين نحو : طمت زيدا أبو من هو ،
أخبر عنه ، لأن العامل متسلط عليه بلامانع ، ويحوز رعمه لأنه والذي يعمد
الاستعظام شيء واحد في المعنى ، فكأنه في خبر (٤) الاستعظام / مثل طمسه ،
وهو نظير قولهم : إن أحدا لا يقول دلالا (٥) ، وأحد هذا لا يقع إلا بعد ذي ،
ونكر لئلا كان ها هو والنفس المرموع بالدول استغنى شيئا واحدا في المعنى تقول
منزلة واقع بعد النفي ، ومثله قول الشاعر (٦)

ولم سَطَلَتْ عني نوار وأهنيها . . إذا أحد لم يَطِيقْ اشعثان

ومثال (طمت زيد أبو من هو) بالرفع قول الشاعر (٧)

قوالله ما أدري عريم لوهمته . . أشتت إن فاصله أم يتصرع

- (١) في ج : نفسي " صحيف .
(٢) هو زياد الأعجم ، شرح الصائفة : ص ١٥٣٩ ، والمحتجب : ١٦٨ / ١ .
والجمع : ١٥٥ / ١ ، والمقاصد المحوية : ٢ / ٤٠ .
(٣) في الأصل : ١ ومثله قول الشاعر على أحد الوجهين (والمثبت من ج : طم)
والقاتل هدي بن زيد ، ديوانه : ص ٥٥ ، وفيه التخرج .
(٤) في ط : " خبر الاستعظام " .
(٥) الكتاب : ٢ / ٣١٨ .
(٦) هو العبدقي ، ديوانه : ٢ / ٣٣٠ ، والكديين : ج ٣ لوحة ١٢٩ ، وشيخنا .
الخليل : ص ٦٠٧ .
ديوانه الديوان : . . . إذا لم توار التاجد الشعثان .
وطيه بقوت الاستعظام به .
(٧) ورد بدون نسبة في الجمع : ١٥٥ / ١ .

الرواية (مريم) بالرفع لما ذكرته ، وبه نصب مكان أحوذ . مـوكان الاسم المتقدم على الاستعظام بحث (أَرَأَيْتَ) بمعنى (أَخْبِرْنِي) تعين نصبه نحو : أَرَأَيْتَ رَيْدًا أَوْسًا هُوَ ، لآته بمعنى مالا يخلق ، قال أبو علي في التذكير (أَسْبَأً) و (سَبَأً) غَنًا معنى (أَطْمَ) مواءمته ، ولا يستحق بعد التصيين تعد بينهما بحرف الحرّ على الأصل ، كما لا تستحق الحكاية بمعنى (١) : تقول : وكما لا يسمع (٢) (أَرَأَيْتَ) بمعنى (أَخْبِرْنِي) عن نصب معمولين ، لكن سمي من التعليل لا تقول . أَرَأَيْتَ رَيْدًا أَوْسًا هُوَ ، لأنه بمعنى : أَخْبِرْنِي ، فحفظ له من الحكيم أَوَّاهًا وهو الإعمال ، وتقول (٣) هُتَّ أَيَّ / يوم زيد قائم ، فتنصب (أَيَّ يوم) بقادم على الطرية ، كما (٤) (١/٨٠) كنت تعمل لئلا تذكر (طمت) ، لأن الاستعظام وما في خبره في حكم النسب ، وكذا تقول . طمت علام من صرت ، فتنصب (علام من) به (صرت) لأنّ لضاف إلى المستعظم به سألوه في استحقاق التصدير تسلط (٥) ما بعده طيه . وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي . ولأنّ الاستعظام به والضاف إليه ما بعدهما بالها دون الأفعال المذكورة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَسَيَقْلَمُ الَّذِينَ ظَنُّوا أَيُّ مُقَلِّبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ (٦) نصب (يَنْقَلِبُونَ أي مُقَلِّبٍ) بعد (سيعلم) كما (٧) كان (٧) ينصبه لو لم يكن بعده .

(ص) والجلّة بعد المخلوق في موضع نصب بإسقاط

حرف الجر إن تعدّى به ، وفي موضع مفعوله إن تعدّى إلى واحد ،

وسادة مفعولهم إن تعدّى إلى اثنين ، (٨) وبدل من المتوسط

(١) في ع : " يعني " . شحريف .

(٢) في ط : " لا تستحق " ، وفي ع : " لم يسمع " .

(٣) في الأصل : فتقول . والتمت من بقية النسخ .

(٤) بعدها في ع : " تقول " ولا معنى لها .

(٥) في ع : " وتسلط " .

(٦) الآية (٢٢٧) من سورة الشعراء .

(٧) زيادة من ع . (٨) في التسهيل : " مفعوله " .

بينه وبينها^(١) إن تعدى إلى واحد ، وفي موضع

الثاني إن تعدى إلى اثنين^(٢) ووحد الأول .

(ج) مثال الكائنة في موضع نصب بإسقاط حرف الجر : * تَتَخَرَّجُ مِنْهَا أَرْكَسِي طَعَامًا^(٣) ومثال الكائنة في موضع مفعول به^(٤) ما يتعدى إلى مفعول واحد
* أَمَا تَرَى أَنِّي بَعِيرٌ هَاهُنَا^(٥) ؟

ومثال الساتنة سد مفعولي ما يتعدى إلى اثنين : * وَلَنُفْلِحَنَّ إِنَّمَا أَشْكُدُ
هَذَا يَا وَيْلَى^(٦) ؟

ومثال الواقعة بدلا من المتوسط بينها^(٧) وبين استعدي إلى واحد : عرفت
زيدا أبوسن هو .

ومثال الكائنة في موضع ثاني مفعولي ما يتعدى إلى اثنين : علمت زيدا أبوسن هو .

(د) وتختص القلبية المتصرفة ورأى الحسية والمعنوية

بحوار كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى .

وقد يعامل بذلك قدم وقد ، ويمتنع الاتحاد صوما إن أحمر

الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول .

(هـ) ما تختص به أفعال القلوب - غير حب وتعلم - إفعالها في ضميرين متصلين

لسمى واحد ، كملئني قهرا إلى السمو والرحمة ، وظننتك سهيلا ، وكقوله تعالى :

* كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَإِغْفَارٍ^(٨) ، ولا يجرى غيرها مجراها ، فلا يقال :

(١) في ط : " بينهما " .

(٢) ما بين الحاضرتين ساقط من م .

(٣) الآية (١٩) من سورة الكهف .

(٤) في ج : " مفعولي ما يتعدى " .

(٥) الكتاب ١ / ٢٣٦ .

(٦) الآية (٧١) من سورة طه .

(٧) في ط ، م : " المتوسط بينهما " .

(٨) الآية (٧) من سورة العلق .

طَلَعْتَنِي وَلَا ظَلَمَهُ، موضع طلعت يعني وطمع به، وألحقت بأفعال القلوب من هذا الاستعمال (رأى) الخَطِيئة كما ألحقت بها في نصب البعد والخسبر معمولين كقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ» (١) و«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ» (٢) فعل ذلك أيضا برأى الصَّحْبَةِ، كقوله عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: «بعد رأيتنا - مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - ومأثنا من طعام إلا الأسودان لنا ومنه فولي قطري» (٣).

لا يركن أحد إلى إلا حمام: يوم اتفقوا على أن لا يركن أحد إلى إلا حمام. وقد رأيت بلترجاء دريعة: من عن يميني نارة وأما هي وقال غيره (٤).

فرايتنا مائتاً من حاجب: إلا البحر وصل أنهن يفتلن وهذا من: طرم وقد شاد، وأشد منه قولهم: «عديتني وقد عديتني» (٥) قال جرير النخعي (٦):

- | | |
|-----|--|
| (١) | الآية (٢٦) من سورة يوسف. |
| (٢) | الآية (٢٦) من سورة يوسف. |
| (٣) | زيادة من ج. |
| (٤) | انتهاية لابن الأثير: ٤١٩/٢، وغريب الحديث لابن عبيد: ٢٥٩/٢، واستشهد به المصنف في شواهد التوضيح: ص ١٤٣، وشرح الكافية: ص ٥٦٤. |
| (٥) | هو قطري بن الحفافة الخارجي، شرح ديوان الحماسة: ص ١٣٦، وشرح المفصل: ٤٠/٨، والمعجم: ص ١٦٠، والمقاصد: ١٥٠/٣، والجمع: ١٥٩/١، والخزانة: ٢٥٨/٤، واستشهد به المصنف في شواهد التوضيح: ص ١٤٦. |
| (٦) | ديوانه: ص ٢٥٨، وبه استخرج، واستشهد به المصنف في شواهد التوضيح: ص ١٤٧. |
| (٧) | زيادة من ج. |
| (٨) | ديوانه: ص ٣٩، وأما ابن الجعفي: ٩/١، وشرح المفصل: ٨٩٢/٧، واستشهد به المصنف في شرح الكافية: ص ٥٦٥. |

لَقَدْ كَانَ لِيَ مِنْ ضَرَّتَيْنِ هَذِهِتَي . . . وَمَا الْإِنِّي مِنْهُمَا مُتَرْخِّعٌ

وَقَدْ آخَرُ (١)

يُضَمُّ طَرَفَا مَفَاتِيحِي فَقَدْ تَنَبَّي . . . كَمَا يَنْدُمُ الْمُتَحِبُّونَ حِينَ يَجِيعُ

فلو اتحد السَّتَى الضَّمِيرَيْنِ (٢) ، وأحد هما منفصل ، لم يختر احتماهما بفعل دون فعل
سجود : إِيَّاكَ ظَلِمْتُ ، وَمَا ظَلِمْتُ إِلَّا بَأَاكَ . فَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ صَمِيرًا وَالْفِعْلُ ظَاهِرًا
وَاتَّحَدَ السَّتَى حَكْمًا بِالسَّعِّ مطلقًا ، نحو : رِيْدًا ظَنَّنَا جَانِبًا ، وَرِيْدًا صَرَبًا ، تَرِيْدًا :
ظَنَّنَا نَفْسَهُ وَصَرَبَ عَصَاهُ فَأُصْرِبْتَ الْفَاعِلُ وَفُتْرَتُهُ بِالسَّعْمِ . وَإِلَى هَذَا أَشْرَفْتُ بِقَوْلِي :
وَيْسَجُ الْإِتِّحَادُ عُمُومًا إِنْ أُصْرِبَ فَاغْلُ مَصْلًا مَدْرَسًا بِالْمَفْعُولِ . فَلَوْ انْفَصَلَ الصَّمِيرُ
حَارَ الْإِتِّحَادُ مطلقًا نحو : مَا ظَنَّنَا رِيْدًا جَانِبًا إِلَّا هُوَ ، وَمَا ظَنَّنَا رِيْدًا (٣) جَانِبًا إِلَّا إِيَّاهُ ،
وَمَا أُصْرِبَ رِيْدًا إِلَّا هُوَ ، وَمَا أُصْرِبَ رِيْدًا (٤) إِلَّا إِيَّاهُ .

(م) - مصل

يُحْكِي بِالْقَوْلِ وَفُتْرَتُهُ الْجَدْلُ ، وَيُنْصَبُ بِهِ التَّفْسِيرُ

الْمَوْدَى مَعْنَاهَا وَالْمُرَادُ بِهِ مَجْرَدُ اللَّفْظِ ، وَإِلْحَاقُهُ فِي

الْعَمَلِ بِالظَّنِّ مطلقًا لَمَعَةِ سُلَيْمٍ ، وَيَخْفَى أَكْثَرُ الْعُسُوبِ

هَذَا الْإِلْحَاقُ بِخَارِجِ الْمَخَاطَبِ الْحَاضِرِ بَعْدَ اسْتِغْنَاءِ

مَنْصِلٍ أَوْ مَنْصِلٍ يَطْرُقُ أَوْ جَارٍ وَمَحْذُورٍ أَوْ أَحَدِ اسْمِ الْعَوَالِمِ ،

فَإِنْ قَدِمَ شَرْطٌ رُجِعَ إِلَى اسْمِ الْكَائِنَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ لَمْ يَصْغُرْ .

(ن) المراد بالقول . نفس المصدر . . . حِكَايَةُ الْجَلَّةِ بِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى يَوْمَ تَنْخَبِثُ

فَصَجَبَ قُلُوبُهُمْ أَهَذَا كَمَا تَرَاهَا إِنَّا لَمَعِي خَلْقٍ حَدِيدٍ (٥) .

(١) هو قيس بن سريح ، ديوانه ص ١٥٥ وفيه تخريجه واستشهاده به المصنف

في شرح الكافية ص ١٥٦

(٢) في ط : م : " الضميرين " .

(٣) في ط : " زيْدًا وسجود " .

(٤) في ج : م : " زيْدًا " وسجود .

(٥) الآية (٥) من سورة الرعد .

والمراد بمفعوله : الفعل الماضي ، وفعل الأمر ، والفعل المضارع ، واسم الفاعل ،
واسم المفعول ، لأنها كلها مشتقة من المصدر على الأصح ، فكذلك مفعوله .

وحكاية الجملة بالمعنى كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾^(١) وحكايتها

بالأمر كقوله تعالى : ﴿ قُورُوا آمَنًا بِاللَّهِ ﴾^(٢) ، وحكايتها بالمضارع كقوله تعالى :

﴿ يَمْشُونَ رَبَّنَا آسَاءً مَا كُنْتُمْ لَنَا شَاهِدِينَ ﴾^(٣) ، وحكايتها باسم الفاعل كقوله (ب / ٨٠)

تعالى : ﴿ قَدْ عَلِمَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ فِي كَيْفَتِهِمْ ﴾^(٤) ، وحكايتها باسم المفعول كقول الشاعر^(٥) :

تَوَاصَوْا بِحُكْمٍ^(٦) الْخَوَرُ حَتَّى يَمُوتَهُمْ . نَقُولُ لَدَيْهِمْ لَا رَكَاةَ إِلَّا نَبِيٌّ

ويُنصب بالفعول ومفعول المفعول الذي هو جملة في المعنى ، كالحديث والنقصة
والشعر والسخطية ، يقال : قلت حديثاً ، وأقول قصة ، وهذا قاتل شغراً وخطبة .

يُنصب أيضاً بالفعول ومفعول المفعول المراد به مجرد اللفظ كقوله : قلت كلمة ،

وس ذلك قوله تعالى : ﴿ سَمِعْنَا مَنًى يَدْعُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾^(٧) أي : يُظْلَمُ

عليه هذا الاسم

ولو كان يقال مَنًى الفاعل لُنصب (إبراهيم) فكان يقال : يقول له المانع

إبراهيم ، كما يقال : يطبق عليه اسم إبراهيم ، يستأخر هذا الوحد صاحب

الكشاف^(٨) ، ويحده على قول من قال : التقدير : يُقال له . هذا إبراهيم ، أو يُقال

له : يا إبراهيم .

(١) الآية (٢٨٥) من سورة البقرة .

(٢) الآية (١٣٦) من سورة البقرة .

(٣) الآية (٨٣) من سورة المائدة .

(٤) الآية (١٨) من سورة الأعراف .

(٥) ورد يدين سبعة في الساعد : ٣٧٥ / ١ ، والنجم . ١٥٦ / ١ ، وشعاع العليل :

ص ٢٠٩ .

(٦) مني ط : " لحكم " .

(٧) الآية (٦٠) من سورة الأنبياء .

(٨) الكشاف : ١٥٠ / ٣ .

من إعمال القول في المعرد المراد به مجرد اللفظ ، قبل أي انقسام الرخاحي في
 الجمل . وأما قلنا : { البعض } و { الكل } . قال ابن خروف . نصب { الكل }
 و { البعض } على تقدير . وأما قلنا هاجس الكلمات لأنك تقول : قلب كلمة ، كما
 تقول . قلت قولاً ، والقول يقع على ما يعيد وعلى ما لا يعيد ^(١) انتهى كلامه .
 قلت ^(٢) . وبثو سليم يحرون القول ومروءه يحرون الظن ومروءه في نصب البيت
 واخير وفتح إن انواقعة بعده ^(٣) من نصب البيت والخمر على لغة بني سليم
 قول الراجز ^(٤) :

فانت وكنت رجلاً قطبها . . هذا المعر الله إسرائيلنا

نصب { إسرائيل } = { فانت } مفعولاً ثانياً ، وحمل { هذا } مفعولاً أولاً ^(٥) .

وإسرائيل : لغة في إسرائيل .

ومن مع { إن } بعد القول على لغة ريتي ^(٦) سليم قول الشاعر ^(٧) :

إذا قلت أنتي ألب أهل بلد في . . وضعت بها هته الولبة بالمجسر

هكذا أشده أبو علي في استذكرة ، يافتح على ما ذكرت لك . وهذا الاستعمال

عند غير بني سليم لا يكون إلا في المصارع السعد إلى المخاطب معصوداً به الحال
 بعد استنباطه تتمثل نحو قول الراجز ^(٨) :

(١) التذييل : ج ٢ لوحة ١٠٥ .

(٢) في الأصل : طعم ، قال الشيخ رحمه الله ، والثبت من ج .

(٣) الكتاب : ١ / ١٢٤ .

(٤) ورد بدون سيمه في أماني انقالي : ٢ / ٤٤ ، والمقاصد : ٢٠ / ٤٢٥ .

والهبع : ١ / ١٥٧ ، وشرح التصريح : ١٠ / ٢٦٤ ، واللسان (من) .

(٥) في ط : أولى ، تحريف .

(٦) زيادة من ج .

(٧) هو الخطبة ، ن بواه : ص ٣٦٦ ، المقاصد : ٢ / ٤٣٢ ، وشرح التصريح :

١ / ٢٦٢ ، وشرح الأنصوبي : ٢ / ٣٨ .

(٨) هو حذبة بن عسرم ، الشعروالضمراء : ص ٦٩٢ ، وحمل الرخاحي : ص ٣٢٢ ،

والقرب : ١ / ٢٩٥ ، وشرح شدور الذهب : ص ٢٧٩ ، والمقاصد : ٢ / ٤٢٧ .

والهبع : ١ / ١٥٧ .

سَيَقُولُ الْقَلْبُ الرُّوَابِيَا . . . يَحِلُّ (١) أَمْ قَائِمٌ وَقَائِمَا

ومثله قول عمرو بن معدى كرب (٢)

عَلَامٌ يَقُولُ الرَّمَحُ يُثْقِلُ حَارِثِيَّيَ

إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَمُ إِذَا الْخَيْلُ كَثُرَتْ

فلو فصل الاستعانة بآت وتحوه بطل إلحاق ورجع إلى الحكاية نحو أبت
تقول ربه تطلق ، ولو كان العمل بغير أو جار وسرور ، لم يطل الإلحاق ،
كقول الشاعر (٣)

أَبْعَدَ بَعْدَ عَيْلٍ أَدَارَ حَامِئَةً . . . تَبْلِي بِهِمْ أَمْ دَوَامُ الْبَعْدِ مَحْشُوسَا

(٤) وكذلك الفصل بأحد المعطيين معتبر أيضا كقول الشاعر (٥)

أَحْبَاهَا تَقْنُ بِنِي لَسُوِيَّ . . . لَمَتَرِ آبِيكَ أَمْ تَحَاهِلِيَا

والحكاية حاضرة مع استيعاب شروط الإلحاق لأنها الأصل ، ولذلك يُشدد بمقتضى
عمرو بن معدى كرب الذي سبق بحسب (الروح) ورجعه ، ومن نصب فعلى الإلحاق ،
ومن رفع فعلى الحكاية .

(ص) وَلَا يَلْحَقُ فِي الْحِكَايَةِ بِالْقَوْلِ مَا فِي مَعْنَاهُ ، بَلْ

يُنَوِّى مَعَهُ الْقَوْلَ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ .

وقد يُضاف قول وقائل إلى الكلام المحكي ، وقد يسمى القول في صلة

(١) في ج : " يَدْتِينِ " .

(٢) ديوانه : ص ٤٤ وفيه التخريج .

(٣) ورد بدون نسبة في السعدي : ص ٧٧٣ ، وشرح شعور أندلس : ص ٣٨٠ ،
والهشع : ١٥٧/١ ، والمقاصد : ٤٣٨/٢ .

(٤) بداية سقط طويل من م .

(٥) هو الكتيب بن زيد ، الكتاب ١٢٣/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٢ ، وشرح

الفصل ٧٨/٧ ، والمقاصد ٤٢٩/٢ ، وشرح شعور أندلس : ص ٣٨١ ،
والخزانة : ٤٢٣/١ ، ٤٢٣/٤ ، ولم أذكر عليه في ديوانه المطبوع .

وجبرها عن الحكمي بظهوره ، والعكس كثير .
 وإن تعلّق بالقول مجرد لا يؤدّي معنى جملة ، ولا يراد به
 مجرد اللفظ حكمي مقدّرا معه ما هو به جملة ، وكذا إن تعلّق
 بخير القول .

(غ) أنشأنا بها في معنى القول الداء " وأنشأنا " فإدا حاك بعد شيء
 منها بقول فقيه ذهبان :
 أحدهما : أن " بقدر قول " يكون به ^(١) القول محكما .
 والآخر : أن " حكمي القول " ^(٢) بما قبله إجراء له مجرى القول ، دون حاجة إلى
 تقديره ، وهو قول النكوسيين .

والأول قول البصريين ^(٣) وهو الصحيح ، لأن حذف القول استثناء منه بالقول مجع
 عليه في غير محل النزاع ، كقوله تعالى : ﴿ مَا أَلَّا الدِّينَ أَسْوَءَ تَوَجُّهًا أَكْثَرَتْهُمْ فَأَسَدَ
 رِبَايَكُمْ ﴾ ^(٤) أي . فبما قال لهم : أكثرتم بعد إيمانكم ، وحذف القول لدلالة المعنى عليه ،
 لعدمه في محل النزاع أولى ، لأنه مدلول عليه بدلالتيه : معنوية ولفظية .

وأما بقا الحكمي وحذف القول نظير بقا المفعول وحذف الفعل ، وذلك
 في الكلام كثيرة فليحق ^(٥) به التنظير .

وأما قد جاء بعد الداء " وبهم " ما نحن بعده القول صرحا به ، عدل ذلك
 على صحة التقدير عند عدم التصريح . فمن مواضع التقدير قوله تعالى :

(١) في ط : " فيه " .

(٢) في ج : " القول " .

(٣) البص : ٢ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٤) الآية (١٠٦) من سورة آل عمران .

(٥) في ط : " فليحق " .

(٦) في ج : " ما نحن " .

* ونادى نوح ابنة وكان في سفينة يابتي ^(١) اركب معنا * وقوله تعالى : * فأوحى
إليه ربهم ليهلك الظالمين ^(٢) * وقوله تعالى : * دعوا / الله مخلصين له الدين (١/٨١)
لئن استعنتا من هذه لكونن من الشاكرين ^(٣) * وقوله تعالى : * ونادوا يا مالئكة
ليقلن عليا ^(٤) * ومنه قول الرازي : أشده العراء ^(٥)

إني سأبدي لك ميا أبدي . . . لي شجنان شجن في نجد
وقبحن لي في بلاد الهند

وس مواضع الصريح قوله تعالى : * ونادى أصحاب الأعراف رجالا يعرفونهم
بسياهم قالوا : يا أضي فتكم جمعكم ^(٦) * وقوله تعالى : * ونادى نوح ربه فقال رب
إن ابني من أهلي ^(٧) * وقوله تعالى : * إذ نادى ربه نداء خفياً قال رب اني وهن
العظم ^(٨) * مثال إضافة قول وقائل إلى الكلام المحكي قول الشاعر ^(٩)

قول بالترحال ينهض يتشا . . . شربين الكحول والنسبانا
وقول الآخر ^(١٠)

وأحبت فاعل كيف أنت بحالبح . . . حتى ملئت وطيقي فتواري

-
- | | |
|------|---|
| (١) | الآية (٤٢) من سورة هود . |
| (٢) | الآية (١٣) من سورة إبراهيم . |
| (٣) | الآية (٢٢) من سورة يونس . |
| (٤) | الآية (٧٧) من سورة الفرقان . |
| (٥) | بدون نسبة في معاني القرآن : ١/٨٠ . وورد كذلك في التيسيل :
ج ٢ لوجه ١٠٧ . |
| (٦) | الآية (٨١) من سورة الأعراف . |
| (٧) | الآية (٤٥) من سورة هود . |
| (٨) | الآيتان ٣٤٢ من سورة ص . |
| (٩) | ورد بدون نسبة في المعني : ص ٤٧١ ، وشرح أبيات : ٢٨٨/٦ ، والجمع :
١٥٢/١ . |
| (١٠) | ورد بدون نسبة في المعني : ص ٤٧١ ، وشرح أبيات : ٢٨٩/٦ ، والجمع :
٥٠٣/٤ ، والجمع : ١٥٢/١ . |

يُسَدُّ بِحُفْنٍ صَالِحٍ وَرَفَعَهُ ، مِنْ حُفْنٍ مَظَاهِرٍ ، وَمِنْ رَفَعٍ مُعْلَى تَقْدِيرٌ : بِقَوْلِ
أَنَا صَالِحٌ ، فَعَدَفَ الْخَافَ وَأَتَمَّ الْخَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَهُوَ (أَنَا صَالِحٌ) ثُمَّ حُسِدَى
حَدَرَ الْجِلَّةَ وَبَقِيَ حِجْزُهَا .

وَمَثَلُ إِعْنَا الْقَوْلَ مِنَ الْمَحْكِيِّ : قول الشاعر (١)

لَسَخْنُ الْأَلَى قَلَمٌ ، مَا تَنَى مُلْقِنُ . . . بِرَأْيِنَا قَوْلَ اهْتِمَامٍ بِكُمْ رُضِيَا

أَرَادَ . سَخَنَ الدِّينَ قَلَمٌ تَقَاعُونَهُمْ ، مَا سَخَمِي بِالْقَوْلِ وَحَدَفَ الْمَحْكِي لِدَلَالَةِ
مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ مَعْلُودٌ لَهُ بِحَيْرِ صِلَةِ لِحَازِ كَقَوْلِهِ : أَنَا قَالَ رَيْدٌ ، وَلَوْ رَأَى لَعَرَّ ،
تَرِيدٌ : أَنَا قَالَ زَيْدٌ يَخْلُفُنِي ، وَلَوْ رَأَى لَعَرَّ .

وَمِنَ الْإِسْتِعْنَاءِ فِي الصَّلَةِ بِالْقَوْلِ مِنَ الْمَحْكِيِّ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢)

لَمْ يَأْسِرُوا لَمْ تَعُدْ بِالْعَوِي قُلْتُ . . . فَطَقَاهُ إِذَا خُدِلْتُ تَصِيرَا

وَأَمَّا الْإِسْتِعْنَاءُ بِالْمَحْكِيِّ مِنَ الْقَوْلِ فَكَثِيرٌ ، وَقَدْ تَقَدَّسَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ مَا نَا الدِّينَ اسْوَدَّتْ وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾ (٣١) وَمِثْلُهُ ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ
بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ (٣٢) أَيِ : فَالْطِّينَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ (٣٣) ، وَمِثْلُهُ ﴿ وَالِدِّينَ أَتَّفَقُوا
مِنْ دُونِ أَوْلِيَاءٍ مَا عُبِدَ هُمْ إِلَّا لِيُقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ (٣٤) أَيِ : يَقُولُونَ : مَا نَعْبُدُ هُمْ .
وَالِى نَحْوِ هَذَا أَشْرَفَتْ بِقَوْلِي . وَالْعَكْسُ كَثِيرٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْمَعْرُودَ يَنْتَسِبُ
بِالْقَوْلِ وَمَرُوعَهُ فِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : إِذَا كَانَ بِمَعْنَى جِلَّةٍ ، كَقُلْتُ حَدِيثًا .

وَالثَّانِي : إِذَا أُرِيدَ بِهِ سَجُودُ اللَّفْظِ كَقُلْتُ لِرَيْدٍ عَرَا ، بِمَعْنَى . أَطْلَقْتَ عَرَا طَمْسِي

(١) ورد بدون نسبة في الساجدة ٣٧٨/١٠ والجمع : ١٥٢/١ .

(٢) ورد بدون نسبة في التكميل : ج ٢ لوحة ١٨ .

(٣) الآية (١٠٦) من سورة آل عمران .

(٤) الآية (٢٣) من سورة الروم .

(٥) تكملة من ج .

(٦) الآية (٣) من سورة الزمر .

المسمى بريد . فإن طق بالقول مفرد بخلاف دينك فهو جزء جله ، فإنما أن يُصحب
بفعل مقدر ، وإنما أن يُرمع مبتدأ ويجعل الخبر محذوفاً (أو خبراً ويجعل المبتدأ
محذوفاً) (١) كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ۖ ﴾ (٢) فتقدير الأول : سَلَّمْنَا
سلاماً ، وتقدير الثاني : عليكم سلامٌ (أو تحييتكم سلام) (٣) ويجوز في الحرية رفعها
ونصبها ، ورفع الأول ونصب الثاني ، قال الشاعر (٤)

مُرَدًّا نَقَمًا إِلَيْهِ سَلَّمَ ۖ قَلَّتْ . كَمَا اكْتَلَّ بِالزَّرْقِ الْعَمَامُ الْمَوَاحِجُ

ولو تعلّق المفرد الذي هو في التقدير بعض الجملة بعير القول ونُوي تمام الجملة
لجئ به أيضاً محكماً كقولك قاصداً (٥) (محذوف متوثر على خاتم) : قَرَأْتُ مُحَسَّنًا ،
لأنَّ نراء الناقض صاحبة محذوف ، أو نحو ذلك ، فإذا أولفت عليه (قَرَأْتُ) أو فسميره
مراعياً لتعدد الأول فإسما تحكي مقصودة ، ولو طفت به راعياً وهو مصوب لحثت به
منصوباً ، لأن الحكاية مستقلة عليه وعلى ناصبه السوي ، ومنه قول الشاعر يصف دياراً
نُقش فيه اسم جعفر البركي منصوباً (٦)

وَأَصْفَرَّ مِنْ قَرَبِ دَارِ الْمُلُوكِ . يُلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ جَفْفَرَا

أراد الناقض . أدكر جعفرًا ، أو نحو ذلك . فاستد الشاعر (يلوح) إلى الجسة

مراعياً لتعدد الناقض .

-
- | | |
|--------|--|
| { ١١ } | تكلّة من ع . |
| { ٢١ } | الآية (٦٩) من سورة هود . |
| { ٣ } | تكلّة من ع . |
| { ٤ } | ورد بدون نسبة في التذييل : جـ ٢ لوحة ١٠٨ . |
| { ٥ } | في ط : " سلام " . |
| { ٦ } | في الأصل : ع : " قاصداً " ، والمثبت من ط : م . |
| { ٧ } | ورد بدون نسبة في الساعد : ٣٨٠ / ١ ، وشرح الأعمى ابن الخطّ : ص ١٠٩٥ . |
| | والأشباه والنظائر لنصوطي : ٤١ / ١٣٠ . |
| { ٨ } | في ع : " دور " . |
| { ٩ } | في ع : " نقشه " بدل : " وجهه " . |

(هـ) - فصل

تدخل همزة النقل على (حَلِمَ) ذات المفعولين و (رَأَى)
اخترها مهيان ثلاثة معايل ، أولها الذي كان ماعلا ،
ويحور جذمه والاقتصار عليه على الأصح . والثاني والثالث
بعد النقل مالهما قبله مطلقا ، خلافا لمن منع إلا المعاء
والتعلمق .

والحق بها سبويه (نَهَى) . وروان غيره (أَتَى) و (خَشَى)
و (أَخْبَر) و (حَدَّث) .
وروان الاختسار (أَطَى) و (أَحَبَّ) و (آخَلَ) و (أَرْسَمَ)
و (أَوْحَدَ) .

والحق غيرهم (أَرَى) النطية وساعا .
وباصح (١) للمفعول من ٧ دي (٢) ثلاثة مكمه حكم (ظَنَ)
إلا في الاقتصار على المروع .

(ض) همزة النقل هي الداخلة على الثلاثي لبعديه إلى واحد إن كان دونها
مير متحد ، كحس وأحس وبعديه إلى اثنين إن كان دونها متعديا إلى واحد ،
كليت شيئا ، وألهمني إياه ، وبعديه إلى ثلاثة إن كان دونها متعديا إلى اثنين ،
كعلم زيد صرا ماعلا ، وأعلمته إياه ماعلا . فأول الثلاثة هو الذي كان ماعلا قبل
النقل ، والثاني والثالث هما اللذان كانا قبله أولا وثانيا . فأول الثلاثة
مالأول / مفعولي كسوت من جوار الاقتصار عليه والاستعناء منه ، لأن الفعل يؤثر فيه (١ / ٨١ ب)
معارفه ما يحور في كل مفعول أثر فيه فعله ، ولأن القاعدة لا تُعَدُّم بالاقتصار عليه
كما تُعَدُّم بالاقتصار على أول مفعولي (ظننت) ولا تُعَدُّم بالاستعناء منه ، كما تُعَدُّم
بالاستعناء من أحد مفعولي (ظننت) .

(١) في الأصل : " وضع " ، بدل " صح " ، والتثبت من ع والتسهيل .

(٢) كلمة من ع والتسهيل .

مثال الانقصار عليه . أَعْلَتْ رِدَا ، إذا قصدت إخباراً ببالك إلى ريد هذا مـسا .
ومثال الاستعلاء عنه أَعْلَتْ دَارَهُ طَيِّبَةً ، إذا قصدت إخباراً ببالك أن داره طيبة .
ودون عرض في تسمية من أعلت .

(١)
وعدم إيس خروف أنه لا يجوز حذف أول انثلاث ولا الانقصار عليها ولا حجة له على ذلك
إلا اتباع ظاهر كلام سيوفه في ترجمة تأولها الأكثرون . (٢)

والجمع على تعدد به إلى ثلاثة (أظم) و (أرى) المتعديان بدون الهمزة إلى اثنين ،
والحق / بها (٣) سيوفه (تبا) ، و (أرى) (تبا) ، و (أرى) (تبا) ، و (أرى) (تبا) ،
تصميمها عند الإلحاق مضي (أظم) ، ولم يذكر أبو علي إلا (أظم) و (أرى) و (تبا) و (أرى) .
وتابعه الحرجاسي .

(٥)
والحق الأخص (أظن) وأحواسها المذكورة بعد ها . وردت بعد الأخص بأن قيل :
حق همة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدى بها يتعدى إلى واحد بنفسه ، وما يتعدى إلى
واحد بما يتعدى إلى اثنين بنفسه ، ولهم في الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة فيلحق به يتعدى إلى
اثنين ، مقتضى هذا أن لا يتعدى بالهمزة إلى ثلاثة (٧) لعدم أصل ملحق به ، لكن سيج
تعدى (أظم) و (أرى) إلى ثلاثة على خلاف القياس وقيل (٨) ولم يلحق بعلم و رأى شيء من
أحواسها ، لأن السمع مع الحاف للقياس لا يقاس عليه ، وكذلك (٩) وأحق الأخص على
سم . أكتبت عمرا بها . وسيد هذا السرد في ، ولهم مع ألا تلحق (١١) (تبا) وأحواسها ، ولهم
أنهم ساجع بقول الشاعر (١٢)

تَشَبَّهَتْ رُفَّةً وَالسَّاهَةَ كَأَسْبَحَا . . . تَجَرَّى إِلَى غَرَابِيبِ الْأَشْمَارِ

وسمو قول الشاعر بن طرفة المشكري . (١٣)
أَوْ سَعَتْ مَا تَسْأَلُونَ عَنْ حَسْبٍ . . . تَنْصُرُوهُ لَهُ طَبَا الْعُقْلَاءِ

(١) الجمع : ٢٥٠ / ٢ .

(٢) في الأصل ، ط : المتعديان ، وأثبت من ع .

(٣) زيادة من " ع " .

(٤) الكتاب : ١ / ٤١ .

(٥) الجمع : ٢٥١ / ٢ .

(٦) في ع : نفسه " .

(٧) في الأصل ، ط : بالهمزة يتعدى إلى اثنين لعدم . . . وأثبت من " ع " .

(٨) في ط ، ع : مقول " ، تحريف .

(٩) في الأصل ، ط : " وكذلك " ، تحريف ، وأثبت من " ع " .

(١٠) في ع : ملحق " .

(١١) هو الناحية الديباجي ، ديوانه : ص ١٥٤ ، وفيه التخريج .

(١٢) شرح ابن خنيز : ١ / ٤٥٨ ، وشرح الفصل ٦٩ / ٢ ، المقاصد : ٢٠ / ٤٩٥ .

الجمع : ١٥٩ / ١ .

(١٣) في ع : " الولاء " .

وبقول الآخر (١)

وَحَبَّرْتُ نَوْدًا الْعِيمَ مَرِيضَةً . . . مَا قَبِلْتُ مِنْ أَهْلِي بِضَرِّ أَوْدِهَا
مَوَالِيَهُ مَا أَدْرِي إِذَا أَنَا جِئْتُهَا . . . أَهْرَفُهَا مِنْ دَائِهَا أَمْ أَرِيدُهَا

وبقول الآخر (٢)

مَا دَا طَلَبُكَ - إِذَا أَخْبَرْتَنِي نَيْشًا . . . وَطَابَ بِحُكِّكَ يَوْمًا - أَنْ تَعُودَ بِنِي
أَحِبُّ مِنْ ذَلِكَ بَأْسُهُ مِنْ بَابِ النَّصَبِ لِاسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ . كما حكى صديقه :
" نَبَيْتُ رَيْدًا " وقال : يريد ، نَبَيْتُ عَنْ رَيْدٍ (٣) وكما قال تعالى : ﴿ سَنَأْتِيَنَّكَ هَذَا (٤) ﴾
وقدر . من أَيْتَالٍ بِهِذَا . وقد حمل صديقه على حذف حرف الجر قول الشاعر (٥)
نَبَيْتُ هَذَا اللَّحْمَ بِالْجَوْ آمِيحَتَ . . . كِرَامًا تَوَالِيهَا لَيْثًا حَسِيحَتَا
أَي : نَبَيْتُ عَنْ هَذَا اللَّحْمِ إِسْعَ إِسْكَانِ إِجْرَاكِهِ سَجَرِي (أَطَلَّتْ) عدلَ ذَلِكَ طَلَسَ
أَنْ تَقْدِرَ عَلَى حَرْفِ الْحَرَجِ بِمَدِّ (نَيْشًا) رَاجِعٌ عِنْدَهُ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِمَّنْ
أَصْلُهُ وَلَا تَحْصِينٌ (٦) شَيْءٍ مَعْنَى غَيْرِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ النَّصَبَ لِحَدَفِ حَرْفِ الْجَرِّ بِمَدِّ (نَيْشًا)
مَقْطُوعٌ بِشَبُوهٍ فِيمَا حَكَى مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ " نَبَيْتُ رَيْدًا " بِمَقْصَرٍ عَلَيْهِ ، وَبِمَدِّ (آتِيًا)
مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ سَنَأْتِيَنَّكَ هَذَا (٨) ﴾ وَلَمْ يَنْبَغِ إِلَّا حَرَجًا سَجَرِي (أَطَمَ) إِلَّا حَسِيتَ

(١) هو العموم من طلبة من كعب بن زهير ، المقاصد : ٤٤٢ / ٢ ، الجمع :

١٥٩ / ١ ، شرح التصريح : ٢٦٥ / ١ ، شرح الأشموني : ٤١ / ٢ .

(٢) هو رجل من كلاب ، وهو من شواهد المصنف في شرح الكافية الشافعية :

ص ٥٢٢ ، وورد في شرح ابن هليل : ٤٥٧ / ١ ، والجمع : ١٥٩ / ١ .

والمقاصد : ٤٤٣ / ٢ ، وشرح التصريح : ٢٥٦ / ١ ، وشرح الأشموني :

(٢ / ٤١) .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٨ .

(٤) الآية (٣) من سورة التَّحْرِيمِ .

(٥) هو العمود في الكتاب : ٣٩ / ١ ، والمقاصد : ٥٢٢ / ٢ ، وشرح التصريح :

١ / ١٩٣ ، ولم أضرطه في ديوانه المطبوع .

(٦) في ع : " طعن " .

(٧) في ط : " بظى " .

(٨) الآية (٣) التَّحْرِيمِ .

ويعتدل (١) حذف حرف الجر ، فكان الحمل عليه أولى . هذا في (تَبَا) مع كثرة استعمالها بالصورة المحتثة ، وأما أخواتها فيندرج (٢) استعمالها بتلك الصورة كقول الشاعر بن حنّرة في البيت السابق ، على جعل التقدير فيه : **فَنَ حَدَّثْتُمْ** فله له طينا **الْعَلَا** (٣) والجنه بعد التصويب حاله أو حكمة يقول مقدره ، وكذلك يعمل بغيره ، هذا آراء أظهر (٤) إن كان غيره أشهر ، وأشدّ ابن عسرون في شرح كتاب مسيويه (٥)

وَأَهْلُتْ (٦) قَبْلًا وَلَمْ أَهْلُ . كما رَضُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وسا ينمي أن يلحق بأظم وأرى (٧) أرى (الخطية ، كقولته تعالى : **إِنْ يَرَوْكُمْ** الله في سبيلك قليلا (٨) فإنه قد ثبت إحصاء (رأى) اسطمة مجرى (رأى) الخطية ، واستدللت على ذلك بما سلف ، فلم من ذلك تعديتها إلى ثلاثة بهمة النقل مع مساعدة الاستعمال كما لزم ذلك في العطين الآخرين لصحة الاستعمال وكان التنبيه عليها لثبوتها ساط دون معارض أولى من التنبيه على ما لم يثبت إلا بما فيه معارضة واحتدل ، وأما (أرى) المنقولة من تعدد إلى واحد فتعدية إلى اثنين ثانيهما غير الأول وهي على ضربين :

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | تكله من ع . |
| (٢) | في ط : * فندور * . |
| (٣) | في ع : * الولاء * . |
| (٤) | تكله من ع . |
| (٥) | للأضي ، سبون بن قيس ، ديوانه . ص ٢٥ ، ومجالس شلمب : ص ٤١٤ ، والمقاصد ٢٤ / ٤٤٠ ، وشرح الصريح ١٤ / ٢٦٥ . |
| | ديوانه الأصل : ط م والديوان * ونبت * وطى هذا بخط — |
| | الاستشهاد به . |
| (٦) | في الأصل : ط : * ونبت * والثبت من ع . |
| (٧) | زيادة من ع . |
| (٨) | الآية (٤٣) من سورة الأنفال . |

أحد هما . من أراي ، كقوله تعالى : ﴿ يَتَحَكَّم بَيْنَ الْأَرْبَعِ الْقُلُوبِ ﴾ (١) .
والثاني : من رؤية البصر كقوله تعالى : ﴿ من بعد ما أريكم ما تمسحون ﴾ (٢) .

ونبهت بقولي . ولثاني والثالث بعد النقل مالهما قبله ، على أنه لا غنى لأحدهما
من الآخر بعد أن صاراً^(٣) ثانياً وثالثاً ، كما لم يكن لأحدهما معنى من الآخر

إذا كانا أولاً / وثانياً ، مراعاة لكونهما في الأصل مبتدأً وخبراً ، فإن دلّ دليل على (١/٨٢)

أحدهما جار حده كما كان يجوز في الحال الأول . وسأل الخذف لدليل قولك لمن

قال : من أطعك زيد ماعلاً ؟ : أطعني صرا ، تريد : أطعني زيد صرا ماعلاً ، فأصرت

العاقل ماعداً إلى زيد ، وحدفت (ماعلاً) لدلالة ما تقدم عليه ، كما كنت تحذف

في قولك . طعت صرا ، إذا أحببت من قال : من طعت ماعلاً . ولثاني والثالث أيضاً

من الإلحاح . التعليق بعد النقل مالهما^(٤) قبله ، من الإلحاح بعد اسفل قول الشاعر^(٥) :

وكيف أباي بالعدي يومئذ هم . . وأغشى طمات الخطوب الصواب

وأنت أراي الله أصبح طاصم . . وأراي^(٦) مستكئ وأصبح وأهيب

مألفي (أرى) متوسطاً ، وسطه قول بعض من وثق بحديثه : " البركة أطعنا الله

مع الأمان^(٧) . ومن التعليق قوله تعالى : ﴿ هل ندلكم على رجل يبشركم إذا تفرقت كل

سبي إنكم لبي عني جديد^(٨) ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وما أدرك ما يؤم الذين ﴾^(٩) معلق

(١) الآية (١٠٥) من سورة النسا .

(٢) الآية (١٥٢) من سورة آل عمران .

(٣) يوافق ط (صار) والمثبت من ج .

(٤) في ج : " مالهما " .

(٥) ورد ثانيهما بدون نسبة في أوضح المسالك ٨٠/٢ ، والمقاصد :

٤٤٦/٢ ، وشرح التصريح : ٢٦٦/١ ، والجمع . ١٥٨/١ ، وشرح الأشموني :

٣٩/٢

(٦) في الأصل ط : " وأصبح " ، والمثبت من ج .

(٧) في الأصل ط : " أراي " ، والمثبت من ج .

(٨) الجمع : ٢٤٩/٢ ، وأوضح المسالك ٨٠/٢

(٩) الآية (٧) من سورة سبا .

(١٠) الآية (١٧) من سورة الانعام .

(بنى) (وادرى) ، لأنها بمعنى : يعلم وأظن ، فتعلقها^(١) بمعنى حروف يعلم وظن وسماها أحق وأولى . ومن تعلق أفعال هذا الباب قول الشاعر^(٢) :
 حَذَارَقَدْ تَبَيَّنَتْ إِنَّكَ لِلدِّي . . . سَتَجْرِي بِمَا تَصْنَعُ مَتَعَدُّ أَوْ تَشَقَّى
 ومنع قوم الإلعاء واستلحق في (أظن) (وادرى) وأخواتها^(٣) مطلقا ، وختم بعضهم ذلك بالبنى للفاعل ، وهو اختار الجرجولي^(٤) ، والصحيح الحواز مطلقا للدلائل المذكورة ، قال الخليليون في شرح قول الجرجولي :
 وحكم الثاني والثالث معا حكم الثاني^(٥) من باب كسوت بمعنى في الاختصار طبعها وفي ألا يلحق الفعل عنها ولا يمتنع . وهذا الذي قاله هنا هو الداهب الصحيح ، وإن كان فيه خلاف لبعضهم ، ولقد منع بعضهم الاختصار على المفعول الأول ، وأجاز بعضهم الإلعاء عن الجند والخبر .

وليس هذا أن الداهبان مرضيتين عند المحققين ، هكذا زعم ، ثم قال شارحا لقول الجرجولي : وإذا بُهِتَ للمفعول فحكم منصوبها ما ذكر في منصوبي " ظننت " مطلقا ، يعني في أن لا يقتصر على أحدهما ، وفيما ذكر في (ظننت) من الإعمال والإلعاء - قال . وليس هذا الذي ذهب إليه من جواز الإلعاء في هذا الباب إذا بُهِتَ أفعاله للمفعول بصحيح ، لأن العلة في أن لم تُشع^(٦) هذه الأفعال إذا بُهِتَ للفاعل من كونها أفعالا مؤثرة - بخلاف (ظننت) وبابه - موجودة فيها إذا بُهِتَ للمفعول كوجودها إذا بُهِتَ للفاعل ، فكيف توجد العلة ثم لا يوجد حكمها ، ولكن

-
- (١) في ج : " متعلقتهما لتضمنهما حروف يعلم " .
 (٢) ورد بدون سبعة في أوضح المسالك : ٨١ / ٢ ، والمقاصد : ٤٤٧ / ٢١ .
 والجمع : ١٥٨ / ٦ .
 (٣) في الأصل : ط : " وأخواتها " ، والثبت من ج .
 (٤) الجمع : ٢٤٨ / ٢ .
 (٥) حكم الثاني ، مكررة في ط .
 (٦) بعدها في ط : " في " ، ولا معنى لها هنا .

مره ذكر سيديه (أرى) وهي ^(١) بـ خارج : أرأيت ^(٢) بمعنى (أَظُنْتُ) ، فتعبر
 أن باقي أعمال الباب كـ أرى ^(٣) قال وإنما حاز العاء (أرى) ^(٤) وحدها لأنها بمعنى
 أظن ، وأظن غير مؤثرة فحرت سجرها في الإلغاء كما حرت سجرها في المعنى .
 وحاصل قوله أمران :

أحدهما : أن (أظن) يؤثر ملائمتي ، كما لا تلحق الأعمال المؤثرة .
 والثاني : أن (أرى) ألحق ^(٥) لأنه بمعنى (أظن) فواقفه في الإلغاء ، كما
 واقفه في المعنى .

والجواب عن الأول أن يقال : من أجاز إلغاء أظن لم يجره بالنسبة إلى (المعلم)
 فيكون في إلحاقها محذور ، وإنما أجازها بالنسبة إلى المسند والمُسند إليه ، وهذا محذور
 متأخرين بأظن كما هنا غير متأخرين بـ أظن ، فلا ينتج إلغاء (أظن) عندهما كما لم ينتج
 إلغاء ظن .

والجواب عن الثاني أن يقال : إسحاق (أرى) ^(٦) بأظن لأنه بمعنى ليس بأولس
 من الحاق (أظنت) بـ أظن ، بل الأمر بالعكس ، لأن مفهوم ظنت استفاد من أظنت
 كاستفادة مفهوم (أظن) من (أرى) ، فالمسايقتان متويتان ، وبـ أظنت ^(٧) أظنت
 متساويتان أخريان ، وهما رحوهما إلى مادة واحدة ، واستوائهما في التصرف بخلاف
 (أرى) و (أظن) فإنهما مختلفان في الباء والتصرف . أما التخالف في المسادة
 مظاهر ، وإنما في التصرف ، فلأن (أرى) لم يستعمل له ما في . فقد بان أن متاسية
 (أرى) لأظن أصعب من متاسية (أظنت) لـ أظن ، وأرى قد حرت سجرى (أظن) ،

(١) في ط : " وهو " .

(٢) في ع : " أرأيت " .

(٣) (٤) في الأصل : " أرى " ، والمنت من النسخ الأخرى .

(٥) نهاية سقط من م سبقت الإشارة إليه .

(٦) في الأصل : " أرى " واستحقت من بقية النسخ .

(٧) في ع : " ومن " .

فإذا جرت (أظمت) جرى (ظمت) كان ذلك أحق وأولى ، فقد ظهر أن المحقق
 من أجاز الإلغاء والتعليل في هذا الباب ، لأن متعد ، والله أعلم . فالصحيح أن
 (أظم) وأخواتها مما هي ^(١) للمعمول مساوية لظن وأخواتها (إلا في الاختصار
 على المروج ، فإنه غير جائز في ظن وأخواتها لعدم العائدة ، وحائز في أظم وأخواتها ^(٢)
 لحصول العائدة .

(١) في ظم : " معنى " .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من م .

باب الفاعل *

(٨٢ / ٣)

/ (ح) وهو السند إليه عمل أو ضمن معناه ، تأم
 قدم مارع مبرموج للمفعول ، وهو مرموج بالمسند
 حقيقة إن خلاص (ر) وانباء الزائدتين ، وحكا
 إن جربا حدها أو بإضافة السند . ويسمى راعيه
 الإسناد ، خلافا للخلف . وإن قدم ولم يل ما يطلب
 الفعل فهو مبتدأ ، وإن وليه تفاعل فعل خبر بفعله
 الظاهر ، خلافا لمن خالفه .

(ش) الفاعل يكون اسما نحو : تَبَارَكَ اللَّهُ (١) وغير اسم نحو : أَلَمْ يَكُنْ
 لِلدِّينِ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ (٢) ، أَوَلَمْ يَكُنْ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
 شَهِيدٌ (٣) ، وكقول الشاعر (٤)

بَشَّرَ الْمَرْءَ مَا دُمِيَ اللَّيَالِي . . . وَكَانَ نَهَابُهُنَّ لَهُ نَهَابَا
 وكقول الآخر (٥)

مَاضٍ تَعَبٍ وَالسَّلَ أَهْجُوتَهَا . . . أَمْ بَلَّتْ حَيْثُ نَلَّطَمَ الْبَحْرَانِ

طد لك قلت : السند إليه ، ولم أقل : الاسم السند إليه .

والسند إلى الفاعل عمل وضمن معناه ، فالفعل نحو : يَتَغَفَّرُ اللَّهُ لَكُمْ (٦)

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | الآية (٥٤) من سورة الأعراف . |
| (٢) | الآية (١٦٦) من سورة الحديد . |
| (٣) | الآية (٥٣١) من سورة فصلت . |
| (٤) | سبق الاستشهاد به في باب التوصل . |
| (٥) | هو العردي ، ديوانه : ٢ / ٣٤٤ ، وأما ابن الشجري : ١ / ٢٦٦ |
| | والخراطة : ٢ / ٥٠١ . |
| (٦) | الآية (٩٢) من سورة يوسف . |

والضمير ضماء نحو : * مَخْلُوعًا أَلْوَانُهَا * (١) وَهَيْبَاتُ الْعَقَبَى وَأَهْلُهُ . ونحو : (٢)
 آمِنَ رَسْمَ دَارِ مَنَحٍ وَصَيْفُ
 و * أَوْ كَصَبِّ مَنِ الْمَاءِ فِيهِ ظِلْمَاتٌ * (٣) عَلَى أَحْسَنِ الْوَجْهِينِ .
 وَلَمَّا كَانَ الْمُسْتَدِرُّ إِلَيْهِ (٤) شَاغِلًا لِلْفَاعِلِ وَغَيْرِهِ ذَكَرْتُ قُبُولًا تَخْرُجُ غَيْرُهُ ،
 فخرج به (تَامَ) اسم كان ، فإنه ليس فاعلا لكون المستند (٥) نائما ، وقد ساء سيو به
 فاعلا ، والخبر مفعولا على سبيل التوسع .
 وخرج بفارغ ، المستند إذا قدم خبره وضمه ضمير ، نحو . قائم زيد يوم * أَسْرَدَا
 السَّجْوَى الدِّينَ ظَلَمُوا * (٦) على القول بأن (الدِّينَ ظَلَمُوا) جنداً ، مقدم خبره .
 وخرج بغير مفعول للمفعول (٧) النائب عن الفاعل نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ خُزُوعًا
 شَوْهَ ، لأنه ليس فاعلا عند أكثر النحويين وقد اضطر الرمضاني إلى تسميته مفعولا بحسب
 أن جعله فاعلا .
 ثم ذكرت أن الفاعل مرفوع حقيقة ، أي : لفظا ومعنى ، نحو : * صَدَقَ اللَّهُ * (٨) ومرفوع
 حكما ، أي : في المعنى دون اللفظ وذلك في ثلاثة مواضع :

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | الآية (٢٢) من سورة فاطر . |
| (٢) | للحطيفة ، ديوانه : ص ٢٥٢ ، وأما لي ابن الشعرى : ١ / ٣٥١ ، وشرح
المسجل : ٦٢ / ٦٢ ، والخزانة : ٣ / ٤٣٦ ،
وجمعه : لعينيك من ماء السورون وكيف |
| (٣) | الآية (١٩) من سورة المائدة . |
| (٤) | كلمة من (ج) . |
| (٥) | في الفسخ : المستند إليه ، مرفوع |
| | (وبعدها في الأصل : (أهيا) ، وليست بلا رنة . |
| (٦) | الآية (٣١) من سورة الأنبياء . |
| (٧) | المفعول مساقطة من ط . |
| (٨) | الآية (٩٥) من سورة آل عمران وغيرها . |

أحدها : إذا جُرِّمَ الرائدة ، نحو : * ما ياتيه من رسولٍ إلا كانوا يستهزئون * (١)

والثاني : إذا جُرِّمَ الباءُ الرائدة ، نحو : * وكفى بالله شهيدا * (٢)

والثالث : إذا أُضيفَ إليه المستند نحو : * ولولا دفعُ الله الناسَ * (٣)

وقلت : بإضافة السند ، ولم أفل ، بإضافة الصدر ، لأن السند الصالح للإضافة

قد يكون اسم صدر كما يكون مصدرا ، والمصدر ظاهر ، وغير الصدر (٤) كقولهم

على الله عليه وسلم : " مِنْ قَبْلِهِ الرَّجُلُ امْرَأَتُهُ الْوُضُوْءُ " (٥) والرجل : مجرور اللفظ

مربوع المعنى بإسناد (قبله) إليه ، فإنها قائمة مقام تقبل ، ولذا نصب بها

المفعول .

وكذا المحرور بين والباء مرفوع معنى ، ولو طلعت أو نضت ، مجاز في المعطوف (٦)

والنعت ، النجر ، باعتبار اللفظ ، والرفع ، باعتبار المعنى .

ثم بيّنت أن رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضارع ، لا إلا إسناد

كما يقول خلف (٧) لأن الإسماء تسمى بين المستند والمستند إليه ، وليس عليها مضي

أحدها بأولى من عليها في الآخر ، ولأن العمل (٨) لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم

يوجد لفظ صالح للعمل ، والعمل موجود فلا بد من عمله .

(١) الآية (٢٠٦) من سورة ص .

(٢) الآية (٧٨) من سورة النساء ، وغيرها .

(٣) الآية (٢٥١) من سورة البقرة ، وغيرها .

(٤) في الأصل ، ط م : " واسم غير الصدر " ، والمثبت من ع .

(٥) أخرجه مالك في الموطأ في باب الوضوء من قبله الرجل امرأته من كتاب

الطهارة : ١ / ٤٤ .

(٦) في ط : " المصطف " .

(٧) الجمع : ٢ / ٢٥٣ .

(٨) في م : " عليها " .

وإن قَدَّم الاسم على الفعل أو ما ضمتن معناه صار مرفوعاً بالابتداء ، ويظل عمله متأخراً به ، لأنه تمرى بالتقدم^(١) لتسلط العوامل عليه ، كقولك في (زيد قسام) :
 إِنَّ زَيْدًا قَامَ ، متأخراً زَيْدًا بِإِنَّ دليل على أَنَّ الفعل شغل منه بفاعه مضر ، وإنَّ وُضِعَ
 زَيْدٌ إِسْمًا^(٢) كان بالابتداء ، وهو ماضٍ ضعیف ، ولذلك انتسخ عمله بعمل (إِنَّ) لأن
 اللفظ أقوى من المعنى . ولو كان العمل غير مشمول بمضر حين أخر كما كان حين
 قدم ثم يلحقه ألف الضمير ولا واؤه ولا نونه في نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ،
 والهندات قمن ، كما لا يلحقه في نحو : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات ،
 إلا في لغة ضعيفة .

وإن كان الاسم المقدم على الفعل^(٣) مبيهاً بما يطلب العمل بهو فاعل فعل مضر
 بعينه انطأه المتأخر نحو : وَإِنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَحَارَكَ^(٤) ، وكقول الشاعر :
 مَنَى وَأَعْلَى بَيْنَهُمْ يَحْمُو . . . وَتَمَطَّطَ عَلَيْهِ كَأَنَّ السَّائِي
 وزم بعض الكوفيين أَنَّ تَأَخَّرَ السَّيِّدُ لَا يَحُلُّ بَرْمَةً^(٥) السند إليه . واسم
 من ذهب إلى هذا يقول امرؤ القيس^(٦)

فَقُلْ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مَتَمَّيْبٌ

-
- (١) في ط : " بالتقدم " .
 (٢) في ع : " بما " ، بدل : " إسمًا " ، تحريف .
 (٣) في الأصل : " م " ، " عليه " ، والمثبت من ع .
 (٤) الآية (٦٦) من سورة التوبة .
 (٥) حسب لعدي بن زيد ، ملحقات ديوانه : ص ١٥٦ ، والكتاب : ١١٣ / ٣ .
 وأما ابن الشجري : ٣٣٢ / ٢ ، والإيضاح : ٦١٧ ، وشرح الفصل :
 ١٠ / ٩ ، والبخراني : ١ / ٤٥٦ ، ٣ / ٦٣٩ ، والجمع : ٥٩ / ٢ .
 (٦) في م : " برمع " .
 (٧) ديوانه : ص ٣٨٩ ، وصدر البيت :
 مَطَّلَ لَنَا يَوْمَ لَدَيْكَ بِنَمَّيْبٌ

ويقول الربا (١) :

مَا لِلْجَمَالِ سَيْرُهَا (٢) وَلَيْدَا

ورم أن استفد به . فقل في قِيلِ متعَبٍ نَحْنُ (٣) ، وما للجمال وَلَيْدَا سَيْرُهَا (٤) .

والجواب عن الأول من وجهين :

أحدهما : أن يكون قائله أراد : نَحْنُ متعَبِي ، بماهية الجملة كقولهم في أحمر :

أحمرى ، وفي (دَوَار) : دَوَارِي ، وخفف الياء في الوقف ، كما قال

الآخر في إحدى الروايتين (٥) :

زَمْ أَعْدَايَ بَأَنَّ / رُحَلْتَنَا هَذَا وَهَذَاكَ خَبَرْنَا الْعُدَايَ (الأسودري (١/٨٣)

لَا رُحْلَهَا بَعْدَ وَلَا أَفْضَلًا بِهِ إِنْ كَانَ تَعْرِقُ الْأَحْبَةَ فِي قَدَرٍ

ويروى : الْعُدَايَ الْأَسْوَدُ طَى الْإِقْوَاءَ .

والثاني : أَنَّ (خَبَلًا) اسم مفعول من : خَلَّتْ ، بمعنى : أَطْلَقَ ، أي : سَخَّطَ

عند سياحته ، فاستعطف وضعَ سِرْوَكِهِ مجازًا ، وهو قول ابن كيسان .

والجواب عن الثاني : بأن يجعل (سِيرُهَا) سَيِّدَا وَيَضُرَّ غَيْرُ نَاصِبٍ (وَلَيْدَا) (٨)

كأنه قال : ما للجمال سِيرُهَا ظَهَرَ وَلَيْدَا ، أو ثبت وَلَيْدَا ، فيكون حذف الخبر هنا

والاكْتِفَاءُ بالحال نظير قولهم : " حَكَمَهُ سَمْعًا " .

(١) الكامل : هـ ٢ / ٨٥ ، وأمانى الزجاجي : ص ١٦٦ ، والمصنف : هـ ٦٤٤ .

والمقاصد : ٤٤٨ / ٢ ، والجمع : ١٥٩ / ١ ، واللسان (وأن) و (صرف) .

(٢) في ج ط م : " سِيرُهَا وَلَيْدَا " .

(٣) في الأصل : " نَحْنُ " ، والمثبت من ج ط م .

(٤) الجمع : ٢ / ٢٥٥ .

(٥) هو الناهية الذهباني ، وسبق الاستشهاد به في باب الابتداء .

(٦) في ج : " المَرَاب " .

(٧) في ط م : " الْأَسْوَد " بدون ياء .

(٨) ساقطة من ج .

(٩) سبق الاستشهاد به في باب الابتداء .

وقد ينصرف لغير ارتفاع الفاعل بحال متأخر مثل قول الشاعر: ^(١)

فَمَتَى وَاعِلٌ يَنْهَيْهُمْ نَحْبَهُو . . . وَتُعْطَفُ طَيْبُهُمْ كَأْسُ النَّاسِي

يقال : (واعل) إما مرفوع بمنصرف يدل عليه التأخر ، أو بالتأخر ، وارتفاعه بمنصرف مستمع لاستطراده إعمال أداة الشرط في معتل من قبل الجواب وليس الثاني تأييدا للأول فتصير ارتفاعه بالتأخر. ^(٢)

والجواب . أَنَّ المذوق في مثل هذا لما التزم حذوه وحمل التأخر عوضا منه حارسيا محبا ، قسم يلزم من نسبة العمل إليه وجود جزئيين قبل الجواب ، على أنه لو جع بينهما على سبيل التوكيد لم يكن في ذلك محذور ، فالأولى يكون محذور في تعليق الدهن بها وأحدهما غير منطوق به ولا محكوم بجواز النطق به أحسن وأولى .

وأجار الأظم ^(٣) وابن صفور ^(٤) رفع (وصال) يَدُومُ ، في قول الشاعر: ^(٥)

..... وَتَلَمَّا . . . وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

لا يعمل بغيره ، ويكون هذا من الضرورات .

وأجاز الأخفش رفع الاسم المتقدم بعد (إِنَّ) بالابتداء وقال في قوله تعالى :

- (١) سبق الاستشهاد به قريبا .
 (٢) بعدها في م : " وارتفاعه بالفسر " وهو .
 (٣) حاشية الأظم على الكتاب ١٠ / ١٢ / ٤٥٩٠ (بولاق) .
 (٤) شرح الجمل له : ص ١٦٠ / ٦١٠ .
 (٥) سبب لعمري أني ريمت ولربار الفهمي ، مطبقات ديوان صبر : ص ٢٠٧ ، والكتاب ١٠ / ٣١ و ٣ / ١١٥ ، والاتصاف : ص ١٤٤ ، وأما السبب ابن السجري ١٣٩ / ٢ ، وشرح البصير ٤٣ / ٤ / ١١٦ / ٢ ، والمصنف : ص ٣٣٩ ، والخزانة : ٤ / ٢٨٢ ، والجمع : ٢ / ٨٣ / ٢٢٤٠ .
 وتام البيت :
 صَدَدْتُ فَاطَلْتُ الصُّدُودَ وَتَلَمَّا

وَأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ (١) فَأَبَى بِهِ (إِنَّ) ، وَأَنَّ يَكُونَ رُفِعَ
(أَحَدًا) (٢) عَلَى فِعْلٍ مُضارعٍ أَفْعِلُ الْوَجْهَيْنِ ... قَالَ : وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ أَوَّلَ الشَّاعِرِ (٣)

أَعْجَزَ إِنَّ نَفْسَ أَتَاهَا حِمَامُهَا

لَا يُنْتَدَى إِلَّا رَمْعًا . وَقَدْ سَقَطَ الْعَمَلُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ صِبْغِهِ ، وَهَذَا قَدْ ابْتَدَى بِهِدَ
(إِنَّ) ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ رَمْعًا بِفِعْلِ خَمَرٍ . هَذَا نَصُّ (٤)

وَقَدْ أَشْرَفْتُ إِلَى هَذَا وَغَيْرِهِ بِقَوْلِي فِي آخِرِ الْعَمَلِ : خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ .

(ص) وَطَعْنُ الْمَاضِي السَّكَنَ إِلَى مَوَاقِفَ أَوْ مَوَاقِلَ

أَوْ مَخْبِرِهِ هُنَا أَوْ خَافَ إِلَيْهِ بِقَدْرِ الْحَذَفِ تَأْ سَاكِنَةً .

وَلَا تُحذفُ ظَاهِرًا إِنْ كَانَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا مُطْلَقًا ، أَوْ ظَاهِرًا

مُتَّصِلًا حَقِيقِيَّ التَّأْنِيثِ عِبْرَ كَمَرٍ وَلَا اسْمَ جَمْعٍ وَلَا جُنْسٍ .

وَلَعَالِيهَا مَعَ الْحَقِيقِيَّ التَّأْنِيثِ الْمَصُولِ بِغَيْرِ (إِلَّا) (أَجُودَ ،

وَإِنْ قُصِلَ بِهَا فَبِالْعَكْسِ . وَحُكْمُهَا مَعَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ

وَشَبَّهَ وَجَمْعَ الْمَذْكُورِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ حُكْمُهَا مَعَ الْوَاحِدِ اِمْحَازِي

التَّأْنِيثِ . وَحُكْمُهَا مَعَ جَمْعِ التَّصْحِيحِ غَيْرِ الْمَذْكُورِ أَنْفَسًا

حُكْمُهَا مَعَ وَاحِدِهِ . وَحُكْمُهَا مَعَ الْوَسْمِ وَالْبَنَاتِ حُكْمُهَا

مَعَ الْأَمْثَالِ وَالْإِمَامَةِ .

وَتَسَابُحُهَا فِي الْمَرْوَمِ وَهَذِهِ تَأْ خَارِجُ الْعَائِثَةِ (٥) وَنُحُونُ

التَّأْنِيثِ الْحَرْفِيَّةِ .

(١) الآية (٦) مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ .

(٢) فِي الْمَعْنَى : " أَحَدًا " .

(٣) سَبَقَ الْأِسْتِشْهَادُ بِهِ فِي بَابِ الْمَوْصُولِ ، وَانْظُرِ الْمَعْنَى لِلْأَخْفِصِ : ص ٣٢٢ .

وَحِزْرُهُ : فَبَلَا الَّذِي مِنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ .

(٤) الْمَعْنَى لِلْأَخْفِصِ : ص ٣٢٢ .

(٥) فِي ع : " الْمُخَاطَبُ " ، بِدَل : " الْعَائِثَةُ " .

(ش) تا : التأنيت الساكنة مختصة من الأفعال بالماضي وضما ، لأن الأمر يستعمل بالياء ، والمخارج مستعمل بها - إن أسند إلى مخاطبة - وبثاء المضارعة إن أسند إلى غائبة أو غائبتين . وكان حق تا : (فَعَلْتُ) ألا تلحق الفعل ، لأن معناها للفاعل ، إلا أنه كجر من الفعل مجاز أن يدل على معنى منه ما اتصل بمسا هو كجر منه ، كما جاز أن تتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في فعلان^(١) وتعملون وتعملين ، ولأن تأنيت لفظ الفاعل مير يوثق به لجواز اشتراك المؤنث والذكر في لفظ واحد ، كجَنِبَ مِنْعَةً وَهَمَزَةٌ وَضَحَكَةٌ وَمَرُوءَةٌ وَرَأُوبَةٌ وَصَبُورٌ وَذُكَّارٌ وَقَتِيلٌ ، ولأن المذكور قد يُسَمَّى به مؤنث وبالعكس ، فاحتاطت العرب في الدلالة على تأنيت الفاعل بوصل الفعل بالياء المذكورة ، ليعلم من أول وهلة ، أن الفاعل ما جرى مجراه مؤنث كقولك : طَهَّرْتُ الْجَنِبَ ، وكانت النِّعَةُ حائِضًا ، وَشَبَّكَتِ الْهَمَزَةُ . وحصلوا إلحاقها في اللمعة المشهورة لأنها إن كان السند إليه ضميرًا متصلاً حقيقي التأنيت أو مجازية ، كهندي قامت ، والدائر حسنت ، أو كان ظاهراً متصلاً حقيقي التأنيت مفرداً أو منثى أو مجموعاً جمع تصحيح ، كقامت همد ، وقعدت بنتها ودهمت حاتها .

وأشرت ببول به ، إلى نحو : أنته كتابي ، على تأويل كتاب بصيغة .

وأشرت بغير به منه ، إلى نحو قول الشاعر^(٢) :

أَلَمْ يَكْ هَذَا مَا فَعَلْتُمْ بِشَعَلٍ وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُهُ الْغَدَرُ
موصول (كان) بالياء وهي سيدة إلى الغدر ، ولأن الخبر مؤنث ، فسرى منسبه التأنيت إلى الخبر منه ، لأن كلا منهما عبارة عن الآخر ، وظنه قراءة تامة

(١) في الأصل ، ط م : " فعلان " ، والشئت من ع .

(٢) هو أمضى تعلب ، ربيعة بن يحيى التعلبي ، ديوان الأعشى : ص ٢٩٠ .

وأنالي ابن الشجري : ١ / ١٢٩ ، والمصاحفة البصرية : ١ / ٩٨ .

والساحد : ١ / ٣٨٨ .

وَأَبَى صِرْدُ أَبِي بَكْرٍ : * ثُمَّ لَمْ / تَكُنْ تَنْتَقِمُ إِلَّا أَنْ قَالُوا ^(١) مَالِحِقُ ثَاةٍ التَّائِيَةِ (٣٧/٥٤)
بالفعل وهو مستند إلى القول ، لأن الخبر مؤنث .

وأشرت بمضاهي إليه بقدر الحذف إلى قول الشاعر ^(٢) :

شَخِينٌ كَمَا احْتَرَّتْ رِيَّاحٌ تَصَقَّتْ * أَطْلَعَهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ انْتَوَاسِمِ
مَالِحِقُ ثَاةٍ بِتَصَقَّتْ ^(٣) وهو مستند إلى (مَرَّ) لِمَا ضَعَفْتُ ^(٤) إِلَى مُؤَنَّثٍ لاسْتِقَامَةِ
الكلام بحذفه ، وظولم يستقيم الكلام بالحذف لم يجر التائيث نحو : قام غلام هند .
واحترزت بغيري : ولا تحذف ظالما ، من قول بعض العرب : * هَالُ مَلَانِسَةُ ^(٥) ،
وَمِنْ هَبٍ مَلَانِسَةُ ^(٦) حكاها سيبويه ، وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد ^(٧) :

سَمِعْتُ ابْنَتِي أَنْ يَحْبِسَ أَبُوهُمَا * وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِيَّاحَةٍ أَوْ مَخَرٍ
لأن الإسناد إلى الشئ كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف .
واحترزت أيضا من حذف بعض الشعراء ثَاةً من السد إلى غير المؤنث ،
كقول الشاعر ^(٨) :

مَلَانِسَةُ وَدَقْتُ وَدَقَهَا * وَلَا أَرْضِي أَبْقَلَ إِنْ قَالَهَا
وكقول الآخر ^(٩) :

مَا بَا تَرَبَّنِي وَلِي لِنَسَةِ * فَإِنَّ النِّوَادِيَّ أَوْدَى بِهَا

(١) الآية (٢٣) من سورة الأنعام . والقراءة في الكشف : ٣٦ / ١ .

(٢) هو لدو النونية ، ديوانه : ص ٧٥٤ ، وفيه التخرج .

(٣) في ع : * باهترز * .

(٤) في الأصل : ط م ، * لاضاعتها * ، والثبت من ع .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣٨ .

(٦) الكتاب : ٢ / ٤٥ .

(٧) ديوانه : ص ٢١٣ ، وفيه التخرج .

(٨) سبق الاستشهاد به في أول الكتاب .

(٩) سبق الاستشهاد به في باب .

وبعض النحويين يحمل ^(١) ما ورد من هذا على التأويل ^(٢) بذكره، فيقول (أرض)

بمكان ، و (الحدث) بالحدثان .

وقد ثبت الضمير بالاتصال ، احترازاً من نحو : قام إلا أنت ، فإن (الحاق) ^(٣) التثنية

في هذا ضعيف .

وقد ثبت الظاهر الحقيقي التأنيث بالاتصال ، تنبيهاً على نحو قول الشاعر ^(٤) :

إِنْ امْرَأَةً فَرَّقَ بِكَ مِنْ وَاحِدَةٍ . . . بَعْدِي وَبَعْدِي فِي الدُّنْيَا لَمْ يَسْهُرْ

وليس مخصوصاً بالشعر ، فإن سيبويه حكى : " خَرَّ الْقَاصِي امْرَأَةً " ^(٥) وقال :

إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ^(٦) .

ونسبت بقولي : ميركسر ، على أن حكم التاء في جمع تصحيح المؤنث كحكمها

في مبدء ، وشاء فلا يقال : قام الهندات ، إلا على لغة من قال : " قال ملائكة "

لأن لغة الواحد وجمع ^(٧) التصحيح على الحال التي كان عليها في الإفراد والتثنية ،

يمتثل قولك : قامت الهندات ، منزلة قولك : قامت هندٌ وهندٌ وهندٌ هذا هو

الصحيح . وعلى هذا لا يجوز : قامت الزيدون ، لأنه بمنزلة : قام زيد وزيد وزيد ،

ولا يحتاج (قامت الزيدون) بقول الشاعر ^(٨) :

لَأَنْتَ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ

(١) في الأصل : ط م ، " يحملون " ، والمثبت من ع .

(٢) في الأصل : " التأويل " ، والمثبت من ع .

(٣) في ع : " لحاق " .

(٤) ورد بدون نسبة في الخصائص : ٤١٤ / ٢ ، والاتصاف : ص ١٧٤ ، وشرح

شذور الذهب : ص ١٧٤ ، والمقاصد : ٤٧٦ / ٢ ، والجمع : ١ / ١٧١ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣٨ .

(٦) الكتاب : ٢ / ٣٨ .

(٧) في ع : " في جمع " .

(٨) هو الناجمة الديهاني ، ديوانه : ص ٢٢٠ ، والكتاب : ٢ / ٢٧٨ ، وجميل

الرجاجي : ص ١٧٢ ، والمقطب : ٤ / ٢٥٣ ، والخصائص : ٣ / ٦٠ ، والخزانة

١ / ٣٨٥ ، ومجزة : بأبواب المجمل فراراً لأقوام .

ولا يحتاج : قام^(١) الهندات ، يقول الآخر^(٢) :

بكي بياقي شجوهن وقلن لي

لأن : يمين وبنات ، لم يسلم لهما^(٣) نظم الواحد مجزأ مجزأ جمع التكسير .

وظاهر قول الجزولي جواز : قامت الريدون وقام الهندات ، لأنه قال قاصدا

للتأني^(٤) : ولا تنظم في الجمع مطلقا . قال الشلوبين . يعني بقوله مطلقا : سواء

كان جمع تكسير أو جمع سلامة ، وسواء كان جمع مؤنث حقيقي أو غير حقيقي ، وسواء

كان جمع مذكر أو مؤنث ، جمع تكسير كان ذلك أو جمع سلامة . ثم قال الشلوبين :

ليس كما ذكره المؤلف في مذنب المحققين إلا في جمع التكسير واسم الجمع .

وأما جمع المؤنث السالم نحو : قامت الهندات ، محكمه حكم المفرد والمثنى ،

وكذلك حكم جمع المذكر السالم حكم المفرد منه أيضا .

قلت : لا أدول ما ذهب إليه الشيخ^(٥) أبو علي الشلوبين في هذه المسألة من

أنه لا يجوز : قامت الريدون ، ولا قام الهندات ، إلا على لغة من قال : " فسمال

ملانسة^(٦) .

وأما قوله تعالى : **إِذَا جَاءَكُمُ الْمَوْتُ**^(٧) من أجل الفعل بالفعول مع أن

(مؤنثات) صلة للألف واللام ، والألف واللام بمعنى اللاتي ، وهو اسم جمع ، والعمل مستند إليه ، فلا تنظم التأني^(٨) .

(١) في الأصل : ط م : " قال " ، والمثبت من ج .

(٢) هو صفة الطبيب ، المعطيات : ص ١٤٨ ، والخصائص : ٢٩٥ / ٣ ، وسجائس

العلماء : ص ١٩٥ ، وشرح التصريح : ١٨٠ / ١ ، ومعه : " .

والأفزون إليّ كسم تصدّوها . .

(٣) في ج : " مه " ، وفي م : " فيها " .

(٤) في م : " التأني " .

(٥) بداية سقط طويل من م .

(٦) الكتاب : ٢١ / ٣٨ .

(٧) الآية (١٠) من سورة المتحنة .

(٨) في الأصل : " الألف واللام " والمثبت من ج : ط .

(٩) في الأصل : ط : " بمعنى التي وهي . . . والمثبت من ج . وهو المؤنث .

ولا خلاف في أنَّ المثنى كالواحد ، ولذلك جعل قول لبيد " تَسَى اِهْتَايَ لَكَ مِثْلُ :
" قال فلانة " .

ولا خلاف أيضا في أن جمع انكسار كالواحد اسجاري التانيث وإن كان واحدا .
حققي التانيث كجوارٍ ، و كذلك (١) اسم الجمع كقوم ، واسم الجنس كبنوة .
وبدخل في اسم الجنس فاعل (نِعم) طذلك بقول (٢) : نِعم المرأة ، من لا يقول .
قام المرأة .

وقولي . ولحانها مع الحقيقي المقيد ، نهيت به على أن الفصل بين الفصل
والفاعل يُصح حذف التاء من فعل ماحقه أن يلام فعله التاء ، وأن الفصل إن كان
بغير آلا ملحق التاء أجود ، وإن كان بالآلا ، فإسلاطها أجود .

بعض النحويين لا يجهز ثبوت انشاء مع الفصل بالآلا في الشعر كقول الراجر (٣)

مَاهِرْتُ مِنْ رِيَّةٍ (٤) وَدَمٌ . . . فِي حَرْبٍ آلا بَنَاتُ الْحَمِّ

والصحيح جواز ثبوتها (٥) في غير الشعر ولكن على ضعف ، وبه قراءة مالك بن
دينار وأبي رجاء والجدري بخلاف عنه (٦) فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا سَاكِنَهُمْ (٧) ذكرها
أبو الفتح بن جني وقال : إنها ضعيفة في المربة (٨) وإلى نحو هذا أشرت بقولي .

- (١) سبق الاستشهاد به قريبا .
(٢) زيادة من ج .
(٣) بعدها في ج : " فاعل " ، ولا مكان لها هنا .
(٤) وردا بدون نسبة في شرح شعور الذهب : ١٧٦ ، والمقاصد : ٤٧١ / ٢ .
والجمع : ١٧١ / ٢ ، وشرح التصريح : ٢٧٩ / ١ .
(٥) في ط : " دمة " ، بدل : " ربة " .
(٦) في الأصل : ط ، جوارها ، والتخت من ج .
(٧) من الآية (٢٥) من سورة الأحقاف ، والقراءة المتواترة بفتح تاء (تَرَى)
ونصب (ساكنهم) .
(٨) المحتسب : ٢ / ٢٦٦ ، ٢٦٥ .

وان فصل بها مالعكس ، أي : إن فصل بالآ ، مالحذف أجود — من لحاقها .

ثم بيئت أن حكمها مع / جمع التكسير مع جمع المدكر بالالف والياء ، حكمها (١/٨٤) مع الواحد المجاري التأنيت ولا اعتبار بواحد (١) بل يستوي ما واحد مذكسر ، كملبان يهوت (٢) وما واحد مؤنث ، كإماء ودور . وكذا حكمها مع جمع المدكر بالالف والياء ، كطلحات ودربعات وحسامات وخسامات .

ثم بيئت أن حكمها مع جمع التصحيح الذي ليس كطلحات ولا دربعات ولا حسامات ، حكمها مع واحد ، فعلى هذا لا تحقق في : قام الزيدون ، كما لا تحقق في : قام زيد . ولا تحذف في : قامت الهندات ، كما لا تحذف في : قامت هند ، إلا على (٣) لغة من قال : " قال فلانة (٤) " وقد تقدم بسط القول في ذلك .

ثم بيئت أن : المبين والبنات ، حكم الياء معهما حكمها مع الأبناء والإماء ، فيقال : جاء البنون وجاءت البنون ، وجاءت البنات وجاءت البنات ، كما يقال : جاء الأبناء وجاءت الأبناء ، وجاء الإماء وجاءت الإماء ، لأن نظم الواحد لم يتنم صبيها فمجرى الجمع المكسر .

ثم بيئت أن تاء الصفة (٥) العارضة حكمها حكم تاء (فَعَلَتْ) في اللزوم وعدمه ، فكما ظرم تاء : ذهبت جارتك ، والشمس طلعت ، كذلك ظرم تاء : أذاهبست جارتك؟ والشمس طالعة . وكما جاز الوجهان في : سمعت أذنك ، كذلك يجوز الوجهان في : أسأمت أذنك؟

(١) في الأصل : " والاعتبار بواحد " ، تحريف .

(٢) في ع : " هتون " بدل " هوت " تحريف .

(٣) في ع : " في لغة " .

(٤) الكتاب : ٢ / ٢٨ .

(٥) في الأصل : ط ، " الصيغة " ، والنسبت من ع .

ثم بينت أن ثمة الطارقة الدالة على التأنيث حكمها * (١) (مَلَتْ) في جميع ما ذكره، كما قيل: قات هند، والنار اضطربت، يلزوم التأنيث (٢) مسي اللمة المشهورة، كذلك يقال: تقوم هند، والنار تضطرب، وكما جاز للفصل: النار، واضطربت النار، يجوز: يضطرب النار، وتضطرب النار، وكما جاز للفصل: "حضر القاضي امرأة (٣) بجور للفصل: حضر القاضي امرأة. وكما صنف: ما برئت من يمينه ودم. عي حريتنا إلا بئسنا الصم (٤) صنف نحو: لا ترى إلا ساكنهم * (٥) وما عول به: ولا أرض (٦) إِنْهَا بَهَا (٧)

يعامل مثله أحد المخارجين في قول ذي الرمة (٨) يعامل مثلها أحد المخارجين في قول ذي الرمة (٩) وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى. ثلاث الأثامي والرؤوم الملائع لأن أحد هاتين إلى ثلاث، والآخريتين إلى ضميره (١٠) والرواية فهما بالهما. (ح) وقد تلحق الفعل السند إلى ما ليس واحدا من

ظاهر أو ضمير متصل، علامة كضميره.

(ش) إذا تقدّم الفعل على السند إليه فالثمة المشهورة أن لا تحقه علامة تنبيه ولا جمع، بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلها. ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألقا، وقبل المذكرين وأوا، وقبل الإناث نونا، وهي ألقا حروف (١١)

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | في ع: "يلزوم التأنيث". |
| (٢) | حكاها سيويه في الكتاب ٢٠ / ٣٨٠. |
| (٣) | سبق الاستشهاد بهما قريبا. |
| (٤) | من الآية (٢٥) من سورة الأحقاف، وهي من الشواذ، سبق الاستشهاد بها قريبا. |
| (٥) | سبق الاستشهاد به في الباب، وصدوره: // قَلَامُ رَنَةٍ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا .. |
| (٦) | ديوانه ٢٠ / ١٢٧٤، وفيه التخريج. |
| (٧) | في ع: "إلى ضمير". |
| (٨) | تكملة من "ع". |

مدلول بها على حال الفاعل الآتي قبل أن يأتي ، كما دلّت تاء : فعلت هند ، طسى
 تأنيث الفاعلة قبل أن يذكر اسمها ، والعلم على هذه اللمعة قول بعض الحسوب :
 " أكلوني البراغيث (١) " وقد تنكّم بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " يتماقون بيكم
 ملائكة بالليل وملائكة بالنهار (٢) " وعلى هذه اللمعة قول الشاعر ، يرثي مصعب بن النضر
 رضي الله عنه (٣) :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمَصْرَمِينَ غُرْبًا وَدَلَّةً . . . قَتِيلٌ يَدِيرُ الْحَاظِقَ مُطِيبُ
 تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِتَقْصِيمِهِ . . . وَقَدْ أَشْنَاءُ نَهْمَهُ وَحَسِيمُ

ومثله قول الآخر (٤) :

بَنِي الْأَوَّلَى قَدْ كَانُوا بَنِي نَعْرَنِي . . . طَمِيمٌ لِأَحَالِ السَّيَاكِتَانِيَا

ومثله (٥) :

تَصَوَّلَهُ قَوِيٌّ فَاعْتَرَزَتْ بِنَصْرِهِمْ . . . وَلَوْ أَنَّهُمْ خَدَلُوكَ كُنْتَ تَدْلِيلًا

ومثله (٦) :

نَسِيبًا حَائِثٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ نَسَا . . . خَشَتْ عَنَائِيكَ يَا أَبَنَ عَهْدِ الصَّرِيحِ

{ ١ } الكتاب ٢ : ٢٠٩ .

{ ٢ } أخرجه البخاري في صحيحه في باب فصل صلاة المصروع من كتاب مواقيت

الصلاة ٩ : ١٤٥ .

{ ٣ } هو عبد الله بن قيس الرقيات ، ديوانه : ص ١٩٦ وفيه التخرُّج .

{ ٤ } في : قول المرزوقي ، وليس في ديوانه المطبوع .

وهو من شواهد المصنف في شرح الكافية الشامية . ص ٥٨٢ .

{ ٥ } في ط : " ومثله قول الآخر .

وهو من شواهد المصنف في شواهد التوضيح : ص ١٩٦ ، ولم ينسبه لأحمد .

{ ٦ } في ط : " ومثله قول الآخر .

وهذا أيضا من شواهد المصنف في شواهد التوضيح : ص ١٩٦ ، ولم ينسبه

لأحمد ، وورد كذلك في شرح الأشموني ٢١ / ٤٧ ، ١١١ .

وسمى قول الآخر (١)

تَنَجَّ الرِّيحُ تَحَابِسَنَا . : أَلْقَتْهَا غُرَالُ الشَّحَابِ

وسمى قول الآخر (٢) :

رَأَيْتُ الْعَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ يَفْرُقِي . : فَأَعْرَضَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاصِرُ

ويحذف النواصير يجعل ماورد من هذا خبراً مقدماً ويستند إليها ، وهذا غير مستقيم ما بعد الألف والواو والنون منهن على أنهن أسماء مستند إليها ، وهذا غير مستقيم إن كان من شئ ذلك من أهل غير (٣) اللغة المذكورة ، وإنما أن يحمل جميع ماورد من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضاعف معبر صحيح ، لأن آية هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين ، فوجب تصديقهم فسمي ذلك كما تصديقهم في غيره والله أعلم .

ومن التزم التاء في . قَاتَتْ هُنْدُ ، وهي اللغة المشهورة ، فلا يستغني قسي نحو : قَاتِ الْهِنْدَاتِ ، عن التاء أو النون (٤) الحرمة . وإلى ذلك أشارت بولسبي : وتساويها في اللزوم وهذه تاء مفارغ الماشية ، ونون التأنيث الحرمة .

(ج) ويحذف جوازاً فعل الفاعل المشعر به ما قبله ،

والجواب به نفي أو استظهار .

ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه . ويرفع

(١) زيادة من ط ، ع .

نسب لأبي فراس الحمداني ، شرح شعور الذهب : ص ١٧٨ ، وأوضح

المسالك : ١٠٢ / ٢ ، والمقاصد : ٤٦٠ / ٢ ، وشرح الصريح : ٢٧٦ / ١ ،

والجمع : ١٦٠ / ١ .

(٢) زيادة من ط ، ع .

وقائده محمد بن عبد الله الصمعي ، شرح شعور الذهب : ص ١٧٩ ، والمقاصد

: ٤٧٣ / ٢ ، وشرح الأشونى : ٤٧ / ٢ .

(٣) في ع : " من غير أهل " .

(٤) في الأصل ، ط : " والنون " والنسب من ع .

نوعهم / الحذف - إن حيي الفاعل - جعله مستنداً منقوياً
أو نحو ذلك .

(غ) حق الفعل والفاعل أن يكونا كالمتبدا والخبر في منع حذف أحدهما بلا دليل
وحوار حذفه بدليل ، لأن الفعل كالمتبدا في كونه أولى الجرائين ، والفاعل كالخبر في كونه
ثاني الجرائين ، فذلك ما يفعل سبب المتبدا في حوار الحذف ، وهو للفاعل ماسع من موافقة^(١)
الخبر في حوار الحذف ، وهو كونه كخبر المركب في الاستزاج بمنطوقه ولزم تأخره ، وكونه
كالصلة في عدم تأثره بمعامل متبوه ، وبالمضاف إليه في أنه معتد اليان ، بخلاف خبر المتبدا ،
فإنه يباين لخبر المركب للصلة والمضاف إليه فيما ذكره لأنه غير مترج بمنطوقه ولا لازم التأخر ،
وتأثره بمعامل متبوه وهو معتد^(٢) الفاعل لا معتد اليان .

وأما فإن من لفاعل ما يسر ، فلو حذف في بعض المواضع ، لا تنهس الحذف بالاستتار
والخبر لا يسر ، وإن حذف لدليل أمين التباس كونه مستترا .

وس إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله مشعرا به قراءة ابن عامر وأبي بكر : « يستج نسمة
فيها بالمدور والأصل رجال^(٣) رجال : فاعل يستج ضميراً لا ضميراً (يستج) به مع عدم
صلاحية إسناده هو إليهم ، لأن الرجال لا يكونون (مستجين) بل (مستجيين) فلا يجوز هذا
الاستعمال إلا فيما كان هكذا . موقبل . يوظ في المسجد رجال ، علي معنى . يوظ رجالاً ،
لم يجره لصلاحه إسناده (يوظ) إليهم . موقبل . يوظ في المسجد رجالاً ، جار لعدم التباس
من الجائر لعدم التباس ، قول الشاعر^(٤) .

لَيْسَ يَرِيدُ صَارِعَ لَفْصِهِمْ . . . وَحَتِظَ مَا تَطْبَحُ الطَّوَائِفُ
ومثله قول الآخر^(٥) :

حداثة بظن لوان يترئسي . . . شقيت من عمر العوادي يبطيها

(١) في الأصل : « عارقه » ، تحريف .

(٢) في ط : « معتد » ، تحريف .

(٣) الآية (٣٦) من سورة النور ، يفتح الباء من (يستج) والماقون بكسر الباء .
اكتشف : ١٣٩/٢ .

(٤) نسب لمحات من تميم كما في الكتاب ٢٨٨/١ ، كما سب لبشيل من
حري ، ولبيد لحرون .

انظر : استغنى : ٢٨٢/٢ ، والخصائص : ٣٥٣/٢ ، والمقاصد : ٤٥٤/٢ .
والخراسة : ١١/١٤٧ .

(٥) نسب لنودة من الحبير ، ولشخاخ ، وليس في ديوان الثاني المطبوع ، انظر :
أبالي الثاني : ٨٨/١ ، والمقاصد : ٨٦/٤ ، واللمح : ٥١/١ .

هكذا يواء الحفاظ . ومن قال : (مقالته) متارك للرواية وأخذ بالرأى .
 ومن حذف عمل العاقل ، قول طائفة رضي الله عنها : " لنا أسطخج أن أقصيه " ^(١)
 إلا في شعبان الشعل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٢) أي : يسمني الشعل
 من أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم .
 ومن إضمار عمل العاقل لكون ما قبله يُضمَر به قول الشاعر ^(٣)
 أرى الأيام لا تبقي كبرياء . . . ولا الحمم الأوبد والتعاما
 ولا طجان يتأهبان رؤسا . . . نصيرا بته عا تسولما
 (طجان) فاعل (تبقي) مضمرا لإشعار (تبقي) به . ومثله : ^(٤)
 غداة أخلت لابن أضم طمئة . . . حصن حبيبات ^(٥) السدائف والخمر
 بالخمر : فاعل (أخلت) مضمرا لإشعار (أخلت) به . ومثله : ^(٦)
 ولم يبق الواء الثاني بقية . . . من الرطب إلا بطن واد وحاجر
 أنشد أبو طي في التذكرة وقال : رفع طي معنى : بقي بطن واد وحاجر .
 ومن إضمار عمل العاقل اصحاب به قوله لمن قال : أحاء أحد : بلى زيسد ، تريد :
 بلى جاء زيد . ومثله قول الشاعر ^(٧) :

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | لم ألق عليه . |
| (٢) | لم ألق طيحا في كتاب . |
| (٣) | للمزدقي ، د يواء : ٢٥٦ / ١ ، محال من العلماء . ص ٢٦ ، والجمل للزجاجي :
ص ٢٠٤ ، والإيضاح : ص ١٨٧ ، وشرح المعجل . ١٠ / ٢٢ / ٨ ، ٧٠ ، والمقاصد
٤٥٦ / ٢ . |
| (٤) | في ج : " طمات " . |
| (٥) | بعدها في ج : " قبل الآخر " . |
| | ولم ألق طي هذا الشاهد . |
| | والحاجر : ما يهلك الماء من شبعه الوادي ، اللسان (حجر) . |
| (٦) | في ج : " وحاجر " . |
| (٧) | ورد بدون سبعة في أوضح المسالك : ٩٢ / ٢ ، والمقاصد : ٢ / ٤٥٣ .
وشرح التصريح : ١ / ٢٧٣ ، وشرح الأغصوني : ٢ / ٥٠ . |

تَجَلَّتْ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَخَرَّ قَلْبُهُ . . . مِنَ الْوَحْدَانِيَّةِ قُلْتُ : بَلْ أَكْثَرُ الْوَحْدِ

أَرَادَ : بَلْ مَرَأَ أَكْثَرُ الْوَحْدِ .

ومثال إضمار عمل العامل المجاب به استفهام ظاهر قوله : سَمِعْتُ نَبِيَّ ، لَمَنْ قَالَ :

هَلْ جَاءَكَ أَحَدٌ ؟ ومثله قول الشاعر^(١) :

أَلَا هَلْ أَتَى أُمَّ الْخَوْبَرِ نَرْسَلِي . . . نَعَمْ خَالِدُ إِنْ لَمْ تَعْلَمْ الْعَصَوَائِقُ

أَرَادَ . نَعَمْ أَنَا هَذَا خَالِدُ . فمثل هذا ، لا يُرتَّبُ فِي أَنَّ المجاب به مرفوع بفعل

مقدم ، لأنه جواب جسه قدم فيها العمل ، وحقَّ الجواب أن يشاكل ما هو له جواب ،

بأن كانت جملة الاستفهام مؤخرًا فيها العمل معنَى المجاب به من جهة القياس أن يؤخر

فيه الفعل لتشاكل^(٢) اسملتان ، وهذا يقتضى النظر لولا أن الاستعمال بخلافه ،

وبذلك أن جواب الاستفهام المقدم فيه الاسم لا يجرى كمثلًا إلا والعمل به مقدم على

الاسم كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ

الْمَلِيمُ ﴾^(٣) وكقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا مَا سَمِعْتُم مِّنَ النَّبِيِّاتِ ﴾^(٤) وكقوله

تعالى : ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾^(٥)

وينبغي إذا انحصر في الجواب على الاسم أن يُقدَّر العمل متقدما ، لأنَّ التكتمل

أصل والمختصر فرع ، فيسلك بالفرع سجل الأصل ، ولأنَّ موافقة العرب بتقدير

تقديم العمل متيقنة وموافقته بتقدير تأخيرها مشكوك فيها ، فلا عدول عن تقدير

التقديم . ولما جرى به الاستعمال من تقديم العمل في الجواب الكتمل وجه من النظر ،

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين : ص ١٥٦ ، وفيه التخریج .

(٢) في الأصل ، طه : « لتشاكل » ، والمثبت من ج .

(٣) الآية (٩) من الزخرف .

(٤) الآية (٤) من سورة الباقدة .

(٥) الآية ٧٨ ، ٧٩ من سورة يس .

وهو أن حق الجملة الاستصحابية إذا كان فيها فعل أن يقدم ^(١) لأنه بمباشرة ^(٢)
 الاستصحاب أولى من الاسم ، فلما لم يكن ذلك في نحو : من فعل ؟ لاتحاد المستفهم
 به والمستفهم عنه ، جري بالحواب مقدما فيه العنصر ، تنبيها على أن أصل ما هو له جواب
 أن يكون كذلك ، ومع هذا / فالحكم بالابتداء على الاسم الجواب به نفي أو استصحاب (١/٨٥)
 غير مستتب ، لأن شاكلة الجواب إما هو له جواب في اللفظ غير لازمة ، بل قد يكفى
 فيه بمراد المعنى وبه قراءة غير أبي عمرو من السبعة : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ
 وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ قُلْ مَنْ مَبْدَأُ مَلَكُوتِ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ
 يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ أَنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ^(٣) ، وقد تقدم السبب في منع حذف
 الفاعل وثبات فعله . وأما حذفه وحذف فعله معا فكثر كقولك : ريداء لئن قال : مَنْ أَكْرَمُ ؟
 محذوف (أَكْرَمُ) وهو فعل أمر مستند إلى ضمير المخاطب ، فاشتغل الحذف بغيرها ،
 ونظائر ذلك كثيرة . وإذا توهم حذف فاعل فعل موجود فلا سبيل إلى الحكم بحذفه ،
 بل يقدر إساده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى ^(٤) كقول الشاعر ^(٥)
 شَيْءٌ تَخْتَرُ حَوْلَ الْمَيْتِ مُنْتَهِيًا . . . لَوْ كُنْتُ مِمَّنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَزِدْ
 أي : لم يزيد استخاره ، كذا قال أبو طي (الفارسي) ^(٦) وكقوله تعالى :
 ﴿ ثُمَّ يَدْعُهُمْ يَارَآءُ الْآيَةِ لَمَسَّجِدَهُ خَشِيَ حِينَ ^(٧) قُلْ : إِنْ الْمَعْنَى : يَدْعُو

(١) ع : " تقدم " .

(٢) في ط : " بمباشرة " .

(٣) الآيات ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ من سورة المؤمنون . وقراءة أبي عمرو

" اللَّهُ " بالفتح مع الرفع ، الكشف ٢ : ١٣٠ .

(٤) في ط : " زيد " سهو .

(٥) في ع : " أو المعنى " .

(٦) لم ألق عليه في كتاب .

(٧) زيادة من ع .

(٨) الآية (٣٥) من سورة يوسف .

لهم بهذا من بعد ما رأوا الآيات لم يجننه^(١) كما قال^(٢) :

 بهذا لك في تلك القلوس بهذا^(٣)
 أي ظهر لك فيها رأي .

ولا يجوز مثل هذا الإسناد إلى صدر العمل حتى يشعر برأي ، مثل : ظهر وبان
 وعين ، أو يكون العمل فعل استثناء ، كتأوا هذا ردا وغلا سرا وحاشا بكرا .
 ومن الإسناد إلى ر صدر العمل حتى يشعر برأي^(٤) مدلول عليه قول الشاعر^(٥) :
 أقول إذا ما الطير ترقى مخيلة نعلك يوما فاستظرا أن تنالها
 أدرك من أم الحويرث عطفة بها عبرتي الطير أم قد أني لها
 أي : رعد^(٦) أني^(٧) لها أن لا أدرك ، لأن ذكر (أم) بعد البقرة المني
 ولها أحد الضدين شعربان تأنيها مراد . وهذا شبهه بقوله تعالى :
 * وما يعشرون نعيم ولا ينقص من ضره *^(٨) لأن ذكر المضمرة^(٩) شعر بمقابلته ، وهو
 الضمير العبر ، فأعادت (ها) صره إليه ولم يذكر^(١٠) ، لا شعرا بمقابلته به ، ومثله
 قول الشاعر^(١١) :

-
- (١) زيادة من ع .
 (٢) هو محمد بن بشير بن عبد الله بن عقيل الحارثي ، (أماي الثاني : ٢ / ٧١
 والخصائص : ١ / ٣٤٠ ، والمعنى : من ٤٢٣ ، والخزانة : ٣٠ / ٣٦ .
 وصدرة نعلك والنوعون صدق لقائه
 (٣) كلمة من ع .
 (٤) لم ألق طبعها في كتاب .
 (٥) زيادة من ع .
 (٦) ع : " أني " .
 (٧) الآية (١١) من سورة ناطر .
 (٨) في الأصل : " العمر " ، والشيت من ط ، ع .
 (٩) ع : " يدكره " .
 (١٠) هو المثقب العبدى ، وصلى الاستشهاد به في ص ١٦٦

وما أدري إذا بَشَتْ أرضاً : أريد الخَيْرَ أَيُّهَا تلميذي

مثنى الصير فاعدا للخير والشر، ولم يجوز^(١) إلا بذكر أحدها، ولكن الاستحسان
بما لم يذكره بمنزلة فذكره .

ومن الإسناد إلى مدلول عليه قول بعض العرب : "إذا كان غدا ما تشي^(٢) أعي : إذا
كان غدا ما نحن عليه الآن ما تشي" . وظنه قول الشاعر^(٣) :

وإن كان لأبرصيك حتى تزدنسي

إلى قطري لا إخالك راجسا

أي : إن كان لأبرصيك ما تعاوده مثنى .

ومن العاقل القول قوله تعالى : * وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ * [الفاصل (تبيين)]

ضمون (كيف فعلنا) كأنه قال . وتبين لكم كيفية فعلنا بهم . وجار الإسناد قسي
هذا الباب باعتبار التأويل كما جازي باب الابتداء ، نحو : * سَوَاءٌ ظُهُبُهُمْ أَتَدْرِكُهُمْ
أَمْ لَمْ تَدْرِكْهُمْ * [وإنه أول : سواء] عليهم الإنداء وحده . بل كما جازي هذا
الباب أن يقال^(٤) :

ما غرَّ تَلَسِّبَ وائلٍ أهجوتها

طى تأويل : ما غرما هجوى إياها .

(١) في ج : "يجز" ، تعريف .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٢٤ .

(٣) هو سوار بن الصرب ، نوادر أبي زيد . ج ٤٥ ، والخماني : ٤٣٣ / ٢ .

والمحتجب : ١٩٢ / ٢ ، وأمالى ابن السكيت : ١٨٥ / ١ ، وشرح الفصل :

٨٠ / ١ ، والمقاصد : ٢ / ٤٥١ .

(٤) الآية (٤٥) من سورة إبراهيم .

(٥) الآية (٦١) من سورة البقرة .

(٦) في ج : "سواء" .

(٧) سبق الاستشهاد به قريبا في هذا الباب

وهجزة : - أَمْ بَلَّتْ حَيْثُ نَظَامُ الْحَرَانِ ...

ومثل * وتبين لكم كيف فعلنا بهم * (١) * أولم يهد لهم كم أهلكنا * (٢) على تآويل :
أولم يهد لهم كثرة إهلاكنا .

ومن الإسناد إلى مدلول عليه قوله تعالى : * إذا أخرج يده لم يكد يريا * (٣) فاعمل
(أخرج) صير الواقع في البحر الموصوف ولم يحر (٤) له ذكر ، لكن سياق الكلام يدل
عليه ، ومثل قول السي على الله عليه وسلم : " لا يري الرائي حين يري وهو مؤمن
ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن " (٥) فاعمل (يشربها) غير مذكور ولكنه مفهوم ،
كأنه قيل : ولا يشرب الخمر شاربها .

وقد يسي من العامل استحضاره في الذهن بذكر فعل (٦) ناصب لما لا يصلح إلا له ،
كقول الشاعر : (٧)

لقد ظم القيف والثريلون . . إذا اغترأفق وهبت شمالا
بأضى عن إظهار الريح استحضارها (٨) في الذهن بهبت ونصبه (٩) شمالا على الحال ،
مكان ذلك بمرارة التصريح بالريح ، ومثل قول الآخر : (١٠)
وأكرم القيف والجار الغريب إذا
هبت شمالية واشتدت السرور

-
- (١) الآية (٤٥) من سورة إبراهيم .
(٢) الآية (٢٦) من سورة السجدة .
(٣) الآية (٤٠) من سورة النور .
(٤) في ج ط : " يجر " .
(٥) أخرجه ابن ماجة في السنن في باب النسي من التهمة من كتاب العتن :

١٢٩٩/٢ .

- (٦) في ج : " فاعل " بدل " فعل " تحريف .
(٧) سبق الاستحضار به في باب إن وأخواتها .
(٨) في ط : " استظهارها " .
(٩) في ج : " ونصب " .
(١٠) لم أجد عليه في كتاب .

مصعب (شامية) وأضر (الريح) . وإلى هذا الموضع وأشباهه^(١) أشكرت
بقولي : ويرفع توهم الخطأ إن غي القاطن جعله مصدرا متوينا ونحسمو
ذلك .

(١) في ج : " هذه المواضع وأشباهها " .

* باب الثاقب من الفاصل *

(ص) قد يترك الفاعل لعمد لفظي أو محتوي جوازا
أو وجوبا مینوب عنه جاريا مجرا في كل ماله مضمول / به ،
أو جاز ومجرور ، أو مصدر لمجرد التوكيد : مفلوظ
به أو مدلول عليه بغير العامل ، أو ظرف مختص متصرف ،
وفي نيابة غير متصرف أو غير مفلوظ به خلا ،
ولا تنفتح (١) نيابة المنصوب بمفلوظ (٢) الجار مع وجود
المنصوب بنفس الفعل ، ولا نيابة غير المفعول به وهو موجود ،
وفاقا للأخفش والكوفيين .

(ع) نيابة غير الفاعل من الفاعل لعمد لفظي ، أشير بها إلى قصد الإيجاز
كقوله تعالى : * ذَلِكُمْ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوبَ بِهِ ثُمَّ يُحْيِي طِينَهُ (٣) * وإلى مواضع
السبوق السابق كقول بعض الفصحاء : * نَنْ طَاهَتْ سِرِيْرُهُ خَبَدَتْ سِرِيْرُهُ (٤) * وإلى
إصلاح النظم كقول الأحمسي (٥) :
طَقَّتْهَا عَرَضًا وَطَقَّتْ رَجُلًا . : عَيْرِي ، وَطَقَّ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ
وكقول حنتره (٦) :

عَادَا سِرِيْرَتِ جَانِسِي نَسْتَهْلِكُ . : مَالِي ، وَفَرَضِي وَأَمْرَتِي مَكْلَم

-
- (١) في الأصل : " ينتفع " ، وفي ج : " ينعج " ، وفي التسهيل : " تنفع " ،
والشيث من ط .
(٢) في الأصل والتسهيل : " لمفلوظ " ، والشيث من ج ، ط .
(٣) الآية (٦٠) من سورة الحج .
(٤) الهجج : ٢ / ٢٦٣ .
(٥) ديوانه : ص ٥٢ ، وأوضح السالك ٢ / ١٣٦ ، والمقاصد .
٢ / ٥٠٤ .
(٦) ديوانه : ص ٢٠٦ ، وفيه التخريج .

ونهاية غير الفاعل عنه لعرش معنوي كقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ صَعِيفًا ﴾ (١) وكقوله تعالى : ﴿ ضَرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ (٢) فترك الفاعل لكونه محذوفًا وناب عنه المفعول به ، وسه قول النبي صلى الله عليه وسلم : " نَصَرْتُ بِأَنْفِهَا وَأَهْلَكْتُ عَادَ بِالْمُهَيَّوْرَةِ " (٣) ومن النهاية عنه لعرش معنوي قول الرجل : " لَبِثْتُ بِكَذَا ، إِيَّادَا لَمْ يَعْرِفْ مِنْ نِيَّاءٍ " .

ومنه ما يرد من قول بعض الرواة : روي عن النبي صلى الله عليه وسلم كَيْتَ وَكَيْتَ . ومن الأمراض المعنوية أيضا ، أن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيين فاعل كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ مَا اسْتَنْتَبْتُمْ مِنْ هَذَا ﴾ (٤) ، وإِذَا أَحْبَبْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَبُّوا بِأَخْسَ مِنْهَا أَوْ رَدُّهَا (٥) ، وَإِذَا قِيلَ لَكُمْ تَسَبَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَاسْبَحُوا (٦) وكقول الشاعر (٧) :
وَأِنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَقْبَلِهِمْ إِنْ أَجْتَعِ الْقَوْمُ أَقْبَلَ

ومنها تعظيم الفاعل بصون اسمه من مقارنة اسم المفعول كقول النبي صلى الله عليه وسلم : " مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ بِهِدْمِ الْقَادُورَةِ ظَهَرَ سِتْرُهُ " (٨) .

- | | |
|--------|---|
| (١) | الآية (٢٨) من سورة النساء . |
| (٢) | الآية (٧٣) من سورة الحج . |
| (٣) | أخرجه البخاري في الصحيح في باب التيمم : ١ / ٩١ . |
| (٤) | أخرجه البخاري في الصحيح في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم :
نَصَرْتُ بِأَنْفِهَا ، من كتاب الاستسقاء : ٢ / ٤١ ، وفي كتاب بدء الخلق :
٤ / ١٣٢ ، وكتاب الأنبياء : ٤ / ١٦٦ . |
| (٥) | الآية (١٩٦) من سورة البقرة . |
| (٦) | الآية (٨٦) من سورة النساء . |
| (٧) | الآية (١١) من سورة المجادلة . |
| (٨) | سبق الاستسقاء به في باب كان وأخواتها . |
| (٩) | في ع : " أَصْجَعُ " . |
| (١٠) | لم ألق عليه في كتاب . |

ومنها تعظيم المفعول بحون اسمه عن مقارنة اسم^(١) العامل كقولك : أُوذِيَ مُلَانٌ ،
إذا عظمت^(٢) واحترقت من آداء .

ومنها السّتر على العامل خوفا منه أو خوفا عليه .

وأشرت بقولي : جاريا محراء في كل ماله ، إلى^(٣) أن النائب عن العامل ينعظم
في الرفع ، ووجوب التأخير عن ائرامع ، والتثقل سزلة الحز منه ، وعدم الاستعانة
فيه . ثم انتهت على أن النائب عن العامل ، إنما معمول به نحو : ضُرب زيد
وأيّا جار وسجور ، نحو : ضرب عليه . ولم يلزم من نهاية الجار والسجور مخالفة^(٤)
لأن العامل قد يكون محرورا نحو : كَفَى بِاللَّهِ شَيْدًا^(٥) .

وقد تصدر الذي يوجب بكونه لغير مجرد التوكيد ، تمييزا على أن المصدر
المسوق^(٦) لمجرد التوكيد لا يُقام مقام العامل ، فلا يُقال في مثل (ضَلَّ رَيْدٌ ضَلَالًا) : ضَلَّ
ضَلَالًا^(٧) لعدم العادة ، بخلاف : قام في الدار زيد قتيلا طويلا ، أو قوتة أو قومتين ،
فإن المصدر فيه مسوق لغير مجرد التوكيد ، فلا يخلو الإسناد إليه من فائدة .

ونتهت بقولي : ملحوظ به أو مدلول عليه بغير العامل ، على أن السوي مدلول
عليه بالمعامل لا يوجب . وقد أجاز ذلك قوم من المتأخرين . ولا سهل إليه ، لأن العمل
لا يدلّ على المصدر المختص ولا المحدود وأيّا يدلّ على الذي لمجرد التوكيد ،
والدفع لمجرد التوكيد لا فائدة في الإسناد إليه . وهو ملحوظ به فكيف إذا تسوي
ولم ملحوظ به . فإن كان المصدر السوي مدلولاً عليه بغير العمل جارٍ الإسناد إليه

(١) اسم صافطة من ع .

(٢) في ط : " عظمت " .

(٣) في الأصل : ط : أي أن ، والمثبت من ع .

(٤) في ع : " مخالفته " .

(٥) الآية (٤٣) من سورة الرعد ، وصيرها .

(٦) في ع : " السبوق " تحريف .

(٧) في ع : " ظل " و " ظلال " بالهاء المعجمة ، خطأ من الناسخ .

كتوبه . بلى سبب من قال : ما سبب سبب شديد . ولو جار الإصدار إلى المصدر السنوي مطلقاً لم ينتج أن يقال ابتداءً : ضرب ، أو نحو ذلك .

وفي كلام الرجاسي إضمار بأن سببويه يعبر ذلك ، لأنه قال : وقد أجازهم بعضهم على إضمار المصدر ، وهو مذهب سببويه ^(١) . قال ابن خروف : لا يجوز أحد من النحويين ردّ الفعل إلى ما لم يتم ماضيه على إضمار المصدر المؤكّد ، لا يجزى أحد : فَعَيْدَ ، وَضَحِكَ ، من غير شيء يكون بعد هذا الفعل ، ثم ادّعاؤه . يعسري الرجاسي . أنه مذهب سببويه في فاسد ، لأن سببويه لا يجوز إضمار المصدر المؤكّد في هذا الباب ، والذي أجازوه سببويه ^(٢) لا يستعمله بشرّ وهو إضمار المصدر المقصود مثل أن يقال لستوقع القعود : قد قَعِدَ ، ولستوقع السفر : قد سَوَّرَ ، أي قد قَعِدَ القعود . وقد سَوَّرَ السفر الذي ينتظر ^(٣) وقوعه ، والفعل ^(٤) لا يدلّ على هذا النوع من المصادر والدالّ عليه أمر آخر ، هكذا قال ابن خروف ، وهو الصحيح .

ولقد اتّفق الظرف العالح للنباية بكونه مخصصاً ، تنبيهها على أن غير المخصص لا يصلح للنباية ، وكوف وزمن ومدة ، فلا يقال في (سَرَتْ وقتاً) : سِرَتْ وقتاً / ، لعدم القاعدة ، بخلاف : سَرَتْ وقتاً ضَعِيفاً ، وَزِنْتُ طولاً ، وَدَعْتُ من السهارة ، فإنّ الظرف فيه مخصص والإسناد إليه معيّد ، ولقد نهى بالتصرف ، تنبيهها على أن ما لا يتصرف لا يصلح للنباية ، كسَحَرْتُمُهَا ، وَثَمَّ ، فلا يقال في (أَتَيْتُ سَحَرَ ، وَجِئْتُ ثَمَّ) : أَتَيْتُ سَحَرَ ، وَجِئْتُ ثَمَّ ، لأنّ الظرفية لا تعارلفها ، ولا يستند إليهما منصوبين محكوماً لعلّهما بالرفع ، لأنّ الفاعل لم يحكم له بمثل ذلك ، وليس كذلك استحكم طبعي

(١) الجمل : ج ٧٧ .

(٢) كلمة من ج . ط .

(٣) في الأصل : " ينتظر " ، والثبت من ط ، ج .

(٤) بعدها في ط : " الذي " ، ولا معنى لها هنا .

(٥) في ج : " أو زناً " ، أو " مدة " .

المجورور بالرفع ، فإنه ثابت لمفاعل كما سبق ، فلم يلزم من معاملة الناقب به
محدود (١)

وأجاز ابن السراج نهاية المظرف السوي (٢) وأجاز الأخفش نهاية المظرف السوي
لا يتصرف (٣) نحو أن تقول : جُلِسَ عَتَدَكَ ، ويد هي في هذه المسألة ضعيف (٤) . وأجاز
هو والكوميون نهاية فور المفعول به مع وجوده (٥) ويقولهم أقول : إن لا مانع من ذلك
مع أنه وارد عن العرب ، ومنه قراءة أبي جعفر : لِيَجْرَى قَوْماً بما كانوا يَكْسِبُونَ (٦)
فأقام الجار والمجورور مقام الفاعل ، وذلك (قوماً) منصوباً ، وهو مفعول به ، ومن
هذه القراءة قول الشاعر (٧)

وَلَوْ وَلَدَتْ قَبْرَةَ جِرَّوْكَ كَيْفَ لَصَبَّ بِدَلَّةِ الْجِرِّ الْكَلْبَا

فأقام الجار والمجورور مقام الفاعل ونصب (الكلاب) وهو مفعول به ، ومنه قول
الراجز (٨)

أُبَيْحَ لِي مِنَ الْمَدَا نَسِيْرَا . . . بِهِ وَفِيَتْ الشَّرَّ مُشْتَطِرَا

(١) في الأصل : " محدود " ، تحريف ، والثبت من ج ط .

(٢) الأصول ١٠ / ٨٠ .

(٣) الجمع : ٢٠ / ٢٦٦ .

(٤) إلى هنا . نهاية سقط من م سبقت الإشارة إليه .

(٥) الجمع : ٢٠ / ٢٦٥ .

(٦) الآية (١٤) من سورة الجاثية . بضم الياء وفتح الراء من (ليجزى)

على البناء للمجهول ، وقراءة بفتح الياء وكسر الزاي ، كما قرئ بالنون ،

انظر النشر : ٢ / ٣٧٢ .

(٧) هو جرير ، الخصائص : ١ / ٢٩٧ ، وأما ابن السجزي : ٢ / ٢١٥ ، وشرح

الفصل ، ٧٥ / ٧ ، والجمع : ١ / ١٦٢ ، والخرائج : ١ / ١٦٣ ، وليس

ديوانه المطبوع .

(٨) في طبع : " فقيرة " .

(٩) هو يزيد بن القمقاع ، شرح شذور الذهب : ج ١٦٣ .

ومثله (١١)

وَأَيْتَا بُرْغِي النَّيْبَ (١٢) رَتَهُ . : مادَامَ مَعْتَبًا بِدُكْرِ قَلْبِهِ

ومثله في أحد الوجهين (١٣)

لَمْ يَحْنِ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَكِيدًا (١٤) . : وَلَا شَجَادَا أَلَمِي إِلَّا نُو الْهَدَى

وزم ابن بهاشان أن (جُرُوكَب) ضاوي ، و (اكلااب) منصوب بولدك ، فقال
ابن خربوز : فقد أفسد اللفظ والمعنى . وقال الأعشى في أسمايل : تقول : ضَرْبُ
الضَرْبِ الشَّدِيدُ رِيْدًا ، وَضَرْبُ الْيَمَانِ رِيْدًا ، وَضَرْبُ كَاتِكِ رِيْدًا ، وَوَضْعُ مَوْضِعِكَ
الْمَتَاعَ ، وَسِ سَاطِهِ : أَطْلَى إِطْلَاءً حَسَنًا أَغَاكَ دَرَهَا ، رِيَا مَضْرُوبًا عِنْدَهُ زِيْدًا .

(ص) ولا يشتع (١٥) نهاية غير الأول من المفعولات مطلقا

إِنْ أُنِ الْمَسْ وَلَمْ يَكُنْ جِلَّةً أَوْ شَبِيهَا ، خَلَامًا لِمَنْ أَطْلُقَ

المتع في باب (ظَنَّ) و (أَظْمَ) .

ولا ينوب غير (كَانَ) المعرَّب خَلَامًا لِلْعَرَا ، وَلَا سِيْرَ (١٦) خَلَامًا

لِلْكَثَامِي .

وَلَا يَجُوزُ كَمَنْ يَقَامُ ، وَلَا جُعِلَ يَعْمَلُ ، خَلَامًا لَهُ وَلِلْعَرَا .

(١٧)

(ص) لا خلاف في جواز نهاية ثاني المفعولين من باب (أَطْلَى) إِذَا أُنِ الْمَسْ

(١١) ورد ثانيها بدون نسبة في أوضح المسالك : ١٤٩/٢ ، وكلاهما في شرح

التصريح : ٢٩٩/١ ، وشرح الأسموني : ٦٨/٢ .

(١٢) في الأصل ط : " اللبيب " ، والمشت من ج .

(١٣) نسبة المرقبة ، ملحقات ديوانه : ص ١٧٣ ، كما نسب للمصاحح وليسا مـي

ديوانه المطبوع ، وانظر المقاصد : ٥٢١/٤ ، والبهج : ١٦٢/١ ، وشرح

التصريح : ٢٩١/١ .

(١٤) في الأصل ط هـ : " السيد " ، والمشت من ج .

(١٥) في التمهيد : " تنع " .

(١٦) في التمهيد : " موزة " .

(١٧) لا خلاف في : حافظة من ط .

نحو : (أعطيت زيدا درهما ، ولا في منعها إن يحذف اللبس نحو) (١) أعطيت زيدا
 مئرا ، فيجوز في المثال (الأول) أن يقال : أعطيت برزهم زيدا ، لأن اللبس في—
 مأثور . ولا يجوز في المثال (٢) الثاني أن يقال : أعطيت مئرا زيدا ، لأن مئرا
 مأخوذ فيثوقم كونه آخذا .

وسمع الأكتيون نهاية ثاني المفعولين من باب (ظن) و (أظن) والصحيح
 جواز ذلك إن أُلِيس اللبس ، ولم يكن ثاني المفعولين جملة ولا ظرفا ولا حازا ومجرورا .
 وذلك مثل قولنا في : (ظننت الشمس بارعة) : ظننت (٢) بارعة الشمس . ومسي
 (علمت قمر الليلة يدرا) : علم يدرا قمر الليلة ، وفي (جعل الله ليلة القدر)
 خيرا من ألف شهر : (جعل خيتم ألف شهر ليلة القدر) (٣) وفي (اتخذ الناس
 مقام إبراهيم موضع صلاة) : اتخذ موضع صلاة مقام إبراهيم . ويجوز هذا وأمثاله كما
 يجوز : أعطيت درهما ، وأدخل الفير الميت ، وكسبت الحبة مئرا ، لأن المعنى
 معهود واللبس مأثور . وإذا كان أُلِيس اللبس سقوا لجعل الداهل مفعولا والمفعول
 فاعلا في كلام واحد نحو : غرق الثوب المسار و :

... .. بل غرقت سواقيهم خمس (٤)

فجواز هذه المسائل وأشباهها أحق وأولى ، فو يحذف اللبس لم ينب إلا الأول نحو :
 علم صدقك عدو زيد ، وإن معناه : علم الحروف بصدقك أنه عدو زيد . صدقة

(٢٠١) ما بين الحاصرتين حافظ من م .

(٢) زيدا ، ساقطة من ج .

(٣) في الأصل ، ط ، م " ظننت " تحريف والتعريب من ج .

(٤) في ج : " ليلتنا لقدر " تحريف ، والصواب ما ابتد .

(٥) بكلة من ج .

(٦) سيأتي في شاهده قريبا .

المخاطب مستعمية من إخبار بها ، وهذا وقد مضت إلى إخبار بها ، ولو عكست
لا عكس المعنى ، وأكثر مسائل هذا الباب هكذا ، ولذا منع الأكتون نهاية الثاني
مطلقا .

وبحسب أيضا أن يقال في (أَطَمْتُ زَيْدًا كَيْشَكَ سَيْمًا) : أَطَمْتُ كَيْشَكَ سَيْمًا زَيْدًا ،
لأن (زيدا) و (الكيش) مستويان في المعنوية وببداية العاطية متساويان في قبول
النَّيَابَةِ عن الفاعل على وجه لا يخل بهم ولا يوقع في وهم .

وحكى الصيرافي في شرح الكتاب أن العراء بحير ، كَيْشَ أَخُوهُ زَيْدًا ^(١) ، مبي :
كان زيد أعالة ، ورم أنه ليس من كلام العرب . ورد عليه بأن قيل : هو فاسد
لعدم العادة ، ولا سطر ^(٢) وجود خبر عن غير مذكور ولا يقدر .

وأجاز الكسائي في (اسْتَطَلَّتِ الدَّارُ رَجُلًا) : اسْتَطَلَّتِ رَجُلًا ^(٣) ، وحكى : غَسَقَتْ
طَبَقَةً بِهَ نَفْسٍ ^(٤) و " مَنْ اسْوَجَعَ رَأْسَهُ ، وَالسَّوْفَةُ رَأْيُهُ ، وَالْمَوْفُوفُ / أَمْرُهُ " وأجاز (ب / ٨٦)
هو والعراء أن يقال في : كان زيد يلم ، وَجَعَلَ صَبُو يَعْمَلُ : كَيْشَ يَلَامُ ، وَجَعَلَ
يَعْمَلُ . والمسند إليه ضمير المجهول عند الكسائي واستعنى عنه عند العراء ^(٥) .

(ص) - متصل

يُضَمُّ مطلقا أول فعل النائب ، ومع ثابته إن كان ماضيا
مزيدا أوله ثاء ، ومع ثالثه إن افتتح بهجزة وصل ، ويحرك
ما قبل الآخر نعتا إن سلم من إلال وإدغام ، وإلا فتدبرا
بكسر ^(٦) ، إن كان الفعل ماضيا ويشتق ^(٧) ، إن كان مضارعا .

(١) زيادة من ع .

(٢) في ع : " لعدم العادة لوجود " .

(٣) البحر : ٢ / ٢٧٠ -

(٤) المصدر السابق .

(٥) زيادة من ع .

(٦) البحر : ٢ / ٢٧٠ -

(٧) في ط : " بكسر " . (٨) في ط : " بفتح " .

وإن اعتلت عين الماضي ثلاثاً أو طي (انعتل)
 أ. (اعتل) كسر ما قبلها بإخلاص (أو إضمار)
 ضم ، وربما أخطى ضمًا ، ويصح إخلاص عند خوف
 اللبس . وكسر فاء (فَعِلَ) ساكن العين لتخفيف
 أو إِدْقَامُ لَفْظٍ ، وقد تشم قاء (١٤) المدغم ، وشد غسي
 (غَوِي) (تَغِي) وامتلى بالمفعول غير ما عمل
 أو شبه به أو ثاقب منه منصوب لفظاً أو محلاً ،
 وربما رفع بمفعول به ونصب فاعل لأن اللبس .

(غ) الدائب ، هو ما يسند إليه فعل مالم يتم فاعله ، وكيفية صوغه لما لم يتم فاعله :
 أن يتم أوله مطلقاً ، أي في مضي وسفارعة . وإن كان الماضي مفتوحاً بتاء زائدة ، ضم أوله
 وثامه . وإن كان مفتوحاً بهجرة وصل ضم أوله وثالثه ، ويضاف إلى ذلك تحرك ما قبل
 الآخر لفظاً أو تقديرًا بكسر في الماضي وفتح في المضارع ، كقولك في : ضَرَبَ ، وتَعَلَّمَ ،
 واستخرجَ ، ضَرَبَ ، وتَعَلَّمَ ، واستخرجَ ، وفي : يضرب ، ويتعلم ، ويستخرج : يضرب ، ويتعلم ،
 ويستخرج ، وهذه أمثلة المحرك ما قبل آخره لفظاً .
 وأمثلة المحرك ما قبل آخره تقديرًا : قِيلَ ، وأُفِيَتْ ، واستقيمَ ، وورثَ الشيءَ ، وأُمِرْتُ ،
 واستعذتُ ، ويقال : ويقام ، ويستقام ، ويرثُ ، ويعدُّ ، ويمتدُّ ، وإلى هذا ونحوه أضرتُ
 بقولي : وبمحرك ما قبل الآخر لفظاً ، إن سلم من إخلال وإدغام ، وإلا فتدبروا . ثم
 بهت أن الحركة الموقوفة بها والمقدرة ، كسرة في الماضي ، وفتح في
 المضارع .

(١) في ع : " أو بإضمار " .

(٢) في ع : " يتم فاعل " ، تعريف .

(٣) في م : " تحريك " .

ثم بيّنت أن ما قبل العين المعتلة من الماضي الثلاثي العوارث (أَفْعَلَ أو أَفْعَلَّ) يكسر كسرة خالصة أو مشددة بهم نحو : بَعِجَ السَّاعُ ، وَبَعِجَ الثَّنُ ، وَابْقِدْ إِلَى الْحَقِّ ، وَاجْتَرِ الْقَوَابُ ، فَيَحْرَكُ ما قبل العين بالكسرة التي كانت لها في الأصل ، وإن كانت العين ياءً سَلِمَتْ لمكونها بعد ما يجانسها ، وإن كانت واواً انقلبت ياءً ، لمكونها بعد كسره ، وبسبب اسم الكسرة فتعلم بغير الياءة ، وهي ولعة إخلاص الكسر لغتان فصيحتان مطروقتان ، ويعني الحرب يخلص الغصة .

فإن كانت العين واواً سَلِمَتْ لمكونها بعد ما يجانسها ، وإن كانت ياءاً انقلبت واواً لمكونها بعد غنة وطي هذه اللمعة قول الرازي (١)

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْسَتْ . لَيْتَ شَيْئًا يُوعَى مَاسْتَرِي

ومنه قول الآخر (٢)

خَبَرْتُ طَى يَرْبِي إِذَا شَعَا . تَغْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكَ

ولا يجوز إخلاص الكسر ولا إخلاص الصم عند إسناد (٣) الفعل إلى تاء الضمير ونونه إلا بشرط ألا يلتصق فعل المفعول بفعل الفاعل ، بل يضمن عند نحو الالتباس إشباع الكسرة فتأ .

ومثال ما يخاف الالتباس فيه قوله في (بَعِجَ الْعَبْدُ) : بَعِجْتَ يَا هَذَا ، وبسبب (نَحْوِ الطَّالِبِ) . فَهَتْ يَا طَالِبُ ، فإن هذا ونحوه لا يُعلم كون المخاطب ميمًا

(١) سبأ لرواية ، مطبوعات ديوانه : ص ١٧١ ، وشرح الفصل : ٧٠ / ٧ .

والمنهني : ص ٤٣٨ ، والجمع : ٦ / ٢٤٨ .

ورواية الديوان : "بمع" وطي هذا يفتوت الاستشهاد به .

(٢) سبأ لرواية ، انظر : المنصف : ١ / ٢٥٠ ، والمقاصد : ٢ / ٥٢٦ .

والجمع : ٢ / ١٦٥ ، وشرح الأشعري : ٢ / ٦٣ ، ولها عيسى

ديوانه المطبوع .

(٣) في الأصل ، ط ، م : "إِذَا أَسَدَ الْعَمَلُ" ، والمثبت من ج .

مفعولا إذا أخلصت الكسرة ما عينه يا ، والفزة ما عينه واو ، بل الذي يتكاسر
إلى دهن السامع كون المسند إليه فاعلا ، والمراد كونه مفعولا ، ولا يذهب ذلك
إلا بالاشتمال فيها ، وبإخلاص الصفة في نحو . يَحْتَبِ يا عهد ، وبإخلاص الكسرة في نحو :
قُتِلَ يا طالب ، بموجب اجتذاب ما يوقع في اللبس . وإلى هذا أشرت بقولي . ويسمع
الإخلاص عند خوف اللبس .

وس العرب من يكسر فاء (رُئِيَ) ونحوه بإخلاص وإشتمال ، وحكى الأخفش أن —
العرب من يقول في (تَمَوَّلِمَ) : تَمَوَّلِمَ ، وهو في الشدة ود شبيهه بقول بعضهم
في (أَيْبَلَهُ) وأخبره : أَيْبَلَهُ وَأَخَوَلَهُ (١)

وقد يقال في (فُعِلَ) : فُعِلَ ، تخفيفا دون نقل (٢) وبما نقلوا (٣) بعد التخفيف (٤)
مقابلوا في (ظُمَ) : ظُمَ . وإلى هذا أشرت بقولي : وكسر فاء (فُعِلَ) حاكس
الحين لا دغام أو تخفيف لغة .

ويأتى بالفعول وليس بمفاعل ولا شبيه به ولا بمألف (٥) منه منصوب لفظا ، إن لم
يدخل عليه حرف جر ، وسعلا إن دخل عليه ، وأنته ذلك بيّنة فلا حاجة إلى الإطالة
بذكرها .

وقد يحلظهم ظهور المعنى والعلم بأن السامع لا يجهل المراد على الاتيكان
في حصة واحدة يعارض منصوب ومفعول مرفوع ، كقولهم : خرق الثوب الصبار ، وكقول
الشاعر (٦)

(١) في الأصل ، ظ ، م : " شبيهه بقول بعض : " والشبه من ج .

(٢) في ج : " أَيْبَلَهُ " .

(٣) في ج : " أَيْبَلَهُ وَأَخَوَلَهُ " .

(٤) في ج : " تَمَوَّلِمَ " ، تحريف .

(٥) في ج : " نَقَلُوا " ، تحريف .

(٦) تكلّف من ج .

(٧) في ج ، م : " نائب " .

(٨) هو الأخطى ، ديوانه : ص ٢٠٩ ، والمحضوب : ١١٨ / ٢ ، وأما ابن السحري .

يُثَلُّ الْقَافِرِ هَذَا جَوْزٌ قَدْ بَلَغَتْ . : تَجْرَانِ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاحِدَهُمْ هَجَرَ

فرجع (هجر) ونصب (المصوات) / وهي النابضة ، و (هجر) مبلوغة ، كما فرجع (١٨٢ / ١)
 (الشب) وهو المخروى ، ونصب (السار) وهو الخارق . ومن هذا القبيل قول
 الراحر (١) :

إِنْ سَرَّاحًا لَكَرِيمٌ مَخْشَرُهُ . : تَخْطِي بِهِ الْعَيْنُ إِذَا مَا تَخْشَرُهُ (٢)

وحقه أن يقول : يخطي بالعين ، وقد حل بمعنى السحوين على هذا قوله تعالى :
 * مَا إِنَّ مَعَتَجَ عُثْوٍ بِالْعُصْبَةِ (٣) حَتَّى دَلَّكَ الْغَرَاءُ (٤) وَرَجَّحَ كَوْنُ الْبَاءِ مَعْدِيَّةً (٥) كَمَا هِيَ
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * نَهَبَ اللَّهُ يَسْرَهُمْ (٦) * أَي : أَدْنَبَ اللَّهُ نَوْرَهُمْ ، وكما هي في
 قول الشاعر (٨) :

بِمَارِئِي كَادَتْ (٩) وَنَحْنُ عَلَى مَتَى . : تَحُلُّ بِنَا لَوْلَا سَجَاءُ الرِّكَائِبِ

- (١) ورد بدون نسبة في المعاني للمرا : ١٩٩ / ١ ، وأما في المرتضى : ٢١٦ / ١ .
 واللسان (خلا) .
 (٢) في الأصل : " تخطي " .
 (٣) في ع : " تخفره " .
 (٤) الآية (٧٦) من سورة النحل .
 (٥) معاني القرآن له : ٢ / ٣١٠ .
 (٦) في ط : " متعدية " .
 (٧) الآية (١٧١) من سورة البقرة .
 (٨) سبب لقيس بن الخطيم : ديوانه : ص ٣٤ ، والكمال : ٢ / ٢٥٩ .
 والإيضاح لأبي علي : ص ١٦٩ ، والنحكم : ٢ / ٣٦٨ ، وشروح
 الجمل لابن منظور : ٦ / ٤٩٤ ، والحاسة البصرية : ٢ / ٨٥ .
 ووجدت البيت في ديوان حسان : ص ٨٨ ، برواية " الرواحيل " .
 بدل " الركايب " .
 (٩) في ع : " كانت " .

(١١)

(ص) - فصل

يجب وصل الفعل برفوعه إن خيف التباسه
 بالنصب، أو كان ضميرا غير محصور، وكذا الحكم عند
 مور الكسائي وابن الأنباري في نحو: مَضْرَبَ مَسْرُورٌ
 إلا زيدا^(١)، فإن كان المرفوع ظاهرا والنصب ضميرا^(٢)
 سم يسبق الفعل ولم يحصر، وبالعكس، وكذا الحكم
 عند غير الكسائي في نحو: ماضرب عمرا إلا زيدا، وعند
 الأكثرين في نحو: ضرب غلام زيدا.

والصحيح جوازه على قلة.

(ش) المرفوع بالفعل كجرأ^(٣)، فالأصل أن يليه بلا فصل، وانصاه بالنصب
 جازما لم يصرح بوجوب اللها على الأصل (أو للخروج عنه، بموجب المقام على الأصل^(٤))
 عند غوى التباس المرفوع بالنصب نحو: ضرب هذا ذاك، فالمرفوع في مثل هذا
 هو الأول، إذ لا يتميز من النصب إلا بالتقدم، ولو تميز بقرينة لفظية أو محتوية
 لجاز التقديم والتأخير نحو: ضرب موسى سلمى، ونحقت الأولى الأخرى، وبجواب
 أيها النبا على الأصل إذا كان المرفوع ضميرا غير محصور نحو: ضربت زيدا وأكرمتك،
 متقدم المرفوع أيضا في مثل هذا واجب.

وعبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان والثائب من الفاعل.

وإذا كان مرفوع الفعل محصورا وجب^(٥) تأخيره وتقديم النصب عند المصريين
 والكوميين إلا الكسائي^(٦)، ويشتوي في ذلك المصنف والظاهر، فالمصنف كقولهم تعالى:

- | | |
|------|-------------------------------|
| (١١) | فصل، ساقطة من ط. |
| (٢) | في ط: "ما ضرب زيدا إلا عمرا". |
| (٣) | في ع والتسهيل: "ضمورا". |
| (٤) | في ع: "كجرأه". |
| (٥) | ما بين الحاصرتين ساقطة من ط. |
| (٦) | في ع: "أوجب". |
| (٩) | الجمع ٢ / ٢٦٠. |

و لا يَحْتَمِلُهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ (١) والظاهر نحو: لا يصرف الشَّوْءُ إِلَّا اللهُ ، ولو قلت .
لا يصرف إِلَّا اللهُ الشَّوْءَ ، استنع عند غير الكسائي ، ولو كان الحصر في غير الموصوع
نظم أيضا تأخير المحصور إلا عند الكسائي وأبي بكر بن الأنباري نحو : لا يرحم الله
إلا الرحماء ، فلو قلت : لا يرحم^{الله} الرحماء (٢) الله ، لم يجز إلا عندهما .

وحجة من منع تقديم المحصور مطلقا حمل الحصر بالإلا على الحصر بإسا ، وذلك
أن الاسمين بعد إسا لا يعرف متعلق الحصر سببا ، إلا بتأخره ، كقولك قاصدا لحصر
المفعولية في زيد : إسا ضرب عمرو زيدا ، فالمراد كون الضرب الصادر من عمرو
مقصودا به زيد ، ولا يُعلم هذا إلا بتأخير زيد ، فاستنع تقديمه كجمل المقرون بالإلا متأخرا
وإن كان لا يخفى كونه محصورا لو لم يتأخر ليحصر الحصر على ستن واحد . ولم يلزم
الكسائي ذلك ، لأن الاقتران بالإلا يدل على المعنى والنوع عند وضوح المعنى أو على
من التصديق بفتح أحد الاستمالين .

واعتبر ابن الأنباري تأخر المقرون بالإلا لفظا أو تقديرا ، فأجاز تقديمه إذا لم يكن
مرفوعا ، لأنه وإن تقدم لفظا فهو متأخر معنى ولم يحر تقديمه إذا كان مرفوعا ، لأنه
إذا تقدم لفظا تقدم^(٣) معنى فليزم من تقديمه نوات تأخر المحصور لفظا أو تقديرا ،
وذلك غير جائز ، ويؤيد ما ذهب إليه أبو بكر ، قول الشاعر :
(٤)

(١) الآية (١٨٧) من سورة الأعراف .
(٢) الفسخ : يرحم الرحماء إلا الله . (إدم ساقطة من ع . والتقدير يقتضي ما أنشئه

(٢)

(٣) في ع : " من " .

(٣)

(٤) في ع : " يلتزم " .

(٤)

(٥) في ع : " تقدم " .

(٥)

(٦) في ع : " و " تقديمه .

(٦)

(٧) نسب لمجنون ليلي ، ونسب في ديوانه الطبع ، المأخذ : ٢ / ٤٨١ .

(٧)

ديوانه بدون نصبه في الساعد : ١٠٦ / ١ ، وأوضح المسالك : ٢ / ١٢٢ .

والهجع : ١٦٦ / ١ ، والريب منه بيت في الرية :

تداويت مني بتكلمة لها . فإراة لا ضعف داني كلالها

ديوانه ص ١٠٠٢ .

تَزِيدُكَ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ جَاعَةٍ . . . مَا رَأَى إِلَّا ضَعْفَ مَا فِي كَلَامِهَا
ومثله في معمول مالم يتم فاعله قول رهبر (١)

وَهَلْ نَبِيتَ الْخَطِيءَ إِلَّا وَشِيعَةً . . . وَتَعَرَّضَ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

وسا يجب فيه الخروج من الأصل أن يكون المرموع ظاهرا والمنصوب ضميرا —
محمورا نحو : أَكْرَمَكَ رَيْدٌ، وَالتَّوْبُ كُفَيْهِ رَيْدٌ، طَوَّقَكَ حَصْرٌ، وَالتَّوْبُ مَا كُفِيَ رَيْدٌ، طَوَّقَكَ
المرموع، نحو : مَا أَكْرَمَ رَيْدٌ (٢) إِلَّا إِيَّاكَ، وَالتَّوْبُ مَا كُفِيَ رَيْدٌ إِلَّا إِيَّاكَ (٣)، طَوَّقَكَ
تقديم المنصوب على العمل اهتماما به لقيد : إِيَّاكَ أَكْرَمَ رَيْدٌ، وَالتَّوْبُ إِيَّاكَ كُفِيَ رَيْدٌ .
والى هذا كله أَشْرَفْتُ بِقَوْلِي : فَإِنْ كَانَ الْمَرْمُوعُ ظَاهِرًا وَالْمَنْصُوبُ ضَمِيرًا يَسْبِقُ
العمل ولم يحصوا بالعكس .

وسج أكثر انحرافين تقدم المرموع الملبس ضميرا طائفا على المنصوب نحو : صَرَبَ
غُلَامُهُ زَيْدًا .

والصحيح حواره لوروده في كلام العرب العصاة كقول حسان رضي الله عنه (٥١)
وَلَيْدٌ أَنْ تَحْدَا أَعْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا . . . مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَحْدَةً الدَّهْرِ طَعْمًا
وكتيل الآخر (٦)

كُنِيَ حِلْفُهُ دَا الْبَطْرِ أَثْوَابُ سُوَيْدٍ . . . يَوْرَقِي نِدَاءُ دَا اللَّيْدَى فِي دَارِ الْمَخْبَرِ (٧٧/ب)
تقدم عامل (كسى) وماعل (رَقَى) وكلاهما مضاف إلى ضمير معمول متأخره وكقول
الآخر (٧)
أَلَا لَيْتَ خِصْرِي هَلْ يَلُومُنْ قَوْمَهُ . . . رَهْبَرًا طَى مَاجَرَّ مِنْ كُلِّ حَارِيسٍ

(١) ديوانه : ص ١١٥ وفيه التخريج .

(٢) في ط : " قصدت " .

(٣) في م : " ريدا " ، سجو .

(٤) في الأصل : ط م : " والتَّوْبُ مَا كُفِيَ إِلَّا رَيْدُ إِيَّاهُ " ، والمنصوب من ع .

(٥) ديوانه : ص ١٩٩ وفيه التخريج . وسبق الاستشهاد به في أول الكتاب .

(٦) سبق الاستشهاد به في باب الضمير .

(٧) سبق الاستشهاد به في باب الضمير .

وَقَوْلِ الْآخِرِ (١)

تَحَرَّى بَنُوهُ أَمَا الْعَمَلَانِ عَنْ كَبَرٍ . وَحَسْبُ فِعْلٍ كَمَا يُحْزَى مِنْ تَنَارٍ

وَقَوْلِ الْآخِرِ (٢)

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مَضْعَبًا نَدَعَوْهُ . وَكَأَنَّهُ لَوْ سَاعِدَ الْقُدُورِ يَنْتَصِرُ

وَقَوْلِهِ (٣)

يَعْنِي حَلَامًا هُنْدَ مِنْ حَلِيٍّ . وَتَرَى الْمَدَادَةَ أَحْسَنَ الرَّيِّ

وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ السَّأَلَةِ سِتْوَى فِي بَابِ الْخَائِرِ .

(١) سبق الاستشهاد به في باب الضم.

(٢) سبق الاستشهاد به في باب الضم.

(٣) لم أشرط في مرجع يذكره .

* باب اشتغال العامل من الاسم ^(١) السابق ^(٢) بضميره أو ملامحه *

(ح) إذا انتصب لفظاً أو تقديرا ضميراً اسم سابق
معتقراً له بعد ، أو ملامح ضميره بجائز العمل فيما قبله ،
غير صلة ولا شبه بها ولا شرط موصول بالإنشاء ولا جمادى
مجزوم ، ولا ستنى إلى ضمير للسابق ^(٣) متصل ولا ظلي
استثناء أو معلق أو حرز باستخراؤكم (الخبرية أو حرف
تخصيص أو عرض ، أو تنبأ بالآ وجب نصب السابق - إن
تلا ما يختص بالفعل ، أو استنبها ما بغير الهمزة - بحامل
لا يظهر موافق للظاهر أو مقارب .
وقد يفسر طواع للظاهر مرفوع السابق ^(٤) .

(ش) اشتغال العامل عبارة عن أخذه بمضمونه ، تركاً أن يخرجه ، عبارة حسن
عدم أخذه بمضمونه ^(٥) واشتغال العامل يتناول اشتغال الفعل نحو: أريد أن ضربه
واشتغال غير الفعل نحو: أريد أن أنت ضاربه؟
وتقييد المشتغل منه بسابق ، يخرج للمشتغل منه متأخراً نحو: ضربه زيداً ،
على إبدال الظاهر من المضمير ، وضربه زيد ، على الابتداء ، وتقديم الجملتين خبراً .
وملامح الضمير: هو العامل فيه بإضافة نحو: أريد أن ضربت علامه ؟ ، أو بغير إضافة
نحو: أريد أن ضربت راحها فيه ؟

وقيد السابق باعتقار لما بعده ، ليخرج المستعني عما بعده ، كزيد ، من قوله:
في الدار زيد فاعضيه ، وكقوله تعالى: «والتارقي والتارقي ما قطعوا أيديهم» على

- | | |
|-----|--------------------------------|
| (١) | زيادة من ع والتسهيل . |
| (٢) | في ط: السابق . |
| (٣) | بجدها في التسهيل : " به " . |
| (٤) | تكلم من ع . |
| (٥) | الآية (٢٨) من سورة الطائفة . |

تقدير صبيبه ، فإن تقديره عند : ومما ينشئ عليكم اسابق والمارقة ^(١) وبولا ذلك
 لكان النصب مختارا ، لأن العمل المشتمل إذا كان أمرا أو نهيا ترجح النصب .
 والمأ : من قولني : بجائر العمل متعلقة بقولي : انصب . وبهت يدل ذلك طمس أن
 شرط انتصاب الشتمل منه بالعمال ^(٢) صحة تطلعه عليه لو عدم التساؤل ، مخرج بذلك
 محل التمجيد نحو : زيد ما أحسنه ، وأسأله الأعمال نحو . زيد تراكم ، وأعمل التفضيل
 نحو : زيد أكرم منه عمرو ، يظهر للاسم المقدم على هذه إلا الرفع ، لأنها لا تعمل فيما تقدم ،
 وبلا يعمل لا يصح عملا على الوجه المعتمد في هذا الباب ، والوجه المعتمد في هذا
 الباب كون العامل المشمول موصيا في اللفظ من العامل المضمرة لئلا عليه . ولكونه ^(٣)
 موصيا استنع الإظهار ، إذ لا يجمع بين الموصي والموصى منه ، ولكونه دليلا لزم أن يكون
 موافقا في المعنى أو مقابلا ، ولو قصدت الدلالة دون التوضيح لم تكن المسألة من
 باب الاشتغال كقول الزجاج ^(٤) :

بأنها الماتح ^(٥) مدلوي دونك

مدلوي : منصوب بماتح مدلول ^(٦) عليه بالخطوط ، نفي على ذلك مسيويه ^(٧)
 وليس الخطوط به موصيا من المقدر ، ولو جع بينهما لم يمتنع .

- | | |
|---|-----|
| الكتاب ١٠ / ١٤٣ . | (١) |
| في ج : " العامل " . | (٢) |
| في ج : " ملكوه " . | (٣) |
| على شهرته في كتب النحو لم أجد له سببا لقتل . وورد في أماني الثاني : | (٤) |
| ٢٤٤ / ٢ ، وأماني الزجاجي : ص ٢٣٧ ، والأصاحي : ص ٢٢٨ ، والمفسر : | |
| ١٥٥ / ١ ، وشرح الفصل : ١١٧ / ١ ، وشرح شذوذا ذهب : ص ٤٠٧ ، | |
| والمفتي : ص ٦٧٤ ، والخراطة : ١٥ / ٣ . | |
| والماتح ، الرجل الذي يكون في جوف البئر ملاءم الدلا ، والماتح : الذي | |
| يكون على شفير البئر ينزع الدلا ويحبسها . اللسان (صح) . | |
| في ج : " الماتح " . | (٥) |
| في الأصل : " مدلولا " والمثبت من طه ج م . | (٦) |
| الكتاب : ١ / ٨١ . | (٧) |

فالحاصل أنَّ المجمول دليلًا (دون تمويح لا تلزم صلاحيته للعمل في موضع دلالة به خلاف المجمول دليلًا ^(١)) وقومًا .

ومن كلام العرب : " اليهم أين هو " ، نصب قائل هذا (اليهم) بفعل مضمر وجعل (أين هو) دليلًا عليه ، مع عدم صلاحيته للعمل .

ونبهت أيضًا على ما يحرر العامل الحائر العمل بها قبله ، بما يجعله جنوع العمل ومنوع الصلاحية للتفسير من ذلك : وقوعه صلة ، نحو : زيد أنا الفاربه ، وأدكسرُ أَنْ تَنْدَهُ مَأْفُوكٌ أَحَبُّ إِلَيَّ أَمْ أَشْي . ومن ذلك : شبهه بصله ، نحو : ماشيٌ تَحْتَهُ بَكْرَةٌ ، ويريدُ حينَ القاءِ بَسْرَ ، بِلَا الصَّعَةِ وَالضَّافِ إِلَيْهِ بِشَبَهِانِ الصَّلَةِ فِي تَسْبِيحِ مَا قَبْلَهَا بِهَا ، فلا عمل لهما فيما تقدّم مع التعرّيج ولا يستمران طالما فيه مع الاشتغال . ومن موانع العمل والتفسير وقوع العمل شرطًا مفصولًا بأداته نحو : زيدُ إِنْ رَزَقَهُ يَكْرَهُ ، وإِنْ أَدَاةُ الشَّرْطِ لَهَا صدر الكلام فلا يؤثر مفصولها فيما قبلها عسرا ولا عسيرا .

واحتجرتُ بقولي . مفصولًا بأداة الشرط ^(٢) من نحو : إِنْ رَزَقَهُ أَكْرَهُهُ نَصْرَكَ ، فَإِنَّ لَهُ حِكْمًا رَافِعًا ^(٣) يأتي ذكره .

ومن موانع العمل ^(٤) والتفسير وقوع العمل جوابًا مجزومًا نحو : زيدُ إِنْ يَقُمْ أَكْرَهُهُ ،

طوكان العمل الواقع موقع / الجواب مرفوعًا جارٍ عند سبويه إجماله في الاسم السابق (٨٨ / ١) مع التعرّيج وتصوره عاملًا فيه مع الاشتغال ، لأنّه مددٌ مقدّر التقديم بدلونٌ به طسّ جوابٌ محذوف ^(٥) .

- (١) ما بين الحاصرتين ساقط من م .
 (٢) في الأصل ط م ، : مفصول بأداته * والمثبت من ج ،
 زيادة من ج .
 (٣) في الأصل ط م ، ومن الموانع للعمل ، والمثبت من ج ،
 (٤) الكتاب : ١ / ١٣٣ .
 (٥)

ومن موانع الفعل والتضمير ، إسناد الفعل إلى ضمير الاسم السابق مع كون الضمير متصلاً نحو : ^(١) أريدَ ظَنَّهُ ناجياً ؟ بمعنى ظَنَّ نَفْسَهُ ، وذلك مستفاد من استطراده كون العاقل الذي هو صفة مستترا باسمول اندي حَقُّهُ أن يكون مفعلة ، ولو كان الضمير مستترا جازت المسألة نحو : زيداً لم يظنه ناجياً إلا هو ، لأن الضمير المستتر كالظاهر ^(٢) متثر هذا سبلة : زيداً لم يظنه ناجياً إلا عمرو ، ^(٣) لأن أصل (لم يظنه ناجياً إلا هو) لم يظنه أحد ناجياً ^(٤) إلا هو ^(٥) فصحت المسألة ولم يلزم كون المفعلة متوقفاً في معيولته ^(٦) على المفعلة كما لزم إذا كان السند إليه ضميراً متصلاً مستتراً بالمفعول .

ومن موانع العمل في السابق والتضمير لمعامل فيه وقوع الفعل بعد استثناء ، نحو : ما ريدُ إلا يضره عمرو ، فلا يجوز في (ريد) وما وقع موقعه إلا الرفع ، لأن ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها ولا يضر عاملها فيه ، وكذلك ما وقع بعد محقق ، والمراد بالمحقق الاستصحاب والنقي بما ولما الابتداء والنقص ، نحو : زيد هل ضربته ؟ وضرو كيف وحدته ؟ وخالد ما أنساه ، وضرو لبيحته بشر ، والحسن لبحرته الله ، فلا يجوز في : ريد وضرو وخالد وضرو والمحسن وما وقع واقعها إلا الرفع ، لأن ما بعد الاستصحاب وما النامية ولا في الابتداء والنقص لا يعمل ^(٧) فيما قبلها ولا يضر ^(٨) عاملها فيه . وكذلك ما وقع بعد حرف ماسخ للابتداء ، نحو : ريد ريتي أضره ، وضرو لمتي ألقاه ، وكذلك الواقع بعدكم الخبرية نحو : ريدكم لقيته ، فإياها أجريت مجرى الاستصحابية ، وكذلك الواقع بعد التحضيض نحو : زيد هلأ ضربته ، وبعد العرفي نحو : ضرو ألا تكرمسه ، وبعد التثني بالآ نحو : العمون على الخير إلا أجده .

(١) يدلها في ع : " يجري مجرى الأحمي " .

(٢) زيادة من ع .

(٣) زيادة من ع .

(٤) في ع . " في معيولته " .

(٥) في ط : " لا تعمل " .

(٦) في ط : " عصر " .

هذا هو مذهب المحققين^(١) المعارفين بكتاب سيويه أضي إجراء التحضيض والعرض والتضي بالآ مجرى الاستبصار في منع تأثير ما قبلها بما بعده^(٢) ، وإنما أخويت محراء لأن معنى : هَلَّا فَعَلْتُ ، وهَلَّا تَفْعَلُ : لِمَ لَمْ تَفْعَلْ ؟ وَلِمَ لَا تَفْعَلُ ؟ ومعنى : أَلَا تَفْعَلُ : أَتَفْعَلُ ؟ مع أن (هَلَّا) مركبة من (هَلْ) و (لَّا) ، وألا مركبة من الهزلة ولا ، فوجب مع التركيب ماوجب قبله .

وقد عكس قوم الأمر ، فعملوا توسط التحضيض وأخويه^(٣) قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق . ومن ذهب إلى هذا أبو موسى الجرجلي وهو ضد مذهب سيويه . ومن موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشمول وقوفه^(٤) بعد إذا المفاجأة ، نحو : خرجت فإذا زيد يضره عرو ولا يجوز عندي في (زيد) وما وقع موالفهم إلا الجمع ، لأن العرب ألوت (إذا) هذه الآ يليها إلا اجتدا بعده خبر ، أو غير بعده مبتدأ ، ومن نصب ما بعده فقد استعمل مالم تستعمل العرب في نشر ولا نظم ، وقد ألحقها سيويه بآ قياسي ، فأجاز نصب الاسم الذي يليها بفعل خبر يفسره المشمول بعده نحو : خرجت فإذا زيد يضره عرو ، وكذا^(٥) يقال : أما زيد يضره عرو . ولا ينبغي أن يلحق إذا بآ ، لأن (أما) وإن لم يليها فعل فقد يليها محمول العمل الفرع كثيرا ، كقوله تعالى : ﴿ مَا أَتَيْنَا مِنْ آيَةٍ إِلَّا نَسْأَلُ عَنْهَا حَبْرًا ﴾^(٦) وقد يليها محمول مقدّم بعده ، فمشتق مشمول ، كقراءة بعض السلف ﴿ وَأَمَّا ثَوَفَ فَهَذَا هُمْ ﴾^(٧)

(١) بعدها في ج : " س " .

(٢) في ج : " بعدها " .

(٣) في الأصل : ط ، م ، واخوته ، والمثبت من ج .

(٤) بعدها في ج : بعدها ، وزيادتها لا معنى لها هنا .

(٥) في الأصل : م ، " وكذا " ، والمثبت من ج : ط .

(٦) الكتاب ٦١ / ٩٥ .

(٧) الآيتان ٦٠ ، ٦١ من سورة الفصحى .

(٨) الآية (٦٧) من سورة فصلت ، مفتاح الدال ، وهي قراءة الحسن ، وقراءة

الجمهور فسطا بلا تنوين ، إلا تحاف : ص ٣٨٩ .

ولم يَلِدْ ١ إذا (مفعول ظاهر ولا مفعول معتل ، إنما يليها أبداً في النشر والنظم مستنداً
وخبر منطوق بهما ، أو مبتدأ محدود الخبر ، فمن أولاهما غير ذلك ، فقد خالف
كلام العرب ، فلا يلتزم إليه ولو كان ميمونه .

وقولي : وجب نصب السابق ، أي : إذا انصب الضمير أو ملامحه على الوجه
المذكور وجدت موانع نصب صاحب الضمير ، وجب نصبه ، وإن كان بعد ما يختص
بالعمل نحو : إِنْ زِيدَا ضَرْبَتْهُ عَقْلٌ ، أو كان بعد استقحام بغير الهزة (٢) نحو :
هل مرادك قلت ، فالنصب في هذين وشبههما واجب ، ولا يجب مع الهزة بل يكون
مختاراً نحو : أريدَ آلفيته ؟ .

ثم سبقت على (٣) نصب السابق عامل لا يظهر موافق للعامل (٥) المفعول (٦) لفعلها
وسمى إن أمكن ، وإلا مقارب له في المعنى ، فالموافق كقولنا في (أريدَ ضربته؟) :
أضربت زيدا ضربته؟ والمقارب كقولنا : في (أزيدَا مَرِرتَ بِهِ ، وَأَصْرًا كَلَّمْتُ أَخَاهُ) :
أجرت زيدا مَرِرتَ بِهِ ، والأبست عرا كَلَّمْتُ أَخَاهُ؟ .

وقلت : يعامل ، لأن العمل وشبهه (٧) نحو : أزيدَا أَنْتَ ضَارِبُهُ ؟ والتقدير :
أضارب زيدا أَنْتَ ضَارِبُهُ ؟ وإن كان للعمل المشتغل / يطاوع جاز أن يُضمر ويرفع به (٨/ب)
السابق كقول لبيد :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَفْعَلْكَ خُطَاكَ فَانْتَبِ . لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْغُرُوبُ الْأَوَّاهِلُ

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | في ط : " أولاهما " ، تحريف . |
| (٢) | في ط : " هزة " . |
| (٣) | في الأصل : زيد ، وفي ط : أزيد ، والنسخت من ع . |
| (٤) | في ع : " بعثت أن " . |
| (٥) | في الأصل : م ، " للعمل " ، والنسخت من ع ، ط . |
| (٦) | في ع : المشتغل . |
| (٧) | في ع : " وشبهه " . |
| (٨) | ديوانه : ص ٢٥٥ ، وفيه بخرجه ، وسبق الاستشهاد به في ص ٢٠٢ . |

فأنت فاعل (لم تنفع) مفعول ، وجار إضماره لأنه مطاوع (ينفع) والمطاوع يستلزم
المطاوع ويدل عليه ، ولو أضر التوافق لنصب وحاً بإيال^(١) ، ومثل هذا البيت
ما أنشده الأعرابي من قول الشاعر^(٢) :

أعجز إن نفس أتاها حسابها . . . مهلاً التي من بين جنتها تدفع
مربع (نفس) بنات مقداراً^(٣) لأنه لازم لأتاها حسابها ، وكروم استفتح ينفع ، وروي
قول الشاعر^(٤) :

لا تجزي إن سقم^(٥) أهلكته . . . وإذا هلك فمعد ذلك فاجزي
ينصب (السقم) على إضمار التوافق ، ويرفعه على إضمار المطاوع ، وإلى هذا ونحوه
أشرت بقولي : وقد يضر مطاوع للظاهر فيرفع السابق .

(هـ) ويرجح نصبه على رفعه بالأقوال إن أحسب به
استفهام بمفعول حاله أو مضاف إليه مفعول ما يمسسه .
أو ولية عمل أمر أو نهى أو دعا . أو ولي هو هزمة استفهام
أه حرف نفى - لا يمتنع - أو (حيث) أو عاطفاً على جملة
معنوية تحقيقاً أو تشبيهاً أو كان الرفع بوجه وصفاً مفصلاً .

(ش) كما قرع من تميم موانع نصب الاسم في السابق^(٦) وتضمن موجبات

- (١) في ط: " بإداة " تحريف .
(٢) سبق الاستشهاد به في باب الوصول وباب العاض .
(٣) في الأصل ط : " مقدار " ، والنسخت من ع هـ .
(٤) هو التمر بن تولب ، ديوانه : هـ ٧٢ ، والكتاب : ١٣٤/١ ، والمقتضب :
٧٦/٢ ، وأما أبي ابن السجري : ٢٤٦/٢ ، وشرح المعجم : ٢٢٢/١ ،
والخزاعة : ١٥٦/١ ، ورواية الديوان والكتاب وشرح المعجم : إن نفسها .
(٥) في ع : " منعا " .
(٦) زيادة من ع .

نصبه ، شرع في شيئين مرجحات نصبه على رفعه بالابتداء ، من ذلك : أن نجاب
به استفهام بمفعول مائليه أو بحذف إليه مفعول مائليه ، فالأول كقولك : زيدا خريته ،
في جواب من قال : أَيْتَمَ خَرَيْتَ ؟ ، والثاني كقولك : ثوب زيد لبسته ، في جـسـواب
من قال : ثَوْبُ أَيَّتَمَ لَبَسْتَ ؟ . وسبب أن يلي الاسم السابق فعل أمر أو نهي أو دعاء
كقولك : زيدا رره وهرا لا تغربه ، وذنوبنا اللهم اهرها ، وسبب أن يلي الاسم السابق
هزة استفهام أو حرف نفي لا يختص ، نحو : أريدا خريته ، وباعرا أهنته . ونخصت
الهمزة (١) بذكرها مع مرجحات النصب ، لأن هزها من أدوات الاستفهام من
موجبات النصب . وقيل : حرف نفي ، احترازاً عن النفي بليس ، فإنها فعل ، وإن
ولم يكن الاسم السابق كان اسماً ، متمم معناه نحو : ليس زيداً أبعضه . وقد حرم
النفي بكونه لا يختص ، احترازاً من لن ولم ولما الجارمة ، لأن الاسم لا يلي واحداً منها
إلا في صورة (٢) وحكمه حينئذ أن يفسره على سبيل الوجوب ، فعل يفسره الشمول ،
كما قال الشاعر : (٣)

طَلَبْتُ قَفِيرًا دَاغِي شَمُّنُفْ . : طَلَمَ دَا رَجَاؤُ أَفْقَ غَيْرَ وَاحِبٍ
أراد : طَلَمَ أَفْقَ دَا رَجَاؤُ (٤) أَفْقَ غَيْرَ وَاحِبٍ .

ومن مرجحات النصب أن يلي الاسم السابق (حيث) كقولك : حيث ربحنا (٥)
غناء بتركه . ومنها أن يلي الاسم حرف عطف قبله جملة فعلية ، متعدياً كان
فعلها أو غير متعدي ، فالمتعدي نحو : لقيت زيدا وعرا كلمته ، وهو المتعدي نحو :
جاء سعد وسعيدا زرتة ، فنصب عمرو وسعيد راجح ، على رفعهما ، لأنك فـسـي
نصبهما عاطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وأنت في رفعهما عاطف جملة ابتدائية

(١) زيادة من ع .

(٢) في ط ١ م : " الضرورة " .

(٣) ورد بدون تسمية في المساهد : ٤١٦ / ١ ، والمعنى : هو ٢٠٨ ، وشرح

أبياته : ١٤٤ / ٥ .

(٤) بعدها في ع : " لم " .

(٥) في الأصل : ط ٤ م : " زيد " ، واستثبت من ع .

على جملة فعلية ، والمشاكلة في عطف اجمل راححة . وليس المرمى في ترجيح نصب ما بعد العطف إلا تماثل اللفظ ظاهرا ، ولولا ذلك لم يرجع بعد حتى ، لأنها لا تعطف^(١) بها جملة ، بل حرف على كل ، فادا قلت : ضربت انقوم حتى زيدا ضربت أغناه ، فتحق : حرف ابتداء ، ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها أشبهت العاطفة فأعطي ثانيا ما أعطى تالي الواو ، فإن قلت^(٢) : ضرتهم حتى زيدا ضرتهم ، فالأجود أن تنصب زيدا يستقصى العطف وتجعل ضرتهم توكيدا ، طو قلت : ضرت زيدا حتى صرو ضرتهم ، فتعبر رفع صرو لروال شبه (حتى) الابتدائية بالعاطفة إن لا تقع العاطفة إلا بين كل وجهي .

ومن مرجحات النصب أن يكون مخرجا من إيهام^(٣) غير الصواب ، والرفع بغسلاي ذلك كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾^(٤) نصب^(٥) (كل شيء) رفع توهم كون (خلقناه) صفة لشيء ، إذ لو كان صفة لم يقترن ناصبا لما قبله ، وإن لم يكن صفة كان خيرا ، ويلزم صوم خلق الأشياء بقدر خيرا كانت أو شرا ، وهو قول أهل السنة ، وهو قريبا (كل شيء) بالرفع لا حتمل أن يكون (خلقناه) صفة مخصصة وأن يكون غيرا^(٦) ، فكان النصب لرفعها احتمال غير الصواب راجحا ، وإلى هذا وسماه أشرت بقولي : أو كان الرفع يوهم وصفا مخرجا .

(ص) وإن ولي العاطفة جملة ذات وجهين ، أي : اسمية

الصدر ، فعلية المعجر ، استوى الرفع والنصب مطلقا ، خلافا

للأخفش ومن وافقه^(٧) في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل

(١) ع : لا يعطف .

(٢) ع : طو قلت .

(٣) في الأصل : ع ، م ، إيهام ، والمثبت من ط .

(٤) الآية (٢٩) من سورة القمر .

(٥) في ع : فإن نصب .

(٦) في ط : غيرا ، محذوف .

(٧) أوضح المسالك : ١٧١ / ٢ .

باعتد العاطف خيرا ، ولا أثر للعاطف إن وليه (أنا) .

(١/٨٩)

وايضا : المسبوق بأصنافهم الأولى من / نصبه إن ولي

فعلا بغير ظرف أو شبهة ، خلافا للأعشى ، وكسفا

ايضا : المظاير أولي أو لا ، أولى (١) خلافا لابن

السيد .

وإن قدم النافع والوجوب والرجح والسوي ترجيح (٢)

الابتداء ، خلافا للكسائي ، في ترجيح نصب ثالث

ما هو ماض في المعنى ، نحو : أنا زيد غبطة ، وأنت

صروكلمته .

(٣) تنس الجملة ذات وجهين إذا ابتدأت بمتدا وأختت بمفعول فعمل ،

لأنها اسمية من حيثها الأولى فعلية من حيثها الأخرى ، فإذا توسط عاطف بينهما (٣)

وبين الاسم المشتغل عنه ، جاز معه ونصبه حوارا حسنا دون ترجيح ، لأنه إذا رجع

كان مبتدأ مغفرا عنه بجملة فعلية مبطوفا على مبتدأ مغفرا عنه بجملة فعلية ، وإذا انصب

كان مفعول مفعول مبطوفا في اللفظ على مفعول مفعول ، مع كل واحد من المفعولين شاككة

توجب عدم العاصلة ، ولكل منها ضعف وقوة ، فضعف الرفع لترتبة على المفعول

المشاككتين (٤) وقوته لصلاحيته الثاني فيه لأن يمدد الأول ، وضعف النصب لعدم

صلاحيته الثاني فيه أن يمدد مفعول عليه ، وقوته لترتبة على أقرب المشاككتين (٥)

فحصل بذلك تعادل في مراعاة الشاكل ، وشهد الحسن الوجهين قوله تعالى :
 والفرقد راءه تبارك حتى طاف (٦) فراء الحرمين وأبو صروبالرفع ، والباقون

(١) أولى ، ماقطة من ع وانتسبل .

(٢) في التسهيل . رجع .

(٣) في التسهيل : ط : هم : بينهما ، والضمير من ع .

(٤) (٥) في ع : " المشاككتين " .

(٦) الآية (٣٩) من سورة ص .

بالنصب^(١) واعتقوا على نصب : * والسماء رتعا ووضع اليزان^(٢) وكلاهما من المعطف
على جملة ذات وجهين ، ومبهما رت على الأفعش ، لأنه يستضمف النصب بمعد
المعطف على جملة ذات وجهين مالم تتضمن الجملة المعطوفة دكرا يرجع إلى المتدا^(٣)
سحر . ريد لقيته وصرا رأيته معه ، ففي مثل هذا يستوي^(٤) عدده الرفع والنصب ،
وأما في مثل : ريد لقيته وعبر رأيته ، فلا يستحسن نصب ما بعد المعطف ، لأن ذلك
يستلزم معطف جملة لاسل لها من الإعراب على جملة لها محل من الإعراب (وهذا
ساقط عند سيويه لأن ما للجل^(٥) من الإعراب^(٦)) لما لم يظهر في اللفظ سقط حكمه ،
وجرت الجملة ذات المحل والتي لاسل لها مجرى (واحد^(٧)) كما أن اسم الفاعل
حين لم يظهر الضمير ارتفع به جرى مجرى ما لا ضمير فيه ، فقبل في تثنيته قالسان ،
كما قبل . فرسان ، وإذا كان اسم الفاعل قد ظهر^(٨) ضميره إذا جرى على ضمير
من^(٩) هو له ثم أجزى مع ذلك مجرى ما لا ضمير فيه لعدم ظهوره في بعض المواضع
كان ما لا يظهر إعرابه أصلا حتى أن لا يعتد به . وإن وقعت بعد المعطف (أما)
أبطلت حكم المعطف فكان^(١٠) للاسم بعدها ماله تحتها به ، فإن^(١١) كان معه مسوى

-
- | | |
|--------|---|
| (١) | الكشف : ٢ / ٢١٦ . |
| (٢) | الآية (٧) من سورة الرحمن (جلّ وعلا) . |
| (٣) | أوضح المسالك : ٢ / ١٢١ . |
| (٤) | في الأصل : طءم : استوى ، والمثبت من ع . |
| (٥) | في طء : " ما للمحل " . |
| (٦) | ما بين الحاصرتين ساقط من ع . |
| (٧) | في الأصل : م : " واحد " والمثبت من ع ، وهذا الموضع بداية سقط
من طء . |
| (٨) | في ع : " يظهر " . |
| (٩) | في ع : " ما هو له " . |
| (١٠) | في ع : " وكان " . |
| (١١) | في ع : " وإن " . |

المعنى ما يرجح النصب على مقتضاه ، وإلا ما رُفِعَ راجح ، وإن حال بين الاستصحاب وبين الاسم المشتمل منه اسم آخر فهو : أنت زيد ضريته ، بطل حكم الاستصحاب عند سيويدة لعدم من العمل ، ولم يبطل عند الأخفش لوحود الاستصحاب في أول الكلام والعمل في آخره ويرفع (أنت) بضرب مقدرا ويذهب (زيد)^(٢٢) زيداً ، ويرى هذا أولى من جعل (أنت) مبتدأ^(٢٣) وأولاً^(٢٤) و (زيد)^(٢٥) مبتدأ ثانياً غيره ما بعده ، وهو وغيره خبر الأول^(٢٦) . وهذا عند سيويدة أولى من الوجه الأول^(٢٧) . ولو كان الحائل طرماً أو شبهه اتفقا على ترجيح النصب ، لأن العمل بهما معتبر في مواضع كثيرة .

ورم أبو سعد بن السعيد أن نصب الاسم قبل المبتدأ لم أولئك أولاً راجح على الرفع^(٢٨) ، وليس بصحيح ، لأن تقدم الاسم على فعل شقي بمير (ما) كتقدمه على فعل مثبت ، فإنهما يتقابلان كقابل الأخر والنهي ، فكما يستوي المتقدم^(٢٩) على معالي الأخر والسوي ، كذلك يستوي المتقدم^(٣٠) على فعلتي الإثبات والنهي بمير ما ، ولو كان المتي بها لم يجر النصب ، لأنها من بين حروف النفي مخصوصة بالتعدي . ولما تقدم التشبيه على مواضع^(٣١) النصب وموجباته ومرجحاته^(٣٢) وسبب تسوية بالرفع ، حسنت الإحالة على ذلك ، فقلت : وإن دم المانع والموجب والمرجح والسوي ، رجح

(١١) في الأصل : " حكم يقتضاه " ، والمثبت من ج م .

(١٢) تكلية من ج .

(١٣) في ج م : " أول " .

(١٤) في الأصل م : " زيداً " ، والتصويب من ج .

(١٥) في الأصل م . " وهو خبر الأولى " ، والتصويب من ج .

(١٦) الكتاب ١١ / ١٠٤ .

(١٧) الجمع ٥ / ١٥٦ .

(١٨) في ج : " التقدم " .

(١٩) في الأصل م : " فعل " ، والمثبت من ج .

(٢٠) في ج : " التقدم " .

(٢١) في الأصل م : " مواضع " ، والتصويب من ج .

(٢٢)

انجمع بالابتداء^(١) من هذا أن رجع (زيد) أجود من نصبه في قولك : زيد
ضربه ورأيتي^(٢) زيد لقيته ، وصرو سيجور ، وزيد أحبته ، وشبه ذلك ما لا غريسة
فيه من الفرائض المتقدم^(٣) ذكرها ، وإذا تقدم على المشتعل منه اسم هو وفاعل المشتعل
والآن على شيء واحد نحو : أنا زيد ضربه ، وأنت صرو أهنته ، رجح نصب المشتعل
منه هذا الكمالي ، لأن تقدمه وهو الداعل في المعنى^(٤) سببه على مريد العناية بالحدث
منه ، فكان السد إليه مستقداً ، ولا تكرار بذلك عند غير الكمالي ، لأن الاسم
المشار إليه لا يدل على فعل ولا يلتزمه موجوده وعدمه^(٥) .

(ص) ولا يسهة الصير بتمت أو محطوف بالواو غير معاد

منه العامل كملابسته بدوسهما ، وكذا الملازمة بالمحطوف

في غير هذا الباب .

(١٩١/ب)

ولا يمتنع نصب المشتعل منه بمجرور حقيق / غاطية ماطق

به ، خلافاً لما بين كمال^(٦) .

وإن رجع المشتعل شاذ^(٧) لفظاً أو تقديراً فحكمه فسي

تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ما بعده ، ولا يجوز

في نحو : أريد^(٨) ذهب به ، الاشتغال بمصدر مثبوت

ونصب صاحب الصير ، خلافاً للصيراني وابن السكاج^(٩) .

(١) تكله من ج .

(٢) تكله من ج .

(٣) في ج : المتقدم " .

(٤) في الأصل " : " معنى " ، والمثبت من ج .

(٥) نهاية طيس وسقط من ط ، سقطت الإشارة إليه .

(٦) الجمع ٥١ / ١٥٩ .

(٧) في ط : " شاذ " .

(٨) في ط ج : " زيد " .

(٩) الجمع : ٥ / ١٦١ .

(ش) ملاحة الصير يمت نحو : أريد^(١) رأيت رجلا يحته ؟ ولا يستع بمعطوف
 على الوجه المذكور نحو : أريد^(٢) رأيت صرا وأخاه ؟ محته : صفة لرجل ، وأخاه :
 معطوف على ريد ، وأخاه : سبها فائدة على المنعوت والمعطوف عليه ، وبها حصلت
 السببية وارتفعت الأجبية ، فنزل الكلام منزلة لو قيل : (أريد^(٣) رأيت محته)
 وأريد^(٤) رأيت أخاه ، ولو كان العاطف غير الواو لم تجر السالبة ، وكذا لو أعيد العامل .
 وحكم الملاحة (٥) في غير هذا الباب بالمعطوف كحكمها فيه ، فهو : —
 برجل قائم ريد^(٦) وأخوه ، ولا يجوز : برجل قائم ريد^(٧) أو أخوه ، لأن العاطف
 غير الواو ، ولا . برجل قائم ريد^(٨) وقائم أخوه ، لإعادة العامل ، كما لم يجوز
 ذلك في هذا الباب .

ولا يستع نصب الاسم في نحو : زيد ظفرت به ، إذا كان المراد أن زيدا سبب
 الظفر . ومع ذلك امر كيان^(٩) لكون المحرور فاعلا في المسمى ، وإليه أشرت بقولي :
 ولا يستع نصب المشتعل منه بمحور . (١٠)

وإذا كان المشعول راعيا لشاغله لفظا أو تقديرا فتراعيا لصاحب الضمير ،
 وينقسم ذلك النوع إلى واجب وراجع وراجع وكما انقسم النصب .
 مثال الواجب برجع (زيد) في قولك : إن زيدا قائم^(١١) قست ، ومثال الراجع رفعه
 نحو قولك : أريد^(١٢) قائم^(١٣) ومثال المرجوح رفعه في نحو : ريد قائم^(١٤) ومثال المساوي
 رفعه في نحو : أنا قست وزيد قعد .

(١) في ج : ولو قيل ولو قلت ، بدل : لو قيل .

(٢) في الأصل ط : زيدا ، والتصويب من ج .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من م .

(٤) في الأصل ط : م : كقولك بدل (يجوز) والمثبت من ج .

(٥) الجمع : ١٥٩ / ٥ .

(٦) بعد ها في ط : حقق فاعلية ما طبق به .

(٧) في الأصل م : قائم * والمثبت من ج ط .

(٨) في ط : قائم .

(٩) في ج : قائم .

وسبب كون الرقع^(١) واجبا وراجحا ومرجوحا وساويا مفهوم ببيان مثل ذلك في
النصب ، وذكر السيراني أن العاطية في نحو: أريد قام ، راجحة على الابتداء ، عند
الأغش مرجوحة عند الجري . وفي قول سيويه احتمال ، كذا زعم السيراني ، وليس
كما زعم بل صرح برجحان العاطية^(٢) فإنه قال : وتقول : أهد اللع صرب أخوه زيدا ،
لا يكون إلا الرقع ، لأن الذي من سبب عبد الله فاعل ، والذي ليس من سببه معمول ،
فيرتفع^(٣) إذا ارتفع الذي من سببه كما ينتصب^(٤) إذا انتصب ، ويكون المضر ما يرفع
كما أضررت في الأول ما ينتصب ، وإنما جعل هذا المظهر جان ما هو مثله ، هذا نصه ،
فبان به خلاف ما زعم السيراني .

ولم يجر سيويه في نحو: أريد ذهب به ، إلا الرقع بالابتداء ، أو بفعل مضمر ،
كأنه قيل : أذهب زيد ، وترد ذهب به^(٥) .

وأجار السيراني النصب على إسناد (ذهب) إلى مصدر (ذهب) ملويا ، وجعل
المجزور في موضع نصب ورم أنه قد ذهب المبرد . وأجار ذلك أيضا ابن السراج^(٨) وهو
رأي ضعيف ، لأنه يني على إسناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل
إلا صدرا غير مثنى وإلا ناد إليه منطوقا به غير مفيد ، فكيف إذا لم يكن منطوقا به .

(ج) وقد يعثر على الاسم - المشغول عنه العامل

الظاهر - طائلا فيما قبله إن كان من سببه وكان الشعور

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | في الأصل : ط م : " الواقع " ، والمثبت من ج . |
| (٢) | في ج : " العامل " . |
| (٣) | في الأصل : ط م : " يرفع " وفي ج : " ترفع " والنصب من الكتاب . |
| (٤) | في الأصل : ط م : " ينتصب " وفي ج : " تنصب " والمثبت من الكتاب . |
| (٥) | الكتاب : ١ / ١٠٢ - ١٠٣ . |
| (٦) | الكتاب : ١١ / ١٠٤ . |
| (٧) | تكملة من ج . |
| (٨) | الأصول : ١ / ٨٠ ، والجمع : ١٦١ / ٥ . |

مسنداً إلى غير ضميريهما ، فإن أسند إلى أحدهما ،
فصاحبه مرفوع بفعل المشنول ، وصاحبه الآخر
منصوب به .

(فن) تقول . أريد أغياء نصريه ، أو نصريه صرو ، وتنصب (الأخ) بفعل ضمير
نصريه ، وتنصب (ريدا) بفعل آخر مرفوع^(١) بالضمير الذي نصب (الأخ) ،
لأن الضمير الذي نصب (الأخ) قد مره العمل الظاهر وغري واستهان حتى صار
كالظاهر ، فهو مرفوع بما بعده ، ومشتل للضمير قبله .

هذا الحكم فيها أسند فيه [العمل]^(٢) المشنول إلى غير ضميري الالسمين
المتقدمين ، فلو أسند إلى أحدهما نحو : أريد أغياء نصريه ، رُفع صاحب الضمير^(٣)
المرفوع بفعل مفسر بالظاهر تاصب لصاحب الضمير^(٤) المنصوب .

(١) في الأصل : ط هـ : " مصرا " ، والمثبت من ع .

(٢) زيادة من ع .

(٣) في الأصل : ط هـ : " الضمير " ، والمثبت من ع .

(٤) في الأصل : " الضمير " ، والمثبت من ط هـ : ع .

* بابُ تعدّي الفعل ولزومه *

(هـ) { ١ } انقضى فعلٌ منصوباً له باطراد اسمٌ مفعول
 تامٌ نصبه مفعولاً به ، وسُي متعدياً ، وواقعا ، ومجاوزاً ،
 وإلزاماً ، وقد يُشهر بالاشتغالين فيملح للاسمين ،
 وإن طلق اللام بمفعول به معنى ، قد يجرى جرّه ، وقد
 يجري مجرى المتعدي شذوذاً أو لكثرة الاستعمال
 أو لتضمن معنى يوجب ذلك . واطرد الاستعناء عن
 حرف الجر المتعين مع أن وأن حكوماً على موضعهما (٢)
 بانتصب لا باجرء ، خلافاً للخليل والكسائي ، ولا يماثل
 بذلك لتعين الجار غيرها ، خلافاً للأخفش الأصغر (٣)
 ولا / خلافاً في شذوذ بقاء الجر في نحو (٤)
 أشارت كليب بالأكف الأصابع .

(١/٩٠)

(ثـ) الفعل المتعدي ، هو الناصب مفعولاً به دون حاجة إلى تقدير حرف جرّه
 فإن حُسن تقدير حرف جرّ متعدي مع منصوبه بلا تأويل ، قبل قيد : متمد بإسقاط حرف
 الجر ، نحو قوله تعالى : { لَا تَقْدِرْ لَهُمْ سِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ } (٥) وقوله تعالى :
 { أَعْمَلْتُمْ أَسْرَارَكُمْ } (٦) وكقول الشاعر (٧)
 كأنني إذا أسئمت لأظفر طائراً . : مع النجم في جَو السماء بسُوب

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | قبلها في ع . " تعدّي الفعل ولزومه " ، زيادة لا رأي لها . |
| (٢) | في التسهيل : " موضعهما " . |
| (٣) | المنعني ١ ص ١٥٢ . |
| (٤) | سأني في شاهده قريباً . |
| (٥) | الآية (١٦) من سورة الأعراف . |
| (٦) | الآية (١٥٠) من سورة الأعراف . |
| (٧) | ورد بدون نسبة في معاني القرآن للأخفش ، هـ ٢٦٥ . |

وكقول الآخر (١)

تَحَرَّنُ قُضِيَّيْهَا مِنْ صَبَاحَةٍ . وَأَخِي الَّذِي لَوْلَا الْأَخْيَرُ لَقُضِيَ
وَالْأَصْلُ . عَلَى صِرَاطِكَ السَّخِيحِ ، وَهِيَ أَمْرٌ بِكُمْ ، وَلَا تُظْفَرُ بِطَائِرٍ ، وَلَقَدْ مَسَّ طَسِيَّ .

والى (قفاي) وسجوه ، أشربت بقولي : وقد يحرق سحري المتعدي شديدا .

وإذا استعمل الفعل متعديا بنفسه ثارة وبحرف جر ثارة ولم يكن أحد الاتصالين
شبهورا^(٢) قيل فيه : متمم بوجهين ، ولم يحكم بتقدير الحرف عند سقوطه ولا بربط^(٣)
عند ثبوته نحو . شكرته ، وشكرت له ، ونصحت له ، ونصحت له . وبسبب أنها المتعدي
بنفسه : مجاورا ، وواقعا . وما لابد له من حرف استمره لايم ، ولا يميز المتعدي
من اللام بالسعي والتملق ، فإن الفعلين قد يتحدان معنى وأحدهما متعد والآخر
لايم . كَصَدَّقْتُهُ وَأَسْتُ بِهِ ، وَنَسِيتُهُ وَدَهَلْتُ عَنْهُ ، وَحَبِيتُهُ وَرَغِمْتُ بِهِ زَوَارِدُهُ وَهَمَمْتُ
بِهِ ، وَخِيتُهُ وَأَشْفَقْتُ مِنْهُ^(٤) ، وَاسْتَطَعْتُهُ وَقَدَّرْتُ عَلَيْهِ ، وَرَجَوْتُهُ وَطَمَعْتُ فِيهِ ،
وَتَجَنَّبْتُهُ وَأَعْرِضْتُ عَنْهُ ، وَإِنَّا يَمِيزُ^(٥) المتعدي بأن تعمل به كأي الضمير أو هاء
أو باؤه باطراد ، وبأن يصاغ منه اسم فاعول تام باطراد نحو : صَدَّقْتُهُ وَحَبِيتُهُ وَأَرَدْتُهُ
وَرَجَوْتُهُ ، مِمَّا يَصْدُقُ وَنَحْوُهَا وَرَجَوْتُ . وبهذا علم أن (قال) متعد لاطراد
نحو : قلته فهو مفعول . ولو قصد هذان الأمران من دَهَلْتُ ، وَرَغِمْتُ وَطَمَعْتُ وَأَعْرِضْتُ ،
لم يستعمل من الحرف ، كقولك : دَهَلْتُ عَنْهُ وَرَغِمْتُ بِهِ ، وَطَمَعْتُ بِهِ ، وَأَعْرِضْتُ
عَنْهُ ، فهو مفعول عنه ، وسرَّوب عنه ، ويطوع عنه ، ونعترض عنه ، ملائمتي^(٦) لك

(١) هو مودة بين حرام ، والحاسة البصرية : ١٦٧/٢ ، والمشي : ص ١٥٢ .

وشرح أبياته : ٢٢٧ / ٢ ، والقاصد : ٥٥٢/٢ ، والجمع : ٢٩ / ٢ .

(٢) م ع : مستندرا .

(٣) م ع : بربادته .

(٤) تكلية من ع .

(٥) م الأصل : تير واستبث من ع .

(٦) زيادة من ع .

لا يتبع الحذف نحو : رجت أن يكون كذا ، فإنه لا يؤدي ، هل المراد : رجت مسي
أن يكون ، أو من أن يكون ، والمراد أن متفادان معنى ، حيث يتبع الحذف في مثل
هذا . ومذهب الخليل والكسائي في أن وأن عند حذف حرف الجر بطرد حذفه
أنتها في محل جر ، ومذهب سيويه والقراء أنها في محل نصب ^(١) وهو الأصح .
لأن بقا الجر بعد حذف عامله قليل ، والنصب كثير ، والحمل على الكثير أولى من الحمل
على القليل . وقد يستشهد لمذهب الخليل والكسائي بما أشده الأخص من قول
الشاعر ^(٢) :

وباررت نلتى أن تكون خبيثة . . . إليّ ، ولا تدن بها أما طالبة

وأجاز طي بن سليمان الأخص ، أن يحكم بإطراد حذف حرف الجر والنصب
فيما لا ليس فيه ^(٣) كقول الشاعر ^(٤) :

..... وأعني الذي لولا الأتس لقضاني

(١) قال ابن هشام : " وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الوضع
جر ، وأن سيويه يرى أنه نصب فهو " المعنى . ص ٨٠ . ويؤيد هذا
الافتراض قول سيويه : " وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : " وأن هذه
أنتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاقفون " ٢٤ المؤمن . فقال : إياها هو طي
حذف اللام ، كأنه قال : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة . فإن حذفت اللام
من أن فهو نصب . . هذا قول الخليل . . ولو قال إسان : إن (أن)
في موضع جر في هذه الأسماء لكان قولا قويا . " الكتاب : ١٢٦ / ٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨

وطي هذا فالخليل يرى أن اسم هو النصب لا الجر ، وأن سيويه يجوز
الوجهين .

(٢) هو الفرزدق ، ديوانه : ٨٤ / ١ ، والكتاب : ٢٩ / ٣ ، والاعتصاف : ص ٣٩٥

والمعنى : ص ٨١ ، والمقاصد : ٥٥٦ / ٢ ، والجمع : ٢١ / ٨١

(٣) المعنى : ص ١٥٢

(٤) تقدم الاستشهاد به قريبا في هذا الباب .

والصحيح أن يتوقف فيه على المساج ، قال سيبويه بعد أن حكى قولهم : " خذوا
 ويرثه ، وكنته (١) ولا تقول : وهبته لآسهم لم يحدوه ، ولكن وهبت لك (٢) قال
 المبرد : لا يقال : وهبته (٣) لفلان يترجم كون المخاطب موهوبا ، فإذا رآل الأشكال
 نحوه : وهبته للسلام ، جاز .

وحكى أبو عمرو الشيباني : " أطلق نفسي أهله قبل (٤) يريد : أهب لك ، ولا خلاف
 في شذوذ حذف حرف الجر وبقاء عمله كقول / الشاعر : (٥)

إد اقبل أي اداسي شرق قبيلة . . أشارت كليب بالأكف الأصابع
 أراد : أشارت إلى كليب ، وحذف (إلى) وأبقى عمله . . ونظمه (٦)
 وكريمة من آل قيس العنزة . . حتى تدخ عارتق الأعلام
 أراد : إلى الأعلام (٧) فحذف (إلى) وأبقى الحرف .

(ج) - فصل -

المتعدي من غير ما بي (ظن) و (أطم) متعدي إلى
 واحد . ومتعدي إلى اثنين ، والأول متعدي بنفسه وجوبا ،
 وجائر التعدي واللتزم . وكذا الثاني بالنسبة إلى أحد

(٢٠١) الكتاب : ١ / ٣١٨ .

(٢) تكلية من ج .

(٤) اللسان (وهب) .

(٥) هو الفردي ، ديوانه : ١ / ٤٢٠ ، وشرح ابن خيل : ٢ / ٣٩ .

والمعنى : من ج . ٣ ، واستعارة : ٣ / ٦٦٩ ، والمقاصد : ٢ / ٥٤٢ .

٣ / ٣٥٤ .

(٦) ورد بدون نسبة في الساعد : ١ / ٤٣١ ، وشرح ابن عميل :

٢ / ٤٠ ، والمقاصد : ٣ / ٣٤١ ، والهمع : ٢ / ٣٦ .

(٧) تكلية من ج .

الفعولين ، والأصل تقديم ما هو فاعل معنى على ما ليس

كذلك ، وتقديم ما لا يجر على ما قد يجر ، وترك هذا الأصل

واجب وجائز يستع لئلا يفرض الفرائض المذكورة فيما مضى ،

(ش) لَمْ تَقْدِمِ الْكَلَامَ عَلَى ظَنِّ وَأَظْمَ وَأَحْوَاتِهَا ^(١) اسْتَشْبَهَتْ ^(٢) رَهْنًا ^(٣) بقولني :

المتعدي من غير ما يظن وأظم . وبهت أن المتعدي ما سواه ما لا يوجد به متمم

إلى أكثر من اثنين ، بل هو إما متمم إلى واحد بنفسه أبدا كسرب وأكل وما لا يحتاج

إلى حرف جر ، وإما يتم بنفسه تارة وبحرف جر تارة ، كشكر ونصح ما يقال له متمم

بوجهين . وقد أشرت إلى ذلك قبل هذا سجلا ، ثُمَّ أَشْرْتُ إِلَيْهِ الْآنَ سَجَلًا ، ثُمَّ

بِهَتْ أَنْ الْمَتَعْدِي إِلَى اثْنَيْنِ مِنْ هَذَا الْبَابِ إِنَّمَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا بِنَفْسِهِ نَحْوُ . كَسَبَا

وَأَعْطَى ، وَإِنَّمَا يَتَعَدَّى إِلَى أَحَدِهِمَا بِنَفْسِهِ أَبَدًا وَإِلَى الْآخَرِ بِوَجْهَيْنِ نَحْوُ : اخْتَارَ وَأَمَرَ ،

تَقُولُ . كَسَوْتَ زَيْدًا ثِيَابًا ، وَأَعْطَيْتَهُ دِرْهَمًا ، مَلَا تَحْتَاجُ إِلَى حَرْفٍ جَرٍّ وَلَا يَجُوزُ لَكَ

أَنْ تَأْتِيَ بِهِ ، وَتَقُولُ : اخْتَرْتُ زَيْدًا قُوَّةً ، وَأَمَرْتُهُ الْخَبَرَ ، وَاخْتَرْتُهُ مِنْ قُوَّةٍ ، وَأَمَرْتُهُ

بِالْخَبَرِ ، وَيَأْخُذُ هَذَا النَّوعُ السَّامِعَ . وَالْأَصْلُ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ مَعْنَى

عَلَى الْمَعْمُولِ الَّذِي لَيْسَ كَذَلِكَ ، كَزَيْدٍ مِنْ سَأَلَةٍ (أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا) فَإِنَّهُ مَعْمُولٌ

فِي اللَّفْظِ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، لِكَوْنِهِ آخِذًا ، وَتَنَاوَلَا ، بِخِلَافِ الدَّرْهَمِ فَإِنَّهُ مَعْمُولٌ فِي اللَّفْظِ

وَالْمَعْنَى ، فَبِأَصْلِهِ أَنْ يَتَأَخَّرَ ، وَأَصْلُ الْآخَرِ أَنْ يَتَقَدَّمَ ، وَكَذَا الْأَصْلُ تَقْدِيمُ مَا يَتَعَدَّى

إِلَيْهِ الْعَمَلُ بِنَفْسِهِ أَبَدًا وَتَأْخِيرُ مَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِوَجْهَيْنِ ، لِأَنَّ طَقْفَهُ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى

وَأَسْطَةِ أَتَوَى مِنْ طَقْفَةٍ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا ، فَلِذَلِكَ يُقَالُ : أَعْطَيْتُ دِرْهَمَهُ زَيْدًا ، وَاخْتَرْتُ

قُوَّةَ عَمْرٍاءَ ، وَلَا يُقَالُ : أَعْطَيْتُ صَاحِبَهُ الدَّرْهَمَ ، وَلَا : اخْتَرْتُ أَحَدَهُمُ الْقُوَّةَ ، إِلَّا طَبَقَ

قَوْلُ مَنْ قَالَ : شَرِبَ فَلَانُهُ زَيْدًا .

(١) فِي الْأَصْلِ ط م وَأَحْوَاتِهَا وَالْمَثَبُ مِنْ ح .

(٢) فِي الْأَصْلِ ط م : اسْتَشْبَهَتْهَا وَالْمَثَبُ مِنْ ح .

(٣) تَكْلُفٌ مِنْ ح .

ومثال وجوب تركه الأصل : ما أعطيت درهما إلا زيدا ، وأعطيت الدرهم صاحبه .
ومثال امتناع تركه الأصل : ما أعطيت زيدا إلا درهما ^(١) ، وأعطيت زيدا ^(٢) مائة
رسمتي . جعلت زيدا يضرب مائة ^(٣) مائة الأولى والثاني نظيرا (ما ضرب مائة
إلا زيدا ، وضرب زيدا غلامه) . والثالث والرابع نظيرا (ما ضرب زيدا ^(٤) إلا مائة
وضرب موسى عيسى) . وإلى هذا أشسرت بقولي : واجب وحائز ومستنع تمثل القرائن
المذكورة فيما مضى . وما خلا من سبب الوجوب بسبب الامتناع مجاز بقاؤه على الأصل
نحو : كسوت زيدا ثوبا . ومخالفته للأصل نحو : كسوت ثوبا زيدا .

(ج) - فصل

يجب تأخير منصوب الفعل إن كان (أَنْ) متقدمة
أو مخفية وتقديمه إن تضمن معنى استفهام أو شرط
أو أصح إني ما تضمنها ^(١) أو نصبه جواب أمّا . ويجوز
في غير ذلك - إن لم ينصب - تأخير العمل غير تعجبي
ولا موصول به حرف ولا مخرون بلام ابتداء أو قسم مطلقا ،
خلافا للكويتين في منع نحو : زيدا غلامه ضرب ، وظلامه
أو غلام أخيه ضرب زيدا ، وما أراد أخذ زيدا ، وما طعمته
أكل إلا زيدا .

ولا يوقع فعل مضارع متعل على مفعله الظاهر ، وقد يوقع
على ضاف إليه ، أو موصول بعمله .

(د) لا يجوز في (طعت أنك متعلق) ولا (طعت أن ستمعل) ، أنك متعلق

(١) في الأصل ط هـ م : " إلا مائة " ، والمثبت من ج .

(٢) في الأصل ط هـ م : " وأعطيت زيدا " ، والمثبت من ج .

(٣) تكله من ج .

(٤) في ط : " زيدا " صحو .

(٥) في التصحيح هـ م : " ما تضمنها " .

طعت ، ولا (١) أَنْ سَتَعْمَلُ خَلْتِ ، لأن (أَنْ) (استدراك) والمخففة منها لا يبتدأ بها (٢) كلام ، وطى ذلك نهجت بقولي : يجب تأخير منصوب الفعل إن كان (أَنْ) شديدة أو مخففة . ولا يعترض على هذا بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (٣) و﴿ أَنْ السَّاجِدَ لِلَّهِ ﴾ (٤) لأن (٥) الألف من جعلت تغديرها ، ولأن هـهـ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وأنا ربكم فاتقون ، ولأن الساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً (٦) فإن جواز هذا مرتب على تغدير اللام وتغدير الحرفين ، وهو عند سبويه أقوى من جعل (أَنْ) في موضع نصب كما براه الخليل (٧) ولو قدر نصبها لم يحز تغديرها كما لا يقدّم في : طعت أن زهداً مطلق ، فإن المنصوب يحدف حرف الجر ، مخرج المنصوب يستعد فلا يقع إلا حيث يقع ، ومنصوب الفعل يحذف المعول به والظرف وغيرها . فإذا كان أحد أسما الاستعظام أو الشرط ، وجب تغديره على الفعل نحو : من رأيت ؟ / وأنتهم لقيت ؟ ومتى قدست ؟ (٨/١) وأنتهم لقيت ؟ / ومن عظم يكرمك . وأنتهم تدع بك بك ، ومتى تعين تعين ، وكذا الضام إلى شيء منها نحو : فلان من رأيت ؟ ، وفعل أنتهم استحضرت ؟ ، وكذا المنصوب بفعل وقع جواباً لأن ، نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ (٩) وسأوى ذلك من منصوب بمصرف ^{بفعل} مجازر تذكيره عليه إن ظهر المنصب ، أو أغنى عن ظهوره قرينة نحو : زيدا ضرب عمرو .

-
- (١) لا ساقطة من ج .
 (٢) هي ج : " المعتوحة " بدل : الشددة .
 (٣) في ج : " بها " .
 (٤) الآية (٥٢) من سورة المؤمنون ، يعنى (أَنْ) ، وقراءة الكوفيين كسرهما ، الكشف ١٢٩/٢٤ .
 (٥) الآية (١٨) من سورة الجن .
 (٦) هي ج : " فان " .
 (٧) معاني القرآن للأخفش : ١/١٠٩ . ١١٠٤١ .
 (٨) الكتاب : ١٢٧/٣ ، ١٢٨ .
 (٩) في الأصل : طعم : " قست " ، والقيمت من ج .
 (١٠) الآية (٩) من سورة الضحى .

وَنَحَارِي صَادَ مُوسَى . فَإِنْ كَانَ الْعَمَلُ جِلَّةَ حَرْفٍ أَوْ مَقْرُونًا بِلَامٍ الْإِبْتِدَاءِ فِي حَيْرٍ مَسْبُوقٍ
بِأَنْ (١) أَوْ جَوَابٍ قَسَمَ (٢) وَجِبَ تَأْخِيرٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ نَحْوُ : مِنَ الْجَزْأَنِ تَكْفٍ لِمَا تَكَلَّمَ ،
وَأَيُّ اللَّهِ لِيُحِبَّ (٣) الْمُحْسِنِينَ ، وَوَاللَّهِ لَأَقُولَنَّ الْحَقَّ ، فَإِنْ خِلَا الْعَمَلُ مِنْ ذَلِكَ ، جَازَ
تَقْدِيمُ مَتَصُوبِهِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فِي شَيْءٍ نَحْوِ (٤) زَيْدًا غَلَامَةً ضَرْبَ ،
وَعَلَامَةً ضَرْبَ زَيْدٍ ، وَعَلَامَةً أَخِيهِ ضَرْبَ زَيْدٍ ، وَمَا أَرَادَ : أَخَذَ زَيْدٌ ، وَمَا طَعَنَ : أَكْثَلَ
إِلَّا زَيْدٌ ، فَإِنَّ الْكُوفِيِّينَ يَمْتَحِنُونَ هَذِهِ السَّائِلَ وَأَشْبَاهَهَا ، وَهِيَ جَائِزَةٌ لِثَبُوتِ اسْتِعْمَالِهَا
مَثَلًا . زَيْدًا غَلَامَةً ضَرْبَ ، قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ طَيْفٍ : فِي كَتَبَ مِنْ زَهِيرٍ وَأَخِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
وَرَحِمَ كَتَبًا : (٥)

كَتَبًا أَخُوهُ سَبِي فَأَنفَادَ مُتَتَبِعًا . . وَلَوْ أَمْسَى بِأَنَّ بِالْقَطْعِ فِي شَقَرَا
وَمَثَل : غَلَامَةً ضَرْبَ زَيْدٍ ، قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٦)

رَأَيْتُهُ يَحْتَمِلُ الَّذِي أَلْفَ الْحَزَمِ . . وَبَشَقِي بِسَفِيهِ الْقَبْرِ

وَمَثَل : غَلَامَةً أَخِيهِ ضَرْبَ زَيْدٍ ، قَوْلُ الْآخَرِ : (٧)

شَرِيحَتُهَا وَأَفْهَوَاهُ لَهَا . . رَكِبَتْ قَرْنَ بَحْدَجٍ جَلَا

وَمَثَل . مَا أَرَادَ أَخَذَ زَيْدٌ ، قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٨)

مَاشَاءَ أَشْأَى رَبِّي وَابْدِي هَوْلَهُ . . مَاشَاءَ فَلَمَّتْ تَرَاءُ نَاشِئًا أَهْدَا

- (١) تَكْلُفٌ مِنْ ع .
(٢) فِي الْأَصْلِ ، طَهَمٌ : " أَوْ الْقَسَمُ " ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ ع .
(٢) هِيَ ع : " وَلِيُحِبَّ اللَّهُ " .
(٤) زِيَادَةٌ مِنْ ع .
(٥) وَرَدَ بِدُونِ سَبَبٍ فِي الْمَسَاءِ : ٤٣٦/١ ، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ : هـ ٤٤٩ .
(٦) وَرَدَ بِدُونِ نَسْبَةٍ فِي الْمَسَاءِ : ٤٣٧/١ ، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ : هـ ٤٤٩ .
(٧) سَبَقَ الْأَمْتِضَاهُ بِهِ فِي بَابِ الْقَبْرِ .
(٨) سَبَقَ الْأَمْتِضَاهُ بِهِ فِي بَابِ الْخُسْرِ .
(٩) فِي طه : " مَاشَاءَ تَرَاءُ " .

ومثال : ما طعمتك آكل إلا زيد^(١) ، قول الشاعر :

ما المرة ينمغ إلا رثه قتلا . م تثنى ليمر^(٢) الله آمال

ولا يوقع عمل ضمير^(٣) متصل على مفسره الظاهر نحو : زيدا ضرب ، على أن يكون :

زيد^(٤) ضرب نفسه ، فثبت (ضرب) إلى ضمير مفسره لفظ (زيد) (ولعز زيد^(٥))

منصوب به ، فلا يجوز هذا ، لأن جواره يستلزم توصف مضمومة ما لا يستعنى عنه ، وهو

الفاعل ، على مضمومة ما يستعنى عنه وهو المفعول ، ولو كان الفاعل ضميرا منفصلا جاز

إيقاع عمله على مفسره الظاهر ، نحو : ماضرب زيدا إلا هو ، لأن الضمير المنفصل مما

سبح مسيله مقد ر قبله ظاهر يحد من الضمير ، فنقد ير ، ماضرب زيدا إلا هو : ماضرب

زيدا أحد إلا هو ، فقيام الضمير المنفصل مقام الظاهر المقد ر قبله إيقاع عمله على

مفسره الظاهر ، محكم بالحواز .

وقد يوقع عمل ضمير متصل على ماض إلى مفسر الضمير نحو : غلام هند ضربت ، فاعل

(ضربت) ضمير هند ، ومار هذا ، لأنه في تقدير ضربت هند غلامها وبشله فتقول

الشاعر :

أجل المرء يستحي ولا يفت . ري إذا يفتي حصول الأماي

يريد : المرء في وقت ابتعائه حصول الأماي^(٨) يستحي أحمه ولا يشمر .

وقد يوقع عمل ضمير متصل على موصول بعمل سبغ إلى مفسر الضمير نحو :

(١) ورد بدون نسبة في المساعد : ٤٣٧ / ١ ، وشعاع العليل . ص ٤٤٩ .

(٢) في ج : " بضمير " .

(٣) في ج : " ضمير " .

(٤) في ط : " زيدا " ، وهو .

(٥) تكتلة من ج .

(٦) في الأصل ، ط : " ما يستعنى " ، تحريف ، والتصويب من ج ، م .

(٧) ورد بدون نسبة في المساعد : ٤٣٨ / ١ ، وشعاع العليل . ص ٤٥٠ .

(٨) في الأصل ، ط ، م : في وقت ابتعائه الأماي ، والمثبت من ج .

ما أراد زيد أخذ ، فما في موضع نصب يأخذ ، يريد عامل (أراد) وهما حلة لنا ، وما حصل
أخذ ضمير زيد . وجاز هذا الآن التقدير : أخذ زيد ما أراد . ونظمه قول الشاعر :
عَاصِبَتِ الْخَفِيُّنَا وَإِيَّ مَنْظَرِهِ . رَأَيْتُ لَمْ يَنْتَهِجَا بَأْسٌ وَلَا خَيْرُ

(ص) - فصل

بحوز الاختصار قياساً على منصوب الفعل مستتمتي
عنه بحضور معناه أو سببه أو مقارنه أو الوحد به أو السؤال
عنه بلفظه أو معناه ، أو عن متعلقه^(١) ، وبطلبيه^(٢) ، وبالنزلة
على نامة ، أو الناهي عنه ، أو على شئته أو الأمر به .
فإن كان الاختصار في بطل أو شبهه في كثرة الاستعمال ،
فهو لازم .

وقد يحمل المنصوب مبتدأ أو خبراً ، فليعلم حذف

ثاني الجزأين .

(ش) الملاحظ هنا التثنية على حذف الفعل وماعده والاختصار على المفعول به ،
لأن الباب له ، لكنني ذكرت لفظاً صالحاً للمفعول به وغيره من منصوبات الفعل ،
لأنها كلها متساوية في صحة النصب بحمل محدود كقولك : زيداً . لمن قال :
من ضربت ؟ وكقولك : حين ظلم ، لمن قال : متى (ضربته)^(٣) ؟ وكقولك : ضرباً
يرده ، لمن قال : أي ضرب ضربته ؟ وكقولك : تأديها ، لمن قال : لم ضربته ؟
وكقولك : اكتبوا لمن قال : كيف ضربته ؟ .

ولمير المفعول به مواضع يستوفى فيها بعون الله بيان ما يحتاج إليه .

ومثال الاستغناء عن لفظ الفعل بحضور معناه ، قولك لمن شرع في إبطاء :

(١) ورد بدون نسبة في الساجد : ١ / ٢٣٩ .

(٢) في ج : " أو بطلبيه " .

(٣) تكلية من ج .

نجد^(١) بإصدار (أعلج) ، ولمن شرع في ذكر روما : خيرًا لنا وشيرًا لعدونا ،
 بإصدار (رأيت) ، ولمن قطع حديثنا : حديثك ، بإصدار (تم) ، أو نحو ذلك .
 ومثال الاستعانة بسبب العمل قول الشاعر^(٢) :

(ب / ١)

إدأ تعنى الحمام الوثق هتجني . : وتعلمت منها أم عشار
 بإصدار (ذكرت) لأن التهيج سبب الذكر^(٣) وباعت طيه .

ومثال الاستعانة بحضور مقارنه قولك لمن^(٤) تأهب لنسج : مكة ، بإصدار (أراد)
 وبريد^(٥) ، ولمن سدد سهما : القوطان ، بإصدار (نصيب) ، وللواحيين
 مطلق الهلال إدأكروا . الهلال ، بإصدار (رأوا) ، ومن هذا القبيل قول الشاعر^(٦) :
 لئن ترواها ولو تأملت إلا . : ولها في مفارق الراس طيسما

إصدار (ترى) لأن رؤية الشعر مقارنه لرؤية ما يشتمل عليه ، ما شتمني بعمل
 إحداها عن فعل الأخرى . ويصح أن يكون (ترى) المضارع بمعنى (تعلم)
 لأنه إدأ كان بمعنى (تصور) يلزم من ذلك كون الموصوفة مكشوفة الرأس . وينبغي
 أيها أن تجعل العمل المضارع غير مبتدأ محذوف ، لئلا تكون واو الحال داخلية
 على مضارع مثبت ، وذلك^(٧) غير جائز عند الأكثرين ، وما أوهه^(٨) قد قبله مبتدأ ،
 ومثل هذا السبب قول الآخر^(٩) :

-
- | | |
|--------|---|
| (١) | في الأصل : " ريد " . وهو . |
| (٢) | هو النابغة الذبياني ، ديوانه : ص ٢٠٣ ، وفيه التخرج . |
| (٣) | في ج : " الذكر " . |
| (٤) | في ج : " قول من " . |
| (٥) | تكملة من ج ، وكانت في الأصل : طيه . ومكة . |
| (٦) | سبب لعبد الله بن قيس الرقيات ، ملحقات ديوانه . ص ١٧٦ ، والكتاب :
٢٨٥ / ١ . |
| (٧) | في ج : " فإن ذلك " . |
| (٨) | في ج : " إلا عند الأكثرين " . وليس من راجح لزيادة إلا " . |
| (٩) | في ج : " أوهم " . |
| (١٠) | هو عبد العزيز الكلابي ، الكتاب . ٢٨٨ / ١ ، والمقتضب : ٢٨٤ / ٣ . |

وَجَدْتَ الْعَالَمِينَ لَكُمْ حِزًّا . وَجَاءَتْ وَغَهَا سَلْسَبِيلًا

أي : لهم حِزًّا ، يوجدنا لهم جناح ، فأمر ، لأن الوجدانيين متقاربان (١) فاستعني
بعض أحدهما عن فعل الآخر ، ومن هذا القبيل قول الآخر (٢) :

فَكَرَّرْتُ تَهْنِئَتَهُ مَوَاقِفَتَهُ . عَلَى تَبِيعِهِ وَتَضَرُّعِهِ الشَّابَعَا

أي : ووافقت على تَبِيعِهِ ، فأمر ، لأن المواقفين مقترنان ، فاستعني بعمل
إحدهما عن فعل الأخرى ، ويروى : صادفته ، ومن هذا القبيل قول الآخر (٣) :

تَذَكَّرْتُ أَرْضًا بِهَا أَهْلُهَا . أَهْلُهَا فِيهَا وَأَهْلُهَا

أي : وتذكرت أحوالها فيها وأهلها ، فأمر ، لأن التذكرين (٤) مقتران ، فاستعني
بفعل أحدهما عن فعل الآخر ،

ومن هذا القبيل قول الآخر (٥) :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا . الْأَعْمَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَا

أراد : قد سأل الحيات منه القدم ، وسألت القدم الأعوان (٦) والشجاع الشجع ،

(١) في ج ، م : متقاربان .

(٢) هو القطامي ، ديوانه ص : ٤٩ ، وفيه التخريج .

(٣) هو صرو بن قسيمة ، ديوانه ص : ١٨٤ ، وفيه التخريج ، وانظر الكتاب .

٠٢٨٥/١

(٤) في الأصل ، ط ، م : "التذكيرين" ، والثلث من ج .

(٥) نسباً مجموعة من الشعراء منهم عدي بن الحصاحيص والعجاج وأبوحيان

القمصي ، وسائر القمصي ، والديري .

وهو في ملحقات ديوان العجاج ص : ٨٩ ، والكتاب : ٢٨٧/١ ، والمقتضب

٢/٢٨٣ ، وجبل الرجاج ص : ٢٠٥ ، والخصائص : ٢/٤٣٠ ، والمعاني :

ص : ٧٨٦ ، والخرابة : ٤/٥٦٩ ، ٥٧٤ ، واللسان (شجمع) ، وانقاصد :

٠٨٠ / ٤

(٦) الأعوان : ساقطة من ج .

معدى لأن السالمتين مقتربتان ، فاستعنى بعمل إحداهما عن فعل الأخرى .
وسرى :

قد سألتم الحيات منه الغدا
على جعل (الحيات) مفعولا ، (والقدمان) فاعلا (١) ، وحذمت التون كما حذمت
سور :

هنا غطتا إما إيسار وثمة (٢)

بالرفع .

ومثال الاستعناء بالوعد قولك : ريذا ، لمن قال سأطعم من احتاج ، بإضمار
(أطمع) .

ومثال الاستعناء بالسؤال عن الفعل بلعظه قولك لمن قال : هل رأيت أحسدا ؟
بلى ، ريذا ، بإضمار (رأيت) .

ومثال الاستعناء (٣) بالسؤال (٢) عن الفعل بمعناه دون لفظه قول من قال :
" بلى وجادا (٤) حين قيل له : أفي مكان كذا وجد ؟ بإضمار (أعرف) ، لأن قوله :
أفي مكان كذا وجد ؟ : بمعنى : أتعرف فيه وجد ؟ .

ومثال الاستعناء عن الفعل المسئول عن متعلقه قوله تعالى : * وقيل للذين
انفوا ماذا أنزل بكم ، قالوا : حبرا * (٥) مصعب (حبرا) بأنزل ، ضمرا .

(١) في ع : * فاعل * .

(٢) صدر بهت لتأبط شرأ تقدم الاستشهاد به في باب إعراب المشتق ،
ومجزه : وإما ندم والقتل بالحراجد .

(٣) تكملة من ع * .

(٤) الكتاب ١ : ٢٥٦ .

والوحد : اسفرة في الجبل تصلك الماء ، ويستنقع فيها ، وقيل البركة .
اللسان (وحد) .

(٥) الآية (٣٠) من سورة النحل .

ويقال الاستعناء ^(١) عن العمل ^(٢) في طلبه قولهم : "ألا رجل يشا هذا وإيا صرا" يريدون . اختله هذا أو صرا . ومنه قولهم : "السهم ضيحا ودنيا" ^(٣) بمعنى . اجتمع فيها ضيحا ودنيا .

ويقال الاستعناء عن العمل في الرد على ناصيه ، فقلت لس قال : ما كنت أحسدا ؛ بلى "زيدا" بإضمار (لَقِيتَ) .

ويقال الاستعناء عن العمل في الرد على الناهي عنه قوله لمن قال : لا تضرب أحدا ؛ بلى "من أساء" بإضمار (اضرب) .

ويقال الاستعناء عن العمل في الرد على الأمر به قوله لس قال : تعلم لغة ؛ لا ، بل نحوا ، بإضمار (أتعلم) .

ويقال الاستعناء عن العمل في الرد على شيئه قوله لس قال : شرب ربه صبرا ، لابل طارا ، بإضمار (ضرب) فهو ^(٤) رة على وقع اللفظ والمعنى ^(٥) وأنا السرور على وقع المعنى دون اللفظ فكوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَكُوا قَوْلَ بَلِّ سَةِ إِبْرَاهِيمَ ^(٦) ﴾ أي بلى تتبع بلة إبراهيم ، فأصغر (تتبع) لأن معنى : (كونوا هودا أو نصارى) : اتبعوا بلة اليهود أو بلة ^(٧) النصارى ، فالإظهار والإضمار جائزان في أمثال هذه المسائل قياسا ، فإن كان الذي اقتصر عليه على المفعول مثلا أو جاريا جرى السئل في كثرة الاستعمال ، اختنع الإظهار ولم يقتصر ، فالمثل كقولهم :

(١) تكلف من ع ، ط ، م .

(٢) الكتاب ١٠ / ٢٥٥ .

(٣) م ع ، "هدا" .

(٤) تكلف من ع .

(٥) الآية (١٣٥) من سورة البقرة .

(٦) في الأصل ، ط ، م : "سنة" .

"كَلَّ شَيْءٌ وَلَا شَيْعَةً خَرًّا" (١) أَي : ائْتِ وَلَا تَرْتَبِ وَ "هَذَا وَلَا زَمَانًا" (٢) أَي : وَلَا أُنُومَ ،
 وَ "كَلَّيْهُمَا وَتَرًّا" (٣) أَي : اعْطِي وَزِدْنِي ، وَالْحَارِي سَجَرِي الْمَثَل قَوْلُهُمْ : "حَسْبُكَ
 خَيْرًا لَكَ" (٤) وَ "مَرَّا لَكَ أَوْسَعُ لَكَ" (٥) وَ قَوْلُهُ تَعَالَى : "فَاتَّبَعُوا خَيْرًا لَكُمْ" (٦) وَ "اتَّبَعُوا
 خَيْرًا لَكُمْ" (٧) . قَالَ سَيُوه : وَحَدَّثُوا الْعَمَل لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ فِي الْكَلَامِ . وَلِمَلِّمْ
 الْمُخَاطَبِ أَنْتَ حَسْبُكَ عَلَى أَمْرٍ حَسْبُكَ قَالَ زَيْدٌ (٨) أَنْتُمْ ، فَصَارَ بِدَلَا مِنْ قَوْلِهِ : إِنْ لَمْ
 خَيْرًا . . . قَالَ . وَظَهَرَ ذَلِكَ مِنْ / الْكَلَامِ قَوْلُهُ . "اتَّبَعُوا" (٩) أَمْرًا قَائِدًا . فَإِنَّا قُلْتُ . (١٠) (١)
 أَنْتُمْ وَأَنْتِ أَمْرًا قَائِدًا ، إِلَّا أَنْ هَذَا يَجُوزُ بِهِ إظهارُ الْعَمَلِ (١١) بِمَعْنَى أَنْ قَوْلَ مَنْ قَالَ :
 "اتَّبَعُوا أَمْرًا قَائِدًا" لَيْسَ مِثْلَ : أَنْتُمْ خَيْرًا لَكُمْ ، فِي كَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ (١٢) فَمَلِّمْ إِنْصَارَ
 الْعَمَلُ بِهِ كَمَا التَزَمَ إِنْصَارُ الْعَمَلِ فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ قُلْتُ الرِّسْخِي عَنْ كَلَامِ سَيُوهِ فَمَعْمَلُ :
 "اتَّبَعُوا خَيْرًا لَكُمْ" (١٣) وَ "اتَّبَعُوا أَمْرًا قَائِدًا" (١٤) سَوَاءٌ . وَهَذَا الْكَلَامُ الْكَلَامُ (١٥) (١٦)

- | | |
|------|---|
| (١١) | الكتاب : ١ / ٢٨١ . |
| (١٢) | السابق : ١ / ٢٨٠ ، وَأَصُولُ ابْنِ السَّرَاجِ : ٢ / ٢٥٣ . |
| (١٣) | أَشْثَالُ أَبِي عَمِيدٍ : ص ٢٠٠ . وَفَصْلُ الْمَقَالِ . ص ١١٠ ، وَالْجَمْعُ — مَرَّةً : |
| | ٢ / ١٤٧ ، وَالْبَاحِثُ . ص ١٤٩ ، وَجَمْعُ الْأَمْثَالِ : ٢ / ١٥١ ، وَالْمُسْتَقْصَى : |
| | ٢ / ٢٣١ ، وَالْكِتَابُ : ١ / ٢٨٠ ، وَأَصُولُ ابْنِ السَّرَاجِ : ٢ / ٢٥٣ ، وَبُرُوقُ |
| | "كَلَّاهُمَا وَتَرًّا" . |
| (١٤) | الكتاب : ١ / ٢٨٢ ، وَأَصُولُ ابْنِ السَّرَاجِ : ٢ / ٢٥٣ . |
| (١٥) | السَّامِقَانِ . |
| (١٦) | الآيَةُ (١٧٠) مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ . |
| (١٧) | الآيَةُ (١٧١) مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ . |
| (١٨) | زِيَادَةُ مِنَ الْكِتَابِ . |
| (١٩) | يَعْنِيهَا فِي الْكِتَابِ : بِإِعْلَانِ . الْكِتَابُ : ١ / ٢٨٤ . |
| (٢٠) | الكتاب : ١ / ٢٨٤ . |
| (٢١) | فِي ح : "ظَلَمَ" . |
| (٢٢) | الآيَةُ (١٧١) مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ . |
| (٢٣) | سَبَقَ الْاسْتِشْبَاهُ بِهِ قَرِيبًا . |
| (٢٤) | الْبَهْمُ : ٣ / ١٩ . |

منصوبٌ بِمَكَّنْ معدوماً ، والتقدير : يكن الانتباه خيراً لكم . ورد عليه الفراء بأن قال :
 لو صح هذا التقدير لجار أن يقال : انتم أحناء ، على تقدير . تكن أحناء ، وزم —
 أن التقدير . انتم انتباه خيراً لكم (١) . حذف المصدر وأقيمت صفته مقامه (٢) . وهذا
 القول مردود بقولهم " حسبك خيراً لك " (٣) فإن تقدير صدر هنا لا يحسن ، ويقولهم :
 " ورائه أوسع لك " (٤) ، فإن (أوسع) صفة لمكان لا لصدره ، وعليه ما أشد —
 من قول الشاعر : (٥)

مواذيه شرحتي (٦) مالم يـ . أو التبا بينهما أشبها

وأشبه ، بمعنى : مكان سهل . وأجار السورامي أن يكون مكاناً بمنه ، وعلى كل
 حال لا يصلح أن يُراد به المصدر ولا أن يُراد به ما قدر الكسائي .
 وإد ابطال قول الكسائي وقول الفراء ، تعبى الحكم بصفة القول الأول ، وهو قول
 الخليل وسيبويه جرحهما الله (٧) .

وقد جعل سيبويه من المنصوب باللام إشارة قول ذي الرمة (٨) :
 ديارمة إن سيّ تساهكاً (٩) . ولا يرى بطلانها عجم ولا قسرب

- (١) زيادة من ع .
 (٢) المعاني للفراء : ٢٩٥/١ .
 (٣) سبق الانتباه به قريباً .
 (٤) هو عرس أبي ربيعة ، ديوانه . ص ١٦٠ . والكتاب : ١ / ١٨٣ . وأما
 ابن الشجري : ١ / ٣٤٤ ، والخراطة : ١ / ٢٨٠ .
 (٥) سرحنا مالك : شجرتان لمالك .
 (٦) زيادة من ع .
 (٧) ديوانه : ص ٢٣ . وفيه التخرج . وانظر الكتاب : ١ / ٢٨٠ .
 والخراطة : ١ / ٣٨٨ .
 (٨) في الأصل : " تساهكاً " ، والمثبت من طبعه م .
 (٩)

قال سيويه . كأنه قال . أَذْكَرُ بِهَارِثِيَّةٍ ، وَلَكِنَّهُ لَا يَذْكُرُ (أذكر) لكثرة ذلك مضي
 كلامهم^(١) وقال سيويه : ومن العرب من يرفع الدَّيَارَ كأنه يقول : تلك ديار فلانة ،
 وقال أيضا : ومن العرب من يقول : "كَلَاهَا وَتَرَّ" ، كأنه قال : كَلَاهَا لِي ، وَتَرَّ لِي
 تَرًا ، "وَكَلَّ شَيْءٌ وَلَا شَيْءَ حَرَّ" ، كأنه قال : كَلَّ شَيْءٌ أَمُّ وَلَا شَيْءَ حَرٌّ ، وَتَرَّ دَكْسَرُ
 الْعَمَلِ بَعْدَ لَا هَذَا تَعْمَلُ^(٢) ، وَالْيَ هَذَا أَشْرَتْ بِقَوْلِي : وَقَدْ يَحْمِلُ اسْتِصْوَافٌ بِتَسْدِ
 وَغَيْرِهَا .

وقد تناول قبلي : بَابُ كَالِ الْأَقْصَاوِ مِثْلُ أَوْ شَبِيهِهِ فِي كَثْرَةِ الِاسْتِحْصَالِ نَحْوُ :
 إِيَّاهِ وَكَذَا ، بِإِصَارٍ (تَجَّ) ، وَنَحْوِ : إِيَّاكَ وَكَذَا ، بِإِصَارٍ (اتَّقَ) ، وَهَذَا السَّيِّ
 تَحْدِثُهَا ، وَلَا يَلْزِمُ إِصَارُ النَّاصِبِ مَعَهُ إِلَّا مَعَ (إِيَّاكَ) وَأَحْوَاتِهَا ، وَسِعَ مَكْرُوحُ
 الْأَسَدِ الْأَسَدُ ، وَسِعَ مَعْطُوفٌ وَمَعْطُوفٌ عَلَيْهِ نَحْوُ : مَازَرَأْسَكَ وَالسَّيْفُ ، وَلَا يُحْدِثُ
 الْعَاطِفُ بَعْدَ (إِيَّاكَ) إِلَّا وَالْمَحْدُورُ مَجْرُورٌ بِهِ ، نَحْوُ : إِيَّاكَ مِنَ الْفُسْرِ ،
 وَتَقْدِيرُهَا مَعَ أَنْ كَافٍ نَحْوُ : إِيَّاكَ أَنْ تُسَيَّ ، عَلَى تَقْدِيرِ : إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تُسَيَّ ، مَحْدُوفٌ
 (مِنْ) لِأَنَّهُ مِثْلُ هَذَا فِي (أَنْ) مَطْرُودٌ وَلَوْ وَقَعَتْ (الْإِسَاءَةُ) وَقَعَتْ (أَنْ تُسَيَّ) لَمْ يَحْزَرْ
 حَذْفُ (مِنْ) إِلَّا فِي الْفُضُولَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣) :

وَإِيَّاكَ إِيَّاكَ أَيْرَاءَ بَابِ . . . إِلَى الْقَسْرِ دَعَاً وَبِالْقَسْرِ أَيْرُ

أَرَادَ . إِيَّاكَ أَنْ تُسَيَّ ، ثُمَّ أَوْقَعَ مَوْقَعَ (أَنْ تُسَيَّ) أَيْرَاءَ ، مَعَالِمُهُ حَامِلَةُ مَا هُوَ
 وَاقِعٌ مَوْقَعُهُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَصَبُ الْمَرَّةِ بِفَعْلٍ مُضَرَّعٍ أَيْرَاءَ بِنَصْبِ إِيَّاكَ ، وَطَلَى
 كُلَّ حَالٍ فَلَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ .

وَلَيْسَ الْعَاطِفُ بَعْدَ (إِيَّاكَ) مِنْ طَلَفِ الْجَمَلِ ، غَلَاظًا لِأَنَّهُ طَاهِرٌ وَابِنٌ خَسِرُوفٌ^(٤) ،

(١) الكتاب ١١ / ٢٨٠ .

(٢) السابق .

(٣) هو الْعَمَلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيِّ ، الْكِتَابُ : ١١ / ٢٢٩ ، وَالْمَقْصَدُ :

٢ / ٢١٣ ، وَالْخَصَائِصُ : ٢ / ١٠٢ ، وَشَرْحُ الْعَمَلِ : ٢ / ٢٥ ، وَالْمَقْصَدُ :

٤ / ١١٣ ، وَالْخُرَانَةُ : ١ / ٤٦٥ ، وَيُرْوَى . . . إِلَى الْقَسْرِ دَعَاً وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ .

(٤) الجمع : ٢ / ٢٥٠ .

ولأن حذف المفعول على تقدير اتق نفسك أن تدبو من الشر والشر أن يدبو نفسك ،
بل هو من حذف المفعول على تقدير اتق تلاقي نفسك والشر حذف المضاف وأنتيم
المضاف إليه مقامه . ولا شك في أن هذا أصل تكلفا فكان أولى .

ويساوى استحد يرعى كل ما ذكرته إلا فراء نحو : أخاك أخاك ، بإضمار (الزم)

وشبهه .

(ج) - فصل (١)

يُحذف كثيرا المفعول به غير المفعول به والمفعول به
والمتمتع به منه والمُجاب به والمُحْصَر والمُباقي محذوفنا
عالمه وما حذف من مفعول به غشوي لدليل ، أو غير
شوي ، وذلك إما لتضمين الفعل معنى يقتضى اللزوم ،
وإما للمبالغة^(١) بترك التقييد ، وإما لبعض الأسباب
التي تليها عن المفاعل .

(ش) انصرف الآن زمان^(٢) ما يجوز حذفه وما لا يجوز حذفه^(٣) من
المفاعل ، واستثنت المفعول به فاعدا المفعول القائم مقام المفاعل ، والأول من^(٤)
معمولي (ظن) وأخواتها ، والثاني من مفاعل (أعلم) وأخواتها ، فإن الكلام
على ذلك قد تقدم .

واستثنت أيضا المفعول المتمتع به كزيد من قولك : ما أحسن زيدا ، فإن بيان
ما يحتاج إليه يأتي في باب إن شاء الله تعالى . وما يربو ذلك من المفاعل يجوز
حذفه إن لم يكن جوابا لقوله : زيدا ، لمن قال : من رأيت ؟ ولا محصورا ، كقولك :

(١) هنا بدأت نسخة المكتبة الظاهرية .

(٢) في الأصل ، ط . م : ط . م للمبالغة ، والمثبت من ع . ط . والتسهيل .

(٣) تكتف من ع . ط .

(٤) زيادة من ط . م . ع . ط .

(٥) تكتف من ط . م . ع . ط .

ما رأيت إلا ريذا . ولا سجد وفا طامه كقولك : خيرا لنا وشرا لعدونا . فهداه الأنسواء
الثلثة من المعامل لا يجوز حذفها وما سواها يجوز حذفه .

(١٢١/ب)

واسجد وى على / ضميم :

أحدهما : ما يهدف بلفظ ويراد معنى ، كالعائد إلى الموصول^(١) في قوله تعالى :
﴿ قَالُوا لِمَا يُرِيدُ ﴾^(٢) .

والثاني : ما يهدف بلفظ ومعنى ، والباحث على ذلك إنما يتضمن الفصل
معنى يقتضي اللزوم . وإيّا قصد الجالبة ، وإيّا يحذف أسباب النهاية
عن الفاعل فالأول ، كتضمن جرح^(٣) معنى عات^(٤) . وسه قول الشاعر^(٥) :
فإن تستدّر بالمحل من ذي ضروفا . إلى الضيف يخرج في عواقبها تعلي

وكتضمن (أطلع) معنى (لطف) في قولك : أطلع الله في نفسك وأهلك ، ولو لم
يضم معنى (لطف) لغير : أطلع الله نفسك وأهلك . وسه - والله أعلم - قوله تعالى :
﴿ وَأَطِيعُوا فِي دِينِكُمْ ﴾^(٨) .

والثاني كقولك : فلان يعطي ويمنع ، ويحل ويقطع ، فإن حذف المفعول -
في هذا أمثاله مبالغة تشعر بكمال الاقتدار وتحكم الاختيار . وسه - والله أعلم -
قوله تعالى : ﴿ لَهُ سُلْطَانُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخِي وَيُت ﴾^(٩) .

والثالث : ترتيب على الأسباب الداعية إلى حذف الفاعل وإقامة غيره مقامه من ذلك .

(١) في الأصل : " الموصول " ، والتصويب من ط ، ع ، م ، ط .

(٢) الآية (١٦١) من سورة البروج وغيرها .

(٣) في الأصل ط ، ع ، م : " خرج " ، والتصويب من ع ، ط .

(٤) في الأصل ط ، ع ، م : " عات " ، والتصويب من ع ، ط ، م .

(٥) هو ذو الرمة ، ديوانه ١ : ١٠٦ / ١٠٦ ، وفيه التخرج .

(٦) في الأصل ط ، ع ، م : " يخرج " تعريف والمثبت من ع ، ط .

(٧) في الأصل ط ، ع ، م : " من عاقبها " والمثبت من ع .

(٨) الآية (١٥٠) من سورة الأحقاف .

(٩) الآية (٢) من سورة الحديد .

الإيجاز، كقوله تعالى : ﴿ وَاسْتَعْمُوا وَأَطِيعُوا ^(١) ﴾ .

ومن ذلك مشاكلة الجاور كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى وَأَنْهُ هُوَ أَصْحَابُكَ وَأَنْكِ وَأَنْهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا ^(٢) ﴾ .

ومن ذلك إصلاح النظم ، كقول الشاعر : ^(٣)

وَعَالِدٌ يَحْتَدُ أَصْحَابُهُ ^(٤) . . . بِالْحَقِّ لَا يَحْتَدُ بِالْبَاطِلِ

أراد . وعالِدٌ يَحْتَدُ أَصْحَابُهُ ^(٥) ، فحذف الهمزة ليستقيم الوزن ، واستعج من نصب (عَالِدٌ) لأن الفعل سجد إلى المضاف إلى ضمير مكان بمرحلة السند إلى نفس الضمير ، وذلك مستعج بإجماع ، وما أشبه المستعج حد يرأس منهج ^(٦) .

ومن ذلك حذف المفعول لكونه معلوما ، وهو كثير ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَعْمَلُوا وَلَنْ تَعْمَلُوا ^(٧) ﴾ ، وكقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَعْمَلُوا مَا تَعْمَلُونَ بِكُمْ ^(٨) ﴾ ، وكقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ^(٩) ﴾ ، وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ آتِلَعًا نُضِيعَ أَجْرَ النَّاصِحِينَ ^(١٠) ﴾ ، وكقوله تعالى : ﴿ فَلَا صُدُقَ وَلَا صُلَى وَلَكِنَّ كَذِبًا وَتَوَلَّى ^(١١) ﴾ .

ومن ذلك حذفه لكونه مجهولا ، كقولك : وَلَدَتْ فُلَانَةٌ ، إِنْ أَمَرَتْ وَلَا تَهَا ، وَجْهَلَتْ مَا وَلَدَتْ .

- | | |
|------|--|
| (١) | الآية (١٦) من سورة الشماين . |
| (٢) | الآيات (٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤) من سورة النجم . |
| (٣) | في ج : ط : " صلاح " . |
| (٤) | سبق الاستشهاد به في باب الابتداء . |
| (٥) | في الأصل ، ط : م : ع : (حاد اتنا) بدل (أصحابه) والشبه من ط . |
| (٦) | زبان من ط . |
| (٧) | الآية (٢٤١) من سورة البقرة . |
| (٨) | الآية (٢٨٢) من سورة البقرة . |
| (٩) | الآية (٣٥) من سورة الأعراف . |
| (١٠) | الآية (٩٠) من سورة يوسف . |
| (١١) | الآيات (٢١ ، ٢٢) من سورة القياس . |

ومن ذلك الحدف لكون المتعينين غير مخصصين ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْزِمْ عُقْمَ نَفْسِهِ فِدَاكَ مِثْرَ الْهَبْطِ الْعَسِيفِ أَوْ يَقْتُلْ غُلَامًا فِدَاكَ كَبِيرًا ۖ ﴾ (١) وكقول النبي صلى الله عليه وسلم : " إِنْ دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَاسْتَخِفُّوا الْأَيْمَةَ ، وَإِذَا قُلْتُمْ فَاحْشَرُوا الْفَتَى " (٢) .

ومن ذلك حذفه تعطيلها للعاصي كقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأُولَئِكَ أَنْ لَا يُؤْتُوا رَسُولَهُ خَبْرًا مِنْكُمْ وَلَا تَسْتَفِئُوهُ مِنْهُ وَمَنْ يُفِئْهُمْ مِنْكُمْ فَلْيَمُوتْ أَوْ يُبْتَغِ عَنْهُمْ الْوَفَاءَ الْيَسِيرَ ۚ ﴾ (٣) وعكس ذلك قولك : شئت فلان ، إِنْ كَانَ الْمُسْتَوْفَى عَلَيْهِمَا وَالشَّائِمُ خَفِيرًا .
وقد يُحذف المفعول خوفا منه ، كقولك : أبعثت في الله ، ولا تذكر النعمان خوفا منه .

(ح) - متصل

تدخل في هذا الباب على الثلاثي - غير المتعدي
إلى اثنين - حمزة النقل مجرداً (٤) مفعولاً ، إِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا ،
ويصير متعدياً إِنْ كَانَ لَا زِمًا .
ويعاقب البسرة كثيراً ويعني عنها ظملاً تضعيف العَيْنِ ،
مالك بكسر (٥) حمزة ، وقيل ذلك في غيرها من حروف الحلق .
(ش) احتزمت بقبلي - في هذا الباب من باب (ظم) ، لأن حمزة النقل ميم
أوصلت (ظم) (و رأى) إلى مفعول ثالث ، وقد نُسِ الكلام على ذلك سبوقاً ،
والمعنى الآن تيسير دخول الحمزة على أعمال مجرد ذلك الباب .
ويستثنى المتعدي إلى اثنين - أَنْ (كسوت) ونحوه من الثلاثي المتعدي

-
- | | |
|--------|---|
| (١١) | الآية (١٩) من سورة الفرقان . |
| (٢١) | أخرجه أحمد في مسنده : ١٢٣ / ٤ ، وأبو داود في الاصحاح :
ص ١٢ ، والترمذي في المديح : ١٤٤ . |
| (٣١) | الآية (٢١) من سورة المجادلة . |
| (٤١) | في الأصل : طه ، م : " مجرد " ، والمنتبه : صط والتسهيل . |
| (٥١) | في ح : " تكن " . |

إلى اثنين ، لا تدخل عليه هيرة العقل ولا تضعف منه على قصد المشار إليه ،
وقد تقدم الكلام^(١) بأن استاع هذا في عرباب (طم) مجمع عليه .

ومثال ما ازداد معولا بعد تعدده إلى واحد ^(٢) نحو ^(٣) : أَكثَرُ يَدَا عَمْرٍاءَ
وَقَلَّتْ يَدَا ، وَأَعْشَيْتُ الشَّيْءَ ، وَفَشَيْتُ^(٤) إِيَّاهُ .

ومثال الصائر متعديا بعد أن كان لازما . أَمَلْتُ الشَّيْءَ وَرَلْتُهُ ، وَأَبْنَيْتُهُ وَبَنَيْتُهُ .

وهذا من استعاقب الكثير بين الهيرة وتضعيف العيس . ومثال التضعيف^(٥) الحسي عن

الهيرة . قَرَبْتُ^(٦) الشَّيْءَ ، وَهَيَّأْتُ ، وَحَكَّمْتُ فُلَانًا ، وَطَهَّرْتُ الشَّيْءَ ، وَنَطَقْتُهُ ، وَسَلَّمْتُهُ ،
وَقَدَسْتُهُ ، وَأَغْرَسْتُهُ ، وَحَقَلْتُهُ .

وهذا النوع المستثنى فيه عن (أَفْعَلَ) بِفَعْلٍ مع كثرة بُنْيَانِهِ ، قليل بالنسبة إلى النوع

المستثنى فيه عن (فَعَّلَ) بِفَعْلٍ ، ولذلك وجد في (أَفْعَلَ) ما يتعدى إلى ثلاثة ،

دون حمل على غيره ، ولم يوجد ذلك في (فَعَّلَ) إِلَّا نَبَأًا ، وَحَدَّثَ ، وَهِيَ مَحْمُولَانِ
على (أَطْمَ) بتضيين معناها .

وسا يبين لك أن (أَفْعَلَ) أَمَكَنَ مِنْ (فَعَّلَ) فيها اشتراكا فيه استعمالا وهم

بِأَفْعَلَ - لَوْما فيها - فيه هيرة ، كَأَثَّيْتُ وَأَثَّيْتُ ، وَظَلَمْتُهَا مِنْهُ حَرْفَ خَلْقٍ فَسِيرَ

هيرة ، كَأَذْهَبْتُ^(٧) ، وَأَوْهَيْتُ وَأَرْهَقْتُ^(٨) ، وَأَزْهَقْتُ ، وَأَجْعَرْتُ^(٩) ، وَالْخَفْتُ^(١٠) ، وَأَسْتَعْدْتُ ،

(١) في ظ : " الاطلام " ، بدل : الكلام .

(٢) زيادة من ظ .

(٣) في ج ، ظ : " وَأَعْشَيْتُهُ " ، سهو .

(٤) في الأصل ، ظ ، م : " ومن التضعيف " ، والمثبت من ج ، ظ .

(٥) في ج ، ظ : " قويت " .

(٦) ما بين الحاصرتين ماقط من م .

(٧) في الأصل ، ظ ، م : " كَأَذْهَبْتُ " ، والمثبت من ج ، ظ .

(٨) بهذا في ج : " وَأَرْهَقْتُ " .

(٩) في الأصل ، ظ ، م ، ج : " وَأَجْعَرْتُ " ، والمثبت من ظ .

(١٠) في الأصل ، ظ : " وَأَلْجَسْتُ " ، بالجم ، والمثبت من ج ، ظ ، م ، بالحاء .

«وَأَتَمَعَهُ» وَأَوْفَرَهُ (١) وَأَوْفَرَهُ وَأَزْعَلَهُ «وَأَتَمَعَهُ» وقد يتعاقب في هذا
 النوع أتمعل وتمعل ، نمو : أَوْفَرَهُ وَوَفَّرَهُ ، وَأَتَمَعَهُ وَتَمَعَهُ ، وَأَتَمَعَهُ ،
 وَيَتَمَعُهُ ، وَأَتَمَعَهُ وَتَمَعَهُ .

(١) في ج : «وَأَوْفَرَهُ» بالهمزة المحبلة.

• باب تنازع العاملين معاً؟ معبولا واحداً •

(ج) إذا تعلق عاملان من العمل وشبهه ، مستثنان
لمبر توكيد أو مستثنان بما تأخر غير سببي مرفوع ، عمل
فيه أحدهما ، لا كلاهما ، خلافاً للفرق في نحو : قام
وقعد زيد .

والأحق بالميل الأقرب ، لا الأسبق ، خلافاً للكويس .^(١)

(ش) العاملان^(٢) من العمل وشبهه ، يتناول المتنازعين بمطع وغير مطع ،
معلمين كانا ، نحو : • آتوني أفرغ ظمير قَطُرًا^(٣) ، أو فعلاً واسماً ، نحو : • قَامُوا
أَقْرَبُوا كِتَابِيَّةً^(٤) ، أو اسمين نحو : أنا مُكْرَمٌ ومُقَلَّ زيدا . والعاملان في هذه الأمثلة
مستثنان في المعنى ، ويتناول اختلافهما معلمين : أكرمت ويكرمني زيد .
ويتناول اختلافهما اسمين أنا مُكْرَمٌ ومُسَمَّنٌ إلى زيد .

ويتناول اختلافهما فعلاً واسماً ، زهداً • أنت مُكْرَمٌ ومُشْكِرٌ زيد . وهذا
كله على إعمال الثاني ، ولو أعلت الأول لقلت : أكرمت ويكرمني زيد ، وهل أنت مُكْرَمٌ
فمُشْكِرٌ زيد ؟ ، بإعصار ما عطي مُكْرَمٌ^(٥) ويَشْكُر . وبما أعلت الأول في مسألة : أنا
مُكْرَمٌ ، لقلت : أنا مُكْرَمٌ ومُسَمَّنٌ إليه زيد . ومن إعمال الأول والعاملان اسمان
قول الشاعر :^(٦)

وَأَنْتَ وَأَنْ مَدَّتْ لَشَى وَهَارِي . طَبَّهَا بِمَا كَانَتْ إِلَيْنَا أَرْسَتِ

(١) انظر المسألة (١٣١) من الانصاف ١ : ٨٣ .

(٢) في الأصل : " العامل " واستثنت من بقية النسخ .

(٣) الآية (٩٦) من سورة الكهف .

(٤) الآية (١٩٦) من سورة الحاقة .

(٥) زيادة من ط .

(٦) في ط : " مُكْرَمٌ " .

(٧) هو كثير مرة ، ديوانه : ج ١٠١ ، وفيه التخريج . والبيت ساقط من ج .

(٨) في ط : " وانتي " .

لو كان ثاني العالمين مؤكداً لكان في حكم الساقط . كقول الشاعر^(١) :

... .. أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ^(٢) أَحْسِبُ أَحْسِبُ

فأما الثاني : تؤكد للأول ، فذلك لك^(٣) أن تشب الحمل إسباً ، يكونها

شيئاً واحداً في السقط والمعنى ، ولك أن تشبه للأول وتطعي الثاني لفظاً ومعنى لتتوله

سورة حرف ريد للتوكيد ، ملا اعتداد به على استقديس ، ولولا عدم الاعتداد به لقبل :

أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ^(٤) أو أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ^(٥) وإلى هذا ونحوه ، أشهرت

بقولي : متفقان لمير توكيد .

وفي قولي . بها تأخر ، تنبيه على أن مطلوب المتأخرين لا يكون إلا متأخراً ، لأنك

إذا قلت : ريد أكثرته ويكرمني ، وزيد هل أنت كرمه ويشكرني^(٦) ، وزيد أنا كرمه ويحسب

إليه ، أخذ كل واحد من العالمين مطلوبه ولم يتنازعا .

ونتهت بقولي : غير سمي مرموع ، على أن نحو : ريد مطلق سرح أخوه ، لا يجوز

فيه تنازع ، لأنه لو قصدت فيه التنازع لأستندت^(٧) أحد العالمين إلى المهي ، وهو

الأخ ، وأستندت الآخر إلى صيره ميلم عدم ارتباطه بالجد ، لأنه لم يرمع ضميره ، ولا ما

التي ضمير ضميره ، ولا سبل إلى إجارة ذلك ، فإن سح مثله حل على أن التأخر

يستأخر عنه بالعاسوس المتقدم عليه ، وفي كل واحد منها ضمير مرموع وهذا

وما بعد هما غير عن الأول ، ومنه قول كثير^(٨) :

فَقُضِيَ كُلُّ مِثْلٍ مِثْلِي قَوْلِي مِثْلِي . . . وَفَزَعْتُ سَطْوَلُ مَعْنَى خَرَبَهَا

(١) حجر بيت ، وود بدون سمة في أمالي ابن الشعر . ٢٤٣/١ ، والمقاصد :

٩/٣ ، والحرافة : ٣٥٣/٢ ، والجمع : ١١١/٢ .

وصدره : فأين إلى أين اسجاء ، يغلتي . . . أتاك . . . البيت .

(٢) في ع ، ظ : " اللاحقوه " .

(٣) في ع ، ظ : " فلك أن . . . " بالساقط : لذلك .

(٤) في ع ، ظ : " لهما " .

(٥) في ع ، ظ : " اللاحقوه " .

(٦) في الأصل ، ط ، ع ، م : " أستندت " والفتحة من ظ .

(٨) ديوانه : ص ١٤٣ ، وفيه التخريج .

أراد : وحرّة غريبها مطوّل معني .

وفي تعييد التسمي بمرووع تبيّه على أنّ التسمي هو المرووع ، لا يمتنع من التنازع ، كقولك . ريد أكرم وأفضل أخاء . وجعل العوا المروع في نحو : قام وقعد ريد ، بالعملين معاً^(١) ، والذي ذهب إليه غير مستبعد ، فإنه مطوّر عليك : ريد وعرو منطلقان ، على ما ذهب سيبويه ، فإن غير المبتدأ عند مرووع بها هو له خبر ، فإنه أن يكون (مطلقان) مرووعاً بالمعطوف والمعطوف عليه ، لأنها يقتضيان معاً . ويمكن أن يكون على ما ذهبه قول الشاعر^(٢) :

إِنَّ الرِّثَاءَ إِذَا تَكُونُ وَدَيْعَةً . . . يَجِي وَيُصِحُّ دُرُّهَا شَوْقًا
فلو كان المعطوف بأو ونحوها^(٣) ما لا يجمع بين الشبهين ، لم يحز أن يشترك^(٤) العاملان في العمل ، كقول الشاعر^(٥) :

وَهَلْ تَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ تَكْتِفِ الْعَنَى

ثلاث الأثامي والرُّسُومُ المَلَايِجُ

وليس هذا من تنازع ، إذ^(٦) لو كان منه لكان أحد الفعلين بها ، لأن ما على على ذلك التقدير ضرير مؤنث ، وإثما يحمل^(٧) على أنه أراد : وهل ترجع التسليم ما أشاهد ، واستعني بالإشارة كما قالوا : " إذا كان غداً ، ما أنتي^(٨) أي . إذا كان ما نحن عليه ما أنتي ، ثم أبدل (ثلاث الأثامي) من الضمير المنوي .

(١) السج ١ / ١٣٧ .

(٢) ورد بدون نسبة في التذييل ، ج ٢ لوحة ١٦٦ .

(٣) والثبات : جمع رفوف ومرت ، وهي كل موضوعة .

(٤) في ع : " أو نحوها " .

(٥) في الأصل : ط م : " يشترك " ، والثبت من ع : ط .

(٦) هو ذو الرمة ، ديوانه ١٢٧٤ / ٢١ وفيه تحريجه .

(٧) في الأصل : ط م : " ولو كان " ، والثبت من ع : ط .

(٨) في ع : " يحمل " .

(٩) الكتاب ١ / ٢٢٤ .

وبدأ هب البصريين ترجيح إصال الثاني على إصال الأول ، وبدأ هب الكوميين العكس^(١) .
وبدأ هب إليه البصريون هو الصحيح ، لأن إصال الثاني أكثر في الكلام من إصال
الأول ، وموافقة الأكثر ، أولى من موافقة الأقل . وسأبيح لك أن إصال الأول قليل
قول سيبويه . ولولم يحمل الكلام على الآخر لقلت : ضربت وضربوني قولك ، وإسما
كلامهم " ضربت وضربني قولك^(٢) . وهذا حكاية من العرب بالحصر / بآياتها ، وظاهرها^(٣) (ب / ٢٣)
أنهم يلتزمون ذلك دون إجازة غيره ، لكنه قال في الباب بعد هذه العبارة بأسطر :
وقد يجوز (ضربت وضربني ريدا) لأكثرهم قد يقول . متى رأيت أو قلت ريدا
مطلقا ؟ والوجه : متى رأيت أو قلت ريدا مطلقا^(٤) . يدل نقل سيبويه مجردا عن
الرأي ، على أن إصال الثاني هو الكثير في كلام العرب ، وأن إصال الأول قليل ، وسمع
قلته لا يكاد يوجد في غير اشعر ، بخلاف إصال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر
والنظم . وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة ، منها قوله تعالى : ﴿ يَسْتَعْتُونَكَ
قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَامِ ﴾^(٥) . وقوله تعالى : ﴿ أَتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾^(٦) ، وقوله تعالى :
﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾^(٧) ، وقوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا يَسْتَمِيعْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾^(٨)
وقوله تعالى : ﴿ هَآؤُمْ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ﴾^(٩) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ طَغَوْا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنَّ
لَنْ يَسْمَعَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾^(١٠) . وهذا كله من إصال الثاني / ولو كان من إصال الأول^(١١) .

- | | |
|--------|--|
| (١) | انظروا الانصاف : ص ٨٣ . |
| (٢) | الكتاب : ١١ / ٧٦ . |
| (٣) | في الأصل : ط م ، و : وظاهره " والشميت من ج : ط . |
| (٤) | الكتاب : ١١ / ٧٩ . |
| (٥) | الآية (١٧٦) من سورة النساء . |
| (٦) | الآية (٩٦) من سورة الكهف . |
| (٧) | الآية (١٩) من سورة الحديد . |
| (٨) | الآية (٥) من سورة المنافقون . |
| (٩) | الآية (١٩) من سورة الحاقة . |
| (١٠) | الآية (٧) من سورة الجن . |
| (١١) | في ط : " فهذا " . (١٢) كلمة من ج : ط . |

في غير القرآن^(١) لَقِيلَ : قُلِ اللَّهُ يَفْتِكُمَ فِيهَا مِثْلَ الْكَلَالَةِ ، وَأَتَوْنِي^(٢) أَمْرَهُ طَبِيعُ قَطْرًا^(٣) ،
والذين كفروا وكذبوا بها بأياتنا ، وتعالوا يستمعوا لكم/رسول الله ، وهاتم أقرؤه كتابه ،
وإنهم طسوا كما طسوه^(٤) لأن يبعث الله أحدا ، لأن المفعول مقدر الاتصال بمسائه
معلوم من ذلك فقد يرتد على العامل الثاني ، ولو كان في اللفظ كذلك لاتصل بمسائه
ضمير المفعول على الأجود نحو : آتوني^(٥) قَطْرًا أَمْرَهُ طَبِيعُ ، وإذا نوي ذلك كان إسرار
الضمير أولى ، لأن الحاجة للرأيه^(٦) أدعى ، وفي الحديث " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَعَنَ
أَوْ غَضِبَ عَلَى سَيِّطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَسَّحَهُمْ^(٧) " وهذا من أنصح الكلام ، وقد أهل
فيه الثاني . ولو أهل الأول لقيل : إِنَّ اللَّهَ لَمَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَيْهِمْ صَبَاحًا .

وسا يدل على ترحيح إعمال الأقرب إذا كان ثانيا ، التزام إعماله إذا كان ثالثا
أو موق ذلك بالاستقراء ، ولا يوجد إعمال غيره ، ومن أجاره مستند^(٨) إسرائي ومسه * اللهم
صل على محمد وعلى آل محمد ، وأرحم محمد وآل محمد ، وبارك على محمد وعلى آل
محمد ، كما صليت ورحمت وباركت على آل^(٩) إبراهيم^(١٠) ، ولو أهل الأول لقيل : كما صليت
ورحمتهم وباركت عليهم على آل إبراهيم . وبذلك مول الشاعر^(١١)
حِينَ تَمَّ حَالِفٌ وَتَوَهَّاهُ قَوْمٌ لَهُمْ . لَسَنَ أَجَارُوا ذُرًّا^(١٢) عَزِيْلًا هَوْنٍ

- (١) في غير القرآن ، صافطة من ع ، ط .
- (٢) في الأصل ، ط ، م : " وأتوني " والمثبت من ع ، ط .
- (٣) في الأصل ، ط : " قطر " والتصويب من ط ، ع .
- (٤) في الأصل ، ط ، م : " آتوني " والمثبت من ع ، ط .
- (٥) تكلمة من ط .
- (٦) أخرجه أحمد في مسنده : ٣٤ / ٦٦ .
- (٧) في الأصل ، ط ، م : " مسحهم " والمثبت من ع ، ط .
- (٨) آل ، من م ، ط .
- (٩) لم ألق عليه بهذه الرأيه
- (١٠) ورد بدون نسبة في شعاع العليل : ص ٤٦٦ ، وشرح الأشموني : ١٠٢ / ٢ .
- (١١) في م : " خالف " بالخاء المعجمة .
- (١٢) في الأصل ، ط ، م : " ذري " والمثبت من ع ، ط .

وفي لزوم إعمال الأقرب إذا كان ثالثا دلالة بية على رجحان إعماله إذا كان
ثانيسا .

وسا يدل على رجحان إعمال الثاني أنه مخلص من ثلاثة أشياء منفرة يستلزمها إعمال
الأول :

أحدها . كثرة الضائر^(١) كما رأيت في سألته * زكا^(٢) صليت ورحمتهم
وباركت عليهم * .

الثاني : توالي حروف العزة نحو : نَهَتْ كما نَهَتْ عنه زبه^(٣) من ربه بخير^(٤) .

الثالث : الفصل بين العامل والمفعول والعطف على العامل قبل ذكر مفعوله .

وسا يدل على رجحان إعمال^(٥) الثاني ، أنه موافق لما تؤثره العرب من
التعليق بالأقرب والحمل عليه ، وإن لزم من ذلك تضليل زائد على غير راءه ، نحو :

" خَشِنَتْ بِضَدْرِهِ وَضَدْرَ زَيْدٍ^(٦) مَقْفُلُوا جَرَّ الْمُحْطُوفِ حَلَا عَلَى حِلِّهَا^(٧) لِقَائِهَا "

وإن كانت راءة على نصبه حلا على^(٨) عمل^(٩) فَنَقَرَتْ (لبعده وإن لم يكسمن
زائدا .

وسا يدل على رجحان إعمال الثاني أن همه تخلصا من الإغلاص بحق ذي حق ،

وذلك أن لكل واحد من العاطفين قسطا من غاية المتكلم ، وإذا قدم أحدهما وأغسل

الآخر عدل بينهما ، لأن التقديم اعتناء والإعمال اعتناء ، وإذا أعمل المتقدم^(١٠) لم يبق

للآخر قسط من العناية فكان المظن من ذلك راجحا .

(١) في الأصل : طهه ، وظ : " البصير " ، والمثبت من ج .

(٢) (٣) : تكلم من ج وظ .

(٤) في ظ : " بخير " .

(٥) تكلم من " ج " .

(٦) الكتاب : ٦ / ٧٤ .

(٧) في ج : " افعال " .

(٨) تكلم من ج وظ .

(٩) في ج : " التقدم " .

ورجح بعض الناصح إعمال السابق بثلاثة أشياء :

أحدها . أن ترجحه موافق لما أجمعت العرب عليه من مراعاة السابق في قولهم " ثلاث^(١) من البطل دكور ، وثلاثة دكور من البطل^(٢) " فآثروا مقتضى (البطل) لمصلحة ، فأسقطوا الثاني ، وآثروا مقتضى (الذكور) لمصلحة فآثبوا الثاني .

الثاني : أن إعمال السابق مخلص من تقديم صيرطى مفسر مؤخر لعلنا ورتبه صي نحو : ضربوني وضربت قوتك .

الثالث : أن إعمال السابق موافق لما أجمع عليه في احتشاع القسم والشرط ، فإن جواب السابق منهما مضمّن من جواب الثاني ، وليكن حل السابق من المتنازهين مضمنا من حل الثاني .

والجواب عن الأول أن يقال : لم يحتج في ترجيح ثاني استنازه عن كونه ثانيا . بل كونه قريبا من محل التأثر^(٣) وسأله المحدث المذكورة يحتج بها أيضا القريب ، واعتنى مع القريب سبق ، فلا أثر له . ولا يلزم من^(٤) مراعاة سابق قريب^(٥) مراعاة سابق بعيد^(٦) . وح الجواب^(٧) من الثاني : أن تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير ،

جميع على جوازه في باب (نغم) / كقول الشاعر^(٨)

نغم امرأة همّ لم تهمّ لائبة . . . إلا وكان لموتها بها ويرا

(١) في ط . " ثلاثة " سهو .

(٢) الكتاب : ٣ / ٥٦٢ .

(٣) في ط : " التأثر " .

(٤) في ط : " سه " .

(٥) في الأصل ، ط ، م : " بعيد " سهو ، والمثبت من ج ، ط .

(٦) نكلة من ج ، ط .

(٧) ريادة من ط .

(٨) سبق الاستشهاد به في باب الضمير .

وفي باب (رب) كقول الشاعر^(١):

وَأَوْرَأْتُ رُشِيكَ صَدْعَ أَظْهِمٍ . . . وَرَبَّهُ عَرِيًّا^(٢) أَنْقَذْتُ مِنْ عَطِيَّة

وفي باب ابدال كقول بعض العرب : " اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ " . وفي باب الابتداء^(٣) وأيوب^(٤) : " تَوَاسَعَهُ حَوْ . قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ^(٥) " . وفي " إِيَّاهُ مَنْ يَأْتِي رَبَّهُ مُجْرِبًا فَإِنَّ لَهُ نَجْمًا^(٦) " . فلهجوا في مسائل التنازع أسوةً بذلك الموضع قياساً لولم يثبت به سماع ، فكيف وقد سُمع في الكلام الفصيح ، كقول الشاعر^(٧):

جَعَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ إِلَّا خَلَاءَ^(٨) إِنِّي . . . لِعَبْرِ جَيْلٍ بِسَ خَلِيلِي مُنْهَلٍ

وكذلك^(٩):

هُوَ يَتَنِي وَهُوَ يَتَا الْفَرْدَ الْفَرِيَّا . . . أَرْمَانُ كُنْتُ تَوَطُّأً بِي هَوِيَّ وَجِيَّا

ومثله^(١٠):

خَالَعَارِي وَلَمْ أَخَالِفْ خَلِيلِي . . . فِي مَلَا خَيْرِي خِلَافِ الْخَلِيلِ

والجواب من الثالث : أن يقال . كان مقتضى الدليل أن يستقنى بجواب المتأخر منها (لقرينة من محل الجواب ، إلا أن المتأخر منها^(١١) إذا كان هو القسم ، كان مؤكداً للشرط ، غير مقصود لنفسه ، به دلالة عدم نقصان القاعدة بتقدير حده ، وإذا كان مؤكداً غير مقصود لنفسه ، فلا اعتداد به ولا صلاحه فيجعل له هذا جواب منطوق به .

(١) سبق الاستشهاد به في باب المضمر .

(٢) في الأصل : ط . م . : " عَاطِيًا " والثبت من ع ، ط .

(٣) في الأصل : ط . م . ع : " وَيَاب " والثبت من ط .

(٤) الآية الأولى من سورة الصمد .

(٥) الآية (٧٤) من سورة طه .

(٦) سبق الاستشهاد به في باب المضمر .

(٧) ورد بدون نسمة في الجمع : ١٠٩ / ٢ .

(٨) ورد بدون نسمة في السباع : ٤٥٨ / ٦ ، والجمع : ١٠٩ / ٢ .

(٩) ما بين الحاصرتين كسر في ط .

بخلاف المؤكد فإنه مقصود لنفسه ، ولذلك لا تتم العائدة بتقدير حده فلاغنى ^(١) عن ما هو من تمام معناه ، ولما وجب هذا الاعتبار - أصي ^(٢) جعل الجواب للآول ضمناً ^(٣) تأخير ^(٤) فيه ^(٥) القسم - أجرى هذا السجى ما آخر ^(٥) الشرط ، ليملك في اجتماعهما سهيل واحدة ، لكن الشرط لعدم صلاحيته للحفوط بهذا فصل على القسم بأمرين ^(٦) أحدهما : أسما إذا اجتمعا بعد مبتدأ ينقض بجوابه ، تقدم على القسم أو تقدم القسم عليه .

والثاني : أن الشرط قد يُنفي جوابه بعد قسم لايتدا قبله ، كقول الشاعر ^(٧) :
لئن كان ما حدثت اليوم صادقا . . . أصمى سهار القبط للشمس باديا
ولا يستمنى بجواب قسم متأخر أصلا .

فقد علم بهذا ، الفرق بين اجتماع الشرط والقسم ، وبين تنازع المعاملين ، وضح ما اختاره وانحد لله تعالى .

(هـ) ويحمل الطمى في ضمير التنازع مطابقة له
غالبا ، فإن أتت مطابقة إلى تعالف خبر ومخير عنه
فالإظهار ، ويجوز حذف الخبر غير المرفوع عالم به
مانع ، ولا يلزم حذفه أو تأخيره معولا للآول ، خلافا
لاكثرهم ، بل حده إن لم يمنع مانع أول من إبقاء
مثاقدا ، ولا يحتاج غالبا إلى تأخره ^(٨) إلا في باب ظن .

- | | |
|-----|--|
| (١) | في الأصل ، ط.م : " فأصى " ، تحريف ، والشبث س.ع.ظ . |
| (٢) | في الأصل ، ط.م : " أصى " تصحيف ، وفي ط.عاصمة ، والتصويب من ح . |
| (٣) | بعدها في الأصل ، ط.م : " إذا " ، ولاد في لربادتها . |
| (٤) | ثلاثة من ع.ظ . |
| (٥) | في ط. : " وأخر " تحريف . |
| (٦) | في الأصل ، ط.م : " لأمرين " والشبث س.ع.ظ . |
| (٧) | قائه امرأة قهيلية ، كما في المعاني لسعرا : ١٣٩ / ٢ ، وانظر المغني : ص ٢٦١ ، والبهج : ٤٣ / ٢ ، والمقاصد : ٤٣٨ / ٤ . |
| (٨) | في التسهيل : " تأخيره " . |

(ش) تناوب قولى . ومعدل الطمى في صير التناوب أن يكون أولاً وأن يكون ثانياً
وأن يكون الضمر مرفوعاً ونصبها ومجروراً . مثال ذلك في الماء الأول والضمير مرفوع
قول الشاعر (١)

جنوني ولم أجف إلا حلاً آتني لعبير جميل من خليلي سهل
ومثال ذلك والضمير منصوب قول الشاعر (٢)

إدا كنت ترضيه وبرضيك صاحب جباراً فكن في العيب أحفظ بالبعد
وأنح احاديث الوفاة مقبلاً محاولاً واشي غير تعبير ذي ولة
ومثال ذلك والضمير مجرور قول الشاعر (٣)

وثقت بها وأظفتم أم جنسك فزاد قرام القلب إغلامها الوقفا
ومثال ذلك في الغاء الثاني والضمير مرفوع قول الشاعر (٤)

وقد تقفى بها وترى قصوراً بها يقتدنا الخرد الخدلا
ومثال ذلك والضمير منصوب قول الشاعر (٥)

أما ولم أجبر طير معاد بحلي له نفي

(١) سبق الاستشهاد به قريبا في هذا الباب .

(٢) ورد الأول بدون نسبة في شرح شعور الذهب : ص ٢٢٣ ، واليهج :

١١٠ / ٢ ، والقاصد : ٢١ / ٣ ، وانظر شرح التصريح : ٣٢٢ / ١ ، وشرح

الأنشومي : ١٥ / ٢ .

(٣) ورد بدون نسبة في شعاع الملل : ص ٤٦٢ .

(٤) هو العرار الأسدي ، الكتاب ٧٨ / ١٠ ، والمقتضب : ٧٦ / ٤ ، ٧٧ ، والحل

للزجاجي : ص ١١٦ ، والانساف : ص ٨٦ .

(٥) قبلها في ط : " وسئل قول الآخر " ثم أورد البيت الذي أوله " . على مثل
أهبار . . . وسألتني قريبا .

(٦) ورد بدون نسبة في شعاع الملل : ص ٤٦٢ .

(٧) في ط : " أجره " وفي ج : " أجرة " ، تصحيف .

ومثال ذلك والعصير مجوز قول الشاعر: ^(١)

إذا هي لم تَنكح بِعُودٍ أَرَاكَ . . . تَنكحُ فاستأثرت به هُودُ إِيْسَجِل
ومن السكتل لَأَصَالُ ^(٢) الأول والثاني قول الشاعر: ^(٣)

على بَتلٍ أَهْيَانٍ تُشَقُّ جُيُوبُهَا . . . وَتَعْلَنُ بِالسَّوْجِ الشَّاءُ الْعَوِ قَسِيدُ
[التقدير: تشق النساء العواقد جيوبها وتعلن بالنوح] ^(٤)

وأكثر النحويين لا يجوزون: ضربته وضربني زيد، ويررت به ولغيتي صوب، لا شئتاله ^(٥)
على تقديم ضمير هو مفعلة على مفعول متأخر لفظا ورتبة، وإنما مفعول لفظي ضمير مرفوع
لكونه عده غير صالح للاستعانة به. هذا لتعليل النحويين ومن وافقه من اليمانيين ^(٦)

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَلَا يَرَوْنَ عَدَّهُمْ بَيْنَ الْمَفْعَلَةِ وَالْعَمْدَةِ فِي الْمَنْعِ فَلَا يَجِيزُونَ: صِرَوسِي
وضربت قَوْلِي ^(٧) وَلَا ضَرَبْتُهُ وَضَرَبْتِي زَيْدًا ^(٨)

والصحيح جوارها لتبوت السماع بذلك في الأبيات ^(٩) المستقدمة الذكر، إلا أن تقديم
المرفوع أسوء لكونه غير صالح للحذف وقلّ تقديم غيره. وقد تقدم في كتابي هذا
بيان ما يدلّ على صحة ما ذهب إليه في هذه المسألة، فلا حاجة إلى إعادته.

/ وبعض من لا يجوز تقديم الضمير، يلتزم تأخير أو إظهاره إن لم يستغن عنه، (١٠/٩٤)
نحو: ظننتي (١١) زيدا فاصلا إياه، أو ظننتي زاعلا وظننت (١٢) زيدا إياه.

- | | |
|-----------|--|
| (١) | نسب لطفيل العسوي، ديوانه: ص ٦٥، ولعمري من أبي ربيعة، طبعات ديوان عمر: ص ١٧٧، وأخطر الكتاب: ٧٨/١، وشرح الفصل: ٧٩، ٧٨/١، ٧٩، ٧٨/٢. |
| (٢) | في ج: "لا احتال" تحريف. |
| (٣) | ورد من غير نسخة في التذييل: ج ٢ لوحة ١٧٢. |
| (٤) | زيادة من ظ. |
| (٥) | في م، ظ: "ولا شئتاله". |
| (٦) | استغنى: ٧٨/٤. |
| (٧) | في ج، ظ: "زيدا" بدل: قولك، صوب. |
| (٨) | إلا تصاب: ٨٧/١١. |
| (٩) | في م، ظ، العواهد، بدل الأبيات. |
| (١٠) (١١) | تكتلة من ج، ظ. |

ومثال ما تؤيد فيه مطابقة الضمير مصدره إلى مخالف خبر وسعر عنه قوله :
 ظَنَنْتُ الزَّيْدَ مِنْ مُنْطَلِقَيْنِ ، تَرِيدُ : ظَنَنْتُ مِنْطَلِقًا ، وَطَمَنْتُ الزَّيْدَ مِنْ مُنْطَلِقَيْنِ ،
 فَإِذَا قُلْتَ كَذَا بِإِظْهَارِ ثَانِي عَمُولِي (ظَنَنْتُ) غَلِصْتَ مِنْ أَمْرَيْنِ سَتَتَعَيْنِ ، وَدَلَّكَ
 أَنَّكَ إِذَا أَخْبَرْتَ ، وَإِنَّمَا أَنْ تَرَاهُ جَانِبَ الْمُقْسَرِ غَنَيْتَ ، فَتَكُونُ لَمْ أَخْبَرْتَ بِشَيْءٍ مِنْ حَرْفٍ ،
 وَإِنَّمَا أَنْ تَرَاهُ جَانِبَ الْمَخْبَرِ ع ، وَهُوَ يَاءُ (ظَنَنْتُ) فَتَعْرِضُ فَتَكُونُ قَدْ أَهْدَتْ ضَمِيرَ
 وَاحِدٍ ^(١) إِلَى شَيْءٍ ، وَكِلَاهُمَا سَتَتَعَيْنِ لِإِظْهَارِ لَتَخْلُصَهُ ^(٢) مِنْ سَتَتَعَيْنِ .

وَوَاقِعُ الْكُومِيَّاتِ عَلَى جَوَارِ الْإِظْهَارِ ، وَأَجَارُوا أَيْضًا إِلَّا صَارَ مَرَامِي يَدِ حَاسِبِ الْمَخْبَرِ
 عَنْهُ ، كَقَوْلِهِ : ظَنَنْتُ وَظَنَانِي الزَّيْدَ مِنْ قَائِمَيْنِ إِيَّاهُ ، لِأَنَّ الْمُثَنَّى وَالْجَمْعَ يَتَصَدَّقَانِ
 الْوَاحِدَ ، فَعَمِدَ خَيْرٌ ^(٣) إِلَى مَا تَقَابَلَهُ جَائِزٌ ، وَأَجَارُوا أَيْضًا الْحَدَفَ ، كَقَوْلِهِ : ظَنَنْتُكَ
 وَظَنَانِي الزَّيْدَ مِنْ قَائِمَيْنِ ، تَرِيدُ : ^(٤) ظَنَنْتُ وَظَنَانِي قَائِمًا الزَّيْدَ مِنْ قَائِمَيْنِ ، فَحَدَفْتَ
 ثَانِي عَمُولِي (ظَنَنْتُ) لِدَلَالَةِ ثَانِي عَمُولِي (ظَنَنْتُ) عَلَيْهِ ، كَمَا جَارَ مِثْلَ ذَلِكَ
 فِي بَابِ الْإِظْهَارِ .

وَأَشْرَفَ بِقَوْلِي : وَيَحْوِزُ حَدَفُ الضَّمِيرِ ^(٥) عَسِيرَ الْمَرْمُوعِ ، إِلَى جَوَارِ حَدَفِ الْهَسَاءِ
 وَتَحْوِضًا مِنْ سَوَاءِ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ بِهِ زَيْدًا ، يُقَالُ - ضَرَبْتُ
 وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، كَمَا قَالَ الشَّاهِدُ ^(٦) .

بَرَزُوا بِي وَأَرْوَأْسُ أَصَابِقِهِ . فِي التَّائِيَاتِ فَأَرْضِهِمْ وَبَرَزُونِي

وَأَشْرَفَ بِقَوْلِي : مَا لَمْ يَنْتَهِ مَابِعٌ إِلَى مِثْلِ (قَوْلِكَ) ^(٧) : مَا لَمْ يَنْتَهِ وَطَلَتْ إِلَيْهِ زَيْدًا ،

(١) فِي الْأَصْلِ : ط ، م : ضَمِيرًا وَاحِدًا ، وَانْتِصَابًا مِنْ ح ، ط .

(٢) فِي ح ، ط : " لَتَخْلُصَهُ " .

(٣) فِي الْأَصْلِ : ط ، م : " الضَّمِيرُ " ، وَاسْتَبَدَّ مِنْ ح ، ط .

(٤) فِي الْأَصْلِ : ط : " يَرِيدُ " .

(٥) فِي ح ، ط : " الْمَضْمَرُ " .

(٦) وَرَدَ بِدُونِ تَسْمِيَةِ فِي الْمَسَاحِدِ ١ : ٤٥٦ .

(٧) زِيَادَةٌ مِنْ ح ، ط .

بأن حذف الضمير منه غير جائز لابهامه ^(١) أن يكون المراد : (بال عني ولبت عمه زيد ،
ومثال ذلك قول ^(٢) الشاعر :

بأن عني ثوباً وطئت إليهم مستعنياً صرواً ^(٣) فكان معنياً

وحذف الضمير غير المرفوع إن تقدم أحسن من معناه ، عالم يكن عاقله من باب { ظن }
مبظهر أو يؤخر ، وكذا إن كان من غير باب ظن وكان الحذف موقعاً في كنه ، ومثال
ذلك والفعل من باب { ظن } : حسبت حسبت صرا كرهاً ، ومثاله والمعمل
من غير باب { ظن } : استعنت واستعان عليّ به زيد ، وإلى هذين وأمثالهما أشرت
بقولي : ولا يحتاج غالباً إلى تأخيره إلا في باب ظن .

(ص) وإن أُلغِيَ الأول رافعا صح دون اشتراط
تأخير ^(٤) الضمير خلافاً للفراء ، ولا حذفه خلافاً للسكاكي ،
ونحو : ما قام وقعد إلا زيد ، موصول على الحذف لا طبعي
التنارع خلافاً لمعظمهم .

(ش) إبعاء العامل الأول وهو مقتضى للرفع كقولك : ضربوني وضربت قوتك ، فهذا
الاستعمال حائز في مذهب البصريين . مستع في مذهب الكوفيين ^(٥) ، وتصحيحه عند الفراء
بتأخير الضمير مستعلاً كقولك : ضربني وضربت قوتك هم ، وتصحيحه عند السكاكي بالحذف
كقولك : ضربني وضربت قوتك ، وربما استدلل ^(٦) زله ^(٧) بقول الشاعر :
تمقق بالأرطى لها وأرادها . . . رجال صدت قبلهم وكليب

-
- (١) في ع : " لابهامه " .
(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من ظ .
(٣) ورد من غير نسخة في التقدير : ٢٠٧ لوحة ١٧٢ .
(٤) في ظ ، م : " مستعنياً " .
(٥) في ع : " عنه " ، بدل : صرو .
(٦) في ع : " تأخير " .
(٧) انظر أوضح المسالك : ١٩٩ / ٢ ، ٢٠٠ .
(٨) زيادة من ع : ظ .
(٩) هو طائفة المعمل ، د : بوانه ، هـ : ٣٨ ، وفيه استخراج .

ولا دلالة فيه ، ولا كان جملة من باب إيراد ضمير الجماعة مؤنثه بغير اللفظ مجموع المعنى . قال سيبويه : فإن قلت : عرسي وعرست قولك ، محائر وهو قبيح أن يجعل اللفظ كالواحد كما تقول : * هو أحسن الفتيان وأجمل^(١) وأكرم بنيه وأميله . . . ثم قال : كأنه قلت . . . : عرستني من ثم وعرست قولك^(٢) .

وما جاء من نحو : ما قام وقعد إلا زيد ، وليس من باب السارح وإنما هو من باب حذف السعي العام لدلالة الغرائف اللفظية / والمعنوية^(٣) عليه ، كقوله تعانسي : * وإن من أهل الكتاب إلا لئوسن به قبل توتنه^(٤) ، وكقوله تعالى : * وما لنا إلا لنه نسأله معلوم^(٥) ، * وإن ينكم إلا واربها^(٦) ، وكقول الشاعر^(٧) :

نجا سائلم والنوح منه بشد قير . . . ولم ينج إلا جفن سيف ومقرا
الظاهر^(٨) أنه أراد : ولم ينج بشي^(٩) ، محذوف لدلالة النفي والاستثناء بحسبه ، طر منعي عام للمستثنى وغيره . ومن هذا القبيل نحو : ما قام وقعد إلا زيد ، طسي تأويل ما قام أحد ولا قعد إلا زيد ، محذوف (أحد) لفظا واكتفى بقصده ، ودلالة السعي والا ستثناء عليه ، كما كان ذلك في الآيات^(١٠) المذكورة . وما حل قعد ضمير (أحد) المقدّر ، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، إن كان ما بعد إلا مثنى أو مجزعا أو مؤنثا .

(١) في الأصل وقية السحج : هو أجمل الفتيان وأحسبه ، والمثبت من الكتاب .

(٢) الكتاب ١١ / ٧٩ - ٨٠ .

(٣) تكله من ع ، ظ .

(٤) الآية (١٥٩) من سورة النساء .

(٥) الآية (١٦٤) من سورة الصافات .

(٦) الآية (٢١) من سورة مريم .

(٧) هو حد يفة بن أسرا الهندلي ، شرح أشعار الهند لموسى بن عيسى ، ومعه تحريجه .

(٨) في ج : " والظاهر " ، وفي ط ساقطة .

(٩) في ج ، ظ ، ع : " شي " .

(١٠) في الأصل ، ط ، م ، في الآيات " تحريف ، والتصويب من ج ، ظ .

ولو كان من باب التنازع لزم مطابقة الضمير في أحد الفعلين ، وأيضا لو كان ^(١) من باب التنازع لم يسمي نحو : ما قام وقعد إلا أنا ، إعادة ضمير طالب على حائره ، وليسزم أن يقال على إعمال الثاني : ما قاموا وقعدوا إلا نحن ، وعلى إعمال الأول : ما قام وقعدوا إلا نحن ، وكان يلزم من ذلك ، إخلاء العمل الطعن من الإيجاب ، لأن العمل النفسي ، إنما يصير موجبا بمقارنة (إلا) لمحمول لفظا (أو) معنى ، وعلى تقدير التنازع لم تقارن (١/٥٠) (إلا) لمحمول الطعن لفظا ولا معنى فبالم يقاوم على النفي وانصوب خلاف ذلك ، فلا يصح الحكم بما أمضى إليه ، وليتضمن ^(٢) الاعتراف بصحة الوجه الآخر لموافقته نظام لا يتسلك في صحتها ، وس أظهر التواهد على صحة الاستعمال المشار إليه قول الشاعر :
 ما حاد ^(٣) رأيا ولا أجدى ^(٤) محاولة . . . إلا امرؤ لم يضع لها ولا ديسا
 ومثله ^(٦) :
 ما صاب قبي وأصاء ^(٧) ونهصد . . . إلا كواكب ^(٨) من نهل من شمشا
 ومثله ^(٩) :
 وليس حيرا إن أتى الحى خائف . . . ولا قاتلا إلا هو المتمنسا

- (١) في الأصل : " ولو كان أيما " ، وانصوب من بقية النسخ .
 (٢) في ع ، ط ، م : " ويتضمن " .
 (٣) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/١٠٠ ، ٤٦٠ ، والهمج : ٢/١١٠ .
 (٤) حاد : صار جيدا ، أو أتى بالجميل من القول أو العمل ، انسان (جود) .
 (٥) في الأصل ، ط ، م : " أجرى " والمثبت من ع ، ط .
 وأجدى : أعطى ، واجدا : أعطاه الجدوى (العطية) ، وأجدى : أصاب الجدوى ، (السان) : جدا .
 (٦) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/١٠٠ ، ٤٦٠ ، والهمج : ٢/١١٠ ، وشرح التصريح ٣١٩/١ .
 (٧) في الأصل : " وأصاء " ، والمثبت من ع ، ط .
 (٨) في الأصل ، ط ، م : " كواكب " ، والمثبت من ع ، ط .
 (٩) لم ألف عليه في كتاب ، وهو نكطة من ع .

(هـ) ويحكم في تنازع أكثر من عاقلين بما تقدم من
ترجيح بالغرب أو السبق وبإصال الطعن في الضمير^(١)
بغير ذلك ، ولا يمنع التنازع تعدد إلى أكثر من واحد .
ولا كون^(٢) المتنازعين معلىّ تعقيب ، خلافاً لمن سبغ .

(و) قد تقدمت الإشارة إلى تنازع أكثر من عاقلين في ترجمة الباب وهي الشرح
لا في المتن منه الآن عليه في هذا المكان ، وما ورد منه هنا ورد بإصاح الأخير
والعامة ما قبله كقول الشاعر^(٣) :

سَلِّطْ لَمْ تَهْجُلْ وَلَمْ تَهْجُلْ لَأَفْلَا . . . قَبَّيْتَانِ لَأَذَمَّ عَلَيْكَ وَلَا أَحْسَنُ
وكقول الآخر^(٤) :

بِحَيٍّ ثُمَّ خَالَفَ^(٥) وَتَقَى بِالْقَوْمِ انْتَهَم . . . لَيْتَنِي أَحَارُوا دُرّاً قَرَيْلاً فَهَمُونَ
وكقول الآخر^(٦) :

أَرْجُوا وَأَحْشَى وَأَدْعُوا اللَّهَ سِتْعِيًّا . . . فَوَا وَهَامِيَّةً فِي التَّوْحِ وَالْحَبْسِ
مبدء الأبيات الثلاثة قد تنازع في كل واحد منها ثلاثة عوامس أصل آخرها والعسي
أولها وثانيها . وعلى هذا استقرار الاستعمال ، ومن أحار إصاح غير الثالث مسبقته
الرأي ، إذ لا جماع في ذلك . وقد أشار إلى ذلك^(٧) أبو الحسن بن حروف في شرح
كتاب سيبويه . واستقرت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه .

(١) في الأصل ، ط ، هـ : " ضمير " والمثبت من ط ، هـ .

(٢) في ج : " يكون " تحريف .

(٣) هو الحظيفة ، ديوانه : هـ : ٣٢٩ ، وأشعر والشعراء : ٣٢٥ ، وشرح النحل

لا بن صغير : ١ / ٦٦٣ ، وروايته في هذه السراج . . . ولم تَهْجُلْ طافلا .

(٤) جيق الاستشهاد به قريباً في هذا الباب .

(٥) في الأصل ، ط ، هـ : " خالف " بالخاء المحمّلة ، والمثبت من ط .

(٦) ورد بدون سبغة في شرح شدور الذهب : هـ : (٢٦) ، وشعاع العليل : هـ : (٦٦) .

(٧) في ط : " هذا " بدل : ذلك .

وسمى بعض النحويين المتنازع في متعدد بين إلى اثنين أو ثلاثة ، هنا على أن المعرب لم تستعمله .

ومارعه غير صحيح فإن سبويه حكى عن العرب : " متى رأيت أو قلت : زيداً مطلقاً (١) على إعمال (رأيت) و " متى رأيت أو قلت : زيد مطلقاً (٢) على إعمال (قلت) أعني بإعمالها حكاية الجملة بها .

وسمى أيضاً بعض النحويين تنازع فعلي تمجب .

والصحيح عندي جوازه ، لكن بشرط إعمال الثاني كقولك : ما أحسن وأقبل زيداً ، تنصب زيداً بأقبل لا بأحسن ، لأنك لو نصبته بأحسن لعصلت ما لا يجوز فصله . وكذلك نقول : أحسن به وأقبل بزيد ، بإعمال الثاني ، ولا تعمل الأول فتقول : أحسن وأقبل بـ (٣) بزيد ، فليترك (٤) فصل ما لا يجوز فصله .

وجوز على أصل مدح العرب أن يقال : أحسن وأقبل بزيد ، فتكون الباء متعلقة بأحسن وأقبل معاً ، كما يكون عند فاعل . قام وقعد بزيد (٥) مرفوعاً بالفاعل معاً . ولا يستعمل على مدح العرب البصريين أن يقال : أحسن وأقبل بزيد ، على أن يكون الأصل : أحسن به وأقبل بزيد ، ثم حذفت الباء بدلالة الثانية طميحاً ، ثم اتصل الصير واستتر كما استتر في الثاني من قوله تعالى : " أنشعب بهم وأهبط (٦) " فإن الثاني مستند (٧) به على الأول ، كما يستدل بالأول على الثاني ، إلا أن الاستدلال بالأول طمسي الثاني أكثر من العكس .

(٢٠١) قال سبويه : وقد يجوز : صحت وضريبي زيداً ، لأن بعضهم قد يقبول : متى رأيت أو قلت زيداً مطلقاً ، والوجه : متى رأيت أو قلت زيداً مطلقاً الكتاب ٢٩٩ ، ويظهر من كلامه أن الأسلوب الثاني ليس حكاية .

(٣) تكلمه من ط ع ح .

(٤) في الأصل : ط م ، " فليترك " والمثبت من ع ط .

(٥) في الأصل : ط م ، " عند " بدل : زيد ، سهو ، والمثبت من ع ط .

(٦) الآية (٢٨) من سورة مريم .

(٧) في ط : " يستدل " .

باب الواقع مفعولا مطلقا من مصدر وما يجري مجراه *

(ص) المصدر اسم دالّ بالأصل على معنى قائم
بفاعل أو صادر عنه (حقيقة أو مجازاً ، أو واقع على
مفعول . وقد يُسمى فعلاً وحادثاً وحادثاً)^(١) .
وهو أصل الفعل لا مفعوله ، خلافاً للكوميين . وكذا الصفة ،
خلافاً لبعض أصحابنا .

ويُنصب بمنزلة أو مراد أو بتمام مقام أحدهما ، غسيبان
ساوي معناه (٢) معنى عالمه ، فهو لمجرد التوكيد ، وليس
بشيء ، ولا يثنى ولا يجمع . وإن راد عليه ، فهو لبيان
النوع أو العدد ، ويسى مختصاً ومثلاً ، ويثنى ويجمع .
ويقوم مقام المؤكد : مصدر مرادف ، واسم مصدر غير علم
ومقام المبتدأ : نوع ، أو وصف ، أو هيئة ، أو آلة ، أو كل ،
أو بعض ، أو غنيم ، أو اسم إشارة ، أو وقت (ما)
الاستفهامية أو الشرطية (٣) .

(ش) نقيض الدلالة بالأصل ، مخرج لاسماً ، وهو صارة من كل اسم
يساوي المصدر في الدلالة ، وبخالقه يعقبيه كجاء وحادث (٤) أو يتجرد دون عيوض
من رياء في فعله لا كاعتسل فعلاً (٥) وتوقاً وضوءاً ، فهذه وأمثالها إذا عبرت عنها

(١) في الأصل : ط ، م ، وما جرى . والشبهت من ع ، ط .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من م .

(٣) معناه : ساقطة من ط .

(٤) ساقطة من ع والتشبيه .

(٥) ط : وعاد . والجناد . الرجل البخل . يثني على الكسر لأنه معدول

عن المصدر ، أي العمود ، كقولهم قبحار ، أي : العمرة . وهو نقيض قولهم حصاد ،
بالحاء ، في المدح ، ومنه قول اللطس :

جاء لها بجماد ، ولا تقولين : لها أبداً إذا ذكرت : جماد . النسان (حد) .

في ع : أو بخلوه لفظاً وتقديراً دون عيوض من بعض ما في عمله كاعتسل .

(٦) من حاشية الأصل ، والمثنى : اعتسلاً .

بصادره، وإنَّ ذلك مجاز ، والحقيقة أن يعبر عنها بأصاها المبادر .

٧ واحترت بقولي : دون عوف من نحو : عذرة وتعليم ، فإنَّها مصدران مع ظرف
(عذرة) من واو (وقد) وخلق (تعليم) من تصعيف ، منها : عذرة ، عوف من الواو ،
وتاء تعليم ، عوف من التصعيف .

وأشرت بلفظ أو تقديره ، إلى أن بعض ما هي الفعل قد يخلو لفظ المصدر منه ،
ويكون مقدراً ، فلا يعبر وألح من اللفظ ، كقتال ، مصدر . قاتل ، وأن أصله : لبيتان .
وسبكل الكلام على هذا في باب إحصاء المصدر ، إن شاء الله تعالى (١) .

والدال على معنى قائم بفعل ، كحسب ومهم . والدال على معنى صادر عن فاعل ،
كغض وخياط . وقام الحسب والعهم بالفاعل حقيقة ، وكذا صدور الخط وخياط .
من فاعلهما ، / بخلاف نسبة العدم إلى المعدوم والموت للميت (٢) ، فإنَّها معارضة والواقع (٤٠ / ب)
على معمول مصدر باسم يُسم فاعله .

والمراد بالفاعل هنا . الاصطلاحي ، وكذلك المفعول . فهذا يحتم الحد مصدر
كل فعل .

وإطلاق المصدر على (٣) ما تناولته (٤) الحد ، إطلاق سمع عليه ، وقد يعبر عنه بالفعل
واسمحدث والحداث و / هو (٥) من التعبير عن الشيء بلفظ مذكول .

واتفق البصريون انكوميون على أن الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر ، لكن
البصريون جعلوا (الأسماء للمصدر وجمعها انكوميون بالفعل) (٦)
والصحيح مدح البصريين . وبدل على صحتة (٧) ستة أمور :

- | | |
|-------|--|
| (١) | نكتة من ج . وانظر المساعد ٤٦٣ / ١ |
| (٢) | في ج هـ : " للمعدوم والموت إلى الميت " . |
| (٣) | بحد ها في ط : " كل " . |
| (٤) | في ط : " ما تناولته " . |
| (٥) | نكتة من ج هـ . |
| (٦) | انظر : أسرار العربية لابن الأنباري : ص ١٧٣ . |
| (٧) | ما بين الحاصرتين سالط من م . |

أحد ها : أن المصدر كثر ^(١) كونه واحدا لأفعال ثلاثة ، ماخر وسخار وأسمر ،
فلو اشتق المصدر من الفعل لم يخل أن يشتق من الثلاثة أو من
بعضها ، فاشتقاقه من الثلاثة محال ، واشتقاقه من واحد سهبا
يستلزم ترجيحها من غير ^(٢) رشح فتعين ^(٣) أطراح ما أخص إلى ذلك .

الثاني : أن المصدر بماء عرد ، ومعنى الفعل مركب من حدث وريان ، وانفرد

سابق للمركب ، والدال ^(٤) عليه أولى بالأصل من الدال على المركب ،

الثالث : أن مفهوم المصدر عام ، ومفهوم الفعل خاص ، والدال على العام أولى

بالأصل من الدال على الخاص .

الرابع : أن كل ما سوى الفعل والمصدر من شئيين ، أحد هما أصل ، والآخر

مربع ، فإن في المربع منها معنى الأصل وزيادة ، كالتثنية والجمع بالنسبة

إلى الواحد ، وكالمعدول بالمسبة إلى المعدول عنه ، والفعل

فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان ، فكان قرط والمصدر أصل ^(٥) .

الخامس : أن المصادر لا تعمل له لفظا ولا تقديرا ، وذلك : فتح وويل ، ووثن ^(٦) ،

ووثب ، فلو كان الفعل أصلا لكانت هذه المصادر مربوطة لأصول لها

وذلك محال . وأما قلنا إن هذه المصادر لا أفعال لها تقديرا ^(٧) ، لأنها

لوجيع من بعضها ^(٨) ، بل لا يستحق ماؤه في المضارع من الحذف ما استحق

(١) في ط ، ع . * بكثرة .

(٢) في ع : * دون رشح .

(٣) في الأصل : * فتعين * ، وفي م : بتعيين ، تحريف ، والمثبت من ع

ع ، ط ، ظ .

(٤) في الأصل ، ط ، م : * والدال * ، والمثبت من ع ، ط .

(٥) في الأصل ، ط ، م : * العام * ، والمثبت من ع ، ط .

(٦) في الأصل : * أصلا * ، والمثبت من بقية النسخ .

(٧) في ع : * ووثن * .

(٨) في ط : * تقديرا * . (٩) في ط : * سها عمل * .

عام بعد ، ولا مستحق منه من اسكون ، ما يستحق من جميع ، ميتوالى إغلال العام والعين ،
 وذلك بوقوعه في كلامهم ، فوجب إعمال ما يؤدى إليه .

وليس في الأعمال ما لا قصد له يستعمل إلا وتقديره ممكن ، كتناركة وعمل التعجب ،
 إذ لا مانع في اللفظ ، وتقابل تلك الأعمال مصادر كثيرة تزيد على الأعمال ، كالموتة ،
 والأبوة ، والخلوة ، والعصمة ، والميوبة ، واللصوبة ، وقعدك الله ، وبه ربي ،
 وبه ، فمطلبت المعارضة بتياركة وسوء ، وخلص الاستدلال بفتح وأخواته .

ولا حجة للكوسين في أن المصدر يفتح الفعل في صته (٢) وإغلاله نحو : لا و
 لوانا ، ولا لوانا ، لأن (٣) الشين قد يحل أحدهما على الآخر ، وليس أحد هما
 أصلا للآخر ، كتحل برميان على رميا ، وأعطيا على تعطينا (٤) والأصل : برميوان ،
 وأعطوا ، لأن حكم الواو بين فتحة وألف التصحيح ، لكن حل دو الفتحة على دي الكسرة
 ليسها على ستن واحد فذلك (٥) "مع بالصدرين من : لا و ولا و .

ولا حجة أيضا في توكيد الفعل بالمصدر ، لأن الشئ قد يؤكد بنفسه نحو : زيد زيد
 قام (٦) على ذلك التوكيد على مرعته المؤكد ، ولزم كون الشئ مرع نفسه ، وذلك
 محال .

ولا حجة أيضا في إعمال الفعل في المصدر ، لأن الحرف يعمل في الاسم والفعل ،
 ولا حذله في الأصل .

وبعض ما استدلتنا به (٧) على مرعته العمل بالنسبة إلى المصدر ، نستدل (٨) على مرعته

(١) في الأصل : ط م : " به زيد " ، والتصويب من ج : ط

(٢) تكله من ط : ج .

(٣) في الأصل : ط : " إلا أن " تحريف .

(٤) من ج : " يعطينان " .

(٥) من ط : " ط ذلك " .

(٦) تكله من ج : ط .

(٧) به : باقطة من ط م : ج .

(٨) في الأصل : ط م : " يستدل " والنسبت من ج .

الصيغة بالنسبة إليه ، لأن كل صفة تضمنت حروف الفعل فيها ما هي المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما هي له ، كما زاد الفعل بالدلالة على الرسمى (المعين) . فيجب كون الصيغة مشتقة من المصدر لا من الفعل ، إذ ليس فيها ما هي الفعل من الدلالة على (١) ومن معين (٢) ، مبطل اشتقاقها من الفعل ، وتعميّن اشتقاقها من المصدر ، كما قلنا .

وتنصب المصدر بمثله [كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا جِزَاءُ نُفُوسِكُمْ ﴾ (٣)] وتنصب بمرءه / نحو : ﴿ وَابْتَغُوا تَزْوِجَ بَنَاتِكُمْ ﴾ (٤) وكقول الأعرابي (٥) :
 مَا صَبَّحْتُ إِلَّا قُرْبَ الْعَارِيَةِ . . . تَزَوَّجْتُ عَنْ حَوَاهَا إِذْ جَارَتْ (٦)
 وتنصب بمقام مقام أحد هما كقولك : عجبني من إيمانك تصديقاً ، وأنا مؤمنٌ تصديقاً ،
 ولقاء الله مؤمن به تصديقاً .

والمصدر المنصوب في جميع هذه الأمثلة قد ساوى معناه معنى عامله ، فهو (٧) المجزأ التوكيد ، ويستحق الواقع هكذا ، ولا يثنى ولا يجمع ، لأنه بمنزلة تكرر العجز
 الفعل ، فمؤول معانيه في هذه التثنية والجمع ، وإن هو صالح للقليل والكثير .

- (١) ما بين الحاصرتين ساقط من م .
 (٢) في ع : " الزمن المعين " .
 (٣) الآية [٦٢] من سورة الاسراء .
 والتمثلة من ع ، وكان الآية في الأصل وفيه المسح : " كقولك : عجبني من قيامك قياماً " .
 (٤) الآية [٢٤] من سورة الأحزاب .
 ديوانه : ص ٤٥ .
 (٥) والتمثلة من ع ، وكان الآية في الأصل وفيه المسح : " كقولك : طلبتكم طلباً ، وأنا طالبكم طلباً ، وأنت مطلوب طلباً " .
 وهي طريفة على ما تقدم . " وكقوله تعالى : ﴿ وَالنَّارُ حَامِيَةٌ ﴾ آية ١
 المازيات .
 (٦) في ط : " مجرد " تحريف .

وإن راد معناه على معنى غايته، وهو لبيان النوع، نحو: سررت خبيثاً، وعندوا،
ورجعت القهقري، وقعدت القرقصاء. أو/ بعدد المرات نحو: قتت قومتين وضربته (١/١٦)
ضربات. به قد يكون المبتدئ للنوع يفظ المؤكد، فيستفاد استتويج بوضعه أو إضاعته (١)
أو إدخال حرف التعريف عليه، أو بتثنيته أو جمعه.
ومفهوم مقام المؤكد مصدر مرادى، نحو: حطبت قعوداً. أو اسم مصدر غير طمس،
نحو: اعتسلت عسلاً، وتوصأت وضوءاً، ولا يستعمل اسم الصدر العلم مؤكداً ولا مبيناً (٢)
فلا يقال: حطبت حصاراً، ونحو ذلك، لأن العلم رائد معناه على معنى العامل،
فلا يترى منزله تكرار العامل (٣) ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع به وباسم الفعل ولا ما يقوم
مقامه.

وبسبب ما أورد المترادفين مقام الآخر قول امرئ القيس (٤)
ويوماً على ظهر الكنهب تعدت. علي وأنت خلفه لم تحبل
وقل رابعة (٥)

لَوْحِهَا مِنْ بَعْدِ بَدْنٍ وَسَلَقَ. تَجْبِرُكَ السَّاقِلُ نِطْوَى لِلْسَّاقِلِ
لَوْحِهَا، ضَرْفُهَا، وَالْبَدْنُ، السَّمْنُ، وَالسَّقْ، الْبَيْتُ، وَالسَّقْ، الْخَطَرُ.
ومفهوم مقام المبين للنوع اسم نوع، كالقَهْقَرَى، والقَرْقُصَاء، وكقولہ تعالى: وَالنَّارُ حَاتٍ
فَرَقًا (٧)، أو وصف، نحو: وَأَذْكُرُكَ كَثِيرًا (٨)، أو هيئة نحو: يَمُوتُ الْكَافِرُونَ

-
- (١) مي ع: "بإصاعته".
(٢) مي ط: ع، م، ط: سبتها، تعريف.
(٣) مي ع، ط: الفعل، بدل، العامل.
(٤) ديوانه، ص: ١٢، وفيه التخرج.
(٥) ديوانه، ص: ١٠٤، والكتاب ٢٥٨/١.
(٦) في ط: المائق.
(٧) الآية الأولى، النار حات، وهي ساقطة من ط.
(٨) الآية (٤١) من سورة آل عمران.

فيه سورة، ويمشي المؤمنون عيشة مرضية . أو آلة ، نحو: صوب المؤذن العبي قصيرا
أو سوطا ، أو كل ، نحو قوله تعالى : ﴿ فلا تبغها كل أسئل ﴾^(١) ، أو بعض ، كقوله تعالى :
﴿ ولا تصروته شيئا ﴾^(٢) ، أو ضمير ، كقوله تعالى : ﴿ يأتي أعداءه أيا لا أعداءه أحدا
من العالمين ﴾^(٣) ، أو اسم إشارة نحو : لأخذن ذلك الجد^(٤) .

ولا بد من حمل المصدر تابعا لاسم الإشارة ، والمقصود به المصدرية ، ولد سطره
خطي من حل قول المتنبي :^(٥)

هدي يروى لنا قبيحت رصينا

على أنه أراد : هدي السيرة يروى ، لأن مثل ذلك لا تستعمله العرب .

وقد يقام مقام المصدر الحيث زمان مضاف إليه المصدر تقديره ، كقول الشاعر^(٦)

ألم تتخفى هناك ليلة أريد

أراد . ألم تتخفى هناك اغتاض ليلة أريد ، مصدر المصدر وأقام الزمان مقامه .

كما عكس من قال : كان ذلك طلوع الشمس ، إلا أن ذلك قليل وهذا كثير .

(١) الآية (١٢٩) من سورة النساء .

(٢) الآية (٥٧) من سورة هود .

(٣) الآية (١١٥) من سورة المائدة .

(٤) في الأصل ، ط م . لأخذن ذلك الحق ، تحريف ، والتوصيف

من ع ط .

(٥) ديوانه : ١٩٣/٢ ، والقرب : ١٧٧/١ ، وشرح المفصل : ١٦/٢ ، والمعنى

من ٢٧٤ ، والمقاصد : ٤٤/٢٣٣ .

وميز البيت : - ثم انشيت واشفيت نصيما .

(٦) هو الأضي ، ديوانه : من ١٣٥ ، والسيرة : ٣٨٦/١ ، والمعتمد : ٣١/٢ ،

والخصائص : ٣٢٢/٢ ، وأمالى ابن السجري : ٢٩٧/١ ، وشرح المفصل :

١٠٢/١ ، وملاحظ عجزه من نسخة الأصل ، ط .

ومن قيام النوع مقام المصدر ^(١) قول الشاعر ^(٢)

على كل موارٍ أمانين شيرة . شؤو لأبواح الجبال الرواح

ومن قيام الصفة مقام قول للمولى الأحملي ^(٣) :

ظرت ودوني من صابة تنكب . ووطن الركا أي نظرة ناظر

وسنن ^(٤) قول الآخر ^(٥) :

وضائع أي جرى ما أردت به . لا الشد شد ولا التقريب تقريب

أي . لا الشد شد محتاب ولا التقريب تقريب محتاب . بل هما حارقا المادة .

وسأل وقوع ما الاحتضائية موقع المصدر قول الهذلي ^(٦) :

مادا عميز ابتني ربح عولها . لا ترقدان ولا تؤسى لمن رقعدا

وسأل ذلك في ما الشرطية قول جرير ^(٧) :

تقب العراب غقت بهم عرحيل . ما شئت إن طعتوا لمين مانع ^(٨)

والمصحح في المصدر التوافق معنى لا لفظا كونه معمولا لتواضع معنى ، فحلفنة

من قوله ^(٩) :

... .. وألب حلفنة لم تحلل

(١) رجع انصف لانتشيل مرة أخرى للحالة الأولى والثانية من حالات التمايزة

عن المصدر المبين للنوع ، وهذا نوعه وصعته .

(٢) ورد بدون نسبة في اللسان (جدا) .

والموار : المبرج .

(٣) ديوانها : ص ٧٧ وفيه التخرج .

(٤) تكلية من ع وحدها .

(٥) ورد بدون نسبة في التذيل : ج ٢ لوحة ١٧٩ .

(٦) هو جد ساف بن ربح الهذلي ، شرح أشعار الهذليين ٢٠ / ٢٧١ ، وفيه تحريجه .

(٧) ديوانه : ص ١٨ ، والساد : ١٠ / ٤٧٠ .

(٨) تكلية من ع وحدها .

(٩) سبق الاقشهاد به قريبا .

مصوب بالث ، لا يحدت مقدرا ، لعدم الحاجة إلى ذلك ، ولأنه لو كان المخالف
لفعل لا ينتصب إلا بفعل من لفظه ، لم يجر أن يقع موقعه مالا فعل له من لفظه ، نحو :
حلقت بها ، و لا تسيلوا كل النيل ^(١) و ما حلدوهم شاربين جلد ^(٢) ، و لا تفسدوا
شيئا ^(٣) بيده ، وأمّا أنها لا يمكن أن يُقدّر لها عامل من لفظها ، من لابت من كـون
العامل فيها وقع منها ما قبله ما هو موافق معنى لا لفظا ، ووجب أطراد هذا الحكم
فيما له فعل من لفظه ، فيجوز التماس على ستن واحد . وهذا الذي اخترته (هـ)
ذهب الماري ^(٤) هو اختيار الميز ^(٥) والسمري ^(٦) .

ومن شواهد ذلك قراءة محمد بن التميمي : و مبتم غنكا بن حبه ^(٧)
ذكرها ابن جني في المحتسب ^(٨) .

{ هـ } ويحدف عامل الصدر حوازا ، لقينة لعظيمة

أو معنوية . ووجوبها ، لكونه بدلا من اللفظ بفعل مهمل ،

أو لكونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل في طلبه

أو غير إنشائي ، أو غير إنشائي ، أو في تبيخ مع

استفهام ، ودونه للمفسر أو لمخاطب أو لمعاني في حكم

حاصره ، أو لكونه تفصيل عاقبة طلب أو خبر ، أو نائبا عن

- | | |
|------|---------------------------------------|
| (١١) | الآية (١٢٩) من سورة النساء . |
| (١٢) | الآية (٤١) من سورة النور . |
| (١٣) | الآية (٥٧) من سورة هود . |
| (١٤) | تكلم من ع . |
| (١٥) | المقتضب : ١ / ٧٤٠٧٣ . |
| (١٦) | انظر شرح المعمل لابن عمير : ١ / ١١٢ . |
| (١٧) | من الآية (١٩) من سورة التل . |
| | وانظر القراءة في المحتسب : ١ / ١٣٩ . |
| (١٨) | تكلم من ع . |
| (١٩) | في التسهيل : أو غائب . |

غير اسم من يتكرر أو حصره أو مؤكّد جملة ماضية^(١) على
معناه وهو مؤكّد نفسه ، أو ماضية به نصّاً وهو مؤكّد
غيره . والأصحّ مع تقدّمها^(٢) . ومن الملتزم إضمار ناصبه .
المشبه به ، مشعراً بحدوث بعد جملة حاوية فمسلّمه
وقاطعه معنى دون لفظ ، ولا صلاحية للعمل فيه ، وإتياءه
جائز ، وإن وقعت صفة موقعه فإتياءها أولى من نصبها ،
وكذا التالي جملة خالية^(٣) ما هو له .
وقد يرفع مبتدأً المفيد طلباً وخبراً انكسرت ،
والمحسورة والمؤكّد نفسه ، والمفيد خبراً إنشائياً وغير
إنشائي .

(ش) حذف عامل المصدر جواراً لقرينة معطية كقولك : لمن قال : أيّ سوير سرت ؟
سيرا حشيتا ، ولمن قال : ماقت ، بلى ، قياما طويلا .
وحذفه لقرينة معنوية كقولك لمن تأهب لسفر : تأهباً مباركاً^(٤) ، سيوا ، وسـ
مأوتا ، ولمن قدم من حج : حجّاً موزّناً ومشيّاً مشكوراً .
والمحذوف العامل وجوباً لكونه بدلاً من اللفظ بفعل سهل إما معرفاً ، كقولهم سم :
أمة زله^(٥) ، وتفتّ ودقرا/ بمعنى : شتا ، ونهراً ، بمعنى : شتا كقول الشاعر^(٦) :

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | في ط : * ماضية * تحريف . |
| (٢) | في الأصل ، ط م : تقدّمها ، والمثبت من ج ، ط ، والتسهيل . |
| (٣) | في ج ، ط : * خالية * تحريف . |
| (٤) | ساقطة من ط . |
| (٥) | تكلّة من ج ، ط . |
| (٦) | الكتاب ١ : ٣١١ . |
| (٧) | هو ابن سيادة ، الكتاب ١ : ٣١١ ، والأصناف . ص ٢٤١ ، واللسان
(طه) و (بهر) . |

تعاقد قومي إن يبيعون يبعني . . . بجارية يَبْرًا لَهم بعدَها يَبْرًا
 ويمنى . عبا . كقول عيسى أبي ربيعة ^(١) :
 ثم قالوا : تَجِبْهَا ، قلت . يَبْرًا . . . عدد الرُّبْل والحصى والمِشْرَابِ
 وأيًا حفاف . وكفيل الشاعر ^(٢) :
 تذر العمامَ ضاحيًا هاماتِها . . . بِلَه الأَكْف كَانْها لم تَحْطِقِ
 أي : تتركه الأكف تركا كأنها لم تحقق . ويروي : بِلَه الأَكْف ، بالنصب ، على أنه
 اسم فعل بمعنى : أتركه .
 ومن السهل العمل اللام (الإضافة) ^(٣) توليهم في القسم الاستعظامي : " فَعَدَّكَ اللّٰهُ
 إِلَّا فَعَيْتَ " ^(٤) أي : تشبّهك الله ، ومثله " فَرَكَّكَ اللّٰهُ " ^(٥) في لزوم الإضافة والاستعطاف .
 إلا أن هذا مختصر من التعمير ^(٦) مصدر عَرَّطَكَ الله ، بمعنى : تشدّدكَ الله ، ومثله
 قول الشاعر ^(٧) :

فَرَّطَكَ اللّٰهُ إِلَّا مَا دَكَّرْتَ لَنَا . . . هَلْ كُنْتَ حَارَّتَا أَيْهَامٍ يَدِي سَلَمَ
 وأصده من الغر ، وهو البقا " فالمتكلم به مؤنسل باعتقاد البقا " الله تعالى .

-
- (١) د يوانه : ص ٢٠ ، والكتاب : ١١ / ٣١١ ، والخصائص : ٢ / ٤٨١ .
 وشرح المفصل : ١١ / ١٢١ ، وأمالى ابن السجري : ١ / ٢٦٦ ، والخني
 ص ٧٠ .
 (٢) هو كعب بن مالك الصحابي ، رضي الله عنه ، د يوانه : ص ٢٤٥ ، وصيه
 التخریج .
 (٣) في ط : " للإضافة " .
 (٤) انكتاب : ١١ / ٢٢٢ .
 (٥) السابق .
 (٦) في ع : " إلا أن هذا اسم للتعمير " .
 (٧) هو الأخوص ، د يوانه : ص ١٩٩ ، وصيه استخرج ، واهتر انكتاب : ١ / ٢٢٣ ،
 والخزاعة : ١ / ٢٣١ .

ومن المجهل العمل ما يضاف ويترك ، كقولهم للمصاب المرحوم : ويخذه ، ويهينه
فلان ، ويوح له ، وفي الحديث : " ويوح عارقتله العنة الباصرة (١) " وللمتعجب (٢)
منه . وبها له ، وويلك ، وويل عيرك (٣) قال الشاعر (٤)

فلا تشبهه وويل عيرك إته . . . حتى من دسات الخلائق نارخ

وكذا يقال . ويوح عيرك . و (ويسه) (٥) ينه أو قرب منه ، ويقال للمصاب المغموب
عليه . ويله ، وويل له ، وويل له ويل طويل ، وويل (٦) له ويلًا طويلًا ، وويل له ويلًا
كثلاً ، وويل له وويل ، وويلك وهولك ، ولا يفرد (قول) ، وقد يفرد (ويل) تصويهاً
كقول الشاعر (٧)

كسا اللوم ثياباً شخورة في جلودها . . . فويلاً لتيمن من سراويلها الخضراء
زهد الأسماء إذا أصبحت لربها الحب ، وإذا أمرت جار تصبها ورعها (٨)
ومن المجهل العمل اللارم الإضافة : (٩) سبحانه الله ، أي براءة له من الله ، وليس
بصدر لمسح ، بل صح مشتق منه كاشتقاق (حاشيت) (١٠) من (حاشي) إذا طسق

- (١) أخرجه البخاري في باب التماس من يها المسجد من كتاب الصلاة : ١/١٣٣.
- (٢) في ع : " ومن المتعجب منه " تحريف .
- (٣) اللسان (وعب) .
- (٤) ورد من غير تسمية في التذييل : ج ٢ لوحة ١٨٣ .
- (٥) في ع : " ويته " تصحيف .
- (٦) في ط : " وويل " سهو .
- (٧) هو جرير ، يراه : ص ٢١٢ ، والكتاب : ١/٢٢٣ ، والمقتضب : ٢/٢٢٠ .
- وشرح الفصل : ١١/١٢١ .
- ورواية الديوان . . . فباخرى تيم من سراويلها . . .
- ورواية المقتضب : " فويل لتيمن . . . " وفي هذا يقول الاستشهادي .
- (٨) تكله من ع .
- (٩) في ط : " للإضافة " .
- (١٠) في ط : " حاشية " .

بلغتها ، وكاستقائك لَوَلِيَّتْ وَصَهْبَهْتِ وَأَنْتِ وَسَوْتِ وَهَاتِيَّتْ وَلَمِيَّتْ ، من : لولا ،
وصة ، وأنت ، وسوت ، وهاتي ، ولبيك .

وقالوا أهما : سَهْلٌ ، إذا قال : سبحان الله ، وقد تعود في الشعر سبحان سؤنة ،
إن لم تنو الإضافة ، كقول الشاعر^(١) :

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا نَعْمُونَ^(٢) . . . وَفَلَمَّا سَبَّحَ الْحَوْدِي وَالْحُدُ
وغير سؤنة^(٣) ، إن نويت الإضافة ، كقول الآخر^(٤) :

أَقُولُ لَنَا جَانِي دَغْسُرُهُ . . . سُبْحَانَ مِنْ طَفْقَةِ الْعَاجِرِ
أراد : سبحان الله ، مذهب الغاف إليه ، وتركه الغاف بهيئته التي كان عليها
قبل الحذف ، كما قال الراجز^(٥) :

عَالِطٍ مِنْ سَلَسَى غِيَاثِيَمَ وَمَا

يريد : وماها . وهذا التوجيه أولى من جعل سبحان علماً .

ومثل^(٦) (سبحانك) في المعنى وإهمال الفصل (سلاط) في قول الشاعر^(٧) :

(١) سب لأمية بن أبي العلت ، ولورقة بن نوفل ، مطبقات ديوان أمية : ٣٣٣ ،
وميه تخريجه . وانظر الكتاب : ٣٢٦ / ١ ، وشرح الفصل : ٣٧ / ١ ، والخزانة
٣٧ / ٢ .

(٢) في ع : ظ ، نعمون له .

(٣) في الأصل : مؤنفة ، تحريف .

(٤) هو الأعمش ، ديوانه ص : ١٤٣ ، والكتاب : ٣٢٤ / ١ ، والخصائص
١٩٧ / ٢ ، وشرح الفصل : ٣٧ / ١ ، وأساني ابن الشجري : ٣٤٧ / ١ ،
والخزانة : ٢١ / ٤١ .

(٥) هو البصاج ، ديوانه ص : ٤٩٢ ، وسبق الاستشهاد به في أول الكتاب .

(٦) في الأصل : ط ، م : د ، وشال " والتصويب من ع : ظ .

(٧) هو أمية بن أبي العلت ، ديوانه ص : ٢٧٦ ، وميه تخريجه . وانظر الكتاب :
٣٢٥ / ١ ، والطامد : ١٨٢ / ٣ ، واللسان (غصن) و (لسم) .

سلامك ريتا في كل مجسر^(١) .: ريتا ماتمتك^(٢) اندوم

ومن المجهل الفعل اللام للإضافة^(٣) قولهم في إجابة الداعي . لبيك ، وسعداء
لربنا لعاضك بعد لروم . قال سيويه : أراد يقوله : لبيك وسعداءك ، إجابة بعد
إجابة ، كأنه قال : كلما أحببتك في أمر وأنا في الآخر محب^(٤) . وهو شئ اللفظ .
ورم يوس أنه مجرد اللفظ وأن ياءه منقطعة عن ألف إجراؤه محرى على^(٥) .
ورد عليه سيويه بقول الشاعر^(٦) :

دعوت لنا ناهني مسورا .: فنتي فنتي يدي مسورا

فأنبت الياء في إضاعته إلى الظاهر ، ولو كان حاريا محرى (على) لم يفعل به
ذلك ، كما لا يفعل بحلى ، وفي قول هذا الشاعر إضافة (لتي) إلى ظاهره ، والمعروف
إضاعته إلى ضمير المخاطب ، فشدت إضاعته إلى ظاهر كما شدت إضاعته إلى ضمير
المعاشب في قول الشاعر^(٧) :

نحوي فلتهم وقد هدرت لهم .: شقائق أقوام مأسكتها هديري

وفي قول^(٨) الراجر^(٩) :

(١)

في ع .: لمر .

(٢)

في ع .: ماتمتك .

(٣)

في ظ .: الإضافة .

(٤)

الكتاب ١٠ / ٣٥١ .

(٥)

الكتاب ١٠ / ٣٥١ .

(٦)

سبق الاستهزاء به في باب النضر .

(٧)

ورد بدون نسبة في المعنى . ص ٢٤٠ ، وشرح أبيه ٩ / ٧٠

(٨)

تكلته من ع .

(٩)

ورد بدون نسبة في المعنى . ص ٢٤٠ ، وشرح أبيه ٩ / ٧٠ ، واللسان

(بين) و (لمب) : والجمع ١٠ / ١٩٠ ، والمقاصد ٣ / ٢٨٣ .

إِنَّكَ مَوْدَعُونِي وَنَدُونِي . : زَوْرًا دَاتٍ مَرَعٍ بِمَعُونٍ
لَقَلْتُ لَتَيْمُو لِيْنِ يَدَعُونِي

وقد يعني عن : تمكك ، لب ، مفردا ، مكسورا ، جعلوه اسم فعل بمعنى : أحبت .
والحدود العامل وجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل^(١) يستعمل في طلب ، ساء
مضارع ، نحو : ضربت أرقاب^(٢) . وشه طرد ، وهو أكثر من المضاعف
والشهور^(٣) . ليس ميمسا حد سيمويه مع كثرة ، وهو عند الفراء والأخفش
مفيس ، بشرط إفراد ، وسكره ، نحو : سقيأ له ، ورغيا ، وحذأ لعدوك وتغسا ، ومنه
قول الشاعر^(٤)

سَقِيأ بِقَوْمٍ لَدَيْنَاهُمْ وَأَنْتَ حَذُوا . : وَشَبِيْةٌ لِلْأَلَى وَحَدَاتُهُمْ حَذْمٌ
وَشَبِيْةٌ فِي الْأَحْرَى^(٥)

بصيرا في مجال التوت صبرا . : صَاتِيْدُ الْخُلُوْدِ بِمُسْتَطَاعٍ
وَشَبِيْةٌ فِي السَّهْبِ^(٦)

قد راد حرفك لنا قبل . : لَأَحْزَنَّا . : حَتَّى كَأَنَّ الدِّيَّ بِنَهَاكَ يُخْرِجُكَ
وَالْوَرْدُ سَهْ فِي حَبْرٍ أَشَانِي رَحْوٍ^(٧) حَذَا وَشَكَرَا ، لَا كَفَرَا وَعَمِيَا ، وَفَسَا لَأَقْعَلَسَ . قَالَ سَمِيْوِيْه

(١) في الأصل ، م : " ما بفعل " والمثبت من ط ، ع ، ط

(٢) الآية (٤) من سورة محمد ، طيه الصلاة والسلام .

(٣) تكلية من ع .

(٤) ورد من غير نسبة في التذييل ، ج ٢ ، لوحة ١٨٣ .

(٥) لقطري بن العجاجة ، شرح الحاشية للتبريزي : ١ / ٩٦ ، وأما لي المرتضي :

١ / ٢٢٦ ، والمقاصد : ٣ / ٥١ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٢١ ، وسقط

من م .

(٦) ورد بدون نسبة في التذييل : ج ٢ ، لوحة ١٨٣ .

(٧) في ط : حتى قبل لأحزنا .

(٨) زيادة من ط .

وسا يستعجب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، ولكنه في / معنى التعجب ، (٥٧) قولك : كرما وصفا ، كأنه يقول أكرمك الله (١) ثم قال : لأنه صار بدلا من قولك أكرم به وأحلف به (٢)

قلت : وهذا أيضا مما يتناوله الخبر إلا نشائي .
وأما الخبر مير الإشائي ، فقولك في وفد من بمرطيك : أعمل وكراة وسنكرة ،
وقولك للمعصوب عليه : لا أعمل ولا كهدا ولا هما ، ولا أعملن ما يوصل (٣) ورما وهو اس .
وأما انوار في التوبيخ مع استفهام ، فكقول الشاعر (٤) :

أَذَلَّ إِذَا شَبَّ الْعَدَا نَارَ حَرِيْبِهِمْ
وَزَهَّوْا إِذَا مَا يَجْتَحُونَ إِلَى السَّيْلِمْ

وقول النمر (٥) :

أَيْكِيَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ هَبْ . . . سَفَا بُكَاءِ الْعَيْنِ مَالِمُ تَدْمَعِ

وقول الآخر (٦) :

أَجْبَلًا إِذَا مَا الْأَسْ غَنَاهُ ثَوْبُهُ . . . وَحَامًا إِذَا مَا كَدَّ حَقُّهُ كَلْبُهُ (٧)

وفي توبيخ دون استفهام ، كقوله (٨) :

خَوْلًا وَإِهْلًا وَعِيرَةً تَوْلَعٌ . . . بِتَشْيِيبِ أَسَابِ السَّمَاءِ وَالْجَدِ

(١) الذي في الكتاب : أكرمك الله وأراد لك كرما وأكرمت علما مكان " كأنه يقول : أكرمك الله " .

(٢) كلمة من الكتاب : ٥٢٢٨/١ .

(٣) في الأصل : م . " ما يسرك " تحريف ، والمثبت من ط ، ع ، ظ .

(٤) ورد بدون نسبة في شعاع العليل : ص ٤٦٩ ، والجمع : ١١٩٢/١ .

(٥) ديوانه : ص ٧٣ ، وفيه تحريفه .

(٦) لم أشر عليه في كتاب آخر .

(٧) زيادة من ع .

(٨) ورد بدون نسبة في شعاع العليل : ص ٤٩٦ ، المساعد : ٤٧٣/١ ، والجمع :

وقد يهمن هذا من يخاطب نفسه ، كقول حارث بن العليل : ^(١) أَعْدَةُ كَعْدَةٍ الْبَحِيرِ ،
 وَبَوْنَا فِي بَيْتٍ سَلُولَةٍ ^(٢) . ٢ وكقول سحيم العبد : ^(٣)
 أَشَوْفًا وَلَمَّا لَمْ يَخْرُجْ عِزًّا لَيْلَةٍ . ١ فكيف إذا سَارَ الْعِطَى بِهَا شَهْرًا
 وكقول جمل : ^(٤)
 أَطْلَمَا مَقْبِلُ ^(٥) الْيَوْمِ كَانَ أَوَادُ . ١ أم أخشى مَقْبِلَ الْيَوْمِ أَوْهَدُتْ بِالنَّقْلِ ^(٦) ؟
 وقد يُقصد بهش هذا غائب في حكم حاضر ٢ كقولك ^(٧) ٢ وقد يلحق أن شمسها
 "يكثر اللهب واللمب" ألحبا وقد علاه الشيب .
 وسأل الكائن في تعصيل طاقبة طلب ، فوبه تعالى : ٢ حَتَّى إِذَا أَتَشْتَوُهُمْ مَشَقًّا وَ
 انْتَوَاقًا فَإِنَّمَا مِنَّا بِعَدٍ وَأَمَّا فِدَاءُ ^(٨) . ٢ وسأل المعصل به عاقبة خبره قول الشاعر ^(٩)
 لَا تُجْهِدَنَّ بِنَايَا دَرًّا وَاقِعَةً . ١ تَنْقُصِي وَإِنَّا بُلُوعُ السَّلَالِ وَالْأَمَلِ
 ٢ ومثله قول السيون الأضنى ^(١٠) :

-
- (١) الكتاب ٢٣٨/١ ، والكمان (ج ٢) ، وجبهة الأشال : ١/١٠٢ ، وجمع
 الأشال ٥٧/٢ ، والسقضي : ١/٢٥٨ .
 ويروى : أعدة . . وموت . بالرفع فيهما .
 (٢) ديوانه : ص ٥٦ ، وفيه تحريجه .
 (٣) روايته في الديوان . . . إذا سار العطي بها شهرا .
 (٤) ديوانه . ص ٧٧ .
 (٥) في ج : "أطفا فقيس" والتصويب من الديوان .
 (٦) تكلية من ج .
 (٧) تكلية من ج ، ط .
 (٨) الآية (٦) من سورة محمد .
 (٩) ورد بدون سية في الساعد : ١/٤٧٣ ، وشعاع العليل . ص ٤٧٠ ، وأصح .
 ١/١٩٢/١ .
 (١٠) ديوانه : ص ٤٥ .

مَعَاذُكَ يَوْمِي كَفَيْهِ الْعُسُوفُ . . . يَا أَيُّهَا الْغَدَارُ
وسمى قول الخنساء (١)

هُمْ يَنْعَمُوا جَارَهُمُ وَالسَّامَاءُ . . . يَحْذَرُ أَحْشَاءُهَا الْخُوفَ حَقَرًا
يُحْمِلُ الْقَنَا وَيَسِيءُ الصَّفِيحَ . . . مِمَّا لَيْسَ فِيهَا وَالنَّصَمُ وَخَرًا (٢)
ومثال النائب من غير اسم من بتكرير قول الشاعر: (٣)

أَنَا جِدًّا جَدًّا وَلَهُوْكَ بِسَرْدٍ . . . نَدِ ابْنُ مَالِي اتَّقَايَ سَهْلًا
ومثال النائب محصور ، قول الشاعر: (٤)

أَلَا إِنَّا الْمُسْتَوْجِبُونَ عَصْلًا . . . يَدَارُ إِلَى سِلِّ التَّقْدَمِ فِي الْفَضْلِ
واشتراط كون هذا بتكريره ليكون أحد اللفظين عوضا من ظهور العمل مثبتا (٥) بذلك
سبب التزام إضمار العمل ، وقام المحصور مقام التكرير ، لأنه لا يخلو من لفظ يدل عليه وهو :
إِنَّا أَوْ لَا يَحْدُثُ ، وجعل ذلك أيضا عوضا ، ولأن في المحصور من تقوية المعنى
ما يقوم مقام التكرير . واشتراط كون المخبر عنه اسم من ، لأنه لو كان اسم معي ، لكان
المصدر غيرا ، فيوقع كقولك : جَدُّكَ جَدًّا عَظِيمًا ، وَإِنَّا يَدَارُهُ يَدَارُ حَرِيصًا .

وإذا كان اسم من لم يصلح جعل المصدر غيرا له ، إلا على سبيل المجاز ، وإذا
لم يصلح جعله غيرا تعيّن عليه يفعل هو الخبر . فتقدير : إِنَّا جَدًّا جَدًّا (٦) :
إِنَّا أَحَدُ جَدًّا . . . تقدير : إِنَّا الْمُسْتَوْجِبُونَ عَصْلًا يَدَارُ (٧) إِنَّا الْمُسْتَوْجِبُونَ

(١) ديوانها : ص ٨٦ .

ورواية الثاني منه . يهيم الصّباح وسمر الزّواج // مما يهيم ضربا وبالسر وخزا .

(٢) تكملة من ع .

(٣) ورد بدوئى نسبة في الساعد : (٧٣ / ١) ، وشفا العليل . ص ٤٧ . والهمج : (٧٣ / ١) .

(٤) ورد بدوئى نسبة في الساعد : (٧٤ / ١) ، وشفا العليل . ص ٤٧ . والهمج :

١٩٢ / ١ .

(٥) في ط : " مثبت " .

(٦) تقدم كل منهما في شاهدته قريبا .

تعملاً بياديين بدارا ، ولو هدم الحصر والتكرير لم يلزم الإضمار بل يكون جائزا هو
والإظهار .

وس الضمر فاعله وحويا ، المصدر المؤكّد مضمون جملة (١) فإن كان لا يتطرق إليها
احتمال نزول بالمصدر ، سمي مؤكّدا بنفسه ، لأنه بمنزلة تكرير الجملة ، فكانت نفس الجملة ،
وكانّ الحدة حسه ، وهو كقولك : له هني دينار اعترفا ، فإن كان مفهوم الجملة
يتطرق إليه احتمال نزول بالمصدر فتصير الجملة به نصّا ، سمي مؤكّدا لصيره ، لأنه ليس
بمنزلة تكرير الجملة ، فهو غيرها لفظا ومعنى ، وذلك كقولك : هو ابني حقا . ولا يجوز
تقديمها (٢) على الجسد ، لأنّ مضمونها بدلّ على العامل فيها ، ولا يتأتّى ذلك
إلا بعد تمام الجملة ، وأما قولهم : * أجدّك لا تعمل (٣) * فأجاز فيه أبو عليّ الفارسيّ
تقديمين :

أحدهما : أن تكون لا تعمل في موضع الحال .

والثاني : أن يكون أصله : أجدّك ألا تعمل ، ثم أخذت (أن) وبطل منها (٤) ،
ورم أبو عليّ الشلوين ، أن فيه معنى القسم ولذلك قدم (٥) في الشهور إقامته إلى
ضمير استغاطب ، وقد ندرت إضافته إلى يا المتكلم في قول تميم بن أبي (٦) :

أجدّي أرى هذا الزمان تسوّرا . وبطل الركاء من سوانيّ أفسّرا
ومعنى قول زهير بن محله (٧) :

أجدّي هذا الليل لا يتسرّده . أي السبالي لا يكون لها فسد

(١) في الأصل ، ط : الجملة * ، والمثبت من ج ، ط .

(٢) في ج ، م : * تقديمها * تعريب .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٧٩ .

(٤) اللمع : ٢ / ١٢٥ .

(٥) السابق .

(٦) لم أعرطه في كتاب آخر .

(٧) لم أعرطه في كتاب آخر .

وتدبرت أيتها إضافته إلى ظاهر في قول هدي من ريد^(١) :

أخذ هدي الأرض لا تشجع . . أكل حتى موقها عتج^(٢) .

ومن الطير إضمار ناصبه ، الصدر المشبه بعد حطة تشتت على معناه وعلى ما هو
فاعل في المعنى ولا بد من دلالة على حدوث من ذلك قولهم : " نه دق ، دقك
بإسحار حيت الغل (٤) و " نه صوت صوت حار (٥) ، ومنه قول الشاعر يصف طعنة^(٦)
لها بعد إسحار الكلم وقد لـ

ورثته من يكي إذا كان باكيًا

هدير هدير يشور بعض رأسه . . يذئ بروقيه الكلاب العوايا
طولم يكن بعد حطة ، لم يجر النصب ، كقولك : دقك ذلك بالبحار ، وصوته
صوت حار ، وهديرها هدير اثنور ، هو كان بعد حطة نصبت معنى الحدث دون
معنى الفاعل لم يجر النصب إلا على ضعف ، كقولك : فيها صوت صوت جبار ،
فتمحل (صوت حار) بدلا . ويضعف النصب لأنه إما استعجيزي : له صوت صوت
حار ، لأن (له صوت) بمنزلة : هو يصوت ، لا شتاهه على صاحب الصوت وانصوته ،
جبار أن يحمل بدلا من اللفظ بهيوت ، مستند^(٧) إلى ضمير بخلاف : فيها
صوت ، فإنه لم يتفطن إلا الصوت ، ولم يهتس أن يحمل بدلا من اللفظ بهيوت ، وسع
ذلك فالنصب حائر على ضعف ، لأن الكلام الذي قبله وإن لم يتفطن اسم ما هو فاعل
في المعنى ، فكونه حطة متفتنة للصوت كاف ، وإليك إذا قلت : فيها صوت ، ولم أن فيها
صوتا ، لا متحالة صوت بلا صوت ، ولو كان الصدر غير دال على حدوث لم يجر النصب ،
كقولك : له دكا / دكا الحكاء ، لأن نصب صوت وشبهه لم يثبت إلا لـ (ب / ١٧)

(١) لم أشرطه في ديوانه المطبوع ، ولا في مرجع آخر .

(٢) تكتب من ع .

(٣) ، (٤) انكتاب : ١ / ٢٥٥ ٢٥٧٠

(٥) هو الناحية الجعدي ، ديوانه : ص ١٨٠ ، وفيه الشرح .

(٦) في ط : " مستند " .

ما قبله بمنزلة بفعل مسبداً إلى فاعل، ومقولك . مررت برید وله صوت، بمنزلة قولك :
مررت به وهو يصوت، باستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه . وإِذا
قلت : مررت برید وله دكاة، فليست تريد أنك مررت به وهو يفعل، لأنك أخبرت
عنه بأنه ذو دكاة؛ ^(١) فذلك منزلة : مررت به وله يدٌ يدٌ أسدي، فكما لا ينتصب
(يد أسدي) لا ينتصب ما هو بمنزلة . فإن عُرِّت بالدكاة عن فعل دالٌّ على الدكاة
جار النصب . وإن وقع موقع المصدر المشار إليه صحت نصب ورجح الإتيان
بقولك : له صوت أي صوت، وهو نصبت ^(٢) لحاز على تقدير: يصوت أي يصوت، ومنه
قول رؤبة بن المصباح ^(٣) :

قَوْلُكَ أَقْوَالُ سِجِّ التَّحْلِيلِ . . . مِمَّا أَرَادَ أَنْ يَرُدَّ هَامٍ

ولم يفس ^(٤) المصدر انتهى تضمنت الحطة عن إضمار فعل لعدم صلاحية التحصيل،
فإن شرط عمل المصدر إذا لم يكن بدلاً من اللفظ بالعمل، صلاحية تقديره بحرف
حدويٍّ وفعل، والمصدر المشار إليه بخلاف ذلك ^(٥)، ولو تضمنت الحطة ماضيه معى
الفعل والصلاحية للعمل لكان هو العامل، نحو: هو يصوت يصوت حار، ومن
هذا ونحوه، احتريت بقولي . دون لفظ والصلاحية للعمل فيه، ويلحق: له صوت
صوت حار، قول أبي كبير الهذلي ^(٦) :

مَا لَنْ يَنْسَ الْأَرْضَ إِلَّا مَكِيبٌ . . . مِمَّا وَهَرَفَ الشَّائِرُ عَلَى النَّحْلِ

-
- (١) في ط: " منزل " .
(٢) في ط: " دل " .
(٣) في ط: " نصب " .
(٤) ديوانه ص ١٠٠، والكتاب ٣٦٤/١، والخزانة ٢٤٤/١، واللسان (زهف)
(٥) في الأصل: " ولا يعني "، والتصويب من ط: "ع، و ط، م" .
(٦) بعدها في ع . في هذه المسألة بحث يستوفى أن شاء الله تعالى في
باب إضمار المصدر، وأظن أن العبارة مقبحة، وليست من أصل الكتاب.
(٧) شرح أشعار الهد ليس ص ١٠٧٤، وفيه الشرح . وانظر الكتاب :

ولذلك قال سميوه بعد إنشاء هذا البيت . صار (ما إن يمس الأرض) بمنزلة
له طي (١) .

ويحور في نحو " إنما أنت سيرا " الرفع ، على أن تجعل المعنى خيرا عن اسم
العين بالعمة ، ومنه قول الغنص (٢) :

ترنح ما عشت حتى إذا أدكرت . عاتبا هي أقال وإنهار

وكذلك يحور في نحو . له طي ديار اعتراعا ، رفع (اعترا ف) على تقدير .
هذا الكلام اعترا ف . وإذا استوفيت شروط نصب الشبه به ، فرفع على الإتيان جائز ،
وكذا نصبه على الحال ، وانعاس (يندبه) أو نحوه . وثان رفع العبد طلبا قول
حسن رضي الله عنه (٣) :

أهاجيت حسن عند دكائه . . . معني (٤) لأولاد العباس طويلا

ومثله (٥) :

ينكوي إلي جلي طول النسي . . . صبر جميل فكلاما ينطسي

قال سميوه بعد إنشاء هذا البيت : والنصب أجود وأكثر ، لأنه يأمره (٦) .

ومثال رفع العبد إنطه ، قول الشاعر (٧) :

(١) الكتاب : ١ / ٢٦٠ .

(٢) سبق الاستشهاد به في باب الابتداء .

(٣) ديوانه : ص ٢١٧ ، وفيه التخريج .

(٤) في الأصل عاتبا ، وفي ط : معني ، والمثبت من ع ، ط م .

(٥) سبق الاستشهاد به في باب الابتداء ، ويروى : " صبرا جميلا " .

(٦) الكتاب : ١ / ٢٦١ .

(٧) نسب لبيبي بن أحمد الكناشي ، ولخمرة بن جابر ، ولروبة ، الكتاب : ١ / ٢٦٩ .

وشرح المصل : ١ / ١١٤ ، والجمع : ١ / ١٩١ ، والمقاصد : ٢ / ٢٤٠ ، والخزانة

١ / ٢٤١ ، واللمعان (حمص) ، وشرح الأسنوني : ١ / ٢٠٦ .

ويروى : " صبرا لئلا " . وفيه يروى الاستشهاد به .

محب^(١) يلقه فسيّة وإقاني^(٢) . . . فيكم على تلك القسيّة أفتجب^(٣)
 وشان^(٤) ربيع^(٥) المفيد خبراً غير إثنائي^(٦) ، قول الشاعر يصف أسداً^(٧)
 أقام أقوى ذات يوم وضيفة . . . لأول من يلقى وشراً^(٨)
 (هـ) وقد^(٩) يبوب عن الصدر اللام إعمار ناصبه
 صفات كحافداً يلق ، وحنيفاً لك ، و " أقانداً وقد ففسد
 الباس^(١٠) " - أتماعداً وقد سار التركيب^(١١) " و " قانداً - ظم الله -
 وقد قعد الباس^(١٢) " وأسماء أعيان ، كثرها وجندلاً و " ماهها
 لعين^(١٣) " و " أغورودا ناب^(١٤) " .
 والأصح كون الأسماء مفعولات ، والصفات أحوال .

- (١) في ضد " محبا " .
 (٢) تكلمة من ع .
 (٣) هو أبو زيد انطاني ، ديوانه : ص ٦١ ، والكتاب : ١ / ٢١٣ ، وشرح الفصل :
 ١١٤ / ١ ، واللسان (مصر) ، والجمع : ١ / ١٨٨ .
 (٤) في الأصل : طهم ، " صير " والتصويب من ع : ط .
 (٥) قبلها في بعض نسخ المسهل زيادة مقدارها أربعة أقطار ، لم يشرحها
 النصف هنا ، لذا رأينا هنا في الحاشية دون امتش ، وهي قوسه ،
 " المجمعون بدلا من اللفظ بفعل مهمل مفرد ، كدعوا ، وحاذر الا مبرراد
 والاهامة ، كونه ، وضاف غير متنى ، كنهه الشئ " وجهه ، ومتنى كنيهه ،
 وليس كدي ، ليقا " يائه مصافا إلى الظاهر ، خلافا ليوس ، وربما أراد مهنتها
 على الكسر " .
 (٦) وأقاندا . . . الباس ، مناقطة من ط . والخط الكتاب : ١ / ٢٤٠ .
 (٧) الكتاب : ١ / ٢٤٠ .
 (٨) الكتاب : ١ / ٢١٥ ، وأثنان أبي حميد : ص ٧٦ ، وجبهة الأشال : ١ / ٢٠ ،
 وجمع الأشال : ٢٤ / ٧١ .
 (٩) الكتاب : ١ / ٢٤٣ ، واللسان (مور) .

(ث) الأمل في الدعاة والأقطار والتوسيع والاستعظام ، أن يكون بالعمل ، وكثرت
 نياحة المصدر منه في ذلك ، لقوة دلالة عليه نحو : معاد الله ، وعمرانك و :
 أدلاً إذا شئت المبدأ تارخيتهم^(١)
 وقمونا يعلم الله . وقد سار التركب .

وقد يقوم مقام المصادر صفات مقصود بها الحالية على سبيل التوكيد نحو : عابداً
 بالله سرها^(٢) و " هنيئاً لك " و " أقعدا وقد سار التركب " و " تأثنا - علم اللسم -
 وقد تعدد الناس " فوفقت القعات في مواقع المصادر ، لتختصها إياها ، وحملت أحوالاً
 مؤكدة بمواظبات المقدرة واستعني بها عن التوكيد ، كما استعني عن المصادر^(٣) ولا يستبعد
 كون الحال مؤكدة لمعانيها مع كونه من بظنها ، فإن ذلك واقع في أمصح الكلام ، كقوله
 تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾^(٤) وقوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرْنَا لَكُمُ الْيَمَّ وَالْبَحْرَ وَالْقَمَرُ وَالشَّمْسُ مَسْجُورَاتٍ بِأَمْرِ ﴾^(٥) .

وسياحة الحال عن المصدر في إلهام : فبين عبد الله بين الحارث السبي من الصحابة
 رصون الله عليهم أجمعين^(٦) :
 الحقيق هدايتك بالقوم الذين طموا وعاداً بين أن يفتواهم موسى
 أراد . وأعود عائد إليك ، صعدت العمل ، وأقام الحال كما كان يعمل
 بالمصدر لو قال : عائداً بك .

ومن نياتها في التوسيع قول الآخر^(٧) :

(١) صدر بيت سبق الاستشهاد به قريباً في هذا الباب ، وعجزه :

... .. وزفوا إذا ما يجتهدون إلى السلم

(٢) الكتاب : ١ / ٣٤٧ .

(٣) في ع : ع : بالمصادر .

(٤) الآية (٧٩) من سورة النساء .

(٥) الآية (١٢) من سورة الضحى .

(٦) شرح الحاشية للمريوقي : ص ٤٧٥ ، والكتاب : ١ / ٣٤٢ ، واللسان (هـ) .

(٧) هو المعبرة بن حينا ، الكتاب : ١ / ٣٤٢ ، والمقرب : ١ / ٢٥٨ ، واللسان

(أبن) و (زحر) .

أراك جئت سائلة وحرصا . . . وقد الحق زخارا^(١) أنا

الآن : الآن ، والعامل فيه زخارا ، لأن (زحر) قريب المعنى من (أن) .

ومن نهاية الحال في الاستنباط قول الذهباني^(٢)

أثاركة تَلَّها قَطَام . . . وصَنَّا بِالْجَحِيَّةِ وَالْكَلامِ^(٣)

بهذا كقولك : أَقَامَا زيد وقد قعد الناس .

وقد حل السرد "هَذَا بَكَ^(٤) و" أَقَامَا وقد سار سركب " وسجوها ، هي أَيْهَا^(٥) (١/٩٨)

حادث رخاوت على وزن فاعل ، كقولهم : " فلج عَالِحًا^(٦) .

وبادع رتبة إليه غير صحيح ، لأنه يوافقنا على أن (عَالِحًا) و (قَاعِدًا) وسجوها ،

لا يدل على المصدرية في غير الأكنة التي ادعى فيها المصدرية ، ودلاليتها عليها مبنية

هذه الأكنة اشتراكها ومخالفة للاستعمال السجعية عليه ، ولا يقبل مجرد اندسوى ،

ولو سلم الاشتراك لكاتب المصدرية مرجوحه في الصفات الشار إليها ، لأن استعمالها

في غير المصدرية أكثر من استعمالها في المصدرية عند من يروى صلاحيتها^(٧) فكان

الحكم بعدم مصدريتها أولى .

وسا يدل على أن (عَالِحًا) و (قَاعِدًا) وسجوها ، ليست مصدرية الأكنة

المذكورة ، اشتراك مجيئها في الأكنة المتضمنة للمصدرية ، نحو : قعدت قمودا

طويلا ، وقعدت قمود خاشع ، والقعود المعروف ، ولو جعلت (قَاعِدًا) في أحد هذه

الأكنة ، لم يجر ، يدل على انتفاء مصدرية وثبوت حالتية . ولذلك ، لا يجر هسدا

(١) في هذه : " زخارا " .

(٢) هو النابغة ديوانه : ص ١٣٠ ، وفيه استخراج .

ويروى : . . . بالصحة والسلام .

(٣) في ظ : " والسلام " .

(٤) سبق في شاهده قريباً .

(٥) في الأصل ، ط ، م ، وسجوها على أنها ، والشيت من ع ، ظ .

(٦) المقتضب : ٢٦٩/٣ ، والجمع : ١٢٩/٣ .

(٧) زيادة من ع ، ظ .

الموع إلا مكرة ، ولو كان مصدرا ، جاز وقومه معرفة ، كما جاز تعريف المصدر ، قال
سيبويه : ومن العرب من ينصب بالالف واللام ، من ذلك قولك : الحنْدُ بكم ، ينصبها
عامة بني تميم ، وباس من العرب كثير . وسعدنا العرب الوثوق بهم يقولون في الثَّوَابِ
لك (١) أَنَحِبَ لَكَ (٢) قلت : معنى هذا لو قيل : الجيادُ بكم ، موضع : عباد
بكم (لجار ، ولو عرف (عائد) من قوسهم . " عائد بكم " لم يجر (٣) مدلول ذلك على
أنه حال لا مصدر ، وفي بعض ما ذكرته كفاية والحمد لله رب العالمين .

و كما استعملوا من الفعل (في هذه المواضع بالحال ، استعملوا (٤) أي بمضارعها
بالفعل به ، كقولهم " تَرَبَّا لَهُ وَجَدَلًا " طى تقدير : أكرم الله أو أطعمه (٥) ، وكسلا
القد يرين قول سيبويه (٦) وشبه قولهم . " ماها لِعَيْلِكَ (٧) ، والضمير ضمير الداعية ، وشبه
قول الشاعر (٨) .

تَحَسَّبَ هَوَاسٌ وَأَتَمَّلَ أَيْبَى . . . بها معتد من واحد لا أظن مسبوقة
وقلت له ماها لِعَيْلِكَ ما بها . . . ظوهر امرؤ قاربت ما أنت حسابة
ومن حكم طى هذه الأسماء بالمصدرية ، فليمن ينصب ولو نال من الشهرة أو مَرَّ
نصبه لكن الموضع بالأصلية للفعل (٩) ثم للمصدر ثم للحال ، ثم للمفعول به ، ومن قال :

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | زيادة من الكتاب . |
| (٢) | الكتاب : ١ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ . |
| (٣) | تكلمة من ع ، ط . |
| (٤) | ما بين الحاصرتين ساقط من ع . |
| (٥) | تكلمة من ع ، ط . |
| (٦) | الكتاب : ١ / ٣١٤ . |
| (٧) | سبق الاستشهاد به قريبا في الباب . |
| (٨) | هو أبو سدره الهجري ، الكتاب : ١ / ٣١٥ ، ونواد رأي ربه : ص ١٩٠ . |
| | والخزامة : ١ / ٢٢٩ ، وشرح المفصل : ١ / ١٢٢ ، واللسان (عوه) و (حسب) . |
| (٩) | للفعل مكررة في ط . |

” تُرْبَا لَكَ وَجَنَدًا “ ، مَكَاهُ قَالَ : قُرَيْشٌ وَخُذْلَتُ ، وَمِنْ قَالَ : ” مَا هَا لِفَيْهَكَ “ مَكَاهُ قَالَ :
 مُدْهِمٌ ، ظَوْرُوحِي ^(١) فِي النَّيَابَةِ الدَّرَجَةِ الْأُولَى لِقَيْل . تُرْبَا لَكَ وَخُذْلَتُ وَدَهْيَا ، وَلَوْ رُوِّحَتْ
 الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ ، لِقَيْل : مَقْرُوبًا وَجَنَدًا وَدَهْيَا ، لَكُنْهُمْ رَاغِبًا ^(٢) الدَّرَجَةُ الثَّالِثَةُ ، فَجِي
 بِأَسَاءِ الْأَعْيَانِ .

وَمِنْ نَيْابَةِ السَّمْعُولِ بِهِ مِنْ فَعَلٍ الْإِنْكَارِ ، قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدَ : ” يَا بَنِي أَسَدَ :
 أَفُورٌ ^(٣) وَدَا نَابٍ ^(٤) يَبِيدُ . أَسْتَقْبِلُونَ أَفُورًا وَدَا نَابٍ ؟ “ ، وَدَلَّاهُ فِي يَوْمِ الْبَقْلِ رُفَيْهَ
 بَنُو ^(٥) أَسَدَ وَبَنُو عَامِرٍ ، فَرَأَى بَعْضُ الْأَسَدِيِّينَ مَعِيرًا أَفُورًا مُنْطَبِرًا ، وَقَالَ لِقَوْمِهِ هَذَا الْكَلَامُ .
 فَقَضَى أَنْ قَوْمَهُ هَرَبُوا وَقُتِلَ مِنْهُمْ ^(٦) .

(١) فِي ع ، ظ : رُحِي “ .

(٢) فِي ظ ، ع : رُوِّحَتْ “ .

(٣) فِي ظ ، ع : ” رُغَا “ .

(٤) فِي ع ، ظ : ” الْأَفُور “ .

(٥) مَقْبُولُ الْاسْتِشْبَاهِ بِهِ قَرِيبًا فِي الْبَابِ .

(٦) تَكْلِمَةٌ مِنْ ع ، ظ ،

(٧) فِي ع : ” مَعَهُمْ “ .

* باب المفعول له *

(ع) وهو الصدر المعلن به حدث شاركه في الوقت
والفاعل تحميقاً أو تقديراً ، وبمعناه فهم الحدث ظاهراً
أو مقدراً ، نصب المفعول به انصاحب في الأصل حرف جرّ ،
لانصب نوع الصدر ، خلافاً للزجاج (٢)
وان تعابر الوقت أو الفاعل أو حدث الصدرية ، جرّ بالسلام
أو عامي معناها . وجرّ الصنوي لشروط نصب مفعولها
بأن أكثر من نصبه ، والمحرّد بالعكس ، ويستوي الأثران في
النصب .

ومنهم من لا يشترط اتحاد الفاعل .

(ش) المفعول له هو ما دل على مراد الفاعل من الفعل ، كدلالة (التأييد) من
قولك : ضربته تأديماً . فإن لم يكن صدرًا ولا (أن) أو (أن) ظاهرة ، فلابد من
لام الجر ، أو ماضي معها ، نحو : * خلق لكم ماضي الأرض جميعاً * (١) * وأزلنا إلى الله
الذكر لنتبين للناس ما نزل إليهم * (٢) . وكذا إن كان صدرًا ووقته غير وقت المعلن به ،
كقول امرئ القيس : (٣)

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ بِمَوْجِ شَاهِبِهَا . . . لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَعَطِّلِ

وكذا إن كان صدرًا ، وواقعه غير ماضٍ المعلن به كقول الشاعر (٤)

(١) بعد ها في التسجيل : " ظاهراً أو مقدراً " زياد .

(٢) ظاهراً أو مقدراً ، ساكنة من ظ والتسجيل .

(٣) في ع والتسجيل : خلافاً لبعضهم .

(٤) الآية (٢٩) من سورة البقرة .

(٥) الآية (٤٤) من سورة النحل .

(٦) ديوانه : ص (١) وفيه تخرجه .

(٧) هو أبو صخر الهذلي ، شرح أشعار الهدليين : ص ٩٥٧ ، وفيه التخرج .

وَأَنِّي بِنِعْمَتِي إِذْ كُنَّا فِي الْكَلْبَةِ (١) . كما استغنى المصنوع بـ **بَلَدَ الْقَطْرِ** .
 ولو كان الفاعل واحدا ولم يذكره لكان الحكم مثل ما هو مع وحده إذا ذكر ، ودليله
 نحو : ضرب الصبي ثأدا بها .

وكذا لو كان الفاعل غير واحد في اللفظ ، وواحدا في التقدير كقول النابغة (٢)

وَحَلَّتْ بَنُوئِي فِي بَسَاجٍ مَنَسِمٍ . شغلت به راعيتي الحولة طائرا

جدارا علي أن لا تتألف عقاد تسي . ولا يسوتي حتى تثنى حرافيرا

/ فإن فاعل (حلت) في الظاهر غير فاعل (جدارا) ، وهو في التقدير (١٨/٢)

واحد ، لأن المعنى : وأحللت بنوتي جدارا ، وكذا قوله تعالى : **يُرِيكُمْ أَيْدِيَهُمْ**

وطينا (٣) ، لأن معنى (يريكم) يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع

في التقدير ، فلا يلزم جعل (خوف) و (طمعا) خالين كما زعم الرشدي ، ولا كون

التقدير : **يُرِيكُمْ أَيْدِيَهُمْ** إرادة خوف وطمع .

وقد يكون عامل المفعول محدوقا ومنه حديث محبوب بن لبيد الأشجعي : " قالوا :

ما جاء بك يا عمرو ؟ أحميا على قومك أو رضة في الإسلام (٤) أي : جئت حرا

أو رضة (٥) .

وأجاز ابن خروف حذف الجار مع عدم اتحاد الفاعل من كل وجه ، نحو : حلت منك

حد زريد القتر ، وزعم أنه لم يثن على شئ من أحد المتقدمين . قال : ومن جهة من

أجاره شبهه في عدم اتحاد الفاعل بقولهم : " ضربته ضرب الأمير المني " فكما نصب

المعل في هذا المصدر وفعالها (٦) فميران ، وكذا نصب (حلت حد زريد) وفعالها (٧)

عبر أن ، وإن لا محذور في ذلك من ليس ولا غيره .

(١) ط : " مرة " .

(٢) وهو الديلمي ، ديوانه : ص ٦٩ ، ٧٠ ، وفيه التخرج .

(٣) الآية (١٢) من سورة الرعد .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده : ٤٢٩ / ٥ .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من ط .

(٦) في الأصل : ط م : " واطبها " والمثبت من ج ، ط .

(٧) تكله من ج ، ط .

وظاهر كلام سيمويه يُشعر بالحوار ، لأنه قال بعد أشقة المفعول له : فهذا كله
يُنصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل له . لم تملكت كذا ؟ فقال : كذا ، ولكنه لما طُرح
اللام حل فيه ما قبله كما حل في " دَأَبُ بَكَارٍ " (١) ما قبله ، حين طرح (مثل (٢)) يُشعر
إلى قول الرازي (٣) :

إِذَا رَأَيْتِي سَقَطْتُ أَبْصَارُهَا . دَأَبُ بَكَارٍ شَاهَتْ بَكَارُهَا

ففيه انصب المفعول له بانصب المصدر المشبه به ، وفاعل المشبه به غير فاعل
ناصبه (عندك لا يمنع أن يكون فاعل المفعول له غير فاعل ناصبه (٤)) وهذا ———
والله أعلم .

وأجار ابن خروف في قول الشاعر (٥) :

مَدَّتْ ظِيْرُ (٦) أَطْلَافِهَا . كَأَخْرِبُونَ (٧) وَطَرَفَ طَيْسِرٍ

أن يكون نصب (الظل) على أنه مفعول له ، و (أطايفها) على أنه مفعول
به (٨) والمعنى : أن هذا المخاطب (٩) تكون هنته مقصورة على الأكل والشرب
وشبهها .

ورجح هذا الوجه على وجه غيره ، وهو أن يكون (الظل) مفعولا به ، و (أطايفها)
بدل ، والضمير عائده على (الظل) بتأويل الخلافة .

(١) سيأتي في شاهد غيرها .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٦٩ ، ٣٧٠ .

(٣) ورد بدون صلة في الكتاب : ١ / ٣٥٧ ، والمقتضب : ٣ / ٢٠٤ .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من م ، وظ .

(٥) هو ابن أخضر ، ديوانه : ص ٦٢ ، وفيه تحريجه .

(٦) في الأصل : م ، " ظلك " ، والتحقيق من ظ ، ع ، والديوان .

(٧) م ، ع : " ونونا " .

(٨) قبلها في الأصل : " ظي " ، ولا داعي لها .

(٩) في الأصل : م ، ع ، " ظي " ، على أن يكون مفعولا به " ، والمثبت من ع ، ظ .

(١٠) في ظ : " والمحتنى وصف المخاطب " .

ورم الزجاج^(١) أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر^(٢) ولو كان كذلك لم يجر دخول لام الجر عليه ، كما لا يدخل على الأنواع نحو : سار الجمرى ، وهذا المشكى ، ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل ، ويخبر عنه بما هو نوع له كقولك : كل جمرى حتر ، ولو فعل ذلك بالتأنيب والضرب من قولك : ضربته تأديبا ، لم يصح ، فثبت بذلك فساده مذهب الزجاج^(٣) .

واجرار المستوفي لشروط النصب جائزه محتضا كان بالألف واللام ، كفسول
الراجز^(٤) .

لَا أَقَمُّ الْجِنَّينَ عَنِ الْمِهْجَاءِ
أَوْضَافًا ، كقول حاتم^(٥) :

وَأَغْرَ مَوْرَاةَ الْكَرِيمِ الْخُسَارَةَ

(١) م ع : " بمعنى المتأخرين " بدل : " الزجاج " .

(٢) الهمع : ٣ / ١٢٣ .

(٣) م ع : " هذا المذهب " بدل : مذهب الزجاج ،

ومعد ذلك وردت الزيادة الثانية :

" ولا يصح ذلك منه ، فإنه قال في كتاب المعاني في قوله تعالى :
﴿ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ ﴾ [البقرة] وصحب (ابتناء مرضاة الله) طر معنى
اسمعول له ، انتهى : بشرها لا ابتغاء مرضاة ، فقد ر اللام كما يقدرها سميوم
وميره ، فصح أنه يرفى من ذلك المذهب وأن من عزاه إليه غير محقق ، والله
أعلم " . زيادة متفوضة بقول المصنف أراها وفي المتن .

(٤) ورد بدون نسبة في المقاصد : ٣ / ٦٩ ، والهمع : ١ / ١٩٥ وشروح

التصريح : ١ / ٣٢٩ .

(٥) ديوانه : ص ٢٢٨ ، وفيه تحريجه ، وجمز انبئت هو الشاهد الذي يليه
باشسورة .

أو غير مختص بكوله - أعني حاشاً^(١) :

... .. وأمرني عن قسم اللطم تكثراً

إلا أن اسرار اسحتى بالآلف واللام أكثر^(٢) من صبه ، ونصب مير المختص أكثر من انجراره . ويستوي الأمران في اسحتى بالإضافة . وزم الجرولي أنه لا يكسرون المنجر إلا مختصاً ، يعني أنه لا يقال^(٣) : حلت لإظام لك . قال أبو علي النسلوس . وهذا غير صحيح بل هو جائز ، لأنه لا مانع يمنع منه ، ولا أمر له سلباً في هذا القول^(٤) .

(قلت : ويمكن أن يكون (العسط) في قوله تعالى : * ونصب الموارين القسط^(٥) * معمولاً له ، لأنه مستوف للشروط^(٦) .)

والجرولي هذا الباب إتما باللام ، وهو انكثر ، وإتما بين . وكقوله تعالى : * خاشعاً مستضعفاً من حشدة اسم^(٧) * وإتما باباً ، وكقوله تعالى : * فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم^(٨) * وبني . وكقوله صلى الله عليه وسلم : * إن امرأة نطقت النار في حرّة^(٩) أي : من أجل حرّة .

- (١) ديوانه : ص ٢٣٨ ، وحده هو الشاهد الذي قبله .
 (٢) في ظ : * أحسن * ، بدل : أكثر .
 (٣) في ظ : * لا يجوز أن يقال * .
 (٤) النجم ٢٠ / ١٣٤ .
 (٥) الآية (٤٧) من سورة الأنبياء .
 (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من ظ .
 (٧) الآية (٢١) من سورة الحشر .
 (٨) الآية (١٦٠) من سورة النساء .
 (٩) أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب بدء الخلق : ١٥٧ / ٤ .

* باب الفعول الستى طرفا ومفعولا فاعله *

(ح) وهو ماضٍ من اسم وقت أو مكان - معنى (هي)
 باطراد لواقع فيه مذكور^(١) أو مقدر ناصب له ، وسبب الزمان
 ويختصه لذلك صالح ، فإن جار أن يُخبر عنه^(٢) أو يُجز بهمير
 (من) فتصرف ، وإلا فغير متصرف . وكلاهما متصرف وصير
 متصرف . فالمتصرف المتصرف كجبن وقت ، والذي لا يتصرف
 ولا يتصرف ، ما بين من سحر مجر^(٣) . والذي يتصرف ولا يتصرف
 كعدوة وبكرة طين . والذي يتصرف ولا يتصرف (بمقتدات
 بين) ما بين من (فحى ، وصحوة ، وبكر وشخير ، وصباح ،
 وصاء ، ونهار ، وليل ، وقشة ، وعشاء ، وحشية) وربما منعت
 الصرف والتصرف . والحق بالممنوع انصرف مالم يُضف من
 مركب الأحيان ، / كصباح مساء ، ويوم يوم . والحق غير خنعم
 (د) ، و (دات) مضاعف إلى زمان .

واستلحق الجميع المتصرف في صفة جبن عرق فاعله مقادير ولم
 توصف .

(ش) ماضٍ معنى (هي) يتناول الحال والظرف ونحو استهل والجبل من قول
 العرب " سهرنا استهل والجبل " .^(٤) (مخرج الحال بقولي : من اسم وقت أو مكان .
 ومخرج استهل والجبل)^(٥) ونحوها بقولي : باطراد ، فإنه لا يقاس طينما ، إذ لا يقال .

(١) في الأصل : " مؤكّد " تحريف .

(٢) يخبر عنه : ماقطة من ط .

(٣) ما بين الحاصرتين ماقط من ع . وفي التسهيل : سحر مجرأ .

(٤) في ط ، ع : " لا يتصرف ولا يتصرف " سهو . وفي ط : " لا يتصرف ويتصرف " .

(٥) الكتاب ١١ / ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٦) ما بين الحاصرتين ماقط من م .

نُظِرْنَا الْقِيَامَانَ وَالْثَّلُولَ ، وَلَا ، أَحْصَيْنَا ^(١) السَّهْلَ وَالْحَبْلَ ، بَلْ يُقْتَصَرُ عَلَى مَا سَمِعَ
وَلَا يُزَادُ عَلَيْهِ إِلَّا مَا عُدَّ بِسَمَاعِ شَيْءٍ يُوَثِّقُ بِهِ ، بخلاف المنصب على الظرفية نحو :
جُلسْتُ أَمَامَكَ ، بِإِسْطَرْدٍ لِحَوَارِ أَنْ يَخْطَى فِيهِ الْعَمَلُ وَالْأَسْمَاءُ عِزُّهَا .

وَيَتَأَوَّلُ أَيْضًا قَوْلِي : مَا ضَعُفَ (مِ) مَا ضَعُفَ (يَدْخُلُ) مِنْ ^(٢) مَكَانٍ مَخْتَصٍ ، وَخَرَجَ
بِدُكْرِ الْأَطْرَادِ ، فَإِنَّ الْمَطْرُودَ لَا يَخْتَصِي بِمَعَامِلٍ دُونَ عَامِلٍ ، وَلَا بِمُسْتَعْمَالٍ دُونَ اسْتِعْمَالٍ ،
فَلَوْ نَصَبَ الْمَكَانَ الْمَخْتَصِي بَدَخَ عَلَى الظرفية ، وَلَمْ يَمُودْ بِهِ (يَدْخُلُ) بَلْ كَانَ يُقَالُ :
مَكَتَ الْبَيْتَ كَمَا يُقَالُ : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وَكَانَ يُقَالُ : رَيْدُ الْبَيْتِ ، مَيْتَصِبٌ بِمَقْدَرِهِ ، كَمَا
يَعْمَلُ بِمَا تَحَقَّقَتْ طَرِيقَتُهُ ، لِأَنَّ كُلَّ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى الظرفية بِعَامِلٍ ظَاهِرٍ يَجُوزُ وَقَوْفُهُ خَسِرَا
مَيْتَصِبٌ ^(٣) بِعَامِلٍ مَقْدَرٍ ، وَلِذَا قَالَ سَيُودِيهِ بِعَدِّ أَنْ مَثَلُ مَيْتَصِبٍ ^(٤) رَيْدُ الظَّهِيرِ وَالْبَطْنِ ،
وَدَخَلْتُ الْمَيْتَ : وَلَيْسَ الْمَيْتَصِبُ هُمَا بِمَثُولَةِ الظَّرْفِ ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : هُوَ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ ،
وَأَنْتَ تَرِيدُ شَيْئًا عَلَى ظَهْرِهِ وَبَطْنُهُ لَمْ يَحْزَرْ ^(٥) هَذَا نَعَمْ .

وَقَدْ عَلِمَ مِنْ هَذَا ^(٦) الْمَوْضِعِ الشَّلُوبِيِّ مَجْعَلُ ^(٧) أَنْ نَصَبَ الْمَكَانَ الْمَخْتَصِي
بِإَدْخَالِ عَدِّ سَيُودِيهِ ، عَلَى الظرفية . وَهَذَا عَجَبٌ مِنَ الشَّلُوبِيِّ مَعَ اعْتِنَائِهِ بِجَمْعِ مُتَفَرِّقَاتِ
الْكِتَابِ وَتَسْمِيَةِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ .

وَبَيَّنْتُ بِقَوْلِي : لَوَاقِعُ فِيهِ نَاصِبٌ لَهُ مَذْكُورٌ أَوْ مَقْدَرٌ ، أَنَّ الظرفَ مُنْصَوِّبٌ بِمَا دُونَ طَرِيقِ
الْمَعْنَى الْوَاقِعِ فِيهِ ، وَأَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْوَاقِعِ فِيهِ قَدْ يَكُونُ مَقْدَرًا زَكَا يَكُونُ مَذْكُورًا ^(٨) .

(١) فِي الْأَصْلِ : " أَحْصَيْنَا " وَالشَّيْءُ مِنْ بَقِيَةِ الْمَنْصُوحِ .

(٢) فِي ع : " مِ مَكَانٍ " تَحْرِيفٌ .

(٣) مِ ظ : " مَيْتَصِبٌ " .

(٤) فِي الْكِتَابِ : " ضَرْبُ زَيْدٍ " .

(٥) الضُّبُطُ مِنَ الْكِتَابِ ، وَضَبَطْتُ فِي ع بِإِصْطِحَاقٍ .

(٦) الْكِتَابُ ١١ / ١٥٩ .

(٧) تَكْلُفٌ مِنْ ع ، ظ .

(٨) فِي ظ : " غَرَمَ أَنْ " .

(٩) تَكْسُوسٌ مِنْ ع ، ظ .

فالمذكور ظاهر، والمفتر كالعامل فيما وقع خبرا : كزيد هناك ، وسبهم الزمان ومختصه
صالحا للطرفة ، فسيبهم نحو : ضُت يوما ، ومختصه نحو : ضُت الخنعة .

وظرف الزمان ينقسم إلى متصرف وغير متصرف ، فالمتصرف : ما يجوز أن يُغير حركته ،
أو يجر بعير (من) ، وغير المتصرف : ما لا يُعامل بذلك ، إلاخبار^(١) عنه بحـو .
العام صعيد ، واليوم جارلا ، والجرب بعير (من) نحو : لَيَجْعَلَنَّكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^(٢) ﴿
(ونحو : عَالِيَيْنِ يَحْيِي الشَّيْءَ قَعِيدِ^(٣)) ونحو : طَيَّ بِمِهْ أَسْوَدَ وَطَيَّ بِسَارَ
أَسْوَدَ^(٤)) .

وبدخول (إلى) على (متى) يعلم أنها ظرف متصرف ، فذلك أجاز سيويه
أن يقال : يوم كذا ، بالرفع ، ثم قال : متى سِير طيه ؟ ، على تقدير : أَيَّ الْأَحْيَانِ
سِير طيه ، برفع (أي) وقال سيويه : والرفع في جميع هذا عربي كثير في لُغات
جميع العرب . . . يكون على (كم) غير ظرف ، وعلى (متى) غير ظرف . هذا بعد^(٥) .
ولا يُحكم بتصرف ما جر به (مِن) وحدها ، كَمَنْدَ وَقَبْلَ ، وَمَنْدَ ، لِأَنَّ (وَمِنْ)
كثرت زيادتها ، فلم يمتد بدخولها على الطرف ، انتهى لا يتصرف ، بخلاف غيرها ،
كَمَنْدَ وَحَتَّى وَلِي وَإِسَى وَمِنْ وَطَى ، فلما ثبت أن بعض الظروف متصرف وبعضها غير
متصرف قلت : وكلاهما متصرف وغير متصرف ، أي : المتصرف على حين : متصرف ،
وغير متصرف ، وغير المتصرف كذلك . فالأقسام إذا أربعة ، فالمتصرف المتصرف ،
كثير ، لأنه على الأصل ، وذلك كساعة ، وشهر ، وعام ، ونهر ، وحين ، وهينك ،
ويونك ، يقال : سِير طيه حَمْدَ وَيُونَكِ " حكاهما سيويه .

(١) في ع . ط ، والإخبار عنه .

(٢) الآية (٨٧) النساء .

(٣) الآية (١٧) من سورة ق .

(٤) ما بين الحاصرتين ما قبل من ع .

(٥) الكتاب : ١ / ٢١٦ .

والذي لا يتصرف ولا يتصرف (سحر) إذا جرد من الإصاعة والألف واللام وقصد به (سحر) بمعنى من سيلة معينة ، كقولك : لاستمعن هذه السيلة سحر . وكذا إن قصد التعميم ولم تدكر ^(١) اللفظة .

والذي يتصرف ولا يتصرف (عدوة وبكرة) طبعين قصد بهما التعميم أو لم يقصد ، لأن طبعيهما جنسية ، فيستعملان استعمال أسامة ودالة ، فكما يقال عند قصد استعمام أسامة شر الشجاع ، وعند التعميم : هذا أسامة فاحذره ، تقول قاصد التعميم : عدوة وقفا تضابطا ، وقاصد التعميم : لأسير ^(٢) الليلة إلى عدوة . وبكرة في ذلك كعدوة ، وقد يخلو أن من الملمية بهصران ويصرفان ^(٣) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ولهم بركاتهم فيها بكرةً وشيئا ﴾ ^(٤) .

والذي يتصرف ولا يتصرف مأخوذ من : سحر ^(٥) ويكر وضى ، وضوة ، وصباح ، وصاء ، وليل ، ونهار ، وقتة ، وضاء ، وعشبة . ونها منعت (عشبة) في التعميم الصرف والتصرف ، فساوت (سحر) ، وذكر ذلك كله سيويه في الباب المترجم — في هذا باب ما يكون فيه المصدر جيا) وقال بعد أن ذكر ليلًا ونهارًا : إذا أردت ليل ليلتك ونهار نهارك ^(٦) ^(٧) يريد ليل ليلتك ، وظلامها ، / وسهار نهارك ، ضوءه . (٦٦ / ب) وكذا قال في تفسير تعميم البواقي . إذا أردت : سحر ليلتك ، وضى يومك ، وما حسم وصاء ، وضاء ، ويكر يومك ، وضوت ، وقتة ليلتك . وذكرنا لا يتصرف : بحدات بون ، أي أوقات غير متصلة ^(٨) .

(١) في الأصل : ط . " يذكر " والمثبت من ع ، ط .

(٢) في ط : هم : " لا تشويه " .

(٣) في ط : " يتصرفان ويصرفان " .

(٤) الآية (٦٢) من سورة مريم .

(٥) في الأصل : هم : " سحر " .

(٦) الكتاب : ١ / ٢٢٦ .

(٧) في الأصل : ط : هم : " تريد " والمثبت من ع ، ط .

(٨) الكتاب : ١ / ٢٢٥ .

ومن الظروف التي لا تنصرف ماركب تركيب^(١) (خمسة عشر) كقولك : ملان يتعبدنا
يوم يوم ، ومباح مساء ، أي : كل يوم ، وكل صباح وساء ، فمثل هذا لا يستعمل الاظروا ،
وسمه قول الشاعر^(٢) :

ومن لا يصرف الواشين فتمسه . صباح مساء يضيؤه خيالاً
وسمه قول الآخر^(٣) :

أت اسرى يوم يوم فأجبر . طلباً ، وابع للقباضة زادا
فلو أصيب صدره إلى عجره ، جاز استعماله ظروا وغير ظرو ، مثال استعماله ظروا
قول الشاعر^(٤) :

ما بال جهلك بعد الظلم والدين . وقد علاك مشيب حين لا حين
أشده سيمويه وقال : إنا هو حين حين ، و (لا) بمنزلة (ما) إذا ألميت^(٥) .
ومثال استعماله غير ظرو قول الآخر ، أشده سيمويه أيضاً^(٦) :

ولولا يوم يوم سأأرد سا . حرائك والمروء لها جسراً
واعلم أن من الظروف التي لا تنصرف (دو) و (دات) ضامين إلى وقت ، كقولهم ،
لعبته دات أصباح ، ودات مرة ، ودات يوم أوليلة . وهذا النوع عند الجبر خشم

(١) في الأصل : طه ، ماركب نحو ، والمثبت من طه ، ع .

(٢) ورد بدون نسبة في شرح شدور اند ذهب : ص ٧٢ ، والجمع : ١١ / ١٩٦ .

(٣) في الأصل : " بحالاً " .

(٤) ورد بدون نسبة في شرح شدور اند ذهب : ص ٧٣ ، والجمع : ١ / ١٩٦ .

(٥) هو حمير ، ديوانه : ص ٥٨٦ ، والكتاب : ٢ / ٣٥٨ ، وأما ابن السكيت :

١ / ٢٣٩ ، وانحراف : ١ / ٥٣٠ .

(٦) الكتاب : ٤ / ٣٠٥ .

(٧) للمعري ، الكتاب : ٣ / ٣٠٢ ، وشرح شدور اند ذهب : ص ٧٦ ، والخراطة .

٢ / ٩٤ ، والجمع : ١ / ١٩٧ ، ولم أذكر طه في ديوانه المطبوع .

(٨) في ع ط : " دا صباح " .

(٩) غير ساقطة من الأصل ، م .

لا يُستعمل إلا ظرفاً . وقد يستعمل عند غشم قبر طرف^(١) ، كقول بعضهم^(٢) :

عُثِرَ عَلَى إِظَاقَةِ بَنِي صَبَاحٍ . . . لِأَمْرِ مَا يَسُوذُ مِنْ يَسُوذٍ

فلو قيل على هذه اللمعة : سُرِّيَ عليها ذات ليلة ، بالرفع والجاء ، ولا يقال على لعمرة

غيرهم من العرب إلا : سُرِّيَ عليها ذات ليلة ، بالنصب .

ويصح عند جميع العرب ترك الطرفية في صفة "حبي" حذف ، وأقيمت مقامه بحسبو .

سهر [عليه]^(٣) قديماً وحديثاً ، ولو قلت : سهر عليه قديم أو حديث ، لم يختلف

في قبحه ، ولو كان قيام الصفة مقام الموصوف غير عارض ، كقريب "حسن ترك الظرفية" ،

وكذلك لو وصفت الصفة ، كقولك : سهر عليه طويلاً من الدهر ، لأن وصفها بمطهرها

شبهها بالاسم الحادث ، كما أن كثرة جرياسها مجرى الأسماء (الجائدة على حلقها بها ،

فلذلك أن تقول في : سهر عليه طويلاً من الدهر ، هي : سهره قريباً : سهر عليه طويلاً

من الدهر ، ومزجه قريب ، فإن (قريباً) من الصفات التي كثر جرياسها مجرى الأسماء^(٤) .

فإن سمي به بعد أن مثل به (سهر عليه طويلاً وحديثاً وكثيراً وقليلاً) : ولم يجر الرفع ،

لأن الصفة لا تقع موقع الاسم^(٥) . ثم قال : وقد يحسن أن تقول : سهر عليه قريباً ، لأنك

تقول : لقيته من قريب . . . وإنما جرت الصفة في كلاهما مجرى الاسم ، فإذا كان

كذلك حسن . . . ثم قال : فإن قلت : سهر عليه طويلاً من الدهر . . . كان أحسن . . .

وإنما حسن بالوصف^(٦) لأنه صارح الأسماء ، لأن الموصوفة في الأصل هي الأسماء .

(١) السبع : ٣ / ١٤٤ .

(٢) هو أس بن مدركة الضمعي ، الكتاب : ١٠ / ٢٢٢ ، المقتضب : ٤ / ٣٤٥ .

والخصائص : ٣ / ٣٢ ، وشرح المعجل : ٣٠ / ١٢ ، وأما ابن الجعفي :

١ / ١٨٦ ، واستقرب : ١ / ١٥٠ ، والحرارة : ١٠ / ٢٧٦ ، ٤٧٨ .

(٣) تكلف من ع وظ .

(٤) ما بين الحاصرتين ما قبل من م .

(٥) الكتاب : ١٠ / ٢٢٢ .

(٦) في الكتاب . "وإنما جار مجس وصفت وأظلت" ، يَدَن . "وإنما حسن بالوصف .

هَذَا مَعَهُ . وَإِلَى هَذَا أَشْرَفْتُ بِقَوْلِي : وَاسْتَطِيعَ الْجَمِيعُ أَنْ تَصْرِفَ فِي صَعْدٍ حَسْبِ
عَرَضٍ قِيَّاسِهَا مَقَالَهُ وَلَمْ تَوْصِفْ ، فَكُلَّمَا عَدِمَ الْقَبِيحُ فِي تَصْرِفٍ (قَرِيبٌ) مِنَ الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ
لَا أَنْ إِقَامَتَهُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ غَيْرَ عَارِضَةٍ ، بَعْدَ الْفَرْقِ طَوِيلٍ وَتَدْبِيرٍ وَتَحْوِيلٍ . وَكُلَّمَا عَدِمَ
الْقَبِيحُ فِي تَصْرِفٍ مَا وَصَفَ سَحَوُ : يَسِيرُ طَوِيلٌ مِنَ الدَّهْرِ .
لَا أَنْ وَصَفَهُ بِأَجَارٍ وَالْمَحْرُورِ أَطَاءً^(٢) شَبَّهَ بِالْأَسْمَاءِ الْمُحْصَاةِ كَمَا تَقَدَّمَ .

(م) وَظُرُوفٌ مَا يَصْلُحُ جَوَابًا لَكُمْ وَاقِعٌ فِي جَمِيعِهِ
تَمْسِيًا^(٤) أَوْ تَقْسِيًا ، وَكَذَا مَظَرُوفٌ مَا يَصْلُحُ جَوَابًا لِسُئَالٍ
إِنْ كَانَ اسْمُ شَيْءٍ غَيْرِ مُخَافٍ إِلَيْهِ شَبَّهَ . وَكَذَا مَظْهُورٌ
الْأَيْدِ زَوَالِدُ هَرَجٍ^(٥) وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَقْرُونَةٌ بِالْأَلْفِ
وَاللَّامِ . وَقَدْ يُقْصَدُ التَّكْثِيرُ بِالسَّالِمَةِ ، فَيَعْمَلُ السَّنْقُطُ مَعَالِمًا
الْمُتَّصِلَ وَمَا سِوَى مَا ذَكَرَ مِنْ جَوَابٍ (مَتَى) فَجَائِزٌ فَسَمِعْ
التَّعْمِيمَ وَالتَّخَصُّصَ إِنْ صَلَحَ الْمَظَرُوفُ لِحَدِّهِ .

(ن) الْمَظَرُوفُ هُوَ مَا يُمْكِنُ فِي الْمَظَرُوفِ مَعَهُ مَا يَتَّقِي فِي جَمِيعِهِ ، وَمَتَى مَا يَتَّقِي فِي
بَعْضِهِ . كَمَا أَنَّ^(٦) النَّوْفَى فِي النَّوَاءِ مَتَى مَا يَبْلُغُ النَّوَاءُ وَمَتَى مَا لَا يَبْلُغُ ، إِمَّا كَانَ الْمَظَرُوفُ
مَعْدُودًا وَهُوَ الْمَعْتَرِضُ (بِجَوَابِ كَمْ ، طَرِكْ وَاحِدٌ مِنْ أَفْرَادِهِ أَوْ مُرَدِّهِ قِسْطُ سَنَنِ
الْعَمَلِ ، إِمَّا فِي جَمِيعِهِ ، وَهُوَ الْمَعْتَرِضُ^(٧)) بِالتَّعْمِيمِ ، وَإِمَّا فِي بَعْضِهِ ، وَهُوَ الْمَعْتَرِضُ
بِالتَّقْسِيطِ . فَالْمَعْمُومُ كَقَوْلِكَ : صَبَتْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَالتَّقْسِيطُ كَقَوْلِكَ : أَدْنَتْ ثَلَاثَةَ

(١) الْكِتَابُ ١ / ٢٢٨ .

(٢) فِي ع . " وَطَمَ " .

(٣) فِي ع : " إِطَاءً " تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ ط . ط . ط : " وَتَقْسِيًا " . وَالْمُتَّصِلُ مِنْ ع ، م . وَالتَّسْمِيَةُ .

(٥) تَكْلُفَةٌ مِنْ ط . ع . وَالتَّسْمِيلُ .

(٦) فِي ع : " وَكَمَا أَنَّ " .

(٧) مَا بَيْنَ الْحَاضِرِينَ سَاقِطٌ مِنْ م .

أَيَّامٌ ، مَعْدَانِ مَثَلَانِ لَمَّا لَا يَهْلُجُ مِنْهُنَّ إِلَّا لِأَحَدٍ الْقَصْدِ مِنْ .

وَقَدْ يَكُونُ الْعَمَلُ صَالِحًا لِلتَّعْمِيمِ وَالْتَقْصِيطِ ، مَجْزُورًا لِلتَّكَلُّمِ أَنْ يَقْصِدَ بِهِ مَا شَاءَ مَنْ
الْمَعْمُومِينَ كَقَوْلِكَ . تَهَجَّدَتْ ثَلَاثَ لَيَالٍ مِنَ الْجَاغِرِ أَنْ يَرِيدَ احْتِجَابَهُنَّ بِالتَّهَجُّدِ ،
وَأَنْ يَرِيدَ إِبْلَاقَ تَهَجُّدٍ فِي بَعْضِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ .

وَإِذَا كَانَ الظَّرْفُ اسْمَ شَهْرٍ غَيْرِ / حَافٍ إِلَيْهِ شَهْرُ كَقَوْلِكَ : افْتَكَنْتَ رَمَضَانَ ، (١٠٠ / أ)
طَلَحَ أَحْرَاقَهُ قَطْعُ مِنَ الْعَمَلِ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ أَعْلَامِ الشُّهُورِ إِذَا أُطْلِقَ مَبْنِيٌّ
بِمَرَّةٍ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وَلَدَلَّكَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا
وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ " (١٠١) وَلَمْ يَقُلْ : مَنْ قَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ ، إِذَا لَوِ
قَالَ ذَلِكَ لَا حُثْلَ أَنْ يَرِيدَ جَمِيعَ الشَّهْرِ وَأَنْ يَرِيدَ بَعْضَهُ كَمَا قَالَ تَمَالِي : * شَهْرُ
رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ (١٠٢) وَإِنَّمَا كَانَ الْإِيزَاقِي لَيْلَةً مِنْهُ وَهِيَ لَيْلَةُ الْقَسَدِ .
وَأَجْرَى أَبُو الْحَسَنِ مِنْ خُرُوفِ أَعْلَامِ الْأَيَّامِ مَحَرَّرَ أَعْلَامَ الشُّهُورِ ، مَجْعَلًا قَوْلَ الْقَائِلِ ،
يَسِيرُ عَلَيْهِ الْخَمِيسُ ، مَقْصُورًا عَلَى التَّعْمِيمِ ، وَقَدْ : يَسِيرُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، مَحْتَسِبًا
لِلتَّعْمِيمِ وَالْتَّعْمِيمِ (١٠٣) وَقِيمًا وَآهَ ظَرْفٍ .

وَشَرَّ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ مِنْ أَعْلَامِ الشُّهُورِ الْمَحْرُومَةِ فِي اسْتِحْقَاقِ التَّعْمِيمِ ، الْأَيْدُ وَإِنْ هُرَ
وَاللَّيْلُ وَالسَّارُ ، مَقْرُوبَةٌ بِالْأَلْفِ وَالْإِلَامِ ، إِذَا قِيلَ : كَانَ ذَلِكَ الْأَيْدُ ، أَوِ الدَّهْرُ (١٠٤) فَلَا يَصِحُّ
أَنْ يَرَادَ بِهِ غَيْرُ التَّعْمِيمِ إِلَّا فِي قَصْدِ الْمَجَالَةِ مَجَارًا ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ : أَتَانِي أَحْسَنُ
الدُّنْيَا ، وَإِنَّمَا أَتَانِي سَائِسُ مِنْهُمْ . قَالَ سَيُوهِي : وَمَا لَا يَكُونُ الْعَمَلُ مِنْهُ مِنْ انْظُرَ
إِلَّا مَتَصَلًا فِي الظَّرْفِ كَقَوْلِكَ : يَسِيرُ عَلَيْهِ اللَّيْلُ ، وَالسَّارُ ، وَالْدَّهْرُ ، وَالْأَيْدُ . . .
ثُمَّ قَالَ . لَا تَقُولُ : لَيْلَتُهُ أَيْدُ هَرَّ وَالْأَيْدُ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ يَوْمًا (١٠٥) وَلَا : لَيْلَتُهُ اللَّيْلُ .

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِهَا الصَّوْمِ ، عَارِضَةً الْأَعْوَدِي : ١٩٦ / ٣ .

(٢) الْآيَةُ (١٨٥) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٣) التَّبَعُ : ٣ / ١٤٦٠ .

(٤) فِي ع ١٠ : " وَالْدَّهْرُ .

(٥) فِي هَذَا م ١٠ : " مِمَّا .

وأنت تريد لقائه في ساعة دون الساعات (١) هذا نصه .

(ج) - متصل

وفي الظروف ظروف مبنية لا لتركيب ، فمثلا : (إِنْ)
للوقت الماضي لازمة الظرفية إلا أن يضاف إليها زمان
(أ) تقع فعولا بها ، ويلزمها الإضافة إلى جملة وإن طست
خدمت ، و (يُؤَيِّسُ) (٢) تنوين . وكثير الدال لالتقاء الساكنين
لا للجزم . خلافا للأعشى . ويقبح أن يلبس اسم بعده
معلًى ماضٍ . وتجي (٣) للتمثيل والمفاجأة / وليسست
حيث ظرف مكان ولا رائدة ، خلافا لبعضهم (٤) وتركبها
بعد بيتنا وبيتنا أقيس من ذكرها . وكلاهما عربي ، وتضمن
بها وبها الظرفية الزمانية والإضافة إلى جملة . ونسب
يضاف إليها (٥) إلى مصدره .

(د) لما مرغ من الكلام على معربات ظروف الزمان ومبنياتها المركبة ، شرع في
بيان جنباتها غير المركبة ، فمثلا : (إِنْ) وبدل على استبتها ، أنها عدل على الترتيب
دلالة لا تعرف فيها للحدث ، وأنها يغير بها مع دخولها على الأفعال ، نحو :
قدوم زيد إِنْ قَدِمَ صوب ، وأنها تبدل من اسم [صرح] (٦) نحو : رأيتك أمس إِنْ
جئت ، وأنها تنوين في غير ترتيب ، ويضاف إليها بلا تأويل نحو : * يوتئد تحبث
أخبارها (٧) * وأنها تقع فعولا بها ، نحو قوله تعالى : * وَأَذْكُرُوا إِنْ آتَمَّ ظِمْلُ
سَتَقَمَّوْنَ فِي الْأَرْضِ * (٨)

- | | |
|-----|--|
| (١) | الكتاب : ١ / ٢١٦ ، ٢١٧ . |
| (٢) | بعدها في بعض نسخ التسهيل : منها . |
| (٣) | بعدها في التسهيل : حرفا . |
| (٤) | تكلمة هذا التسهيل : شرعها المصنف . |
| (٥) | في التسهيل : بيتنا ، تعريف . |
| (٦) | تكلمة من ع ، ظ . |
| (٧) | الآية (٦١) من سورة الزلزلة . (٨) الآية (٢٦٦) من سورة الأفعال . |

وثلاثا سببان كل واحد منها كافي لو انفرد ، أحدهما ، وضعها على حرفين
لثالث لهما بوجه . انشائي : لزوم انتقالها إلى جملة أو حوض منها ، وهو التوحيش
اللاحق في نحو . يومئذ ، وحق تنوين العوض أن يكون عوضا عن بعض كلمة ، كتوحيش
يُعمل ، مصغر يعنى ، فإنه عوض عن لام الكلمة ، وكتوحيش جَدَلٍ فإنه عوض عن السين
جَدَلٍ ، جنبا كانت الجملة التي يضاف إليها إن بمرحلة الجرح بها وحددت حوصلت
في التوحيش بها معاطة حرف حقيقي ، وفعل بدال (إن) مع هذا التنوين ، ما فعل
بها (ص) مع تنوين انتكوير فعمل : إن ، كما قيل : صو .

ورم الأعمش أن كسرة (إن) كسرة إعراب بالأضمة^(١) وأظن حاطه على ذلك ،
أنه جعل ياءها ناشئا عن إصابتها إلى الجملة لما رالت من اللفظ صارت معرفة .

ورث بعض التوحيش عليه بقول العرب : " كان ذلك إن " بالكسر دون ضمها
إلى (إن) ، ولم يغل الأعمش هذا بل ذكره وأنشد^(٢) :

نَهَيْتُهُ عَنْ طَلَابِكِ أَمْ حَسْبُو . . بِمَخَافَةٍ وَأَنْتَ إِنِّي صَحِيحُ

ثم قال . أراد وأنت حينئذ صحيح^(٣) . حذف النضاي وأبقى الجرح . وهذا هو
صه غير مرضي ، لأن النضاي لا يحدث ردودا وشدود^(٤) ويبقى الجرح ، إلا إذا كان
الحذف مطبوعا على مثله ، كقولهم : " ما مثل أبيك وأخيك بقولان ذلك^(٥) " و" ما كلُّ
بَيْتَاءَ شَحْنَةٍ وَلَا سَوْدَاءَ شَرَةٍ^(٦) " وحذف (مثل) انضاي إلى (أخيك) و (كسل)
النضاي إلى (سوداء) لدلالة ما قبلها عليها^(٧) . وإسره في البيت المذكور بخلاف

(١) النسخ : ١٧٥ / ٣ .

(٢) لأبي دؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين ١ / ١٧١ ، والمعاني للأعمش

ص ٢٧١ ، والخصائص : ٣٧٦ / ٢ ، والخزانة : ٤٢٧ / ٣ .

(٣) المعاني له : ص ٢٧١ .

(٤) بكلة من ع .

(٥) الكتاب : ١ / ٦٦ .

(٦) الكتاب ١ : ٦٥ ، وأصول ابن السراج : ٧٢ / ٧٢٠ .

(٧) في الأصل ، عدم : " ما قبلها عليها " والتمت من ع . مط .

ذلك ، فلا يحكم لها بحكمه . وأيضاً فإن حذف النضاب وإعراب النضاب إليه بإعرابه ، أكثر من حذف النضاب وجّر النضاب إليه ، ومع أنه أكثر^(١) مشروط بعدم صلاحية الباقي بما صلح له المحذوف ، كالتفريق بالنسبة إلى الأهل ، ولو صلح الباقي لما صلح له المحذوف ، احتج الحذف ، لأنّ يستتبع عند ذلك حذف النضاب ويقا^(٢) النضاب إليه محروراً أحق وأولى . ومعلوم أن (إن) من قولك : حيث^(٣) / صالح لما يصلح لـ (١٠٠ / ب) (حين) ، فلا يجوز فيها^(٤) الحذف المذكور كما لا يجوز في : علام زيد .

وأيضاً فإنّ النضاب إلى (إن) قد ينشئ كقراءة تابع : * وَهُمْ مِنْ مَرَجٍ يَوْمَئِذٍ أَلْتُونَ^(٥) * ولا طة لبائه إلا إماتته إلى شيء . مبطل قول من قال : إن كسرة (إن) كسرة إعراب . ولم أقيد الجملة التي تضاد إليها (إن) بكونها اسمية أو فعلية^(٦) ، وليس محذور ذلك أن للمتكلم أن يذهبها إلى ما شاء منها .

ثم أشرت إلى استفحاح تقديم اسم بعدها على عمل ما قبله ، كان ذلك إن زيد قام ، فاعلم أن غير ذلك حسن ، نحو : كان ذلك إن قام زيد ، وإن زيد يقوم ، وإن يقوم زيد ، وكل ذلك حسن ، إذ لا محذور فيه ، بخلاف إن زيد قام ، فإنه مبيح ، لأن مدلول (إن) (١٠٠ قام) من أمران واحد ، ولقد اجتمعنا في كلام فلم يحسن الفصل بينهما ، بخلاف ما سواه ، فإن الذي بعد (إن) في جميعه غير موافق ، لأن في مدلولها ، فاستوى اتصالها به وانفصالها عنه .

وتحج^(٧) (إن) للتعليل كقوله تعالى : * وَإِذْ اهْتَرَلْتُوهُمْ وَيَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْوَا إِلَى الْكَعْبِ بِئْسَ لَكُمْ رَحِمٌ^(٨) * وكقوله تعالى : * وَإِذْ لَمْ يَتَّبِعُوا رَسُولَ سَيِّقُولُونَ هَذَا إِلَهُ قَدِيمٌ^(٩) * وكقوله تعالى : * وَلَيْسَ بِفَعْلِكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ^(١٠) * وظنه

(١) بعدها في ع ، م : وهو . وفي ض : والأكثر . زيادة لضرورة لها .

(٢) في ع ، ط . * . مبهما .

(٣) الآية (٨٩) من سورة النمل . وانظر الكشف . ١ / ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٢ - ١٦٩ .

(٤) في ع ، ط . * . ولا فعلية .

(٥) الآية ١٦ من سورة الكهف . (٦) الآية (١١) من الأحقاف .

(٧) الآية (٣٩١) من الزخرف .

قول الشاعر: (١)

طَاصِبُوا قَدِ اعْتَادَ اللَّهُ يَغْمِسُهُمْ . : . إِنْ هُمْ قَرِضُوا وَإِنْ سَاقَتْهُمْ يَنْشُرُ
وأشار إليها سيوطي فقال في باب ما يستحب في إضمار الفعل المروك إظهاره
في غير الأمر والتوبيخ : إِنْ "أَنْ" في قولهم . أَمَا أَتَيْتَ سَطْنًا اِطْلَقْتَ بِمَعْنَى إِنْ . وَإِنْ
بمعنى أَنْ ، إِلَّا أَنْ "إِنْ" ، لَا يُجْدِي فِيهَا الْعَمَلُ . و (أَمَّا) لَا يُدْكَرُ بَعْدَهَا الْعَمَلُ
المفروق . هذا نصه .

وتحي (إِنْ) أيها اللطافة ، كقول ضروري النسخة . "بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللّهِ
صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ طَلَعَ طَيْفًا رَجُلًا" بهذا حان وقوعها بعد بَيْنَمَا . ونظنه قول
الشاعر: (٢)

بَيْنَمَا هُمْ بِالْأَرَاكِ مَحْمَا . : . إِنْ أَتَى رَاكِبًا عَلَى حَبْلَةٍ

ونظنه: (٣)

اسْتَقْدِرَ اللَّمْعَةَ وَأَرْضَيْتَ بِهِ . : . بَيْنَمَا الْعَصْرَانِ دَارَتْ مَيَاسِيرُ
وشان تركها قول الشاعر: (٤)

بَيْنَمَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا . : . سَحَلَّقَ وَصَمِقَ وَزِنَانُ رَاغٍ

وتركها أغشى ، لأن المعنى المستفاد معها ، استفاد بتركها ، وكلاهما سوي حسن

(١) هو العروق ، وسبق الاستشهاد به في باب (ما) استشهاده بليس .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٩٤ .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في باب بيان الإيمان والاسلام من كتاب الإيمان :

٣٧ / ١ .

(٤) هو جميل شهيرة ، ديوانه : ص ١٨٨ ، وفيه تخريج .

(٥) هو عثمان بن سعيد العدري ، أو خير بن سعيد ، الكتاب : ٣ / ٥٢٨ ، وأما

ابن النجاري : ١٠٧ / ٢ ، وشرح شذور الذهب : ص ١٢٦ ، وأبغني : ص ٨٨ .

(٦) هو رجل من قيس عيلان ، الكتاب : ١ / ١٧١ ، وشرح المفصل : ٤ / ٩٢ ،

١ / ١١ ، وأبغني : ص ٤٢٢ ، والهمع : ١ / ٢١١ .

العرب ، نشرأ ، وخصأ . وكان الأصمعي يكثر تركها على ذكرها . وحكى السجستاني أن بعضهم يجعلها طرف مكان وأنهم جعلها زائدة [→] والمختار عندي الحكم بحرفيتها [←] وقد حدث لـ (بَيْتَن) إبدال قبل ميمها : بيننا ^(١) وبيننا ^(٢) الاختصاص بالزمان والظروية والإضافة إلى الحمل ، وقد تنافى (بَيْتَن) إلى مصدر كقولهم ^(٣) :

بَيْنَنَا تَعْتَقِمُ الْكُفَاةُ وَيَوْمَئِذٍ . يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ كَيْفٌ سَلَعُ
ويروى : تَعْتَقُ ، بالرفع على الابتداء والخبر محذوف .

(ص) وينها (إدا) للوقت المستقبل مضمرة معنى الشرط غالبا ، ولكنها إما تنقضى كونه أو رجح ، بخلاف (إش) فذلك لم تحزم ^(٢) غالبا ^(٣) إلا في شعر .

وربما وقعت موقع (إث) و (إن) موقعها ، وتضاف أحيانا إلى حطة معدرة بعمل ظاهر أو مقدر قبل اسم يليه فعل . وقد تمتنى ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل ، وفاقما للأخص . وقد تفارقها الظروية معمولا بها أو مجرورة بحرف ^(٤) أو مبتدأة ^(٥) .

وتدل على المعاجاة حرفا لا طرف زمان ، خلافا للرجحان ، ولا طرف مكان خلافا للمجرد . ولا يليها في المعاجاة إلا جملة اسمية .

وقد ظهر بعد (بَيْتَن) و (بَيْنَتَا) .

- (١) كلمة من ع ه ط .
(٢) هو أبو دؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهدليين : ١ / ٢٧٧ ، وفيه التنوين .
(٣) زيادة من ع والتسهيل .
(٤) كلمة من ع والتسهيل . وشرح هذه الكلمة ما قسط من الأصل وغيره .
(٥) باستثناء ع .

(ش) يدل على اسمية (إدا) أن فيها ماقي (إند) من الدلالة على الزمان دون تعرضه لحدوث ، ومن الإخبار بها مع دخولها على الأعمال نحو قولك : راحضة المؤمن إذا دخل الجنة .

ومن وقوعها بدلا من اسم صريح نحو : أكثرك^(١) هذا إذا جئتني .

ومن وقوعها مفعولا بها كقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : **إني لأطمع إذا كنت معي راحضة** ، وإذا كنت علي غصبي^(٢) .

وانعزلت بدخول حتى الحارة عليها كقوله تعالى : **حتى إذا جاءوها** ، كما انعزلت^(٣) (إند) بلحاظ التنوين والإصاحه إليها . وإلى الحديث والآية أشرت بعولي : وقد عارضا الطرفية مفعولا بها أو محرومة بحتى^(٤) أو مرفوعة بالابتداء ، كقراءة من قرأ **خامسة رابعة** ،^(٥) بالنصب على أن (إدا) الأولى مبتدأة والثانية خبره ، ونسب^(٦) . وخامسة رابعة ، أحوال ثلاثة ، والصحيح : وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع ، خامسة قوم ، رابعة آخرين وقت رحمان الوجه^(٧) . هكذا أعرب أبو العتيجي المحتسب^(٨) ، وهو صحيح^(٩) .

وأكثر وقوع إذا مضمنة معنى الشرط ، ولذلك تقع انفا بعد ها على حد وقوعها بعد

- (١) بعد ها في الأصل ، م ، الله .
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، في باب غيرة النساء من كتابها لنكاح : ٤٢/٧ .
- (٣) الآية (٧١) من سورة التوبة ، وفي غيرها .
- (٤) في الأصل : " انعزلت " والمثبت من ع : ط ، ط ، م .
- (٥) من الآية (٣) من سورة الواقعة . ينصب خامسة رابعة ، قراءة البزيعي والحسن والثعلبي وأبي حنيفة ، المحتسب : ٣٠٧/٣ .
- (٦) معنى الآية التي قبلها : " ليس لو فعتها كاذبة " .
- (٧) كذا في ع ، وأعطتها تحريف لقوله . وقت ربح الأرض ، وانظر الهمسج : ١٣٩/٣ .
- (٨) المحتسب : ٣٠٧/٢ .
- (٩) تكله من ع وحدها .

(إِنْ) كقوله تعالى : ﴿ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً مَّا تَوَاتَوْا ﴾ ^(١) . ولذلك أيضا كثرة وقوع الفعل بعدها ماضي اللفظ مستقبل المعنى نحو : إِذَا جِئْتَنِي أَكْرِمَكَ . ولو جعلت مكان (إِذَا) (حِينَ) أو غيره فاصدا للاستقبال لم يحز أن تأتي بلفظ الماضي . وكان مقتضى نفسها معنى الشرط أن يحرم بها ، لكن منع من ذلك في أكثر الكلام ^(٢) ثلاثة أمور :

أحدها : أن تقتضي معنى الشرط بسبب لازم ، فإنها قد تتجرن منه ، كقوله تعالى : ﴿ يَقُولُ الْإِنْسَانُ أَئِذَا مَاتَ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ ^(٣) وقوله تعالى : هُوَ النَّجْمُ (١/١٠) إِذَا هَوَى ^(٤) . و قد حزم بها في الشعر كثيرا ، وفي التثنية ، كقول النبي عليه السلام : " إِذَا أَخَذْنَا مَخَاجِعَكُمْ كَثَرًا أَرْهَأُ وَثَلَاثِينَ ، وَنَسَبُهَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَنَتَصَدَّ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ " ^(٥) كذا في البخاري في تسعين معشرين ^(٦) .

وقد تتجرن من العزيمة مع تجرنها من الشرط نحو : " إِنِّي لَا أَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَيَّ رَاضِيَةً " ^(٧) .

الثاني : أنها ضاعفة إلى مايليها ، والضاف يقتضي جرًّا لا جرما . وإذا جرم بها من الشعر ضاعت ضاعفة إلى الجملة وماؤها حيث تقتضيها معنى إِنْ .

الثالث : أن مايليها متيقن الكون أو في حكم المتيقن نحو : أتيتك إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ ، وَأَجْبَلْتُ إِذَا رَعَوْتِي ، بخلاف مايلي (إِنْ) فإن كونه وعدم كونه لأرجحان لأحدهما على الآخر ، فلما ضاعتها إِذَا لم يحرم بها إلا في الشعر .

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | الآية (٤٦) من الأنفال . |
| (٢) | تكله من ع . |
| (٣) | الآية (٦٦) من سورة مريم . |
| (٤) | الآية الأولى من سورة النجم . |
| (٥) | آخره البخاري في باب التكبير والتشبيح عند المنام من كتاب الدعوات : ٨٧/٨ . |
| | وكذلك في ٢٤/٥ ، وسبق الاستشهاد به في أول الكتاب . |
| (٦) | تكله من ع . |
| (٧) | حديث ، تقدم الاستشهاد به فيها . |

ز أو مي ناد من الشجر^(١) ، وأتينا جارا أن يحزم بها في النمرة لأن فيها مامي (إن)
من ربط جملة بجملة ، وإن لم يكن ذلك لها لازما . ومن اجزم بها ز في الشجر^(٢)
قول الشاعر^(٣) :

تَرْفَعُ لِي بِحَدِيفٍ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي . . . نَارًا إِذَا خَدَّتْ بِرَأْسِهِمْ نَقِيدُ
ومثله^(٤) :

اسْتَمَنْ مَائِصًاكَ تَكَّ بِالْعَيْ . . . وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاعَةٌ فَتَمْتَلِ
ومثله^(٥) :

وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاعَةٌ فَارْجُ الْعَيْ . . . وَالْإِلَهِي يُعْطِي الرِّفَاقَ فَارْجِ
وقد يراد بها المعنى : متفجع موقع (إند) كقوله تعالى : ﴿ مَا عَلَى الْمُتَّقِينَ مَسٌّ
سَبِيلٌ وَاللَّهُ هُوَ رَحِيمٌ . وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ بِتَحِيْلِهِمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُخْسِنُكُمْ
طَبِيعًا ﴾ . وكقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾^(٦) ومن ذلك
قول الشاعر^(٧) :

- (١) نكحه من ع .
(٢) زيادة من ع .
(٣) هو العبدى ، الكتاب ، ٦٢ / ٣ ، والمقتضب : ٥٦ / ٢ ، وأما ابن الشجري :
٢٣٣ / ١ ، وشرح المنفلوط : ٤٧ / ٧ ، والخزانة : ١٦٢ / ٣ ، وليس في ديوانه
المطبوع .
(٤) لم يدق من عفاف ، أو حارثة بن بدر المدائني الطفليات : ص ٣٨٥ ،
والمعنى : ص ٩٨ ، والخزانة : ١٧٦ / ٢ ، والجمع : ٢٠٦ / ١ .
(٥) ورد بدون سمة في المساعد : ٥٠٦ / ١ ، وشطرا الخليل : ص ٤٨٥ .
(٦) الآيتان : ٩٢ ، ٩١ ، من سورة التوبة .
(٧) الآية { ١١ } من سورة الحمزة .
(٨) هو كثر بن حصي في قطف طامرا ، كما في أسيرة : ٦١٢ / ١ أو للشويعر -
مصدق بن حوران الجعفي ، كما في اللسان (عيب) و (عيب) .

خَلَقْتُ بِهَا وَثَرِي وَأَدْرَكْتُ ثَوْرِي . : إذا ما تَنَاسَى ذَنْبَهُ كُلَّ قَبِيحٍ
وسئل قول الآخر: (١)

مَا دَأَى بُلُوسٍ يَمِيشُهُ وَتَعَبِيهَا . : مِمَّا مَضَى أَحَدٌ إِذَا تَمَّ يَحْتَقِ
وقد نفع (إِنَّ) (مَوْجِعَ) (إِذَا) كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَخْتَصِمُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا
أُحْبَبْتُمْ قَالُوا : لَا ظَنَّمَا إِلَهُكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ (إِذَا قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى (٢) فَإِنَّ هَذِهِ
بَدَلٌ مِنْ (يَوْمَ يَخْتَصِمُ) و (يَوْمَ يَخْتَصِمُ) مستقبل بمعنى : فَيَمْتَعِينَ كَوْنِ التَّجَدُّلِ بَيْنَهُ
مِنْهُ فِي الْإِسْتِغْثَالِ . وسئل قوله تعالى : ﴿ صَوَفَ يَعْلَمُونَ أَنَّ الْأَعْلَالَ فِي أَعْيَانِهِمْ ﴾ (٣)
وسئل قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ ﴾ بعد ﴿ إِذَا زُلْزِلَتْ ﴾ (٤) .

ومن وقوع (إِنَّ) (مَوْجِعَ) (إِذَا) قول الشاعر: (٥)

سَتَى بِمَا لِي الْمَتَى الْيَقْظَانُ حَاجَتُهُ . : إِنَّ النِّقَامَ بِأَرْضِ اللَّهِ وَالْعَسَلِ
ولا يلحقها عند سيبويه إلا فَعْلٌ أو مَعْمُولٌ (٦) فعل : فإن كان اسماً مرفوعاً ، وجب بعده
أن يرفع بفعل مقدّر سواء فَعْلٌ ظاهر بعده ، كقوله : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ (٧) وَإِذَا النُّجُومُ
انْكَدَرَتْ (٨) فَالشَّمْسُ مرفوعة بِكُوِّرَتْ ضميراً ، والنُّجُومُ مرفوعة بِانْكَدَرَتْ ضميراً ، وكذلك
ما أشبههما ، لا يجر سيبويه غير ذلك (٩) واختار الأخفش ما أَوْخِيه سيبويه ، وأجاز جمع

(١) هو التَّكْوِينُ ، د يوانته : د ي ٢٥٨ ، وفيه تخرجه .

(٢) الأيتان ١٠٩ - ١١٠ من سورة الباقدة .

(٣) الآية (٧١) من سورة ظفر .

(٤) من الآية (٤) من سورة الزلزلة .

(٥) الآية الأولى من سورة الزلزلة .

(٦) هو أبو سعيد السخري ، أمالي القتالي : ٢٥٩/١ .

(٧) في الأصل : ط ، م : * ومعْمُولٌ * والثبت من ج : ط .

(٨) الأيتان الأولى والثانية ، التكويم .

(٩) قال في الكتاب في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء : ١١٩/٣ * جملة هذا

الباب أن الرمان إذا كان ماضياً ، أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ،
لأنه في معنى إن ، فأضيف إلى ما يضاف إليه إن ، وإذا لم يقع لم يضيف
إلا إلى الأفعال ، لأنه في معنى (إِذَا) ، وإذا هذه لا تنضاف إلا إلى الأفعال .

ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ^(١) ويقول أول ، لأن طلب إذا) للعمل ليس
 كطلب (أن) ، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه ، كقصة الاستحمام
 فكما لا تلزم^(٢) فاعلية الاسم بعد الهيرة لا تلزم^(٣) بعد إذا ، ولذلك جاز أن يقال :
 " إذا الرجل في المسجد ، مضى به خيرا " . ومنه قول الشاعر^(٤) :
 إذا باهلي تحت حنظلتي . . . له ولد يشبه قدامك السدوع
 مجمل بعد الاسم اندى يلي (إذا) ظرفا ، واستعنى به عن الفعل ، ولا يعمل
 ذلك بما هو مخصص بالفعل ، وما يدل على صحة مذهب الأعشى ، قول الشاعر^(٥) :
 ما سئل حتى إذا أن كائن . . . معايطي يدرني تجسدا ما لا عاير
 ما ولي (إذا) (أن) الزائدة بعد ما حلة اسمية ، ولا يعمل ذلك بما هو مختص
 بالعمل^(٦) . وأشد ابن جني لصيحه الأدي^(٧) :
 إذا هو لم يخفي في ابن عسي . . . وإن تم ألقه الرجل الظلوم
 وقال : في هذا دليل على حوار ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزائدة بالابتداء ،
 لأن (هو) ضمير^(٨) الأمر والشأن ، وضمير الشأن لا يرتفع بعمل يقترنه ما بعده .

-
- (١) المعنى : ص ٩٧ ، والجمع : ٢ / ١٨١ .
 (٢) في الأصل : ط ، م ، " لا يلزم " والمثبت من ع ، ط .
 (٣) هو الفزدي ، ديوانه : ١١٦ / ١ ، والمعنى : ص ٩٧ ، والفتاوى : ٣ / ٤١٤ .
 والجمع : ٣٠٧ / ١ ، واللسان (ذرع) .
 (٤) هو أوس بن حجر ، ديوانه : ص ٧١ وفيه التخريج .
 وروايته في الديوان . . . في لجة الماء عارف .
 وانظر شرح أبيات المعنى : ١١ / ١٦٤ .
 (٥) بداية سقط من ط .
 (٦) الخصائص : ١٠٤ / ١ ، وشفاء التحليل : ص ٤٨٧ .
 (٧) في الأصل : ضمير ، والمثبت من بقية النسخ .

قلت : ومثل ما أنشد ، ابن جني قول الآخر (١)
وَأَنْتَ أَمْرٌ خَلَطَ إِذَا هِيَ أَرْسَلَتْ . نِيْمَتُكَ شَيْئًا أَسَكَّتَهُ شَيْئًا لَكَ
لأن (هي) خبر القصة (٢).

ولما أسهت الكلام على (إدا) الدالة على زمن مستقبل ، أخذت في الكلام على
(إدا) المعجزة ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةُ يَسْمَنَ الْأَرْضِ
إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ (٣) فالأولى ، الدالة على وقت مستقبل (٤) والثانية ، الدالة على
المعجزة ، وهي عند السرد والسيرامي ظرف مكان ، وعند الزجاج وأبي علي الشلوبين ،
ظرف زمان حاضر (٥) وهذا هو ظاهر قول سيبويه ، فإنه قال حين قصد هذا : وتكون
لشيء توافق في حال أنت فيها ، وذلك قولك : خرجت إذا رأيت قائم (٦) هذا نصه .
وروي عن الأخفش أنها حرف دال على المعجزة (٧) وهو الصحيح عندي ، ويبدو
على صحته ثانية أوجه :

أحدها : أنها كلمة تدل على معنى من غيرها ، غير صالحة لشيء من علامات النسب (١٠١/ب) والأفعال .

الثاني : أنها كلمة لا تصح إلا بين جملتين ، وذلك لا يوجد إلا في الحروف كلكن وحتى
الابتدائية .

الثالث : أنها كلمة لا يليها إلا جمة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال ، ولا يكون
ذلك إلا في الحروف .

-
- { ١ } ورد بدون نسبة في اللسان (خلط) و (صحح) وقال : أنشد ، ابن الأعرابي ،
والخلط : المتعلق .
{ ٢ } نهاية سقند من هذه سبقت الإشارة إليه .
{ ٣ } الآية (٢٥) من سورة الروم .
{ ٤ } في عطف : الاستقبال .
{ ٥ } المحني من ٩٢ ، والنهج : ١٨٢ / ٣ .
{ ٦ } انكتاب : ٤ / ٢٣٢ .
{ ٧ } النهج : ٣ / ١٨٢ .

الرابع : أنها لو كانت ظرفا ، لم يختلف من حكم ظرفيتها ^(١) في كونها مكانية أو زمانية ، إذ ليس في الظروف ما هو كذلك .

الخامس : أنها لو كانت ظرفا ، لم تربط بين جملتي الشرط والجزاء في نحو :
 ﴿ وَإِنْ تَصْبِهِمْ سَبْعًا مِمَّا قَدْ نَأْتُوا بِهَدِيَّاتٍ إِنْ هُمْ يُقْنُونَ ﴾ ^(٢) ، إذ لا تكون كذلك إلا حرفا ^(٣) .

السادس : أنها لو كانت ظرفا ، لم يوجب اقتربها بالفاء ، إذا صدر بها جواب الشرط ، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب نحو :
 إِنْ تَقُمْ فَمِنْكُمْ أَقْوَمُ ، وَإِنْ تَقُمْ فَمِنْكُمْ أَقْوَمُ ^(٤) .

السابع : أنها لو كانت ظرفا ، لأُعْتُبَ ^(٥) من حيز ما بعدها ، ولكن نصب ما بعده ، طمس الحال ، كما كان مع الظروف السجعية على ظرفيتها ، كقولك : عندي ربيع ضياعا ، وهناك بشر جاسا ، والاستعمال في نحو : سرت فداها ربه فداها ، بخلاف ذلك .

الثامن : أنها لو كانت ظرفا ، لم تقع بعدها (إِنْ) المكمورة غير مقترنة بالفاء ، كما لا تقع ^(٦) بعد سائر الظروف ، نحو : عندي إِنْكَ فاضل ، وأمر (إِنْ) بعد إذا المفاجأة ، بخلاف ذلك ، كقوله ^(٧) :

... .. إِذَا إِنَّهُ ضِدُّ انْقَاءِ وَاللَّهَامِ

-
- (١) في الأصل ، ط م ، " حكم ظرفيتها " والمثبت من ع و ظ .
 (٢) الآية (٣٦١) من سورة الروم .
 (٣) في ع : " حرف " سهو .
 (٤) في الأصل ، ط م ، " فإن لم تقم " ، ومعد سقاك أقوم ، والتصويب من ع و ظ .
 (٥) في ط : " لا عتبت " .
 (٦) في ع : " ألا تقع " بدل : كما لا تقع ، تحريف .
 (٧) سبق الاستشهاد به في بابيَّان وأخواتها .

متعين الاعتراف بثبوت الحرمة وانها * الظرفية . ومثال وقوعها بعد (بيننا قول الشاعر) (١)

بيننا نسوم الناس والأمر أربا . : إذا نحن فيهم سوقة شتق^(٢)
ومثال وقوعها بعد (بيننا) قول الآخر (٣)

بيننا الزم في فنون الأمازي . : إذا زافر النون موازي

(ص) ومنها (حذ) و (حذ) وهي الأصل ، وقد عكس

منها وبها فان إلى جملة مصرح بجراؤها ، أو حدوث فعلها

بشرط كون الفاعل وقتا يجاب به (متى) أو (كم) .

وقد يحذف الوقت أو ما يستفهم بعده ، حرفين بمعنى

(من) إن صلح جوابا لمنى ، ولا معنى (في) أو بمعنى

(من) أو (إلى) [معا (٤)] وقد يمتد من جواب (متى)

في الحالين مصدر معين الزمان أو (أن) وصلتها ، ونسبها

قبل المرفوع حذ آين ، بل طرفين ، خلافا للمصريين (٥)

وسكون ذال (حذ) قبل متحرك ، أعرف من قبلها ، ونسبها

قبل ساكن ، أعرف من كسرهما .

(ث) (حذ) أصل (حذ) بدليلين :

أحدهما . أن ذال (حذ) تصح للاقاء ساكن ، كما يعين بهم (هم) وليس كذلك

(١) هو حرقه بنت النعمان ، أو هند بنت النعمان ، أمالي الشجري . ١٧٥ / ٢

والبحرني : ص ٣٤٥ ، برواية (ليس نصف) والخراية . ١٧٨ / ٣ ، والجمع : ٢١١ / ١

(٢) في الأصل : طه ، : تنصص * وتنصص : تستخدم .

(٣) ورد بدون سببة في المسند : ١١ / ١ ، وشعاع العديل : ص ٤٨٩ .

(٤) زيادة من طه ع والتسهيل .

(٥) الجمع : ٢٢٣ / ٣

إلا لأن أصلها (سُدَّ) بالضم ، فُوجِعَ بها ^(١) الأصل حين احتيج إلى
تحريكها ، فقليل : لم آره سُدَّ الحُصَّة ، كما فُوجِعَ الأصل في نحو :
* هُمُ اقْتَوَمَ * ولولم يكن الأصل الضم لقليل ، سُدَّ الحُصَّة ، كما قيل :
* فَمُ الْعِلَّ ^(٢) * وقد يقال : رُبِدَ الحُصَّة ، كما قد يقال ^(٣) :
... .. وَهُمُ النُّصَاةُ وَبَنُومُ الْحَكَامِ ^(٤) .

والثاني : أن يبي من ، يضَوِّن الدال قبل متحرك ، باعتبار أن استَوْن معدومة
لغظا لثنية ، ولولم يكن الأصل (سُدَّ) لم يصح هذا الاعتبار ، ونظير
هذا قولهم في لَدَنَ وَقَطُّ : ر ل د وَقَطُّ ^(٥) بهم الدال والطاء
بعد الحذف ، على تقدير ثبوت المدحوف . ويؤنسهم يقولون : يَتَدَّ وَيَدَّ ،
بضم الميم ، وهذا اسمان في موضع ، وحرفا جر في موضع . وتنتميان استثنيا
إن وليتهما مرموع أو جملة ثالثة ، وتنتميان حرفيتهما إن وليتهما مجرور ، ويجوز
الأمران قبل أن وصلتهما ، وإيا وليتهما ^(٦) جملة ثالثة ، معهما عند صهيوبه
ظرفان مصاحمان إيهما ، فإنه قال في (باب ما يضاف إلى الأفعال مسنن
الأسماء) : وما يضاف إلى الفعل أيضا (سُدَّ) في قولهم : مارأيت ^(٧) سُدَّ ^(٨)
كان عدي ، وسُدَّ ^(٩) جاءني ^(١٠) .

(١) في الأصل بها إلى ، ولاداعي لزيادتها .

(٢) الآية (٢) من سورة اسزبل .

(٣) تكله من ع ، ظ .

(٤) حزميت ، سبق الاستشهاد به في باب المضمر .

(٥) تكله من ع ، ظ .

(٦) في الأصل : ط د م * وليها * ، والمثبت من ع ، ظ .

(٧) في الكتاب : قولك ، بدل : عدي قولهم .

(٨) في الكتاب : عدي ، بدل : عدي .

(٩) في ع وبعض نسخ الكتاب : وعد .

(١٠) الكتاب : ٣ / ١١٧ .

وقال ابن خروف في النسخ : وَأَمَّا (مُنْذُ) وَ(مُنْذُ) فَبَيْنَ الطَّرَفَيْنِ ، وَهِيَ مُنْصَافَةٌ
إِلَى الْعَمَلِ عِنْدَهُ لَا عَلَى حَدِّ ضَاغٍ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَدْخُلْهُمَا فِي الْبَابِ .
وقول السيرامي موافق لقوله ، ومن رُغم خلاف ذلك فقد خالف سيويوه بما لا دليل
عليه .

ورغم الاكتفاء أن الواقع منهما قبل مفعول ، مبتدأ بمعنى أول المدة في مثل : لَمْ أَرَهُ
مُنْذُ الْخَمِيسِ ، ومعنى جميعها في مثل : لَمْ أَرَهُ مُنْذُ يَوْمَانِ ، وما بعده غير .
والصحيح عندني أنها طرفان مصافان ، إلى جملته حدف صدرها والتقدير : مُنْذُ كَانَ
يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَنَظَرْتُ كَأَنَّ يَوْمَانِ ، وهو قول المحققين من الكوميس . وَأَمَّا اخْتِرَافُهُ لِأَنَّ مَعَهُ
إِحْرَافًا (مُنْذُ) فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى طَرِيقَةِ وَاحِدَةٍ مَعَ صَحَّةٍ لِمَعْنَى ، فَهُوَ أَوْسَى مِنْ
اِخْتِلَافِ الْاسْتِعْمَالِ وَمَعَهُ تَحْلُوسٌ مِنْ ابْتِدَاءِ (مُنْكَرًا) بِمَلَاوَعَةٍ إِنْ ادَّعَى التَّكْوِينُ ، وَمِنْ
تَعْرِيفٍ غَيْرِ مُعْتَادٍ إِنْ ادَّعَى التَّعْرِيفُ ، وَمَعَهُ أَيْضًا تَحْلُوسٌ مِنْ جَعْلِ جُلُوسَيْنِ فِي حُكْمِ
حَلَةِ وَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ رَابِطٍ / ظَاهِرٌ وَلَا مُقَدَّرٌ . (١/١٠٢)

ويعامل المصدر المعين زمانه بعد (مُنْذُ) وَ(مُنْذُ) معاملة الزمان المعين في الرفع
والجر يقال : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ قَدُومِ زَيْدٍ / وَنَظَرْتُ قَدُومَ زَيْدٍ (٣) وَالْأَصْلُ : مُنْذُ رَمَضَانَ قَدُومِ زَيْدٍ ،
وَمُنْذُ رَمَضَانَ قَدُومِ زَيْدٍ مُنْذُ الْخَمِيسِ وَأَقِيمِ الْمَصَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، كَمَا فَعَلَ فِي غَيْرِ
هَذَا الْمَكَانِ .

وأحار ابن كيسان أن يقال : أَلَمْ (٩) حَقَرْتُ زَيْدًا غَائِبًا ، كَمَا يَقَالُ : (٦) حِينَ
حَضَرْتُ زَيْدًا غَائِبًا .

(١) في طه ابتداء نكرة .

(٢) - في طه : بدون رابط .

(٣) تكلية من طه .

(٤) في الأصل : طه ، ومنذ زمان قدوم زيد - واستخدمت من ج طه .

(٥) في ج طه .

(٦) تكلية من ج طه .

وقد يجزان المستعجم به من الوقت نحو : ^(١) ند متى رأيتك ؟ ووند كم فقدته ؟ .
 ٧ وحكى انعماء أن بعض العرب قيل له : ^(٢) ند كم فقدت فلان ؟ فقال : كند أخذت
 في حديثك ^(٣) .
 وقد نفع (أن) وعلتها بعد (ند) فيحكم لموضعها بما حكم لفظ المصدر
 لأنها مؤنثة ^(٤) بمصدر.

وسأل الإمامة إلى حنة مصرح بجرأيتها قول الشاعر ^(٥) :
 مارال ند عذبت يداه إزاره . . . صسا ^(٦) فأدركه خنعة الأشهب
 يدي خواقي من خواقي ظنني . . . في ظل معترك العجاج شارب
 وسأل الأخر في (ند) ^(٧) :
 قالت أمانة مالجيبك شاعرا . . . ند ابتولت وتل مايت يندع
 وسأل قون الأخر في الحلة الاسم ^(٨) :
 ومارلت تحولا علي صعيصة . . . ومضطلع الأثمان ند أما يافسح
 وروى الكوميو : ند وند ، بكسر الميم ، وحملوا ذلك حجة على تركيبتها من

- (١) في ج : " ند متى فقدته " .
 (٢) زيادة س ج .
 (٣) في ج : " ندولة " تحريف .
 (٤) هو المرزوقي ديوانه : ١ / ٣٠٥ ، واستغضب : ٢ / ١٧٦ ، وحسن
 ابرجاني : ص ١٢٩ ، وشرح المصن : ٢ / ١٣١ ، ٢٣ / ٢٣ ، والمعني : ص
 ٣٧٣ ، والمقاصد : ٣ / ٣٢١ .
 (٥) في ج : ظ : صسا .
 (٦) هو أبو دؤيب البديلي ، شرح أشعار البديليين : ١ / ٥ ، وفيه التخرج .
 (٧) هو انكيت بن معروف ، أو رجيل من سطول ، الكتاب : ٢ / ٤٥ ،
 والمقاصد : ٣ / ٣٢٤ .

(مِنْ) و(وَدُو) الطاقية . ولا حاجة فيه ، لأن الأصل عدم التركيب .
 وإذا ولي (مَد) ساكنٌ ، وصت دالها ، كقولك : لم أرَ فلانا مُدَّ اليوم ، لأن أصلها
 (مَدَّ) (مَحْرَكٌ) لانتقاء الساكنين ومضموم بلا تاج ، فلما حذفت النون سكنت الدال
 وإذا لا موجب للحركة ، فلما وليها لام التعريف حركت الدال ^(١) كذا يلتقي مضي
 الوصل ساكنان ، وكان أولى الحركات بها الضمة ، لأنها حركتها قبل أن تُحذف
 النون . وبعض العرب يقول ^(٢) : طَرَّ اليوم ، ما يكره ، على أصل انتقاء الساكنين ، وقد
 تقدم الكلام على ذلك .

(هـ) ومنها (الآن) لوقت حضر جميعه أو بعضه ،
 وظرفيته غالبه لا لازمة ، وبني بتضمه ^(٣) على الإشارة ، أو
 شبه الحرف في لازمة لفظ واحد .

وقد يُعرب على رأي ، وليس نقولاً من فعل ، خلافاً للقدماء ^(٤) .

(ث) مضي (الآن) الوقت الحاضر جميعه ، وكوقت فعل الإشاء حال انطلق به ،
 أو الحاضر بعضه ، كقول اللطفاي : ﴿ مَنْ يَسْتَجِبْ الْآنَ يَجِدْ لَهُ مِنْهَا رَصْدًا ﴾ ^(٥)
 وكقوله تعالى : ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَهَبَ أَنْ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ ^(٦) ، وكقول النبي صلى الله
 عليه وسلم : « كَذَبُوا فَيُوشِكُ الرَّجُلُ أَنْ يَنْشَى بِمَدَّتِهِ مِعْوِلَ الَّذِي أُعْطِيَهَا لَوْ جِئْتُمَا
 بِالْأَسْرِ ، لَأَعَدْتُمَا وَأَمَّا الْآنَ فَمَا حَاجَةُ لِي بِهَا » ^(٧) ، وشبه قول علي رضي الله عنه :

-
- | | |
|-----|---------------------------------|
| (١) | تكلفه من ع ، ظ . |
| (٢) | في ظه : " يقولون " . |
| (٣) | في ظه والتسهيل : لتضمن . |
| (٤) | الجمع : ٣ / ١٨٦ . |
| (٥) | الآية (٩) من سورة النحل . |
| (٦) | الآية (٦٦) من سورة الأنفال . |
| (٧) | أخرجه أحمد في مسنده : ٤ / ٣٠٦ . |

« كان ذلك والإسلام قل^(١) » وأما الآن فقد اتسع نطاق الإسلام ، فاعرف^(٢) وما اختار^(٣) .
 وسطه قول الشاعر^(٤) :

فلو أنها إحدى يدي رزئتها . . . ولكن يدي ماتت على إثرها يسدي
 رمالها لا آسى على إثرها لك . . . قدي الآن من وجدي على هالك قدي^(٥)
 وليست طرفتي لارم ، بل وقوفه ظروفا أكثر من وقوفه غير ظروفي ، ومن وقوفه غير ظروفي^(٦)
 قبل النبي على الند طيه وسلم وقد سمع وجهه : « هذا خبز قد ربي به في النار »
 سمع من خريف ، وهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها^(٧) . (الآن) ها
 في موضع رفع بالابتداء ، وخبر انتهى به خبره ، وهو عني لإضافته إلى جملة معدودة بفعل
 ساهي .

ومن وقوف (الآن) غير ظروفي قول الشاعر^(٨) :

ألى الآن لا بين أرجوا . . . لك بعد الشيب من داء انتصاي^(٩)
 وهي^(١٠) لتخصته معنى الإشارة ، فإن معنى قولك : أعمل الآن ، أعمل في هذا
 الوقت ، وحاضر أن يقال . « يني^(١١) لشبهه بالحروف في ملامة لفظ واحد ، فإنه لا يثنى ولا يجمع
 ولا يصغر ، بخلاف : حين ووقت وريان ومدة . وفيل : يني^(١٢) لتضمن^(١٣) معنى حصر

(١) انقل : القلة .

(٢) سبق الاستشهاد به في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به .

(٣) لرجل مات له أخ بعد أن « ألقى » انقالي : ٢ / ١٠٣ .

(٤) تكلمت مع ع . ط .

(٥) في ط : ومنه . والتكلمة من ج . ط .

(٦) أخرجه أحد في مسنده : ٢٧١ / ٢٤ .

(٧) سب لعمر بن أبي ربيعة كما في مجمع الشواهد وليس في ديوانه المطبوع .

وبدون نسبة في الساعد : ١٦٦ / ١ ، وشفا : العليل : ص ٤٩٢ ، واليهام .

٢٠٧ / ١

(٨) في ط . « ويبي » .

(٩) في ط . « ويبي » .

(١٠) في ط . « يتضمنه » .

التعريف، والحرف الموجود غير معتد به. وضعف هذا القول بقرينة أن تصويرا سمى
معنى حرف (١) اختصارا نهائيا زيادة ما لا يثبت به. هذا مع كون التعريف غير
الضمن معناه فكيف إذا كان إتياءه .

وجعل الرخص ضروري سبب بناءه وقوعه في أول أحواله بالالف واللام (٢) لأن حق
الاسم في أول أحواله (استجرت متبعا ، ثم يعرض تعريفه فلهذا ، كقولك ، مسروب
يرحل ما كرسي الرجل ، هذا وقع (الآن) في أول أحواله (بالالف) واللام ، خالف
الأسماء وأشبه الحروف ، ولو كان هذا سبب بناءه لنبى (الجناء العنبر) (واصلات)
ونحوها (ما وقع في أول أحواله بالالف واللام ، ولو كانت مخالفة الاسم سائرا
الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجه بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن
أو غيره ، وعدم (اعتبار) (٣) ذلك لجميع عليه ، وذهب أطراح ما أمس إليه .
ورغم بعض السحويين أن بعض العرب يعرب (الآن) ، واحتج على ذلك ، يقول
الشاعر : (٤)

كأنهما يلاان لم يتخيرا . . . وقد تزلزلت أرباب من يقدنا عصر

أراد من الآن ، معنى نون (س) لالتقاء الساكنين ، كقول الأخرى (٥)

لنيس بين النحي والتفت سبب . . . إنا لنحي بلعيب انقصب

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | تكملة من ع ، ظ . |
| (٢) | البهج ٣٠ / ١٨٥ . |
| (٣) | ما بين الحاصرتين ما قبل من م . |
| (٤) | في ع ، ظ ، ونحوها . |
| (٥) | في الأصل ، ط ، م : لساقط ، والفت من ع ، ظ . |
| (٦) | تكملة من ع ، ظ . |
| (٧) | هو أبو صخر الهذلي ، شرح أشعار الهدليس : ص ٩٥٦ ، ومعه تعريفه . |
| (٨) | استشهد به الصنف في شرح الكافية الشافية : ص ٢٠٠٩ ، ولم يسمه ،
وورد كذلك في الساجد ٢٤ / ٣٤١ . |
| (٩) | في ظ : " نسب " . |

وبكسرون (الآن) لدخول ش عليها^(١) ، فَعَلِمَ أَن (الآن) عند هذا الشاعر من^(٢) .
 قلت^(٣) : وفي الاستدلال بهذا ضعف ، لاحتمال أن تكون الكسر بكسرة ياء ، وبكسرون
 مي ياء (الآن) لمعان ، الفتح^(٤) ، والكسر ، كما في (شئان) إلا أن الفتح أكثر
 وأشهر .

وزعم المراء أن (الآن) منقول من (آن) بمعنى . حان ، ثم استصحب فيه الفتحة
 التي كانت فيه (إذ) كان فعلاً^(٥) ، وجعله نظير " آهينني من شئ إلى ذئ لا " ونظيره
 قوله صلى الله عليه وسلم : " وأنهاركم من قبل " وقال^(٦) : ولو كان (الآن) مثل حسده
 لم تدخل عليه الألف واللام ، كما لا بد خلاف عليها^(٧) ، ولا شهر فيه الإعراب والموسم^(٨) ،
 كما اشتهر فيها ، فإنه يقال : " من شئ إلى ذئ " و " من قبل " وقال " كما قهمل .
 من شئ إلى ذئ " ومن قبل وقال .

(ص) وشئ (قَطُّ) للوقت الماضي صوما ، ويقابله

(قَوْض) . ويختصان بالتقي . وربما استعمل (قَسَطُ)

(١) مي ع ، ظ . " عليه " .

(٢) مي ع . " معرب " .

(٣) كتابها مي ظ : " قال الشيخ المصنف جمال الدين أبيه الله " .

(٤) في الأصل ، ط م : بالفتح ، واشتت من ع ، ظ .

(٥) في الأصل ، ط م : إذا ، والثبت من ع ، ظ .

(٦) المسج : ٣ / ١٨٦ .

(٧) ورد في الأمثال لأبي حميد : ١٢٢ ، وحسرة الأشبال . ١ / ٥٣ .

وسجع الأمثال : ٧ / ٢ ، واستقصى : ٢٥٧ / ١ ، واللسان (دب) (وشب) .

والكتاب : ٢٦٩ / ٣ ، وروى بحر (شَب) (دب) مع التووين والتشديد .

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه . ١٥٧ / ٣ ، وأحمد في مسنده : ٢٢٧ / ٢ ، ٣٦٠ .

وانظر غريب الحديث ، لأبي حميد : ٢٣٤ / ١ .

(٩) في ع ، ظ : " عليها " .

دونه (لفظاً ومعنى، أو لفظاً لا معنى) . وقد تردد
(عَوْضٌ) للشيء، وقد عَضَّ إلى (الحائضين) أو عَضَّ
إليه مُعْرِب .

ويقال: قَطَّ زَوْقَهُ (١) وَقَطَّ وَقَطَّ، وَعَوَّضَ وَعَوَّضَ.

(ش) إنَّ قصد عموم وقت العمل الخاص المعنى حي بعد نفي العمل - (قَطَّ زَوْقَهُ) (٢)
أو قَطَّ أَوْزَقَهُ (٣) أو قَطَّ (٤) وإنَّ قصد ذلك في الاستقبال حي بعد نفي العمل
- (عَوَّضَ أو عَوَّضَ أو عَوَّضَ) قال الشاعر: (٥)

يَرْضَى الظِّلُّ وَيَرْضَى الْجَارُ مَتْرَبَهُ . . . وَلَا يَرَى عَوْضَ حَلْدًا يَرْصُدُ الْبَحْلُ
وقد عَضَّ أو عَضَّ إليه مُعْرِب، وإضافة كقولهم: " لا أمل ذلك عَوْضَ الحائضين"
أي: دهر انداهرين . وإضافة إليه كقول الشاعر: (٦)

وَلَوْ لَمْ يَنْسَلْ عَوْضٌ مِنْ عِصِيٍّ . . . عَضَّ بَاطِلٌ وَأَوْصَالِي (٧)

وقد تقع (عَوْضٌ) موقع (قَطَّ) كقول الشاعر: (٨)

لَمْ أَرِ عَاماً عَوْضٌ أَكْثَرَ هَالِكاً . . . وَوَجْهَ عَلَامٍ يَشْتَرِي وَجَلَانَهُ

(١) ما بين الحاصرتين ماقط من ط .

(٢) تكلية من ط .

(٣) تكلية من ع، ط .

(٤) تكلية من ع، ط .

(٥) في ع، ط، مع، عي .

(٦) وهو جابر بن الزان، اللسان (عوض) .

(٧) وهو البند البرماني، شرح ديوان الحماسة: ص ٥٣٨، والخزاعة: ٢٠٠/٣ .

واللسان (عظي) ، والهمع: ٢٦٣/١، وسنن البت من م .

(٨) في الأصل: عظمي، وانصوب من ط، ع، ط. والعظمي: الظهر أو عسري

في الظهر (اللسان) .

(٩) في الأصل: ط، وأوصالي، والمنته من ع، ط .

(١٠) ورد بدون سبة في المسند: ٥١٨/١، والهمع: ٢٦٣/١، واللسان (عوض) .

وقد يقع (قَطُّ) ج مع فعل (١) غير متعدي فعلاً ولا معنى (٢) كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم : « قُصِّرْنَا بِإِسْلَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ مَا كُنَّا نَقْدُ وَأَسَمَهُ (٣) »
 وقد يخلو من المعنى فعلاً لا معنى ، واشير بذلك إلى ما في الحديث أن أبا قاب :
 « كائن تقرأ سورة الأحزاب ، فقال عبد الله : ثلاثا وسبعين ، فقال : قَطُّ (٤) أي : ما كانت
 كذا قَطُّ (٥) »

وبني (قَطُّ) لخصن معنى (مي) و (من) الاستمرارية على سبيل المروم ، أولشبه
 الحروف في الاقتدار إلى جنة وعدم الصلاحية لأن يضاف أو يضاف إليه ، أو يُستند
 أو يستند إليه وبني (٨) في التضعيف على حركة ، لثلاثا يفتي ساكتان ، وكانت صفة (٩)
 على (قبل) السوي الإضافة ، أو لأنه لو فتح لتوهم النصب يقتضي انطوائية ، ولو كسر
 لتوهم الحذف (س) الضمت معناها أو كأن (١٠) يُعْطَرُ عن روال التنوين بكسرة
 الاستعمال .

وس بناء على الكسر ، راعى أصل ابتداء الساكنين ، ولم يلتفت إلى توهم الجر ، لأن
 الكسرة لا تكون علامة جز إلا مع تنوين أو إضافة أو ألف ولام ، ولا واحد منها في (قَطُّ)
 فلا إيهام (١١)

(١) بكسرة من طاء ج ، وفي الأصل ، موقع غير متعدي .

(٢) فعلاً ولا معنى ، ساقطة من ط .

(٣) في ط : . . في الصفر مع الرسول .

(٤) استشهد به في شد * الحميل : ص ٩٣ ، والمستعمل : ٥١٧/١

(٥) أخرجه أحمد في مسنده . ٥٠ / ١٣٢ ، وانظر النهاية لابن الأثير : ١ / ٧٩ .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من ط .

(٧) في ط : « وبني » .

(٨) في الأصل : طاء م ، وبني : « والثبت من ج ، ط .

(٩) في الأصل : ضمته ، « والثبت من بقية التصحيف .

(١٠) في ج : ط : « وكان .

(١١) في الأصل : طاء م ، إيهام ، « والثبت من ج ، ط .

وس قال : قَطُّ ، هَانِمْ وَانْتَهَيْف ، مَخْفَفٌ بَاوٍ لِلتَّصْهِيفِ ، وَظَرْبُكَ اسْتَحْصَبَ مَا كَانَ
مَعَهُ مِنَ الْحَرَكَةِ . وس قال : قَطُّ ، هَالِشْكَيْس ، مَخْفَفٌ وَلَمْ يَبَوِّ انْتَهَيْفٌ ، وَمَعَامِلُهُ مَعَامِلَةُ
{ سَنَدٌ } { إِذْ } قَطْلٌ فِيهِ : سُنْدٌ .

وَيْسِي (عَوْضٌ) لَأَنَّهُ مِثْلُ (قَطُّ) مِمَّا نُسِبَ^(٢) إِلَيْهِ مَا يَوِي حُرْعَمُ^(٣) الصَّلَاحِيَّةُ
لَأَنَّ يَهَافَ وَيُهَافَ إِلَيْهِ ، وَيَسِي عَلَى حَرَكَةٍ ، لِثَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ ، وَسَمٌّ مَحَلًّا طَبَسِي
(يَهْدُ) أَوْ تَحْرِيكًا^(٤) آخَرُهُ بِحَرَكَةِ تَجَاسٍ مَاقَبُهُ ، وَسَ مِثْعُ كَرِهَ اجْتِنَاعُ سَمْتَلَيْنِ :
الضَّعْفُ وَالْوَاوُ . وس كَسَرَ رَاحِي أَصْلَ التَّقَاةِ السَّاكِنِينَ .

وَأَعْرَبَ حِينَ يَهَافَ أَوْ يَهَافُ^(٥) إِلَيْهِ ، لَأَنَّهُ عَوِيْلٌ بِمَا لَمْ يُحَافِلْ قَابِلُهُ مَا هُوَ عَافٍ
بِالْأَسَاءَةِ ، فَاسْتَحَقَّ حَرَكَةَ طَبَسٍ .

(ح) وَمِنْهَا (أَمَسَ) مِثْلًا عَلَى الْكَسْرِ بِإِسْتِثْنَاءِ
عِنْدَ الْحَجَّارِيِّينَ ، وَبِاسْتِثْنَاءِ التَّرْمُوحِ مَنُوعُ^(٦) الصَّرْفِ عِنْدَ
التَّحْمِيصِيِّينَ .^(٧)

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ كَالْمَرْمُوحِ غَيْرَهُ .

وَلَيْسَ بِإِذْ عَلَى افْتِحَ لَعَةٍ ، خِلَافًا لِلرَّحَاحِيِّ^(٨) . فَإِنْ تَكْسَرُ
أَوْ أَصِفُ أَوْ قَارِنُ الْأَلْفِ وَالْلامِ أَهْرَبَ بِاتِّعَاقٍ ، وَبِمَا يُهَسِّي
الْقَارِنَ لَهَا .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ط ، م : إِذَا ، وَانْشَبَتْ مِنْ ع ، ط .

(٢) فِي خَدِّ : يَهْصِبُ * .

(٣) تَكْمِلَةُ س ع ، ط .

(٤) فِي ع ، ط : تَحْرِيكٌ * .

(٥) فِي الْأَصْلِ ، ط ، م : وَيُهَافُ * .

(٦) فِي ط : مَنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ * .

(٧) الْهَيْج : ١٨٩ / ٣ .

(٨) فِي الْأَصْلِ ، ط ، م : لِلزَّجَّاجِ * ، وَانْشَبَتْ مِنْ ع ، ط : وَالْتَهَبِيلُ ، وَقَوْلُهُ فِي الْجَمَلِ

مِنْ ٢٩٩ .

(٩) بَعْدَهَا فِي بَعْضِ نَسَخِ التَّهْمِيلِ : أَوْ كَسَرَ أَوْ صَحَّرَ * وَهِيَ رِيَادَةٌ لَمْ يَهْسِرْ

إِلَيْهَا النُّصَبُ فِي الشَّرْحِ .

(ش) إذا قصد به (أُسِرَ) اليوم الذي يليه اليوم الذي أتت فيه بناء الحجارين - في موضع الرفع والنصب والجور - على الكسرة، لتضمته معى الألف واللام ، ولشبهه بضمير الماعاب في التصريف بحير أداة ظاهرة ، وكون حضور سماء مانما من إطلاق لفظه عليه ، ولشبهه به (طائِرٌ) (١) و (جَوْتُ) (٢) في الانفراد بمادة مع التوافق في الوزن .

ووافق فيه الحجارين أكثر التسميين ، في موضعي / النصب والجر ، (وأُسِرَ — ١٠٣/١) في موضع الرفع غير مكسوف لتصرف والتعدل عن الألف واللام ، يقولون . مضى أُسِرُ بعاميه ، وكان ذلك أُسِرٍ ، وأول من أُسِرَ . ويقول الحجارون : مضى أُسِرَ بعامية ، وكان ذلك أُسِرٍ ، وأول من أُسِرَ ، فيثقفون في موضعي النصب والجر (٣) ويختلفون في موضع الرفع (٤) وس لمة الحجارين قول الشاعر (٥) :

اسيرُ أطم ما يحيى به . . . ونفى بفعل قتالهِ أُسِرَ

ومن لمة بني تميم قول الآخر (٦) :

اعتصم بالرجاء إن عنَّ بأُسٍ . . . وتناش الذي تفتن أُسِرُ

وس بني تميم من صَوِي المجزور والمنصوب بالرفع في إعراب ومع الصرف ، وطبوعه

قول الراجز (٧) :

(١) طاق : حكايته من العرب . اللسان (جوت) .

(٢) في الأصل : ط : "جوب" وهي م : "جوبا" وهي ج : "جوب" ، والتصويب من ظ .

وجوت جوت : د طاء لإيل إلى الماء . اللسان (جوت) .

(٣) تكله من ج : ظ .

(٤) أصبح السالك : ١٣٢/٤ ، والجمع : ١٨٩/٣ ، ١٨٨/٣ .

(٥) أحد ثلاثة هم . تتبع الآتين وأسقف نحران ويوح من ربيع ، ألمالي القالي :

٢٩/٣ ، وشرح شدور الذهب : ص ٩٩ ، والجمع : ٢٠٩/١ ، والمقاصد :

٢٢٢/٤ .

(٦) ورد بدون نسبة في المساعد : ٥٢٠/١ ، والجمع : ٢٠٩/١ ، والمقاصد : ٢٢٢/٤ .

(٧) ورد بدون نسبة في نوادر أبي زيد : ص ٥٧ ، والكتاب : ٢٨٥/٣ ، وأما في الشجري :

٢٦٠/٢ ، وحمل الراجز : ص ٢٩٩ ، وشرح الفصل : ١٠٦/٤ .

١٠٧ ، وشرح شدور الذهب : ص ٩٩ ، والجمع : ٢٠٩/١ ، والخزانة : ٢١٩/٣ ،

والمقاصد : ٣٥٧/٤ .

لقد رأيتُ فجأةً أُنْسًا .: هجاءُ بِطَلِّ السَّعَالِي خُتْمًا

ورم أبو القاسم الزجاجي أن من العرب من يعني (أنس) على ابتغى واحتشده بهذا
الرجز (١)

وسدناه غير صحيح ، لا متاع الفتحة في موضع الرفع ، ولأن سيبويه استشهد بالرجز
على أن العتمة هي (مُدُّ أُنْسًا) فتحة إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب
سيبويه ، فقد ظلم فيها ذهب إليه واحتق أن لا يعمل عليه .

وإذا نُكِّرَ (أنس) أو أُصِفَ أو قارن الألف واللام ، أُعْرِبَ بلا خلاف ، لروال سبب
البناء ، أعني . تضمن معنى حرف التعريف ، وشبه الضمير من الوجه المذكور .

ومن العرب من يستصحب البناء مع مقارنة الألف واللام كقول الشاعر (٢)

وَأَنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَنسَ قُلُوبُهُ

ببائلك حتى كادت الشمس تنسرب

فكسر الميم ، وهو في موضع نصب ، والوجه فيه أن يكون راء الألف واللام بمنزلة

تعريف ، استصحب تصوين (٣) محسوس المعرفة واستدام البناء ، أو تكون هـ هي

المعرفة وقد رال البناء لروال التضمن ومشابهة ضمير العائش ، متكون الكسرة كسرة

إعراب على تقدير بناء خدمت رحيق عليها (٤) كما خدمت (من) وبقي عليها هي

رواية من روى :

أَلَا رَجُلٌ خَرَأَ اللَّهُ خَيْرًا (٥)

(١) انظر الجمل له : ص ٢٩٩ .

(٢) هو نصيب د يوانه : ص ٦٢ ، وفيه تخريجه .

(٣) في ج : " لميمر " .

(٤) نكلة من ج : ط .

(٥) سبق الاستشهاد به في باب (لا) النافية للجنس .

وصحبه : " يدل على محفلة تبين " .

وكما حدثت (إلى) وبقي عليها في قول الآخر (١)
 إذا قيل أي الناس مَرَّ صَابِغٌ (٢) . أشارت كليب بالأكف الأصابع
 أراد . إلى كليب ، معدى وبقي العمل (٣) .

(ح) - فصل - الصالح للظرفية انقياسية من أسماء
 الأكنة مادل على طه (٤) أو مستقضيافي محسن ،
 أو جاري بأطراد مجرى ما هو كذلك ، فإن جي* يشير
 ذلك للظرفية لازمة (٥) - قالها - لفظ (مي) أو ما هي
 معناها ، عالم يكن كمتعد في الاشتقاق من اسم
 الواقع فيه فيلحق بالظرفي ، قياسا إن حل فيه
 أصله أو شارك له في العرصة ، وساعا إن دل على
 قرب أو بُعد ، نحو : " هو سي سرية الشَّعاف ، وساط
 اشتراك (٦)

(ش) قد تقدم الإعلام بأن النسبي ظرفا في النحو . هو ما استعني فيه بمعنى (مي)
 من لفظها استعمالا مقدرًا ، من اسمين أو كان ، وأن ذلك واقع في (٧) أسماء الزمان
 كلها مستغنىا وبههيا . فَمَا استوفيت الكلام على أسماء الأرض ، أعدت في أسماء
 الأكنة ، وبيان ما يصح منها للظرفية القياسية وما لا يصلح . فبيت أن الصالح لهما
 أربعة أنواع :

- (١) سبق الاستشهاد به في باب تعدى الفعل ولزومه .
- (٢) في ج : " قبلة " ، بدل صابغة .
- (٣) تكملة من ج .
- (٤) في التصهيل ، مقدر .
- (٥) في الأصل ، طه : لا ريت ، وهي ج : لازمة ، والثبت من طه والتسهيل .
- (٦) الكتاب : ١ / ٤١٢ ، ١٤١٣ ، وأصول ابن اسراج : ١ / ١٩٩ .
- (٧) في طه م : من .

أحد ها : مادل على مقدار كليل^(١) وترشيع وبريد.

واثناني . مادل طرسسى اصامي سحر ، أي طرسسى لا تعرف حقيقة^(٢) بنفسه . سهل

بما يضاف إليه ، كمكان وثاخرة وأمام وورا^(٣) ووجه وجاهة وامام معناه هات

وكجاسي ، أي قول العرب : " هُما حطاب حمايتي أنفسهما^(٤) " يعنسون

خطيبا اكتفا ألف انظية . وكجسي ، أي قول الشاعر^(٥) :

نحن عوارس يوم الجنو صاحبة . جسي قطيعة لاهل ولا غزل

وكافضارمي قولهم " قوطك أنظار البلاء^(٦) " وك(سائيه) ، أي قول الشاعر^(٧) :

إدا ماتمشاه^(٨) على الرخ يثشي . سائيه غنم ورا^(٩) ونقــــــــــــم

قال سميويه : سالا ، حلاء ، هصار كجسي قطيعة^(١٠) :

واثنالت . ماجرى باطران بحري ما هو كذلك وذلك صفة^(١١) السكان المالبة نحو : هم

قريبا منك ، وشرقي المسجد ، قال الشاعر^(١٢) :

هبت جنوبا مذكري مادكرتكم . عند الضاعة التي شرقي حمووانا

وس الحاري بحري ما هو كذلك ، معاد رقت مقام مكان يخاف إنبها تقديرا

بحو قولهم " هو قرب الدار " وور الجبل وربته^(١٣) أي : مكان

(١) مي ط : " مقدار " .

(٢) مي الأصل ، ط م : لا تعرفه حقيقة ، والمثبت من ج ، ط .

(٣) تكله من ج ، ط .

(٤) الكتاب : ٤٠٥ / ١ ، وأصول ابن السراج : ١١٨ / ١ .

(٥) هو لأخى ، ديوانه : ٦٣ ، والكتاب : ٤٠٦ / ١ ، والهمع : ١١٩٩ / ١ .

(٦) الكتاب : ٤١٢ / ١ .

(٧) هو أبو حية السعوي ، الكتاب : ٤١٢ / ١ .

(٨) مي الأصل ، م م : " إدا ماتمشاه " ، والمثبت من ج ، ط .

(٩) مي ج : " كجسيتي " بحرف . نظر الكتاب : ١٢٠ / ١

(١٠) مي ط : " قصة " .

(١١) هو جبر ، ديوانه : ٥٩٦ ، والكتاب : ٢٢٢ / ١ .

(١٢) الكتاب : ٤١١ / ١ ، واللسان (وبن) .

نَسَائِتِهِ (١) . والعُراد هنا بالاطِّراد : لأن لا تختص ظرميته بعامل ساكتا كما هي ظرمية المشتق من اسم الواقع فيه .

(٢) الرابع . مادلّ على محل الحدث الشَّقْ هو من اسمه كـ (مَقْعِدٌ) وَرَقْدٌ وَمَصَلَّى وَبُشْتَكْجٍ (ولا يحصل في هذا النوع إلا أصله ، كقولك : قُعُودِي مَقْعِدًا (٣))

زيد ، أو شارك له في العرصة ، كقولك : قَعَدْتُ مَقْعِدَ يَدِي (٤) ، ولو قلت .

اعْتَكْتُ مَقْعِدَ يَدِي (٥) ، أو قَعَدْتُ مَعْتَكَلَهُ ، لم يجر ، لأن العامل ليس من

أصلا للمذكور كـ (قُعُودٌ) بالنسبة إلى (مَقْعِدٌ) ولا شاركا له / مبي (١٠٣/ب)

العرصة كاعتكتك ، بالنسبة إلى (مَعْتَكَفٌ) ولذلك عدّ من الشُّوَابِ :

" هُوَ مَن يَقْعُدُ الْغَالِيَةَ " و " مَقْعِدُ الْإِرَامِ " و " سَاعِدُ الثَّرَيَا (٦) " ونحو ذلك .

لأن العامل ليس أصلا للفعل ولا شريكا له في الرجوع إلى أصل واحد .

وأما الأول والثاني والثالث فظرميتها غير بيّنة بحال دون عامل ميقال : سَمِرَتْ

سَيْلًا ، وَخَدَوْتُ (٧) قَرَسَهَا ، وَسَمِرْتُ (٨) يَدِي ، وَطَسْتُ بِهَوْنِ الْكَعْبَةِ ، وَأَمَامَ زَيْدٍ ،

وَهَلْ خَالِدٌ ، وَسَعَّ مُحَمَّدٌ وَثِقَاءَ بَقْرَةٍ ونحو ذلك .

ومن العناء من حكمه باطِّراد مادلّ على بُعْدٍ أو قُرْبٍ من نحو .

" هُوَ بَنِي مَنُوزَةٍ لِشَعَامَى (٩) " ونحو قول الشاعر (١٠) .

(١) الست : الطريق . اللسان (ست) .

ومرسيويه قولهم أعلاه بمعنى . هذا العجل .

(٢) ريانة من ع ، ظ .

(٣) م ي ع : مَقْعِدٌ * سَبُو .

(٤) م ي ع ، ظ : مَقْعِدُك * ، بدل . مَقْعِدَ يَدِ

(٥) في الأصل : ط م : " ولا شارك " ، والمثبت من ع ، ظ .

(٦) الكتاب ١٠ / ٤١٢ - ٤١٤ ، وأصول ابن السراج ١٠٦٩ / ١ .

(٧) م ي ط : " خَدَوْتُ " .

(٨) في الأصل : وصرت ، والمثبت من النسخ الأخرى .

(٩) سبق الاستشهاد به قريبا .

(١٠) حسب للأخوين الأحمريين ديوانه : ص ١٩٩ ، والكتاب ٤١٣ / ١ ، ولعمد الرحمن

ابن حسان ، كما في أبيه الشهريري ٢٠٥٤ / ٢ ، ٢٥٥ ، وانظر الاقتضب ٤٣٨ / ٩ .

وَأَنَّ نَبِيَّ حَرْبٍ كَمَا قَدْ طَبِخْتُمْ . : حَنَاطَ الشَّرْبَةِ قَدْ تَعَلَّتْ نُحُوسُهَا
 على تقدير . مكان موصوف به مثل مضاف إلى شَمَائِلِ وَسَاطِرِ وَأَشْيَاهُمَا ^(١) ثم
 فعل به ما فعل به ضربته ضرب الأمير اللص . من حذف الموصوف وصفته وإقامة الثالث
 مقامهما . وهذا تقدير لائق ولكن القياس على نوعه لا يتجه لقلة نظائره ومغايرة لفظ
 بانه للفظ محدود ، بخلاف " ضربته ضرب الأمير اللص " فإن نظائره كثيرة واللفظ
 بانه مماثل للفظ محدود ، ولكون هذا السجع مقصودا على السماع ، قال سيويه . وليس
 يجوز هذا في كل شيء ، ولو قلت : هو مني حطسك . وشكلا زندي ، وشبط العرس ، لم
 يجر . وإلى السجع من هذا النوع أشرت بقوس : وسماط إن دل على قرب أو بُعد ،
 نحو : هو مني سرلة الشعاع ^(٢) .

وقيدت الإضامى بمعنى ، احترازا من الإضامى الذي يدل بعبارة على معنى لا يصلح
 لكل مكان نحو : خوف وباطن وظاهر وداخل وخارج ، فإن هذه وما أشبهها من أسماء
 المكان المحسوسة إما قصد بشيء منها معنى الظرفية لارته ^(٣) لفظ (في) أو ماضي
 معناها ، وإلا أن يرد شيء بخلاف ذلك ، فيحفظ ، كقوله تعالى : لا تَقْدِرْ لَهُمْ حِرَاطَتَكَ
 السَّيِّئَةَ ^(٤) و : لا تَقْدِرْ لَهُمْ كُلَّ مَرْجَدٍ ^(٥) وكقول العرب : رجع ملأ أذراجه ^(٦)
 أي : في الطريق الذي جاء فيه ، و : هَمَّ تَرَجَّ السُّبُولُ ^(٧) أي : في مجاريها ^(٨) قال
 الشاعر في الحسن الأول ^(٩) :

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | زيادة من ح وط . |
| (٢) | الكتاب ١ : ٤١٤ . |
| (٣) | السابق ١ : ٤١٢ . |
| (٤) | في الأصل ، ط م . لازمت ، وهي ع : لارته ، والمثبت من ط . |
| (٥) | الآية (١٦) من سورة الأعراف . |
| (٦) | الآية (٥١) من سورة التوبة . |
| (٧) | الكتاب ١ : ٤١٥ ، وأصول ابن السراج ١ : ٢٠٠ . |
| (٨) | في الأصل ، ط م : في مجاريها ، والمثبت من ح وط . |
| (٩) | ورد بدون سبب في التذييل : ح د لوحه ٢٢٤ . |

لَمَّا دَعَا الدَّعْوَةَ الْأُولَى فَاسْتَمَعْنِي . : أَحَدَاتٍ بَرَدِي وَاسْتَمَرْتُ أَنْدَرَجِي
وَقَالَ فِي الْمَجْمُوعِ الثَّانِي : ^(١)

أَنْصِبَ لِلْمَيْمَةِ تَعْتَرِبُهَا _____ . : وَحَالِي أَمْ هَمْ دَرَجَ السَّبِيلِ
مَهْدًا سَا حُظَّ سَنَ الْإِخْتَارِ وَلَا يُقَاسُ طِيه . وَأَمَّا قَوْلُهُ : ^(٢)

لَدَنْ يَهْرَ الْكَفِّ يَحْسِبُ تَنْتَه . : مَهْ كَمَا عَمِلَ الطَّرِيقَ التَّعْنَبِ
وَقَوْلُهُ : ^(٣)

مَلَا يَحْبَبُكُمْ فَنَّا وَهُوَ رَضَا . : وَلَا يُقْبَلُ الْخَلْلُ لَاهُ ضَرْفُ
وَقَوْلُهُ : ^(٤)

لَقِنْ شُعَانٍ ثُمَّ يَلْسَنُ رِزْرَاعًا . :
رَ مِنْ الصُّورَاتِ (٥) (فَنَّا وَهُوَ رَضَا) أَكْبَدُ مَخْتَصَةً .

وزعم قوم أن (الطريق) من الظروف القياسية لأن لفظه صادق على كل مكان ،
فإن كل مكان صالح أن يجعل طريقاً ، وكذلك عتبر عن القرأندي بمعنى فيه التعليل
بصريق . وهذا الاعتبار ماسد ، لأن الطريق اسم لمكان مرور بهاب ، ولا يطلق على
المكان طريق لاجرد صلاحيته أن يكون طريقاً ، كما لا يطلق عليه بيت لمجرد
صلاحيته ^(٦) أن يكون بيتاً بالطريق ، إن كان مختصاً كما أن البيت مكان مختص ^(٧) .

(١) هو إبراهيم بن هريرة ، الكتاب : ١٥/١ ، والخراطة : ٢٠٣/١ ، والبيان

(٢) (مرج) .

(٣) قائله مساعدة بين جوية ، وشرح أشعار الجهد ليس : ص ١١٢ ، والكتاب :

١/٢٦ ، والخراطة : ١/٢٧٤ .

(٤) لعابر من العنيل ، ديوانه : ص ٥٥ ، والكتاب : ١/١٦٣ ، والخراطة : ١/٢٧٠ .

(٥) ورد من غير سبغة في شرح الجمل لابن مقصور : ١/٢٢٩ ، وتامه (يتطلب من

من نقاب الثمور) .

(٦) تكلية من م طه .

(٧) كما لا يطلق عليه بيت لاجرد صلاحيته ، مكررة في طه .

(٨) مي م : "مخصوص" .

وس قال بأن الطريق حقيق بالظرفية القياسية ليس الطراوة . ورغم أنه يقال : ذهب^١
طريقي وسوا طرقاكم . قال أبو علي النشويين . والرد عليه نكديمه .

قلت : وبسبب قول ابن الطراوة في (الطريق) حكاية السيرامي عن بعض المحويين
أنه قال : إنا قاتل العرب . * ذهب^(١) الشام^(٢) لأن (الشام) بمعنى السار ، فإنه
يقال : شام إذا قابل بساره ، وأحار هذا القائل أن يقال : ذهب^(٣) اليمن لأن (اليمن)
بمعنى اليمن . ولم يحار أن يقال ذلك في (عمان وكنة) لأنه ليس فيها ذلك المعنى
ويلزم هذا القائل^(٤) أن يحير ذلك في (العالمة) لأن فيها معنى موق . هذا
معنى قول السيرامي .

قلت : ولو كان قولهم : * ذهب^(٥) الشام^(٦) لكونه بمعنى سار لكان غير (ذهب^(٧))
أولى بذلك من (ذهب^(٨)) فكان يقال : أذهب^(٩) الشام ، كما يقال : أذهب^(١٠) السار الكعبة ،
في عدم مخالفة غير (ذهب^(١١)) بهذه المعاسة . دلالة على أن ما عنهم على ذلك ،
إثباتا هو كثرة الاستعمال ، ولذلك شبهه سيويه بـ (دخلت البيت)^(١٢) .

وقال المراء . العرب تمضي (ذهب^(١٣)) و (انطلق) إلى جميع البلدان ، فيقال :
ذهب^(١٤) الكوفة . واطلقت العور^(١٥) معنى قول المراء لا يختص (ذهب^(١٦)) بنصب (الشام)
بل ينصب به كل بلد ، وكذا (انطلق) . ولا حجة لذلك إلا كثرة الاستعمال كما فعل
بـ (دخل) مع جميع الأماكن المختصة . وفي فعل هذا بـ (انطلق) دلالة واضحة
على أن^(١٧) الأصل في هذه الأفعال الثلاثة التعدي / بحرف جر ، إذ لا يوجد الفصل (١٠ / ١)
متممها بنصبه .

(١) أصول ابن اسراج ١١ / ١٢١ .

(٢) زيادة من ج . ط .

(٣) في ط هـ ، ذهب ، في الموضحين .

(٤) الكتاب ١١ / ٣٥ .

(٥) الجمع ٣ / ١٥٣ .

(٦) تكله من ج . ط .

(ح) - فصل

من الظروف المكانية ، كثير التصرف ؛ ككان ، لا بمعنى
 "بدل" ، وبين ، وشال ، وذات اليمين ، وذات الشمال .
 ، ويتوسط التصرف ؛ كثير (فوق) و (تحت) من أسما
 الجهات ، وبين مجردا .
 (و) نادى التصرف ؛ (ك) حيث ، ووسط ، ودون (لا بمعنى :
 رد) .

(و) نادى التصرف ؛ (ك) فوق ، وتحت ، وجد ، ولدت ، وتبع ،
 وبين بين ، دون إضافة ، وحوال ، وحول ، وحوالي
 وخوفا وأحوال ، وهنا وأخواته ، وبدل (لا بمعنى : بدل ،
 وما راد منه من مكان ،
 (ك) حيث (مبنية على الفتح ، وقد غُتِحَ أو تُكسر ، وقد
 تخلف ماؤها واو ، وأعرابها لغة قمسية ، وندرت إعرابها
 إلى صرف كودم إعرابها لغة أندلس .

وقد بُرِدَ بها الجين ، عند الأخص .
 و (جند) للحضور (أو الغرب)^(١) حسا أو حصي ، وربما منعت
 منها أو هتت .

(ولدت) لأول غاية زمان أو مكان ، ولما تعمد (من) .
 وقد يقال : لَدَيْ ، وَلَدَيْ ، وَلَدَيْنِ ، وَلَدَيْنِ ، وَلَدَيْنِ ، وَلَدَيْنِ ،
 وَلَدَيْنِ^(٢) وَلَدَيْنِ^(٣) وَلَدَيْنِ^(٤) وأعراب اللمعة الأولى لغة قيسية .

(١) هي طوم و الغرب .

(٢) سقطتا من ح .

(٣) ساقطة من التشديد ، وزاد بعدها : لَدَا ، لَدَيْنِ .

وتحبر المنقوصة مضافة إلى مضمر ويجر ما يلحقها بالإضافة ،
لعظا ، إن كان مجردا ، وتكديرا ، وإن كان جملة .
وإن كان (خذوة) نصب أيضا ، وقد يرفع ، وليس
(لذي) بمعناها بل بمعنى (جند) على الأصح ، وتعامل
ألفها بحالمة ألف (إلى) و (على) فتسلم مع انطباعه ،
وتقلب ما مع المضمر غالبا .

و (سح) للصحة اللافعة بالمذكور ، وشكيتها قبل
حركة ، وكسرهما قبل سكون ، ولغة رعية ، واسميتها
حينئذ باقية على الأصح ، وتنفرد فتساوي (جميعا)
معنى ، و (متى) لعظا ، لا (يدا) ، وما قال لموسى والأعشى (١)
وغير حالتها حينئذ قليل .

(ش) كذا (٢) انقسم طرف ابراهيم إلى مصروف وغير مصروف ، انقسم طرف المكان إليها ،
من المصروف ما أكثر ولوجه طرفا وغير طرف ، كمكان ، وإنك تقول إذا بويت غريمته : احلق
مكانك ، وتقول إذا لم تتو ظرفيته : مكانك لا تقُ بك .

ومثل مكان في مصروف بكثرة : يسير ، وشبان ، ودات اليمين ، ودات الشمال ،
يقال في الظروية : جلست بينة وشماله ، ودعت (٣) به دات اليمين ودات الشمال ،
قال الله تعالى : ﴿ وَرَأَى الشَّمْسُ إِذَا طَلَعَتْ تَرَاوَعْنَ عَنْ كَهْفِهِمْ دَاتِ الْيَمِينِ ، وَإِذَا عَزَمْتَ
تَفَرَّقَهُمْ دَاتِ الشَّمَالِ (٤) ﴾ . (ويقال في المجرد من الظروية : يمين الطريق أسهل ،
وشماله أقرب ، ودارك دات اليمين ، ومنازلهم دات الشمال (٥)) قال الله تعالى : ﴿
﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ (٦) ﴾ .

(١) الجمع : ٢٢٨ / ٣ .

(٢) في ط : " لنا " .

(٣) في ط : " وذهب " . (٤) الآية (١٧) من سورة الكهف .

(٥) ما بين الحاصرتين ساكن من م .

(٦) الآية (١٧) من سورة ق .

ومن المصروف ما يكثر تحركه^(١) دون كثرة ظروفيه ، كإمام ، وقدام ، وورا ، وخفف ،
وأشغل . وهو المعنى بقولي . متوسط التصرف ، أي : متوسط بين الكثرة والقلّة .
يقال في الظروية : كن أمانهم ، وقد أنهم لا ورائهم ولا خلفهم ولا أسفل سبهم .
ويقال في التجرّد من الظروية : أمانهم أن شؤرائهم . ويقال هم خلفه ، وأسم قدامه ،
وقال الشاعر :^(٢)

مَعَدَّةُ كُلِّ الْفَرَجِيِّينَ تَصِيبُ أَنْفُسَهُ

مَوْلَى السَّعَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَانُهَا

وقرأ بعض القراء : * وَالزَّكْبُ أَشْغَلُكُمْ *^(٣) بأسرع .

ومما سوى أمانته وما ذكر بعده (بين) يقال في الظروية : جلسنا بين زيد وهــرو ،
قال الله تعالى : لِيَتَّخِذَ بَيْنَ النَّاسِ مِثْلَ مَا اتَّخَذُوا مِثْلَ *^(٤) و * أَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَشْزَلَ
اللَّهُ *^(٥) و * جَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً *^(٦) و * بَالَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَعْدَ الشَّامِ *^(٧)
ويقال في التجرّد من الظروية : * هُوَ بَصِيْدٌ بَيْنَ السَّكِينِ ، مَقِيٌّ بَيْنَ الْحَاجِبَيْنِ *
ومنه قول الشاعر :^(٨)

يُدْرِيْنِي مَنْ سَلِمَ وَأَدْرِيْهُمْ . . . وَحِلْدَةٌ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأَعْيُنِ سَالِمٌ

(١) في الأصل : طاء ، م : محرومة ، والشيتين ع ، ط .

(٢) هو لبيد ، ديوانه : ص ٣١١ ، ومعه التخرّيج .

(٣) من الآية (٤٢) من سورة الأنفال . وهي قراءة زيد بن عتي ، البحر المحيط : ص ٢٠٠/٤ .

(٤) الآية (٢١٣) من سورة البقرة .

(٥) الآية (٤٩) من سورة المائدة .

(٦) الآية (٢١) من سورة الروم .

(٧) الآية (٣٨) من سورة الزخرف .

(٨) نسب لبناصه من الشعراء هم أبو الأسود الدؤلي ، وعبد الله بن معاوية ،

وزهير بن أبي سلمى ، وعبد الله بن عمر .

وهو في ديوان أبي الأسود : ص ١٢٣ ، مع تخرّيجه ، وانظر ضبط اللآلي : ص ٦٦ .

والصون : ص ١٠٠ ، والخزانة : ٢٠٣/٢ .

وسنه قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمَ يَنفُخُ بَنفُثُكُمْ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ نَقْدُ تَقَطُّعِ بَنَفُثِكُمْ ﴾ (٢)
 في قراءة غير جامع وحسن والكسائي ، وسنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا آتَيْنَاهُكُمْ مِنْ دُونِ اللَّحْمِ
 أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَنَفُثِكُمْ ﴾ (٣) و ﴿ مَوَدَّةَ بَنَفُثِكُمْ ﴾ قرأ الألباني أبو عمرو وابن كثير والكسائي ،
 وقرأ الثانية حمزة وحسن ، وقرأ جامع وابن عامر وأبو بكر . ﴿ مَوَدَّةَ بَنَفُثِكُمْ ﴾ .

ومن تجرد (بين) من الظرفية قول الشاعر (٤)

لَمْ يَتْرَكِ الْبَيْنُ الْمَخَالَفَ بَيْنَهُمَا . . . أَخَا لَاخٍ يُرْجَى وَمَأْثُورَةُ الْبَهْزِ

(بينهما) في موضع رفع بإسناد (المخالف) إليه ، إلا أنه يبي لا ضاعته إلى مبني

مع إيهامه .

وقد يكون (بين) ظرف زمان كما يكون ظرف مكان ، ومن ذلك حديث " ساعة
 يوم الجمعة هي ما بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة " (٥)

ومن الظروف المكسبة ما يندرج تحده عن الظرفية ، ومن ذلك (حيث) مكنية ظرفاً

هو الشائع ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَصْحَابُ حَيْثُ تَوَسَّوْنَ ﴾ (٦) وكونه محمداً عن الظرفية

كقول زهير : (٧)

مَشَتْ وَلَمْ تُنْظَرْ مَوْسَا / كَثِيرَةً . . . لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْطَهَا أَمْ قَتَسَتْ (٨/١٠٤ ب)

(١) الآية (٧٨) من سورة الكهف .

(٢) الآية (٩٤) من سورة الأنعام . وانظر القراءة في الكشف : ٤٤٠ / ١ .

(٣) الآية (٢٥١) من سورة الصافات .

وانظر : الكشف : ١٧٨ / ٢ .

(٤) ورد بدون نسبة في التلميح : ج ٤ ، لوحة ٩٣ .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه في باب الساعة التي في يوم الجمعة من كسباب

الجمعة . ٥٨٤ / ٢ ، ولفظه " هي ما بين أن يجلس الإمام ، إلى أن تفضي
 الصلاة " .

(٦) الآية (٦٥) من سورة الحجر .

(٧) ديوانه : ٢٢ ، وفيه التخرُّج .

وَيَقُولُ الْآخَرُ^(١)

إِنَّ خَيْثَ اسْتَقَرَّ مِنْ أَنْتَ رَامِيهٖ . . . حَرَّ يَحْسُ فِيهِ عِزَّةٌ وَأَسَانُ

وهو مبني على الصم في أكثر الكلام . وقد يفتح . وقد يكسر . وقد يُقارن : خـوـث .
وسبب بمانه لزوم اعتقاره^(٢) إلى جملة يضاف إليها . وندرت إضافتها إلى مفرد
كقول الراجز^(٣)

أَمَا تَرَى خَيْثَ سَهْلٍ طَالَهَا

وَيَقُولُ الْآخَرُ^(٤)

وَنَطَمِهِمْ نَحْتِ اسْحَبْ^(٥) بَعْدَ صَرِيحِهِ . . . يَهْبِي الْوَاصِي خَيْثَ لَقِيَ الْعَاصِمِ

وَأُدر من إضافته إلى مفرد . إضافته إلى جملة مقدرة كقول الشاعر^(٦)

إِذَا زِلَّةٌ^(٧) بَيْنَ خَيْثَ مَا تَفَعَّلَتْ لَهُ . . . أَتَاءَ بَرِّيَّاهَا حَلِيبٌ يَوَاصِلُهُ

أَرَادَ : إِذَا زِلَّةٌ^(٨) تَفَعَّلَتْ زِلَّةٌ^(٩) مِنْ خَيْثَ مَا هَبَّتْ أَتَاءَ بَرِّيَّاهَا حَلِيبٌ يَوَاصِلُهُ^(١٠) .

(١) ورد بدون سببة في المساعدة : ٥٢٥ / ١ ، والمعنى : هـ ١٤٠ ، والجمع : ٣٣٣ / ١ .

(٢) في الأصل : اقتترانه .

(٣) ورد بدون سببة في شرح المفضل : ٩٠ / ٤٠ ، والمعنى : هـ ١٤١ ، وشرح

شدور الذهب : هـ ١٢٩ ، والمتاخذ : ٢٨٤ / ٢ ، والخزانة : ١٥٥ / ٣ .

وبعد : نجما بقي كالشهاب لا مينا .

(٤) ورد بدون سببة في شرح المفضل : ٩٠ / ٤٠ ، والمعنى : هـ ١٤١ ، والمعنى : هـ ١٤١ ،

والخزانة : ٣ / ١٥٢ ، والجمع : ١ / ٢١٢ .

(٥) في ع : " بعد الحيا " .

(٦) هو أبو حجة السبوي ، المعنى : هـ ١٤١ ، والخزانة : ٣ / ١٥٢ ، والمقاصد .

٣ / ٣٨٦ .

(٧) في طه : زبدة . وفي ظه : رتدة .

(٨) تكتلة من ع : ظه .

(٩) زيادة من ع .

محدف (حيث) للعلم به ، وحصل (ما) فيما ، كما جعل التنوين في (حيث)
 موصلا . وروي إعراب (حيث) من مفعلى ، فيقولون : خلست حيث كنت ، وحثت من
 حيث جئت .

وأحار الأخص استمساها بمعنى (حين)^(١) وحصل على ذلك قول الشاعر^(٢) :
 للفتى عثر بعيش به . حيث تهدي ساقه قدمه
 ولا حجة فيه لاحكان إرادة المكان .

ومثل (حيث) في تدوير التجرد عن الظرفية (وسط) بالكون ، كقولك : جلست
 وسط القوم ، بعدا كثيرا ، أعتي : وقعه ظرما ، وأنا تجرد من الظرفية فقل لا يكسبان
 يصرى وسنه قول الشاعر صمد سعا^(٣) :

وسطه كالبراع أو شرج السج . بدل طوراً يخمو وطوراً ينسج

وسطه ، مبتدأ ، خبره كالبراع . وروى : وسطه كالبراع^(٤) بالحب طمس
 الظرفية والحكم بأن (وسطه) خبر مقدم ، والكاف اسم في موضع رفع بالابتداء .
 ومثل (حيث) في تدوير استعرج من الظرفية (دون) في^(٥) نحو فوئسك :
 جلست دون موضع كذا ، وزيد دون عمرو قدرا ، قال سيويه : وأنا دونك ، جاءه لا يرفع
 أبدا ، وإن قلت . هو دونك في الشرف ، لأن هذا إذا هو مثل^(٦) . أي أنت حسنين
 أريد به الاحتياط من^(٧) طو الشرف ، تلازمه الظرفية أيضا ، لأن استماله بدلالة

(١) الجمع ٣ / ٢٠٧ .

(٢) هو طرفة ديوانه ، ص ٨٠ ، وفيه التخرج .

(٣) هو عدي بن زيد العبادي ، ديوانه : ص ٨٥ ، وبخرجه فيه .

(٤) تكلت من ع ، ظ .

(٥) زيادة من ظ ، ع .

(٦) الكتاب ١ / ٢٠٩ .

(٧) في الأصل ، ظ ، من .

الحمى مثل استعانة في المكان الأدنى ، وقد جاء المقصود به المكان خاليا عن الظروية^(١) ،
وذلك نادر كقول الشاعر^(٢) :

أَلَمْ تَرَ أَنِّي حَبَبْتُ حَقِيقَتِي . وَبَاشَرْتُ خَدَّ^(٣) النَّوْتِ وَالنَّوْتِ دُونَهَا

بالرفع .

وظاهر كلام الأعمش يقتضي أطراد ذلك ، فإنه حكم بأن (دون) من قوله تعالى :
﴿ وَبَشِّرِ الدُّنْيَا ﴾^(٤) مبتدأ ، ولكنه يبيِّن لإضافته إلى مبتدئ^(٥) . وغيره يحمل التقدير :
وَبَشِّرِ الدُّنْيَا ذلك . وقول الأعمش أوسى بالمواب .

وحكى سيويه أنه يقال : " هذا ثوب دون^(٦) " إذا كان ردئا . ومن هذا احتضرت
بقولي : (دون) لا بمعنى ردئ .

ومن الظروف انماضية التصرف : فوق وتحت ، تمر على ذلك الأعمش فقال : اطعم
العرب تقول : " فوقك رأسك " فيصوبون (اعوق) لأنهم لم يستملوه إلا ظروفا . ثم قال :
وتقول : تحتك رجلاك ، لا يخطفون في نصب (التث) . هذا نص .

(وقد جاء جر (فوق) بملى في قول أبي صخر أسدي^(٧) :
فَأَقْبِمِ بِاللَّهِ الدِّيَّاهِرَ عَرْشَهُ . عَلَى قَوْقٍ تَمْنَعُ لَأَطْمَ بَطْلًا)

(١) في الأصل : ط ، من الظروية " والمثبت من ج ، ط .

(٢) هو موسى بن جابر ، شرح ديوان الحماسة : ص ٣٧١ ، وشرح صدور الذهب :

ص ٨١ ، وأصح : ٢١٣ / ١ .

وروايته في الحماسة بنصب (دونها) ، ولا شاهد فيه على هذا .

(٣) ج : " جد نوت " .

(٤) الآية (١١) من سورة النجم .

(٥) في الأصل : ط ، م : " مبتدئ " والمثبت من ج ، ط .

(٦) البص : ٢٠٩ / ٣ .

(٧) الكتاب : ١ / ٢١٠ .

(٨) شرح أشعار البهذلين : ص ٩٥٩ ، وفيه التخريج .

وهذا نادراً (١١).

وس الخوف الحادثة التصرف (عند) ولا تستعمل إلا مضاعفة ، ولا يفارقها اسحب
على الضرورية إلا مجرورة يسي ، وهي بيان كون مظهرها حاضراً حساً أو معي ٢ أو قريباً
حسباً أو معي (١٢) ، وقد احتج الحضور المعنى والمعنوي في قوله تعالى : * قَالِ
الَّذِي عِنْدَهُ طَمَسَ مِنَ الْكِتَابِ أَمَا آتَيْكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلْيَا وَآهٌ مَسْتَفِرًّا مَنكُم
قَالَ هَذَا مِنْ مَثَلِ رَبِّي * ومثال اقرب المعنى : * بل قد رآه ثلثة أخرى عند سبورة
السننبي عدها جنة المأوى (١٣) ومثال القرب المعنوي : * وإسهم عدها لئس اضبطهم
الاعتبار (١٤) * و * رَبِّ اِهْدِنِي صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ * ومثال اقرب المعنوي قول الرجل :
عندي مائة ، يريد أنه مالها ، وإن كان موضعها بعيداً ، وسه قوله تعالى : * ما عندكم
يَنْفَعُكُمْ (١٥) .

وقد يكون مظهرها معني مبراد بها الزمان ، كقوله صلى الله عليه وسلم : " إِنَّمَا الصَّيْرُ
عِنْدَ الْقَدَةِ الْأُولَى (١٦) .

وكسر صها هو المشهور ، وس العرب من يفتحها ، ومنهم من يفتحها .

ومبرادها (لدى) هي قول سيبويه ، وهو الصحيح - لا قول من روى أنها بمعنى
(لدى) لأن (لدى) مخصوصة بما هو مبدأ غاية ، بخلاف (لدى) بفتحها (١٧)

- | | |
|-------|--|
| (١١) | ما بين الحاصرتين ماقط من ظ . |
| (١٢) | تكملة من ظ وحدها . |
| (١٣) | الآية (٤٠) من سورة النحل . |
| (١٤) | الآيتان ١٢ ، ١٣ من سورة النجم . |
| (١٥) | الآية (٤٧) من سورة هي . |
| (١٦) | الآية (١١) من سورة التحريم . |
| (١٧) | الآية (٩٦) من سورة النحل . |
| (١٨) | أخرجه البخاري في صحيحه في باب رواية القبور من كتاب الجنائز . ١٠٠/٢ . |
| (١٩) | في الأصل طه ، جتداً ، والمثبت من ع طه . |
| (١٠٠) | في ع . فانه . |

يراد بها ما يراد به عند كونه تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَنتُمْ أَهْـمَ يُكْفَلْ تَزِمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ (١) فهذا موضع صالح لمحمد وللدن ، وسير صالح للدن . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَلَمَّا سَدَّهَا لَدَى الْبَابِ ﴾ (٢) لدى وعند يعلجان في موضع لدن (٣) ولدن ، لا تصلح من مواضعها (٤) إلا قبل / هو صمد (٥) (١٠٥/١) طامة ، ولذلك اجتمعت عند ولدن في قوله تعالى : ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَظَنَّمَاهُ مِنْ لَدُنَّا طَمَا ﴾ (٦)

وُجِيت (لدن) في أكثر السمات لشبهها بالحروف في لزوم استعمال واحد ، واستماع الإخبار بها عنها ، بخلاف عند ودى ، فإنها لا يتران استعمالا واحدا ، فإنها يكونان لابتداء الحماية ولغير ذلك ، ويستعملان فظة واحدة ، فاستعمالهما صلة كثيرة ، واستعمالها عدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَخَارِجُ الْمِثْبَاطِ ﴾ (٧) وعنده طامة (٨) ﴿ وَ لَدَيْهَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ﴾ (٩) ﴿ وَ لَدَيْهَا مِرْدُ ﴾ (١٠)

ولكون موضع (لدن) صالحا لعند شبهتها غيرها ، فأعربت بها وصيغتهم فمراة أبي بكر من عاصم ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا لِمَنْ لَدَيْهِ ﴾ (١١) إلا أنه سكن النون وأنتهبا

-
- | | |
|--------|---|
| (١) | الآية (٤٤) من سورة آل عمران . |
| (٢) | الآية (٢٥) من سورة يوسف . |
| (٣) | تكتلة من ع ط . |
| (٤) | في الأصل ط . مواضعها والشت من م مع ط . |
| (٥) | في الأصل ط . م . سدد / والشت من ع ط . |
| (٦) | الآية (٦٥) من سورة الكهف . |
| (٧) | الآية (٥٩) من سورة الأنعام . |
| (٨) | الآية (٨٥) من سورة الزمر . |
| (٩) | الآية (٦٢) من سورة المؤمنون . |
| (١٠) | الآية (٣٥) من سورة ق . |
| (١١) | الآية (٢) من سورة الكهف ، والقرآن في الكشف : ٥٤ / ٢ . |

هَذَا وَالْأَصْلُ (١) مِنْ لُدَيْهِ . وَيُقَالُ فِي اسْمِهِ عَلَى هَذِهِ اللَّحْمَةِ : لُدَيْهِ وَلُدُنَيْهِ .
وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذِهِ اللَّحْمَةِ قَوْلُ الرَّاجِزِ (٢)

تَنْتَهَيْتُ الرَّقْدَةَ فِي ظَهْرِي . . . مِنْ لَدُنِ الظَّهْرِ إِلَى الْعَصِيرِ

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ ابْنُ جَنِّي : " اسْتَعْمَالَ (لَدُنْ) دُونَ (مِنْ) قَلِيلٌ . قُلْتُ : وَلَدَلِيلُهُ
لَمْ يَدْخُلْ فِي الْفَرْقَانِ مِنْ (مِنْ) وَالَّذِي دَلَّلَهُ أَشْرَفُ يَقُولِي : وَقَلْبًا تَعْدَمُ (مِنْ) .

وَمِنْهَا عَلَى مِثْرِ اللَّحْمَةِ الْقَيْسِيَّةِ تِسْعُ لِمَاتٍ ، سَكُونُ ابْنُونٍ ، مَعَ ضَمِّ الدَّالِ أَوْ مَتَحُهَا
أَوْ كَسَرُهَا ، وَكَسَرَ النُّونَ ، مَعَ سَكُونِ الدَّالِ ، وَمَتَحَ الْإِلَامَ أَوْ ضَمَّهَا ، وَمَتَحَ النُّونَ مَعَ
سَكُونِ الدَّالِ وَضَمَّ الْإِلَامَ ، وَحَدَفَ النُّونَ مَعَ سَكُونِ الدَّالِ وَمَتَحَ الْإِلَامَ أَوْ ضَمَّهَا ، وَحَدَفَ
النُّونَ مَعَ ضَمِّ الدَّالِ وَمَتَحَ الْإِلَامَ ، قَالَ سَيِّوِيَّةٌ : " وَأَمَّا (لُدْ) فَهِيَ (لَدُنْ) مُحْدَوَةٌ (٣) ،
كَأَنَّهَا حُدِمَتْ (يَكْنَى) أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا أَصَعْتَهُ إِلَى ضَرْعٍ ، وَرَدَدْتَهُ إِلَى أَصْلِهِ فَقَوْلٌ : مِمَّنْ
لُدَيْهِ وَمِنْ لُدَيْهِ (٤) ، وَإِلَى هَذَا أَشْرَفُ يَقُولِي : وَتَجِبُ الْمُنْقُوصَةُ ضَمًّا إِلَى مَصْرُورٍ .
ثُمَّ بَيَّنَّتْ أَنَّهَا تَلَامُ الْإِضَافَةَ فَتَجَرُّ بِأَلْفِهَا لَعَطًا إِنْ كَانَ مَعْدُومًا ، وَتَقْدِيرُهَا إِنْ كَانَ
جُلُوعًا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٥)

ضَرِبْتُ حَوَانٍ رَاقِيَةً وَرَفَعْتُ . . . لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُوْدُ الدَّوَائِبِ

وَأِنْ كَانَ بِأَوَّلِهَا (خَدَوَةٌ) جَارَ الْجَرِّ عَلَى الْقَبْرِ ، وَاسْتَصْبَحَ عَلَى التَّسْوِيرِ ، أَوْ طَسَى
إِصْبَارًا (كَانَ) ضَرْفًا لَهَا اسْمُهَا ، كَمَا قَالَ سَيِّوِيَّةٌ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ (٦)

مِنْ لُدْ شَوْلًا غَالِيًا إِنْ تَلَامَ

-
- (١) بكسرة من ع ، ظ .
(٢) هو رجل من طي ، وورد في المقاصد ٤٢٩ / ٣ ، وأصحح : ١ / ٢١٥ ، ٢١٩٧ .
والنَّسَبُ (شَيْءٌ) ، وَشَرَحَ الْأَشُونِيُّ ٢٦٢ / ٢ .
(٣) زيادة على ما في الكتاب .
(٤) بعدها في الأصل ، ط ، م : النُّونُ ، وَاسْتَصْبَحَ مِنْ ع ، ظ ، وَالْكِتَابُ .
(٥) الكتاب ٢٨٦ / ٣ .
(٦) في ط ، م : " أَوْ تَقْدِيرًا " .
(٧) هو القطامي ، ديوانه : ص ٤٤ ، ومعه تحريجه .
(٨) سبق الاستشهاد به في باب كان وأخواتها .

وهكن الكوفيين ومع (غُدْوَة) على تقدير: لَدُنْ كَانَ غُدْوَةً ، وكل ذلك منه عبيده .
 ونال نصب (غُدْوَة) قول الشاعر (١)

مَا زَالَ شَهْرِي يَرْحَسُ الْكَلْبَ يَنْهَمُ . لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتَّى دَانَتْ لَمْ يَرْوِ

ثم بيئت أن (لَدَى) لا توافيها بل مرادف (عِنْدَ) صرح بذلك سيويه ، ثم بيئت
 أن ألف (لَدَى) تكتب يا مع المصمر ، وتسلم مع الظاهر ، كما يعمل بالفتح (إلى)
 و (على) وفرت بذلك (غالباً) لتعلم أن بعض العرب تستعني من هذا القلب مع
 المصمر كما يستعني عنه الجميع مع الظاهر ، ومن ذلك قول الشاعر (٢)

إِلَى كَمْ بِأَخْبَاسَةٍ لَا إِلَانَا . عَمَّا أَلْمَسَ الصَّرَاعَةَ وَالنَّهْوَ

طَوَّ بِرَفَقَةٍ قَوْلَكُمْ بَصْرَتُكُمْ . بِأَنَّ دَوَاءَ دَائِكُمْ لَدَا سَا

وَدَائِكُمْ إِذَا وَافَقْتُمْ سَا . عَلَى قَصْرِ اعْتِبَادِكُمْ عَلَا سَا

أراد : إِلَيْكُمْ لَا إِلَيْنَا ، وَلَدَيْنَا ، وَغَلَيْنَا .

ومن الظروف المعادة التصرف (مع) وهو اسم لكان الاصطحاب أو وقت (٣) على

حسب ما يليق بالمصاحف (٤) ويدل على اسميته دخول (من) فيه في قولهم : * ذهب

مِنْ مَعِي (٥) حكاة سيويه ، ومنه قراءة بعض القراء : * هَذَا بِرَكْرَكَيْنِ تَعْبِي وَرَكْرَكَيْنِ قَبْلِي (٦) *

(١) هم أبو سفيان بن حرب ، الميرة : ٢٥ / ٢ ، وانفاذ : ٢٢٩ / ٣ ، والجمع .

٢١٥ / ١ ، وشرح الأشموني : ٢٢٣ / ٢ .

(٢) ورد شيدون نسبة في المساء : ١ / ١٣٥ ، وشفا : لمطيل : ٥٠٥ ، والجمع :

٢٠٣ / ١ .

(٣) في ع : * من الناس * .

(٤) في ع : * وفقه * تحريف .

(٥) في ع : بالمصاحبة .

(٦) الكتاب : ١ / ٤٢٠ .

(٧) من الآية (٢٤) من سورة الأنعام . وهي قراءة يحيى بن يعمر ، وطلحة

ابن حنبل ، المحتجب : ٢ / ٦١ .

وكان حقه أن يسمي لشبهه بالحروف في الجمود المحض ، والوضع الناقص ، إذ هو على حرفين بلا ثالث محقق المود ، والمراد بالجمود المحض ، ملازمة وجه واحد — استعمال ، إلا أنه أقرب في أكثر اللغات لشابهته (عدد) في وقوعه عـجـرا ، وصدة ، وحالا ، وصلة ، ودأ على حضور وطني قرب . فالحضور كم تحتي ومن تعي (١) والقرب كم إن مع العسر يسرا (٢) ، وكقول الراجل (٣).

إن مع السوم أخاه صدوا

وهو وإن فاقته (٤) (عدد) يتنام الوضع ، فقد فاق هو بوجه من التكن وهو إلا مراد وتفسر معني (جميع) في نحو : جاء الريدان معاً ، برأيت المعري معاً .

واختلف في متحة العين من (معاً) هل هي متحة إعراب ، كمتحة دال ، رأيت ينداً ، فيكون الاسم ثنائي اللفظ في حالتي (٦) الإغامة والأفراد ، أم (هي) كمتحة ثا فتق ، فيكون الاسم قد جبر وضمراً (٨) حين أورد .

والأول : مذهب سيويه والخليل ، والثاني : مذهب يونس والأخفش (٩) وهو الصحيح لأنهم يقولون : الريدان معاً ، والمعصرون معاً ، معوقمون (معاً) ، في موضع رفع ، كما موقع الأساء المقصورة ، كقولك : هو (١٠) أنتي ، وهم خطأ ، ولو كانا مقبلاً على

(١) الآية (١١٨) من سورة الشعراء .

(٢) الآية (٦) من سورة الشرح .

(٣) ورد بدون نسبة في المقتضب : ١٥٣/٣٠٢٣٨/٢ ، وأما في ابن الشجري :

٣٥/٢ ، والمقتضب : ١٤٩/٢٠٦٤/٦ ، وأما في (دلو) و (عدد) .

(٤) في الأصل : واقفه ، وفي م : واقف ، والتصويب من بقية النسخ .

(٥) في ع : " زهـا " .

(٦) في ع : " حال " .

(٧) زهاده من ظ .

(٨) في الأصل : وتفسر ، والمثبت من بقية النسخ .

(٩) الجمع : ٢٢٨ / ٣ .

(١٠) في الأصل : هم فتى ، والمثبت من بقية النسخ .

المقصود من القيد . الريدان معاً ، كما يقال : / هم يد واحدة على من سواهم ، وهم جميعاً . (١٥٠/ب)
ومن عواهد وقوع (معاً) في موضع رفع ، قول الشاعر :
أَفِيْقُوا بَنِي خَرْبٍ وَأَهْوَاؤَنَا مَعاً .^(١) وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تَقْبَلْ
ومثله قول الآخر :^(٢)

حَسَبْتَ إِلَى رَبِّهَا وَتَعَسَّلَ بِأَعْدَتِ .^(٣) مَرَارًا مِنْ رَبِّهَا وَشَعْبًا كَمَا سَمَا

والى نحو هذين السبعين أشرت بقولي : وغير حالتين حيث قيل ،
وَأَتَصَرَّفُ لِلْمَدْحِ الْأَوَّلِ بَلَّانَ قَبِيلٍ : لَا تَسْلَمُ بَلَّانَ^(٤) (معاً) في اليمين ، في موضع رفع ،
بل هو منصوب على الحال بمائل^(٥) محذوف هو الخبر والتقدير : وَأَهْوَاؤُنَا كَأَنَّهَا مَعاً ،
وعصياً كما كانان معاً .

وهذا التقدير باطل للإجماع^(٦) على بطلان نظيره ، وهو أن يقال : زيد قائماً ،
على تقدير : زيد كائن قائماً . وأتصور له أيضاً بأن قيل . انقلب يلزم المقصود هو الصحيح ،
لأنه مستلزم لموافقة النظائر ، فإن حاصله حكم بمقتضى اسم في الإعراد ، كما هو في
الإضافة ، ومظاهر ذلك موجودة كقوله قدّم وقدّر ، والقول يكون (معاً) مقصوراً في
الإعراد ثنائياً في الإضافة مستلزم لما لا نظير له فلا يُصار إليه ، فإن الثنائي المعرب ،
إما متفرد في الإعراد والإضافة كقوله ، وإما شتم في الإضافة وحدها كقوله ، فإن حكم
بأن (معاً) مقصور في الإعراد مقصور في الإضافة ، ولم يدم النظر وثبوت ما هو بالنفي
حدس .

والجواب أن يقال : مقتضى الدليل كون الإعراد مظنة جبر ماجبر^(٧) من الشائعات

(١) جندل بن عمرو ، المعنى : ٢٧١ ، والنسخ : ٢١٨/١ .

(٢) هو اسمه العنبري ، شرح الحاشية للميدوني . ج ١٢١٥ ، وأما في الناقلي .

١/ ١٩٠ ، والمقاصد : ٢٣/ ٤٣١ .

(٣) في ج ٥ : بأن .

(٤) في الأصل : م ، العامل ، والمثبت من ج ، م .

(٥) في الأصل : م ، م ، بالاجتماع ، والمثبت من ج ، م .

(٦) في ج ، خبر ما خبر ، تحريف .

في إحدى حالتيه لأن ثاني جرائي يدي الإضافة مثم لوكهما، ولذلك عاقب الثنوين ووسني
 التشبية واجمع، بخلاف المنقوص المعروف فلا مثم له إلا ما يجبر^(١) به من رد ما كان
 محدوما ترسه^(٢) بدا جعلنا (معا) مفصلا في الإضافة، مفصلا في الإمراء ،
 جعلنا بمقتضى الدليل وعلما سوا السبيل، بخلاف باب أب، فإن فيه شذوذا، ولذلك
 لم تجز العرب فيه على تسن واحد، ومنهم من يلزم الجبر ويلحقه باب عصى، ومنهم
 من يلزمه الفص ويلحقه باب يد، وأيضا ففي الحكم بأن (معا) هو لازم لتنقيصه^(٣)
 بيان لاستحقاقه الإعراب، إذ لا يكون بذلك موضوعا وضع الحروف الثنائية بخلاف انحكم
 عليه باسم في حالتي إمراء وإضاعه، فإنه يلزم منه استحقاق ابتداء كسائر الأسماء
 الثنائية دائما دون جابر كوسع ذلك فقد ألفت^(٤) بهيمة خبره في الإمراء، لأنه جبر لم
 يتحقق، ولذلك لم يتم على الاعتراف به، بخلاف جبر باب يد، فيقال على اللغة
 الريمية: ذهبت تسع أخيك، وسج أثك، بالكون قبل حركة وبالكسر قبل كون،
 وبعضهم يفتح قبل الكون، هكذا روى الكماشي عن يحمه، ولولا الكسر قبل الكون
 لأمكن أن يقال: إن الكون مكون حقيق لا كون بيا. ومن الوارد بالكون قول
 الشاعر:

بِشَيْءٍ مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ . . . وَأَنْ كَانَتْ رِيَاغُكُمْ لِمَا

وقد حفي على سيوفه أن الكون بعة لأنه قال: " وسألت الخليل رحمه الله عن

(١) في ع: " ما يجبر " تصرف .

(٢) زيادة من ع و ط .

(٣) في الأصل، ط، م، والنقص، والمتبعت من ع، ط .

(٤) في ع: ألفت .

(٥) هو جرير، ديوانه: ص ٥٦، والكتاب: ٣/ ٢٨٧، وأما في ابن السكيت:

١/ ٢٤٥، وشرح المفصل: ٢/ ١٢٨ .

ومسب للنراي في الكتاب، وورد في طحقاة ديوانه تحت ما نسب إليه خطأ،

ديوانه ص: ٣١١ .

(٦) في ع: " رحي " .

(سَعَكُمْ) ... لَآيَ هَسِي نَصَبْتَهَا ؟ فقال : لَأَنَّهُ اسْتَعْلَطَتْ غَيْرَ مَخَافَةٍ اسْمًا كَجَمِيعٍ ،
 ووقعت نكرة ، وذلك قولك : حادٌ نَحَاً وَذَها بها معا ، وقد نَهَتْ نَحْوَهُ ومن نَحْوَهُ ، صارت
 ظرفاً ، معمولوها بمسئلة (أَمَامَ وَقْدَامَ) قال الشاعر جعلها كهل حين اضطر^(١) وأشد
 للرامي : " رَيْشِي ^(٢) سَكَمٌ .. البيت " ، قد كرر سبب إعرابها ، وتضمن كلامه أنها اسم ،
 على كل حال ، وأن نَصَبَهَا ^(٣) لم يزل بالأفراد ، وذلك ليس من كلامه الذي ذكرته .
 وزعم قوم أن الساكن العين حرف ، وليس بصحيح لأن المعنى مع الحركة والمكون
 واحد فلا سبيل إلى الحرمة .

وزعم النحويون أن النحويين مجمعون على أن الساكن العين حرف . وهذا هو محجب^(٤)
 لأن^(٥) كلام سيبويه يشتمل على الاستية على كل حال وأن الشاعر إنما سَكَبَهَا اضطراراً .
 ومن انطوى المادة التصوف بين بين ، كقول الشاعر^(٦) :

سَحِي حَقِيقَتُنَا ^(٧) وَنَفْثٌ . . . سَحِي لَيْسَ قَطُّ بَيْنَ بَيْنَا ^(٨)

والأصل : بين هؤلاء وبين هؤلاء ، فأزيلت الإضافة ، وركب الإنسان تركيب غسقة
 غسقة لم يلو أصعب المصدر إلى العجز جاز بقا النظرية ورواها ، وبقاها كقولك : من أحكام
 البهرة التسهيل بين بين ، ورواها كقولك : بين بين أقبح من الابدال ، فإن أصعب
 إليها تمس رواة النظرية ، ولذلك خطأ ابن جني من قال : همره بين بين والفتح ،

(١) انكتاب : ٣ / ٢٨٦ .

(٢) في ط ، " غريحي " وسبق الاستشهاد بالبيت فيها في هذا الباب .

(٣) في ج : بعضها ، تعريف .

(٤) في الأصل ، ط ، محجب ، والمشتق من ج ، ط ، لك .

(٥) في ج ، ط ، فان .

(٦) هو عبد بن الأبرص ، ديوانه : ص ١٣٦ ، وفيه تخرجه .

(٧) في ج : " تحمي " .

(٨) في ط . " حقيقتها " .

وقال : الصواب أن يقال : هرة تبي تبيّن بالإضافة ، والأصل ونحو (تبيّن) مفردا ظرفا
للمتوسط في مكان أو زمان ، ملابسا للإضافة إلى ما يتوسط فيه ^(١) ، وإذا خلا من التركيب
والوصل بها / والألف لم يلزم الظرفية ، وقد تقدم التنبه على ذلك .

ومن ظروف المكان العادة التصرف اللازمة ^(٢) لإضافة حَوَالٍ ، وتثنيته ، وحسب
وتثنيته وجعمه ، فالأول كقول الراجل ^(٣) .

أَهْدُوا بَيْتَكُمْ لَا أَبَا لَكُمَا . وَأَنَا أَتَشِي أَدَّالِي حَوَالِكُمَا

والثاني : كقول النسي على الله عليه وسلم : * اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا ظِلِّنَا ^(٤) . والثالث :

كعوله تعالى . * ظَنَّا أَصَافَتْ حَاوِلَهُ ^(٥) . والرابع : كقول الراجل ^(٦) .

يَا إِبْنِي مَا دَامَتْ مَتَابَهُمْ . مَا رَوَّاءُ وَتَمِي حَوْلَهُ

والخامس : كقول امرئ القيس ^(٧) :

مَقَالَتْ سَبَّحَكَ اللَّهُ إِلَهِي مُضْجِي . أَلَسْتُ تَرَى الشَّكَّارَ وَالنَّاسَ أَحْوَالِي

ومن ظروف المكان العادة التصرف ^(٨) هنا ، وأغوائه المعتبة في باب الإشارة .

ومنها ^(٩) (بدل) لا بمعنى بدل كقولك : هذا بدل ذلك ، شريد ^(٩) هذا مكان

ذلك ، فلا يجوز حينئذ أن تستعمل غير ظرف . وكذا (مكان) إذا أردت به (بدل)

قال ابن خروف في شرح كتاب سيويه (البدل) و (المكان) إذا استعمل بمعنى

(١) في ظ : " بينها " تحريف .

(٢) في ع : " اللازمة " .

(٣) تقدم الاستشهاد بها في باب إعراب المثني والمجموع على هذه .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده : ١٠٤ / ٣ ، وسبق الاستشهاد به في أول الكتاب .

(٥) الآية (١٧) من سورة البقرة .

(٦) هو الزمان السعيد ، الوادع لأبي زيد : ص ٩٧ ، والخصائص : ١ / ٣٣٢ .

(٧) ديوانه ص ٣٦ ، وفيه تحريجه .

(٨) تكله من ظ وحدّها .

(٩) في الأصل هـ ظ ، م ، ع : أي ، والشهد من ظ .

واحد لا يُرمعان ، فإن نكسر^(١) كل واحد منهما في موضعه ولم يحل أحدهما طمسي الآخر في المعنى ، رُفعا نحو قولك : هذا مكانك ، تشير إلى المكان ، وهذا بدل من هذا ، وترفع ، لأنك أشرت به (هذا) إلى البديل وهو هو . وإيضا انتصب^(٢) (البديل) ر هنا^(٣) و (المكان) ولم يجر فيها الاتساع حين^(٤) أُخرج كل واحد منهما ضمن موضعه فلزمنا طريقة واحد فهذا نفي ابن خروف .

(ج) وتوسع في الظرف المتصرف ، فيجعل مقعولا به مجارا ، ويجوز^(٥) حينئذ إضماره غير مقرون يعني ، والإضافة والإحصاء إليه ، ويمنع من هذا التوسع - طى الأصح - تمضي الفعل إلى ثلاثة .

(د) من صروب اسجار ، التوسع بإقامه الظرف المتصرف مقام فاعل الحدث انواقع فيه ، ر و^(٦) مقام المفعول الواقع به الحدث ، فالأول كقوله تعالى : **وَأَشْرَكَتْ بِهِ السَّحَابُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ** ^(٧) وقوله تعالى : **وَأَيُّهَا نَحَافٌ مِنْ رَبِّمَا نَوْنًا خَوْسًا فُطْرِيهْرًا** ^(٨) وكقول الشاعر^(٩) :

أَقُولُ سَحَابَانِ وَقَدْ صَفِرَتْ لَهُمُ . . . وَطَائِفٌ وَيَوْمِي خُتِلَ الْجَحْرُ مَقْشُورُ

(١) في الأصل ، ط ، م : نكر ، تحريف ، والمثبت من ج ، ط .

(٢) في الأصل ، ط ، م : نصب ، والمثبت من ج ، ط .

(٣) رها ، من ط .

(٤) في الأصل ، ط ، م : حَتَّى إِذَا ، بدل : حين ، والمثبت من ج ، ط .

(٥) في معنى نسخ التسهيل ، ويسوغ .

(٦) تكملة من ج ، ط .

(٧) الآية (١٨) من سورة إبراهيم .

(٨) الآية (١٠) من سورة الإنسان .

(٩) هو تاليف شرا ، ديوانه : ج ٨٩ ، وفيه تحريجه .

وانثاني كقولهم : « وَلَدَ لَهُ بَيْتُونَ عَالًا ^(١) » وَصِيدَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ^(٢) ، رَو ^(٣) كقول
الشاعر ^(٤)

أَمَا النَّهَارُ فِي قَيْدٍ وَسِلَاحٍ . . . وَاللَّيْلُ فِي خَوْفٍ مَتَّعَتْ مِنَ الشَّجَاعِ
يعني نفسه ، وكان مأثوراً فأخبر أن نهاره مقيدٌ وليله مسحورٌ ، بالعدة ر وسجارا ^(٥)
ويضاف المصدر إلى الطرف المتوسِّع فيه على الوجهين ، فإصاعته طى تقديره فاعـلاً
كقوله تعالى : « بَلْ نَكْرُ الْهَيْلَ وَالنَّهَارَ إِن تَأْمُرُنَا ^(٦) » كان الأصل : نيلكم ونهاركم
ماكران ، ثم أُضيف المصدر إلى المخبر عنه بمصاء سجارا ، كما يُضاف إلى المخبر عنه
بمصاء حقيقة . وإصاعته إليه طى تقديره مفعولاً به كقوله تعالى : « لِلَّذِينَ يُؤَلِّسُونَ
بَيْنَ بَنَاتِهِمْ نَفْسًا أَرْمَضَ أَشْهَرًا ^(٧) » أي إرضاء أرمضَ أشهر ، يشهن ^(٨) ، وكما أُضيف إليه
المصدر طى تأويل العاطية وطى تأويل المفعولية أُضيفت إليه ر الصفة ^(٩) يلغظ
اسم العاقل و رلفظ ^(١٠) اسم المفعول ، فمن الأول :

بِاسَارِقِ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ ^(١١)

ومن انثاني : « بِاتَسْرِوْقِي اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ ^(١٢) » ذكرهما ^{سيرة} وإذا شئت

(٢٠١) انكتاب : ١٦٠ / ١٧٦ ، وأصول ابن السراج : ١٩٤ / ٢٠٥ / ٢٥٥ .

(٢) زيادة من ج ، ط .

(٤) سبق الاستشهاد به في الإهداء .

(٥) زيادة من ج ، ط .

(٦) الآية (٣٣) من سورة سبأ .

(٧) الآية (٢٢٦) من سورة البقرة .

(٨) في الأصل ، طه : ينتهي ، والمثبت من ج ، ط .

(٩) تكلة من ج ، ط .

(١١) الكتاب : ١٠ / ١٧٥ ، والمعاني للمعاني : ٨٠ / ٢ ، واثاني ابن السجزي :

٢ / ٢٥٥ ، وأصول ابن السراج : ١٩٥ / ١ ، والخزانة : ١٠ / ٨٥ .

(١٢) الكتاب : ١١ / ٤٣ .

٢ أن (١) من كلامهم التوسع يجعل الظرف انتصري ماعلا ومفعولا به وصافا إليه
 على معنى العاطية والمفعولية ، ثم من ذلك جوار الحكم عليه في حال النصب بأنسه
 مفعول به تجوزاً ، عالم يمح من ذلك مانع ، وتظهر فائدة دلالة إحصاءه يستعنيها من
 لفظ (في) ، فإن الظرف أصله أن يكون مقروناً لمفعولها فاستعنى عن مفعولها بما جاع الظاهر ، ولم
 الرجوع إلى الأصل مع انفسار ، لأن الإحصاء يرتد التي إلى أصله ، ولذلك لنز من يقول .
 ٢ من (٢) لئلا ريد ، أن يقول : من لئلا ، يرتد النون ، ولم من يقول : لم يلك صدقنا ،
 أن يقول : أما الصدق بل لم يكنه فمن يكونه (٦) يرتد النون أيضاً ، ولزم من يقول :
 قصدت حباً ، الركون قصدت له ، ويرد (٩) اللام ، ولا يستعني مع الضرر بمعناها كسبا
 استعنى مع الظاهر ، ومن يقول : الطال لريد ، بكر اللام أن يقول : ر اسأل (١٠)
 له ، ويفتح ، لأن متعها هو الأصل ، فعلى هذا يلزم من أصل (١١) الظرف مفعولاً به
 معنى الظرفية أن يقره بـ (في) كقولك في (صت اليوم) : اليوم صت فيه ، ومن
 قال صتته ، علم أنه لم يقصد الظرفية ، وإنما قصد جعله مفعولاً به توسعاً ، ومن ذلك

-
- | | |
|--------|--|
| (١) | تكلية من ع ، ط . |
| (٢) | في ط : " بلغها عن معاها " سهو . |
| (٣) | في ط : " ولزم . |
| (٤) | تكلية من ع ، ط . |
| (٥) | في ط : تلك . |
| (٦) | في الأصل ، ط ، م : يكفه ، والثبت من ع ، ط . |
| (٧) | في ع ، ط : فرد . |
| (٨) | في ع ، ط : " حباً . . . الجين " تصنيف . |
| (٩) | في ع ، ط : فرد . |
| (١٠) | ربادة من ع ، ط . |
| (١١) | في الأصل ، ط ، م : إحصاء ، والثبت من ع ، ط . |
| (١٢) | الميم ، ساكنة من ط ، م ، ع . |

قول الشاعر: ^(١)

- (٢) شهدناه سلميا وعاسرا . . . قبل ^(٣) سوى الطعن السهل نواطسه

ومثله ^(٤)

ما إن أنت لم تقدر على أن تهينه . . . فدعته إلى اليوم الذي أنت فادرة

ومثله ^(٥)

بارب يوم ليسى لأغسله . . . أرض من تحت وأضحى من غلته

وهذا التوسع في باب (أظم) / جازى على ظاهر قول سميويه ، فإنه قال في (باب (١٠٦ / ب)

المعول الذي يتعداه معناه إلى معول (بعد أن مثل به) أرى عبدالله أيا صلان :

لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وسبقت له لتعداه معناه إلى ثلاثة معولين . ثم قال :

وأظم أن الأعمال إذا انتهت ها هنا ظم تجاوز ، وتعدت إلى جميع ما تعدى إليه

الفعل الذي لا يتعدى المعول . وذلك قوله . أعطي عبدالله الثوب إعطاء جيلا .

وتبقت بهذا أيا صلان تشبيها . . . وسبق عبدالله الثوب الليلة ، لا نجعله ظرفا .

لكن جعله ^(٦) على قوله ، بأسروى الليلة الثوب ^(٧) . هذا نصه . قال ابن خروف في شرحه :

أحار سميويه نصب الظرف معمولا به بالتعدى إلى ثلاثة ، وإتسا قاصده ، ولم يقس

النقل ، لأن النقل فيه نصب الفاعل ولا يصحب الفاعل إلا تشبيها بما ثبت أصله في الكلام

(١) هو من بني عامر ، الكتاب : ١ / ١٧٨ ، وأما في ابن السكيت : ٦ / ١ ، وشرح

المفصل : ٢ / ٤٥ ، ٤٦ ، والمعنى : من ٥٥٧ ، والجمع : ١١ / ٢٠٣ .

(٢) في الأصل : م ، ط . ويونا ، رواية أخرى ، والثبت من ع ، ط .

(٣) في الأصل : ط ، م ، قليلا ، رواية أخرى ، والثبت من ع ، ط .

(٤) للمعبره بن حنينا ، وأما في القالي : ٢ / ٢٣٠ ، واستنبه للبكري : من ١١٩ .

(٥) لأبي ثوان ، ورد في شرح المفصل : ٤ / ٨٧ ، والمعنى : من ١٦٦ ، والقاصد :

٤ / ٥٥٥ ، والجمع : ١١ / ٢٠٣ ، ٢١٠ / ٢١٤ ، المخصص : ١٤١ / ٨٥ .

(٦) بعد ها في الكتاب : حسنا .

(٧) نجعله ، ساقطة من الكتاب .

(٨) الكتاب : ١ / ٤٣ .

كما نصب الفاعل في (حسن الوجه) تشبيها بضارب ريدا . ونصب (الطرف على الاتساع)
 سير فيه تغييرا كان عليه وجميعه مجاز في متعد لواحد أو أكثر^(٢) وانقل كله حقيقة
 فاقترن فيه على السماع . بخلاف نصب الطرف على الاتساع فإنه مجاز ، علا معنى لمراعاة
 التمدي^(٣) وغير التمدي^(٤) فيه . ومنعه قوم في باب (أظن) قياسا على النقل .
 قلت^(٥) حوار تمدي ذي ثلاثة إلى طرف على أنه مفعول به ، يستلزم شيئا دون
 شبه به ، لأنه إذا فعل ذلك بما له مفعول واحد أو مفعولان ، لم يعدم أصلا يحصل
 عليه ، بخلاف نصبه بماله ثلاثة ، فإنه يلزم منه فرع لأصل له ، وشبهه دون شبيه به ،
 موجب سمعه ، ولأن حوار ذلك في غير باب أظن يرتب على ما سمع من إقامة انطساري
 مقام فاعل الحدث الواقع فيه ومقام ما يقع^(٥) به في إخباره وإفاعة إليه ، ولم يسمع
 من ذلك شيء في باب (أظن) فلا يحكم فيه بحوار ذلك المجاز لعدم سماع ما يترشحبه
 عليه .

-
- (١) في ج : أو نصب .
 (٢) في ط : أو أكثر .
 (٣) في ج : المتعدي .
 (٤) مكانها في ط : قال الشيخ جمال الدين محمد بن مالك : المعص ، ووقع إليه .
 (٥) في الأصل : ط : ما يقع ، والمثبت من ج : ط .

✽ باب المفعول معه ✽

(ح) وهو الاسم التالي واوا تجعله بنفسها^(١) في المعنى
 كحُرور (مع) ، وفي اللفظ كتنصوب بعدى الهزة^(٢) ، وانتصابه
 بما عمل في السابق من مفع^(٣) أو عامل^(٤) عليه ، لا ينصرف
 انواو ، خلافا للرجاج^(٥) ولا يها ، خلافا للحر جاني^(٦) ، ولا بالخلاي
 خلافا للكوميين^(٧) . وقد وقع هذه الواو قبل ما لا يصلح بعده
 ر خلافا لابن جني^(٨) .

(غ) وقد يطلق المفعول معه في اللمعة على المحرور مع ، أو يابها . التي
 للمصاحبة ، وعلى المطلوب المراد به المصاحبة ، وعلى المنصوب بعد الواو بالشروط
 المذكورة .

فالأول نحو : جلست مع ريد ، والثاني نحو : وصلت هذا يدان ، والثالث نحو :
 خرجت صلا ، والرابع نحو : ما صنعت وأبالا^(٩) ، واستوى الماء والخشبة^(١٠)
 و . ومازلت ويردا حتى مفع^(١١) و . لو تركت الناقة وصليها كرمها^(١٢) .

-
- | | |
|------|---|
| (١) | بنفسها ، عاقطة من ظ . |
| (٢) | في التسهيل : بالهزة . |
| (٣) | في ج : مفع ، بدل : من مفع . |
| (٤) | في م . فاعل . |
| (٥) | الجمع : ٢٣٧/٣ . |
| (٦) | الجمع : ٢٣٨ / ٣ . |
| (٧) | الانصاف : ٢٤٨/١ ، والجمع : ٢٣٧/٣ . |
| (٨) | في التسهيل : ظ : ما لا يصح . |
| (٩) | تكلة من ج وظ والتسهيل . وانظر الجمع : ٢٣٩/٣ . |
| (١٠) | في ج : قد . |
| (١١) | ٢٠١١ (١٤٠١٣) ١٢٩٧ / ١ ، ٢٩٨ ، وأصول ابن السراج : ٢١١ / ١٠ ، ٢١١ . |

إلا أن حرف التَّحَاة قد قصر المفعول معه على الرابع ، وربما ساء سيويه ، مفعولا به ،
 من ذلك قوله في أول أبوابه : هذا باب ما يظهر فيه العمل وينتصب فيه الاسم
 لأنه مفعول معه ومفعول به ^(١) . هذا مع ، وقوله بعد أن مثل به (مازلت ورصدًا)
 أي : مازلت يزيد حتى فعل . . ثم قال : فهو مفعول به ^(٢) .

قلت : وهذا من أجل أن الهاء تساوي (مع) في الدلالة على الصحابة كقولك :
 بعثت العرس بسرحه ولجانه ، والدار بأثاثها ، أي : مع سرحه ولجانه ، ومع أثاثها .
 ومن أجل قصر الساء اسم (المفعول معه) على القسم الرابع قلت في حسده :
 التالي واو ، ليخرج التالي غيرها . وقيدت الواو بأن تجعله في العن كجسور
 (مع) ، ليخرج المفعول بالواو العيدة مطلق الجمع ، وكررت (بنفسها) ، ليخرج
 المفعول بمحمد ما يفيهم من الصحابة ، نحو : أشركت زيدا وعمرًا ^(٣) ، ومزجت العمل
 والهاء ، بأن الصحابة في مثل هذا محبوبه قبل ذكر الواو ، بخلاف قولك : سرت وأقبل ،
 بأن الصحابة لا يفيهم فيه ^(٤) ، إلا بالواو .

ثم قلت : وفي اللفظ كصوب ممدى البصرة ، صبهت بذلك على أن الواو صديقة
 ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها ، منتصب به بوساطة الواو فعلا كان ما بعده تركض
 وادكر بعد ^(٥) ، أو عامل على الفعل نحو : عرفت استواء الماء والخشب ، والناقصة
 مشروكة ونصبها ، ولست زائلا وزيدا حتى يفعل .

وأشد أبو طي . ^(٦)

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | الكتاب : ١ / ٢٩٧ |
| (٢) | الكتاب : ١ / ٢٩٨ |
| (٣) | في ع : اشترك زيد وعمر . |
| (٤) | في ع : مع . |
| (٥) | في الأصل : طاء ، معينتص . |
| (٦) | تكملة من ع : ط . |
| (٧) | استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية الشامية : ص ٦٨٩ ، وورد
في المقاصد : ٢ / ٨٦ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٤٣ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٣٦ . |

لَا تُحْسِنُكَ أَتَوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ . : هَذَا زِدَانِي نَطَوِيًا وَيَسْتَبَالَا

وَجَمْعُ (سَبَالَا) مَعْمُولًا مَعَهُ وَحَالُهُ (نَطَوِيًا) وَأَجَارُ أَنْ يَكُونَ حَالُهُ (هَذَا) .

وَذَا هِرْكَتَاهُ / سَبَوِيَّةُ الْمَسْعِ مِنْ إِعْصَالٍ (هَذَا) فِي الْمَعْمُولِ مَعَهُ لِأَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِ (١٠٨ / ١)

أَبَوَاهُ : وَأَمَّا " هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ " فَصَحیح ، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فَعْلًا (٢) وَلَا حَرْفًا فِيهِ مَعْنَى فَعْلٍ (٣) .

أَرَادَ بِصَحیح : مَبْنُوعًا ، وَبِالْحَرْفِ أَيْ فِيهِ مَعْنَى الْعَمَلِ ، (حَسْبُكَ) وَكَفَيْكَ) وَمَادَ كَسَرَ

بَعْدَهَا فِي الْبَابِ (٤) فَلَوْ كَانَ اسْمُ الْإِشَارَةِ عِنْدَ مَطْلَبِهَا ، لَمْ يَحْكَمْ بِصَحیح " هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ " .

بَلْ كَانَ يَحْكَمْ بِهِ بِمَا حَكَمَ فِي " وَيَلَهُ وَأَبَاهُ " (٥) وَهَذَا وَاضِحٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَالْوَاوُ الَّتِي يَلِيهَا الْمَعْمُولُ مَعَهُ ، مُعَدَّةٌ لَا حَالَةَ . هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَصْحُوحُ ،

قَالَ سَبَوِيَّةٌ بَعْدَ تَشْدِيدِهَا صَحِيتْ وَأَبَاكَ ، وَلَوْ تَرَكْتَ الدَّاقَّةَ وَفَصَّلَهَا نَزَعَهَا . إِنَّمَا

أُرِدَتْ ، مَا صَنَعْتَ مَعَ أَبِيكَ ، وَلَوْ تَرَكْتَ الدَّاقَّةَ مَعَ فَصْلِهَا ، فَالْفَعْلُ مَعْمُولٌ مَعَهُ ،

وَالْأَبُ كَذَلِكَ ، وَالْوَاوُ لَمْ تَعْمُرْ الْمَعْنَى وَلَكِنَّمَا تَعْمَلُ فِي الْأَسْمِ مَا قَبْلَهَا (٦) . هَذَا نَصُّهُ .

وَيَحْتَمِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ مَذْهَبَهُ دَمُ الْاِكْتِفَاءِ فِي نَسْبِ الْمَعْمُولِ مَعَهُ بِمَا يَكْتَفَى (٧) فِي نَسْبِ

الْحَالِ ، وَلَا يَنْصَبُ (٨) الْعَامِلُ الْمَعْنَوِي كَحَرْفِ التَّشْبِيهِ وَالظُّرُوفِ الْخَبَرِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ لِسَمِّ

يَنْصَبُ (٩) لَكَ (٩) فِي " هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ " وَلَا يَحْسِبُكَ فِي " حَسْبُكَ وَرَبُّكَ " .

(١) فِي الْأَصْلِ : لَا تُحْسِنُكَ .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، طَوِيًا : مَعْلَةٌ ، وَالنَّصُوبُ مِنْ طَوِيٍّ وَالْكِتَابُ .

(٣) الْكِتَابُ : ٣١٠ / ١ .

(٤) مَادَكَ بَعْدَهَا : قَدْ دَخَلَ ، وَنَطَوِيًا : الْكِتَابُ : ٣١٠ / ١ .

(٥) الْكِتَابُ : ٣١٠ / ١ .

(٦) الْكِتَابُ : ٢٩٧ / ١ .

(٧) بَعْدَهَا فِي طَوِيٍّ : بِهِ .

(٨) فِي ع : يَنْصَبُ .

(٩) فِي ج : وَكَذَا لَمْ يَنْصَبْهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ ، تَحْرِيفٌ .

وأكثر التأخرين يعطون عن ز مثل (١) هذا . قلت : وكان حق الواو إن هي معدية
أن تحرر ما عدت الحامل إليه ، كما فعلت حروف الجر إلا أنها أشبهت الواو العاطفة
بفعلها ومعنى : فلم تعط عللا ، بل أعطيت مثل ما أعطيت العاطفة من اتصال
ما قبلها إلى ما بعد ها لا على سبيل إلتصاف ، وكان في ذلك أيضا شبهة على أن أصل
المرور بحرف أن يكون منصوبا ، ولكنه جزل لفظا ، فحكم على بوضع بموله بالنصب (٢)
لم تتضح عاقبته بأنه مُعَدِّي (٣) ليظهر بذلك مرة المتعدي (٤) بنفسه على المتعدي
بواسطة (٥) . وقد ترتب على شبه الواو انفرادهم بفتح ، بالواو العاطفة ما ذكرته وأُسْرُ
آخر ، وهو أنها لم تحرر بحرفي فتح في جوار انتقادهم ، بل حوت بحرفي العاطفة مسي
التأخر (٦) وسأتي ذلك إن شاء الله تعالى .

وكان النحاج يقول : ز إن (٧) إذا قلت : ما صنعت وأباك ، فأنصب بإضمار كأنه
قال : ما صنعت ولا صنعت أباك ، لأنه لا يعمل الفعل في المفعول وبهين الواو (٨) وهذا
غير صحيح لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يصح به الارتباط ، فإن
ارتبطا بلا واسطة فلا معنى لدخول حرف بينهما ، وإن لم يرتبطا إلا بواسطة (٩)
فلا بد منها ، ولذلك تقول : صنعت زيدا وعمرًا ، فتصعب عمرًا ، بصريت ، كما تصعب به
(ريدا) ، لكن استعملها في تعليق زيد بالحامل عن واسطة ، واحتجوا إليها مسي

(١) زيادة من ع .

(٢) في ع : إلا .

(٣) في الأصل : ظ .م : إذا ، والمضت من ع ، ظ .

(٤) في ع . للمتعدي .

(٥) ما بين العاصرتين صاقط من ظ .

(٦) في ع ، م : التأخير .

(٧) زيادة من ع ، ظ .

(٨) الجمع : ٢ / ٢٣٨ .

(٩) في ظ : بواسطة .

تخليق مرسومه ، فأتينا بها ، ونشده في الحاجة إلى واسطة : ما صيرت إلا ريدا ، وضربت
 إما ريدا وإيا صرا ، منتصب^(١) ما بعد (إلا) و(إما) ، ما يفعل ولا يمنع من ذلك الواسطة ،
 لأن المعنى لا يصح إلا بها^(٢) ، فكذا ينتصب ما بعد الواو ما قبلها ، لأن المعنى
 لا يصح إلا بها^(٣) .

وما يبيّن فساد تقدير الرجاء^(٤) ، أنه إما أن يقصد تشريك ضمت ولا يست مسمى
 الاستعظام ، وإما أن لا يقصده ، فإن قصده لم يصح ، لأن شرط صحة حذف الفعل على
 الفعل بعد اسم الاستعظام^(٥) جواز الاستعناء^(٦) بالثاني عن الأول ، والأمر بخلاف
 ذلك في التقدير المذكور ، إذ لا معنى لقول القائل : ما لا يست أباك ، وإن لم يقصد
 التشريك ، لم يصح أيضا ، إذ لا تطف جلة خبرية على جملة استعناية مع استقلال
 كل واحدة منها ، وأن لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال كما في المثال المذكور ، أحق
 وأولى ، وإياها ، لو كان ما بعد الواو منصوبا بفعل مضمر ، لم يحتج إلى الواو ، كما
 لا يحتاج إليها مع إظهاره ، ألا ترى أنك لو أظهرت فعل الملازمة في : ما شأنك
 وريدا ، لقلت . ما شأنك تلبس ريدا ، دون واو ، فليزمن من حكم بإضمار تلبس ،
 الاستعناء من الواو كما يستغنى عنها مع إظهاره ، والاستعناء^(٧) عنها^(٨) باطل ،
 وما أضى إلى الباطل باطل .

وزعم الجرحاني أن الواو هي انتاصبة بنفسها^(٩) ، وما ذهب إليه باطل من ثلاثة أوجه :

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | في ع : منتصب . |
| (٢) | في ظ : لا يصح بدو بها . |
| (٣) | تكتل من ع : وظ . |
| (٤) | بعدها في ع . (أما) . |
| (٥) | في ظ : استعظام . |
| (٦) | في ظ : والاستعناء . |
| (٧) | في الأصل : طه ، فبهما ، والمثبت من ع : وظ . |
| (٨) | الجمع ٣٠ / ٢٣٨ . |

أحدها : أنها لو كان النصب بها نفسها ، لم يشترط في وجوده ^(١) وجود معسبل

قبلها ، أو معنى فعل ، كما لا يشترط في غيرها من النواصب ، ولحار أن
يقال كل رجل وصيغته ، بالنصب ، كما يقال : عهد كل ^(٢) رجل وصيغته .

الثاني : أن الحكم يكون الواو ناصبة حكمها لا خبر له ، إذ ليس في الكلام خبر

ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل ، كإنا وأخواتها ، أو يشبه ما أنشبه ^(٣)

لفعل ، كلا الشبهة / بل إن ، والواو المراد منه لا تشبه الفعل ولا ما أنشبه (١٠٢ / ب)

الفعل ، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم .

الثالث : أنها لو كانت هي الناصبة ، لوجب اتصال الضمير إياها وقع معمولاً معها .

ولم ^(٤) من الضرورات قول الشاعر : ^(٥)

مأليت لا أهلك أخذ ^(٦) قصيدة . . تكون ^(٧) وإياها بها مالا يقدي

ولا خلاف في وجوب الانفصال في مثل هذا ، فمعلم بذلك أن الواو غير طامعة .

إذ ليس في الكلام ضمير نصب يجب اتصاله مع مباشرة الناصب .

ودعنا الكوميون إلى أن معمول معه منصوب بالمخالفة ^(٨) وقد تقدم في باب

الابتداء ، بإبطال سيرة العمل إلى المخالفة بدلائل أعني ذكرها ثم من ركها هاهنا .

(١) في ع : وجودها ، تحريف .

(٢) في الأصل م : عهد كل رجل ، وفي ط : عهد كل رجل ، والنصب م ع ، ط .

(٣) في الأصل ط م : ما يشبه ، والمثبت م ع ، ط .

(٤) في الأصل ط م : ويعد ، والمثبت م ع ، ط .

(٥) هو أبو ذؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهدلين . ٢١٩ / ١ ، وسبق

الاستشهاد به في باب الضمير .

(٦) في ط م ع : أخذوا .

(٧) في ع : يكون .

(٨) الانصاف . ١ / ٢٤٨ ، والجمع : ٢ / ٢٢٧ .

وإدراك بطلت الأقوال الثلاثة ، تعمس الحكم بالقول الأول وهو قول سيبويه وأكثر البصريين .

وذكر ابن خروف أن أبا الفتح بن جني قال : إن العرب لم تستعمل الواو بمعنى [مع] إلا في موضع يصح أن تلحق فيه طائفة .

وأنكر قوله ابن خروف ، وهو بالإلزام حقيق ، فإن العرب استعملت الواو بمعنى [مع] في مواضع لا يصلح فيها العطف وفي مواضع يصلح فيها ، والمواضع السنية لا يصلح فيها العطف على ضربين :

أحدهما : ترك فيه ^(١) العطف لفظاً ومعنى .

والثاني : استعمال فيه ^(٢) العطف للمجرد ^(٣) اللفظ ، كاستعمال التثنية على الجوار . من الأول قولهم : * استوى الماء والخشب ^(٤) و * مارلت آسير والنيل ^(٥) . ومثله قول الشاعر في وصف رجل مات معاق امرأة لبيها بعد فراق ^(٦) :

كَانَ وَإِيَّاهَا كَحَسْرَانٍ لَمْ يَهْتَقْ . من الماء إذ لاقاه حتى تغدرا
ومن السادس قولهم : * أنت أعظم ومالك ^(٧) أي . أنت أعظم مع مالك كيف تدبره ،
و (مالك) معطوف على اللغز ، ولا يجوز رفعه على القطع وإضمار الخبر لأن (المال)
لا يختص به بأظم ، ويشترط حذف مبتدأ المصغر غيره ، أن يكون غيره مثل خبر
المعطوف عليه . وإما قولهم : * أنت أعظم وعبد الله ^(٨) فيحصل ثلاثة أوجه :

(١) في ع : فيها .

(٢) في ع : المجرد .

(٣) (٤) الكتاب ١ : ٢٩٨ .

(٥) هو كعب بن جعيل ، الكتاب ١ : ٢٩٨ ، والتبصرة بلصيري : ص ٢٥٨ .

وجعل ابن راجي : ص ٣١٧ .

(٦) التلخيص ١ : ٣٠٠ .

(٧) في ع م . تدبره .

(٨) الكتاب ١ : ٣٠٠ .

أحدها : أن تكون الواو بمعنى (مع) وعطف بها في العطف مبتدأ حذف خبره وجوبا ، لوقوع موقع المجرور به مع والاستطالة .

والثاني : أن تكون الواو لمجرد العطف ، وعبد الله مبتدأ محذوف الخبر جوارا ، والتقدير : أنت أعلم بعبد الله ، وعبد الله أعلم بك ، ثم دخله الحذف كما دخل في نحو : أنت خير أم ريد؟ والأصل : أنت خير من زيد أم زيد خير منك؟

والثالث : أن يكون (عبد الله) محطوبا على (أنت) ، وأعلم : خبره ، كأنه قال : أنت وعبد الله أعلم من ميركا . [وأما وقوع الواو بمعنى (مع) في موضع يصلح للمعطف فكثير ، وفيه تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى .

(ص) ولا يقدم (١) المفعول معه على ظن (٢) المصاحب

باعتاق ، ولا عليه خلافا لابن جني (٣)

ويجب المعطف في نحو : " أنت ورأيتك " أو " أنت أعلم وأنت " والنصب عند الأكثر في نحو : مائة واربعة ، ومائة وأربعة ، والنصب في هذين ونحوهما بكان خسمة قبل الحارة ، أو مصدر (٤) (لا ين) متوفا بعد الواو (٥) لا ين خلافا للسجستاني وابن خروف (٦)

فإن كان المجرور ظاهرا ، رجع العطف وربما نصب بفعل

- (١) في الأصل ، طء م : يتقدم ، والمثبت من ج ، ظ والنسبيل .
 (٢) في الأصل ، طء م : العامل ، واستثبت من ج ، د ، والنسبيل .
 (٣) الخصائص : ٣٨٣ / ٢ ، والجمع : ٢٣٩ / ٣ .
 (٤) في ج : مصدر .
 (٥) لا ، ساقطة من ط .
 (٦) الجمع : ٢٤٢ / ٣ .

مقدربعد (ما) أو (كيف) أو زين مطأاً أو قبل
غير ظاهر في نحو : " ما أنت والسير " ، وكيف
أنت وقصعة " ، وأريان قوس والجماعة " ، و " أسا
وأياه مي لحاف " .

وبترجح المطف إن كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن ،
فإن خيف به موات ما يخرقوا رجح المنصب على
المعية ، (فإن لم يلق العمل بخاني الواو جاز
النصب على المعية)^(٥) وعلى إضمار العمل اللاتق
إن حسن (مع) موضع الواو ، وإلا تميز بالإضمار
والنصب في نحو : حَتَمْتُكَ وَبَرَدَا دِرْهُمُ ، بِحَسْبِ
سَوِيَّا ، وبعد : وَيْلَهُ ، وَيْلًا لَهُ ، يناسب المصدر .
وبعد : وَيْلٌ لَهُ ، يَا كَرِيم ، ضميراً وفي : رَأْسُهُ وَالْحَاطِطُ
وإمراً وتنفسه ، وشأنك والحق ، على المعية
أو المطف بعد إضمار (دَج) في الأول والثاني ،
(عليك) في الثالث ، ونحو : هذا لك وآباك) ستوع
في الاختيار . وفي كون هذا الباب مقبلاً خلافه
ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله
مأله متقدماً ، وقد يحل حكم ما بعد المعطوع ،
خلافاً لابن كيسان^(٦) .

(١) في ع : ضاعا .

(٢) (٤٠٣) سيأتي كل في شاهده قريباً .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من ط .

(٤) في الأصل ط ، م ، ع : بحسب ، والنسبت من ط والتسهيل .

(٥) في الأصل ط ، م ، و : المعطوف ، والتصويب من ع ، ط ، والتسهيل

(٦) في ع : من حين . (٧) مأله : ساقطة من ط . (٨) (البمع : ١٠٤٦ / ٢٠٤٦)

(ش) قد تقدم بيان كون الواو التي بمعنى (مع) معدية وأن لها شبهها بالسواو
 العاطفة في اللفظ والمعنى ، ولذلك لم تصل^(١) أصل حرف الجر في لفظ ما عادت
 إليه العامل ، بل أوصلت إليه على العامل لفظاً وحلاً ، ولا زمت محلاً واحداً لشبهها
 بهمة التعدية ، فلا يتقدم على عامل المصاحب كما تقدم (مع) / في قولهم تمنع (١/١٨)
 الخشب استوى الماء^(٢) ، ر فلا يقال ؛ والخشب استوى الماء^(٣) ، وكذا لا يقال ؛ استوى
 والخشب الماء^(٤) ، فالأول مجمع على منعه ، والثاني سجع إلا عند ابن جني^(٥) ، فإنه أنشأ
 في الخصائص إلى جواره وبه شبهتان ؛
 أحدهما أنه قد جار ذلك في العاطفة ، فتميز فيها لأنها محمولة عليها .
 والثانية ؛ أن ذلك قد ورد في كلامهم ، فيجوز أن يحكم بجوارحه^(٦) . وس الوارد في
 ذلك قول الشاعر^(٧) :
 أكرم حين أماريه لأكرسه . ولا أقمه والسومة اللقا
 ونظم قول الآخر^(٨) :
 خمنت ونظمت عهدة ونسيمة . خصالاً ثلاثاً لشت فتها يرموي
 ولا حيلة في الشبهتين ، (أ) الأولى ؛ فالجواب عنها من وجهين :
 أحدهما ؛ أن العاطفة أقوى وأوسع مجالاً ، تجعل لها مرة بتحويل التقدير ،
 كقول الشاعر^(٩) :

-
- { ١ } في الأصل : ط ، م ؛ يحل . والشبه من ج .
 { ٢ } تكلية من ج ، ط .
 { ٣ } انظر الخصائص : ٢٤ / ٣٨٣ .
 { ٤ } في الأصل : ط ، م ، بذلك ، والشبه من ج ، ط .
 { ٥ } هو أحد الفرارين ، شرح ديوان الحماسة ، ص ١١٤٦ ، والمقاصد :
 ٨٩ / ٣ ، وشرح الأشموني : ٢٤ / ١٣٧ .
 { ٦ } هو يزيد بن الحكم التقي ، أمالي القاضي ، ٦٨ / ١ ، أمالي ابن الشجري :
 ١١٧٧ / ١ ، والخصائص : ٢٤ / ٣٨٣ ، والخزاعة : ١٤٩٥ / ١ .
 { ٧ } هو ذو الرمة ، ديوانه : ٢٤ / ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، وفيه التخرج .
 { ٨ }
 { ٩ }

كَلَامًا عَلَى أُولَئِكَ أَهَقَبَ لَاحِقًا . : وَرَبُّي السَّعَا أُنْعَمَ بِهَا بِحَسْبِهَا

جَوَّبَ دَوْتُ عَنْهَا الشَّاهِدُ وَأَثَرَتْ . : بِهَا يَوْمَ دَبَّابِ الشَّيْبِ بِحَسْبِهَا

والأصل . لاحبا جواب ، وربي السعا ، مقدم المعطوف على المعطوف عليه ،

لأن المعطوف بالواو ، تابع نسبة العامل إليه كنسبته إلى المتبوع ، فلم يكن في تقديمه

محدور بل كان فيه إهداء مرة الأقوى ^(٢) على الأضعف ، وظواشرك ^(٣) بهما مـ

الجواز خفيت المربة .

والثاني . أن واو (مع) وإن أشبهت الحافظة عليها شبه زهيرة التمدية ^(٤) يقتضي

لها لزوم مكان واحد كما لمرت الهرة مكانا واحدا .

وَأَمَّا الشَّيْءُ الثَّانِي عَلَى احْتِجَاجِهِ ^(٥) بِالْبَيْنِ فِي الدُّكُورِ ^(٦) مَصْمُومَةً أَيْضًا .

إذ لا يتمي جمع ما بهما من المنصوبين من باب المعمول معه ، بل جعله ^(٧) من حساب

المعطى ممكن وهو أولى ، لأن القول بتقديم المعطوف في الضرورة مجمع عليه ، وليس

كذلك القول بتقديم المعمول معه .

أَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فَاَلْمَعْطَفُ فِيهِ ظَاهِرٌ لِأَن تَقْدِيرَهُ : جَعَلْتُ حِمْدَهُ وَنُسْجَةً وَمَحْشَاةً ،

وبهذا وجهه ^(٨) أَكْثَرُ السَّعَوِيِّينَ ، وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي فَهُوَ مِنْ بَابِ :

... .. وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْمِثْرَانِ ^(٩)

(١) في ظم : عند .

(٢) في ع ، ظ : للأقوى .

(٣) في ع : اشترك .

(٤) تشكك من ع ، ظ .

(٥) في ع ، ظ : الناشئة عن احتجاجة .

(٦) زيادة من ع ، ظ .

(٧) في ظ : " جعلها " .

(٨) في الأصل ، عدم : وجهه ، والتثبت من ع ، ظ .

(٩) محز بيت للمراعي ، ديوانه : ص ٢٦٩ ، وفيه تخرجه ، وسبأني قريبا في شاهده .

غضب . (الميمون ^(١)) يفعل من طيه (زجمن) تقديره ، وكش العيون ،
 طودعت ضرورة إلى استقديم لم يختلف التقدير ، فكذلك أصل ^(٢) ولا ألقه ^(٣) والمسوأة
 اللقب ^(٤) ولا ألقه اللقب وأموه ^(٥) ، التوبة ، معدف (أسوه) لدلالة (ألقه)
 عليه ، ثم قدم مخطرا ، وبقي التقدير على ما جاء عليه .

وأشرت بقولي : ويحب العطف في نحو : أنت ورأيتك ، إلى أن كل موضع كانت الواو
 فيه بمعنى (مع) بعد دي خبر لم يذكر ^(٦) أو ذكر وهو ^(٧) أعمل تضليل ما عطف
 فيه لزم لعدم فعل وما يصل عليه ، والراء يسلّم عليه أن يكون من جنس ما يصب
 مفعولا به ، ولا خلاف في وجوب الرفع فيما أشبهه المثالين المذكورين ، ومن ادعى جواز
 النصب في نحو : كل رجل وقبعت ^(٨) على تقدير : كل رجل كاش وصيغته فقد ادعى
 ما لم يلقه عربي ، فلا التفتت إليه ولا تعرج عليه .

وسا ورد مثل : كل رجل وصيغته ^(٩) وأنت ورأيتك ^(١٠) قول العرب : الرجل
 وأعداءها ، والنساء وأجارها ^(١١) حكاه الأخفش ، ومثله : إنك ما وغير ^(١٢) حكاه
 سيوطي . ومثله قول شداد أبي حنيفة ^(١٣) :

فمن يك ساثلا في فاسي . . . وخروء لا تروء ولا تمار

(١) في الأصل : ط ، م : العيون ، والمثبت من ع ، ط .

(٢) تقدم الاستشهاد به آتيا .

(٣) في الأصل : ط ، م : اللقب ، والمثبت من ع ، ط .

(٤) في ط : يذكره .

(٥) في الأصل : ط ، م : أو هو ،

(٦) التذييل : ج ١ لائحة ١٤٣ .

(٧) الكتاب ١٢ / ١٣٠٢ / ١٠٧ .

(٨) ديوان حنيفة ، ص ٣٠٩ ، وفيه تخريجه . والكتاب ١ : ٣٠٢ .

(٩) في ع : لا تروء .

ولسبب هذه الواو بعد جتاء وبعد اسم إن قلت : ويجب المنصوب ، ولم أقبل :
ويجب الرفع ، فإن المنطوق بعد ابتداء يرفع ، وبعد اسم ^(١) إن نصب ^(٢) ، فمستحسنا
العبارة .

ثم قلت : والنصب عند الأكثر أي : ويجب النصب عند الأكثر في نحو : مالك
وربداً وما شئت وصراً ، والاشارة إلى كل جملة آخرها واو انصاحبة وتاليها ، وأولها
(ما) المستعمل بها على سبيل الإنكار قبل ضمير مجرور باللام أو الشان ، أو ما يؤدي
ما يؤيد به .

ولسبب هذه في هذين المثالين وشبههما مذهبان :

أحدهما : أن يقدر (كان) بعد (ما) فيكون المنصوب مفعولاً معه .

والثاني : أن يقدر بعد الواو مصدر (لا تس) متوابعاً أو مضافاً إلى ضمير مخاطب .

صرح بالتقدمين في متن الباب الثالث

وبإظهار الفعل في ترجمته مقال : هذا باب ما يصحرون فيه الفعل لتصح الكلام إذا

حُمل آخره على أوله ، وذلك فصولك : مالك وزيدا ، وما شئت وصراً ، ثم قال

في متن الباب : إذا أظهر الاسم مقال : ما شأن عبد الله وأخيه بشتة ، ملحقاً بالآخر ،

ثم قال : إذا أصرت مكانه قلت : ما شأنك ولا تسمة زيدا ، أو ولا تسمة زيدا ،

مكان أن يكون زيد ^(٣) على فعل وتكون الملازمة على الشأن ، لأن الشأن معه / (١٠٨ ب)

ملازمة زله ^(٤) أن تسمة من أن يحروا الظاهر على المضمر ^(٥) هذا مع .

فحمل أبو علي الشلوبي كلاً على ظاهره ، واعتد رعي إعمال المصدر ضميراً ، بأسمه

هنا في قوة المنطوق به ، للوضوح الدلالة عليه . ودعا إلى الاعتداد ، أن سببويه صرح

(١) اسم من حاشية الأصل ، وسقطت من النسخ الأخرى .

(٢) في الأصل ، طوم ، ع : بعد مبتدا يرفع . . . ، يصب ، والنسبت من ط .

(٣) الكتاب : ٣٠٧ / ١ .

(٤) نسخة من الكتاب .

(٥) الكتاب : ٣٠٩ / ١ .

في باب الوصف بـ (أ) حذف (أن يكون) وارتفاع (العقدان) (١) وقال بعد
إشادة (٢)

وَكُلُّ أَحْ عَارْقُهُ أَخُوهُ . لَعَنَّا رَبَّكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

كأله قال . وكلّ أح غير العقدين عارقه أخوه . ثم قال : " ولا يحور (٣) على (أ) إلا أن
يكون () لأنك لا تغير الاسم الذي هذا من تناسخه ، لأنّ (٤) أن (٥) يكون (٦) اسم . (٧) مظاهر
كلامه أن المصدر العامل لا يتصرف ، ومن كلامه ثم على أنه لا يتصرف لصعب الدليل ،
ووجود مدحجه من حذفه ، وحكم هذا (٨) بجوار حذف لقوة الدلالة عليه .

وماد حب إليه الشبح أبو علي هو الصحيح (٩) لأنه من مع حذف المصدر
مطلقاً ، فإن حذفه إما فوبه الدلالة عليه واردة في الكلام الصحيح كقوله تعالى : قُلْ
قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَمْعِ الْمَلِكِ وَكَفْرٌ بِهِ وَالنَّسْجِدِ الْحَرَامِ (١٠) أي : وَصَدٌّ عَنْ قِبَلِ
المسجد الحرام ، وإخراج أهله منه أكبر عند الله ، وحذف : صَدٌّ (١١) عن قِبَلِ (١٢) المسجد
لدلالة مظهرها من قبل عليهما ، ولا يحور حذف (المسجد) على (سمع الملك)

(١) زيادة من ج ، ظ .

(٢) لعنهم بن جعفر بكرب ، ديوانه : ص ١٨١ ، ومعه تفريجه .

(٣) بعد ها في الكتاب بين حاصرتين : رفع زيد .

(٤) في الأصل : ج : لا أن ، تحريف ، والثبت من طهم ، ظ .

(٥) كذا في جميع نسخ التحقيق . اسم ، والذي في الكتاب : استأ ، سهو .

الكتاب : ٢ / ٣٣٥ .

(٦) في ج ، هاهنا .

(٧) في ج : لأن ماد حب ، تحريف .

(٨) الآية ٣٣٧ من سورة البقرة .

(٩) في ط : عن قتال ، وفي ج ، ظ ، مساطفة .

(١٠) في الأصل : قتل ، تحريف ، والثبت من بقية النسخ .

(١١) بعد ها في ط ، الحرام .

وقد عطف (كثر) على (صد) فيلزم عطف^(١١) على مصدر قبل ذكر ما يتعلق به ، ولا يجوز
عطف (المسجد) على الهاء من به ، لأن العطف على ضمير الحر لا يجوز عند الأكثر^(١٢)
إلا إذا أُعيد الحارّز ولا يصحّ أيها من جهة المعنى ، لأنّ المشركين كانوا يعظمسون
المسجد الحرام ، فلا يصحّ أن ينسب^(١٣) إليهم الكفر^(١٤) فيه^(١٥) (إلا لكونهم لا يعظمونه
تعظيما يستند إلى أمر الله بل إلى أهوائهم ، فهو حقيق بإطلاق الكفر عليه^(١٦)) .
ومن حذف المصدر وبقا ما يتعلق به قول الشاعر^(١٧) :

لَمَ يَنْفَكْ مِنْ تَقْوَلِ أَتَمَّ^(١٨) نَعْمًا^(١٩) . . . لَهِمْ مِنْ مِلَّةٍ وَهَوًى مَطَاعٍ^(٢٠)
وسئل^(٢١) :

أَلَمْ يَلْزَمْ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا . . . تَسُنَّ مِثْلِي^(٢٢) بَلَا حَتْبٍ وَلَا مَارِ^(٢٣)

- (١١) في ط ، عطفه .
(١٢) عند الأكثر ، ساقطة من ط .
(١٣) في ع : يستند ،
(١٤) في الأصل : الكفر إليهم ، والثبت من بقية النسخ .
(١٥) تنكبه من بقية النسخ .
(١٦) ما بين الحاضرتين ساقط من ط .
وقول المصنف رحمه الله . . . ها ، مخالف لقوله في شرح النكاحية الشامية في
هذه المسألة فقد صرح هناك بجوار العطف على الضمير المجزور دون إعادة
الجاء ، وأتى بالشواهد على ذلك ، ومن بينها الآية الكريمة التي أورد ها
ها ، قال في باب العطف : " ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى : * * * وكفّر
به والمسجد الحرام * * * بالمصنف على الهاء لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه
العزل بأجسي بين جزأي القسمة " . شرح النكاحية : ٢ / ١٢٤٨ .
(١٧) لم ألق طيه في كتاب .
(١٨) في ع : يقول ، وفي ط : تعول .
(١٩) في ع : أتم نعما .
(٢٠) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح النكاحية الشامية : ص ١٠٢٠ .
(٢١) في ع : " مثلي " .

مَنْ مِنَ الِصِّغَاتِ الْأُولَى شَتَلَتْ بِمَنْ مَحذُوفٌ ، وَبِمَعْطَاةٍ مِنَ الِصِّغَاتِ الثَّانِيَةِ مَتَلَسَّقٌ
بِمَنْ مَحذُوفٍ ، وَالْمَحذُوفَانِ بَدَلَانِ مِنَ الْمَوْجُودَيْنِ ، فَاسْتَفْسِي بِمَعْمُولِ الْبَسْمَلِ
كَمَا اسْتَفْسِي فِي الْآيَةِ بِمَعْمُولِ الْمَحْذُوفِ .

وَدَهَبَ السِّيَرَامِيُّ وَابْنُ خُرُوفٍ إِلَى أَنَّ قَوْلَ سَيَبَوِيهِ : مَا شَأْنُكَ وَمَلَابِسُكَ زَيْدًا ،
مُؤَوَّلٌ ، قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ . قَوْلُهُ فَكُنَّا نَكْتُبُ : مَا شَأْنُكَ وَمَلَابِسُكَ زَيْدًا ^(١) ، إِنَّمَا قَدَّرَ بِالصَّغَرِ
حِينَ أَظْهَرَ لَيْكُنْ مَحْذُوفًا عَلَى أَشْيَاءَ ، وَالضَّمُّ الْعَمَلُ ، لِأَنَّهُ لَا يَحْزُرُ أَنْ يَحْمَلَ الصَّغَرُ
مَضْمَرًا ، وَالْكُومِيُّونَ يُعْمَلُونَهُ مَضْمَرًا غَيْرَ مَطْغُوزٍ بِهِ . ثُمَّ قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ . يَرِيدُ بِهِدًا مَا أَرَادَ
بِقَوْلِهِ : مَنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا ، لِأَنَّهُ لَا يَصْرُحُ بِالتَّوَصُّلِ مَعَ بَعْضِ الصَّلَةِ ^(٢) ، فَكَلَامُهُ هَذَا
مَحْذُوفٌ عَلَى الْمَصْنُوعِ ، وَجَازَ إِصْرَارُ الْعَمَلِ هُنَا وَهُوَ لَا يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَصْرَحْ
بِظُهُورِهِ ، فَإِنَّ أَظْهَرَهُ عَلَى رُجْحَةِ التَّكْذِيبِ جَلَّتْ بِالصَّغَرِ .

قَالَ . يَكْفِي مِنَ الرَّدِّ عَلَى ابْنِ خُرُوفٍ اعْتِرَافُهُ بِأَنَّ الْمَوْضِعَ لَا يَصْلُحُ لِلْعَمَلِ ، وَاعْتِرَافُهُ
بِأَنَّ سَيَبَوِيهِ حَلَّ قَوْلِ الرَّاجِزِ ^(٣) .

مَنْ لَدُنْ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهِمَا

عَلَى أَنَّ أَوَّلَهُ : مَنْ لَدُنْ أَنْ ^(٤) كَانَتْ شَوْلًا ، فَحُكْمُ بِحَذْفِ أَنْ وَالْعَمَلِ فِي هَذَا الرَّجْزِ ،
لِقُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ^(٥) ، وَحُكْمُ بِمَنْعِ ذَلِكَ فِي ^(٦) .

... .. نَحْتَرُّ أَبْيَهُ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

لِضَعْفِ الدَّلَالَةِ . وَلَوْ صَرَحَ سَيَبَوِيهِ بِمَنْعِ حَذْفِ الصَّغَرِ مُطْلَقًا لَكَانَ مَحْذُوفًا بِشَبَّوَتْ

(١) الْكِتَابُ ١ / ٣٠٩ .

(٢) فِي ج : صَلَاحُهُ .

(٣) سَبَقَ الِاسْتِفْهَامُ بِهِ فِي بَابِ كَانَ وَأَحْوَاتِهَا ، وَفِي بَابِ الْمَعْمُولِ بِهِ .

(٤) فِي ج : مِنْ لَدُنْ أَنْ ، سَبَّوَتْ .

(٥) زِيَادَةُ مَنْظَرٍ .

(٦) سَبَقَ الِاسْتِفْهَامُ بِهِ قَرِيبًا فِي هَذَا الْبَابِ .

ذلك من العرب ، فإن كلامهم هو المأخوذ به . وقد تقدمت اشواهد على إضمار المصدر وإبقاء ما يتعلق به ، وأمكن حمل كلام سيبويه على وفق ذلك ، فقوي الاستشهاد وتأكد الاعتقاد .

ونسبت وجوب النصب في نحو : مالك وزيدا ، وما شئتكم بهما ، إلى الأكثر لأن ابن خروف حكى عن الكسائي أنه قال : إدا أوقعت (ما بال) و (ما شأن) و (ما ل) على اسم مضمرة قطعت عليه باسم ظاهر كان الوجه في المصطوف النصب ، والخصم في جائر (١) تقول : ما باللك وزيدا ، تنصب (زيدا) بإضمار الفعل ، وإضمار المصدر يحمل على الفعل ، كأنك قلت : وتلا من زيدا أو تذكر (٢) زيدا ، أو كأنك قلت : ما باللك وما لا يستلزم زيدا ، أو تذكره زيدا ، فصرح الكسائي بجوار الجر ، وبه أقول ، لا على المصطف ، بل على حذف مثل ما جري به المصير لدلالة اسماء على طيه ، وسماي الكلام على حذف في باب المصطف (٣) في شأ الله تعالى ، ما كان ظاهرا (٤) المنجور باللام وأشأن ونحوه - فالمصطار المصطف نحو : ما لزيد وأخيه ، وما شأن عبد الله وضرو .

ويحوز النصب على إضمار / (كان) بعد (ما) قال سيبويه بعد إيشاده قول (١/١٠٩) الشاعر (٥)

مالك والظفر حول نحب (٦) . وقد حقت تهامة بالرجال

-
- | | |
|-------------|---|
| (١) | تكله من ع ، ظ . |
| (٢) | في الأصل : طه ، ع ، م ؛ ويجعل ، والتصويب من ظ . |
| (٣) (٤) | في الأصل : طه ، م ؛ وتذكره ، والثبت من ع ، ظ . |
| (٥) | زيادة من ع ، ظ . |
| (٦) | في الأصل : طه ، م ؛ ظاهره ، والثبت من ع ، ظ . |
| (٧) | هو سكين الداربي ، انكتاب : ٣٠٨ / ١ ، الكامل : ٣٣٤ / ١٠ ، وجعل |
| | الزحاجي : ص ٣١٩ ، وشرح الفصل : ٥٠ / ٢ ، وابخزاة : ٥٠٠ / ١ . |
| (٨) | في طه : " والتدليل " . |

ويبدأ أظهر الاسم فقال : ما شأن عبد الله وأخيه بشتبه ، ظميس إلا البحر (١) ، ما وهم
 أن النصب مستع ، وهو لا يريد ذلك ، لأنه قال بعد ذلك بظليل ، ومن قال : ما أنت
 وزيد (٢) ، قال : ما شأن عبد الله وزيد (٣) ، وكأنه قال : ما كان شأن عبد الله وزيد (٤) ، فمعلم
 بهذا أن مد هذه جوار النصب ، لكنه غير الوجه البحتار ، وتبين أنه أراد بقوله أولا :
 " ظميس إلا البحر " ما أراد بنحو : " لا متى إلا طي ولا شيف إلا دو الفقار " .
 وقد حكم بعض التأخرين بفتح النصب أخذا بظاهر قوله الأول ، ولو قرأ ما بعد
 من كلام سيويه لم يقع فيما وقع .

ومثل هذا اعتق للزمخشري في " استمرا قاصدا " (٥) حين جعله من المنصوبات
 باللام إضماره ، لأن سيويه ذكره بعد أمثلة استمر إضمار ما فيها ، ثم بين بعد ذلك
 بظليل ، أن الذي نصب (استمرا قاصدا) يجوز إظهاره ، وهل الزمخشري عن ذلك
 ما اعتقده حاليا بصواب .

والرفع (٦) في نحو : " ما أنت وزيدا " و " كيف أنت وقضعة من ثريد " هو الجهد
 لعدم العمل وما يحمل عمله ، قال سيويه : ورعوا أن ناسا يقولون : كيف أنت وزيدا ،
 وما أنت وزيدا ، وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحسوا الكلام على (ما) و (كيف) (٧) ولكنهم
 حملوه على العمل ... لأن (كنت) و (تكون) يقعان هاهنا كثيرا (٨) ، وأشد سيويه (٩)

- (١) الكتاب : ١ / ٩٠ ص ٤٠ .
 (٢) ما بين العاصرتين سامط من ظ . وانظر الكتاب : ١ / ٣٠٩ .
 (٣) الكتاب : ١ / ٢٨٤ .
 (٤) في ج : والجهد الرفع .
 (٥) في الكتاب : ولا كيف .
 (٦) الكتاب : ١ / ٣٠٣ .
 (٧) لأسامة بن العارث بن حبيب الهذلي ، شرح أشعار الهدلبيين : ص ١٢٨٩ ،
 وفيه التخريج .
 وانظر : الكتاب : ١ / ٣٠٣ .

وما أنت والتسجيري تطع .: يبرح بالذكر الصايط
واشد أهما (١)

أشودني يفتيك باليس حجن (٢) .: أشاهات مغالون (٣) العبادا
بما جعت من حجن (٤) وصيرو .: وما حصن وغرو والحياد
ثم قال : وزعوا أن انراي كان ينشد هذا البيت (٥)

أرمان قبي والجماعة كالسدي .: لرم الزحالة أن شيل سبيلا
كأنه قال . أرمان كان قوسي والجماعة ، فحلوه على (كان) لأنها تقع في هذا
الموضع كثيرا . . . ثم قال : وأما * أنت وشألك * وكل رجل وصيغته * و * أنت أعلم
وربك * وأشياء ذلك ، فكله رجع ، لا يكون فيه نصب ، لأنه إذا ترد أن تغير بالحال
التي فيها المحدث عنه في حال حدثك ، ولم ترد أن تجعل ذلك مما مضى ولا مما
يستقبل وليس موضعاً يستعمل فيه الفعل .

وأما الاستعظام فإنهم أجاروا فيه تر نصب (٦) لأنهم يستعملون الفعل فسي
ذلك الموضع كثيرا ، يقولون . ما كنت ؟ وكيف تكون ؟ إذا أرادوا معنى مع . ومن ثم
قالوا : * أرمان قوسي والجماعة (٧) ، لأنه موضع يدخ فيه الفعل كثيرا يقولون . أرمان
كان قبي ، وحين كان (٨) هذا نصه . وإليه اشرت بقولي : وربما نصب بفعل مقدر

(١) وردا بدون نسبة في الكتاب : ٣٠٤ / ١ ، والمختص : ١٤٠ / ٢٠٢٥ / ١

وأما لي ابن التسجيري : ٦٦ / ١ .

(٢) في ط : جعل ، بالجيم ثم الحاء .

(٣) في ط : مغالون .

(٤) في ح : حصن ، بالصاد المهملة .

(٥) الكتاب : ٣٠٥ / ١ ، وسبق الاستعظام به في باب كان وأخواتها .

(٦) في الكتاب : أهما .

(٧) كلمة من ط والكتاب .

(٨) تقدم الاستعظام به قريبا في هذا الباب .

(٩) الكتاب : ٣٠٥ / ١

بعد (أ) أو (كيف) أو رس حضاف ، ثم قلت : أو قبل خبر ظاهر ، وإشارة به إلى قول ابن خروف في شرح الكتاب لأصلًا لمسيويه : ولم يذكر في قولهم : * أنت وتساءلك * و * كل رجل وضيعته * وما أشبه إلا الرفع ، ثم قال ابن خروف . ويعنى العرب ينصب إذا كان معه خبر ، وجعل من ذلك قول عائشة رضي الله عنها : * كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في لحاف ^(١) كاسها قالت : وكنت رأيت ^(٢) وإياه في لحاف ، أو : وأنا تركائفة ^(٣) وإياه في لحاف . ويجوز عندي أن يكون (إياه) في موضع رفع عطفا على (أنا) على سبيل التثنية عن صير الرفع ، كما ناب عن صير الجر بها حتى انقرا من قول العرب : * مررت بأهلك * . قال وأنشد الكسائي ^(٤) :

فأخس وأجزل في أسيرك إته . . . ضعیف ولم تأسر كائناك أسير

وكما ناب عن صير الرفع عن صير الجر في قول بعض العرب وقد سُئل عن الصلوة : * هو العدة كانا * وهذا ليس بجذع ، لأن أصل اسمي آل يحيى ^(٥) بموضع من الإعراب دون موضع والمضرات من الصيغ ، فلا يُنتهك ذلك فيها (إلا أن حمل أنا وإياه على لحاف ^(٦) على باب المفعول معه أولى ، لأنه قد روي في حديث آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : * أتيتوا موالئكم لأنما وكثرة التي : أخوف عليكم من قلوبهم ^(٧) بصب (وكثرة) ذكره أبو علي الشيباني . وحده به ما حكاه عن الصير من جوار النصب في : * أنت وتساءلك * ، و * كل رجل وضيعته ^(٨) .

- (١) استشهد به اصنف في شرح صدة الحافظ : ص ٦٠٤ . ولم أجد في كتاب غيره .
- (٢) تكله من ج .
- (٣) تكله من ج . ط .
- (٤) ورد يدوي نسبة في التذييل : ج ٤ لوحة ٣٦ ، والخرائفة : ٤ / ٢٧٤ ، واليهام :
- (٥) ٣١ / ٢ .
- (٦) هي ج . ط . يختص .
- (٧) حديث سبق الاستشهاد به قريبا .
- (٨) لم ألق عليه في كتاب .
- (٩) ما بين الحاصرين ساطع من ط . وانظر البصرة والتذكرة للصير : ١ / ٢٥٧ .

وأشهرت بقولي : ويترجّع المظف إن كان بلا تكلف ، إلى نحو^(١)
وكُوبوا أنتم وبني أبيكم . : تَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

بأن المظف فيه حسن من جهة المفظ ، وفيه تكلف من جهة المعنى ، لأن مراد

الشاعر : كُوبُوا كُوبِي أَبِيكُمْ ، فالمخاطبون هم المأمورون ، فإذا عطف^(٢) يكون التقدير / (١٠٩/ب)

كُوبُوا^(٣) / لهم^(٤) أو : ليكُوبُوا^(٥) بكم ، وذلك خلاف المقصود ، وكذا قول الآخر^(٦) :

أرأيت^(٧) أعجبني الذي هز حال من امرئ . : عَدَّه وَوَكَّلَ أَمْرَهُ وَاللَّهَالِيَا

معناه : وَاكَّلَ أَمْرَهُ إِلَى اللَّهَالِيَا^(٨) ، ويقدير المظف فيه تكلف يمين . وأشهرت بقولي .

ولا مانع إلى نحو : لَا تَقْهَرِ الصَّبْحَ وَإِتْيَانَهُ ، أي . مع إتيانه ، فالمظف هنا سلتع يمين

الاستعاج ، وكذا في " استوى الماء والخضبة " و " مازلت أسير والنمل^(٩) " ونحوها مما

سبق الكلام عليه في شرح صدر الباب .

وأشهرت بقولي : وَلَا مَوْهَنَ^(١٠) ، إلى نحو : " ماصمت وأباك " فإن نصبه على المعية

مختار ، وعلفه جائز على ضعف ، لأن المصطوف عليه ضمير رفع متصل خبر مفعول به^(١١) .

(١) ورد بدون نسبة في الكتاب : ٢٩٨/١ ، ومجالس شعليل ، ص ١٢٥ ، وشرح

المحصل : ١٥٠١٤٨/٢ ، والجمع : ٢٢٠/١ ، والمقاصد : ١٠٢/٣ .

(٢) في ط : عطف .

(٣) إلى هنا نهاية ما وجد من الشخصية^(٤) .

(٤) زيادة من ط .

(٥) في الاصل ، ط : وَلِتَكُوبُوا ، والمثبت من ع . وفي ط . غائبة .

(٦) ورد بدون نسبة في المعاني لغيره : ٥٧/٢ ، والمقاصد : ١٩٩/٣ .

(٧) في ع : إِذَا مَا .

(٨) في ع : لِلَّهَالِيَا .

(٩) في ط : وَالسَّيْل .

(١٠) في ع . موهم ، تحريف .

(١١) في ط : متفصل .

وبين العاطف ، وما كان كذلك معطفاً ضعيفاً ، وأكثر ما يكون في الشعر قول الشاعر^(١) :

وَرَجَا الْأَخْيَاطُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ . مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبَى لَهُ لَيْسَ لَا

فلو نصب الألف لكان أجود لما شئت من ضعف العطف^(٢) .

وأشرت بقولي : فإن^(٣) خيف به - أي : بالعطف - موات ما يخرق موافقة ، رجح
النصب على السعة إلى نحو : لا تعتمد بالسلم واللبن ، ولا بمحبك الأكل والشبع ،
بمعنى : لا تعتمد بالسلم^(٤) مع اللبّن ، ولا بمحبك الأكل مع الشبع ، فالنصب على السعة
في هذين المثالين وأمثالهما ، يبيّن مراد المتكلم ، والعطف لا يبيّن ، وتعين رجحان
النصب للسلامة به من^(٥) موات ما يخرق موافقة ، وضعف العطف ، إذ هو بخلاف ذلك ،
بأن كان العمل الذي قبل الواو غير صالح للعمل فيما بعدها ، وخسّر في موضعها
(مع) ، جار فيما بعدها أن يجعل معمولاً معه ، وأن يحب بعمل صالح للعمل معه ،
مثاله قوله تعالى : ﴿ فَاحْبِسُوا أَرْكَمَ أُنْثَرِكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾^(٦) فلا يجوز أن يجعل (شركاءكم)
معمولاً^(٧) معطوفاً ، لأنّ (أجمع) لا ينصب إلا الأروانكيد ونحوهما ، أو لعل
أن يجعل (شركاءكم) معمولاً معه ، وأن يجعله معمولاً باحتموا مقدراً ، كأسسه
قبل فاحبسوا أركم ، واحتموا شركاءكم ، ونحوه . والذين تنووا النذر والإيمان^(٨)
ذلك أن تجعل الإيمان معمولاً معه ، ولك أن تنصبه باعتدوا مقدراً ، وإن كان العمل
غير صالح للعمل فيما بعد الواو ولم يصلح مع في موضعها تعين إضمار عمل صالح
للعمل ، من ذلك قول الشاعر^(٩) :

(١) هو جرير ، ديوانه : ص ٤٥٦ ، والمغرب : ١ / ٢٣٤ ، والإيضاح : ص ٢٦٦ ،
والهجر : ٢٨ / ٢٤ ، والمقاصد : ١٦٠ / ٤٤ .

(٢) في ج . المعطوف .

(٣) تكلمه من ج ، ط .

(٤) في ط : الصلح .

(٥) في ط : من .

(٦) الآية ٧١ من سورة يوسف .

(٧) زيادة من ج -

(٨) الآية (٩) من سورة الحشر .

(٩) هو الراعي ، ديوانه : ص ٢٦٩ ، وفيه تخريجه .

إدما العايات ^{ببرق} أيوما . . . ورخصت الخواص والمعنونا

فمنصب العمون يكملن مقدرا ، ولا يجوز غير ذلك لأن زجحن غير صالح للعمل في
العمون ، وموضع الواو غير صالح لـ (مع) وهذا معنى قولي : فإن لم يلق العمل
بتالي الواو جاز المنصب على العمية وعلى إضمار العمل للاتق إن حسن (مع) في
موضع الواو ، وإلا تميم الإضمار .

وما يشبه المعمول معه - وهو عند سيويه معمون به - المنصوب يحد (حَسْبُكَ)
و (كَيْفُكَ) (١) وأخواتهما . وبعد (وَيْلَهُ) (٢) و (وَيْلَالَهُ) ، قال سيويه : قالسوا :
" حَسْبُكَ وَيْلًا دِرْهَمًا " (٣) لما كان فيه معنى (كَفَالُكَ) فصح أن يحصلوه على المضمر ،
نوا العمل ، كأنه قال : حسبك ويصيب (٤) أخاك دِرْهَمًا ، وكذلك (كَيْفُكَ) (٥) وأتسا
" وَيْلَالَهُ وَأَعَاهُ " و " وَيْلَهُ وَأَبَاهُ " فانصب على معنى العمل الذي نصبه ، كأنك
قلت : أئزبه الله ويلاه وأباه . . ثم قال (٦) وإن قلت : وَيْلُهُ وَأَبَاهُ ، نصبت ،
لأنَّ ميمه ذلك المعنى ، كما أن (حَسْبُكَ) (٧) يرتفع بالابتداء
و ميمه معنى كَفَالُكَ (٨) يريد : أن (حَسْبُكَ) يرتفع بالابتداء (٩) وجعل لباقيته من معنى
(كَفَالُكَ) دليلا على فعل يوافق معنى وهو (يَصِيبُ) فكذا (وَيْلَالَهُ) (١٠) يرتفع
بالابتداء ، وفيه معنى : أئزبه الله ويلاه . فحمل دليلا على فعل يوافق معنى وينصب
(أَبَاهُ) . ثم قال سيويه . وأما " هذا لك وأباه " فصح ، لأنه لا يذكر مع - لا
ولا حرفا فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل (١١) .

(١) في الأصل: كقولك ، والنصوب من ع ، وظ والكتاب .

(٢) في ع : يله ، وتحريف .

(٣) درهم ، ساقطة من الكتاب .

(٤) في ط : يصيب .

(٥) في الأصل : ط : كقولك ، والمثبت من ع ، وظ والكتاب .

(٦) زيادة من ع ، وظ .

(٧) في الأصل : ترتفع ، وفي ط : يرفع ، والمثبت من ع ، وظ .

(٨) الكتاب : ١ / ٣١٠ .

(٩) كلمة من ع ، وظ .

(١٠) الكتاب : ١ / ٣١٠ .

قال محمد^(١) : كثر في كلام سيبويه استعمال القبح عن^(٢) عدم الجواز وقد استعمله قبل^(٣) إذ قال في (حَسْبُكَ وَرِثَةُ رِزْقِهِ) : سَأَ كَانَ فِيهِ مَعْنَى (كَسَالُكَ) وفتح أن يحطوه على الضم نَوُوا المَعْل^(٤) . واستعمله هنا أيما في قوله : وَأَنَا (هَذَا لَكَ وَأَهْلَكَ) مَقْبُوح .

والحاصل أن سيبويه قد أصبح بآن اسم الإشارة وحرف الجر التضمين معنًى الاستقرار ، لا يخلطان في المفعول معه ، لأنه حكم على أن (هَذَا لَكَ وَأَهْلَكَ) قَبِيح ، ومراعاة أنه غير جائز ، وبوكان اسم الإشارة مانعاً عنه لتسبب المفعول معه أو مانعاً من معنًى^(٥) الاستقرار من ظرف أو حرف حرّ لا جاز أن يقال : (هَذَا لَكَ وَأَهْلَكَ) مَخْتَارَيْنِ أَنْ تَتَسَبَّبَ الْعِلَلُ (هَذَا) (أَوْلَ ذَلِكَ) . وقد أحاز أبو عيسى في قول الشاعر :

... .. هَذَا رِثَاتِي وَأَوْسِيَا^(٦)

أن تتسبب (الضمير) (هَذَا) مفعولاً معه . وأجاز بعض السحويين أن يعمل في المفعول معه انظر وحرف^(٦) الجر . وبعض السحويين يقتصر في مسائل هـ^(٧) / (١١٠) الباب على السماع ، وأصحح استعمال القياس فيها على الشروط المذكورة . وأجاز الأعمش أن يقال : كَتَبْتُ وَرِثَةً مَكُونِينَ ، كما يقال مع انعطاف ، وإلا سُرَادَ أَوَّلَى كَمَا يَكُونُ بَنُو ، (وهو عهد ابن كيسان لازم ، أعني ، متابعة لما قبل^(٧)) أوأو .

(١) في ج . قلت ، وفي ظ : قال الشيخ جاس الدين الصف أبقاه الله .

(٢) في الأصل ، ط ، على ، والثبت من ج ، ظ .

(٣) الكتاب : ١ / ٣١٠ .

(٤) في الأصل : حرف الاستقرار ، والثبت من ج ، ط ، ظ .

(٥) سبق الاستشهاد به قريباً في الباب .

(٦) في ظ : وحرف .

(٧) في الأصل : من قبل ، والثبت من ج ، ط ، ظ .

وسا يدس على أن (مع) يكون ما بعد ها بمثابة المعطوف بالواو قول الشاعر: ^(١)
 مشق الهواجر لحنهن مع القسرى ^(٢) . حتى دهن ^(٣) كلاكلا وصدورا
 أراد . عرف الهواجر والقسرى لحنهن ، فأقام (مع) ^(٤) مقام الواو .
 والله أعلم بالصواب ^(٥) .

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | هو جرير ، ديوانه : ص ٢٩٠ ، والكتاب : ١٦٦ / ١ ، والمقاصد : ٣٠ / ١٤٤٠ . |
| (٢) | في ع : حق . |
| (٣) | في ع : القسرى . |
| (٤) | في ع : دهن . |
| (٥) | ساقطة من ع . |
| (٦) | زيادة من ع . |

باب المستثنى ^(١)

(ج) وهو المخرج تحفيلاً أو تقديرًا من عدم كسور
أو متروك يلاً ، أو ما بمعناها بشرط العادة ، فإن كان
بعض المستثنى منه حقيقة متصل ، وإلا منقطع ^(٢) ، بقدر
الوقوع بعد (لكن) عند المصنفين ، بعد (———)
عند الكوفيين ^(٣) .

وله بعد (إلا) من الإعراب إن ترك المستثنى ^(٤) منه
ومرغ العامل له ^(٥) ماله مع عدمها ، ولا يفعل ذلك دون
نهي أو نفي صريح أو مؤول .

وقد يُحذف على رأي - عامل الشرط ، وإن لم يُتركه
المستثنى منه ، فالمستثنى يلاً النصب مطلقاً بها لا بها
قبلها معدي بها ، ولا به مستقلاً ، ولا بأستثنى ضميراً ،
ولا ^(٦) بها مقدرة بحدها ، ولا بأن شعبة مركباً منها
ومن لا ^(٧) إلا ^(٨) خلافاً لرأى ذلك ، وفاقاً ^(٩) للسيوريه
واسبق ^(١٠) .

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | في الأصل : ط : الاستثناء ، وانتهى من ج ، ط : والتسهيل . |
| (٢) | في الأصل : ط : متصل ، واستثنى من ج ، ط : والتسهيل . |
| (٣) | الجمع : ٣ / ٢٤٩ / ٢٥٠٠ . |
| (٤) | نكلة من ج ، ط : والتسهيل . |
| (٥) | في ط : به بدل : له . |
| (٦) | في ج : ولا من : سهو . |
| (٧) | نكلة من ج ، ط : والتسهيل . |
| (٨) | في ج ، ط : وفاقاً . |
| (٩) | ينظر الانصاف : ١ / ٢٦٦ . |

(ش) المخرج ، يتناول المستثنى وغيره ، كالمخرج بالتخصيص ، وتقييد الإخراج
بالأ ، أو ما هي معناها ، مانع من تناول غير المستثنى .

وذكر^(١) المخرج والإخراج في حد المستثنى والاستثناء مع من ذكر الدخول
والإدخال ، فإن المستثنى بعد النفي وإن كان مدخلا فيما خرج منه غيره فهو مخرج
كما دخل فيه غيره باعتبار آخر .

ولما كان المستثنى مطلق على المتصل ، وهو ما لو لم يستثن لدخل نحو : ﴿ يسوف
يلقون عذاباً شديداً ﴾^(٢) وعلى المنقطع ، وهو ما لو لم يستثن لم يدخل نحو : ﴿ وأنهم
بِمِ من علم إلا اتباع الظن ﴾^(٣) ذكرت بعد المخرج : تحقيقاً أو تقديراً ، فإن الظن
وإن لم يدخل في العلم تحقيقاً ، فهو في تقديره داخل فيه وإن هو مستحضر
يذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع ، فهو حين استثنى مخرج ما قبله تقديراً ،
وكذا العائق ما قبله مع اتحاد الجنس نحو : له عليّ ألفاً إلا ألفين ، ذكره الفراء ،
مثل هذا لم يكن داخلًا مخرج بالأ ، لكنه في التقدير مخرج^(٤) ، لأن المقاربات اقتصر
على مقدار بمنزلة استكرهه^(٥) فكان قائل : له ألف إلا ألفين ، قد قال : له ألف
لا غير إلا ألفين . عيان بهذا أن ألفين مخرجان تقديراً ومن هذا القبيل قوله
سعالى : ﴿ إن عبادي لنسئلكم عنهم سلطاناً إلا من أنعم الله عليهم من العاوين ﴾^(٦) لأن العاوين
الذين أحسنهم^(٧) تبارك وتعالى إليهم ، هم المستحسنون الذين لا سلطان للشيطان عليهم ،
لم يكن العاوين معهم مخرجهم الاستثناء ، وتفاوت ما بينهم وبين المخلصين أعظم

(١) في ج ١ وكذا المخرج .

(٢) الآية (٥٩) من سورة مريم .

(٣) الآية (١٥٧) من سورة النساء .

(٤) مخرج وساقطة من ظ .

(٥) في الأصل : ظ ، لغيره ، والشميت من ج و ظ .

(٦) الآية (٤٢) من سورة الحجر .

(٧) بعد ها في ط : الله .

من تفاوت ما بين الألف واللام^(١) بكثير، دليل ذلك حديث بحث البار أظن ما الله
 فيها، بمعنى الآية والله أعلم : إن عبادي ليس للطغيان سلطان ولا على غيرهم
 إلا من أتىك من الماويس . ومنهم^(٢) من يجعل (من أتىك) متصلاً على أن يُراد
 بالمعاد المخلصون وغيرهم . والامتناع مذهب ابن خروف ، والاعتصاف مذهب
 الزمخشري ذكره في الكتاب.

ومن المخرج تقديرا قوله تعالى : لا طغيان اليوم من أمر الله إلا من ترم^(٣) طسى
 أراد . لا من يعصم من أمر الله إلا من رحم^(٤) الله ، وهو أصح الوجوه ، ومن رحم :
 حشنى سقط لم يدخل فيما قبله مخرج بالآ (لكن يقدركونه مخرجا بتقدير : لا حشد^(٥)
 بعد من أمر الله ، ويأتى المعاصم يستدعي محصيا ، فكان بمرلة المذكور فكأن^(٦) قيل :
 لا معصوم عاصم من أمر الله ، إلا من رحم الله ، والله أعلم .

ومن المخرج تقديرا المستثنى السابق زمانه زمان المستثنى منه ، كقوله تعالى :
 ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف^(٧) ، فما قد سلف : وإن لم يدخل
 في النهي عن نكاحه ، فمما الجائز أن تكون المؤاخذة به باقية ، وبين تعالى بالاستثناء
 عدم بقائها ، فكانه قيل : النكاح ما نكح أبوه مؤاخذاً بفعله إلا ما قد سلف ، فتأوله المخرج
 تقديرا . ومن^(٨) المخرج تقديرا قولهم : لا تعملن كذا وكذا إلا حل^(٩) ذلك .

(١) في الأصل : ط : العين وألف ، والمثبت من ع ، ط .

(٢) في ط : وقد يجعل .

(٣) الآية (٤٢) من سورة هود .

(٤) في الأصل : ط : من رحم . والمثبت من ع ، ط .

(٥) في ط : لا أحد ، سهو .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من ع .

(٧) الآية (٢٤) من سورة النساء .

(٨) قبلها في ط : قال الشيخ .

(٩) في ع . إلا لأجل ، تحريف .

أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا^(١) مَثَلُهُ سَمِيعُهُ ثُمَّ قَالَ : فَإِنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا بِمَرْئِهِ . فَعَلَّ / كَذَا (١١٠ / ب)
 وَكَذَا ، هُوَ سَمِيٌّ عَلَى جَلٍّ ، وَجَلٌّ : سَبَدٌ كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنْ جَلَّ ذَلِكَ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا
 وَكَذَا^(٢) . قَالَ السَّيْرَانِي : "إِلَّا بِمَعْنَى لَكِنْ لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا مَخَالِفٌ لِمَا قَبْلُهَا ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ :
 وَاللَّهُ لَا أَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا ، يَعْقِدُ بَيْنَ عَقْدَيْهِ عَلَى نَعْسِهِ^(٣) ، وَجَلَّ إِبْطَالُهُ وَتَقْضَاهُ ، مَكَامُ
 قَالَ : عَلَى فَعَلٍ كَذَا حَقُودًا ، لَكِنْ إِبْطَالُ هَذَا الِاعْتِدَافِ بِمَنْ كَذَا .
 قُلْتُ . وَتَقْدِيرُ الْإِخْرَاجِ فِي هَذَا ، أَنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ : لَا أَفْعَلَنَّ كَذَا ، بِمَرْئِهِ لَا (رَأَى)^(٤)
 لِهَذَا الْعَرَفِ بِحَلَالٍ إِلَّا فَعَلَ كَذَا ، فَبِذَا اسْتِثْنَاءً^(٥) يَقْطَعُ بِجَلِّهِ^(٦) .
 وَجَعَلَ ابْنُ خَرُوفٍ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ : لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُحْطٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ بِمَعْقِدِهِ
 اللَّهُ الْعَذَابُ الْأَكْبَرُ^(٧) عَلَى أَنْ يَكُونَ (مِنْ) سَبَدًا ، (وَبَعْدَهُ اللَّهُ) خَبَرٌ ، وَدَخَلَتْ
 عَلَيْهِ الْفَاءُ لِنَتْنِ السَّبَدِ بِمَعْنَى الْعَرَاءِ .

وَجَعَلَ الْعَرَاءُ مِنْ هَذَا قِرَاءَةً بِحُضْنِ السَّلَفِ : وَفَشَرُوا بِهِ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ^(٨) عَلَى
 تَقْدِيرِ : إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ لَمْ يَفْشَرُوا . وَاسْتَحْسَنَ ابْنُ خَرُوفٍ هَذَا الْوَجْهَ .
 قُلْتُ : وَمِنْ هَذَا النَّوعِ لَوْلَهُ عَلَى اللَّهِ طَبْعُ وَسَلَّمَ . " مَا لِلشَّيْطَانِ^(٩) مِنْ سَبْعِ
 أَلْفِ^(١٠) مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا الْمَسْجُوحُونَ ، (وَلَكِنَّ الْمَطْهَرِينَ الْمُتَزَوِّجِينَ مِنَ الْحَنَاءِ^(١١)) وَيَكُنَّى

-
- (١) وَكَذَا : حَاقِطَةٌ مِنْ ط . . الْكِتَابُ ٢٠ / ٣٤٢ .
 (٢) الْكِتَابُ ٢٠ / ٣٤٢ .
 (٣) فِي ح : " تَصْيِيته " .
 (٤) فِي ح : لَا أَدْرِي .
 (٥) فِي الْأَصْلِ ، ط : الِاسْتِثْنَاءُ ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ح ، ط .
 (٦) فِي الْأَصْلِ ، ط : طَعَهُ ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ح ، ط .
 (٧) الْآيَاتُ ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ مِنْ سُورَةِ الْعَاشِيَةِ .
 (٨) مِنَ الْآيَةِ (٢٤٩) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالْأَمْشِ ، الْبَحْرُ
 الْمُحِيطُ ٢ / ٤٩٦ ، وَأَنْظَرُوا بَعْضَانِي لِلْفَرَا : ١٦٦ / ١ .
 (٩) فِي ط ، ح ، م : مَا لِلشَّيْطَانِ .
 (١٠) فِي ح وَالْمَسَدُ : أَلْبَغٍ فِي أَصْحَابِ الْحَيْثُ مِنَ السَّمَاءِ .
 (١١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ : ١٦٤ / ٥ .

أن يكون من هذا قراءة ابن كثير وأبي عمرو : **إِلَّا أَرَأَيْتَ إِنْ تُصْنِفُهَا مَا أَصَابَهُمْ ؟** (١)
 على أن يكون (**أَرَأَيْتَ**) مبتدأ ، وخبره (**إِنْ تُصْنِفُهَا مَا أَصَابَهُمْ**) ، وهذا التوجيه
 يكون الاستثناء في النصب والرفع من : **فَإِنْ شِئْنَا بِأَهْلِكَ ؟** وهو أوسع من أن نستثنى
 النصب من (**أَهْلِكَ**) والرفع من (**أَحَدٍ**) . (٢)

وسالمخرج قد براء : **إِنْ لَعْلَانُ مَا لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا شَيْءٌ ؟** (٣) . وباراد **إِلَّا مَا تَقُولُ ؟** وما
 نفع **إِلَّا مَا تَقُولُ ؟** لا تكون من ملان في شيء **إِلَّا سَلَامًا بِسَلَامٍ** وهي من أمثلة
 صيغته . ومن أمثله **حَاءُ الصَّالِحِينَ إِلَّا الطَّالِحِينَ** (٤) و **جاء زيد إلا عمرا** .
 وما في الأرض أعجب منه إلا إنياء . فاستثنى في هذه الأمثلة ليس بمجرد تحقيقها
 بل بقد براء ، وإليك إذا قلت : **إِنْ لَعْلَانُ مَا لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا شَيْءٌ ؟** ثم استثنيت
 من الموضع كونه شياً ، وإذا قلت : **باراد ، فكأنك قلت : ما عرفت له عارض ، ثم استثنيت**
من العارض المقصود . وإذا قلت : مانع ، فكأنك قلت : ما أعاد شيئاً إلا عمراً ، وإذا قلت :
لا تكن من ملان في شيء ، إلا سَلَامًا بِسَلَامٍ ، فكأنك قلت : لا تعامله بشيء إلا مشاركة ،
وإذا قلت : حاء الصالحين ، فكأن السامع توقع سجي ، غيرهم ولم يعجب بهم ، فأرسلت
توقفه بالاستثناء ، وإذا قلت : جاء زيد إلا عمرا ، فكأنك عرفت طم السامع بموافقة
زيد لعمرو ، وقد رت أنه توقع أنك انتصرت على زيد أنكالا على طم السامع بترافقها
فأرسلت توقفه بالاستثناء . وإذا قلت : ما في الأرض أعجب منه إلا إنياء ، فكأنك
قلت : ما يليق خبته بأحد إلا إنياء ، وأسلك (٥) هذا السبيل مما يرد من أمثال هذا .
 قال ابن السراج : إذا كان الاستثناء مقطوعاً ، فلا بد من أن يكون الكلام الذي قبل

(١) الآية (٨١١) من سورة هود . والقراءة في الكشف : ١ / ٥٢٦ .

(٢) في الأصل : **ط** : **وغيرها ، والثبت من ج ط** .

(٣) الآية (٨١) من سورة هود .

(٤) بهذا في ط : متصل ، والرفع من أحد بقولي يتلوه .

(٥) في ج : **ما سبق ، تحريف** .

(٦) (٨١٧٠٦) الكتاب : ٢ / ٣٢٦ ، وأصول ابن السراج ١ / ٢٩١ .

(٧) في ج : **ط** : **ويملك** .

إلا قد دلّ على ما يستثنى، وتأمّل هذا فإنه يدقّ، ومن ذلك قوله عز وجل :

﴿ لَا خِصْمَ الْيَوْمَ مِنَ الْبِرِّ إِلَّا تَرْجَمُ ﴾ ^(١) فالعاصم العاطل أو (من رحم) ^(٢) قد دلّ على العصاة والسجاة، فكأنه تعالى قال والله أعلم : لكن من رحم بعض ^(٣) أو محضوم ^(٤) وقال في "ما أراد إلا مانق" و"مانع إلا ماخر" وإسا حسن هذا الكلام لأنه لما قال : ما زاد دلّ على لونه هو على حاله فكأنه قال : هو على حاله إلا مانق، وكذا لك ردّ ^(٥) بقبله : مانع ^(٦) على ما ^(٧) هو على أمره إلا ماخر ^(٨).

والباء من قولي بالأ . متعلّقة باسمخرج . واحترى بذلك من إلا بمعنى (عموم) كقوله تعالى . ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ ﴾ ^(٩) والتي بمعنى الواو كقوله تعالى : ﴿ بئلا يكون بمقامٍ عليكم حجةٌ ألا الذين ظلموا ﴾ ^(١٠) أي : ولا الذين ظلموا ، قال الله الأحق ^(١١) والتي بمعنى : إن لم ^(١٢) كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا تَعْلَمُوهُ تَكُنْ مَقْتَلَةً ﴾ ^(١٣) (والرائد . كالأولى من اللين في قول الشاعر أشده ابن جني ^(١٤) في المحصب ^(١٥) :

-
- | | |
|------|--|
| (١) | الآية (٤٣) من سورة هود . |
| (٢) | بعد ها في الأصول : ليس بعاصم ، ولكنه قد دل . . . |
| (٣) | في ج : معصم ، وفي ط : معصم . |
| (٤) | الأصول : ١ / ٢٩١ . |
| (٥) | تكلّم من ع ، ط والأصول . |
| (٦) | تكلّم من ع ، ط والأصول . |
| (٧) | الأصول : ١ / ٢٩١ . |
| (٨) | الآية (٢٢) من سورة الأنبياء . |
| (٩) | الآية " ١٥٠ " من سورة البقرة . |
| (١٠) | المعاني له : ١ / ١٥٢ . |
| (١١) | لم ، مساقطة من ع . |
| (١٢) | الآية (٧٣) من سورة الأنفال . |
| (١٣) | بداية سقط من ط . |
| (١٤) | ربادة من ع . |
- وهو لا حد بين سعد المحصب : ١ / ٣٢٨ ، والمغرب : ١ / ١٠٣ ، والمعني .
 ٧٦ والخزانة . ٢ / ٢٩٩ . . . وروايته في ع : . . . وما خالف الحاجات إلا بعد بها .

أرى الذُّهْرَ إِلَّا مُجْمُوعًا بِالْهَيْمِ . وما صَاحِبُ الْحَاجِبِ إِلَّا مُعْتَلًا

أي : أرى الدهر مجموعاً بأهله يتقلب بهم ، متارة برقصهم وأخرى يهتفهم ، كذلك قال ابن جني^(١) ثم قال وعلى ذلك تأولوا أيها قول أبي الريح^(٢) :

خَرَّاجِيحٌ لَا تَمْلِكُ إِلَّا مُسَاحَةً . على السَّخْبِ أَوْ نَبِيٍّ بِهَا بَلَدًا قَفَرًا

أي : ماتت مساحتها ، والآراثة . كل هذا قول ابن جني^(٣) رحمه الله^(٤) فالأ ، مضي هذه المواضع غير مخرجة شيئاً .

وبهت (أو ما يماها) على أن (إلا) (أحوال تبيين^(٥)) إن شاء الله تعالى .

ثم بهت أن المستثنى إن كان بعض ما استثنى منه حقيقة فهو متصل نحو : فقام

الرجال إلا رداً ، وإن لم يكن كذلك فهو منقطع ومنفصل . وقيدت / البعض بحقيقة ، (١١١ / ١)

اختاراً من المنقطع المستعمل ، فإنه لا يكون إلا ما^(٦) يستحضر بوجه ما عند كسر

المستثنى منه أو ذكر ما نسب إليه نحو : ما بينهم عدو لي إلا رب العالمين^(٧) لأن عباد

الأصنام كانوا معروضين^(٨) له^(٩) لقولهم^(١٠) : إِنْ كُنَّا لِعِيٍّ خِلَالِ مَبِينٍ أَنْ تَسْوِيَكُمْ بِرَبِّ

الْعَظِيمِ^(١١) ولأن ذكر العبادة مذكور بلا نه الحق ، وهذا الاعتبار لا يكون المنقطع^(١٢)

(١) المحتسب : ٢٢٩ / ١ .

(٢) سبق الاستنباط به في باب كان وأخوابها . ديوانه : ١٤٦٩ / ٣ .

(٣) المحتسب : ٢٢٩ / ١ .

(٤) نهاية منقطع من ظهـ سبقت الإشارة إليه .

(٥) في ج : تبيين .

(٦) في ظهـ : فيها .

(٧) الآية (٧٧) من سورة الشعراء .

(٨) زيادة من ج : ظهـ .

(٩) في الأصل : ظهـ ؛ لقوله ، وفي ج : كقولهم . والمثبت من ظهـ .

(١٠) الآية ٩٧ ، ٩٨ من سورة الشعراء .

(١١) في ظهـ : يكون ، سهو .

غير بعض، ^(١) إلا أن المستثنى منه لا يتأوله وحسب، فإن تأوله بغير ذلك فله حظ من
البعوضة مجازاً، ولذلك ^(٢) قيل له مستثنى، فإن لم يتأوله بوجه من الوجوه
لم يصح استعماله لعدم العادة كقول القائل: صَهَلْتُ النخيلُ إِلَّا البعيرَ، وَرَغَّتْ
إِلَّا بِلُ إِلَّا العرسَ، فلو قال: صَوْنْتُ الحيلُ إِلَّا البعيرَ، لجار، لأن التصويت يستحضر ^(٣)
بذكره ^(٤) الخيل بغيرها من المصونات، فكان ذلك ^(٥) يطرأه الداخل مضافه.

وتبيحت باعتراف العادة على أن المكررة ^(٦) لا تُستثنى سبباً في العوجب بالسم
تُقد، فلا يقال: جاء قوم إِلَّا رجلاً، لعدم العادة، فإن حصلت ^(٧) فائدة جزار،
كقوله تعالى: ﴿ قُلْتُ مِثْمُ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ^(٨).

والصير من فولي: ولم بعد إلا من الإعراب، وعائد على المستثنى، والإشارة
إلى أن المستثنى بالإلا ^(٩) يقام في اللفظ مقام المستثنى منه إذا لم يذكر.
ومرغ ^(١٠) العامل لما بعد إلا نحو: ما جاءني إِلَّا زيدٌ ^(١١) وما لقيت إِلَّا صرراً،
وما مررت إِلَّا بحارس، ويُعرب ما بعد إلا بما كان يُعرب به دوسها، لأنه صار خلفاً عن
المستثنى منه حين ترك وتفرغ عامله لما بعد إلا.

- (١) في ظ: لأن سهو.
- (٢) في ع: وكذلك، تحريف.
- (٣) في ع: مستحضر.
- (٤) في ط: ع: يذكر.
- (٥) في ط: كذلك، تحريف.
- (٦) أن المكررة، مكررة في ع.
- (٧) في ط: دخلت، بدل: حصلت.
- (٨) الآية (١٤١) من سورة العنكبوت.
- (٩) زيادة من ط.
- (١٠) في ع: ووقع، تحريف.
- (١١) في ط: زيدا، سهو.

واختُبر بالتمجيع من نحو : ما قام زيد^(١) إلا عرا^(٢) فإن الأصل فيهما : ما قام أحد^(٣) إلا عرا ، وما قام زيد ولا غيره إلا عرا ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

ثم أشرت إلى أنه لا يترك المستثنى منه ويترفع عليه لما بهد إلا دون شيء أو مع صريح أو مؤول ، والنهي كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا طَيِّبًا إِلَّا الْحَقُّ ﴾ { ٤ } والعصي الصريح كقوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ { ٥ } .

وبدأ خل في السعي المؤجل الاستعظام ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ يُهَيْئُكَ إِلَّا اقْتِرَافُ
الْعُلُوفِ ﴾ (٦) ، وانشرط الذي فيه محش السبي كقوله تعالى : ﴿ وَنَزَّ يَوْمَئِذٍ فَتَسْأَلُهُمْ
أَنبَرُهُمْ أَإِذَا ضَعِفُوا فَلْتَأْتِي الْغَنَّةَ إِلَىٰ مَعْبَدٍ مَّاءٌ يَمْشِي مِنَ الْمَاءِ ﴾ (٧) فإن محسبها :
لا يلبث إلا أن يمار إلا متعرجين بقتال أو متحيزين إلى فئة .

ومن السعي الأول . بعد غير اكل الآ الحبر ، وقوله تعالى . * وبأى الله إلا أن نخرج
نوره * (١) لأن (بأى) بمعنى لا يريد ، ومنه * وإثنا لكبرة الآ على اخشعيين * (٢) لأن
المراد بالكبرة هنا الصّوبة فكأنه قيل : لا تسهل إلا على اخشعيين . (١)

والحاصل أن استثنى منه لا يحدف^(١) مع إيجاب محقق ، لأنه يلزم منه الكذب ألا ترى
أن حقيقة قوله : رأيت إلا ريذا ، هم نظري الناس إلا ريذا ، وذلك غير جائز ، بخلاف
لم أر إلا ريذا ، فإن حقيقته لم أر من الناس إلا ريذا ، وذلك جائز ، ولو كان نسي
الإيجاب محقق النفي لم يوجب معانته نحو : حدثت إلا ريذا وحسب ، إلا يوم الجمعة ،
فإنها بمعنى : لم أجده ولم أقصر .
(ومن النفي بالمؤول قولهم : " قل رجل يقول ذلك إلا زيد^(٢) " أو " قل رجل يقول^(٣))
ذلك إلا زيد^(٤) .

وأشرت بقولي : وربما حذف عاص المروك ، إلى قول الشاعر^(٥) :

تَنبُطُ اسْتَبِيمُ وَتَأْبَى الْعَبُورُ . في من سبنة النُّومِ إِلَّا تَهْجَارَا

بصرف امرأه بالتنعيم وكثرة الراحة فهي تأبى أن تعقب ، أي تعدي بالمشي مثلاً يعوقها
عن الاضطجاع للراحة . ثم قال : إلا تهجارا ، يريد . لا تعدي الدهر إلا بهجارا .
هذا معنى قول الفارسي . وأولى من هذا التقدير أن يكون أراد وتأبى العبور
والصباح إلا تهجارا ، محذوف المعطوف وأبى المعطوف عليه وهو كثير . ومثا حمل على
ذلك قوله تعالى : ﴿ سَرَابِلٌ تَتَبَكَّرُ^(٦) الْحَرَّ ﴾ أي : الحر والبرق . وقول امرئ القيس^(٧) :
كَأَنَّ الْخَصِيَّ مِنْ خَلْبِهَا وَأَمَامِهَا . إذا تَحَلَّتْ رِجْلُهَا حَذْفُ أَقْصَرَا

(١) يحدفها في ع : " منه ولا يحدف " زيادة غير لازمة .

(٢) في الأصل : عذرا إلا ريذا ، والتصويب من ع : عذ ، والكتاب .

(٣) ما بين الحاصرتين جاء متقدما في ط بخمسة أقطار تقريبا ، وسبقت الإشارة

إلى ذلك .

(٤) ذلك إلا زيد ، سقطت من ع ط .

وانظر الكتاب : ٣١٤ / ٢ .

(٥) ورد بدون نسبة في المساهد : ٥٥٤ / ١ .

(٦) الآية (٨١) من سورة النحل .

(٧) ديوانه : ص ٦٤ وفيه تحريجه .

أي : إذا جعلته رجلها وبدها .

وقولي : وإن لم يترك المستثنى منه فلستثنى بإلا النصب مطلقا ، بيهت بعده على أن المستثنى بإلا إذا ذكر المستثنى منه ينصب في الموجب وغيره لكن في الموجب لا يشاركه النصب ، وفي غير الموجب يشاركه ^(١) البدل راجعا أو مرجوحا ، والنسب بال موجب مالم يشتمل عليه نهي أو نفي صريح أو مؤول ، وغير الموجب ما اشتمل عليه بعض ذلك ، وسياقي الجميع مفصلا إن شاء الله تعالى .

ثم قلت : بها ، لا بإساقها ، مشورا إلى الخلاف في نصب المستثنى بإلا واخترت أن يكون ^(٢) نصبه بها نفسها ، وزعت أي في ذلك ^(٣) موافق لسيبويه وللشهرستاني وللجرحاني . وقد روي كونه هذا مذهب سيبويه على جمهور إشراف لكتابه ، وأما ^(٤) استعين الله على بيان ما عني عليهم من ذلك ، بتصويص بعضهم بعضها بعضا ، واستعفاء ذلك ، أقيم الدلالة على صحته ومصاد ما سواه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ^(٥) .

من ذلك ، قوله في الباب الثاني من أبواب الاستثناء : (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين :

أحدها : أن لا تعبر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تحقق ، كما أن (لا) حين قلت : لا مرجحا ولا سلاما ^(٦) لم تعبر الاسم عن حاله قبل أن تحقق ، وكذلك (إلا) ولكنها تعني بمعنى ، كما تعني (لا) بمعنى .
والوجه الآخر : أن يكون الاسم بعدها غارحا ساقلا عليه ما قبله ^(٧) عامل فيه ^(٨) ما قبله

(١) في ع : يشاركه .

(٢) زيادة من ع .

(٣) في ع : غرست إلى ذلك ، تحريف .

(٤) في ع : وأما استعين .

(٥) زيادة من ع .

(٦) في الأصل : سلامة ، وفي ط : سلامة ، والتصويب من ع ، ط ومثله في الكتاب .

(٧) كلمة من ط ، ع ، ط والكتاب .

من الكلام ، كما فعل (عشرون) فيها بعدها إذا قلت : عشرون درهماً^(١) . محمل (إلا) نظيرة (إلا) المحمولة على إِنْ ، هي أن ما تدخل عليه تارة تصادفه مشعولاً بمقابل غيرها متوثر في معناه دون لفظه ، وتارة تصادفه غير مشعول بمقابل غيرها متوثر في لفظه ومعناه . ثم صرح بأن العامل في ريد من سجد قاموا إلا ريداً ، ما قبله من الكلام ، فإما أن يريد بما قبله " (إلا) وحدها أو الفعل وحده أو كليهما ، فدخل (من) مانع من أن يريد كليهما ، لأنها للتعميم لا لبيان الجنس ، فإن التي لبيان الجنس لا تدخل بعد (ما) إلا على مكرة كقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ يَنْظُرُوا فِي ظُلُمَاتِ السَّوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٢) وقوله تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ غَنِيًّا عَنْ شَيْءٍ ﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَكُفُّ مِنْ نَفْثَتَيْنِ أَنْفَهُ ﴾^(٤) لو كانت (من) في قول سيبويه لبيان الجنس لم تدخل على الكلام معهما بل كانت تدخل عليه منكرًا ، وإذا لم تدخل عليه إلا معهما فهمي للتعميم ، ويترجم من ذلك استغناء أن يريد ثبوت كليهما وثبوت إرادة^(٥) العمل وحده أو^(٦) إلا وحدها ، وإرادة (إلا) أولى ، لأنها قبل السكتى لا قبل غيره ، وأعمل قبله وقبل غيره ، وإرادته مرجوعة وإرادة إلا راجعة ، ولأن ما قبل الشيء إذا لم يرد به الجمع ، حمل على الذي يلي ولهذا إذا^(٧) قال^(٨) النحوي : يا أيتها مفتوح ما قبلها

(١) الكتاب ٢٤ / ٣١٠ .

(٢) الآية (١٨٥) من سورة الأعراف .

(٣) الآية (٤١) من سورة الأنفال .

(٤) الآية (٥٣) من سورة السجدة .

(٥) ثبوت ، ساقطة من ع ، ط .

(٦) هي ع : أداة تعريف .

(٧) هي ظ : والا . سجد .

(٨) هي ع : اد ، سجد .

(٩) هي الأصل قبل : تعريف .

وباء الجمع مكسور ما قبلها ثم محل الفتحة والكسرة ، وبعد إرادة إلا قوله : كما تعمل
عشرون فيما بعد ها إذا قلت : عشرون درهماً ^(١) فمن موقع المستثنى من عامله كوقع
الدرهم من العشرين ، فمعلم أنه لم يرد الفعل ، لأنه متصل بكسر بخلاف إلا ، فإنها
مثل العشرين في الاتصال وعدم الاكتفاء ، فكانت مرادة . وأظهر من هذا قوله في خامس
أبواب الاستثناء : حدثنا يونس أن بعض العرب الوثاقون يحررهم يقول : " ما برت بأحد
إلا زيدا " وما أتاني أحد إلا زيدا . . . ثم قال سميويه : على هذا : ما رأيت أحدا
إلا زيدا ، فتصحب زيد على غير رأيت ، وذلك أنه لم تحمل الآخر بدلا من الأول ،
ولكنك جعلته متعلما ما على في الأول . . . وحل فيه ما قبله ، كما حل العشرون مسمى
الدرهم ^(٢) فصرح بأن نصب زيد في المثال المذكور على لغة من لا يبدل إنما هو
بغير رأيت ، متعين نصبه بآلا . ولم يكن بذلك التصريح حتى قال : ولكنك جعلته
متعلما ما على في الأول .

فهذان تصريحان لا ينصرف ^(٣) إليهما احتشال غير ما قبلهما ^(٤) إلا بكثرة وضاد .
وقال في تاسع أبواب الاستثناء بعد أن مثل بأتاني اليوم إلا أباك : وانصحب
الأب إذا لم يكن داخلها ، دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله
من الكلام ^(٥) .

قلت . فقد جعل لغة نصب الأب عدم دخوله فيها دخل فيه ما قبله ، والذي دخل
فيه ما قبله إشتاد المعنى إلى المعنى وتأثر اللفظ بالنطق ، فلم من ذلك ألا يكون
لفظ الأب مصوبا بلفظ آس ، كما لم يكن لعماء حفظ في معناه ^(٦) وإذا لم يكن انصحب
بأني متعين أن يكون بآلا .

(١) الكتاب : ٢ / ٣١٠ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣١٩ .

(٣) في ع : قد : لا يتطرق .

(٤) في الأصل . ما قبلها ، وفي ط : ما قلت ، والشيت من ع : ط .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣٤١ .

(٦) في ط : من معناه .

محاصر كلام سيويه أن (إلا) هي ناصبة (أ) استثنى بها (أد) لم يكن بدلا ولا شغولا
 منها بما هو أقوى (٣) منها (٣) ومن سبب إليه خلاف هذا فقد تقول أو قلط منها تأول ،
 تغمد ظ الله وآياتهم برحمتهم وأوزعنا شكر نعمتهم .

وأما الجرد محكي عنه السيرامي أن نصب المستثنى بعد إلا بد (أستثنى) مضجرا ،
 وكلامه في المقتضب بخلاف ذلك ، فإنه قال في أبواب الاستثناء . وذلك أنه إذا قلت :
 جاءني الغوم ، وضع عند السامع أن زيدا معهم ، فلما قلت : إلا زيدا ، كانت إلا بدلا
 من قولك : (٩) أعني زيدا ، أو (٦) استثنى من (٧) جاءني زيدا ، فكانت بدلا من المعصل .
 فهذا خطأ (٨) بيئا ، أن (٩) العامل إلا ، وانتهى بدل من المعص ، ولو كان الفعل عاملا لكان
 في / حكم الموحود ولم من ذلك جمع بين البذل والبدل منه في عبراتناج ولا صورة (١١٢) / (٩)
 ومن قال بهذا القول من المتأخرين هذا القاهر الجرجاني .

وأما قد بينت (١٠) التصوي انشاهدة ، يأتي فيها اختراع مواقع لسيويه ، فلم يبق
 إلا تعيين ما يدل على صحة ذلك ، فأقول : مستعينا بالله تعالى : العامل في الاسم
 على ضربين : قياسي واستعصائي ، والقياسي ، ما احتج به ولم يكن كجزء منه ،
 وإلا كذلك ، فيجب لها الحمل كوجوبه لساكن (١١) الحروف التي هي كذلك مالم تنوطة

(١) في الأصل : انصاصة لما ، والمثبت من ع ط ، ط .

(٢) في ع ، اد .

(٣) زيادة من ط ، وفي ع : بها ، تحريف .

(٤) في الأصل : ط : السماع ، والتصويب من ع ط والمقتضب .

(٥) لا ، ماقتبة من المقتضب .

(٦) في المقتضب ، وأستثنى .

(٧) في المقتضب : " فمن " .

(٨) المقتضب : ٣٩٠ / ٤ .

(٩) في ع : " بيئا بأن " ، وفي ط : " بيئا بأن " .

(١٠) في ع . ثبت .

(١١) مكررة في ط .

بين عامل مفرغ ومفعوله ^(١) متطعي وجوبا إن كان التفرغ محققا ، نحو : ما قام إلا زيد ،
 وحوارا إن كان مقدرا ، نحو : ما قام أحد إلا زيد ، أي في تقديره : ما قام إلا زيد ، لأن (أحد) ^(٢)
 جدل منه ، والتبدل منه غالبا في حكم الساقط ، وقد شبه سيوريه (إلا) في : ما قام
 إلا زيد ، بـ (لا) ، في (لا مرحبا) لأن كل واحدة منهما دخلت على كلام من بعضه نفي
 بمعنى فلم تنبئ منه شيئا ، فكما لم يلزم من كون (لا) غير عاطفة في : (لا مرحبا) ، إبطال
 صحتها في : لا غيرا مثلك ^(٣) عندنا ، لا يلزم من كون ^(٤) (إلا) غير عاطفة في : ما قام إلا زيد ^(٥) ،
 إبطال عليها في : قالوا ^(٦) إلا زيدا ، فإن قيل : قاعدة الدلالة على الحاق إلا بالعوامل ،
 إنما هي دعوى اختصاصها بالاسم ، ودخولها على العمل ثابت ، فلا يثبت اختصاصها
 بالاسم ، قلت : دخولها على العمل ليس مانعا من اختصاصها بالاسم ، لأن كل فعل
 دخلت عليه مؤن بالاسم ، ولذا قالوا في : " نشدته الله إلا فعلت " معناه ما أسألك
 إلا فعلك ، وقال سيوريه بعد أن ذكر قول العرب : " ما راد إلا مانق " و " ما طبع
 إلا ما ستر " : هـ (ما) مع العمل (بمضلة) ^(٧) اسم ، نحو : النقصان والضرر كما أنقصك إذا
 قلت : ما أحسن ما كنتم زيدا ، فهو بمضلة : ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا (ما) لم يحسن
 العمل بعد (إلا) في هذا الموضع كما لا يجوز ^(٨) بعد (ما أحسن) بـ (ما) ^(٩) ، فـ (ما)
 (إلا) في طلبها الاسم وبها يثبت العمل المحقق ، بفعل التعجب قال ابن عروى : وسعه
 لولوج العمل بعد (إلا) من غير ذكر (ما) حسن ^(١٠) ، وهو في باب الاستثناء لا في غيره ،

(١) في الأصل : ط. ط. : ومفعول والمثبت من ع .

(٢) لا ، ساقطة من ع .

(٣) في الأصل : لا مرحبا بك . . . والمثبت من ط. ع ، ط .

(٤) كون وساقطة من ط .

(٥) في ط. : إلا زيدا .

(٦) في الأصل : ط. : ما قالوا ، والمثبت من ع ، ط .

(٧) بمضلة ، زيادة من المصنف .

(٨) في الأصل : ط. لم يحزه والتصويب من ع ، ط. والكتاب .

(٩) الكتاب : ٢ / ٣٢٦ .

(١٠) في ع ، ما أحسن .

ولذلك قال في هذا الموضع . قلت . مات ابن خروف أن يقول : وذلك في موضع نصب
 رضى الاستثناء ^(١) لأن كل مثال ذكره من الأمثلة التي دخلت فيها (إلا) على معد
 مجرد من (ما) فهو من باب الاستثناء ، لكن الواقع فيه بعد (إلا) ليس في موضع
 نصب الاستثناء ثم قال ابن خروف : وقد فانت العرب : " ماتتني إلا قلت حقاً " .
 و " ماتتني إلا تكلمت بالجسم " و " ما زاد إلا نفع " و " ما قل إلا ضرر " و " ما علم إلا ضل " .
 و " ما جاء إلا أكرهته " كأنهم قالوا : ماتتني إلا قالوا حقاً ، و " ماتتني إلا شككتها
 بالجمل " و " ما زاد إلا ما فعا " و " ما قل إلا ضاراً " و " ما علم إلا ضاحكاً " و " ما جاء إلا نكرها " .
 فجميع هذه أحوال . فهذا نص سيويه .

ونص أبو الحسن ابن خروف في شرح الكتاب ^(٢) بأن الفعل لا يقع بعد (إلا) حتى
 يكون مؤولاً باسم ، ولو كان مطلقاً الدخول على الفعل بطلا للاختصاص بالاسم ،
 ما أصبح الاسم ^(٣) إلى فعل ، ولا وقع الفعل حالاً ولا معولاً ثانياً لظن ولا خبر (كان)
 أو (إن) لأن موضع كل واحد من هذه المذكورات متصلٌ عليه عامل من عوامل
 الأسماء ، فكما لم يطل اختصاص هذه العوامل بالأسماء وقوع الأفعال في مواضع
 معمولاتها لتأولها بأسماء ، كذلك لا يطل اختصاص (إلا) بالأسماء دخولها على
 معد مؤول باسم ، فإن قيل : لو كانت (إلا) عاملة لم يقع الصير بعد ها إلا متصلاً
 كما يقع بعد (إن) وأخواتها ، والأمر بخلاف ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ نَسْنِ
 نَدْعُونَ إِلَهُاتِهِمْ ^(٤) ﴾ وقد مضى أنهم قالوا في الاستثناء المنقطع : " ما في الأرض أخبث
 منه إلا إلهاء ^(٥) " وأجواب من خمسة أوجه :

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | تكملة من ع ، ظ . |
| (٢) | في ع . مثبت ، وفي ظ : مثبت . |
| (٣) | في ظ : اسم إلى فعل ، وفي ع : ال اسم معد ، تحريف . |
| (٤) | الآية (٦٧) من سورة الاسراء . |
| (٥) | في ع : إلهاء ، تحريف . |

أحد ها : **أَنَّ** منصوب بإلّا لَمَّا كان منصوبا لامر موع معه أشبه المنصوب طــــى
استحقاقه والبداء ، واستحقاق الاتصال إذا كان ضمرا ، كما استحق
شبهه .

الثاني : **لَمَّا** كان الاتصال ملزما في التصريح المحقق والمقدّر/مع عدم التصريح
لبحري الباب على شئ واحد .

الثالث : **أَنَّ** إلّا والمستثنى بها في حكم جملة مختصرة ، مكرره وقوعه ضميرا متصلا ،
لأنه مختصر^(١١) بالنسبة إلى المنفصل ، والاختصار بعد الاختصار
إيجاف .

الرابع : **أَنَّ** إلّا تشبه (ما) النامية في سواقة الفعل معنى لا يعطى ، ومــــى
الإعمال تارة والإعمال تارة ، ومعمول (ما) إذا كان ضمرا لا يكسبون
إلّا منفصلا ، فالحقت بها إلّا^(١٢) .

الخامس : **أَنَّ** إلّا تشبه (لا) المعاطعة في لزوم المتوسط وجعل ما بعدها مخالفا (١١٢ ب)
لما قبلها ، و (لا) المعاطعة لا يلحقها انصر إلا منفصلا ، محذوف في ذلك
إلّا^(١٣) مجراها ، ومع ذلك فللمستحق^(١٤) بعد (إلّا) نصب على
الاستثناء شبه بالمعمول المباشر^(١٥) ، فكان به بذلك حظ في الاعمال
إذا كان ضمرا ، فغلبوا على ذلك بقول الشاعر^(١٦) :

وما أبالي إذا ما كنت جاريتا . . . ألا يحاورنا إلّا ديار

(١) في الأصل : مختصرا ، وهو والتصويب من نسخة المسخ .

(٢) في ج : في الاعمال ، بسقوط الواو .

(٣) إلّا ، معاطعة من ظ .

(٤) تكتلة من ج ، ظ .

(٥) في الأصل : ظ ، قال المستحق ، والتصويب من ج ، ظ .

(٦) في ظ : المباشر ، وفي ج : لبياسره .

(٧) سبق الاستشهاد به في باب المحرمة والنكرة .

وبقول (١١) الآخر (٢)

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةِ بَعَثَ . : طي سالي عوفي إله ناصر
ولم يرد هذا ضرورة ، ولكن قائل الأول من أن يقول .

وما أهابي إدا ما كنت حارثتها . : ألا يكون لنا حيل ولا جبار

ولكن قائل الثاني من أن يقول :

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةِ بَعَثَ . : طي سالي غيره عوفي ناصر

وأما : فإن المصروف في كلام العرب إيقاع المنفصل بولع استعمل للاضطراب كقول
الشاعر (٣)

بالواري الباهك الأموات قد فُتِنَتْ . : وإياهم الأرض في دهر الدَّهْرِ
وأما إيقاع (٤) المتصل بوقع المنفصل للاضطراب فغير معروف ، ولو لم يكن الأصل في
المبهم المنصوب على الاستثناء بعد إلا الاتصال لم يسع نقايلي التبيين (٥) المذكور من أن
يفعل كذا فعلا ، كما لا يسوغ في المخطوف ولا في لعمول معه . فإن قيل : لو كانت
إلا طائفة لجرت ، لأن الجز هو اللائق بفعل الاسم الذي لا يشبه الفعل ، وبذا حكم
لعمدا وخلا وحاشا ، وبالحرمة إدا جرت ، وبالفعلية إدا نصبت .

والجواب : لا سلم أن اللائق بفعل الاسم الذي لا يشبه الفعل هو الحر خاصة ،
بل اللائق به فعل لا يصلح بفعله وهو جر أو نصب لا رفع معه ، فكان النصب أولى
بالأربعة ، لأنه أخف من الحر لكن سمعت منه (عدا) وأحشاها ، لأنها يمكن أفعالا
مستوجبة النصب حينئذ ، ولو عنته وهن أحرف سهلت الحرمة ، فتعين الجر

(١) في الأصل : وقول ، وهي ط ، وكقول ، والمثبت من ع ، وظ .

(٢) ورد بدون شبهة في شرح ابن عقيل على الألفية ، ٨٩ / ١ ، والنفاصد :

٠٢٥٥ / ١

(٣) سبق الاستشهاد به في باب الضم .

(٤) في الأصل ، ط : وقوع ، والمثبت من ع ، وظ .

(٥) في الأصل ، ط ، ع . نقايل ، والمثبت من ط ، وسقطت : التبيين من ط .

(٦) في الأصل ، ط : فاعلا ، والمثبت من ع ، وظ .

بهن^(١) إذا كن أحرفاً ، ولم يمنع من النصب إلا مانع مغلطه .
 وأيضاً فإن (إلا) مفعولة بكثرة الاستعمال والتميز للتكرار ، وأُثرت من بهن
 أغواتها الحرفية^(٢) بأن عطف الإعرابين .
 وإد قد ثبت أن^(٣) الصحيح كون (إلا) عاطفة مقلاً واستدلالاً عما ذكر^(٤) ما سوى ذلك
 من أذهب مقبولة بشبهها^(٥) و(إلا) بها^(٦) بالحجج الواضحة والله المستعان .
 وجنتها حسنة :

أولها : ذهب السيرامي ، وهو أن انصاف ما قبل^(٧) إلا من عمل أو غيره بتمدية
 إلا^(٨) . ويظل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء نحو : قبضت عشرة
 إلا أربعة إلا درهماً إلا ربعاً ، إذ لا عمل في انشأ المذكور إلا قبضت ،
 فإذا جعل معدى بدلاً لزم تعديته إلى الأربعة^(٩) بمعنى الحظ ، وإلى
 (الدرهم) بمعنى الجبر ، وإلى الربع بمعنى الحظ^(١٠) ، وذلك حكم
 بما لا نظير له ، فإنه استعمال فعل واحد معدى بحرف واحد طوى
 معنيين متغايرين ، وكذا لو كُثرت إلا^(١١) دون تعالف^(١٢) في الهمزة^(١٣)

- (١) في ط : بها .
 (٢) في ج : بالحرفية .
 (٣) أن : ساقطة من ط .
 (٤) في ط : هل تذكر . وفي ج : ذكر .
 (٥) في ط : بسببها ، تحريف .
 (٦) تكلد من ج : ط .
 (٧) في الأصل : النصب بها قبل ، والثبت من ج : ط .
 (٨) السبع : ٣ / ٢٥٢ .
 (٩) إلى : ساقطة من ط ، وفي الأصل : ج . أربعة ، والثبت من ط : ط .
 (١٠) الحظ : ساقطة من ط .
 (١١) في ج : بدلاً .
 (١٢) في الأصل : ط : دون عطف ، والثبت من ج : ط .
 (١٣) بعدها في ط : (في اللفظ دون) المعنى زيادة لا ضرورة لها .

نحو : قاموا إلا زيدا إلا هراء فإن الثاني موافق للأول في المعنى ، فإن
 مُعْجَلًا منصوبين بالفعل مَعْدَى إليهما بِلَا لزم من ذلك عدم التظهير ،
 إذ ليس في الكلام فعل مَعْدَى بحرف واحد إلى شئين دون عطف فوجب
 اجتنابه .

الثاني : أنَّ الناصب ما قبل إلا على سبيل الاستقلال ، وهو قول ابن خروف (١) . وهو
 أيضا حكم بما لا نظير له ، وذلك أن المنصوب على الاستثناء بمعد إلا ،
 لا يقتضي له غيرها ، لأنها لو خُدمت لم يكن لذكره معنى ، ولولم تكن
 طامعه فيه ولا موصولة (٢) هل ما قبلها إليه مع اقتضاها إتياء لزم عدم التظهير
 موجب اجتنابه . واندي دعا ابن خروف إلى هذا الرأي انتصاب (غير)
 إذا وقعت مواقع (إلا) لتستصحب ما بعدها نحو : قاموا غير زيد ، ومنصوبها
 على الاستثناء بلا واسطة قال : من كان المنصوب على الاستثناء ، فقرأ إلى
 واسطة لم تنصب (غير) بلا واسطة ، وحرَّاه على هذا أيضا قول سيبويه
 في باب (غير) : ولو جار أن تقول : أتاني القوم زيدا ، تريد الاستثناء
 ولا تذكر (إلا) لَمَّا كَانَ إِلَّا نَصْبًا (٣) .

والجواب من نصب (غير) بلا واسطة ، أنه منصوب على الحال وفيه معنى
 الاستثناء (كما أنَّ ما) وصلتها في نحو : قاموا ماعدا زيدا ، صدر بمعنى
 الحال وفيه معنى الاستثناء (٤) هذا هو اختيار السيرافي في : (ما معددا
 وما خلا) وهو الصحيح ، ولا يبعد من ذلك كونه معرفة ، فإن وقوع المعرفة
 حالا لتأولها بذكره سابق شائع .

ودعنا ابن خروف واشلوهم / إلى نصب (ما) وصلتها عن الاستثناء ، وهو (١٣٣ / ٩)

(١) الجمع : ٢٥٢ / ٣ .

(٢) في الأصل : مع : موصولة ، والمثبت من ط : ط .

(٣) الكتاب : ٢٤ / ٣٤٣ .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من ط .

ظط متبهما ، لأن المنصوب على معنى لا يعوم ذلك المعنى بمعيره ^(١) ، ومعنى الاستثناء قائم بما بعد (ما) وصلتها لايها ^(٢) كما هو قائم بما بعد غير ، فلا يصح انقول بأنهما منصوبان على الاستثناء ، لأنهما مستثنى بهما لاستثنا .

وقد ذهب أبو علي في التذكرة إلى ما ذهب ^(٣) إليه ، من أن (عـير) في : قاموا عير زيد ، حال ، وهو ^(٤) الظاهر من قول سيبويه في سباب (غير) بعد تشبيهه بـ (آتاني القوم عير زيد) معيرهم ^(٥) الذين جاءوا ، ولكن فيه معنى إلا ، هذا تصح ^(٦) .

والجواب عن قوله - لو جاز أن نقول : آتاني القوم ريدا ، تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا مصحبا ^(٧) - أن يحمل على حذف (إلا) وإبقاء عطفا ، أو على حذف (غير) وإقامة (زيد) مقامها في الإعراب ، كما يفعل بكل مضاف إليه إذا حذف المضاف وأقيم هو مقامه .

الثالث . أن المناصب بعد (لا) (أستثنى) مضرا ، وهو قول الزجاج عزاه إليه وإلى السرد السيرافي ^(٨) .

وهو ^(٩) أيما مردود لمخالفة الظاهر ، إذ لا يجمع بين ممن وحرف يمدل على معناه لا بإضمار ولا بإظهار ، ولو حاز ذلك لنصب ما ولي (بهت) و (كأن) و (لا) بأنتمى وأشبهه وأنبي .

-
- | | |
|---|-------|
| في ط : لمعيره . | (١) |
| في ط : وصلتها لايها . | (٢) |
| في ط : ما ذهب . | (٣) |
| بعدها في ط : في ، ولا معنى له . | (٤) |
| في نسخ التحقيق : معيره والمنصوب من الكتاب . | (٥) |
| الكتاب : ٢ / ٣٤٢ - | (٦) |
| السابق . | (٧) |
| الجمع : ٣ / ٢٥٣ - | (٨) |
| في الاصل ط : وهذا . والمشتبه ع ط . | (٩) |

- وهي الإجماع على امتناع ذلك دلالة على صواب إسمائهم^(١١) استثنائي .
- الرابع : قولهم : مرا إليه السوراني ، وهو أن (إلا) مركبة من (لا) و (إن) مخففة من (إن) .^(١٢) وهو قول فاسد من الوجهة أوجه .
- أحدها : أنه مبني على ادعاء التركيب ، ولا دليل عليه ، فلا يلتزم إليه .
- الثاني : أنه لو صح التركيب لم يصح العمل الذي كان قبله ، لأن المعنى قد تغير معه ، وكل تركيب يتمير معه المعنى يتمير معه الحكم ، فتركيب إذا ما يحتمل ما أحدث معنى المجازاة والعمل اللاحق بها ، وأما معنى إلا سامة والعمل اللاحق بها ، ولو كانت (إلا) مركبة ولم يبق عمل ما تركبت منه ، لوال معناه وتجرد^(١٣) معنى الاستثناء .
- الثالث : أنه لو صح التركيب من لا وإن المخففة لم يلزم نصب ما ولي (إلا) فهي موضع ما ، ولكان عبر النصب^(١٤) به أولى ، كما كان قبل التركيب ، بل كان اللاحق به بعد التركيب امتناع النصب ، لارتياد الضعف بالتركيب ، وأما ما ولي (إلا) بخلاف ذلك ، فبطل التركيب .
- الرابع : أنه لو صح التركيب وكون المنصوب منصوبا بعد (إلا) يلزم على حد نصه بأن لوجب ألا يتم الكلام بالمنصوب مقتضوا عليه ، كما لا يتم به بعد إن ، لأن العامل استثنائي لا يقتضي صلة .
- وعما السوراني ثلثها خامسا إلى السوراني ، وهو حسب ما بعد (إلا) مقتدرة^(١٥) وهو قول في غاية من الضعف ، لأنه مبني على ادعاء تفدير ما لا دليل عليه ولا حاجة

(١١) في ج : أني أو استثنائي ، وزيادة لا مكان لها .

(١٢) التبع : ٢٥٣ / ٣ .

(١٣) في ج : وتجدد .

(١٤) في الأصل ط : انصاب ، والمنصوب من ج : ط .

(١٥) الا ، ساقطة من ط .

(١٦) يأن ، ساقطة من ط .

(١٧) التبع : ٢٥٣ / ٣ .

إليه ، ولأنه لو سلم تقدير (أن) لزم أن يكون لها عام يعمل فيها ، لأنها مسبوقة
بما تعمل فيه في تأويل صدره ، فجعل الذي قبل^(١) فيها عاملا فيها قدرت من أحكامه
ويستغني عنها . وأيضا لو كانت (أن) مقدرة لم يتم الكلام بسببها مقتضرا
عليه ، كما لا يتم بما ذكرنا ، لأن العامل إذا أُحْدِث لا يختص^(٢) عليه .

(ص) فإن كان المستثنى بالآلة مستلّا مؤخرًا عن المستثنى
منه المشتغل عليه نهي أو معناه^(٣) أو نفي صريح أو سؤال ،
غير مردود به كلام تضمن الاستثناء اختبر فيه تراخيا النصب ،
وغير متراج الاتباع ، إبدالاً عند البصريين ، وعطفا عند
الكوفيين . ولا يشترط في جواز نصبه تعريف المستثنى من نفسه
غلاما للفرع ، ولا في جواز الإبدال عدم الصلاحية للإيجاب .
غلاما لبعض القدماء .

واتباع المتوسط بين المستثنى منه وصحته أولى من النصب ،
غلاما للمازني في العكس .

ولا يمتنع المجزور من والباء الراكدتين ولا اسم لا الحتمية
إلا باعتبار المحل .

(ض) قد تقدم أن حكم^(٤) المستثنى بالآلة إذا ذكر^(٥) المستثنى منه انتصب
مطلقا ، وأن المراد بالآلة طلاق الموجب وغير الموجب ، والعرض الآن تبيين المواضع التي
يُشترط فيها بين النصب ، والبدل . فإذا أحصيت ظم أن لما سواها النصب متعينا ،

(١) في طه : يعمل .

(٢) في طه : " لا يختص " ، تعريف .

(٣) بعدها في الأصل : ومعناه " زيادة لا معنى لها " .

(٤) في ج : أو معنا ، وفي طه : ساقطة .

(٥) حكم : ساقطة من ج : طه .

(٦) في الأصل : طه : ذكرت ، والمثبت من ج : طه .

وبدأت من المواضع ^(١) المشاركة بها يكون فيه البطل راجعا ، فذلك قلت : فإن كان
المستثنى بـ ^(٢) متصلا ، فأخرجت الكلام على المستثنى المنقطع ، وإن نصب فيه راجح
أو واجب ، وكذلك المستثنى المقدم ، ولذلك قلت : متصلا مؤخرا ، وسنبين ^(٣) ذلك كله
إن شاء الله تعالى .

وقد أتت المستثنى منه المحرور فيه التصيد والبطل ، باستثنا ^(٤) عليه نهي أو معناه ^(٥)
/ أو نفي صريح ^(٦) احترارا من النوجب نحو : ذهبوا ^(٧) إلا زيدا ، واستظفرون إلا عرا . (ب / ١١٣)
وقلت . استثنى عليه ، ولم أقل : الكائن معه ، أو نحو ذلك ، تنبيها على ^(٨) أن
المهي أو النهي ، قد يوجد ولا يكون له حكم ، لكونه مقوضا ^(٩) نحو : لا تأكلوا إلا اللحم
إلا زيدا ، وما شرب أحد إلا ماء إلا عرا ، وإن هذا وأمثاله بمنزلة ما لا نهي فيه
ولا عي ^(١٠) ، إذ المراد : كلوا اللحم إلا زيدا ، وشربوا الماء إلا عرا ومن هذا
القبيل . ما خرجت بأحد ^(١١) إلا قاتلا إلا أخاك ، ذكره أبو طي في التذكرة وقال : لا يجوز
القبيل . ما خرجت بأحد ^(١٢) إلا قاتلا إلا أخاك ، ذكره أبو طي في التذكرة وقال : لا يجوز
كون (قائم) صفة لأحد ، لأن إلا ^(١٣) لا يلائم تعترض بين الصفة والموصوف . ولا كونه

-
- | | |
|--------|--|
| (١١) | في ج : مواضع . |
| (٢) | في ج : منصوبا ، تعريف . |
| (٣) | في ج : فذلك . |
| (٤) | في ج : وسنبين . |
| (٥) | في الاصل : والمشتل ، تعريف ، والنشت من طوع ، ظ . |
| (٦) | أو معناه ، ساقطة من ط . |
| (٧) | صريح ، ساقطة من ط . |
| (٨) | في ج : ذهبوا . |
| (٩) | تكنية من طوع ، ظ . |
| (١٠) | في الاصل : ط : منقوصا ، بالعماد ، تصحيف ، وهي ظ ، مبسطة ، والنشت |
| | من ج . |
| (١١) | تكنية من ج ، ظ . |
| (١٢) | إلا : ساقطة من ط . |
| (١٣) | تكنية من طوع ، ظ . |

حالا من التاء ، لأن معنى : ما صرت إلا قائما ، صرت قائما ، ولو قلت : صرت قائما بأحد ولم يجر ، هكذا ما في معناه . وإذا بطل هذا ^(١) ثبت أن ^(٢) قائما (حال من) أحد أو (أخاك) منصوب به ^(٣) ، لأنه بعد إيجاب .

^(٤) وأشهر ما اشتغل عليه نهى ^(٥) أو معناه ، إلى قين عاتشة رضي الله عنها : . سبي عن قتل جنات ^(٦) البيوت إلا الأبرود والطعنين ^(٧) . فإنه محمول على تقدير لا يقتل جنات البيوت إلا الأبرود ^(٨) .

والنهي المصريح ظاهر ، والبول وكقوله معاني . * ومن يغفر الذنوب إلا الله ^(٩) . * من ينطق من رحمهم ^(١٠) إلا الصالحون ^(١١) . فهذا وأمثاله استعمال في اللفظ ومعني في المعنى ، قاله : بدل من الضمير (يفر) ، والصالحون : بدل من الضمير في (ينطق) . وأكثر ما يكون معنى المعني في الاستفهام إذا كان بهل أو من ، وقد يكون رضى ^(١٢) الاستفهام بأي ، ولذلك حذف بعدها بولا ، في قول الشاعر ^(١٣) :

-
- | | |
|--------|---|
| (١) | في ظ : هذان . |
| (٢) | في الأصل : ط : نسب إلى أن ، والثبت من ج : ط . |
| (٣) | في ظ : وتبين نصب (أخاك) لأنه . . |
| (٤) | به : ساقطة من ج . |
| (٥) | بداية سقط من ط . |
| (٦) | في ج : سبي ، وهو . |
| (٧) | في ج : حيات ، وفي رواية في السند : هو امر البيوت . |
| (٨) | أخرجه أحمد في مسنده ٥١ / ٦٠٢٦٢ / ٢٩٠٨٢ . |
| | ويروى : إلا الأبرود والطعنين . |
| (٩) | في ج : حيات . |
| (١٠) | نهاية سقط من ط ، سبقت الإشارة إليه . |
| (١١) | الآية (١٣٥) من سورة آل عمران . |
| (١٢) | الآية (٥٦) من سورة الحجر . |
| (١٣) | كسنة من ط . |
| (١٤) | هو الشغل ، مالك بن نويرة البجلي ، شرح أشعار البجليين . ص : ١٢٨٣ .
والخصائص : ٢ / ٤٣٤ . |

فادَّهَبَ مَا فِي يَدَيَّ مِنَ النَّاسِ أَخْرَجَهُ . : عَنْ حَتْمٍ طَلِمَ دَعَجٌ وَلَا حَسَنٌ
 طَلُو قَطْلَ عَنِي هَذَا : أَيِ النَّاسِ بِمِطْرٍ بِأَعْنَى إِلَّا الْهَاطِلُونَ ، طَلَى الْإِبْدَالَ — مَنْ
 مَاطَلَ بِمِطْرٍ لِحَسَنِ .

وَمِنْ أَسْنَفِي الْمَقُولِ : قَتَلَ رَجُلٌ يَهْوِي دَلِكُ إِلَّا رَيْدٌ ، بِمَعْنَى مَارِجٌ يَقُولُ دَلِكُ
 إِلَّا زَيْدٌ ، وَكَذَا : أَقْتَلَ رَجُلٌ يَهْوِي دَلِكُ ، إِذَا قَصَدَ بِهِ الْيَهْيَ . وَمِنْ النَّهْيِ الْمَقُولُ : قَسْرَاءُ
 بِمَعْنَى السَّلَفِ ، وَتَشْبِيهُهُمَا شَبَّ إِلَّا قَلِيلٌ (١) لَأَنَّ قَبْلَهُ : مَتَى شَرِبَ مِنْهُ عَشْرٌ مِائَتِي (٢) *
 فَدَلِكُ حَارٌ (شَرِبُوا مِنْهُ) بِمَعْنَى لَمْ يَكُونُوا مِنْهُ . وَمِنْ النَّهْيِ الْمَقُولُ : مَا أَشَدَّ الْأَعْمَشَ
 مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٤)

لَيْدِمَ حَائِجٍ تَعْتَبُ قَتْمُهُ . : أَقْرَبُهُ إِلَّا الْعَسْبَا وَالْجَنُوبُ (٥)
 وَمِنْ قَوْلِ الْأَعْمَرِ (٦) :

وَبِأَضْرِبَةٍ مِنْهُمْ مَتَرٌ خَلَقْتُ . : طَائِفٌ تَعْمُرُ إِلَّا التَّوْبَى وَالتَّوْبَتُ (٧)

لَأَنَّ (تَعْمِبُ) بِمَعْنَى : لَمْ يَحْضُرْ ، وَ (تَعْمِرُ) بِمَعْنَى : لَمْ يَبْقَ طَى حَالِهِ .
 وَقَوْلِي . غَيْرُ مَرْدُودٍ بِهِ كَلَامُ تَعْمَسُ الْاِسْتِثْنَاءُ ، وَأَشْرَفَتْ بِهِ إِلَى نَحْوِ أَنْ يَقُولَ قَائِمٌ سَلَمٌ :
 قَائِمٌ (٨) إِلَّا رَيْدًا ، وَأَنْتَ تَعْمَسُ أَنَّ الْأَمْرَ بِخَلَايِ دَلِكُ مَتَدَخَّلُ (٩) النَّهْيِ وَتَأْتِي بِالْكَسْبِ لِمَا

(١) مِنَ الْآيَةِ (٢٤٩) مِنَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، فَرَأَى بِهَا أَيْسَ مَسْعُودًا وَالْأَعْمَشَ ، كَمَا مَسَى

الْبَحْرُ : ٢/٢٦٦ .

(٢) الْآيَةُ (٢٤٩) مِنَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٣) فِي طَيْ : لَمْ يَشْرَبُوا مِنْهُ ، تَحْرِيفٌ .

(٤) اسْتَشْهَدَ بِهِ الْمُصَنِّفُ دُونَ نَسْبِهِ فِي شَرْحِ الْكَامِيَةِ : ص . ٧١ ، وَوَرَدَ كَذَلِكَ فِي

الْبَيْهَقِ : ١/٢٢٩ ، وَالْمَقَاصِدُ : ٣٠/١٠٥ .

وَبُورَى : " إِلَّا الْعَسْبَا وَالْدَيُورُ " ، " إِلَّا الْعَسْبَا وَالْجَبُوبُ " .

(٥) فِي طَيْ : وَالْجَبُوبُ .

(٦) هُوَ الْأَخْطَلُ ، دِيَوَانُهُ : ص ٤٣٤ ، وَالْمَعْنَى : ص ٣٠٥ ، وَالْمَقَاصِدُ : ٣/١٠٣ .

(٧) فِي طَيْ : وَالْوَتَرُ .

(٨) فِي طَيْ : أَتَمَّوْا .

(٩) فِي طَيْ : مَتَدَخَّلَ .

مثل ما كان يحق بالمردود عليه منتصب (ريدا) ولا ترجمه ، لأنك لم تقصد معنى : ما قام
إلا زيد ، وكذا إذا قال لي : عندك مائة إلا درهمين ، فأردت : جدد ما أتفاه ، فأنت
تقول : مالك عدي مائة إلا درهمين ، فيكون هذا بمنزلة قولك : مالك عدي الذي
أدعته ، ولو رعت الدرهمين [لكنت] ^(١) مقرا بها جاحدا الشائبة ^(٢) وتسمين ،
لأن المستثنى البديل مما قبله في حكم الاستقلال ، فكأنك قلت إذا رعت ^(٣) : مالك
عدي إلا درهما . وإذا اجتمع في المستثنى بالإيجاب ما أشير إليه من الاتصال
والإختصاص وكونه متصلا عليه نهى أو عني صريح أو مؤول ، وكونه غير مردود به كلام
ومع سواخ اختيارنا به بدلا عند البصريين وطعنا عند الكوفيين . قال أبو العباس
ثعلب : كيف يكون بدلا وهو موجب وشبهه عني ؟ وأجاب السمراني بأن قال :
هو بدل منه [في] ^(٤) عمل العامل فيه ، وتغافلنا ^(٥) بالنفي والإيجاب لا يسبغ
البديلية ، لأن مذهب البديل فيه أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه .
وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا وإثباتا نحو : حررت برجل لاكرم ولا لبيب .
قلت . ونسوي ^(٦) العطف أن يقول : تخالف الموصوف والصفة ، كذا تغالفت ^(٧) ،
لأن نفي الكرم واسماها إثبات لحددها ، وليس كذلك ^(٨) تخالف المستثنى والمستثنى
منه ، فإن حمل ريدا بدلا من أحد ، إذا قيل : ما فيها أحد إلا زيد ، يبرم منه عدم

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | تكلية من ع ، ط ، وفي ط : بكنيت . |
| (٢) | في ط : شائبة . |
| (٣) | في ط : فكأنك إذا قلت اد رعت ، رككك ، وفي ع ، ط : فاركك قلت
إذا رعت . |
| (٤) | تكلية من ع ، ط . |
| (٥) | في ع : وبخالفهما . |
| (٦) | في ع : ونسوي . |
| (٧) | في الأصل : ع : كما يخالف . وفي ط : كما نولم يتخالف ، والثبت
من ط . |
| (٨) | في الأصل : ط : وليس لحددها ، والثبت من ع ، ط . |

النظير، إذ لا يدل في غير محل النزاع إلا وتعلق العاقل به ساو لتعلقه بالسيدل منه ،
والأمر في (ريد) و (أحد) بخلاف^(١) ذلك ، فيضعف كونه بدلا ، إذ ليس مسمى
الإبدال ما يشبهه ، وإن جعل معطوفا لم يلزم من ذلك مخالفة المعطوفات ، بل يكون
نظير المعطوف بـ لا وهل ولكن ، فكان جمعه معطوفا أولى من جمعه بدلا ، وإن كان
رجح الإتياع في غير الإيجاب على النصب / لأن معناه ومعنى النصب واحد ، (١١٤ / ١)
وفي الإتياع تشاكل المعطوفين ، وإن تعادلا تعاظما بـ رجح النصب ، كقولك : ما شئت
أحد في الحرب ثباتا بـ^(٢) العاصم إلا زيدا ، ولا تنزل^(٣) على أحد من بني سيم إذا احتسبهم
إلا قيسا^(٤) ، لأن سبب ترجيح الإتياع طلب التشاكل ، وقد ضعف داعيه بالتعاظم ، والأصل
في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يُعْطَى عِلاَهَا وَلَا يُعْضَدُ شَوْكُهَا " فقال
له العباس يا رسول الله إلا إلا دِخْرٌ ؟ فقال : " إلا إلا دِخْرٌ ؟ " وقد يكون من هذا :
" ما يَئْتِي المومِنَ عِنْدِي جَزَاءٌ إِذَا قُتِلَتْ صَفِيَّةٌ ^(٥) مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا ثُمَّ احْتَسِبَتْهُ إِلَّا
الْجَنَّةَ ^(٦) " وإليه الإشارة بقولي : اختير^(٧) فيه ^(٨) متراجعا للنصب ^(٩) ، وغير متراجح الإتياع .

-
- (١) في ظهري مخالف .
(٢) في الأصل ، ط : ، ويقع ، والمثبت من ج : ط .
(٣) في ط : بزل .
(٤) في الأصل ، ط : ان وأعينهم إلا ثمنها ، وأثبتت من ج : ط .
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ، في باب وقال النبي . . من كتاب المعاري .
١٩٤ / ٥ .
(٦) في الأصل ، ط : ، بمنصب يصفه ، والمثبت من ج : والمخاري .
(٧) أخرجه البخاري في باب ابن أبي عمير يمتحن به وجه الله من كتاب
البراق ، فتح البخاري ١١١ / ٢٤٢ .
وسقط الحديث من ط .
(٨) تكلف من ج : ط .
(٩) في الأصل ، ط : ، بالنصب ، والمثبت من ج : ط .

وطول قوم هذا النوع بمروءة الاستثناء ، قال ابن المراح : فإن لم تقدّر المفضل
وجعلت قولك : (١) ما قام أحد ، كلاماً تاماً لا ينوي فيه الإبدال من (أحد) ثم
استثنيت - نصبت فقلت : ما قام أحد إلا بهذا (٢) فعلى هذا (٣) يكون للروم نصب
بعد النبي سببان (٤) التراجعي وهو من الاستثناء (٥)

وحوار النصب عند الفراء مع صحة الإتيان بشروط يتمشى منه (٥) كقولهم
نعماني * ما فعلوه إلا قليل منهم * فالنصب في مثل هذا جائز بإجماع ، لأن المستثنى
منه معروف بحلاف قوله تعالى : * ولم يكن لهم شهيد إلا أنفسهم * فإن الاستثناء
فيه من نكرة ، فيلزم فيه على مدح الفراء الإتيان ، ولا حاجة له ، لأن النصيب هو الأصل
والإتيان داخل عليه ، وقد رشح طلبة لطلب المشاكلة ، وهو يحمل بعد ترجيعه عليه
ساعداً به لكان ذلك إجماعاً بالأصل ، مضعف بهذا الاعتبار قول الفراء .

وقد يرد عليه أيضاً بقوله تعالى : * ولا يلبثت بينكم أحد إلا أمرأته * (٨) في قراءة
غير ابن كثير وأبي عمرو (٩) على أن يجعل (امرأته) مستثنى من (أحد) لأن
(الأهل) يتفق القراء بأن (١٠) في الاستثناء من شيء واحد ، ولأنه قد قيل إنه أخرجهما
معهم وأمر أن يلبثت منهم أحد إلا هي ، فلما سمعت هذه العذاب التفتت وقالت

(١) في الأصل : ط : وجعلته كقولك : والنصب من ج : ط والأصول .

(٢) تكلت من ج : ط والأصول .

(٣) في الأصول : شيان ، بدل : سببان .

(٤) الأصول : ٢٨٢ / ١ ، ٢٨٣ ، وتلاحظ الحاشية (٣) في الصفتين المذكورتين
لوجود الكلمة بهما .

(٥) البهع : ٢٥٤ / ٣ .

(٦) الآية (٦٦) من سورة النساء .

(٧) الآية (٦) من سورة النور .

(٨) الآية (٨١) من سورة هود . وقراءة ابن كثير وأبي عمرو برفع (امرأته) .

الكشف : ٥٣٦ / ١ .

(٩) حيث قرأها برفع (امرأته) . الكشف : ٥٣٦ / ١ .

(١٠) في ج : لا يتفق القراء بأن : تعريف .

بأقوامه ، فأدركها حمر فقتلها . (ويمكن في قراءة ابن كثير وأي عمرو^(١) أن يجعل
(امرأته) مبتدأ ، و (إنه ضيبتها ما أحابهم) خبره والاستثناء سقط^(٢) .

وقد روى سيويه عن يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الوثوق بعريتهم يقول :
" ما مروت بأحد إلا زيد^(٣) " و " ما أظني أحد إلا يدا^(٤) " بالنصب بعد المكرة . وهذا
يقضي^(٥) جوار^(٦) ما أذهى الغراء استناده ، وراه في السائلة مردود ، وباب الإصابة عنه
مصدود .

وحكى سيويه عن من لم يسه أن المتني^(٧) إذا جازي بقطعه^(٨) الإيجاب ولم يحمر
فيه إلا النصب على الاستثناء نحو : ما أظني القوم إلا أباك ، لأنه بمنزلة : أظني القوم
إلا أباك^(٩) . وقد ذلك سيويه وهو بالرتة حقيق ، لمخاضه السماع والقياس ، فمن
السماع الدال على البديل ، قوله تعالى : ما فعلوه إلا قليل منهم^(١٠) و (فاعلموه)
يقع في الإيجاب ، وأما القياس فإنه يقتضي جوار البديل أيضا ، وذلك أن^(١١) السووع
للبدل فيما أجمع على جوار البديل فيه الصلاحية لحدى المستثنى منه وإقامة المستثنى
مقامه وذلك موجود في نحو (ما أظني القوم إلا أبوك ، كما هو موجود في)^(١٢) ما أظني

(١) وقراءتهما بجمع (امرأته) . الكشف : ٥٣٦ / ١ .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من ظ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣١٩ .

(٤) في ع : ظ ، نقص .

(٥) غلبة من ظ .

(٦) في ع : انقضي .

(٧) في هـ : لم يظ .

(٨) الكتاب ٢ / ٣١١ .

(٩) الآية (٦٦) من سورة النساء .

(١٠) في الاصل : لأن ، والمثبت من بقية النسخ .

(١١) ما بين الحاصرتين ساقط من ظ .

(١٢) في ط : ما أظني .

أحد إلا أبوك . موجب تساويهما في الحكم بجوار البدل ، كما تساوى في تخصيص
المسوق .^(١١)

وإذا توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو : ما فيها أحد إلا زيد غير
من عمرو ، بالإتياع عند سيويه^(١٢) والمبرد^(١٣) أولى من النصب ، ومذهب المازني عكس ذلك^(١٤) . والصحيح
مذهب إليه سيويه ، لأن الصفة فعلية فلا اعتداد بالتقدم^(١٥) عندها ، ولأن المستثنى مني
نحو : ما جاء أحد إلا زيد^(١٦) ، إنما يرجح إتياعه على نصبه ، لأنه إذا أتبع شاكل^(١٧) ما قبله
لفظاً ، ولم يختلف المعنى ، فإن أتبع / صفة متبوهه شاكل ما قبله وما بعده ، فكان إتياعه
متوسطاً أولى من إتياعه غير متوسط . قال المبرد : وكان المازني يفتار انصب
ويقول : إذا أبدل من الشيء فقد طرحته من لفظي ، وإن كان
في المعنى موحداً ، فكيف أبحث ما قد سقط ؟ قال المبرد : والقياس عدي فون سيويه
لأن الكلام إنما يراد له^(١٨) . والمعنى الصحيح أن البدل وليدل به موجودان معاً ،
لم يوجعا على أن يصدق أحد هما إلا في بدل العطف ، فإن البدل منه بمنزلة ما ليس في
الكلام .^(١٩)

(١١) في الأصل : استموج ، وفي ط : التوسع ، والمثبت من ع ط .

(١٢) الكتاب ٢١ / ٢٣٦ .

(١٣) وهو ما صرح به المبرد في المقتضب : ٤ / ٤٠٠ ، لكن النصف في شرحه على

الكافية : ٢ / ٧٠٦ ، فإليه ذهب ترجيح النصب على الإتياع .

(١٤) المقتضب : ٤ / ٣٩٩ .

(١٥) في الأصل ط : بالمقدم ، والتصويب من ع ط .

(١٦) في ع : زيداً ، سيوه .

(١٧) في ط : يشاكل .

(١٨) في ع : ويحد .

(١٩) في المقتضب : أطرحته .

(١٠) بعدها في ع : يلح ، ولا معنى لها .

(١١) في الأصل ط : بمقتضى ، والتصويب من ع ط : والمقتضب .

(١٢) المقتضب : ٤ / ٣٩٩ .

ولا يُتبع المستثنى منه إن كان مجروراً بمس الرائدة على اللفظ ، بل على المحل ،
وكذا المجرور بالياء الزائدة ، وكذا اسم (لا) المحبولة على (إن) مثال الأول :
ما فيها من أحد إلا / ريد ، ومثال الثاني " ليس ريد بشيء إلا شيئاً لا يُعياً به " (١١٤ / ب)
ومثال الثالث : لا إله إلا الله ، فترقت المبدل من (أحد) لأعني موضع رفع
بالاتفاق ، ولم تحل على اللفظ فتحره ، لأنه معرفة موجب (من) الرائدة لا تجر
إلا منكراً غير موجب ، وصحت المبدل من (شيء) لأنه في موضع نصب بليس ، ولم
تحل على اللفظ فتحره ، لأنه غير موجب ، ولا عمل للياء الزائدة في غير موجب .
ورقت المبدل من اسم (لا) لأنه في موضع رفع بالاتفاق ، ولم تحل على اللفظ
فتنصبه ، لأنه معرفة موجب (لا) إنما تعمل في منكر سمي .

ومن إلتباس على محل المجرور بالياء الزائدة قول الشاعر (١)

أَبِي لَيْثٍ لَمْ يَلَمْ يَلَمْ . . . إِلَّا يَدَا لَيْثٍ لَهَا عَصَدٌ

(من) وأجار القيتون إلتباس السقط (المؤخر) (٢)

إن صح إلتباسه من المستثنى منه ، وليس من تعليل

العامل على غيره فهو (٣) بآحاد وشبهه ، خلافاً

للماضي . وإن ناد ضمير قبل المستثنى بالآعالج

للإلتباس على المستثنى منه العامل فيه ابتداءً أو أحد

به أسفه ألتباس جواز (٤) صاحبه اختياراً (٥)

(١) نسبة لثمن من اشعراء هنا : طريقة في ديوانه . ص ١٤٧ ، ومبني

التخرج ، وأوس بن حجر في ديوانه : ص ٢١ ، مع التخرج .

وأظهر الكتاب : ٢ / ٣١٧ ، وشرح المفصل : ٢ / ١٠٠ ، والخصب .

١٤٢١ / ٤

(٢) تكله من ظروا وتسجيل ، وفي التسجيل : المتأخر .

(٣) في ج : فلتحق .

(٤) في ج : جواز صاحبه اختياراً ، وهو .

وهي حكمها^(١) النفاذ والمضام إليه في نحو: ما جاء
أخو^(٢) أحد إلا زيد . وقد يجعل المستثنى متبوعاً
والمستثنى منه تابعاً ولا يقدم دون شذوذ المستثنى
على المستثنى منه والمنسوب إليه مما يدل على أحد هما
وما عتد من ذلك فلا يقاس عليه خلافاً للكشاف^(٣).

(ش) لفظة هي اسم إعطاء المنقطع المؤخر من مستثبات إلا في غير الإيجاب من
إلتحاق ما للمكمل ، فيقولون : ما فيها أحد إلا زيد ، كما يقول الجميع : ما فيها أحد
إلا زيد ويقولون : ما بينهم يد من علم إلا اتباع الظن^(٤) بالرفع إلا من لقي بالنصب .
وطى لعشهم قول البراءة^(٥)

وَلَدَيْهِ لَيْسَ بِهَا أَيْسُسُ . . . إِلَّا ائْتَمَرُوا وَلَا ائْتَمَسُوا
ومنه قيل العرواق^(٦) :

وَيْتٌ كَرِيمٌ قَدْ تَكُنَّا وَلَمْ يَكُنْ . . . لِمَا خَاطَبَ إِلَّا ائْتَمَنَّا وَهَاجَلَهُ

(١) في نسخ المحقق : حكمها ، والتصويب من التسهيل .

(٢) في ع : أحد أحد ، تصريف .

(٣) تكله من ع والتسهيل .

(٤) من الآية (١٥٧) من سورة النساء ، قرأ بها (ابن عبير) كما في شمسود
القراءة للكشاني : ص ٦٦ .

(٥) هو جريان العود ، ديوانه : ص ٩٧ ، والكتاب : ١ / ٢٦٣ / ٢ ، ٣٢٢ / ٢ .

والمقتضب : ٤ / ٤١٤ ، وسعالي القرآن للفرأ : ١٠ / ٤٧٩ / ٣ ، ٢٧٣ / ٢ .

والانصاف : ص ٢٧١ ، وشرح المنهل : ٢ / ٨٠ / ١١٧٧ / ٢١ / ٨٠ / ٢٠٥٢٠
وشرح شذوذاً هـ . ص ٢٦٥ ، والمقاصد : ٣ / ١٠٧ ، وانحزالية :

١١٩٧ / ٤ ، ١١٩٩ / ٤ .

(٦) المقاصد : ٣٠ / ١١٠ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٤٧ ، ولم أفرط فيه في ديوانه
المجموع .

(٧) في ع : ويشت .

ولحق (١) بهذا إتياع (٢) أحد المتباينين الآخر (٣) نحو: ماأنا (٤) ريد إلا عسرو ،
وما أعاه إخوانكم إلا إخوانه ، وهما من أمثلة سبويه (٥) والأصل : ماأنا (٦) أحد
إلا عسرو ، وماأعاه أحد إلا إخوانه ، فجعل مكان (أحد) بعض مدبولة وهو ريد ،
وإخوانكم ، ولو لم يذكر القيد (٧) في من نعي عنه إلتباس وإلغاة ، لكن ذكرنا تأكيداً
لفسطينها من النعي ورفعا لتوهم المخاطب أن المتكلم لم يعرض له هذا الذي أكد به
مذكره بأكدا . واستشهد سبويه (٨) على هذا (٩) بقول الشاعر (١٠)

والحسب لا يبقى لهما فيها النخل والإبراج
إلا أبقى العتار في الله جدار وأقرض الوقاح
ويقال الآخر (١١)

عشية لا تعبي الرماح مكانها ولا التهل إلا الشرفي المصم
وشرط الإتياع في هذا النوع أن يستقيم حذف المستثنى منه والاستعانة به
بالمستثنى ، وهذا الشرط موجود في كل ما سألنا به ، فإن لم يوجد الشرط تمسك

- (١) في ظ : ولحق .
(٢) في الأصل : ط ه ج : الاتباع ، والمثبت من ظ .
(٣) في الأصل : للآخر ، والمثبت من ط ه ج : ط .
(٤) في ط والأصل : ماأنا ، والمثبت من ج : ط .
(٥) الكتاب : ٣ / ٢٢٥ .
(٦) في الأصل : ط : الرحلان ، بحريف ، والمثبت من ج : ط .
(٧) زياد من ط .
(٨) نسب لسعد بن مالك وللخارث بن عباد شرح الحاشية : ٥٠٢٠٥٠١ .
والكتاب : ٢ / ٢٢٤ ، والخزانة : ١ / ٢٢٥٠٢٢٥ .
(٩) في ج : ط : الصبار .
(١٠) هو صواب الأور ، الكتاب : ٢ / ٢٢٥ ، المقاصد : ١٠٩ / ٣ ، الخزانة .
٥٠ / ٢

النصب عند الجميع كقوله تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنْ يَوْمَ بَيْنَ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ (١) ﴿ مَنْ رَحِمَ ﴾
في موضع نصب على الاستثناء ، ولا يجوز منه الإتيان ، لأن الاستثناء به عما قبله مستلزم
إلا يتكلف (٢) ومن هذا القبيل قول الشاعر (٣)

أَلَا لَمْ حِزِ الْيَوْمَ بِمَا قَسَتْ بِهِ . حَوَارِئُنَا إِلَّا أَمْرًا دَانَ عَدَا

وما اتبع من المقطع عند الشيبين لم يتم النصب عند الحارثيين ، وهذا أحسن
القرأ على نصب ﴿ إِلَّا أَمْرًا طَوَّنَ ﴾ (٤) كما أحسنوا على نصب ﴿ سَاهِدًا بَشَرًا ﴾ (٥) لأن
القرآن ليس بلغة الحارثيين إلا قليلا ، ومن القليل المنزل بلغة الشيبين ادعاهم
﴿ وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ ﴾ (٦) في سورة الحشر ، و﴿ مَنْ يَرْثُكُمْ مِنْكُمْ ﴾ (٧) من دِينِهِ مَسْوًى بِأَنْتَ سِ
اللَّهُ يَقُومُ ﴾ (٨) في قراءة غير نافع وابن عامر (٩) فَإِنَّ الدِّقَامَ في المحروم والأمر في
المخاض (١٠) لغة تميم ، وورد ذلك قُلُوبُ (١١) والعطف لغة أهل (١٢) الحجاز ،
ولذلك أكثره : ﴿ وَمَنْ يَرْثُكُمْ مِنْكُمْ ﴾ (١٣) من دِينِهِ مَسْوًى ﴿ فَلْيَكُنْ لِلدَّيْنِ عِلْمٌ ﴾
(١٤) ﴿ وَلَقَدْ نَزَّلَ إِلَيْهِ بِالْعَدْلِ ﴾ (١٥) ﴿ وَبِهِمْ كَلِمَةٌ ﴾ (١٦) ﴿ وَبِهِمْ كَلِمَةٌ ﴾ (١٧)

- | | |
|--------|---|
| (١) | الآية (٤٣) من سورة هود . |
| (٢) | في الأصل : يتكليف ، تحريف ، والمثبت من بقية النسخ . |
| (٣) | ورد بدون نسبة في المساهد : ٥٦٣ / ١ . |
| (٤) | الآية (١٥٧) من سورة النساء . |
| (٥) | الآية (٣١) من سورة يوسف . |
| (٦) | الآية (٤) من سورة الحشر . |
| (٧) | في الأصل : ع ، ط ، يردد . |
| (٨) | الآية (٥٤) من سورة الناحية . |
| (٩) | الكشف : ٢١٢ / ١ . |
| (١٠) | نكطه من ع ، ط . |
| (١١) | زيادة من ع ، ط . |
| (١٢) | زيادة من ع ، ط . |
| (١٣) | في ط ، ع : يردد . |
| (١٤) | الآية (٢١٢) من سورة البقرة . |
| (١٥) | الآية (٢٨٢) من سورة البقرة . |
| (١٦) | الآية (٢٨٢) من سورة البقرة . |
| (١٧) | الآية (٣١) من سورة آل عمران ، وفي الأصل : ط : بهيكم ، تحريف . |
| (١٨) | الآية (١٢٥) من سورة آل عمران . |

* مَنْ يَحْلُلْ يَاتِ بِمَا ظَنَّ يَوْمَ الْقِيَامِ ^(١) * و * مَنْ يُشَاقِقْ ^(٢) * فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ
و * مَنْ يُحَادِّثْ ^(٣) * و * مَنْ يَقْلِبْ ^(٤) * و * اسْتَغْفِرْ ^(٥) * و * فَنِيْدُنْ ^(٦) * و * احْلُلْ
عُقْدَةَ ^(٧) * و * اشدَّ بِرَأْسِي ^(٨) * و * مَنْ يَحْلُلْ طَبْعِي ^(٩) * وهو كثير .

ورم الريحشوي أن قوله تعالى : * قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ
إِلَّا اللَّهُ ^(١٠) * استثناء منقطع جاء على لغة تنبيه ، لأن الله تعالى وإن صح إخباره
بأمر في السموات والأرض ، فإنما ذلك على المحار ، لأنه مقدّم من الكون في مكان بخلاف
غيره ، فإنه إذا أخبر عنه بأمر في السماء أو في الأرض فإنه كائن فيها حقيقة ، ولا يصح
حمل اللفظ في حال واحد على الحقيقة والمجاز ، والصحيح هندي أن الاستثناء نسبي
(١٢١)

الآية متصل (هي) متعلقة بحير (استقر) من / الأفعال المنسوبة على الحقيقة (١٢٥ / ١)
إلى الله تعالى وإلى المخلوقين كذكر ^(١٢) ويذكر ، فكأن قيل : لا يعلم من ذكر في السموات
والأرض الغيب إلا الله . ويجوز تعليل (هي) باستقر مستندا إلى مضاف تحدى وأقسم
المضاف إليه مقامه والتقدير : لا يعلم من استقر ذكره في السموات والأرض الغيب

- | | |
|--------|--|
| (١) | الآية (١٦١) من سورة آل عمران . |
| (٢) | الآية (١١٤) من سورة النساء ، و ١٣ من سورة الأنفال . |
| (٣) | الآية (٦٣) من سورة التوبة . |
| (٤) | الآية (١٨٦) من سورة الأعراف ، وغيرها . |
| (٥) | الآية (٦٤) من سورة الإسراء . |
| (٦) | الآية (٧٥) من سورة مريم . |
| (٧) | الآية (٢٧) من سورة طه . |
| (٨) | الآية (٣١) من سورة طه . |
| (٩) | الآية (٨١) من سورة طه . |
| (١٠) | الآية (٦٥) من سورة النحل . |
| (١١) | في الأصل : ط : فإذا أخبره والتصويب من ع : ط . |
| (١٢) | في ع : متعلقة . |
| (١٣) | في الأصل : ط : تذكر ، وفي ع : لذكر ، تحريف . والتصويب من ط . |
| (١٤) | في ع : ط : والأصل . |

إلا الله ، ثم حذف الفعل والمضاف واستقر العبر لأنهم مرفوع (١) هذا على تسليم اشتغال (٢)
إرادة الحقيقة والمجاز في حال واحدة . وليس مدي مستثما بقولهم : " القلم أحسن
اللغات " واستغال أحد الأبوين (٣) . وقوله تعالى : " إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُخَاطِبُونَ " (٤)
وقول النبي صلى الله عليه وسلم . " ألا يدرى ثلاث يَدُ اللَّهِ ، وَيَدُ الشَّعْطِيِّ وَيَدُ الْمَائِلِ " .
ورغم (٥) الناري أن اتباع السقط من تعيب ما يعقل على ما لا يعقل ، قال ابن خروف
قاصدا هذا المدح وهو عاصد لأنه لا يتوهم ذلك إلا على لفظ أحد ويدي يبدل
منه في هذا الباب وليس يلفظ أحد أكثر من أن يحصى (٦) انصت كلامه .

قلت . وقد يكون قبل استثنى بإلا الصالح للإتباع اسم ظاهر ، وبغير يعود إليه ،
مخير المستثنى بين إتباع الظاهر وإتباع المنصغر مع ترجيح إتباع الظاهر ، وذلك على
نحو ما أحسن بقول ذلك إلا زيد ، وما حسب أحد يفعل ذلك إلا زيدا ، وما كان أحد
يجترئ عليك إلا زيد ، ملك أن تجعل زيدا تابعا للمنصغر ، ولك أن تجعله تابعا لما يعود
إليه المنصغر ، وهو أولى ، لأن السووع للإتباع هو التي ، وهو أقرب إلى التحول (٧) إليه

(١) في طء لكونه مرفوعا .

(٢) في ع . الاشتغال . سهو .

(٣) جى الجنتين : ص ١٥٠ .

(٤) في ع : ولقوله .

(٥) الآية (٥٦) من سورة الأعراف .

(٦) سبق الاستشهاد به في أول الكتاب يلفظ . فيد الله العليا . . ويد السائل

الصلبي ، السنند : ٤٧٣ / ٣ .

(٧) قبلها في ع . " وبكأن يكون (من في السنوات) في موضع نصب .

(والعيب) بدل اشتغال . والفعل عرق لما بعد إلا ، فيكون المعنى :

لا يعلم عيب من في السووات والأرض إلا الله ، وهذا وجه صحيح للأعراف .

والمعنى بإجماع .

(٨) في ع : تحصى .

(٩) في طء : يعود .

مع إلى الحائد ، وجار إتباع الحائد لأن الذي حل فيه خبر ما دخل عليه انفي ، وإبدأ
 بغير في على خبر والخبر هو النفي . وما اتبع فيه الضمير مع كون الاستثناء
 مقطوعاً قول الشاعر :^(١)

في ليلة لا نسرى بها أحداً . : يحكي علينا ألا كواكبها

فكواكبها : تابع لما قبل^(٢) يحكي ، ويرى . بمعنى نعلم ، ويحكي : جلة وقامت
 معمولاً ثانياً ، ولذلك جار إتباعها . ومعنى يحكي علينا : يخبرها ، وحكم
 صفة المخبر عنه بعد النفي حكم الخبر ، أعتى في التأثير بالسامي وصحة اتباع ضمير
 يشتمل عليه كقولك . ما منهم أحد تحدث عنه هذا إلا زيد ، بالرفع ، على اسماع
 البتة ، وإلا زيد ، بالنصب ، على اتباع الضمير الذي اشتملت عليه المفعلة ، لأن المعنى :
 ما تحدث عنه أحد هذا إلا زيد ، وهو كان الضمير في خبر غير ومير صفة مخبر عنه
 استتبع اتباعه ، ولزم اتباع الظاهر كقولك . ما شكر رجل أكرته إلا زيد ، وما سررت برحمتي^(٣)
 أكرهه إلا عمرو ، لأن المعنى : ما شكر من أكرتهم إلا زيد ، وما سررت من أكرهم إلا عمرو ،
 فلا تأثير للنفي في : أكرته ، ولا في : أكرهم^(٤) ، منها^(٥) ، شيئان^(٦) ، فذلك استتبع
 إتباع محموليهما . وهذا الذي^(٧) قصته بنته طبع بقولي : وإن طرد غير قبل
 المستثنى إلا انما للاح لإتباع على المستثنى به العامل فيه ابتداءً أو أحد نواسخه
 أتبع الضمير جارا ، وصاحبه اختياراً .

-
- (١) هو عدي بن زيد ديوانه : ص ١٩٤ ، وفيه التخرج ، وانظر الكتاب : ٣١٢/٢ .
 (٢) في الأصل : ط : العامل ، والمثبت من ع : ط .
 (٣) في ع : ط : ما تحدث .
 (٤) في ط : بأحد .
 (٥) في ع : ط : أكرهم .
 (٦) في ع : ط : بل هما .
 (٧) في الأصل : متباينان ، تحريف ، والمثبت من ع : ط ، ط .
 (٨) تنكئة من ع : ط .

ثم قلت : وفي حكمها المضاف وانضاف إليه في نحو : ما جاء أخو أحد إلا ريد ،
أي في حكم انظاره وانضم المضاف المتقدم ذكرها ، المضاف والمضاف إليه ، في المثال
المدكور ، تلك أن تقول : ما جاء أخو أحد إلا ريد ، بأسرع ، مبدلاً من المضاف ، وذلك أن
تقول : ما جاء أخو أحد ، إلا ريد ، بأسرع مبدلاً من المضاف إليه (١) كما قلت : فامهم
أحد تتحدث عنه ، يداً إلا ريد ، ولا ريد .

ثم قلت : وقد يحمل المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً ، منتهيت بذلك على قول
سيبويه . حدثني يونس أن فيما يوثق بمرسيتهم يقولون . مالي إلا أبوك ناصر (٢) ،
فيجعلون (ناصر) بدلاً ، قال سيبويه : وهذا مثل قولك . ما سرت بشك أحداً (٣)
قلت : ومثل ما حكى يونس بن حسان بن ثابت رضي الله عنه (٤) :

لَا تَهْمُ بَرَّهُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً . إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَامِعٌ
وَأَشَدُّ الْغَرَاءِ (٥)

مَقْرَعٌ (٦) أَطْلَعَ الْأَعْيَارَ لَيْسَ لَهُ . إِلَّا أَعْرَأُ وَإِلَّا ضَعَفَهَا تَشَبُّ

ثم قلت : ولا يقدم المستثنى دون شذوذ (٧) على المستثنى منه والمسبوب إليه معاً ،

بل على أحدهما ، منتهيت بذلك على جوار : قام إلا ريداً القوم ، والقوم إلا ريداً
داهبون ، وفي الدار إلا عراً أصحابك وضعت إلا ريداً القوم ، ولهذا قلت : والمسبوب
إليه ، لأن المسبوب يتناول الممتنع نحو : قام إلا ريداً القوم ، والواقع نحو : صرحت ،

(١) تكملة من ع . ظ .

(٢) (١) (٢) الذي في الكتاب : (أحد) و (أحد) .

(٣) الكتاب : ٣٣٧ / ٩ .

(٤) ديوانه : ص ٢٦٧ وفيه التصريح .

(٥) لدي الرمة : ديوانه : ١٠٠ / ١٥ وفيه التصريح .

وروايته في الديوان بنصب (أعرا) ، وفيه بوزن الاستشهاد به على
السألة .

(٦) في ج : شذوذ .

(٧) دون شذوذ ، مساقطة من ظ .

ومهم من ذلك استناع : إلا ريدا قام القوم ، وبحوه ، وذلك أن المستثنى جار من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة من الموصوف بها ، وسجى المعطوف بلا من المصطوف عليه ، فكما لا يتقدمان على متبوعيهما^(١) ، كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه إلا إذا تقدم ما يشعر به ما هو مستثنى^(٢) إليه ، أو واقع عليه ، كقولك : صرنا إلا ريدا القوم ، وهو ضعيف ، لأن طلب الفعل لما هو مخصص ليس كطلبه لما هو علة ، فتقدم ما يطسب^(٣) المستثنى منه وهو علة بمسئلة تقدمه بنفسه ، وليس كذلك تقدم^(٤) ما يطسب المستثنى منه وهو مخصص .

وقال الأعشى بوقت : أين إلا ريدا قوبك ، وكيف إلا ريدا قوبك ، لجاز ، لأن هذا بمسئلة : أها هنا إلا ريدا قوبك .

قلت . وقد يكون المستثنى منه جائزا لتقدم مبدؤ وقوعه مقدما ، ويقدم له المستثنى عليه وعلى ما عمل فيه وأسد إليه ، عس ذلك قول الشاعر^(٥) :

غلا الله لا أرجو سواك وأتسا . أجد حالي شعبة^(٦) من ميايكا

فدراة قال : سواك غلا الله لا أرجو ، فاستجار مع المذموم ما يستجار^(٧) مع المحقق ، وبثله قول الراجز^(٨) :

(١) هي ج : متبوعيهما .

(٢) هي ج : تقدمه .

(٣) هي الأصل ، ط : المصنف .

(٤) تكتب من ج ، ط .

(٥) هو الأعشى ، ديوانه : ص ٢٥١ ، الجمع : ٢٢٦ / ١ ، المقاصد : ١٣٧ / ٣ .

والنسان (غلا) .

(٦) هي ط : شعبة .

(٧) هي ط : ما استجار .

(٨) هو الصجاج ، ديوانه : ص ٣١٩ وفيه التخرج .

ويروى : بكسر (الحن) ، على أنها حرف جر .

وَلَقَدْ لَبِثَ بِهَا طُورِيًّا^(١) . وَلَا خَلَا الْجَنَّةَ بِهَا إِنْسِيًّا^(٢)
 فَقَدَرْنَا أَنَّهُ قَالَ : وَلَا بِهَا إِنْسِيًّا خَلَا الْجَنَّةَ ، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَقْطُوعٌ . وَبِى تَقْدِيمُ (خَلَا)
 إِشْعَارًا بِتَقْدِيمِ (إِلَّا) لِأَنَّهَا الْأَصْلُ وَلَا يَقَعُ الْفَرْعُ فِي مَوْضِعٍ لَا يَقَعُ فِيهِ الْأَصْلُ ، وَإِلَى هَذَا
 وَنَحْوِهِ أَشْرَفْتُ بِقَوْلِي : دُونَ شِدْوَدٍ .
 رَوَّاجَارُ الْكُفَّاءِ أَنَّ مَقَالَ : إِلَّا زَيْدًا قَامَ الْقَوْمُ ، وَطَى ذَلِكَ نَهَيْتُ بِقَوْلِي : وَمَا شَدَّ
 مِنْ ذَلِكَ مَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَخَلَا لَلْكَفَّاءِ^(٣) . وَمِنْ تَقْدِيمِ إِلَّا طَرِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْمُسْتَنْسَى
 مِنْهُ قَوْلُ أَبِي الصَّلْتِ :^(٤)
 كُلُّ يَوْمٍ يَوْمٌ الْعِيَاةُ عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا دِينَ الْحَقِيَّةِ^(٥) يَوْمٌ
 وَقَوْلُ الْأَدَلِ :^(٦)

مَحَلٌّ إِنْ أَنْوَدَ إِلَّا حَوَسِرًا . هُمُ الْكَادِبُونَ الْمَخْبُوءُونَ كُلُّ مَوْضِعٍ^(٧)
 (ج) - فَصَّلَ - لَا يُسْتَتْنَى بِأَدَاءِ وَاحِدَةٍ دُونَ
 عَطْفِ شَيْئَانِ ، وَمَوْضِعُ^(٨) ذَلِكَ يَدُلُّ وَمَحْمُولٌ عَلَى مَضْمُونِهِ
 لَا يَدُلُّانِ ، وَخَلَا لَلْقَوْمِ . وَلَا يَمْتَنِعُ اسْتِثْنَاءُ النِّصْفِ ،
 وَخَلَا لِبَعْضِ الْمَصْرِفِ ، وَلَا اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ وَمَافَا لِكُوفِهِمْ .
 وَالصَّامِقُ بِالْإِسْتِثْنَاءِ مِنْهُ أَوْلَى مِنَ التَّأَخُّرِ عِنْدَ تَوْسِطِ
 الْمُسْتَتْنَى ، وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُمَا فَالثَّانِي أَوْلَى بِطَلْقِهَا ،
 وَإِنْ تَقَدَّمَ فَالْأَوَّلُ أَوْلَى ، إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا لِعَطْفِ

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | فِي ط: طُورِيًّا . |
| (٢) | فِي ط: أَنَّهُ إِنْسِيًّا . |
| (٣) | • الْهَجْع : ٢ / ٢٦٦ . |
| (٤) | وَيَدْرَأُ أَمِيَّةً مِنْ ٣٩٣ |
| (٥) | فِي ج : نَسِير . |
| (٦) | لَمْ أَشْرَعْ عَلَيْهِ فِي كِتَاب . |
| (٧) | تَكْلِفَةٌ مِنْ ج . |
| (٨) | فِي ط وَبَعْضُ نَحْوِ التَّصْهِيلِ : وَبِوَحَا . |

أو معنى : وإن يكتفه فهو أولى مطلقاً إن لم يمنع مانع ،
 وإذا أمكن أن يشتركه في حكم الاستثناء مع ما يليه
 غيره لم يقتصر عليه إن كان العامل واحداً ، وكذا إن كان
 غير واحد والمفعول واحد في المعنى .

(ش) قال ابن اسراج : فإن استثنيت بعد الأعمال التي تنتمى إلى معمولين نحو :
 أعطيت . . . قلت : أعطيت الناس دراهم^(١) إلا عراً ، لأنه لا يجوز أن تقول : إلا عراً
 الدانير ، لأن حرف الاستثناء إما يستثنى به واحد^(٢) ، فإن قلت : ما أعطيت أحداً
 درهماً إلا عراً دافئة وأردت الاستثناء لم يجوز ، فإن أردت البدل جاز ، فأبدلت
 عراً من (أحد) ، ودافئة (من درهم^(٣)) ، كأنك قلت : ما أعطيت إلا عراً دافئة^(٤) .
 قلت : حاصل كلامه حوار أن يقال : ما أعطيت أحداً درهماً إلا عراً دافئة ، على
 أن يكون الأساس الدان (هما^(٥)) بعد إلا بدليين / لا^(٦) ممنوعين على الاستثناء .
 وفي هذا ضعف بين ، لأن البدل في الاستثناء لا يحد من اقترانه بهذا ، فكان لذلك^(٧)
 أشبه شيء بالمعطوف بحرف ، فكما لا يقع بعد حرف / عطف^(٨) معطوفان ، كذلك
 لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان ، وإن ورد ما يؤهم ذلك ، قدر ما صب لثنائي ، كما
 يقدر خامس للثنائي في نحو :

أَكَلْتُ أَمْرِيَّ تَحْسِبِينَ أَمْرًا . ، وَنَارِي تَوَدُّ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٩)

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | في الأصول : الدراهم . |
| (٢) | في الأصول : تستثنى به واحداً ، على البناء للمعلوم . |
| (٣) | في الأصول : من قولك درهماً . |
| (٤) | الأصول ١ : ٢٨٣ . |
| (٥) | هما ، ما قطعت من ظ . |
| (٦) | تكملة من ح ، ظ . |
| (٧) | في ح : كذلك ، تعريف . |
| (٨) | تكملة من ح ، ظ . |
| (٩) | سبق الاستثناء به في باب كسان وأخواتها . |

واشترط بعض البصريين نقصان المخرج بالاستثناء من الباقي ، واشترط أكثرهم عدم
 الزيادة على الباقي ، ولا يجوز على القولين : عندي عشرة إلا ستة ، ولا على الأول :
 عندي عشرة إلا خمسة ، وهو على القول الثاني جائز ، وكلاهما جائز عند انكوفيين
 وهو الصحيح ، ومن وافقهم ابن خروف ، واستدل بقوله تعالى : ﴿ قُمْ لِلَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا
 نِصْفَهُ ﴾ (١) قال : القليل هو المستثنى وليس معلوم تقديره ، فأبدل منه النصف
 على جهة البيان لتقدير القليل ، والصير عائد إلى الليل ، واسمعي : قم نصف الليل ،
 والصيرمي (منه) عائد إلى النصف ، وكذا الصيرمي (عليه) فالتقدير والله أعلم :
 قم نصف الليل أو أقل منه أو أكثر منه (٢) قال : مخرج من هذا أن المستثنى النصف
 أو أقل منه أو أكثر منه ولا سمى عنه . قلت : ومن استثناء الأكثر لقوله تعالى :
 ﴿ وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ صَلَاةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ (٣) لأن من سَفِهَ نفسه أكثر من لم
 يسفه نفسه (٤) فإن المراد بمن سَفِهَ نفسه (٥) المخالفون سَفِهَ إبراهيم
 وهم (٦) أكثر من الذين يتبعونها . ومن استثناء الأكثر لقوله تعالى : ﴿ فَلَا يَأْتِيَنَّ
 مَكْرَهُمُ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ (٧) لأن القوم الخاسرين (٨) هم غير المؤمنين لقوله تعالى :
 ﴿ إِنَّ الْأَنْفُسَ لَنُفْيَ خَيْرٌ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٩)

(١) مي : ع : الباقى .

(٢) البهع : ٣ / ٢٦٩ .

(٣) الآية (٢) من سورة العنكبوت .

(٤) في الأصل عط : وأكثر ، والنصوب من عط .

(٥) الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٦) في الأصل عط : ومن سَفِهَ ، واستثبت من عط .

(٧) (٨) زيادة من عط .

(٩) تكلته من عط عط عط .

(١٠) الآية (٩٩) من سورة الأعراف .

(١١) في الأصل عط : القوم الخاسرون ، والثبت من عط .

(١٢) الآية (٣٠٢) من سورة المعمر .

وإذا توسط مستثنى بين شيئين يصلح استثناءه بهما ، فالاستثناء من السابق
أولى ، لأن تأخر استثنائي عن المستثنى منه هو الأصل ، فلا يعدل عنه إلا بدليل .
ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُمْ لِلدِّينِ إِزْلَازِلاً ۖ ﴾ (١) فالقيل مستثنى من الليل لا معنى
للتصديقا ذكرته ، والنصف يدل من القليل ، وبذلك تبين (٢) مقدار المستثنى ، واستغيد
من إعجاب التفسير بين فهم النصف (٣) أو أقل منه أو أكثر منه ، فلو قيل : غلب ماثية
مؤمن مائتي كافر إلا اثنين (٤) لحمل لاستثناء من الآخر مطلقا ، أي فاعلا كان أو معولا .

مراعاة للقرب ، وإلى / نحو هذا أشرت بقولي : فإن تأخر عسها فالثاني أولى مطلقا . (١/ ١٦٦)
بين تقدم المستثنى على شيئين يصلح الاستثناء من كل واحد بهما ولم يكن أحد هما
مرفوعا (٥) ولا في معنى مرفوع فالاستثناء من الأول (٦) أولى ، لأنه أقرب ، وذلك نحو :
استبدلت إلا زيدا عن أصحابنا بأصحابكم ، فإن (٧) كان أحد هما مرفوعا فالاستثناء منه
أولى وإن تأخر ، نحو : ضرب إلا زيدا أصحابنا بأصحابكم ، وكذا إن كان أحد هما
مرفوعا في المعنى دون اللفظ نحو : ملكك إلا الأماقر حمدا ابتداء (٨) وإلى نحو
هذا أشرت بقولي : فإن تقدم فالأول أولى إن لم يكن أحد هما مرفوعا لفظا أو معنى ،
وإن يكن (٩) فهو أولى مطلقا . ثم قلت : إن لم يمنع مانع ، فثبت بذلك على نحو : طبق

(١) الآية (٢) من سورة الزمل .

(٢) في ع : همسين .

(٣) في ع : نصف الليل .

(٤) غلب . . . الا اثنين ، مطبوعة في ط .

(٥) في ع : مرفوع ، وهو .

(٦) معنى مرفوع . . . من الأول ، سقطت من ط بسبب الرطوبة والتأكل .

(٧) في الأصل ، ط : وإن ، والمثبت من ع ، غل .

(٨) في ع : ابتداء .

(٩) في ع : سم يكنه ، وهو .

نساءهم الريدون (١) إلا الحسبات (٢) وأصنى (٣) الريدون نساءهم (٤) إلا ذوي الشبسي ،
وتهيئت بذلك أيضا على نحو : استبدلت (٥) زيدا من إمانتا بعبيد ما (٦) .

وتهيئت بذلك أيضا على نحو . صرب (٧) هندا (٨) يونا يمانتا ، وتركت الغريضة
اللعظية في هذه الأسئلة ونحوها لنسج (٩) المعنى من الحسن عليها . وال (١٠) كسر
شيطان أو أكثر والعامل واحد ، فالاستثناء معلق بالجميع ، وإن لم ينعج مانع ، نحو :

أهربي فلان وبني فلان إلا من صنع ، فمن صنع : مستثنى من الجميع ، إذ لا موجب
للاختصاص ، صرحت موجب فعل (١١) يقتضاء نحو : لا تعد ثيابا ولا الرجال إلا ريدا ،
وقد نصت الأمراء آية المائدة : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾ إلى : ﴿ إِلَّا مَا دَكَّكُمْ ﴾ (١٢)
فاشتطت على مانع مانع ، وهو مأهل ، وما قبله ، وعلى ما لا مانع منه ، وهو ما بين
(به) و (إلا) (وما دَكَّكُمْ) مستثنى من الخمسة إذا كانت تركبته (١٣) مسجبا

موتنه .

ويعلق (١٤) الاستثناء أيضا بالجميع إن كان قبله جملتان أو أكثر والعامل غير واحد

- (١) في الأصل : عاضة ، وفي ط : ع : الحسبات ، والشبسي من ط .
(٢) أصبته البرأة وتصبته : شاقته ودعته إلى الصبا ، حصن لها وصبا اليها .
(٣) في الأصل : الريدون نساءهم ، وفي ع . الريدون نساءهم ، والتصويب
من ط : ط .

(٤) تكلية من ط .

(٥) في الأصل : ط : إلا هندا ، والتصويب من ع : ط .

(٦) في ع : ينعج ، تحريف .

(٧) في ع : فإن ، وفي ط : وإن .

(٨) في الأصل : ط : هل ، والتثبت من ع : ط .

(٩) الآية (٣) من سورة المائدة .

(١٠) تكلية من ع : ط .

(١١) في ع : ويتعلق أيضا .

والمحمول واحد في المعنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبُذُّونَ الطُّغْيَانَ ﴾ ، وإلى
﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ (١) .

وإلى القسمي وسوفا ، أعربت بقولي : وإذا أمكن أن يشترك في حكم الاستثناء
مع ما يلحق به ، لم يقتصر طبعه إلى آخر الكلام .

واعقب العلماء على تعليل الشرط بالجميع في نحو : لا تصحب ريدا ولا تزره ولا تكلمه
إن ظلمني . واختلف في الاستثناء نحو : لا تصحب (٢) ريدا ولا تزره ولا تكلمه إلا تأثبا
من الظلم ، مذهب مالك والشافعي تساوي الاستثناء والشرط في التعليق بالجميع ،
وهو الصحيح ، للاجماع على (٣) سَدِّ كُلِّ رِوَاغِدٍ (٤) منها سَدُّ الآخِرِ في نحو :
أقبل الكافر إن لم يسلم ، واقطعه إلا أن يسلم ، وإلى هذا (٥) والله أعلم (٦) .

(ص) - فصل -

تكرر (٧) (إلا) بعد المستثنى بها تأكيداً ، فمعدل
ما يلحقها ما شبه (٨) ، إن كان معناها عطف بالواو ،
وإن كبرت لغير تأكيد ولم يمكن استثناء بعضها
المستثنىات من بعض شغل العامل ببعضها إن كان
مفرقا وتصبا مساويا ، وإن لم يكن مفرقا فجميعها
النصب (٩) ، إن تقدمت ، وإن تأخرت فلا أحد (١٠) ماله

-
- | | |
|-------|--|
| (١١) | الآية (٤) من سورة النور . |
| (١٢) | في ع : ظ : يشركه . |
| (١٣) | في ظ : لا تصحبه . |
| (١٤) | بعدها في ع : حد ، ولا معنى بها . |
| (١٥) | زيادة من ع : ظ . |
| (١٦) | زيادة من ع . |
| (١٧) | في ع : تكرر ، تحريف . |
| (١٨) | في ع : (لم) يله ، بزيادة (لم) . |
| (١٩) | في الأصل : والنصب لجميعها ، والنسب من ع : ظ . |
| (١٠٠) | في الأصل : فلا غيرها ، تحريف ، وهي التسهيل : فلا أحدها ، والنسب من ط : ع : ظ . |

معزاً والمعزاة انتصب ، وحكمها في المعنى حكم المستثنى
 الأول . وإن ^(١) أكن استثناءً بمعنى من بعض استثنى كل
 من سطوة وجعل كل وتر خارجاً وكل شعع داخلاً ، وباحتشاع
 فهو الحاصل . وكذا الحكم في نحو : نه عشرة إلا ثلاثة
 إلا أربعة ، خلافاً لمن يخرج الأول والثاني .
 وإن قدر المستثنى الأول صفة لم يعتد به وجعل الثاني
 أولاً .

(ش) تكرر ^(٢) إلا بعد المستثنى بها لتوكيد ولعبر توكيد ، وتكررها للتوكيد إما مع
 بدن ، وإما مع معطوف بالواو ، فالأول كقولك : ما حورت إلا بأخيك إلا ريد ، ما حورت
 إلا بأخيك ريد ، ما حورت ^(٣) إلا الأولى بالثانية داخلة بين البدن والمبدل —
 والثاني . كقولك : ما قام إلا ريد ولا عرو ، ومن الأول قول الرحمة ^(٤)
 مَالِكٌ مِّنْ شَيْخِكَ إِلَّا رَيْدٌ . . . إِلَّا رَيْدٌ وَلَا رَيْدٌ
 وقد يكون مثل " إِلَّا رَيْدٌ وَلَا رَيْدٌ " قول (سفيان) ^(٥)
 ما سَدَرِيْنَةُ دَارٍ عَمْرٍ وَاحِدَةٍ . . . دَارُ الْخَيْبَةِ إِلَّا دَارُ نِيْوَا
 ومن الثاني قول الشاعر ^(٦)
 وَمَا لِدَهْرٍ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا . . . وَالْأَطْوَعُ الشَّمْسُ ثُمَّ عِمَارُهَا

-
- (١) في ع : مان .
 (٢) في ع : تكرر ، وفي ط : تكرر .
 (٣) تكلت ، ع : ط .
 (٤) ورد بدون نسبة في الكتاب . ٣٤١ / ٢ ، والمقرب : ١٦٠ / ١ ، والصح : ٢٢٧ / ١ ،
 والمقاصد : ١١٧ / ٣ .
 (٥) الكتاب . ٣٤٠ / ٢ ، والمقاصد : ٤٢٥ / ٤ ، والاصح بلغاري : ص ٢٦٨ .
 وليس في ديوانه المطبوع .
 وجاء في الكتاب برواية : سوان ، بكسر التون ومع أنه لا ينصرف .
 (٦) هو أبو دؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين . ١ / ٧٠ وفيه تخريجه .

وإن كُرِّثَ مقصودا بها استثناء ^(١) بعد استثناء ^(٢) ما أن يكون المستثنى بها
بها لئلا قبلها وإيا أن يكون بعضها ، وإن كان ما بها ، ما أن يكون ما قبله من
المواضع مرفعا وإيا أن يكون مفعولا ، وإن كان مرفعا فعمل بأحد المستثنى أو المستثنىات
ونصب ما سواه ، نحو : ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا خالد ، والأقرب جعل المانع المصروع
أولى ، وإن كان احتمل مفعولا بالمستثنى منه فمستثنىين / أو المستثنىات النصب (١١٦ / ب)
إن تأخر المستثنى منه نحو : ما قام إلا زيد ^(٣) إلا عمرا إلا خالد أحد ، وإن لم يتأخر
المستثنى منه ^(٤) فإحدى المستثنىين أو المستثنىات من الإتيان والنصب ماله لولم
يمتنع غيره وما سواه النصب ، كقولك : جاء أحد إلا زيدا ^(٥) إلا عمرا إلا خالد ، وما بعد
الأول من هذا النوع متاخره في الدحل إن كان الاستثناء من غير موجب وفي الخروج
إن كان من موجب .

وإن كان ما ولي (إلا) المتكررة بعضها لما قبلها نحو : قلدي مائة إلا خمسين
إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة ، أخرج أول وثالث وما أشبهها في الوثبة ، وأدخل
ثاني ^(٦) ورابع وما أشبهها في الشفعية ، فالباقى بعد الاستثناء في المثال المذكور
بالصل ^(٧) المذكور خمسة وستون ، لأنها أخرجنا من المائة خمسين ، لأنها أول
المستثنىات ، فهي إذن وتر ، وأدخلنا عشرين لأنها ثمانية المستثنىات ، فهي إذن
شعب . وصار الباقي سبعين ، ثم أخرجنا عشرة ، لأنها ثلثة المستثنىات ، فهي إذن
وتر . وصار الباقي ستين ، ثم أدخلنا خمسة لأنها ربعة المستثنىات ، فهي إذن شعب ،
وصار الباقي خمسة وستين ^(٨) ، وما زاد من المستثنىات عمل بهذه المعاملة ، وإلى نحو

- | | |
|-----|---|
| (١) | تكسبة من ع ، ط . |
| (٢) | في ط : زيد ، سهو . |
| (٣) | ربادة من ط . |
| (٤) | في الأصل : ط : زيد ، والتصويب من ط : ع . |
| (٥) | في ط : أول وثان . |
| (٦) | في الأصل : بالعامل ، والمثبت من ط : ع ، ط . |
| (٧) | في ع : وستون ، سهو . |

هَذَا^(١) الإشارة بقولي : استثنى كلَّ من مطوّه وحمل كلَّ وتر خارجا وكلَّ شيء داخلا ، وما اجتمع فهو حاصل . ثم قلت : وكذا الحكم في نحو : له عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة . فأشرت بذلك إلى قول السجزي : فإن كان بعض الاستثنيات أكثر من الذي فيه نحو : له علي عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة ، فالعراء يستثنى الثلاثة ، ويريد على السبعة الباقية أربعة^(٢) فيكون المقرُّ بأحد عشر ، وغير العراء يستثنى من العشرة الأربعة بعد استثناء الثلاثة ، فيكون المقرُّ بثلاثة .

وقول العراء عدي هو الصحيح لأنه جار^(٣) على القاعدة السابقة ، أمي جملة الاستثناء الأول إخراجا والثاني إدخالا .

ثم قلت : وإن قدر المستثنى^(٤) الأول صفة لم يحد به وجعل الثاني أولا ، فمنهت بذلك على أن للمتكمم بذلك المثال أن يحمل إلا الأولى وماولها طموذا به^(٥) البوص لا الاستثناء كالتي في قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ مِنْهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ يَفْعَلْ﴾ معنى هذا انتقد بربكونان في حكم الصكوت عنه ، ويكون المستثنى الأول العشرين ، فكأنه قال . عدي مائة إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة ، والعشرون^(٦) خارجة من المائة فتصير ثمانين ، والعشرة داخلة فتصير تسعين وأربعة خارجة ، فالباقي إذن خمسة وثمانون^(٨) .

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | في ج : ط : هـ . |
| (٢) | في ج : ط : الأربعة . |
| (٣) | في الأصل : ط : فإنه جاز ، والمثبت من ج : ط . |
| (٤) | في الأصل : ط : الاستثناء ، والمثبت من ج : ط . |
| (٥) | في الأصل : ط : بها ، والمثبت من ج : ط . |
| (٦) | الآية (٢٢) من سورة الأنبياء . |
| (٧) | في ج : ط : والعشرون . |
| (٨) | في ج : ط : خمسة وتسعون ، وفي ط : خمسة وسبعون ، سهو . |

(هـ) - متصل

تَقُولُ (إِلَّا) يَتَوَصَّفُ بِهَا وَيَتَّصِلُ بِهَا جَمْعٌ
 أَوْ شِبْهُهُ مُنْكَرٌ أَوْ مَعْرُوفٌ ^(١) بِإِدَاةٍ جَنْسِيَّةٍ ، وَلَا غَيْرُ
 ذَلِكَ دُونَ مَتَّبِعٍ ، وَلَا حَيْثُ لَا يَصْلُحُ الِاسْتِثْنَاءُ ،
 وَلَا يَلِيهَا نَعْتٌ مُاتِلٌ لَهَا ، وَمَا لَهُمْ ذَلِكَ مَحَالٌ
 أَوْ صِفَةٌ يَدُلُّ مَحْذُوفٌ ، غِلَافًا لِمَعْنَاهُمْ ، وَيَلِيهَا
 فِي الْإِنْفِ فِعْلٌ مُضَارِعٌ بِلاَ شَرْطٍ وَمَا فِي سَبْقِهِ بِمَعْمَلٍ
 أَوْ ^(٢) مَقْرُونٍ يَلْتَمِزُ . وَمَعْنَى : أُنْشِدَكَ اللَّهَ إِلَّا فَعَلْتَ ،
 مَا أَسْأَلُكَ إِلَّا بِفَعْلِكَ .

(ع) أصل (عبر) أن تقع صفة وأصل (إلا) أن يُستثنى بها ، ثم حُلِبَ كُلُّ
 وَاحِدَةٍ سَهْمًا عَلَى الْأُخْرَى بِهَا هِيَ أَصْلُهَا ، وَلِإِصَالَةِ (عبر) فِي الْوَصْفَةِ جَازَ أَنْ
 يَوْصَفَ بِهَا جَمْعٌ وَشِبْهُ جَمْعٍ وَمَالِيْنِ جَمْعًا وَلَا شِبْهُهُ جَمْعٌ ، كَقَوْلِكَ : جَاءَ رَجَالٌ مُبْرَزِينَ
 وَكَقَوْلِهِ : ^(٣)

فَكَفَى بِهَا قَضَلًا عَلَى مَنْ غَيْرِهَا . : حَبَّ النَّبِيِّ مُحْتَدٍ إِيَّاهَا

وَرَجُلٌ مُبْرَزٌ أَحَبَّ إِلَيَّ . وَلِإِصَالَتِهَا إِلَيْهَا فِي الْوَصْفَةِ جَازَ أَنْ يُحْدِثَ الْمُوصُوفُ بِهَا
 وَتَقَامُ ^(٤) مَقَامَهُ كَمَا يُحْدِثُ الْمُوصُوفُ بِـ (مِثْلٍ) وَتَقَامُ ^(٥) مَقَامَهُ . وَلَا يُحَادِلُ بِهِدِهِ الْمَحَادَّةُ
 إِلَّا الْمُوصُوفُ بِهَا ، فَلَا يُوصَفُ بِهَا إِلَّا جَمْعٌ أَوْ شِبْهُ جَمْعٍ مُنْكَرٌ أَوْ مَعْرُوفٌ بِالْأَلْفِ وَالْإِسْلَامِ
 الْجَمْسِيَّةِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : مُنْكَرٌ ، أَوْ مَعْرُوفٌ ، بِالْحَبِّ ، وَأُنْشِدْتَ مَا فِي حَرْطٍ وَالتَّصْبِيحِ .

(٢) فِي الْإِنْفِ : سَاقِطَةٌ مِنْ ظ .

(٣) فِي ظ : إِلَّا مَقْرُونٌ ، سَبْجٌ .

(٤) هُوَ حَسَنٌ بَيْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَدِيَّانَةٍ : هـ ٥١٥ ، وَمَعْنَاهُ تَحْرِيجُهُ .

وَسَبْقُ الْإِسْتِثْنَاءِ بِهِ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ .

(٥) (١) فِي ح : وَتَقَامُ ، تَحْرِيفٌ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : ظ ، مُنْكَرٌ أَوْ مَعْرُوفٌ ، وَالنَّشْبُتُ مِنْ ح : ظ .

مثال الجمع المتكرر قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (١) ﴿ إِلَّا اللَّهُ ۚ

صَعْدَ لِآلِهَتِهِ ۚ وَمَعْنَى الصفة في هذا الباب التوكيد لا التخصيص ، فلا فرق عني

المعنى بين ثبوتها وسقوطها ، ولذلك إذا قال المُرَّةُ له عندي خَشْرَةٌ إِلَّا دُرْهَمٌ ،

حُكِمَ عَلَيْهِ بِمِثْرَةٍ كَاسَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ (الله) ^(٢) بدلا ، لأن شرط البدل عني

الاستثناء ، صفة الاستثناء به من الأول ، وذلك مستثنى بعد (لو) كما يستثنى بعد (إِنْ)

لأنها حرفا شرط والكلام معها موجب ، ولذا قال سيبويه : لو قلت . لو كان معنا

إِلَّا رَيْدٌ تَهْلِكُنَا ^(٣) لَكُنْتُ قَدْ أَهْلَيْتُ ^(٤) أَيِ أَتَيْتُ بِسُوءٍ ، صح يقول سيبويه أَنْ (لو)

لم يعرف العامل من بعدها لما بعد إلا كما مرغ بعد الحي وإن كان ^(٥) بدل عليه

من الاستثناء شيئا باسمي ، ولو كانت ريد ذلك ^(٦) مستحقة لتفريع / ما يلحقها مضمن (١/ ١١٧)

العوامل لكات مستحقة لعبود ذلك مما يحتس بحروف ^(٧) اسمي ، كزيادة امن من معول

ما يلحقها وأعماله في أحد وعشرين ^(٨) وسورها ، وكصب جواب مقرون بالفاء .

وقال لسيرامي شارحا بقول سيبويه (لَكُنْتُ قَدْ أَهْلَيْتُ) ^(٩) : لأنه يصير في معني ^(١٠)

لو كان معنا ريد تهلكنا ، لأن البدل بعد إلا في الاستثناء موجب وكذا : ﴿ لَوْ كَانَ

فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ^(١١) لو كان على البدل لكان التثنية . لو كان معها اللام

لفسدتا ، وهذا حاسد .

- | | |
|--------|---|
| (١) | الآية (٢٢) من سورة الأنبياء . |
| (٢) | في ط : إلا الله . |
| (٣) | بعدها في الكتاب : وَأَنْتَ تَرِيدُ الاستثناء . |
| (٤) | الكتاب : ٢ / ٣٣١ . |
| (٥) | في ط : ما . |
| (٦) | زيادة من ع ، ظ . |
| (٧) | في ع : بعدوث ، تحريف . |
| (٨) | في ط : وشعر ، وفي ظ : وهرت ، كذا ، بدون أصحام . |
| (٩) | سبق ذكره آنفا . |
| (١٠) | في ط : اسمعني . |
| (١١) | الآية (٢٢) من سورة الأنبياء . |

وحكى ابن السراج أن أبا العباس المبرد قال : لو كان معنا إلا ريداً (١) أجود كلام وأحسنه (٢) . وكلام المبرد في المقتضب مثل كلام سيبويه (٣) أخص . أن السراج والبدل بعد (لو) غير جائز (٤) (إلا) لا يوصف بها إلا حيث يصح بها الاستثناء . ولا يوصف بها إلا (٥) ما يوصف بغيره ، وذلك النكرة ، والمعروفة التي بالالف واللام على غير محبوب نحو : " ما يحسن ربا رجل " (٦) مثلك أن يفعل ذلك (٧) ، وقد أصر بالرجل مبرك ميكرني . هذا كلام المبرد في كتابه (٨) وهو موافق بكلام سيبويه ولكلام أبي الحسن الأخفش في كتابه . وقد قيل ما نسب ابن السراج إلى المبرد ابن ولاد ورد عليه ، وقيل أيضاً أبو علي الشلوبين قبول رايه . وأما ابن خروف فأكثر ثبوت ذلك عن المبرد ، وأكره على ابن ولاد الاشتغال بورد ما لم يصح ثبوته ، ومس شواهد الوصف بالإلا وما بعد ها قول الشاعر (٩) :

لَيْتَ قُلْتُ فَأَلْقَيْتُ بَلَدَهُ فَوْقَ بَلَدِهِ . قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بِهَا

كأله قال : قليل بها الأصوات غير بماها .

قال السراجي : وأما قوله : قليل بها الأصوات إلا بماها ، فمبهج وجبان : أحدهما : ما قاله (١٠) سيبويه ، وإذا كان على معناه فقد أثبت بها أصوات قليلة وجعل (إلا بماها) نعتاً للأصوات .

-
- | | |
|------|---|
| (١) | في جميع نسخ التحقيق : ريد ، بالرفع ، والتصويب من الأصول . |
| (٢) | الأصل : ١١/٣٠٦ . |
| (٣) | المقتضب : ٤٠٨/٤ . |
| (٤) | في ع : مان . |
| (٥) | في ع : إلا حيثما يوصف . |
| (٦) | تكملة من ع : ط . |
| (٧) | في المقتضب : ذاك . |
| (٨) | زيادة من ع : ط ، وانظر المقتضب : ٤١١/٤ . |
| (٩) | هو ذو الرمة ديوانه : ١٠٠٤/٦ ، وفيه التخريج . |
| (١٠) | في الأصل : ط ، ما قال . |

والوجه الثاني : أن يكون (قليل ^(١)) بمعنى اسعي ، كما قال . ما بها أصوات إلا بحاسها ،
وهو استثناء . يدل صحيح كما تقول : أقن وحل يقول ذلك إلا ريسد ،
قال ابن جني : لا يتصور البدل في هذا لأنه يقول إلى التعرّيج وذلك عاصد ،
ألا ترى أنه لم يرد أن يقول : ما بها إلا بحاسها ، وكيف يقول ذلك وبها
العاقل ^(٢) وإسراطة ورطها / ومير ذلك ^(٣) وإسا أراد : ما بها صوت
معابر بحاسها ، وقليل بها الأصوات في معنى السعي ، وإسا وصفت الأصوات
وهي معرفة بها في معنى (غير) و (غير) فذكره لأن التعريف بالآلف والسلام
الحسية ، وتعريفها كلا تعريف وكذلك ^(٤) / وصف ^(٥) ماها ^(٦) ميم
بالجمل في قوله تعالى . ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ الْمَاءُ نَسْلُجٌ مِنْ السَّهَابِ ﴾ ^(٧) وكما
وصف ماها فيه بتغيير في قولهم : إني لأرى بالرجل غيرك فيكوني ، ووصف
بالا الواقعة بوقعها وبها بعدها . ومن وصف ماها بالآلف والسلام الحسية
/ بالآ ^(٨) وبأبعدها قول الشاعر ^(٩)
وَبِمَ السَّحَرِ إِذْ حَقَّتْ مَعْدُ . . . وَكَانَ النَّاسُ إِلَّا تَحْنُ دِيهَا
أراد : وكان الناس المعابرون لنا ديتا .

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | في الأصل : ط : فن ، والتكويين من ع ، ط . |
| (٢) | في ع ، ط : العاقل ، تعريف . |
| (٣) | تكله من ع ، ط . |
| (٤) | في ط . وهو . |
| (٥) | في ع ، ط : ولد لك . |
| (٦) | تكله من ع ، ط . |
| (٧) | الآية (٣٧) من سورة ص . |
| (٨) | تكله من ع ، ط . |
| (٩) | ورد بدون نص في معاني القرآن للعزّاء : ٨١ / ٣ . |

وس وقومها صفة لشبهه انجسح المذكر معنى ، اشبهه بالمعرفة لفظاً ، قول الشاعر :
 له كان عيرى سُلَيْمَى الذَّكَرَ عَيْرَهُ . : وقع الحوادثِ إِلَّا انْعَامُ الذَّكَرِ
 أراد : لو كان عيرى غير العام الذَّكَرَ عَيْرَهُ وقع الحوادث .

ومن وصف ذي الألف واللام الحسية بعير ، قوله تعالى . : لَا يَسْتَوِي الْقَاعُونَ
 بَيْنَ الْمَوْسِمِينَ عَيْرٌ ^(١) أُولَى الضَّرْبِ ^(٢) عَيْرٌ أُولَى الضَّرْبِ ، بالرفع صفة للقاعدون ^(٣) ، وبالجر
 صفة للموسمين ، ولا يصح جعله بدلاً لأنه لا يستثنى به ما قبله ^(٤) .
 ومن وصف ذي الألف واللام بمتير قول لبيد ^(٥) :

وَأِدَا أَقْرَبَتْ خَيْرًا فَاخِرُهُ . : إِنَّمَا يَجْرِي الْعَقَى عَيْرُ الْجَنَلِ

وحاصل هذا الفصل أن (إلا) الموصوف بها لا يوصف بها معرف محض ولا معرفة
 محضة ولا تقع في موضع غير ^(٦) صالح للاستثناء إلا أن ينتج منه ما عدا خارج ، فلا يجوز
 أن يقال . قام رجل إلا زيد ، لأن رجلاً معرف محض ، ولا يجوز : جاء الرجال إلا زيد .
 على أن يكون الرجال معهودين ، لأن تعريفهم حيث محض ، ولو قيد انجسح لسم
 ينتج وصهم بالآلة لا ينتج وصهم بعير كقوله تعالى : : عَيْرٌ أُولَى الضَّرْبِ ^(٧) .

ومولي . ولا يليها بعث ما قبلها ، أشرت به إلى قول أبي الحسن في كتناب
 المسائل لا يفصل بين الموصوف والصفة بالآلة . ثم قال : ونحو ما حاشاني رجل إلا راكب
 نقد به : إلا رجل راكب ، وفيه نهج لمملاك الصفة كالاسم . وقال أبو علي في التكملة :
 تقول : ما عرفت بأحد إلا قائماً إلا أخاك . لا يجوز كون (قائماً) صفة لأحد لأن (إلا)

(١) هو لبيد ديوانه : ص ٦٦ ، وفيه التخرج .

(٢) الآية (٩٥) من سورة النساء .

(٣) بهذا في ط : من المومنين .

(٤) في الأصل : ط : لا يستثنى به غير ما قبله ، والمثبت من ع : ط .

(٥) ديوانه : ص ١٢٩ وفيه التخرج .

(٦) في الأصل : ط : غير موضع ، سهو ، واستثنت من ع : ط .

(٧) الآية (٩٥) من سورة النساء .

لا تعترض بين الصفة والموصوف ، ولا كونه حالا من الثابت ، لأن معنى حاصرت إلا قاطعا :
حاصرت قاطعا ، ولو قلت : حاصرت قاطعا بأحد ، لم يحز وكذا ما في معناه .

وإذا ^(١) بطل هذا ^(٢) ثبت أن (قاطعا) حال من (أحد) / وإذا ثبت ذلك تمسك (١١٣ / ب)
أن ينصب (أخاك) لأنه بعد إيجاب صحيح . وقد ^(٣) صرح أبو الحسن وأبو علي
بأن إلا ^(٤) لا اتصل بين موصوف وصفة . ومادهما إليه هو الصحيح ، لأن الموصوف
والصفة كشيء واحد وشيئان هما كشيء واحد لا يختلفان بنفي الحكم عن أحدهما وإثباته
للآخر كما يتوسط بينهما إلا ، ولأن الصفة توضح موصوفها كما توضح الصلة الموصول ،
وكما يوضح النصاب إليه النصاب ^(٥) ، فكما لا يتبع إلا ^(٦) بين الموصول والصلة ولا بين النصاب
والنصاب إليه كذا لا يتبع ^(٧) بين الموصوف والصفة ، ولأن إلا وما بعدها في حكم جملة
مستأنفة ، والصفة لأستأنف ، فلا ^(٨) تكون في حكم مستأنف . وقال الرمضاني : وإذا قلت :
حاصرت بأحد إلا زيد خبره ، كان ما بعدها جملة ابتدائية واقعة بعده لأحد .
ورمى في الكشف أن فيها كتاب معلوم ^(٩) جملة واقعة صفة لقرينة ووسطت السواو
بينها بتوكيد لصوق الصفة بالموصوف ، كما يقال في الحال : جاءني زيد عليه ثوب ،
وجاءني وعليه ثوب ^(١٠) .

(١) في الاصل ، ط : وإذا ، والمثبت من ع ، ط .

(٢) في الاصل ، ط ، ع : هذا ، والمثبت من ط .

(٣) في ط . وقد .

(٤) إلا ، ساقطة من ط .

(٥) في ع . انصاب النصاب إليه .

(٦) في ع : لا ، سهو .

(٧) في ع : كذا إلا ، تحريف .

(٨) في ع ، ط : ولا .

(٩) الآية (٤) من سورة الحجر .

(١٠) الكشف ، ٣١٠ / ٢ .

وماد ذهب إليه ، من توسط الواو بين الصفة والموصوف ، فاسد من خمسة أوجه :
 أحدها : أنه قاسى في ذلك الصفة على الحال ، وبين الصفة والحال موقو كشمسية
 كجوار نقدها على صاحبها ، وجوار نخالعتها بالإعراب ، وجوار نخالعتها
 بالتحريف والتذكير ، وجوار إعناء الواو عن الضمير في الجملة الحالبة
 واحتياج ذلك في الواقعة نمطا ، فكما ثبتت ^(١) مخالفة الحال الصفة في
 هذه الأشياء ثبتت ^(٢) مخالفتها إياها بفارقة الواو الحطة الحالبة
 واحتياج ذلك في الجملة النعتية .

الثاني : أن مدحبه في هذه المسألة ذهب لا يفرق من البصريين والكوميين
 معقول طبعه ، فوجب ألا يلتفت إليه .

الثالث : أنه محلل بما لا يناسب ، وذلك أن الواو تدلّ على الجمع بين ما قبلها
 وما بعدها ، وذلك مستلزم لتمايزها ، وهو ضد لما يُراد من التوكيد ،
 فلا يصح أن يقال : العاطف ^(٣) مؤكّد .

الرابع : أن الواو وصلت الأول من اثني ، ولولا هي لتلاصقا ، فكيف يقال :
 إنها أكدت لصوقها .

الخامس : أن الواو لو وصلت لتؤكد نضوق الموصوف بالصفة لكان أولى الواضع
 بها موضع لا يصلح للحال نحو : إن رجلا رأيه سديدٌ لصميمه ،
 (رأيه سديد) جملة نعت بها ولا يحوز اقترانها بالواو ، لعدم صلاحية
 موضعها للحال ، بخلاف : ولها كتابٌ مضمونٌ ^(٤) فإنها جملة يصلح
^(٥) في موضعها الحال (لأنها بعد مضي والسفي صالح لأن يحمل ما حسب

(١) في الاصل : ظ : ثبت ، والثبت من ج : ظ .

(٢) في ج : بعاطف ، وفي ظ : لعاطف .

(٣) الآية (٤) من سورة الحجر .

(٤) في : ساخطة من ظ .

حال^(١) كما هو صاحب لأن يجعل مبتدأ ، وإذا صاغ^(٢) أن يجعل صاحب الحال
نكرة بعد النفي لشبهه بالنفي كقول قطري^(٣) :

لَا يَكُنْ أَحَدٌ إِلَى إِلَّا حَبَامٌ . . . يَوْمَ الْيَوْمِ شَحَوًا لِحَبَامٍ

لمجرد ذلك بعد النفي ، وهو أولى وأحرى ، لأن النفي لا يصحب المبتدأ ويصحبه
النفي ، وسأشبهه أبي طي في استنارة : ما بررت بأحد إلا قاتلاً إلا أحلك ، فجعل
الحال من (أحد) لاعتدائه على النفي . وقد تقدم الكلام على هذه المسألة ،
طوكايت الواو صلح لتوكيد الصفة بالموصوف لكان أولى المواضع بهما
مالا يصلح للحال ، نحو : إن رجلاً رأته سديداً لصديقاً ، لأن التوكيد به حقيق بشأن
لا يصلح لصير توكيد .

وقولي . وبلغها في النفي فعل مضارع بلا شرط ، نهيته به على أنه لا يشترط في
وقوع الفعل انقضار بعد إلا تقدم فعل ، بل وجود نفي قبلها كافٍ ، معاً كان ما ولي
النفي أو اسماً ، يقال : ما زيد إلا يفعل وما زيد إلا فاعل^(٤) . ويشترط في وقوع المعمل
الماضي بعدها تقدم نفي أو معناه ، وكون ما ولي النفي معلاً ، فلفظ النفي كقوله تعالى .
ما ياتينهم من رسولٍ إلا كانوا به يستهزئون^(٥) ومعنى النفي كقولهم : " أشدك انكساراً
إلا فعلت " ومعنى : ما أسألك إلا لفعلك .

وقد يعني اقتران الماضي بقد من تقدم فعل كقول الشاعر^(٦) :
ما التجرد إلا قد تبين أنه . . . بهذلٍ وحلمٍ لا يزال مؤثلاً

(١) ما بين الحاضر وبين ساقط من ظ .

(٢) في الأصل : ط ، جاز ، والمثبت من ج ، ط .

(٣) شرح ديوان الحسانة : ص ١٣٦ ، وشرح السمعاني : ٤٠ / ٨ ، والمعنى : من

١٦٠ ، والخراطة : ٢٥٨ / ٤١ ، والمفاصد : ١٥٠ / ٣ ، والهمج : ١٥٦ / ١ .

(٤) في ط : لا يصحبه .

(٥) في ج : فاعل ، تعريف .

(٦) الآية (٣٠) من سورة يس ، ورد بدون نسبة في الساجد : ٥٨١ / ١ ، والتكميل : ٤٥٦ ، وشعاع التعديل

في : ٥٣٦ ، والهمج : ٢٣٠ / ١ .

وإنما أضي اقتران الماضي بقّد من تقدّم فعل لأنّ اقترانه بها يقتضيه من الحساب .
 فيكون بذلك شبهها بالاضارع ، وإنما كان المضارع مستعملها من شرط في وقوعه بمعد
 إلا لشبهه بالاسم ، والاسم بإلا أولى ، لأنّ المستثنى لا يكون إلا اسما أو مؤنّلا باسم ،
 وإنما ما ع يقتدّم الفعل وقوع الماضي بعد إلا لأنّ تقدّم الفعل مقبولا بالمتي يحصل
 الكلام بمعنى (كلما كان كذا وكذا كان كذا وكذا) / فكان فيه عملان كما كان (١١٨ / ٩)
 كلما .

(ح) ولا يحمل ما بعد إلا فيها قبلها مطلقا ولا ما قبلها
 فيها بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعها
 به ، وما دون من ميراث الثلاثة محولا لما قبلها فتدّوله حاصل ،
 خلافا للكسائي في محووب وسفوف ، وله ولا من الانبار في
 مروج .

(ش) الاستثناء في حكم جملة مستأنفة ، لأنك إذا قلت : جاء القوم إلا رجلا (١)
 فكأنك قلت : جاء القوم ما بهم (٢) ريد ، فيقتضى هذا ، أن لا يحمل ما بعد إلا فيها
 قبلها ، ولا ما قبلها فيها بعدها على الإطلاق ، كما لا يحمل ما بعد (ما) فيها قبلها ،
 ولا ما قبلها فيها بعدها ، فاستمر على ما اقتضته هذه المناسبة من (٣) مع إعمال ما بعدها
 فيها قبلها نحو : ما ريد إلا أنا غارب ، فلا يجوز إعمال غارب في ريد (٤) ذكرت لك ،
 بل تقدّرها : عائد إلى ريد ويرتفع (٥) هو بالابتداء ، ولذلك (٦) استمر على ما اقتضته

-
- | | |
|-------|--|
| (١) | في ظه : ح : كان . |
| (٢) | إلا ريدا ، ساقطة من ظ . |
| (٣) | في ع : ظ : ما بهم . |
| (٤) | في الاصل : ظ : هذه المسألة في : والمثبت من ع : ظ . |
| (٥) | في الاصل : ظ : كما ذكرت ، والمثبت من ع : ظ . |
| (٦) | في ظه ويرفع . |
| (٧) | في الاصل : ظ : وكذا استمر ، والمثبت من ع : ظ . |

الخاصة من إعمال ما عليها فيما بعد ها إلا فيما لا سدوحة عنه من إعمال ما عليها فهي
 مستثنى منه ، نحو : ما لام إلا ريدا أحد ، وتابع ^(١) له نحو . ما عوت بأحد إلا ريدا
 غير من عرو ، أو مستثنى فرع به العامل ، نحو : ما قام إلا ريدا . ولم تجز الرادة على
 هذه الثلاثة لثلا أكثر مخالفة الأصل ويرك مقتضى الدليل دون ضرورة ، فلا يقال :
 ما ضرب إلا ريدا صرا ^(٢) ، ولا : ما ضرب إلا ريدا عرو ، ولا : ما ريدا ريدا بعرو ، بل الواجب
 أن يؤخر المقرون ، إلا استمرارا على مقتضى الدليل المذكور ، فإن ورد ما يخالف ذلك
 قدر له عامل بعد الا ، كقوله تعالى : * وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم
 فاستطوا أهل الذكوان كنتم لا تعلمون بالميات ^(٣) أي : أرسلناهم بالميات ، وهذا
 مثال تأخر المجرور ، ومثال تأخر المصوب قول الشاعر ^(٤) :

وما كنت إلا جاد صبرا يمس . . . أباية به أتيحت يلاسن
 أي : إلا جاد كف صبرا يمس .

ومثال تأخر المرفوع قول الشاعر ^(٥) :

تزوّد من نهي بتكليم ساعة . . . ما زادي إلا عرا كلاسها
 ومثله قول الآخر ^(٦) :

وهل ينبت الخطي إلا وشيجه . . . وتغوص إلا في شاربها النخل
 ومثله ما أنشد سيويه من قول الآخر ^(٨) :

- (١) في ط : أو تابع .
 (٢) في الأصل ط : إلا زيد عرو لا ، والتصويب من ج : ط .
 (٣) الآية (٤٣) من سورة النحل .
 (٤) ورد بدون نسبة في شعاع العليل . ص ٥٣٢ ، والجمع ١٠ / ٢٣٠ .
 (٥) سبق الاستشهاد به في بابناص العاقل ، برواية :
 ما زاد إلا عرفت ما في كلاسها .
 (٦) سبق الاستشهاد به في باب العاقل .
 (٧) في ط : سابعه .
 (٨) سبق الاستشهاد به في باب كان . وانظر الكتاب : ١٠ / ١٦٥ ، ٣٠٦ .

نَسَائِمُ لَيْسُوا مُعْلِبِينَ خَيْرَةً . لا سَأَلَ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

وأجار الكسائي الأوجه الثلاثة على تعليق محمولات بما قبل إِلَّا زو واقعه الأخصش
في الطرف والجار والمحرور والحال نحو . ما جلس إِلَّا يريد عنده ، وما أرى إِلَّا عسرو
إليك ، وما جاء إِلَّا محمد محطلة له المعنایم (٢) وواقعه ابن الأبياري في المرفوع خاصة (٣)
ومرق به وبين غيره بأن قال . الدليل يقتضي أن لا يتأخر مرفوع ولا غيره ، لأن مسائل
الاستثنا المرفوع فيها العامل لما بعد إِلَّا حقيقة بأن تختتم بالمستثنى ، وإن كان
الواقع بعده مرفوعاً توي تقديمه واتصاله برافعه ، لأنه كجره منه وتأخره لفظاً لا ينسج
أن يوي تقديمه فإنه الأصل ، ولهم من ذلك تقدير المستثنى مضمناً به ، وإن كان الواقع
بعد المستثنى غير مرفوع لم يجز أن يوي تقديمه ، لأنه متأخر بالآصال ، وقد وقع مضي
موضعه معلوم من تحويزه منع كون المستثنى المرفوع به العامل غير مضموم به لفظاً
ولا تقديراً (٤) والله أعلم (٥)

(ج) - فصل

يُسْتثنى (حاشا) و (خلا) و (عدا) فيجوزن المستثنى
أحرماً وينهين أفعالا ، ويتمين الثاني لـ (خلا) و (عدا)
بعد (ما) عد غير الجرمي . والتزم سموه فعلية (عدا)
وحرمة (حاشا) وإن وليها مجرور باللام لم يتمين معنيتها ،
خلافا للمبرد ، بل استينها لجواز تنوينها .
وكثر فيها : حاشي . وقل : حشا وحاش . وربما قيل (٦) :
ما حاشا (٧) ولهم (أحاشي) ضارع (حاشا) المستثنى

- | | |
|-----|---------------------------------|
| (١) | في ظر ناها . |
| (٢) | تكملة من ج وحدها . |
| (٣) | الجمع : ٢٧٧/٣ . |
| (٤) | زيادة من ج . |
| (٥) | في ج : فصل . |
| (٦) | وربما قيل ما حاشا وساقطة من ظ . |

بها ، خلافا للمبرد . والنصب في : * ما التمسها .
 وليذكرهن * (هذا) ضمرة ، خلافا لمن أول (ما) ، إلا .
 ومشتق بلس (لا يكون) فينصبان المشتق خبرا ،
 واسمها ^(١) بعض مضاف إلى ضمير المشتق منه لازم
 الحذف ، وكذا فاعل الأعمال الثلاثة ، وقد يوصف
 على رأي المشتق منه متكررا أو موصوبا ^(٢) (ال) الجنسية
 بلس ولا يكون ، فيلحقها ما يلحق الأعمال الموصوف
 بها من ضمير وعلامة .

(ش) من أدوات الاستثناء (حاشا) و (هذا) و (خلا) والمشتق بهن منصوب
 أو مجرور ، وإن كان منصوبا بهن أفعال مستقلة مع التصرف ، لوقوعها موقع الحروف
 وتأديتها معناه ، وإن كان المشتق بهن مجرورا بهن أحرف جر . وكون (حاشا)
 حرفا جازا هو المشهور ، ولذلك لم يتمرر سببه لعليتها والنصب بها ، إلا أن
 ذلك ثابت بالنقل الصحيح عن يوشق يبريته ، فس ذلك قول بعضهم : * انهم
 اغزلي ولن سبع ^(٣) حاشا التبدان وأيا الإصبع ^(٤) رواء أبو عمرو الشيباني وفسره .
 وقال الأعشى : وأما (حاشا) فقد سمعت من ينصب بها ^(٥) . وأنت ابن خروف مي / (١٨ / ب)
 شرح الكتاب ^(٦) :

حاشا قريشا فإن الله فضلهم . * على البرية بالإسلام والذين

- | | |
|-------|---|
| (١) | في الأصل ط : واسمها ، والمثبت من ع طه والتسهيل . |
| (٢) | في ع بعض نسخ التسهيل : أو منصوبا بال . |
| (٣) | في الأصل ط : سبعين . |
| (٤) | أصون ابن السراج : ٢٨٨ / ١ : والجمع : ٢٨٣ / ٣ . |
| (٥) | تنظر المسألة (٢٢) من الانصاف : ٢٢٨ / ١ . |
| (٦) | ورد بدون نسبة في شرح ابن عقيل على الألفية : ١ / ٦٢٢ ، والجمع :
١ / ٢٢٢ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٦٥ . |

وتعصب بعض التأخرين مانعا معلية (حاشا) لقول بعض العرب : حاشاي ،
ولم يقلوا : حاشاني ، وانشد (٢)

مِي مَنِمَةٍ جَعَلُوا الْقَلْبَ وَالْهَيْمَ . حاشاي إِنِّي نَسِيتُ تَعْدُورَ

والجواب . أن هذا ورد على استعمالها حرما ، لأنه أكثر من استعمالها بحسلا ،
ولو أن من قال : * حاشا الشيطان * نصب بها دعه حاجة إلى استثنائه نفسه
قاصدا لنصب لقال . حاشاني ، كما يقال : عساني ، وإننا نظرت (حاشا) - (عسى)
لتساويهما في عدم التصريف وتأدية كل واحد منهما معنى حرف ، كما قيل في (عدا) :
عدائي ، كعدله (٣)

تَلُّ الدَّائِي مَادَائِي لِأَنِّي . يَكُلُّ أُنْدِي يَهْوِي نَدِيحِي مُوَلِّعُ

وأحار الغراء نصب استثنى بحاشا وخضعه ، وقال . إذا استثنيت بها هذا وما خلا ،
ضبر الستكم قلت . مادائي ، وما خلاي . ومن نصب بحاشا ، قال . حاشاي ، ومن
خضع قال : حاشاي . هذا نصه في كتاب له في النحو (٤)

وقال بعض المتعصبين أيضا : لو كانت (حاشا) مفعلا لحار أن يوصل بها (ما)
كما وصلت بعدها وخلا . وهذا غير لازم ، فإن من أفعال هذا الباب (ليس) و (لا يكون)
ولم يوصل (ما) بها . وأيضا فإن اندليل يقتضي أن لا يوصل (ما) وغيرها من الحروف
الموصولة بالأفعال إلا بعدل له مصدر مستعمل حتى يفقد الحرف وصلته واقعي موضع
ذلك المصدر ، ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة ، فإذا وُصل
بعضها حرفٌ مصدرى فهو على خلاف الأصل ، فلا يأتى بأفراد بذلك فيقال :
لَمْ لم يوافقه غيره ، فإن موافقته تكثير سُدود ، ومخالفته استمرار على مقتضى اندليل .

- (١) في الأصل : ط : ولم يقل ، والمثبت من ج : ط .
(٢) للأثير الأسدي ، أوضح المسالك . ١ / ١١٩ و ١ / ٢٣٢ ، والنهج : ٢٣٢ / ١ ، والنهج : ٢٣٢ / ١ .
(٣) ورد بدون نسبة في شرح شدور الذهب : ٢٦٢ ، والنهج : ١ / ٣٦٣ .
والنهج : ١ / ٢٣٣ .
(٤) عكمة من ط .

على أنه قد قيل : حاشا ، في حديث ابن عمر من مسند أبي أسامة الطرسوسي عن ابن عمر
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أسامة أحب الناس إليّ حاشا عاصمة"^(١) .
ومن ورود الحرّ حاشا ، وإن كان هو المجمع عليه من الشاعر :^(٢)

حاشا أبي ثوبان إن يسر . . . فينا من اللّحاة والشّتم

كذا أنشدّه أكثر النحويين والصحيح :

حاشا أبي ثوبان إن أبى . . . ثوبان ليس يُبَكِّمَ قَسَم

صو من عبد الله إن يسر . . . فينا من اللّحاة واشتم

والبينان للصحيح الأسدي ، وقلها^(٣) :

ويخروا حة يظنون إذا . . . نظر النديّ بأف عظم

ثم استثنى فقال : حاشا أبي ثوبان .

وقال المروفي رواء النسي : "حاشا أبا ثوبان"^(٤) بالصّب .

وإذا وليها سحرور باللام فارقت الحرمة بلا خلاف ، وإن لا يدخل حرف جر على

حرف جر ، وإذا لم تكن حرفا معي ، إما فعل ، وإيا اسم ، مصدب المبرد أنها حينئذ

فعل ، والصحيح أنها اسم منصوب^(٥) انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل .

من قال : حاشا لله ، مكأه قال : تنريها لله . ويؤيد هذا قراءة أبي السّلال : حاشا لله^(٦)

بإتتهين عهدا مثل قولهم : رعا لريد . وقرأ ابن سحر : حاشا لله^(٧) بالإضافة .

(١) أخرجه أحمد في مسنده : ٤٦/٢ ، والحديث ساقط من ظ .

(٢) هو الصحيح الأسدي ، الفضليات : ص ٣٦٧ ، وانتصب : ٣٤١/١ وشرح

المفصل : ٨٤/٢ ، والأصاف : ص ٢٨٠ ، والمعني ، ص ١٣١ ، والهمص : ١٥٠ / ٢

والخزاعة : ٢٣٢/١

(٣) الفضليات : ص ٣٦٧ .

(٤) السابق .

(٥) في الأصل ، ظ : فينصب ، والثبت من ع ، ظ .

(٦) من الآية (٥١) من سورة يوسف عليه السلام ، والعروة : في البحر : ٣٠٣/٥ .

(٧) من الآية السابقة ، المنتصب : ٣٤١/١ ، والبحر : ٣٠٣/٥ .

هذا من : سُجَّانَ اللَّوْ ، ومَعَادَ اللَّوْ . وأما القراءة المشهورة : وَحَاشَ لِلَّهِ ^(١) بلا تنوين . فالوجه فيها أن يكون (حاشا) مبتدأ يشبهه به (حاشا) الذي هو حرف جارٍ شبهه به لفظا ومعنى ، محمى حمراء في اللفظ كما جرى (من) في قوله ^(٢) .

... من عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَّا يَسْرِي

محرم (مَن) في نحو : رَوَيْتَ عَنْ زَيْدٍ ، وَأَعْرَضْتَ عَنْ عَمْرٍو .

وقيل : حَاشَى ، كثيرا ، وَحَاشَى قَلِيلا .

واحتدل المبرد على فَعْنِيَّة (حاشا) بقول : السابعة ^(٣) :

وَأَرَى فَاغْصَا فِي أَسَاسِ نَشِيمَةٍ . . . وَأَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحْسَرِ

وهذا مدخل ، لأن (حاشا) إذا كانت فعلا وقصد بها الاستثناء فهي وقعة

موقع (إلا) ومؤنثة معناها ، فلا تنصرف كما لا تنصرف (عدا ، وخلا ، وليس ، ولا يكون)

بل هي أحق بسع التنصرف ، لأن فيها مع مساواتها الأربع شبهها بحاشا ^(٤) الحرمية

لفظا ومعنى .

وأما (أحاشي) مضارع (حَاشَيْتُ) بمعنى : استشيت ، وهو فعل متعدي

اشتق من لفظ حاشا المستثنى بها كما اشتق (سَوَّيْتُ) من لفظ سَوَّى ، و (لَوَّيْتُ)

من لفظ لَوَّى ، و (لَئِيْتُ) من لفظ لا ، و (أَتَيْتُ) من لفظ آتَيْتُ ، وأمثال ذلك كثيرة .

ومعنى (هذا) أشهر من حرمتها ، وهذا اسم يتعرب سيبويه ولا يجر من حرمتها

وجر الاستثنى بها ، بل اقتصر على فعليتها ونصب ما استثنى بها . ومعلية (خلا)

أيضا أكثر من حرمتها ^(٥) . ولذلك قال سيبويه : وما جاء من الأعمال فيه معنى (إلا)

ولا يكون ، وليس ، وهذا ، وخلا . ثم قال : وما فيه ذلك الممنى من حروف

(١) الآية (٥١) من سورة يوسف .

(٢) هو قطري ، وسبق الاستشهاد بالهبت تاما في هذا الباب ، وفي باب (ظن) .

(٣) ديوانه : ص ٢٠ ، وفيه التخريج ، وسلفه صدره من الأصل ، ط .

(٤) في ج : ط : الأربعة شبهها بحاشا .

(٥) تكلته من ج : ط .

الإضافة وليس باسم (وحاشا ، وخلا) هي بعض النعات ^(١).

وسوى المبرد بين (خلا) و (عدا) في العملية ثم قال : وقد تكون (خلا) حرة بمعنى ، مقفول : جاء بني القيم خلا زيد ، مثل : سوي زيد ^(٢) ، وأشد غيرها في حرمة (عدا) والخفض بها ^(٣).

تركبا في الضميمة بنات هوج .
أهنا / خيمهم قتلا وأنسرا عدا الشطاء والخمل المشجير (١/ ١١١)
ومن النصب بها وإن كان هو المشهور قول الرازي ^(٤)

باعتن دحا الأرض ومن فعاها .
تحترق الأحشاء من لظاهها عدا سئلتي وعدا أباهها
ومن الحر بلا ، قول الشاعر ^(٥) :

خلا اللوم لأرجو يوائك وأتسما .
هكذا رواه من يوثق بروايته ، خلا اللوم ، بالجر .

واتفق النحويون إلا أنها صو العربي ^(٦) على وجوب نصب المستثنى به (ما عدا ، وما خلا) كقول لبيد ^(٧) :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل .
وكل تبعم لاحالة رأيي .

(١) الكتاب ٢ / ٣٠٩ .

(٢) المقتضب : ٤ / ٤٢٦ .

(٣) بدون نسبة في أوضح المسالك ٢ / ٢٨٥ ، والهمج ١ / ٢٣٢ .

والمقاصد : ٢ / ١٣٢ ، وشرح الأشعري : ٢ / ١٦٣ ، وشرح الصريح

١ / ٢٦٣ .

(٤) ورد رابعها بدون نسبة في الهمج : ١ / ٢٣٢ .

(٥) سبق الاستنباط به قريبا في الباب .

(٦) الهمج : ٣ / ٢٨٧ .

(٧) ديوانه : ص ٢٥٦ ، وفيه تخرجه .

لأن (ما) مصدرية ، ولا يليها حرف جر وإنما توصل بحلقة فعلية وقد توصل بحلقة من مبتدأ وخبر .

وروى الجرجي عن بعض العرب حرماً استثنى به (ما عدا ، وما خلا) ، والنوحه فيسمه أن تجمع (ما) زائدة ، و (عدا ، و خلا) حرفي جر . وفيه شذوذ ، لأن (ما) إذا ردت مع حرف جر لا تتقدم عليه ، بل تتأخر عنه نحو : ﴿ قَبَا رَحِمَةً ﴾ و ﴿ عَنَّا قَبِيلٌ ﴾ وس كلام العرب : " كُلُّ شَيْءٍ سَمِيحٌ مَا النَّسَاءُ وَذَكَرَهُنَّ (١) " ومعناه : كسبل شيء يسير ، ما عدا النساء وذكرهن ، محذوا (عدا) وأبقوا عليها .

وزعم بعض الناس أن (ما) هنا بمعنى (إلا) ، وبمعنى شيء (هو) ليس (و) لا يكون) - استثنى بهما - هما الزامان الاسم اسماحيان اخبر (. فلذا يجب نصب ما استثنى بهما ، لأنه الخبر (٢) . ولو توقعهما موقع إلا لآلتم حذف اسميهما ، لثلا يصلحها — من المستثنى فيجعل قصد الاستثناء .

ومن شواهد الاستثناء بليس قول النبي صلى الله عليه وسلم " يُطْهِقُ النُّومُ عَلَى كُلِّ خَلْقٍ ، لَيْسَ الْحَيَاةُ وَالْكَدْبُ (٣) " أراد : إِلَّا الْحَيَاةُ وَالْكَدْبُ ، تر ما وقع ليس في موقع إلا وأولاهما ما كان يليها ، والأصل ليس بمعنى خلقه الْحَيَاةُ وَالْكَدْبُ (٤) . وكذلك إذا قلت . فلما لا يكون ريدا ، معناه . إلا ريدا ، وأعله لا يكون بعضهم ريدا . وكذا بقدر أكثر التحويين ما حل عدا وخلا . وفيه ضعف ، لأن قولك : قالوا هذا ريدا ، إن جعل (٥) تقديره : جاوز بعضهم ريدا ، لم يستقم ، إلا بأن يراد باليهي : من سوى

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | الآية (١٥٩) من سورة آل عمران . |
| (٢) | الآية (٤٠) من سورة المؤمنون . |
| (٣) | جسرة الامثال : ٣٩/٢ مصحح الامثال . ١٠٤/٢ ، المستقصى : ٢٢٧/٢ . |
| | اللسان (ص ٤) . |
| (٤) | ما بين الحاسرتين صاقل من ط . |
| (٥) | استشهد به المصنف في شرح الكافية . ص ٧٢١ ، ولم أجده في كتاب غيره . |
| (٦) | تكنة من ع ط . |
| (٧) | في المصطلح : أن يجعل . والمشتط ط . |

زيد ، وهذا وإن صح إطلاق المصحح على الكل إلا واحدا ، فلا يحسن نقله مبي
 الاستعانة ، فالأجود أن يجعل القائل مصدرا على المستثنى منه فيقدر . قاموا
 هذا زيدا : جاوز قيامهم زيدا ، ويستتر على هذا التسن أبدا إذا دعت إليه حاجة^(١)
 وأما الموضع بلهين ولا يكون ، فلا يقدر إلا بعضا مضافا إلى ضمير المستثنى منه ،
 فذلك لا يخلط اللفظ بهما فيقال : جاءني القوم لا يكون زيدا ، وأتوني ليس حسرا ،
 ومررت بآتساء لا يكون ملاءة ، وليس ملاءة ، والتقدير : لا يكون بعضهم زيدا ، وليس
 بعضهم حسرا ، ولا يكون بعضهم^(٢) ملاءة ، وليس بعضهم^(٣) ملاءة ، وهذا هو القياس ،
 أن لا يتحمل^(٤) (ليس ولا يكون) ضميرا يطابق ما تقدم ، لأن الاستثناء^(٥) يقدر الاستثناء ،
 وإن جعلتها^(٦) وصفا للمستثنى منه الحققتها^(٧) ما يلحق الأفعال المتصورة إذا وصفت^(٨)
 بها من ضمير يطابق الموصوف ومن علامة تأنيث إن كان مؤنثا . ولا يكون الموصوف إلا نكرة
 أو معرفة تعريف ، الجنس لا تعريف المهد ، وذلك قولك : أنتي امرأة لا تكون ملاءة ،
 وأتاني انقوم ليسوا أغوثك ، وهذا من أمثلة أبي العباس ، مثل بهما بعد أن قال :
 وإن جعلته وصفا فمجد ، وكان الحربي يخطئه^(٩) .

(ص) - اصل

مُسْتَثْنَى بِحَرْفِ فَتْحٍ الْمُسْتَثْنَى مَعْرُومٌ بِمَا لَهُ بَعْدَ
 (إِلا) . ولا يجوز فتحها مطلقا لظن^(١) معصني
 إلا ، بخلاف للفراء ، بل قد تُفتح في الرفع والجسر

(١) في ع : الحاجة إليه .

(٢) في الأصل ط : بعضهم ، والتصويب من ع ، ط .

(٣) في ع ، ط . لا يحمل .

(٤) في الأصل ط : المستثنى والمثبت من ع ، ط .

(٥) في الأصل ط : جعلتها ، والمثبت من ع ، ط .

(٦) في الأصل ط : " جعلتها " ، والمثبت من ع ، ط .

(٧) في الأصل ط : " وصفت " ، والمثبت من ع ، ط .

(٨) في الأصل ط : " ولو حملته " ، والمثبت من ع ، ط . وانفتحب .

(٩) المفتب : ٤٢٨/٤ .

(١٠) في الأصل ط : " وتضمن " ، والمثبت من ع ، ط . والتسهيل .

الإضافة إليها إلى مبتدأ . واختار المعنى في المعطوف على
المستثنى بها وبالأجزاء . ويساويها في الاستثناء
المنقطع (مبتدأ) مضافا إلى (أن) وحلتها . ويساويها
مطلقا (سوى) وينعكس بمرور الإضافة لفظا ، وهو قوله صفة
دون شيء قبله ، والأصح عدم ظرفيته ولنزوم النصب ،
وقد نُصِّمَ سببُهُ ، وقد تَفَتَّحَ فَيَدُّ ، وقد يقال : ليس
إلا ، وليس غيرَه ، وغيره إذا فهم المعنى ، وقد يكون
وقد يقال : ليس غيره ، وغيره ، ولم يكن غيره وغيره ،
وفاقا للأخص .

والذكر بعد (لا سيما) منه على الأولوية بالحكم
لا مستثنى ، فإن جزمها لإضامه و (ما) زائدة ، وإن رفع
مغير مبتدأ معطوف و (ما) بمعنى الذي . وقد
توصل (١) بطرف أو جملة (٢) مفعلة . وقد يقال : لا يبيده
بالضعف ، ولا سوانا .

(ش) الاستثناء بعينه ، حس على (إلا) والوصف بها هو الأصل ، والاستثناء بها هو

الأصل ، والوصف بها وما بعدها حصل على غيره ، ولذلك لا يحكم على غير بأنها

مستثنى بها حتى يكون موضعها صالحا ، وإلا لا يقتدر إلا في موضعها ، وينظر (٣) ما يستحقه

الواقع بعدها / من نصب لازم أو نصب مرفوع عليه ، لا تنوع / أو نصب مرفوع على التنوع (٤) (١١٩/ب)

أو تأثير عامل مرفوع معطاه غير ، ويجزأ (٥) هو على مقتضى الإضافة ، متفـول :

- (١) في ع : وصل .
(٢) في التسهيل : مجلة .
(٣) في الأصل : ط : وتنتظر ، والمشتق من ع : ط .
(٤) تكملة من ع : ط .
(٥) في الأصل : ط : ويحوي ، والمشتق من ع : ط .

جاءتني^(١) غير زيد، منصوب لازم، وما جاءني أحد غير زيد، منصوب مرفوع عليه الإلتصاف.
وما زيد، ظم غير ظر، منصوب مرفوع على الإلتصاف، وما جاءني غير زيد، بإيجاب التأخر
بالعامل^(٢)، فتعمل بغير ما كنت تعمل بالواقع بعد إلا. وقد سبق تبين الخلاف
في نصب (غير) وترجيح كونها إذا نصبت حالا يؤدي معنى الاستثناء، فأعني دكره
ثم من إعادته هنا.

وأجار العراء بها (غير) على افتتح حد تصريح العامل، سواء كان المضاف إليه
محرراً أو مملوكاً، ويقال على رأيه. ما جاء غير زيد، بما جاء غيرك، ولم يذكر في الاحتجاج
لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبتدئ^(٣)، وكان حاملة على الموصوم حمل سبب الياء
تضمن (غير) معنى (إلا)، وذلك عارض فلا يُعمل وحده سبباً، بل إذا أضيفت
(غير) إلى مبتدئ جار بناؤها، صرح موضعها لا آ أو لم يصلح. لكن بناؤها إذا أضيفت
إلى مبي وصلح موضعها لا (لا) أقوى من بناؤها إذا أضيفت إلى مبي ولم يصلح
موضعها لا (لا)، مثال الأول قول الشاعر^(٤):

لم يسمع الشرب منها غير أن نطقاً . . . حساناً في حُورٍ ذات أوقالٍ
وشان رانثاني^(٥) قول الشاعر^(٦)

لَدِ بَقِيصٍ حِينَ نَأْتِي عَيْرُهُ . . . نَعْرِمُ بَعْرًا نَعِيضًا حَيْرُهُ

-
- (١) في الأصل، ط: جاءني، والثبت من ج، ط.
(٢) في ج، ط: لصرح العامل، بدل: بالعامل.
(٣) ينظر في هذا السألة (٣٨) من الإنصاف: ٢٨٧/١.
(٤) هو صبي من الأسلت، الكتاب: ٣٢٩/٢، وآماني ابن الشجري: ٤٦/١.
٢٦٤/٢، والإنصاف: ٢٨٧/١، وشرح المصل: ١٣٥/٨، ٨٠/٢، والمعنى
من ١٧١، والخزانة: ٤٥/٢، ١٤٤/٣، ١٥٢، والهمج: ٢١٩/١.
واللسان (وقل) .
(٥) نسخة من ط، ج، ط.
(٦) ورد من غير رسم في المعنى: من ١٧١، والقاصد: ١٣٨/٢، والخزانة:
٤٦/٢.

وقبلى . باعتبار المعنى في المخطوط على النص في بها جائزاً أشرت به إلى قول
 سيدييه : زعم الخطيب رحمه الله ويونس أنه يحور . ما أتاني ميرزید وصرو ، فالوجه ^(١١)
 الجهر ، وذلك أن (غير زيد) في موضع (إلا زيد) وهي معناه ، معنوه على الموضع
 كما قال ^(١٢)

... .. فلتاً بالجمال ولا الحد يند

فلما كان في موضع (إلا زيد) وكان معناه كمعناه حلوه على الموضع ، والدليل على
 أنك إذا قلت . غير زيد ، مكانك ^(١٣) قلت : إلا زيد ، ر إلا يرى ^(١٤) أنك تقول : ما أتاني
 ميرزید ، وإلا صرو ^(١٥) قلت : إذا قيل ما أتاني ميرزید وصرو ، بالرفع فلا يخلو أن يحكم
 لعبير ^(١٦) هنا يحكم إلا وتقل سؤلها أولاً ، فإن لم يحكم لها يحكم إلا ^(١٧) قصد المحسوس
 المراد ، وذلك أن المراد إدخال زيد وصرو في الإتيان ، وأن يقال . ما أتاني غير هذين ،
 فإن لم تجعل (غير) بمرحلة إلا ورفع صرو ، كان ^(١٨) المعنى إخراجهم من الإتيان ، وكأنته

(١) في نسخ التحقيق : والوجه ، والتصويب من الكتاب .

(٢) هو عقيدة الأسدی ، أمالي القاضي : ٣٧ / ١ ، والكتاب : ٢٠٦٢ / ١ / ٣٤٤

والمقتضب : ٣٣٨ / ٢ ، وحمل الرخاخي ص ٥٥ ، وشرح الفصل ١٠٩ / ٢

٩ / ١ ، والأصناف ، ص ٢٠٧ ، والمعني : ص ٥٣٠ ، والخزانة : ٣٤٣ / ١

٠٠٢٨١ / ٣

وقال ابن قتيبة * : وقد غلط على الشاعر لأن هذا الشعر كله مفعول

الشعر والشعراء : ص ٩٩ ، وبما على قوله تكون الرواية يخفض (التحديد)

وهذا ما يبطل الاستشهاد به .

ومدره : معاوي إنا نَشْرُ ما شَرَحَ // فلتاً المهمت .

(٣) بعدها في الكتاب : قد .

(٤) تكلية من الكتاب .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣٤٤

(٦) لعبير ، ساقطة من ع .

(٧) إلا ، ساقطة من ط .

(٨) في ع ، ورفع صرو في الإتيان وكان .

قول . ما أتاني غير زيد ، وما أتاني عمرو ، والفراد خلاف ذلك ، طرأ أن لا يصح المعنى حتى تنزل فيرسولة إلا ، ويحرب صرو بإعراب ما بعد إلا أو بإعراب ما بعد غير ، لا بإعرابها نصها .

ومثال ساواة (بيد) يعبر في الاستثناء السقطع ، قول النبي صلى الله عليه وسلم .
 "أنا أصبح من طلق بالعاد بيد أي من قريش ، واسترعتني بي سقعة" (١)
 وقولي : ويساويها حنقا (سوي) (٢) أردت بذلك أن (سوي) يستثنى به
 كما يستثنى بغير استثناء متصلا ، نحو : قاموا بسوي ريد ، ونحو قول الشاعر (٣)
 كل شعبي سوي الذي يورث القوم . . . رفقاه حسنة وخسار
 واستثناء منقطعا ، كقوله (٤)

لم أعر في الدار إذا نطق سوي طلل
 قد كاد يفعو وما بالعهد بين قبيلهم
 وتساويها أيضا في الوصف بها كقول الشاعر (٥)

أصابتهم بلاء كأن بهم سوي ما قد أصاب نبي التيسير
 وتساويها أيضا في قبيل تأثر المعامل المعرفة راعية وباصية وخافضة ، هي شروطهم
 كقول النبي صلى الله عليه وسلم . "دعوت ربي علي أن لا يسط علي آتني عدوا يسمن
 سوي أنصهم" (٦) ، وقوله : " ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشجرة اليماء في حلسه

- (١) عريب الحديث للجري : ٨٩ / ١ ، وأظفر العاشق : ١٢٣ / ١ ، والمهايد :
 ١٧١ / ١ ، وأورد الشوكاني في العوائد المحبوبة في الأحاديث الموضوعة : ص ٣٢٧ .
 (٢) في ع : سوا ، شعريف .
 (٣) ورد بدون نسبة في الجمع : ٢٠٢ / ١ .
 (٤) ورد بدون نسبة في شرح ابن الساطم على الألفية : ص ٤٣ ، والمقاصد : ١١٩ / ٣ .
 (٥) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه ، ديوانه : ص ٣٢٨ ، وفيه تخرجه .
 وروايته في الديوان . . . كان فيه . . . شقوى . . .
 (٦) أخرجه أحمد في المسند : ٢٨٤٤٩٧٨ / ٥ .

الثور الأسود ، (١) أو كالشجرة السوداء في جذر (٢) الثور الأبيض (٣) ، وكقول بعض العرب :
 « أظني سيواك » (٤) بواء الفراء .

ومن أشبه : « أعتيت سيواك » أي : هربك ، وكقول أبي ذؤاد (٥) :
 « كل من طس أن ابوت نخططه » (٦) . « نعتل بسواء الحق نكدوب »
 وكقول الآخر (٧) :

أأترك نملني (٨) نهر سبي ونيتها . . سيوى لعلة إني إادن قصور
 . كقول الآخر (٩) :

لديك كليل بالنسي لنؤمل . . وإن سيواك من نيلك يشفى
 وكقول الآخر (١٠) :

وإذا تهاج كريمة أو تشترى . . سيواك ياغيها وأنت انشترى

(١) في ط : أو كالشجرة .

(٢) في ط : جذرة .

(٣) أخرجه سلم في صحيحه في باب كون هذه الامة نصف أهل الجنة من كتاب

الايان : ٢٠١ / ١ .

(٤) الانصاف : ١٦ / ٢٩٧ .

(٥) هو جوبيرة بن الحجاج ، ويقال حارثة بن الحجاج إلأى ، الانصاف .

ص ٢٩٥ ، وشرح الفصل : ٨٤ / ٢ ، والهمع : ٢٠٢ / ١ ، وشرح الأشموني . ص ٢٩٤ .

(٦) في الأصل : ط : يخططه ، والمشتق من ج : ط .

(٧) هو المجنون ، بواءه . ص ٤٨ ، والهمع : ٢٠٢ / ١ ، وشرح الاشموني : ٢٠٩ / ٢ .

(٨) في ط : ع : أأترك نملني .

(٩) ورد بدون سببه في الساعد : ٥٩٤ / ١ ، وشرح ابن عقيل . ٦١٤ / ١ ، وشرح

الاشموني : ١٥٩ / ٢ .

وسقط البيت من ط .

(١٠) هو ابن الولي ، سعد بن عبد الله بن سليمان المدني ، شاعر العليل : ص ٥٣٩ .

والمناصد : ١٢٥ / ٢ ، والهمع : ٢٠٢ / ١ ، والهمع : ١٥٩ / ٢ .

وكقول الآخر (١) :

بِرُكُوتِهِ اِنَّهُ عَفَا ذِكْرَ سِوَاهُ . : صارَفَ عَنْ فِطْرَتِهِ اَعْقَابَاتِ

وكقول الآخر (٢) :

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّيْخُ . : فَاَنْصَى وَفَوَّضَ عَرَبِيَّانَ

لَمْ يَشُقَّ سِوَى الْعُدَا . : بِنِهَايَتِهِمْ كَمَا دَانَسُوا

وجعل سيبويه (سوى) ظرفا غير منصوب ، وقال في باب ما يحسن اشعره سالا يحسن

في غيره (٣) : وجعلوا مالا يحوي (٤) انكلام الا ظرفا بمنزلة غيره من الاسماء ، وذلك قول

المرار الصحنى (٥) :

وَلَا يَنْطِقُ الْعَصَا . : اِذَا طَسُّوا بَنًا وَلَا مِ / سَوَاتِيَا (٦/١٢٠)

ثم قال : فعلوا ذلك لأن معنى (سوا) معنى (غير) .

قلت : قد صرح سيبويه بأن معنى (سوا) معنى (غير) ، وذلك يستلزم

استثناء الظرفية كما هو مستقيمة عن (غير) فإن الطرف في (غير سوا) معنى

(في) من أسماء الزمان أو المكان ، و (سوى) ليس كذلك ، فلا يصح كونه ظرفا

ولو سلم كونه ظرفا لم يسم لزوم الظرفية ، والمشاهد التي تقدم ذكرها نظما وشرا (٦)

(١) ورد بدون سببه في شفاء العليل ص ٥٣٩ ، والمساعد : ٥٩٥ / ١ ، وشرح

ابن الناطم : ص ٣٠٦ ، والجمع : ٢٠٢ / ١ .

(٢) هو الفيد الزماني ، أماني العالي : ٢٦٠ / ١ ، وشرح ديوان الحماسة : ص ٣٠٣ ،

والجمع : ٢٠٢ / ١ ، والخزانة : ٥٢ / ٢ ، والمقاصد : ١٢٢ / ٣ .

(٣) ما لا يحتمل في غيره (من كلام المصنف لاسن كلام سيبويه .

(٤) في نسخ التحقيق : من الكلام ، والتصويب من الكتاب .

(٥) الكتاب : ٣١ / ١ ، والمقتضب : ٣٥٠ / ٢ ، والاحاف : ص ٢٩٤ ، والمقاصد :

١٢٦ / ٣ ، والخزانة : ٦٠ / ٢ ، واللسان (سوى) .

(٦) الكتاب : ١ / ٢٢٤٣١ .

(٧) في ط : سوى .

(٨) في ع : ما عمن .

(٩) انشرا المسألة رقم ٢٩ من الاحاف : ٢٩٤ / ١ .

ما ن تعلق في ادعاء انظرية يعول العرب : " رأيت الذي سواه " موصولاً بمواك
 وحده كما وصفه (١) بحيث (٢) ونحوه من الظروف ، فالجواب أن يقال : لا يلزم من معاملة
 معاملة الطرف (٣) كونه ظرفاً ، وإن حرف الحر يُعامل معاملة الطرف (٤) ، ولم يكن بذلك
 ظرفاً ، وإن سمي ظرفاً ، وسجراً ، وإن أُطبق على (سوى) ظرف إطلاقاً معارياً لم ينتج ،
 وإنما ينتج تسميته ظرفاً بقصد الحقيقة ، وإن كان ذلك مع عدم التصرف باستنائه أحق .
 ما ن قيل : ولم يستجير الوصل بسوى ، ولم يستحز به غيرهما بمعنى واحد ؟ فمن ذلك
 جوابان :

أحدهما : أن هذا من النوادر كمنصب (غداة) بعد (لَدُنْ) ، وكما صنفه (ري)
 إلى (تَلَمَّ) في قولهم : " إِذْ هَبَّ بِيَدِي تَلَمَّ (٥) " .
 والثاني : أن (سوى) لارسته (٦) الإضافة لفظاً ومعنى ، فحُسِبَ (٧) بحيث وَلَدَى في ذلك
 مع كثرة الاستعمال فصول في الوصل به معاملةً ولم تُعامل (عسير)
 هذه المعاملة ، لأنها قد تشكك عن الإضافة لفظاً .

ما ن قيل : ما موضع (سوى) من الإعراب بعد الموصول ؟ قلت : يُحتل أن يكون
 موضعه رفعاً على أنه خبر مبتدأ مضر ، ويُحتل أن يكون موضعه نصباً على أنه حال ،
 وقبه (نمت) خبراً ، كما أصغر قيل (أَسْ) في قولهم : " لا أَعْمَلُ ذلك ما لَنْ جِراءَ
 مكانه (٨) . ويؤي هذا الوجه قول من قال : " رأيت الذي سواه " بالنصب . ونظيره
 أيما قوبهم " كُلُّ شَيْءٍ رَمَتْهُ مَالِئُ السَّاءِ وَلِيَكْرَهَنَّ (٩) " .

-
- (١) في ج : فصلوه ، تحريف .
 (٢) في الاصل : بمعدى ، وفي ج : ظ : بمعدك ، والمثبت من ظ .
 (٣) في ظ : انظروا .
 (٤) الكتاب : ١١٨ / ٣ ، ١٢١ ، ١٥٨ .
 (٥) في الاصل : ظ : لارست ، والمثبت من ج : ظ .
 (٦) في ظ : شبهة ، وفي ج : شبه .
 (٧) جميع الأمثال : ٢٠ / ٢٤٨ ، والمعنى : ص ٧٠٣ ، واللحان (أنن) .
 (٨) سبق الاستشهاد به قريباً في الباب .

ولما أن نجعل {سواء} {١١} بعد الوصول خبر مبتدأ محذوف {١٢} على أن يكون
 فيها لا بهاء وإصانته التي هي كذا من ذلك بحيرة في قوله {١٣}
 لَدَيْهِ جَيْشٌ بِأَمْرِ غَيْرِهِ . . . تَلْفُو بَحْرًا مَعِيضًا خَيْرُهُ
 وقد يكتفى بالأول ويحذف عن المستثنى إذا قرئ المعنى، ولم تشمل العرب ذلك
 بعد غير {١٤} (ليس) يقال : قبضت عشرة ليس إلا ، وليس غير {١٥} فالأول :
 على تقديره . ليس غير ذلك مقبوضا ، والثاني على تقديره . ليس المقبوض غير ذلك .
 ومن هذا التعليل قول سميويه في (باب جاري أو إخراجكم من العربية) وأنا الفتح
 والكسر / والصم {١٦} والوقف سلاسا غير التكنة المصارعة عند هم ما هيها صم {١٧}
 ما حاء لمعنى ليس غير {١٨} وذكر ابن خروف أنه روى مقبوض الرأ ومقبوضها . والأخفش
 يراء محرها في الحالين ، ويرى أن التثوين نوع للاضامة ، لأن الصاف إليه ثابت صفي
 التقدير ، وذكر أن بعض العرب يهون غيرها ، لأنه في اللفظ غير مضاف . قال السيرافي :
 وينبغي أن يكون تثوينه على وجهين {١٩} الرفع والنصب .
 قلت . ثوين (غير) يدل {٢٠} على أنه معرب ، لأن تثوينه {٢١} {٢٢} اللصري

-
- (١) في الأصل ط : سواء ، والمثبت من ع : ط .
 (٢) في ط : ضمير .
 (٣) سبق الاستشهاد به فيها .
 (٤) في ط : بعد غير وليس .
 (٥) وغير : ساقطة من ع .
 (٦) عكلة من ع : ط والكتاب .
 (٧) بمحذوها في الكتاب : ولا فعل .
 (٨) الكتاب : ١٥/١ .
 (٩) في ط : غير .
 (١٠) في ع : ط : وجهي الرفع والنصب .
 (١١) في الأصل : يؤول ، والتصويب من ط : ع : ط .
 (١٢) بمحذوها في ع : الرفع والنصب ، زيادة لا ضرورة لها .
 (١٣) بدياه سقط من ط .

وأيًا للتصويص من المضاف إليه ، وأيهما كان لم كون ما هو فيه معربا ، لأن تصويص
النصر لا يلحق ميتا وتصويص الموصى يوجب للميت مال مع المضاف إليه من ميتا
أو إعراب ، لأنه قائم مقامه ولذلك حكم ميتا (إن) وإعراب (كل) ومعنى .

ود ذهب الجرد وأكثر المتأخرين إلى ميتا (غير) في (ليس غير) لشبهتها
بـ (غير) ، وقد هي الإيهام وانقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه . وأما الأخصش
أن يقال : ليس غيره وغيره ، ولم يكن غيره وغيره ، في موضع . (ليس غير)^(١) . وما له على
ذلك دليل غير انقياس ، قال السيرافي . الحدث الذي استعملوه بعد إلا وغير إلتسا
يتمتعل إذا كانت إلا وغير بعد ليس ، ولو كان مكان (غير) غيرها من أفعال الجحد
لم يجر الحذف^(٢) .

وس المصويص من جعل (لا ميتا) من أدوات الاستثناء . وذلك عدي غير
صحيح ، لأن أصل أدوات الاستثناء هو لا ، وما وقع موقعه وأعد^(٣) فيه ، فهو من
أدواته ، وما لم يكن كذلك ، فهو ميتا . ومعلوم أن إلا ، تقع موقع حاشا ، وهذا ،
وخلا ، وليس ، ولا يكون ، وغيره ، وسوى ، وغير ذلك ما لم يختلف في الاستثناء به .
موجب الاختلاف بأنه من أدواته ، ولا ميتا (بخلاف ذلك ، فلا يعتد من أدواته ،
بل هو مضاف لها ، فإن الذي يلي (لا ميتا داخل فيها دخل^(٤) فيه ما قبله ،
وشهود له بأنه / أحق بذلك من غيره .

(١٢٠ / ب)

وهذا المعنى مضموم بالمدينة من قول امرئ القيس :

ألا رب يوم لك شأن عالج^(٥) . لا ميتا يوم يدرك جلال

- | | |
|-------|--|
| (١) | شرح الفصل ٢٤ / ٩٦ . |
| (٢) | البحر : ٢ / ٢٨٠ . |
| (٣) | في ط : يحسن . |
| (٤) | في الأصل : طرغ ، وقح . - عاين كوكب من ط . |
| (٥) | تكله من ع ، ط . |
| (٦) | ديوانه : ١٠٠ . - وانظر المعنى : ١٤٩ / ١ ، والخراصة : ٦٣ / ٢ . |
| (٧) | في الأصل : ع ، ط . ألا رب يوم عالج لك منها // . والمثبت من ط . |

فلا تردّد في أن مراده دخول يوم دائرة "جُحَل" فيما دخلت فيه الأيام الآخر من
 الصلاح وإن^(١) له مرة ، وهذا ضدّ الاستفاد بإلا ، فلا سبيل إلى الحاق (لاسيما)
 بأدوات الاستثناء .

وإذا ثبت هذا فلتعلم أن (لا) من (لاسيما) هي افعالة على إن ، و (بسي)
 اسمها ، وهو مكررة ، وإن أُضيف إلى معرفة ، لأنه كَيْثَلٌ بمعنى وحكماً ، و (ما) بمعنى
 رائدة إن جرّ ما يليها ، وبمعنى (الذي) إن وقع ، وهو حين يرفع خبر مبتدأ محذوف ،
 والمبتدأ وبخبره صلة ما . وحسب حذف هذا المبتدأ ما حصل قوله^(٢) من الاستطابة
 بذكر دائرة "جُحَل" . ويجوز أن تجمع (ما) عوضاً من المضاف إليه ، و (يوما) منصوباً
 على التخيير ، كما يتصحب بعد ذكر مضاف إليه ، كقولك : لي مثله يوماً ، وكقولهم :
 "على الشربة ينزلها رَيْداً" ، وأشار إلى هذا الوجه انبارسي واستحسسه أبو طي الشلبي ،
 ولا بأس به في كل ما وقع بعد (لاسيما) من صالح للتخيير . ويجوز أن تجمع
 (يوما) من التبعث المذكور منصوباً على الظرف ، ويكون صلة لها ، و (بدائرة "جُحَل")
 صلة ليّما أو متعلّقة به ، وإلا فبه من معنى الاستقرار .

ويجوز أن يحمل (بدائرة "جُحَل") صلة ما ، و (يوما) منصوباً ربه^(٣) لها به
 من معنى الاستقرار ، فإن (ما) المذكورة قد توصل بخبر كقولك : بحسبي الاعتكاف
 ولاسيما عند الكعبة ، والتجهّد ولاسيما^(٤) قرب الصبح^(٥) .
 وقد توصل بجملة فعلية كقولك : بحسبي كلامك لاسيما تعظّم به ،^(٦) لأنّ^(٦) لا أول قول
 الشاعر^(٧)

(١) في الأصل : وط : وأتمه ، والمثبت من ع ، ظ .

(٢) تكلّفة من ع .

(٣) تكلّفة من ع ، ظ .

(٤) بعدها مي : إذا ، ولا ضرورة لها .

(٥) والتجهّد . . . الصبح ، ساقطه من ظ .

(٦) بداية سقط في ظ .

(٧) ورد بدون نسبه في شفاة العلين ، ص ٥٤١ ، والساحد : ٥٩٨/١ ، والهج .

يَسْرُ الْكَرِيمَ الْخَطُّ لَا يَسْتَأْ لَدَى . : شَهَادَةٌ مِنْ مِي خَيْرِهِ يَنْقَلِبُ
ومن الثاني قوله : (١١)

فِي النَّاسِ فِي الْخَطِّ لَا يَسْتَأ (١٢) . : يَمْلِكُ مِنْ بِي الْحَلَالِ الرَّصَا (١٣)
وقد تُعَفَّى (لَا يَسْتَأ) كقول الشاعر : (١٤)

جِدَّ بِالْمَقْبُورِ وَبِالْأَهَارِ لَا يَسْتَأ . : عِنْدَ وَعَاءٍ يَدْرُسُ أَظْمَ الْقُرْبِ
وقد يُقَالُ : لَا إِسْوَاءَ (١٥) ، بمعنى : لَا يَسْتَأ .

كُلُّ التَّعْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَرْحِ تَسْبِيحِ الْعَوَائِدِ لِمَصْنُوعِهِ :

جَنَابُ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ طِبَهُ .

وَعَلَى اللَّهِ طَى صَسِيدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٌ وَطَى آلِهِ وَصَحْبِهِ

وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا .

(١) ورد بدون تسبحة في الساجد : ٥٩٨ / ١٠ ، وشعاع الحليل : ١ / ٥٩٨ .

والهبع : ١ / ٢٣٤ ، والخراطة : ٢ / ٦٤ .

(٢) ورد بدون سيد في الساجد : ٥٩٨ / ١٠ ، وشعاع العطين : ص ٥٤١ .

والهبع : ١ / ٢٣٥ ، والخراطة : ٢ / ٦٤ .

(٣) في ح : بالخير لا سيما .

(٤) نهاية سقط من ط .

(٥) ورد بدون سيد في المعنى . ص ١٤٩ ، وشرح أبيات : ٢ / ٢١٩ ، والخراطة :

٢ / ٦٤ ، والهبع : ١ / ٢٣٥ .

(٦) في الاصل : ع . لا سواها ، وفي ط : لا سوى ، والثبت من ط .

✽ فهرس موضوعات الدراسة ✽

الصفحة	
	مقدمة : تتضمن مايلي :
	قيمة كتاب التسهيل وأهميته في الدراسات النحوية .
٥ - ١	دواعي تحقيقه ، خطة البحث
٦	الباب الأول :
٦	الفصل الأول : ترجمة موجزة لابن مالك .
١١	المعل اثباتي : كتاب " شرح التسهيل " . ذكر شراح التسهيل
	— مسألة النقص الموجود في آخر شرح المصنف وساقطة ما أثر
١٥	هوية/أقوال
١٨	شبه المصنف في شرحه
٤١	موقفه من الحياة
٤٣	شواهد ابن مالك في شرح التسهيل
٤٧	استدلاله بما يقاوم
٣	مصادره ابن مالك في شرح التسهيل
٣١	مقارنة بين شرح المصنف وبين بعض الشراح الآخرين
٣٨	الباب الثاني :
٣٨	الفصل الأول : وصف النسخ المخطوطة للكتاب
٤٩	الفصل الثاني : وصف الجزء المطبوع

✽ فهرس موضوعات - شرح التسهيل ✽

الصفحة	الموضوع
٢	مقدمة المصنف
٣	(باب) شرح الكلمة والكلام وما يتألف منه .
(٥-٣)	تعريف الكلمة وانقسامها إلى : اسم وعمل وحرف
٥	تعريف الكلام والتعريق بينه وبين القول
	انقسام الكلام إلى : مستقيم حسن ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح .
٧	وصال ، وصال كذب .
٩	تعريف الاسم
١٠	تعريف الفعل
١٠	تعريف الحرف
(١١-١٤)	علامات الاسم ، انقسامه إلى اسم عين ، واسم معنى
١٤	علامات الفعل
١٦	انقسام الفعل إلى ماضي وأمر ومضارع
١٧	علامات تمييز كل قسم من الثلاثة
١٩	دلالة فعل الأخرى على الاستقبال
١٩	دلالة المضارع على الاستقبال والحال
٢٢	ترجيح دلالة المضارع على الحال
٢٤	تخلصه للاستقبال
٢٨	انصراف المضارع إلى الماضي
	انصراف الفعل الماضي إلى الحال والاستقبال -
(٣١-٣٧)	احتشال دلالة على الماضي والاستقبال
٣٤	(باب) إعراب الصحيح الآخر :
٣٤	تعريف الإعراب ، وأد أمراً في الاسم فرع في الفعل المضارع
٣٧	بناء الفعل المضارع
٤٠	يمنع إعراب الاسم مشابهته الحرف
٤٠	الحرف أمكن في البناء من الفعل
٤٠	أنواع الإعراب : رفع - نصب - جر وحزم
٤٢	الاسم معرب ومنح
٤٢	والحمي منصوب وغير منصوب

الموضوع	الصفحة
تفصيل الجر بالاسم والحرم بالعمل	٤٢
علامات الإعراب	٤٣
نهاية الفتحة عن الكسرة	٤٣
نهاية الكسرة عن الفتحة	٤٥
إعراب الأسماء الخمسة	٤٦
اللمات في (هن) و (أخ) و (أب) و (هم)	٤٩
اللمات في (م) و (ما)	٥١
إعراب الأفعال الخمسة	٥٤
تعريف الهاء : أنواعه	٥٨
إعراب المهمل الآخر (باب)	٦٠
نقد ير ارفع والنصب والجر على ما آخره ألف من الأسماء والفعل	
المعارض مع حذفها عند جرهم.	
يقدر الرفع في ما آخره ياء أو واو وهي الياء الجر.	
تحدد حروف ابعدة في الحرم نهاية عن المكوى إلا في الضرورة	
فيقدر لأخطأ جزسها .	
يظهر جر الياء برفعها ورمع الواو للضرورة (٦٠-٦٣)	
إعراب المثني والمجوع على حذفه (باب)	٦٤
تعريف التثنية : وشروطها	٦٤
فتح ثون المثني لغة ، وقد تضم أو تسقط	٦٧
اللاحق بالمثنى و (كلا) و (كلتا)	٦٩
اعتد العطف من التثنية شد ودا أو اضطرارا وبغير التثنية والمفصل	٧٤
تعريف الجمع بنوعه التصحيح والتكسير	٧٦
إعراب جمع تصحيح الذكر	٧٩
الخلاص في مسألة إعراب جمع الذكر	٨٣
الخلاص في مسألة إعراب المؤنث	٨٧
شروط جمع تصحيح الذكر	٨٨
كيفية التثنية وجمعي التصحيح : (باب)	١٠٩
تعريف المقصور والمتقوى والسدود	١٠٩

الموضوع

المعمدة

- كهيئة تشبة الصحيح الآخر والمعتل الحاربي محراء والمعتل
المنفوس والمسير الذي ليس سدوداً والمدود الذي همزته أصل (١١٠-١١٢)
- ١١٢ تشبة المقصور —
- ١١٣ تشبة المسدود —
- ١١٧ كهيئة جمعي التصحيح —
- ١١٩ (ابن وابنة وأب وأخ وأخت وهن وهنت ودودات) —
- ١٣٣ (فعل) تشبة السدود واللام —
- ١٣٤ تشبة اسم الجمع والمكسر —
- ١٣٥ حكم المتفاعلين إلى متضمنيهما —
- ١٤٠ وقوع الأفراد موقع التثنية والعكس —
- ١٤٣ وقوع الجمع موقع واحد أو ثناء —
- ١٤٤ ما يجمع بالالف والياء لهما —
- ١٤٨ (باب) المعرفة والنكرة —
- ١٤٨ أنواع المعارف ، النكرة ماسوي المعرفة —
- ١٥٦ (باب) الضمير —
- ١٥٦ تعريف الضمير —
- ١٥٦ ما يجب حذاه من المصغرات —
- ١٥٧ ما يحوز حذاه —
- ١٥٨ الباقية المتصل في الرفع —
- ١٦٢ إسناد الأفعال إلى الضائر وما يلحقها من تغيير —
- سمي ضمير العائدين وضمير الاثنين وضمير الإناث كضمير العائدين
- ١٦٧ وكضمير الغائبة —
- ١٧٠ إعطاء ضمير جمع العائدين غير العائدين للعائدة أو للعائبات —
- ١٧٣ استقرار البار المتصل في النحر والنصب —
- ١٧٨ (فصل) في الكلام على بنى الوقاية —
- ١٨٨ (فصل) الضائر المنفصلة في الرفع —
- ١٩٤ الضمير (إيتا) في النصب والخلاف في اسميته —
- ٢٠٠ (فصل) حالات وجوب اتصال الضمير وحوار الاعمال والاتصال —
- ٢١٣ ضمير ضمير العائدين —
- ٢٢٢ ضمير الشأن أو القصة أو المجهول —

المصباح	الصفحة
طبعة بناء المصدر	٢٢٦
— (فعل) انكلام على صيغ الفصل أو الحاد	٢٢٧
(باب) الاسم العنم	٢٢٢
— تعريف العلم من الأسماء	٢٢٢
— انقسام العلم إلى أنواع هي: العلم المنقول والمرتل والفرد	
والمركب. والمركب إلى إمامي وإسنادي ومرعي. والإمامي إلى	
كثيرة وغير كثرة	(٢٢٣-٢٢٧)
— اللقب من الأعلام	٢٢٧
— د و الملية من الأعلام	٢٢٨
— تنكير المصلم	٢٤٨
— مسميات الأعلام	٢٥٠
— الأنظمة الموزون بها من الأعلام	٢٥٢
— بمعنى الأهداء المطلقة من الأعلام	٢٥٤
— الكناية بعلان وأبي علان وعلانة وأم علان والعلان والعلانة ،	
وبهن وهنه وعتت وهيت ، وكُتِبَ وكُتِبَ ، وذُتِبَ وذُتِبَ وكذا .	٢٥٤
(باب) الموصول	٢٥٦
— تعريف الموصول الاسمي ، شروط جسة المصلة	٢٥٦
— تعريف الموصول اعرافي	٢٥٨
— الموصولات الاسمية وأنواعها والسمات الواردة فيها	٢٥٩
— حذف العائد	٢٧٧
— الخلاف في إعراب "أي"	٢٨٤
— حكم الضمير العائد على موصول مخبر به أو على موصول موصوم	
مخبر به	٢٨٧
— حوار الاستعانة عن الجملة الموصول بها بنظرف أو حار ومجرور	
سوي سمه (استنار)	٢٨٩
— حوار الاستعانة عن العائد بظاهر	٢٨٩
— (من وما) وحكم ما يتعلق بها من ضمير ومجرور	٢٩١
— (من وما) بفعل شرطيتين واستعهاستين ومكررتين موصوفتين .	
(أي) تقع لكونه موصولة .	
(ما) وجواز الوصف بها على رأي	
(من) واستناع زيادتها ودلالتها على غير من يعقل .	

الموضوع	الصفحة
(ما) لما لا يعقل وحده ، وله مع من يعقل ولصغانه من يعقل ولسبهم أمره . وتعرف نكرة .	
(اندي) ووقعها مصدرية ونكرة موصوفة بمعرفة	(٢٩٥-٣٠٢)
(اصل) هي (أي) ووقعها شرطية واستقبالية وصيغة نكرة مذكورة غالباً وحالاً لمعرفة .	
استناع ووقعها نكرة موصوفة .	
حذف ثالثها في الاستقباليات	(٣٠٢-٣٠٦)
(اصل) في الكلام على الموصولات العرفية وسببها :	
(أن أن وكى وما ولو)	(٣٠٦-٣١٧)
(اصل) في الكلام على ما يختص بالصيغة والموصول من أحكام سببها :	
الترتيب . مع الفصل بينهما بأجنبي . حوار حذف الموصول الاسمي أو صلته ما عدا (الألف واللام) فإنه يمتنع حذفه أو حذف صلته . امتناع حذف الموصول الحرفي أو صلته إلا " أن " ، جواز تقدم معمول صلة الموصول عليها باستثناء	
صلة الحرف و صلة الألف واللام	(٣١٧-٣٢٧)
(باب) اسم الإشارة	٣٢٨
— الإشارة إلى المفرد باعتبار مراتب القرب والبعد	٣٢٨
— الإشارة إلى المثنى والجمع باعتبار مراتب القرب والبعد	٣٢٩
— اختلاف في مراتب الإشارة وتصحيح القول بأن لها مرتبتين	٣٣٣
— هاء التثنية وأحكامها وشروط لحاقها بأسماء الإشارة . كسائر	
الخطاب اللاحقة لأسماء الإشارة وأحكامها	٣٣٤
— اتصال الكاف بـ (أرايت) بمعنى : أخبرني واتفتن به من أحكام . اتصالها بـ (جهل والجهل) .	
اتصالها بـ (هللى وأبصر وكلا ولمس ولمس وحسب)	٣٣٨
— نهاية دي البعد عن دي القرب ، والعكس .	
الإشارة إلى الواحد إلى الاثنين وإلى الجمع	٣٤١
— الإشارة إلى المكان	٣٤٢
— طة بناء اسم الإشارة	٣٤٣
(باب) المعروف بالأداة	٣٤٧
— (أن) التعريف وعلامتهم فيها .	٣٤٧

الموضوع	الصفحة
— انقسامها إلى عهدية وجنسية	٣٥٢
— استعمالها لنسب صوم أعراف الحسن وعصائمه ، واستعمالها	
لشمل خصائصه دون أعرافه	٣٥٣
— زيادة (أ ل) ، وقايها مقام الضمير في غير العلة	٣٥٥
(فصل) في الكلام على العدة والفصلة وما بينهما . وأعراب كل منها وطته	٣٦٢
(باب) المبتدأ	٣٦٤
— تعريف المبتدأ وأنواعه . وطته وضعه وروع الخبر ، وخلافهم في ذلك	٣٦٤
— المبتدأ الجوف واستعماله في الخبر وامتناع تضميره بوصفه	
وتمريده وتنشئة وضعه إلا على لغة . ومجمله بعد استبعاد أو غير	٣٧١
— حذف الخبر حوازا ووجوبا	٣٧٥
— الكلام على مسألة الحال التي سدت مسد الخبر	٣٨٠
— حذف المبتدأ حوازا ووجوبا	٣٩٠
— الأصل في المبتدأ التعمير ، وفي الخبر التذكير ، مسقطات الابتداء	
بالتكسرة .	
قد يأتي المبتدأ نكرة والخبر معرفة	(٣٩٤-٤٠١)
— حواز تقديم الخبر بمشروط	٤٠١
— وجوب تقديم الخبر	٤٠٧
(فصل) انقسام الخبر إلى معرف وجنس ، والمعرف إلى مشتق وغيره كونه تعريف	
كل منها	٤١٢
— تحمل المعرف الحامد ضميرا لتأويله بمشتق	٤١٥
— مجيء الخبر حمله اسمية وعلمية ، ولا يمنع كونها طلبية ولا قسمية	
— خلافا لبعض النحويين	٤١٩
— شروط استعمال الحنفية الواقعة خبرا من عائد ، وشروط حدى ذلك	
العائد	٤٢١
— الظرف وحرف اجراء معنيان عن الخبر ، والكلام على مسألة نصب	
الظرف على الخلال .	(٤٢٤-٤٣٤)
— شرط ظرف ابرمان للمعنى عن خبر اسم عين .	
— وجواز اغناؤه عن خبر اسم بمعنى مطلقا ، وأعرابه	٤٣٤
— أعراب الظرف المكاني للمعنى عن الخبر	٤٣٦
— أعراب (اليوم) المذكور مع الجمعة ونحوها ،	

- و (الخف) الخبر به في الظاهر . وكذلك ما أشبهها مثل
٤٣٨ (أسهل ونهت وفوق)
— يعني من خبر اسم من بإطراده بعد ذكره أو محصوره وقد
يرجع خبرها ،
٤٤٠ يعني من الخبر غير ما ذكر من مفعول به وحال
٤٤٢ تعدد الأخبار والمبتدأ واحد
— توالي المبتدآت وكيفية الأخبار عنها
٤٤٤ — (مفعول) في دخول اسماء على الخبر جواراً ووجهها
٤٤٥ (باب) الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر . (كان) وأحواتها
— ذكر (كان) وأحواتها وانقسامها إلى ما يعمل بلا شرط ،
٤٥٢ وإلى ما يعمل بشروط
— المبتدآت التي لا تدخل عليها أحوال كان
٤٥٥ عمل هذه الأفعال في المبتدأ والخبر وجواز تعدد الخبر في
هذا الباب
٤٥٧ غلة تسمية أفعال هذا الباب (واقفي) هي عدم اكتنائها بمفعول
وهي تدل على الزمن والحدث معاً إلا ليس
٤٥٨ تأتي معظم أفعال هذا الباب تامة منكفي بمفعولها
— تتصرف إلا لبعض ودام
٤٦٢ لا تدخل ليس وتوابعها على ما خبره بقدر استغنائها أو إضاف
إلى خبر استغنائها . ومعين (صار) في امتناع الدخول
على مبتدأ خبره فعل ما في
٤٦٦ مجيء (كان) وأضحى وأصبح وأمسى وظل) بمعنى (صار)
— ويلحق بها ما زاد فيها من أفعال
٤٦٨ توسيد أخبار أفعال هذا الباب وتقدمها وتأخيرها حواراً
— ووجهها وامتثالها
٤٧٤ (مفعول) اقتران الخبر المنفي في هذا الباب بـ (إلا) إن قصد إيجابه
— وكان قابلاً
٤٨٧ تختص لغير بكثره مجيء اسمها بكثرة محضة بجوار الاقتصار عليه ،
— واقتران خبرها بـ (وإن) كان جملة موجبة بـ (إلا)
٤٨٩ بمعنى (كان) سرادة (لم يزل) حواراً زائداً بينها وبينها ، وآخرها
على رأي .

المصنف

الموضوع

- ٤٩١ — ربما زادت (أصبح وأسى ويكون)
تحتس كإن بجوار حد منها مع اسمها بعد (وإن ولو) بشروط،
ووجه إعراب ما فيها .
! صارها قبل الفاء وبعد (بنى) وشبهها ، والتمام حد منها
معها اسمها (ما) بعد (أن) كثيرا وبعد (إن) قليلا ، وجوار
حدف لام مضارعها الساكن جرما
(٥٠٢-٤٩٥)
— الفصل بين كان وأخواتها وبين اسمها بمعنى خبرها المتأخر
وخلالهم فيه
٥٠٢ —
٥٠٤ — (ما) الحجازية والتسمية وأحكامها
٥١٢ — (إن) و (لا) (الملحقتان) (ليس)
٥١٧ — مسألة (ليس الطيب إلا السك) وأقوالهم فيها
٥١٩ — (ما) و (ليس) لشيء ما في البحار وما في الناصي وما في الاستقبال
نواب اليا في الخبر انشي بليس وما ، وحد نفى عمل ما نسخ
للإبتداء ، وير ذلك من المواضع
٥٢١ —
٥٢٦ — جواز جر المعطوف على خبر (ليس وما) المنصوب
٥٢٨ — حكم ما عطف على خبر ليس وما من وصف مثلث بصيبي
٥٣١ (باب)
— أفعال المقاربة
عدتها ستة عشر فعلا ، ثمانية لشرع ، وخمسة للدنو من العمل
حقيقة ، وثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرها .
والتزم كون خبر جميعها مضارفا مجردا من (أن) مع بعضها
مقارنا لها مع بعضها الآخر
(٥٣٦-٥٣١)
— محي خبر كان وحسب مفردا منصوبا .
وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية . وليس المقرون بأن خبرا
في هذا الباب عند سيبويه . منح تقديم أخبار هذا بالأفعال
وتجوير توسيطها وحد منها
(٥٤١-٥٣٦)
— اخلاف في الضمير الموضوح لمصحب من نحو . (عساني وصاء
وصاك) . مسألة نفى (كان ويكاد) . والخلاف عسي
ريادة كان *
(٥٤٨-٥٤١)
٥٤٢ (باب)
— الأخرى الناصية الاسم الرابعة الخبر . (إن) وأخواتها
وعدتها خمسة لاسم . وتأتي سبوكية وللاستدراك والمشببه

الموضوع

الصفحة

وللتخفيف والتخفيف وللمرحي وللاشفاق والتعليل واستعظام .

أوجه شبيهها بكان الناقصة . معها في المبتدأ والخبر .

(٥٥٣-٥٤٩)

الذي يجوز نصبها المبتدأ والخبر

استقام دخولها على مبتدأ خبره جملة ظلية .

للمبتدأ والخبر بعد دخول إن وأحوالها بالهما مجرد يس .

وحوب تأخير الخبر هنا ، ويجوز تقديمه إن كان ظرفاً أو حاراً

ومجوزاً . جواز حذف الاسم إذا فهم معناه . جواز حذف

خبرها للعلم به ، وحوب حذفه لمبدأ أو المصاحبة مستقده .

التزام حذف خبر "ليت" في "ليت شعري" . جواز إخبار

هنا عن النكرة بالنكرة والمعرفة بشرط الإفادة . ولا يجوز

"إن قالنا إريدان" ولا نحو "طبت قلبا الريدان" خلافاً

(٥٦٧-٥٥٢)

ليضمهم

(وصل) في (إن) و(أن) . وأن كسرهما هو الأصل .

ذكر مواضع يروى انكسر ومواضع لم يفتح ومواضع حوار الوجهين (٥٧٧-٥٦٧)

(وصل) في الكلام على لام الابتداء . تضمنها . الفرق بينها وبين

لام القسم . ما تدخل عليه من الاسماء والأفعال وما يتبع دخولها

(٥٨٦-٥٧٢)

عليه

(وصل) تأتي (إن) بمعنى (نعم) . (إن) المخففة من الثقيلة وما يتبعها

بها من أحكام وخلافها حولها .

"لكن" تنفع بين متساويين بوجه ما ولا تنفع مخففة خلافاً لبعضهم .

(٥٩٦-٥٨٦)

"ليتنا" نحو إعمالها وإعمالها

(وصل) تقع (أن) وتضمونها اسماً لأغوات (إن) مفصلاً بالخبر .

وقد تنصل بـ (ليت) وتنتهت بمضمونها .

(أن) المخففة من الثقيلة وأحكامها . (كأن) المخففة من

(كأن) وأحكامها .

لعاب (لعل) ، وسجي خبرها (أن يفعل) . حوار الحر بها (٦٠٨-٥٩٦)

(وصل) سؤاله العطف على اسم (إن) وأحوالها بالرفع بعد الخبر . ويدر

(٦١٦-٦٠٨)

قيلهم "إسم أجمعين" و"إلى ويد إيهان"

٦١٧

(باب) (لا) العاطفة على (إن)

شرط إعمالها على (إن) . تركيب الاسم بعدها وانه طسي

المصنف

الموضوع

ما ينصب به . انقسام اسمها إلى مفرد وإلى مضاف وإلى
شبه بالمضاف ، وأن التركيب والبناء خاص بالمفرد . غير
(لا) والأقوال في رابعه ، ويحدد جوارها ويمنع
حدود أحيائها . ولا عمل له (لا) في الشئ على خلاف
وقد يقال : " لا يأت " .

(٦١٧-٦٣٢)

(معمل) يطل عمل (لا) بالعمل بينهما وبين اسمها أو لكونه معرفة .
ولربها التكرار حيث ، وتكرر أيها إذا وليها غير مفرد
أو شيق تركيب العلم مع (لا) لتأنيده بكرة . وأجار العسرا
محي اسم (لا) ضميرا واسم إشارة . حكم صفة اسم (لا)
ويده والمعروف عليه نفسا . حكم اسم (لا) المكروء ومن عمل .
اقترا من مرة الاستفهام . (لا) ودلائها على انعريف والتثني .
وحكم إعمالها في ذلك .

(٦٣٢-٦٤٤)

إجراء (لا) مجرى (ليس) بشرط

(باب) الأعمال الداخلة على المبتدأ والبحر الداخل لهما (كان)
والمتنوع دخولها عليهما لاشتغال المبتدأ على استفهام .
(ظن وأحوالها)

(٦٤٥)

مقارنة أعمال هذا الباب بكان وأحوالها ، وبأن ماتت غسل
عليه من المبتدآت وإعمالها النصب في المبتدأ والخبر معولين .
استناع حذف أحد هما إلا بدليل . وقد يحذفان إن وجدت
قاعدة . للمفصولين من التقديم والتأخير ما للمبتدأ والخبر .
لثاني المفصولين ما للخبر كان من أحوال وأقسام .

(٦٤٥-٦٤٩)

لا يقتصر على الظرف الواقع موقع أحد المفصولين

انقسام أعمال هذا الباب إلى أربعة أقسام :

قسم مختص بالظن ، وقسم باليقين ، وقسم صالح للظن
واليقين ، وقسم للتحويل من وصف إلى وصف ، مع ذكر أفعال
كل قسم منها

(٦٤٩-٦٦١)

الأعمال انطوية . تختص بمصرعاتها بفتح إعمالها

(٦٦١-٦٦٥)

مقدمة . وضعه متوسطة بجوارزه متأخرة . قد يقع الظني
بين محسولي (إن) وبين (سوف) ويحذفها بين معطوف
ومعطوف عليه . تؤكد الظني بمصدر منصوب مضاف إلى

المصنف

الموضوع

- أثبات خبر أو اسم إشارة . تؤكد الجملة بمصدر الفعل
 بدلا من لعمري منوهاً ، بيان ما يتعلق بذلك من أحكام (٦٦٥ - ٦٦٦)
 - ما تختص به الأفعال الظلية المتصورة المصغرة . تعريف
 التعليل والإلحاق . يشاركهن في ذلك بعض الأفعال
 المذكورة . سبب التعليل (٦٦٩ - ٦٦٥)
 - وجوه إعراب الجملة بعد المعلق ٦٦٩
 - تختص الأفعال الظلية المتصورة (رأى) الظلية والبصرية .
 إفعالها في صورتين متصلتين لمسمى واحد . وقد هـذا
 في (قدم وقد) . وقد يسمي الاتحاد إن أعبر الفاعل
 متصلاً وبمفعول ظاهر (٦٧٢ - ٦٧٠)
 (فصل) يحكى بالقليل الجمل . وقد يحكى محرى أخرى مطلقاً في
 لغة بني سليم فهذه المبتدأ والخبر .
 شروط إعراب القليل مجرى انظر في الإعراب (٦٧٥ - ٦٧٢)
 - لا يلحق في الحكاية بالقليل ما هي معناه ، بل ينوي معناه
 القليل ، خلافاً للكثيرين . قد يضاف قليل ولائيل إلى الكلام
 المحكي . حكم المفعول المتعلق بالقليل . (٦٨٠ - ٦٧٥)
 (فصل) - (أظم وأرى) : كان
 تنصبان ثلاثة مفاعيل أولها الذي/ما علة . يحذف الـ
 والاقصا عليه . الحق بهما سبويه (ثبأ) وزاد فـ
 (أياً وخبر وأخبر وحدت) مضته معنى (أظم) واد الأخص
 (أظن) وغيرها ، اعتراض المصنف على ذلك الإلحاق . وأصح
 مبرهم (أرى) الظلية ساطة . حراز حذف ثاني المفعولين
 أو ثالثهما ، إن دلّ عليه دليل ، ولهذا من التعليل والإلحاق
 ما كان لهما قبل النقل ، ما ينفي للمفعول من هذا الباب حكمه
 حكم ظن إلا في الاقتصار على المفعول (٦٨٨ - ٦٨٠)
 (باب) الفاعل ٦٨٨
 - تعريف الفاعل . يكون الفاعل اسماً وتبره . ما يند إن الفاعل
 من فعل أو مسمى معناه . رفع الفاعل حقيقة وحكما . راسع
 الفاعل هو ما أسند إليه لا الإسماء . وإذا قدم الاسم على
 الفعل أو ما صيّن معناه صار مبتدأ ، وإذا سبق الاسم

الصفحة

الموضوع

- المتقدم بما يطلب الفعل فهو فاعل فعل مضمرة يفسره
الظاهر المتأخر. بيان الخلاف في هذه المسألة (٦٨٨-٦٩٤)
- تأنيث الساكنة وطفة لحاقها الماضي دون غيره .
ما يجب لحاق التأنيث له . ما يجوز حذف التأنيث منه . حكمها
مع الفعل الممتد إلى الجموع المختلفة . حكم تأنيث الصفة
الفارقة وتأنيث الضارعة حكم تأنيث فعلت (٦٩٤-٧٠١)
- لحاق علامة انتحية والجمع بفعل على لغة " أكلوني البراغيث"
وأقوال النحاة في هذه المسألة (٧٠١-٧٠٣)
- حالات حذف فعل الفاعل . واستناع حذف الفاعل إلا سمع
رامعه المدلول عليه وإذا توهم حذفه دون فعله يقتضيه
استناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى يعني عن الفاعل
استحضاره في ذهن (٧٠٣-٧١١)
- (باب) الناقب عن الفاعل (٧١٢)
- أمراؤه استباؤه عن الفاعل لفظة ومعنوية . استباح عن الفاعل
بخفض الفاعل في كل ماله . ما نصح استباؤه عن الفاعل . (٧١٢-٧١٧)
- نهاية تاسي المفعولين من باب (أعطى) و (ظن) و (أطعم)
جائزة إن أمن النسي . لا يجوز نهاية خبر كان المفسر
ولا يجره خلافا لمعصوم (٧١٧-٧١٩)
- (فصل) كيفية صوغ الأفعال إلى ما لم يسم فاعله . محي الفاعل
سحوا والمفعول مرفوعا (٧١٩-٧٢٢)
- (فصل) الأصل أن يبي المرفوع الفعل ويجوز فعله . وقد يحسب
تأخيره وتقديم المنصوب (٧٢٢-٧٢٧)
- (باب) الاشتغال (٧٢٨)
- تعريف الاشتغال والتعريض . مرجحات نصب المشتغل منه .
موانع نصبه (٧٢٨-٧٣٤)
- مرجحات نصبه على رفعه بالابتداء (٧٣٤)
- صيغيات الرفع والنصب . مرجحات الرفع (٧٣٢)
- حواجز نصب المشتغل منه بمرور حرف فاعلية ما طبق به .
الفعل المشغول أضافه لصاحبه يفتر راعيا له كما مفسر
النائب ناصبا لصاحبه (٧٤٠-٧٤٣)

الموضوع	الصفحة
(باب) تمتدّي العمل والمرونة	٢٤٤
تعريف العمل المتعدّي والعمل اللازم . انقسام المتعدّي إلى متعدّد بإسقاط حرف الجر، وإلى متعدّد بوجهين . يُستقّى المتعدّي بنفسه محاور وواقعا . كيفية تمييز المتعدّي . امتناع حذف حرف الجر المتعدّي لللازم، وقد يَحذف سدا . ويحذف باطراد مع أُنْ وَأَنْ إِنْ تميّن عند حذفه . (٢٤٤-٢٤٨)	
(مصل) المتعدّي إلى واحد بنفسه والمتعدّي إلى واحد بوجهين . المتعدّي إلى اثنين ليس أحدهما المبتدأ والخبر بنفسه (كما وأعطى) . المتعدّي إلى أحد الاثنين بنفسه والنسي الآخر بوجهين . الأصل تقديم المفعول الذي هو عامل في المعنى . الأصل تقديم ما يتعدّى إليه الفعل بنفسه وتأخير ما يتعدّى إليه بوجهين . يترك هذا الأصل وجوبا وحذورا . ويستتبع تركه أيضا في حالات	
(مصل) يجب تأخير منصوب العمل إِنْ كَانَ (أَنْ) مُشَدَّدة ما يجب تقديمه من المنصوبات . ما يجوز تقديمه منها . لا يُلغى فعل ضمير متصل على مفسره الظاهر (٢٥٠-٢٥٤)	
(مصل) جواز حذف الفعل والفاعل والافتصار على المنصوب . حالات حذف الفعل جوارا وجوبا . يجوز رفع المنصوب على أنسه جندا . . .	
(مصل) ما يجوز حذفه من العاقل وما يستتبع منه الحذف . دواعي حذف المفعول (٢٦٣-٢٦٥)	
(مصل) سعة أنفع بالهزة والتضعيف .	
مالا يصح فيه ذلك من الأفعال (٢٦٥-٢٦٧)	
(باب) التنازع	(٢٦٨)
أنواع عالمي التنازع وما يشترط فيها . شروط الاسم المتنازع فيه . الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال أحد المتنازعين ورجح قول البصريين في إعمال الثاني (٢٦٨-٢٧٦)	
إعمال افعال الطعن أولا أو ثانيا في خبر المتنازع . جواز حذف الضمير غير المرموع مالم ينتج مانع	(٢٧٦-٢٨٣)
تنازع أكثر من عالمين بإعمال الآخر وإبعاده ما قبله . حوار	

الموضوع	المصحة
تتارخ عاظمين متعددين الى اثنين أو ثلاثة . جواز تتارخ	
معلي انتصحب	(٧٨٤-٧٨٣)
(باب) المفعول المطلق	٧٨٥
— تعريف المصدر . المصدر أصل للعمل خلافاً للكويين .	
ما يصب المفعول المطلق . أنواع المفعول المطلق	
وما يقع مقام كل نوع منها	(٧٩٣-٧٨٥)
— حذف عامل المصدر وجزاها	٧٩٣
— ما يوجب عن المصدر النائب عن فعله	٨٠٧
(باب) المفعول له :	٨١٢
— تعريفه . ناصبه . ما يوجب جره باللام . حذف عاظمه .	
جواز جره مع استيفاء شروط تصبه .	(٨١٦-٨١٢)
(باب) المفعول فيه :	٨١٧
— تعريفه . انقسامه إلى منصروف وغير منصروف . ثم إلى منصروف	
وغير منصروف . ذكر ألفاظ الأسواع الأربعة	(٨٢٣-٨١٧)
— تعريف الظرف . حكم مظهر جواب " كم " . وما يصلح	
جواباً له (متى) .	(٨٢٥-٨٢٣)
(فصل) في الظروف السنية غير المركبة ومنها (إذ) . علامات	
اسميتها . سبب بناؤها . بحيثها لعدة معان	(٨٢٩-٨٢٥)
— من الظروف السنية غير المركبة (إذ) للوقت المستقبل .	
وربما وقعت موقع (إذ) و (إذ) موقعها . إضاعتها أبداً	
إلى جلة مصدرية بعمل ظاهراً أو مقدراً . معارقتها الظرفية	
بحيثها للمعاجاة	(٨٣٤-٨٢٩)
— من الظروف السنية (حَتَّ وَتَدَّ) و (وَتَدَّ) هي الأصل .	
مواضع اسميتها وحرميتها . اللغات فيها .	(٨٤١-٨٣٧)
— من الظروف السنية (الآن) سبب بناؤه .	
قد يأتي معها ويقع غير ظرف	(٨٤٤-٨٤١)
— من الظروف السنية (قَطَّ) و (حَوَّضَ)	(٨٤٥)
— من الظروف السنية (أَسَ)	(٨٤٧)
(فصل) في ظروف الأمكنة وبما يصلح منها للخرمية وبما أسوأها .	(٨٥٥-٨٥٠)

الموضوع	الصفحة
(مصل) في تقسيم ظروف السكان إلى متصرفه وغير متصرفه وذكر العاظميا (٨٥٦-٨٧٢)	
— قد يقوم = المتصرف - بمقام عامل الحدث الواقع فيه وتقسيم المفعول الواقع به الحدث . ويسمى هذا التوسع تعدي	
المفعول إلى ثلاثة . . .	(٨٧٢-٨٧٦)
(باب) المفعول معه :	٨٧٧
— تعريف المفعول معه لمصنف واصطلاحا . بيان غلامهم في	
ماصب المفعول معه . وقد فتح الواو قبل ما لا يصح قطعه .	(٨٧٧-٨٨٤)
— استناع تقدم المفعول معه على عامل المصاحب وعلى المصاحب .	
وجوب المطف في قولهم "أت ورأيتك" . وجوب النصب في	
قولهم "مالك وزيدا" و"ياشألك وهرا" . والنصب (كان)	
مضرة أو محذرة (لايس) ملحقا . ترجيح الرفع في قولهم :	
"ما أنت وزيدا" و"كيف أت وفصحة من تريد" . ما يترجح	
فيه المطف على المحبة . ما يترجح فيه المحبة على المطف .	
ما يشبه المفعول معه المنصوب بعد (حُذِرْكَ) و(كُفِّسْكَ)	
و(وَيْلَهُ) و(وَيْلَا لَهُ) . إعمال اسم الإشارة والظرف وحروف	
الحر في المفعول معه . .	(٨٨٤-٩٠١)
(باب) المستثنى	٩٠٢
— تعريفه . انقسامه إلى متصل ومنقطع . تفريغ العامل إلى	
ما بعد (إلا) . قد يُحذف عامل المتروكة ما يجب فيه	
نصب المستثنى . الخلاف في ما صلب المستثنى به إلا	(٩٠٢-٩٢٤)
— ما يجوز فيه انصب على الاستثناء أو الإبدال . ما يجوز فيه	
الإستناع	(٩٢٤-٩٢٦)
— أفعال المستثنى المنقطع المتأخر في لغة تميم . قد يجعل	
المستثنى مقبولا والمستثنى منه تابعا . جواز تقديم المستثنى	
على المستثنى منه أو على المنصوب إليه . واستناع تقديمه	
عليها معا	(٩٢٦-٩٤٢)
(مصل) استماع أن يستثنى شيئين بأداة واحدة . حوازا استثناء	
الأكثر من الأقل . حكم المستثنى من شيئين يصلح استثناءه	
سهما . يتعلق الاستثناء بأجمع إذا ذكر قبله شيان أو أكثر	
والمعامل واحد أو إن كان منه جملتان أو أكثر والمعامل عبر واحد	
والمفعول واحد في المعنى	(٩٤٢-٩٤٥)

المصنفالموضوع

- (مصل) تكرار (إلا) لتوكيد وتعميره وحكم المستثنى بها (١٤٧-١٥٠)
- (مصل) حمل (إلا) على (غير) وحوازي وصف بها . لا يجوز أن يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة - ولا يجوز الفصل به (إلا) بين الموصوف وصفته . وقوم الفصل الفاعل والماضي بعد (إلا) وشروط ذلك (١٥١-١٥٩)
- لا يحمل ما بعد (إلا) فيما قبلها مطلقا ولا ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعها له . (١٥٩-١٦١)
- (مصر) الاستثناء به حاشا وعدا وخلا وحكم المستثنى به من استثناءه من أفعالا وأخرقا . الاستثناء به (ليس) و(لا يكون) وحكم المستثنى بها (١٦١-١٦٨)
- (مصل) مستثنى به (غير) حملا على (إلا) . الخلاف في ما قبلها على الفتح . الاستثناء به (يبد) . الاستثناء به (سوى) والخلاف في ضمها . الاستثناء عن المستثنى بغيرهم . (ليس إلا) (وليس غير) . (لا سيما) ليست من أواب الاستثناء . . . (١٦٨-١٧٩)

نبذة المصادر والمراجع

- ابن مالك الطحوي (رسالة ماجستير) تقديم الطالب غيم السبطاوي ،
من كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة .
١٣٩٦ / ١٩٧٩ م .
- أماي السبلافة ، للرمضاني ، تحقيق : عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة
بيروت ١٤٠٢ / ١٩٨٩ م
- أشهر السبلافة ، سعد الفاهر الجرجاني ، تصحيح : محمد عبد الله ، دار
المعرفة ، بيروت ١٣٦٨-١٩٨٧ م
- الأنباء والظواهر في النحو بحلال الدين السيوطي ، تحقيق : طه
حيد الرويد ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م .
- الأمصيات ، اختيار الأمص ، تحقيق : أحمد تاجر وعبد السلام هارون
دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م .
- الأنفاد لأبي حاتم الصمغاني (من ثلاثة كتب في الأنفاد) تحقيق ،
د : أوجت عفت ، تموير دار الكتب العلمية ، بيروت من طبعة
في بيروت عام ١١٦٦ م .
- الأنفاد لخير الدين الزركلي ، دار العلم للطباعة ، بيروت ، ط ٥
صام ١٩٨٠ م .
- الإصاح في شرح أبيات مشككة لإمرياء ، لأبي صر العارقي ، تحقيق :
سيد الأنصاري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ عام ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٠ م
- الإصاح في الفرائد السبع ، لأبي الباق ، ١٤٠٠ هـ ، تحقيق ، د : عبد الحميد
لطيف ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .
طبع دار الفكر ، دمشق ، ط ١ عام ١٤٠٣ هـ
- إكمال الإقلام بتخليل الكلام ، لابن مالك ٦٧٢ هـ ، رواية : محمد بن أبي
الفتح البجلي ٧٠٩ هـ ، تحقيق : د : سعد العامدي ، مركز البحث العلمي
بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ط ١ عام ١٤٠١ هـ - ١٩٨٤ م .

أُعيه ابن مالك • توريح دار التماون ، هياي أحمد البار • مكة المكرمة .

الأشالي ، لأبي علي القاسي • تصوير دار الفكر ، بيروت .

أشالي الرحاقي ، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق • تحقيق ، عبد السلام
هارون • المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة • ط ١ عام ١٣٨٢ هـ

أشالي السويدي ، أبي القاسم • تحقيق ، د. محمد أسها • مطبعة الصداة
بمصر ١٣٩٠

الأشالي الشعرية ، لابي اشعري • تصوير دار المعرفة ، بيروت • طبع
بمصر آباد الدكن ١٣٤٩ هـ

أشالي المرتضى علي بن العمير العلوي • تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم
دار الكتاب العربي ، بيروت • ط ١ ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م •

الأشال ، لابي عبد القاسم بن سلام • تحقيق ، د. عبد الحميد قطيش ، مركز البحث
العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة • ط ١ دار المأمون للشوات •
بمشق ط ١ عام ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

الأشال ، لأبي بكرمة الحبتي • تحقيق ، رمضان عبد الشواب • مجمع اللغة العربية
بممشق •

اللاحاق في مسائل الخلاف لأبي البركات الأباري • تحقيق ، محمد محي الدين
عبد الحميد ، المكتبة التجارية بمصر • ط ١ القاهرة ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦١ م •
أوضح مسائل إلى العية بن مالك لابي هشام الأطاربي • تحقيق محمد محي الدين
عبد الحميد • ط ١ الصداة • ط ٢ القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م •
الإيضاح المفدى ، لابي عيسى السفاري • تحقيق د. حسن قادسي غرغود • مطبعة
دار التأليف بمصر ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٦ م •

البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ٧٥٤ هـ • دار الفكر ، بيروت • ط ٢ عام
١٤٠٣ - ١٩٨٣ م

البداية واسباهية ، للحافظ ابن كثير ٧٧٤ هـ • مكتبة المعارف ، بيروت •
ط ١ ١٣٧٧ م

البعائدات ، لأبي علي الغارمي • تحقيق • صلاح الدين السكاوي •
وزارة الأوقاف والمراقبة • مطبعة الحاسي • بغداد ١٩٨٣هـ

عمية انوفاة في طبقات اللمويين والساجدة ، للسيوطي ٩١١هـ تحقيق
محمد أبو الفتح إبراهيم • طبع في الباسي الحلبي • القاهرة
ط ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م •

البلغة في تاريخ أئمة السنة للفيروز آبادي ٨١٧هـ • تحقيق • محمد
المصري • وزارة الثقافة السورية • دمشق ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م •

بجعة النحاس وأصول المحال ، لأبي عمر يوسف بن عبد البر التميمي •
تحقيق • محمد عيسى الفار المصرية للتأليف القاهرة ١٩٦٤م •

البيان والتبيين • للجاحظ • تحقيق عبد السلام هارون • مكتبة
الناجي بالقاهرة • دار الهلال ببيروت • المكتبة العربية بالكويت •
القاهرة ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م

تاج العروس للريدي • القاهرة ١٤٠٦هـ •

تاريخ الأدب العربي • البروكلمان • ترجمة • د. رمضان عبد الشواب •
دار المعارف • القاهرة ١٩٧٥م •

التجربة والتفكير • للمصري • تحقيق • د. فتحي أحمد مصطفى • مركز
البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة • ط ١ دار الفكر •
دمشق ط ١ = ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م

نسخة المختصر في أخبار البشر (تاريخ ابن الأثير) لرس الدين عمر
بن الأثير • تحقيق أحمد رمع ابداوي • دار المعرفة • بيروت
ط ١ = ١٣٨٩هـ = ١٩٧٠م

تحصيل عين الذهب من معين جوهر الأدب في علم معارف العرب (شرح شواهد
سبويه) للأفهم الشنقري • طائفة الكتاب ط بولاق مصر ١٣١٦هـ •

التدريس والتكميل في شرح التبيين ، لأبي حيان الأندلسي ج ١ ، ٢ من نسخة
الأنكوريال برقمي ١٥٦ ، ٥٢ والصورة بالمركز برقمي ١٢٢ ، ٢١
وج ٥٩ * من نسخة دار الكتب برقمي ١٦١ ، ٩٥٢ نحو - والصورة
بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقمي ١٧٥ ، ٨١ نحو *

سبيل الفوائد وتكميل المعتمد ، لأبي مالك ٦٧٢هـ تحقيق : محمد كامل
بركات * دار الكتاب العربي - القاهرة ١٢٨٧هـ - ١٦٦٢م

تحقيق الفوائد على نهج الفوائد * محمد بن أبي بكر الدمامي ٨٢٢هـ
السفر الأول منه بتحقيق د. محمد بن عبد الرحمن الفطحي (بدون
ناشر) ط ١ عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م والسفر الثاني : تحقيق محمد المعيد
عبد الله - راحة دكتور راح من جامعة الأزهر بكلية اللغة العربية
عام ١٩٨٠م

التبيين على أوهام أبي علي في أماليه ، لأبي سعيد البكري - تحقيق :
أطون طالعاني دار الفكر - بيروت - بدون تاريخ *

تهذيب للمعتمد لأبي منصور الأزهري ٢٧٠هـ تحقيق عبد السلام هارون وآخرين
المؤسسة المصرية للتأليف مصر ١٢٨٨هـ - ١٦٦٤م

التبيين في الفرائد ، لأبي عمرو الداسي ، علي بن محمد * ! ورو
برترل * دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م *

الجميل في النحو مصنفه أبو القاسم بن إسحاق الزجاجي ٣٤٠هـ تحقيق :
د. علي توفيق الحد * مؤسسة الرسالة بيروت ط ١ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

الجميل في النحو لتخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق د. فخر الدين قلاو ،
مؤسسة الرسالة بيروت ط ١ عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م *

حسب الحسن في تبيين سوعي المثبتين محمد أمين بن فضل الله - دار
الكتاب العلمية بيروت *

معرفة الأثران ، لأبي هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ود
عبد المجيد قطاش * المؤسسة العربية الحديثة القاهرة ط ١ ١٢٨٤هـ - ١٦٦٤م

جبهة الحق أني بكر محمد بن فريد • حيدر آباد القل ١٣٤٥ هـ

حاشية بن علي الشريح بهامش الشريح • مطبعة أبيي الحلبي • مصر •
حسن المطبعة في أخبار مصر والقاهرة • لعل الدين السوطي •
مطبعة إدارة الوطن بمصر ١٣٩٩ هـ

حاشية البحتري، تحقيق توفيق شفيق، دار الكتاب العربي بيروت ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
الحاشية البصرية تصحيح من أبي علي بن أبي الفرج البصري ٦٤٧ هـ، تحقيق
مختار الدين أحمد - ناشر المطبعة العثمانية بالهدنة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٧ م

الحاشية الشعرية لابن السجري، حاشية ابنه بن علي بن حمزة العلوي، تحقيق
عبد المصطفى السوي وأستاذ الصفي، وزارة الثقافة السورية
دمشق ١٩٧٠ •

الحيوان، أبي عثمان عمرو بن بحر العاظم، تحقيق عبد السلام هارون، ط ١، مطبعة
البابي المصيري ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م •

خرابة الأديب عبد القادر البغدادي، ط بولاق القاهرة • وتحقيق عبد
السلام هارون • مكتبة الخاسي والهيئة العامة للكتاب بالقاهرة
١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م •

الخفاش لابن حني، تحقيق محمد علي أسجار، دار الهدى بيروت ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م
الدرر السوام على فصيح الجوامع، لأحمد بن الحسين الشافعي، دار المعرفة
بيروت ط ٢ - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م •

دلائل الإخبار، لمبد القاهر المرحلي، تحقيق محمد عبده، دار المعرفة • بيروت
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

الدليل الشافي على أسهل النظم، لابن تيمر، بردي ٨٧٤، تحقيق د. فهد شلوت
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط الخاسي القاهرة ط ١ ١٩٨٣ م
ديوان ابن أحر • شعر عمرو بن أحر الباطني •

ديوان ابن الدميصة، حاشية أبي العباس شعلو، محمد بن حبيبي • تحقيق د. أحمد
رائد اسحاق • مكتبة دار السمروية • مطبعة المدني بالقاهرة ١٣٧٨ هـ •

ديوان ابن مقبل، تحقيق د. مرة حن مشق ١٩٦٩ م .

ديوان أبي الأود الدؤني، تحقيق محمد حن آل ياسين مكتبة السهبة بدمشق
١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م

ديوان أبي زيد النخاس = شعر أبي زيد .

ديوان أبي طالب = غاية المطالب .

ديوان الأخوم = شعر الأخوم .

ديوان الأطل = شعر الأطل .

ديوان الأديب لاجان بن إبراهيم انصارابي تحقيق د. أحمد مختار هجر - الهيئة
العلمية للمطابع النورية - القاهرة ١٣٦٤ هـ - ١٩٧٤ م

ديوان الأمل الكبير تحقيق د. محمد محمد حسن - القاهرة ١٩٥٠ م

ديوان الأملين = المصحح المسهر [تكملة] .

ديوان الأملين الأديبي من مجموعة الطرائف الأدبية تحقيق عبد العزيز الميموني -
دار الكتب العلمية بيروت .

ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المماري بمصر ط ١
١٩٦٤ م

ديوان أمية بن أبي الصيث تحقيق بهجة عبد المحور الحديثي بغداد ١٣٩٥ هـ
١٩٧٥ م، وتحقيق المطلي بيروت ١٣٥٢ هـ .

ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم - دار صادر ودار بيروت ١٩٥٨ م

ديوان بشر بن أبي حازم الأندلسي تحقيق د. مرة حن - وزارة الثقافة والإرشاد
بدمشق ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .

ديوان ثابت عسرا وأخباره تحقيق علي دو العقار خاكر دار الحرب الإسلامي
بيروت ١٩٨٤ م

ديوان حران العمود الميمري، مصنفه أبي جعفر محمد بن حبيب تحقيق د. هـ - سوري
حمودي القيسي دار الرشيد بغداد ١٩٨١م

ديوان جرير = شرح ديوان جرير

ديوان جميل = شعر الحب المدري تحقيق د. حسين حمار مكتبة مصر دار مصر
١٩٧٧م وانظر ايضاً شرح ديوان جميل

ديوان حاتم الطائي تحقيق د. عادل سليمان جمال مطبعة المدني القاهرة ١٩٦٥هـ -
١٩٧٥م

ديوان حسان بن ثابت تحقيق د. وليد عرفات بيروت ١٩٧١م

ديوان الحطيئة تحقيق نصار أمين دار القاهرة ١٩٥٨م

ديوان حميد بن ثور الجبالي مصنف عبد العزيز الميمسي دار القومية للطباعة
والنشر القاهرة ١٩٦٥م

ديوان الخطاء دار حافر بيروت ١٩٧٨م

ديوان ذي الرمة بشرح أبي حمر الباهلي تحقيق د. هـ - عبد الفتوح أبو طاح
مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٩٦٦هـ - ١٩٧٣م

ديوان الرامي الميمري تحقيق راسيهرت مايهرت - المصنف الأساسي للأبحاث الشرقية ،
بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠م

ديوان رؤبة بن العجاج = تصحيح ولهم بن اسود البرومي ليصبح ١٩٠٣م

ديوان رهير بن أبي سلمى = شرح ديوان رهير

ديوان سراقه البارقي تحقيق حميد حمار - لجنة التأليف القاهرة ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م

ديوان سلافة بن جندل تحقيق عمر الدين قباوة طب ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م

ديوان السموك دار حافر بيروت ١٣٨٤هـ

ديوان الشماخ على فرار الديبائي تحقيق صلاح الدين الهادي دار المعارف المصرية
١٩٦٨م

ديوان هرة بشرح الألفم الشتمري تحقيق درة الخطيب ولطفي اسحاق صبح
اللغة العربية دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م

ديوان الطرحاح تحقيق د. هرة حن دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م

ديوان عامر بن الطفيل دار عادر ودار بيروت بيروت ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م

ديوان ابياسي بن الاخف تحقيق عائشة الحرجي دار الكتب المصرية
١٣٧٢هـ

ديوان عبد الله بن راحة تحقيق وليد قطاب دار العلوم اسراش ١٤٠٢هـ
١٩٨٢م

ديوان عبد الله بن قيس الرقيات تحقيق وشرح محمد يومفهم بيروت ١٩٥٨م

ديوان عبيد بن الأبرم تحقيق د. حبيب عارط مطبوع الحلبي القاهرة ١٣٧٧هـ
١٩٥٧م

ديوان الحاج تحقيق د. هرة حن مكتبة دار الشرق بيروت ١٩٧١م

ديوان عدي بن زيد تحقيق محمد جبار المصبيد دار الجمهورية بغداد ١٩٦٥م

ديوان هرة بن الورق شرح ابن السكيت تحقيق عبد المصين الطوشي وزارة
الثقافة والإرشاد القومي دمشق ١٩٦٦م

ديوان هلكمة اسفل بشرح الألفم الشتمري تحقيق لطفي اسحاق ودرة الخطيب
حلب ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م

ديوان عمر بن أبي ربيعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م

ديوان عمرو بن معديكرب صفة هاتم اسطمان وزارة الثقافة والإعلام بغداد

ديوان عنترة بن شداد تحقيق محمد سعيد مولوي المكتب الاعلامي بيروت ١٩٧٠م

ديوان الفرزدق تحقيق كرم الجبالي دار عادر بيروت ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م

ديوان القطامي تحقيق د. إبراهيم النامواشي واحد مطلوب دار الثقافة
بيروت ١٣٧٦هـ - ١٩٦٠م

ديوان قيس بن الخطيم تحقيق د. سامر السنين الأسد دار المروية القاهرة ١٣٨١هـ
١٦٦٦م .

ديوان قيس بن لريح = قيس وليسي

ديوان قيس بن رهبر = شعر قيس بن رهبر .

ديوان كثير مرة صمغ وشرح إسماعيل عباس دار الثقافة بيروت ١٣٩١هـ = ١٩٧١م

ديوان كعب بن رهبر = شرح ديوان كعب .

ديوان كعب بن مالك الأحمري . تحقيق سامي مكّي الحاسي مكتبة المطبعة بمخاد

١٣٨١هـ - ١٦٦٦م .

ديوان الكميت = شعر الكميت .

ديوان لبيد = شرح ديوان لبيد .

ديوان ليس الاصبية تحقيق خليل إبراهيم الخطبة بغداد ١٣٨٦هـ

ديوان المتلمس البقمي تحقيق حسن كامل الميرزا محمد المخطوطات ١٣٩٠هـ -
١٩٧٠م

ديوان مقيم بن سيرة تأليف ابتسام اسفار طبعة الأثران بغداد ١٩٦٨م .

ديوان المستنبي بشرح العسكري تصحيح مصطفى السقا وإبراهيم الأنباري ومهد
الحفيظ فليس . البابي الحلبي القاهرة ١٣٧٦هـ = ١٩٥٦م

ديوان المتنبئ الحمدي . تحقيق حسن كامل الميرزا محمد المخطوطات العربية
١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

ديوان مجنون لبني تحقيق عبد الستار فراج القاهرة ١٩٧١م واسطر . صبي
بن المطوح .

ديوان النابغة الجعدي = شعر النابغة .

ديوان النابغة - ندياسي حقي محمد أبو الفتح إبراهيم . دار اسفار ١٩٧٧م
و تحقيق د. شكرى فيصل . دار الفكر بيروت ١٩٦٨م .

ديوان نصيب بن رباح = شعر نصيب

ديوان النمر بن توب = عمر النمر *

ذيل ألفاسي واسواند لابي علي ابقالي . تموير دار الفكر بيروت ١٩٩٦ م

ذيل مرآة الزمان لقطب الدين موسى اليوسفي ٧٦٦ هـ . حيدرآباد الهند .
١٣٨٠ هـ = ١٩٦٠ م *

الروى لألف سبيلي . تحقيق : د. عبد الرؤوف سعد . مكتبة الكليات الأزهرية
١٩٧١ م *

روفاة الحماة لمحمد باقر الموسوي الخواري تصحيح : محمد علي سروغاتي .

رهر الاثاب للمصري . تحقيق علي البجاوي الطيبي ١٩٥٣ م

سط اللآلئ للوزير أبي عبيد البكري الأوسي تحقيق عبد العزيز الميسري
لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٦ م *

سن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . م. عيسى الياباني الطيبي *

سن أبي داود تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار إحياء السنة دار
الفكر

سن الترمذي تحقيق إبراهيم عطوة خوف دار إحياء التراث بيروت ١٣٨١ هـ -
١٩٦١ م *

السيرة النبوية لابن هشام تحقيق مصطفى الحفا وآخرين *

ط . أبي الباقى الطيبي ١٣٧٥ - ١٩٥٥ م . وأيضاً تحقيق د. عبد الرؤوف
سعد دار الجيل * بيروت *

غدرات الذهب لابن العماد ١٠٨٩ هـ = المكتب التجاري بيروت

شرح أبيات معني السبيل لعبد السلام البغدادي ١٠٩٢ هـ - تحقيق عبد العزيز
رباع وأحمد يوسف الدقاق . دار المأمون التراث فستل
١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م

شوح أثمار البهائم نسخة أبي حميد البكري تحقيق عبد الستار قراج . مراجعة
محمود شاكر مكتبة دار المروية * مطبعة المنسي القاهرة
١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م *

شرح الأتقوسي على نسخة ابن مالك بحاشية السعسان . دار احياء الكتب
العربية . ميس الباهي الطيبي بمصر .

شرح الألفية لابن الساطم . بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك
تحقيق : د . عبد الحميد الحيد محمد عبد الحميد . دار الجيل بيروت .
شرح النسخين ، لابن مالك . جمعها د . عبد الرحمن السبيح مكتبة الافتتاحية ، القاهرة ١٩٧٤ م
شرح الشرح على الترمذ . الشيخ خالد الأزهري مطبعة ميس الباهي الطيبي .
شرح حسن ابراهيمي لابن عمفور تحقيق ماضي أبو حناج وزارة الثقافة العراقية
١٩٨٠ م .

شرح ديوان جرير لمحمد اسماعيل الطاووي دار الأندلس بيروت ١٣٥٢ هـ .
شرح ديوان جميل بن شبة . تحقيق ابراهيم جريسي المؤسسة العربية ، بيروت .
شرح ديوان الحسانة للمرزوقي تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون . لجنة
التأليف . القاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

شرح ديوان رهبر بن أبي علي على نسخة أبي العباس أحمد بن يحيى بن ريد النجاشي
مكتب دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٤٤ م

شرح ديوان كعب بن زهير نسخة أبي سعيد البكري تحقيق عباس عبد القادر
القاهرة ١٩٤٩ م

شرح ديوان لبيد بن ربيعة تحقيق د . إحسان عباس الكويت ١٩٦٦ م

شرح ثافية ابن العاصم لروفي الدين الأسرياني تحقيق : محمد محي الدين عبد
الحيد وآخرين دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

شرح تدوير الذهب لابن همام الأثاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر بيروت
شرح نواهد ترويح النافذة لمحمد بن قنبر البغدادي تحقيق محمد محي الدين عبد
الحيد وآخرين . دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
شرح ابن عقيل على الألفية تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة
انتاجية مطبعة المعادنة بمصر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م

شرح صفة الحافطة وحدة اللافت لابن مالك تحقيق د. عباس عبد الرحمن الدوري
وزارة الأوقاف والمراسية مطبعة الماسي بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

شرح الفوائد الصبح الطوال المأهولة لأبي بكر محمد الألباري تحقيق عبد
السلام هارون دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .

شرح القعدة بأية معاد للخطيب المنتهز في تحقيق كركو تقديم د. صلاح الدين المسجد
دار الكتاب الجديد بيروت ط ١ ١٩٨١م

شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د. عبد المسم أحمد هريدي
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ط دار العلوم
للنشر ط ١ بمسقط ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

شرح الكتاب لأبي محمد الهيرامي مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٩٢٧ نحو / ش
ومصورتها في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى

شرح المختل لموفق الدين يعيش بن علي يعيش ٦٤٣ هـ - تموير عالم الكتب بيروت .

شرح المخطليات لأبي محمد الألباري تحقيق كارلوس يعقوب لأجل مطبعة الألبا .
السوميين بيروت ١٩٦٠م

شرح هاشيات الكميت تحقيق د. داود علوم ود. سوري الطيحي . عالم الكتب
ط بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨٤م

شرح عقد الرشد لأبي الملاء العمري . الدر القومية للطباعة والنشر . القاهرة
١٩٤٥ - ١٩٤٥م .

شرح الأشعر الأثاري جمع وتحقيق عادل سليمان حبال الهيئة العامة للتأليف
القاهرة ١٣٦٠هـ - ١٩٧٠م .

شرح الأشعر صفة السكوي تحقيق د. فخر الدين قباوة دار الأمان طبع دار
المراجع ط ٢ - ١٣٦٩هـ - ١٩٧٩م .

شعر أبي ربيع الطائي تحقيق د. سوري حود القيسي مطبعة المعارف بغداد
١٩٦٧م

شعر عمرو بن أحمير الباهلي تحقيق د. حسين عطوان مطبوعات مجمع اللغة
العربية بمصر *

شعر قيس بن ربيع تحقيق عادل جاسم البيهقي مطبعة الأدب الجديد ١٩٧٢م

شعر الكميت بن زيد الأدي تحقيق داود طوم مكتبة الأنجلو بغداد ١٩٦٩م

شعر السابعة الجعدي تحقيق عبد العزيز رباح - المكتبة الإلماني دمشق ١٤
عام ١٩٨٤ هـ - ١٩٦٤ م *

شعر تميم بن رباح جمع داود طوم - مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٦٧م

شعر التمر بن توبصة د. سوري حودي القيسي مطبعة المعارف بغداد
١٩٦٨ هـ ١٩٨٨

الشعر والقراءات لابن قتيبة تحقيق أحمد محمد شاكر دار المعارف بمصر
١٩٨٧ هـ - ١٩٦٧ م *

تعا - الطليل عي إيفاج استمبيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السعدي
تحقيق د. عبد الله علي الحسيني البركاشي - رسالة دكتوراه من
كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٢ هـ
وسمى الكتاب أنفرا عن المكتبة الكيفية بمكة المكرمة *

فواد القراءات للكرماي هـ هـ مخطوطة دار الكتب رقم ٦٠٠٧٢ وبغروت
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١١١ لرا ٢٠٠٤

شواهد التوضيح والتصحیح لسفکات الجامع المصحح لابن مالك تحقيق محمد مؤاد
عبد الباقي عالم الكتب ط ٢ بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

المصحح المصور في شعر أبي بصير تحقيق جابر طأوريا ١٩٧٧م

الصاحح لإسماعيل الجوهري تحقيق أحمد عبد المنصور عطار القاهرة ١٩٥٦م

مصحح البخاري شعير دار الشعب القاهرة ١٩٧٨ هـ

مصحح الترمذي - حارقة الأنودي

مصحح مسلم تحقيق محمد مؤاد عبد الباقي دار احيا التراث العربي =

— — — ط ١٩٧٦ م .

شرح
صحيح مسلم النووي تحقيق عبد الله أحمد أبو رينة . دار الشعب / القاهرة .

مراثي الشعر لابن مفلح الرامحلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد دار الهندس
للطباعة والنشر ط ١٩٨٠ م

مراثي الشعر أو ما يحقر للشاعر في الضرورة، لأبي عبد الله محمد بن جعفر
الشمسي انقرا العيرؤاسي، تحقيق د. محمد رغلول و د. محمد مفضل .
مناصرة المعارف . الإسكندرية ١٩٧٣ م

المراثي وما يحقر للشاعر من الشعر لمحمد تكري آلوسي دار البيضاء بمغاد
ونار معجب ببيروت .

طبقات القامية الكبرى للسبكي ٨٧١ هـ تحقيق د. محمود الطناني وعبد الفتاح
الخلو، مطبعة البابي الحلبي ط ١٩٨٢ هـ = ١٩٦٤ م

طبقات الصحابة والبلغيين لابن قاضي شيبه الأندلي ٨٥١ هـ تحقيق د. محسن عياض
مطبعة الشعلان النسخ ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٣ م

عارفة الأودي بشرح صحيح الترمذي لابن العربي، تصوير مكتبة المعارف ببيروت .

العبر في غير من غير لحافظ الذهبي ٧٤٨ هـ تحقيق د. صلاح الدين المنجد

وزارة الإرشاد والاباء الكويتية، مطبعة حكومة الكويت . الكويت

١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م

غاية الطالب في شرح ديوان أبي طالب بشرح الشيخ محمد الخطيب . القاهرة
١٣٧١ هـ = ١٩٥٠ م .

غاية المبدأ في طبقات انقرا لابن الحرري ٨٣٣ هـ = حبي بشرح ج. هرا جترار
مكتبة الفانحي ط ١٣٥١ هـ = ١٩٣١ م

غريب الحديث لأبي عبد القاسم بن سلام الهروي ١٢٢٤ هـ دار الكتب العلمية
ط ١٩٨٦ م

العربيين : غريب القرآن والحديث . لأبي عبد الهروي ٨٠١ هـ رواية أبي
محمد الماليني . تحقيق د. محمود محمد الطناني . لجنة إحياء

الترات القاهرة ١٢٩٠هـ - ١٢٧٠م

- الفاخر للمفضل بن طمة تحقيق عبد العليم الطماوي * القاهرة ١٢٦٠م
- الفاخر في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد * تحقيق عبد العزيز الميموني
الراجكوتي، مطبوعة عن طبعة في عام ١٢٥٥م *
- الفاخر في غريب الحديث للزمخشري * تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو
الفضل طه عيسى البابي الحلبي القاهرة *
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأبي جبر العسقلاني ٨٥٢هـ بإشراف عبد العزيز
بن باز وآخرين المطبعة الطغية القاهرة ١٢٨٠هـ
- فوات الوفیات لمحمد فاکر الکنبی ٧١٤هـ تحقيق د. إحسان عباس دار صادر
بيروت ١٢٧٢م
- الفوائد المجموعة في الأمانات الموشوعة لمحمد بن علي الشوكاني ١٢٥٠هـ
تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي مطبعة السنة ط ١٢٨٠-١٢٨١هـ - ١٢٦٠م القاهرة
- القوافي لمحمد بن مسعدة أبي الحسن الأندلسي ٦١٥هـ تحقيق د. فزعة حسن
وزارة الثقافة السورية ، دمشق ١٣٦٠هـ و ١٩٧٠م
- قيس وليبي، شعر ودراسة تحقيق د. حسين نمار مكتبة مصر ١٢٧٩هـ - ١٢٦٠م
- قيس بن الطلوح المجنون وديوانه * تحقيق وكثيرة شوقية أنالجي جامعة القاهرة
١٩٧٧م *
- الکامل لأبي العباس المبرد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والحمد شحاتة
دار نهضة مصر القاهرة *
- الکبائر للحافظ الذهبي ٧٤٨هـ دار الوحي حلب ١٢٦٦هـ
- کتاب محبوبه تحقيق عبد السلام مارون دار القلم والهيئة المصرية العامة
القاهرة ١٢٨٥هـ - ١٢٦٦م
- الکشاف عن حقائق التنزيل لجار الله الزمخشري تموير دار الفكر بيروت
- الکشف عن وجود القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي ٤٣٧هـ تحقيق
د. محي الدين رمضان مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٤هـ - ١٣٨٤م

كشف الظنون عن أُمامي الكتب والفنون للحاج خليفة، تحقيق محمد مشرف الدين
بالتقارب وزميله، وكالة المعارف ١٢٦٠هـ - ١٩٤١م

كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ لابن الحكيم الخطيب التبريزي تحقيق لويس
شيفو، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٨٦٥م

لامية العرب للبلخاري مطبعة الجوائب ط ١ القبطية ١٢٠٠هـ

لحان العرب لابن منظور دار صادر بيروت ١٢٠٠هـ

مجالس تعلقب تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف بمصر ١٢٦١هـ

مجمع الأنال للسيداني تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية
الكبرى بمصر - مطبعة المادة ١٢٧٩هـ - ١٩٥٩م

المحتجب في تعيين وجوه فوائد القراءات لابن جني تحقيق علي السجدي تأليف
وزميله، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦هـ

المعنى لابن سيدة - المكتب التجاري بيروت

المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د. محمد كامل بركات - مركز
البحث العلمي بجامعة أم القرى - طبع دار الفكر دمشق ط ١ عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
المسائل البصرية، لأبي علي الفارسي ٣٧٧ هـ - تحقيق د. محمد الطاهر أحمد -
مطبعة المدني - ط ١ القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي - تحقيق د. محمد الطاهر أحمد - مطبعة
المدني ط ١ القاهرة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م

المستقصى في أمثال العرب للزمخشري دائرة المعارف المتناحية - صدر آيات
الدين ١٢٨٢هـ - ١٩٦١م

مسند أحمد بن حنبل - المكتب الإسلامي ودار صادر - بيروت

المنون في الأدب للمحسن بن عبد الله العسكري - تحقيق عبد السلام هارون -
الكويت ١٩٦٥م

معاني القرآن للفراف ١، ٢ تحقيق أحمد يوسف نجاني ومحمد علي النجار
الدار المصرية للتأليف - تحقيق د. عبد الفتاح تليبي

الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة

- معاني القرآن ، للاختصار الأوسط . تحقيق فاضل فاروق الشركة الكويتية . ط ١
الكويت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج . تحقيق د. عبد الطيل عبد غلبي . المكتبة
المصرية . ميدان ١٩٧٣ م
- معجم البلدان لبياض الحموي ١٢١٦ هـ . دار الكتاب العربي . بيروت - لبنان
- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون . مكتبة الخانجي بالقاهرة
١٢٩٦ هـ - ١٩٧١ م
- معجم ما استعجم للبكري . تحقيق مصطفى السقا . المعهد الخليقي للأبحاث
١٢٦٤ هـ - ١٩٤٥ م
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة . مكتبة المتنبي . دار احياء التراث
العربي . بيروت
- مفاتيح الذهب لابن هشام . تحقيق د. مازن المبارك ومحمد عبد الله . دار
الفكر سبيل ١٩٦٦ م
- مفتاح السعادة ومعين الصياد لطاق كبري زاهد ١٢٦٨ هـ . تحقيق كامل بكري
وعبد الوهاب أبو النور . دار الكتب الحديثة . القاهرة ١٢٦٨ م
- المفاتيح للمفضل البلي . تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون دار
المعارف بدمر ١٢٦٤ م
- المقامد النحوية شرح الألفية للحميني ، بهامش/ الأدب طبع بولاق ١٢٩٩ هـ
شاهد
- المقتضب للمبرور . تحقيق محمد عبد الخالق مقيمة . تصوير عالم الكتب .
بيروت ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م
- المقرب لابن عقفور . تحقيق أحمد الجوّاري وعبد الله الجبوري مطبعة المعاني
ط ١ بغداد ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
- منال الطالب شرح طوال الفرائد لابن الأثير ١٢٠٦ هـ . تحقيق د. محمود محمد
الطاحسي . مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
مطبعة المدني القاهرة ١٩٨٣ م

المنصف لابن جني • تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين • مطبعة البياضي
الطبي • مصر ١٣٧٢هـ - ١٩٥٤م

الموطأ للإمام مالك بن أنس • تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي • دار إحياء
الكتب • مطبعة البياضي الطبعي • القاهرة ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي الأتابكي ٨٧٤هـ
مسورة من طبعة دار الكتب • وزارة الثقافة والإرشاد • المؤسسة
المصرية العامة •

النشر في القراءات المشرقة لابن الجزري • تصحيح محمد أحمد دهقان • مطبعة
التوفيق دمشق ١٣٤٥هـ

فتح الطبيب من فتن الأندلس للطبيب • الشيخ أحمد بن محمد المقرئ الشلماسي
تحقيق د. إسماعيل عياش • دار صادر • بيروت ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م •

نقاش جرير والأخطل لأبي تمام • بضاية أنطون مالحاني • دار المشرق •
المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٦٢م

النهاية في فريب الحديث لابن الأثير • تحقيق د. محمود الطاحي وطاهر الزاوي •
مطبعة عيسى البياضي الطبعي • القاهرة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م

النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تصحيح سعيد البخوري الشرتوني •
دار الكتاب العربي • بيروت ط ٢ ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

هدية المفارفين • للبغدادي • تصوير دار الفكر • بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م •

جمع الجوامع لجزء الدين السيوطي • تصحيح محمد بدر الدين القسائي •
ط. العناية بمصر ١٣٢٢هـ • وتحقيق عبد السلام هارون ود. عبد الحامد
مالم مكرم • دار البحوث العلمية • الكويت ١٣٩٤هـ ١٩٧٥م

الوفاي بالوفيات • لصالح الدين الصفدي • بضاية ح. • درنخ • المطبعة
الباشمكية دمشق ١٩٥٢م

الوحيات لأبي تمام • تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي • دار المعارف
بمصر ١٩٧٠م •